

١٣٦٦

الغاية في شرح الهداية



السروجي

٥١٧  
غ. م. س.







٢١٧٤

الغاية في شرح الهداية ، تأليف السروجي ، أحمد بن

ف. س.

ابراهيم - ٧١٠ هـ . وأكملة ابن الديوري ، سعد بن

محمد - ٨٦٧ هـ . كتب في القرن التاسع الهجري تقديرا .

١٣٦٦

ج ٥ (٣٥٥ ق)

٢٥ س

١٨x٢٨ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ ممتاز .

الأعلام (ط ٤) ١: ٨٦ ، ٢: ٨٧ الظاهرية (الفقه الحنفي)

١: ١٢٥

١ - المذهب الحنفي ٢ - المؤلفان ب - تاريخ النسخ

ج - شرح الهداية



مكتبة جامعة القاهرة - قسم المخطوطات

اسم الكتاب **الغاية في شرح الهداية** الرقم **١٢٦٦**

المؤلف **أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني السمرقاني**

تاريخ - **القرن الخامس** **١٨٥٨**

عدد الأوراق **٣٥٥**

ملاحظات **نسخة خفيفة** **٢١٧/٤**

ع. س.





١٥٠

الحمد والخامس من الغاية في شرح الهداية  
تصنيف سيدنا ومولانا قاضي القضاة حاكم الأحكام  
تجدة الحق على الخلق شمس الدين أبي العباس  
أحمد بن الشيخ الصالح الزاهد العابد برهان الدين  
أبي إسحق إبراهيم بن عبد الغني السروي الحنفي  
رحمه الله تعالى رحمة واسعة

باب الشريد فصل في ذكر لواحق بياب الجنائز فصل  
نذكر فيه طرفا من أحوال المحتضرين باب الصلاة في  
كتاب الزكاة باب زكاة السيوف في الأمل فصل  
في الغنم فصل في الخيل فصل في الفطلان  
والعاجيل والحملان صدقة باب زكاة المال في الفضة  
فصل في الذهب فصل في العروض باب في من يمر  
على العاشر باب المعادن والركاز باب زكاة الزروع والثمار  
باب من يجوز دفع الصدقة إليه ومن لا يجوز باب صدقة الفطر  
فصل في مقدار الواجب كتاب الصوم فصل في فضل  
شهر رمضان باب ما يوجب القضاء والكفارة فصل فيما يوجب  
على نفسه فصل في فضايل صوم التطوع والأوقات التي يندب الصومها  
والتي يكره فيها الصوم باب الاعتكاف فصل في ليلة القدر  
وفضائلها ووقتها ومذاهب العلماء فيها أشهر ما في هذا البحر من الأبواب  
والفصول والكتب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ يَسِّرْ لَكَ  
 بَابَ الشَّهِيدِ  
 قَالَ فِي الْمَنَافِعِ لِمَا كَانَ الْمُقْتُولُ مَيِّتًا بِأَجَلِهِ يَلِيقُ ذِكْرُ بَابِ  
 الشَّهِيدِ عَقِيبَ بَابِ الْجَنَائِزِ قُلْتُ وَيَجِدُ أَنَّهُ ذِكْرُ بَابِ  
 عَنْ يَمُوتُ حَتَّى أَنْفَهُ عَقِبَهُ بِبَابِ يَمُوتُ بِسَبَبِ  
 مَنْ يَمُوتُ مِنْ جِهَةِ الْعِبَادَةِ قَالَ خَوَامِرُ زَادَهُ اثْنَا سَمِي  
 شَهِيدًا لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ تُشْهَدُ مَوْتَهُ أَلَّا مَالَهُ فَيَكُونُ بِمَعْنَى  
 مَفْعُولٍ وَقِيلَ لِأَنَّهُ مُشْهُودٌ لَهُ بِالْجَنَّةِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّ  
 اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ  
 الْآيَةُ وَقِيلَ لِأَنَّ مَلَائِكَةَ الرَّحْمَةِ تُشْهَدُ وَقِيلَ بِمَعْنَى فَاعِلٍ  
 كَعَلِيمٍ وَخَيْرٌ لِأَنَّهُ حَتَّى عِنْدَ اللَّهِ حَاضِرٌ وَيُشْهَدُ حُضْرُ الْقَدَسِ  
 وَيَحْضُرُهَا وَقِيلَ لِقِيَامِهِ بِشَهَادَةِ الْحَقِّ حَتَّى قَتَلَ وَقِيلَ  
 لِأَنَّهُ شَهِدَ مَا أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ مِنَ الْكَرَامَةِ بِالْقَتْلِ ذَكَرَ ذَلِكَ  
 فِي النَّهَايَةِ لِابْنِ الْأَثِيرِ وَقِيلَ لِأَنَّهُ يَمْتَنُّ بِسَمِّهِ شَهِيدٌ مَعَ النَّبِيِّ  
 يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى سَائِرِ الْأَسْمَاءِ الْمَكْدُوبِينَ وَلِشَهِيدٍ مَعْنَى ثَمَانِيَّةٍ  
 بِمَعْنَى يَتَنُّ كَمَا فِي قَوْلِهِ شَهِدَ اللَّهُ قَالَهُ الزَّجَّاجُ وَبِمَعْنَى عِلْمٍ  
 كَمَا فِي قَوْلِهِ يَعْلَمُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ وَبِمَعْنَى آخِرٍ  
 وَمِنْهُ شَهِيدٌ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَبِمَعْنَى حَاضِرٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فَمَنْ شَهِدَ  
 مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصِرْهُ وَمِنْهُ شَهِيدٌ بَدْرًا وَحَنِينًا وَلَا تَكَاحِ  
 الْأَبْشَهُوهُ أَيْ بِحُضُورِ جَمْعٍ حَاضِرٍ وَبِمَعْنَى حَكْمٍ قَالَهُ  
 مَجَاهِدٌ وَأَبُو عُبَيْدٍ وَرَبِيعَةُ بْنُ جَرِيرٍ وَبِمَعْنَى قَضَى قَالَهُ  
 الْفَرَّاءُ وَبِمَعْنَى أَعْلَمَ قَالَهُ الْمَفْضَلُ وَبِمَعْنَى قَالَ قَالَهُ  
 الْمَوْرِجُ يُلْغَةُ قَيْسِ بْنِ غِيلَانَ وَشَهِيدٌ لَهُ بِمَعْنَى أَدَّى مَا  
 عِنْدَهُ مِنَ الشَّهَادَةِ وَبِمَعْنَى حَلَفَ وَمِنْهُ شَهِيدٌ بِاللَّهِ وَشَهِيدٌ  
 إِذَا صَارَ شَاهِدًا وَاشْهَدَ لِرَجُلٍ إِذَا أَدَّى قَوْلَهُ  
 الشَّهِيدُ مَنْ قَتَلَ الْمُشْرَكَ

الشَّهِيدُ مَنْ قَتَلَهُ الْمُشْرِكُونَ أَوْ وَجَدَ فِي الْمَعْرَكَةِ وَبِهِ  
 أَثَرٌ أَوْ قَتَلَهُ الْمُسْلِمُونَ ظُلْمًا وَلَمْ تَجِبْ بِقَتْلِهِ دِيَّةٌ قُلْتُ  
 أَوْ قَتَلَهُ أَهْلُ الذِّمَّةِ أَوْ الْمُسْتَأْمِنُونَ وَلَمْ تَجِبْ بِقَتْلِهِ دِيَّةٌ  
 دِيَّةٌ وَفِي الذَّخِيرَةِ مَوْلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مَكْلَفٌ طَائِرٌ قَتَلَ ظُلْمًا  
 فِي قِتَالٍ ثَلَاثَةٌ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ أَوِ الْبَغْيِ أَوْ قِطَاعِ الطَّرِيقِ  
 بِأَيِّ آلَةٍ قَتَلَ وَلَمْ يَحْمِلْ حَتَّى لِلتَّحْرِيطِ وَلَمْ يَشْرِبْ وَلَمْ يَعْشُ  
 فِي الْمَصْرَعِ يَوْمًا أَوْ لَيْلَةً وَلَمْ يَجِبْ عَنْ دَمِهِ عَوْضٌ عَالِي  
 حَتَّى لَوْ حَمَلَ لِلتَّحْرِيطِ وَمَاتَ فِي بَيْتِهِ أَوْ عَلَى أَيْدِي النَّاسِ  
 يَغْسِلُ وَأَنْ جَمَلَ كَيْلًا يَطَاهُ الْخَيْلُ لَا لِلتَّحْرِيطِ فَهُوَ شَهِيدٌ  
 وَالْأَصْلُ فِيهِ شَهِيدٌ أَخَذَ وَقَدْ مَاتُوا فِي مَصَارِعِهِمْ عَلَى الْجَنْبِ  
 وَلَمْ يَحْمِلُوا أَوْ زَادَ فِي الْحَيْطِ عَلَى الثَّلَاثَةِ فَقَالَ أَوْ قَتَلَ مَدَانِعًا  
 عَنْ نَفْسِهِ أَوْ أَهْلَهُ أَوْ مَالَهُ أَوْ عَنِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ أَهْلَ الذِّمَّةِ  
 بِأَيِّ آلَةٍ قَتَلَ بِحَدِيدٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ خَشَبٍ فَهُوَ شَهِيدٌ وَكَذَا  
 لَوْ قَتَلَ فِي الْمَصْرَعِ ظُلْمًا بِحَدِيدٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ صَفْرًا أَوْ رصاصًا  
 وَفِي الْبِدَايِعِ لَوْ قَتَلَ فِي الْمَصْرَعِ نَهَارًا بِزُجَاجَةٍ أَوْ لِبْطَةٍ  
 قَصَبٍ أَوْ طَعْنَةٍ بِرُمَحٍ لَا زَجَّ لَهُ أَوْ رَمَاهُ بِنَسَابَةٍ لَا  
 نَصْلٍ لَهَا أَوْ أَحْرَقَهُ بِالنَّارِ وَيَكْفُرُ بِأَعْمَلِهِ الْحَدِيدِ  
 مِنْ جَرَحٍ أَوْ بَضْعٍ أَوْ طَعْنٍ لَا يَغْسِلُ وَإِنْ قَتَلَ فِيهَا بِغَيْرِ  
 سِلَاحٍ كَالْحَجَرِ الْكَبِيرِ وَالْخَشَبَةِ الصَّغِيرِ يَغْسِلُ أَتَقَا  
 لَوْ جَوِبَ الدِّيَّةُ أَوْ مَاتَ يُؤَكَّنُ أَوْ لَكَّنُ أَوْ وَجَدَ مَقْتُولًا  
 فِي مَحَلٍّ وَلَمْ يَعْرِفْ قَاتِلَهُ أَوْ أَفْتَرَسَهُ سَبْعٌ أَوْ ثَرْقَى  
 مِنْ جَبَلٍ أَوْ سَقَطَ عَلَيْهِ حَايِطٌ وَتَمَامُهَا فِي الزِّيَادَاتِ  
 وَكَذَا الْمَبْطُونُ وَالْمَطْعُونُ وَالْغَرِيقُ وَالْحَرِيقُ وَصَاحِبُ  
 ذَاتِ الْجَنْبِ وَصَاحِبُ الْهَرَمِ وَالْغَرِيبُ وَالْمَرَاهُ يَمُوتُ جَمْعُ  
 الَّذِينَ عَدَّاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الشَّهِدَاءِ فَهُمْ

تعرف الشَّهِيدَ



شهادة في الاجر واحكام الآخرة والاصلة في هذا شهدا  
احد وقد قتلوا ظلما وبذلوا انفسهم في مرضاة الله فلا  
يلحق بهم هؤلاء لعدم وجوه المعنى المذكور فهم ثم لم يكن  
شهداء احد كلهم قتيلا بالسيف والسلاح وفيهم من دمع بالحجر  
وفهم من قتل بالعضا وغير ذلك وعظمهم النبي عليه السلام  
في حق ترك غسلهم وفي النبايع يريد بالامر علامة تدل  
على قتله كالرمح والطعن والجرح والرض وسيلان الدم  
من عينه او اذنه اذ لا يكون ذلك الا بجرح في الباطن وان  
كان بسيل من دهن او ذكر او انفه لا يكون شهيدا لان الدم  
يخرج من هذه المخارج من غير ضرب في العادة اذ صاحب  
البأسور يخرج الدم من دهن والجبان يقول دما من خوفه  
ويبتلى الانسان بالرعاف وكذا اذا وجد ميتا وليس به اثر  
اذ الجبان قد يموت من الفزع وكونه في المعركة ليس بسبب  
لقتله بدونه الاصابة فانه القتل لا يكون الا بالاثم فلم يقيم  
مقام القتل وبه قال ابن حنبل وقال مالك والشافعي لا  
يغسل والحجة عليهما ما ذكرناه وفي المحيط وان وجد  
غريقا او حريقا في المعركة ولا يدري كيف حاله لا يغسل  
وان كان يخرج من فيه اذ ارتقى من جوفه وهو دم صاف  
لا يغسل وان لم يكن كذلك فهو ميت حتفانفه فيغسل  
وكذا النازل من راسه وقوله ولم يجب بقتله دية يعني  
ان قتله لم يكن موجبا للدية حال المباشرة والصلح على  
الدية بعد القتل لا يخرج من الشهادة وكذا قتل الاب  
ابنه لا يخرج من الشهادة وكذا لو قتلت زوجها ولها  
منه ولدان الموجب لاصلي وجوب لقصاص وانما سبق  
استيفاء لحرمة الابوة ووجبت لدية بدلا ولو قتله  
بحسلة او ابن فهو شهيد

بحسلة او ابن فهو شهيد وذكر في غير رواية الاصول لا يكون  
شهيدا وفي الزيادات اذا كان قتله مضافا الى العدو مباشرة  
او تسبيبا لا يغسل وقال ابو يوسف لا يغسل وان لم يكن  
مضافا الى العدو وقال الحسن بن زياد اذا لم يكن بمباشرة  
العدو يغسل ويوم احد كان يوم السبت لاحدى عشرين  
ليلة خلت من شوال سنة ثلاث من الهجرة واحد جيل  
على باب المدينة دون الفرسخ ويقال له ذو عيدين و  
كانت عدة المشركين فيه ثلاثة آلاف وعدة الخيل مائتا  
فرس وقتل بينهم اثنا وعشرون رجلا وعدة المسلمين  
الف وانخرط عبد الله بن ابي المنافق بثلاث العسكر  
فرجع الى المدينة وفي المبسوط وكفنه بتيابه التي عليه  
وينزع عنه ما ليس من جنس الكفن كالفرق والسلاح  
والجلود والحشو والخفين والقلنسوة وفي الذخيرة والسراويل  
ويزيدون في كفانهم ما شاؤوا وينقصون واستدلوا بهذا  
اللفظ على ان عدة التلأ ليس بلام والترمذ على مراعاة  
الوتر وستة الكفن وقال الشافعي ينزع عنه ما ليس  
من غالب لباس الناس كالجلود والفرى والخفاف و  
الدرع والبيضة والحجة المحشقة وبه قال احمد وقال  
مالك لا ينزع عنه الفرى والجلود والمحشقة والخف والقلنسوة  
وقال مطرقي لا ينزع المنطقة ولا الخاتم الا ان يكثر  
ثمنها وعن ابن عباس امر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بقتلى احد ان ينزع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا  
بتيابهم وديارهم رواه ابو داود ومن طريق عطاء بن  
السائب قال النورتي وقد ضعفه الاكثر ومنه الذي  
يروي عنه عليه السلام الطوائف بالبيت مثلا الصلوة

تاريخ يوم احد  
وتعريف احد



شهيداً في الاجر واحكام الآخرة والاصلة هذا شهيداً  
 احد وقد قتلوا ظلماً وبذلوا انفسهم في مرضاة الله فلا  
 يلحق بهم هؤلاء لعدم وجوه المعنى المذكور فهم ثم لم يكن  
 شهيداً احد كلهم قتيلاً بالسيف والسلاح وفيهم من دمع بالحر  
 ومنهم من قتل بالعصا وغير ذلك وعظمهم النبي عليه السلام  
 في حق ترك غسلهم وفي الينا بيع يريد بالامر علامة تدل  
 على قتله كالرمح والطعن والجرح والرض وسيلان الدم  
 من عينه او اذنه اذ لا يكون ذلك الا جرح في الباطن وان  
 كان يسيل من دبره او ذكناً او انفه لا يكون شهيداً لان الدم  
 يخرج من هذه المخارج من غير ضرب في العادة اذ صاحب  
 البأسور يخرج الدم من دبره والجبان يبول دماً من خوفه  
 ويبتلل الانسان بالرعاف وكذا اذا وجد ميتاً وليس به اثر  
 اذ الجبان قد يموت من الفزع وكونه في المعركة ليس بسبب  
 لقتله بدونه الاصابة فانه القتل لا يكون الا بالاثم فلم يقيم  
 مقام القتل وبه قال ابن حنبل وقال مالك والشافعي لا  
 يغسل والحجة عليها ما ذكرناه وفي المحيط وان وجد  
 غريقاً او حريقاً في المعركة ولا يدري كيف حاله لا يغسل  
 وان كان يخرج من فمه ان ارتقى من جوفه وهو دم صاف  
 لا يغسل وان لم يكن كذلك فهو ميت حتفاً نفه فيغسل  
 وكذلك النازل من راسه وقوله ولم يجب بقتله دية يعني  
 ان قتله لم يكن موجبا للدية حال المباشرة والصلح على  
 الدية بعد القتل لا يخرج من الشهادة وكذا قتل الاب  
 ابنه لا يخرج من الشهادة وكذا لو قتلت زوجها ولها  
 منه ولدان الموجب لا صلى وجوباً لقصاص وانما سبق  
 استيفاء حرمة الابوة ووجبت لدية بدلا ولو قتله  
 بمسلة او ابنه فهو شهيد

بمسلة او ابنه فهو شهيد وذكر في غير رواية الاصول لا يكون  
 شهيداً وفي الزيادات اذا كان قتله مضافاً الى العدو مباشرة  
 او تسبباً لا يغسل وقال ابو يوسف لا يغسل وان لم يكن  
 مضافاً الى العدو وقال الحسن بن زياد اذا لم يكن بمباشرة  
 العدو يغسل ويوم احد كان يوم السبت لاحدى عشرين  
 ليلة خلت من شوال سنة ثلاث من الهجرة واحد جيل  
 على باب المدينة دون الفرسخ ويقال له ذو عيدين و  
 كانت عدّة المشركين فيه ثلاثة آلاف وعدّة الخيل مائتين  
 فرس وقيل بينهم اثنا عشر رجلاً وعدّة المسلمين  
 الف وانخرط عبدالله بن ابي المنافق بثلاث العسكر  
 فرجع الى المدينة وفي المبسوط وكفنه بئثابه التي عليه  
 وينزع عنه ما ليس من جنس الكفن كالفرق والسلاح  
 والجلود والحشو والخفين والقلنسوة وفي الذخيرة والسر  
 ويزيدون في كفانهم ما شاؤوا وينقصون واستدلوا بهذا  
 اللفظ على ان هذه الثلاث ليس بلامرهم على امرأ  
 الوتر وستة الكفن وقال الشافعي ينزع عنه ما ليس  
 من غالب لباس الناس كالجلود والفري والخفاف و  
 الدرع والبيضة والحجة المحشوة وبه قال احمد وقال  
 مالك لا ينزع عنه الفري والجلود والمحشوة والخف والقلنسوة  
 وقال مطرف لا ينزع المنطقة ولا الخاتم الا ان يكثر  
 ثمنها وعن ابن عباس امر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بقتل احد ان ينزع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا  
 بئثابهم وديارهم رواه ابو داود ومن طريق عطاء بن  
 السائب قال النورتي وقد ضعفه الاكثر ومنه الذي  
 يروى عنه عليه السلام الطوان بالبيت مثلاً الصلوة

تاريخ يوم احد  
 وتعريف احد



الا انكم تتكلمون فيه فمن تكلم فلا يتكلم الا بخير  
 رواه الترمذي ولان ذلك كان من عادة الجاهلية انهم  
 كانوا يدفنون ابطالهم باسلحتهم التي عليهم حين قتلوا  
 وقد نهينا عن التشبه بهم والاقتفاء بانثامهم ويحيطونهم  
 ان شاؤوا وانما لا يزال عنهم اثر الشهادة وفيما سواه  
 كغنى من الموت وفي الوبري والاسبجاني ويكن ان ينع  
 عنهم جميع ثيابهم ويجدد لهم الكفن وفي التحفة ولا يلقن  
 ابتداء في ثياب آخر دون ثيابه التي كانت عليه عند قتله  
 ثم جمهور العلماء على ترك غسل الشهيد وقال ابن المسيب  
 والبصري يغسل وعن ابن عمر انه قال غسل عمر وكفن  
 وحفظ وصلى عليه وكان شهيدا وقال الحسن وابن المسيب  
 مامات ميت الاجنب واللعانة قوله عليه السلام في  
 والذي نفسي بيده لا تكلم احد في سبيل الله والله اعلم بمن  
 يكلم في سبيله الا جاء يوم القيامة وجرحه يتغبد ماء  
 اللون لون دم والريح ريح مسك رواه البخاري وعنه عليه  
 السلام قال في قتل احد لا يغسلوه فانه كل جرح او كل  
 دم يفوح مسكا يوم القيامة رواه احمد وقال عليه  
 السلام في شهيد احد زملوهم بكمومهم ودعاهم  
 متفق عليه ذكره شمس سبط ابن الجوزي قوله  
 ويصلى عليه اعلم ان اهل العلم اختلفوا في الصلوة  
 على الشهيد فذهب اهل العراق والشام على انه  
 يصلى على الشهيد وموقوف بن عباس وابن الزبير  
 وعقبة بن عامر وعكرمة وسعيد بن المسيب و  
 الحسن بن ابي الحسن البصري ومكحول والنوزي و  
 الاوزاعي والمزني ورواية عن احمد واختارها  
 الحلال قال في موضع آخر

واذا مات الشهيد  
 جنبا غسل عنه

الحلال قال في موضع آخر يصلى عليه وفي رواية  
 المروفي الصلوة عليه اجود وقال الشافعي و  
 مالك واسحاق لا يصلى عليه وموقوف ولا هلا الذمة  
 قال النووي في شرح المهدب المذهب الجزم بتحريم  
 الصلوة عليه وقال ابن حزم في المحلى ان شاؤوا صلوا  
 عليه وان شاؤوا تركوها عملا بالاثنتين احتج الماتعون  
 بقول حديث جابر بن عبد الله انه عليه السلام  
 امر بدفن شهيداء احد رضى الله عنهم في دمايتهم  
 ولم يغسلوا ولم يصلى عليهم رواه البخاري والترمذي  
 وصححه وقال الشافعي في الامم لعلا الصلوة عليهم  
 لاستغنائهم عنها مع التخفيف على من بقي من المسلمين  
 وقالوا تركت الصلوة عليهم ترغيبا في الشهادة ليناووا  
 درجة الاستغناء عنها ولا يمكن الترغيب في النبوة  
 لانها ليست كسببية ولنا حديث عقبة ابن عامر  
 رضى الله عنه انه عليه السلام خرج يوما فصلى على  
 اهلا احد صلاته على الميت ثم انصرف الى المنبر متفق  
 عليه وروى البخاري في صحيحه انه عليه السلام صلى  
 على شهيداء احد بعد ثمان سنين كالمودع للاحياء و  
 الاموات وعن مالك الغفاري قال يجا بقتلى احد  
 تسعة وحنه عاشرهم فيصلى عليهم النبي عليه السلام  
 فيدفنون التسعة ويدعون حنن ثم يجا بتسعة و  
 حنن عاشرهم فيصلى عليهم فيدفنون التسعة ويدعون  
 حنن رواه الطحاوي والدارقطني وروى الحافظ ابو  
 جعفر الطحاوي عن ابن عباس وابن الزبير انه عليه  
 السلام صلى على شهيداء احد مع حنن وكان يومه بتسعة



تسعة وحنة عاشرهم فيصلون عليهم وكبر يومئذ  
سبع تكبيرات قال وقد صلى على غيرهم كما روى  
سرا دانه عليه السلام اعطى اعرابيا اسلم نصيبه  
وقال فسمعتك لكان فقال ما على هذا اتبعتك ولكن  
اتبعتك على ان ارمى هاهنا واسار الى خلقه بهم  
فاموت وادخل الجنة ثم انة بالرجل قد صابه سهم حيث  
اشار فلقن في جبة النبي عليه السلام فصل على فکان  
من صلاته ان هذا عبدك خرج مهاجرا في سبيك فليقل  
شهيدا انا شهيد عليه فلم يغسله وصلى عليه ورواه  
النسائي ايضا وقال الطحاوي وعن ابن عباس رضي الله  
كان توضع بين يديه عشية فيصلون عليهم وعلى حنة  
ثم يرفع العشية وحنة موضوع ثم يوضع عشية فيصلون  
عليهم وعلى وحنة معهم قال الطحاوي وروى انه عليه  
السلام صلى على حنة سبعين صلاة وذكر عبد الملك بن  
محمد النيسابوري في شرف المصطفى صلى الله عليه وسلم صلى على  
حنة ثم جعل يوتى بالقتلى فيوضعون الى جانب حنة  
فيصلى عليهم وعليه حتى صلى عليهم ثنتين وسبعين  
صلوة وسعيد بن ميسرة عن انس قال كان عليه السلام  
اذا صلى على جنازة كبر اربعاء وانه كبر على حنة سبعين  
تكبيرة وفي الاحمال عن ابن عباس وابن الزبير انه عليه  
السلام صلى يوم احد على قتلى احد قلت لمعنوا فيه باه  
شهداء احد كانوا سبعين نفسا واثنين وسبعين نفسا  
فاذا صلى عليه سبعين صلوة مع كل تسعة او عشية  
ومو عاشرهم يكون عليهم سبع مائة وهذا طعن الشافعي  
والعذر عن هذه الرواية ان الراوي جعل النبي عليه السلام  
مصليا عليه مع كل واحد

عن

مصليا عليه مع كل واحد من السبعين لما صلى عليه مع كل  
عشية قال الاسيحياني في شرح القدوري معنى ما روى  
انه صلى عليه سبعين صلاة اي صلى عليه سبعين نفرا  
وحنة موضوع بين يديه يدعوا له مع كل صلاة وقال  
السرخسي تاويله انه كان موضوعا بين يديه فيوتى بواحد  
واحد فيصلون عليه رسول الله هكذا رواه احمد عن ابن  
مسعود رضي الله عنه فظن الراوي انه صلى على حنة ايضا  
مع كل واحد ومثله في المحيط قال الطحاوي وفي حديث انس  
انه عليه السلام مر يوم احد بحنة وقد جدد ومثله به  
فقال لولا ان تجزع صفيته لتركته حتى يحشر من بطون  
السباع ثم كفنه في ثمة ولم يصل على من الشهداء غير احد  
ففي هذا الحديث انه صلى على حنة كما لم يغسله اذ كان من  
سنة الشهداء ان لا يغسلوا والترجيح لمذهبنا من وجوب  
عشية واحاديثنا مثبتة والمثبت اولى من الناف لما عرف  
في التراجع واصولا لفقه الوجه الثاني ان جابر كان مشغولا  
في ذلك الوقت لانه استشهد ابوه وعمه ذكرهما البخاري  
والبيهقي وكذا خاله فرجع الى المدينة ليذكر كيف يحلمهم  
اليها ثم سمع منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يدفن القتلى  
في مصارعهم فلم يكن حاضرا حين صلى عليهم فروى عما عند  
وفي ظنه ومن شاهد وحضر ولم يغيب فقد راي الصلوة  
عليهم ونظير ما خرجه ابوداود عن اسامة انه عليه  
السلام دخل البيت ولم يصل فيه وكان قد خرج من اللعبة  
لطلب الماء وروى البخاري ومسلم عن بلال انه صلى فيه  
بين العمومين اليمانيين وقد قال اسامة نفسه فاخذ  
الناس بقول بلال وتركوا قولي وهذا لما ذكرنا انه غاب

الترجيح لمذهبنا في  
عدم اعلاء الصلوة على الشهداء  
من وجوب عشية



عند صلاته عليه السلام الوجه الثالث انه احاديثنا  
التي كانت اولى قال محمد في السير الكبير اخذنا بما اجمع  
عليه اهل العراق والشام ودون ما انفرد به اهل المدينة  
فترجح بالكثرة قال صاحب الذخيرة هذا على خلاف المذهب  
الظاهر والمذكور في الكتب المشهورة انه الترجيح لا يقع بكثرة  
العدد قال وانما فعل محمد ذلك لان مثل هذا الاختلاف  
ينبغي على اشتباهه في فعله عليه السلام ونهضة الخلط  
يقع فيما تفرقه به فريق واحد ودون ما اتفق عليه الفريقان  
قلت وفي الميزان عند بعض مشايخنا ترجح بكثرة الرواة  
اذ الظن يصدق خبر الاثنين اقوى منه خبر الواحد  
ولهذا يترجح خبر الاثنين في طهارة الماء ونجاسته على  
خبر الواحد وعامة مشايخنا منعوا الترجيح بالكثرة  
كالشهادة ولان خبر الواحد يحتمل ان يكون متأخرا فيكون  
ناسخا فلا معنى للترجح بالكثرة الوجه الرابع الصلوة  
على الموتي اصل في الدين وفرض من فرائض الكفاية على  
المسلمين فلا يسقط من غير فعل واحد بالتعارض بخلاف  
غسله اذ النضر في سقوطه لا معارض له الوجه الخامس  
لو كانت الصلوة عليهم غير مشروعية كما زعموا لنبه عليه  
السلام على عدم مشروعيته وعلية سقوطها كما نبه على  
علية سقوط غسلهم الوجه السادس يجوز انه لم يصل  
عليهم وصلى عليهم غيبي لما كان به من الجراحات وكسر  
رباعيته وما اصابه يومئذ من المشركين قال سهل  
كسرتا البيضة على راسه وكسرت رباعيته وجرح  
وجهه فلعله لم يصل عليهم الا لما نزل به وصلى عليهم غيبي  
ذكر الحافظ ابو جعفر الوجه السابع لعله لم يصل عليهم  
في ذلك اليوم وصلى عليهم

في ذلك اليوم وصلى عليهم في يوم آخر لانهم لا يعثر بهم تغير  
حمد السنين كما خرجاه انه عليه السلام خرج يوما فصرخ عليهم  
صلاته على الميت وقد تقدم الوجه الثامن انه لم يثبت انه  
صلى على شهداء احد للتعارض فقد صلى على غيرهم من الشهداء  
على ما قد مناه ومن يقولون لا تشرع الصلوة على شهيد حيا  
الوجه التاسع قد ثبت انه صلى على شهداء احد صلاته على الميت  
كما ذكر الشيخان في صحيحهما فلا يخلوا اما ان تكون سننهم  
ان لا يصلوا عليهم ثم نسخ ذلك بصلاته عليهم او يكون الصلاة  
عليهم تطوعا ولا اصل للصلاة عليهم في السنة ومنو باطل  
لان التطوع بالصلاة عليهم اذا لم يكن اصلها مشروعا لا يجوز  
فلم يبق الا نسخ تركها او صلى عليهم بعد صلى عليهم غيبي  
لانه كان الولي فاعادها الوجه العاشر مذهبنا احوط  
في الدين وفيه تحصيل الاجر والثواب لعظيم وقد ثبت عن  
النبي عليه السلام انه قال من صلى على ميت فله قيراط و  
قد تقدم ولم يفصل بين ميت وميت وقالوا الصلاة لا تصح  
على الميت بلا غسل فلما لم يغسل الشهيد لا تصح الصلاة عليه  
قلنا وكذا لا يدفن الميت بغير غسل فلما دفن الشهيد بلا غسل  
دل على انه في حكم المغسولين فكانت الصلوة عليه صلاة  
على المغسول حكما ومنه مغسول بصيب رحمة الله تعالى وقالت  
الحنابلة والشافعية الشهداء احياء عند الله والصلوة  
انما شرعت على الموتي قلت فينبغي ان لا يقسم ميراثهم  
بين ورثتهم ولا يزوج نسائهم ولا يحل ديونهم المؤجلة  
ولا تعتق امتهات اولادهم ومدبروهم ولا ينفذ وصاياهم  
ولا يدفنون وانما يحيون عند الله بعد الموت وفي الميسوط  
الشهداء احياء في احكام الدنيا والصلوة عليهم من احكام



الدين كساير المودة وزيادة كراماتهم واتا قول الشافعي  
 بعد ترك الصلاة عليهم لاستغنائهم مع التخفيف على من  
 بقي من المسلمين فالجواب عنه ان التعليل بالاستغناء  
 لا يحسن فان الصلوة على الميت دعاء له ولا يستغنى احد  
 عن الدعاء الا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا عليه  
 ولم يستغن عنها مع ان درجته اعلى من درجة جميع الخلق  
 من الانبياء والملائكة والشهداء والاولياء وكذا التعليل  
 بالتخفيف ضعيف فانهم يتيمنون الكفارة ويحفرون قبورهم  
 ويكفون دفنهم وكذا الصبيان والمجانين الذين لم يكتب  
 عليهم خطيئة يصل عليهم ولم يستغنوا عنها ولو قدر استغنوا  
 لا يترك الصلاة عليهم لفائدة تحصيل الثواب للمصلي  
 وقالوا الصلوة على الميت من باب الشفاعة والشهداء  
 يشفعون للناس ولا يحتاجون الى من يشفع لهم قلنا بل  
 زيادة الكرامة لهم وقضاء الحق الميت ولهذا يصل على الانبياء  
 وهم يشفعون ولا يشفع لهم وقال النووي المراد من الصلاة  
 في الحديث الدعاء وقوله صلواته على الميت اي دعاء  
 لهم كدعاء صلاة الميت قال وهذا بالاجماع لان اباحية  
 لا يرى الصلوة على القبر بعد ثلاثة ايام لانه لا يقبل خبر  
 الواحد فيما يعتم به البلوى وهذا منه قلت ما بعد  
 هذا التاويل من الحق لانه ما ذكر صلواته على الميت بعد  
 قوله صلى الله عليه وسلم الا لتأكيد الصلاة العرفية على الميت  
 ولنفي احتمال المجاز والمذهب عند جواز الصلوة على القبر  
 ما لم يتفسخ والشهداء لا يلحقهم تفسخ ولا تغير بكم  
 احياء عند الله وليس هذا ما يعتم به البلوى ولم يعرف  
 النووي رحمه الله عموم البلوى عندنا وقال ابن قدامة الحنبلي  
 حديث عقبة الذي في الصلاة

خط

الصلاة على الانبياء  
 يعود نفعا على  
 المصلين وشرقا  
 في حقهم صلوات  
 الله عليهم اجمعين

حديث عقبة الذي في الصحيحين مخصوص بشهداء احد فانه  
 صلى الله عليه وسلم لا يرون الصلاة على القبر اصلا ونحن  
 فيما بعد الشهر قلت فاذا ثبت انه صلى الله عليه وسلم لا يرون  
 الصلاة على غيرهم لعدم القايل بالفرق وقوله وهم لا يرون  
 الصلاة على القبر غير صحيح فاذا دفن الميت ولم يصل عليه  
 صلى الله عليه وسلم ما لم يتغير فرع من قتله مسلم او ذمى ظلما  
 ووجب فيه القصاص لا يغسل عندنا وهو قول الشعبي و  
 الاوزاعي والثوري واسحاق واحمد بن حنبل عن احمد وقال  
 مالك والشافعي يغسل الا من قتل في المعركة ولو جرح في المعركة  
 وقطع بجموته منه وبقي بعد انقضاء الحرب فيه حياة مستقرة  
 فقولان اصحهما انه ليس بشهيد سواء اكل او شرب وصلى  
 وتكلم ومضى زمان طويلا ولا في جريان القولين وقتل اهل  
 البغي يغسل ويصلى عليه في اصح القولين وفي قتيل قطاع  
 الطريق طريقان وكذا في قتيل المصوص طريقان ولو اسر الكفار  
 مسلما وقتلوا صبرا ففي غسله والصلوة عليه وجهان اصحهما  
 انه ليس بشهيد وعندنا شهيد وبه قال مالك واحمد وقتيل  
 اهل البغي وقطاع الطريق والمصوص شهيد قال ابن تيمية  
 الصحيح ان المقتول ظلما لا يغسل لما روى عبد الله بن احمد  
 في المسند عن عبد الله بن فروخ قال شهدت عثمان وقد دفن  
 في ثيابه ولم يغسل وروى سيف في الفتوح ان عثمان دفن ليلة  
 السبت ولم يغسل ولم يمتنع احد من الصلوة عليه واوصى  
 عما راها لا يغسل وقاله في ثيابه فاني مخاصم وقالوا  
 اصحاب الجملات استشهدوا غدا فلا يترعوا عنا ثوبا ولا يغسلوا  
 يغسلوا عنا دائما ذكر في المغني فان قتيل عمر وعلي شهيد  
 وقد غسلوا وصلى عليهما لكونهما لم يقتلا في المعركة قلنا

قتل اهل البغي  
 وقطاع الطريق



قد ارتثالة عمر عاش يومين وفي الاستيعاب استلحي  
 عمر طبيبيا فقال له اي الشراب احب اليك قال  
 النبي فسقي نبذا فخرج من الطعنة وقتل علي  
 لثاني عشر ليلة مضت ودفن لاول ليلة من العشر  
 الاواخر فقد ارتث كل منها قوله واذا استشهد  
 الجنب غسل عندنا حنيفة رضي الله عنه وهو قول  
 الاوزاعي وبه قال احمد وسحنون من المالكية و  
 ابن شريح وابن ابي هريرة من الشافعية وقال ابو  
 يوسف ومحمد واشهب والشافعي لا يغسل كغيره من  
 الشهداء ولان ما وجب بالجنابة سقط بالموت و  
 ما يجب بالموت منحنه الشهادة ولان الغسل لا يجب  
 بالجنابة بل الموجب للغسل ارادة الصلاة من الجنب  
 ولم يوجد ولان حنيفة ان حنظلة بن الراهب قال  
 السهيلي في الروض الانف وعبد الملك النيسابوري  
 في شرف من حنظلة بن ابي عامر وابو عامر اسمه عمر  
 وقيل عبد عمرو بن صيفي وفي قاضي خان ابن عامر  
 وهو غلط استشهد يوم احد فغسلته الملائكة قال  
 عليه السلام اني رايت الملائكة يغسل حنظلة بن ابي  
 عامر من بين السماء والارض بماء المزة في صحايف  
 القصة قال ابو اسيد فذهبنا فنظرنا اليه فاذا راسه  
 تقطرحاء فرجعت الى رسول الله فارسل الى امرائه  
 فسالها فاخبرته انه خرج وهو جنب واولاده يسمونه  
 اولاد غسلا للملائكة قال النووي رواه البيهقي  
 باسناد جيد من رواية عبد الله بن الزبير متصلا  
 ثم قال بعد من حديث ضعيف رواه محمد بن  
 اسحاق في المغازي ايضا

سطر مخزن

اسحاق في المغازي ايضا وكان غسلا للملائكة له تعليم  
 لنا لغسلهم آدم عليه السلام ولان الشهادة مانعة  
 وجوب غسل الميت لارافعة لغسل وجب قبل موته  
 وعنه عليه السلام انه اسرع الى جنازة سعيد بن معاذ  
 فقال حسبت ان يسبقنا الملائكة الى غسله كما سبقتنا  
 لا غسل حنظلة فذكر انه لو لم يغسله الملائكة لغسله  
 النبي عليه السلام فسقط غسله بفعل الملائكة ذكره  
 ابن تيمية وفي كتاب شرف المصطفى ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم رأى حنظلة بن الراهب وحنيفة بن  
 عبد المطلب يغسلهما الملائكة وكان ابو عامر يعرف  
 بالراهب في الجاهلية وخرج الى مكة ثم قدم مع  
 قريش يوم احد فخاربا ولما فتح مكة هرب الى هذيل  
 وهلك هناك في سنة تسع وفي الصحابة اربعة اسما  
 ومن حنظلة ذكر ذلك ابو عمر في الاستيعاب وقالوا  
 لو كان غسله واجبا لما سقط بفعل الملائكة ولا امر  
 النبي عليه السلام يغسله ولو بن شريح هذا السو  
 فقال ينبغي تكفينه لو كفتته الملائكة بالسند من  
 ولا يلزم من كونه الشيء ما ان يكون رافعا لان الدفع  
 اسهل من الرفع فصارت كالجاسه وعلى هذا الخلاف  
 الحايض والنفساء اذا قتلنا بعد طهرهما وهذا قبل  
 الانقطاع في الصحيح وفي البدايع في الاصح عنه وهو  
 رواية الحسن عن ابي حنيفة وفي رواية ابي يوسف  
 عنه لا يغسل ذكرهما في الخفة والمفيد وجه عدم  
 وجوب لغسلها قتل قبل وجوبه ووجه الوجوب  
 ان الدم ينقطع قبل قطعها فيجب غسلها ولان الوجوب

هذا ابو عامر



بوجوه السيلان نفسه بدليل ساير الاحداث  
فان انقطاعه شرط صحة الطهارة والاصح  
عند الحنابلة انها كالجنب ذكره بن تيمية في شرح  
الهداية ولم يذكر ابن قدامة في المغني الا عدم وجوب  
الغسل والصبي والمجنون اذا ماتا شهيدين لا يغسلان  
عندنا حنيفة خلافا لاكثرهم لهم عموم الشهداء من  
غير تفضيل ومما احق هذه الكرامة وقال ابن قدامة  
في المغني ان حارثة بن النعمان وعمر بن ابي وقاص  
اذا سعدا كانا من شهداء احد ومما يتخير ان قلت  
هذا غلط لانه عمر بن ابي وقاص قتل يوم بدر قبل  
احد وروى ابن سعد في الطبقات انه قتل يوم بدر  
ومواين ست عشر واما حارثة بن النعمان فتوفي  
في خلافة معاوية وشهد بدر واوحدا والمشاهد كلها  
واما حارثة المستشهد غلاما بنو حارثة بن الربيع  
الانصاري قتل يوم بدر كذا في الصحيحين وغيرهما  
وليس في قتلى احد من اسمه حارثة ولا حارثة كمال  
ذكر ذلك بن تيمية في شرح الهداية ولانه حنيفة ان  
السيف كان ظم في حق شهداء احد فاستغنى عن  
الغسل والاصد وجوب غسل الميت وليس الصبي  
والمجنون في معناهم لعدم وقوعه ظم في حقهما و  
لم يكن فيهم صبي ولا مجنون حتى يلحقا بهما فيقي على  
اصل الوجوب وفي المبسوط والصبي غير مكلف ولا  
خاصم بنفسه في حقوقه والخصم عنه في حقوقه  
في الآخر بنو الله تعالى فلا حاجة الى ابقاء اثر الشهادته  
عليه لعلمه بدونه قوله ولا يغسل عن الشهيد  
دمه ولا يترع عنه

دمه ولا يترع عنه ثيابه وقد اوضحناه وتمامه  
قوله ومن ارتت فلان على ما لم يسم فاعله اي حمل  
من المعركة رثيلا اي جرحا وبه رفق ذكره الجوهري  
وفي المغرب ارتت الجرح اذا حمل من المعركة وبه رفق  
لانه حينئذ يكون ضعيفا وملقى كرية المتاع ومراد  
الفقهاء انه عتق وصار خلقا في حكم الشهادة لينك  
راحه الحياه وموافق الدنيا والارثاث ان ياكل او  
يشرب او ينام او يداوى او ينقل من المعركة حيا او  
يصلى او يتكلم بكلمة وفي رواية بن سماعه عن ابي يوسف  
وفي رواية عنه ان يزيد على كلمة وفي البدايع او باع  
او ابتاع او تكلم بكلام طويل وذكر ابن سماعه ان  
الكفار بمنزلة الاكل او اواة فسطاطا او خيمة او بعض  
عليه وقت صلاة كامل ذكره في الذخيرة والزيادات  
والوبرى وغيرهما رواية عن ابي يوسف وفي الخفة او  
بعضي عليه وقت صلاة وهو يعقل ويقدر على ادايتها  
بالايمان حتى يجب القضا بتركها وفي الذخيرة والوبرى  
وغيرهما ان عاش في مكانه يوما او ليلة يغسل وفي البدايع  
او بقي في مكانه حيا يوما كاملا او ليلة كاملة وهو يعقل  
او قام من مكانه او تحول من مكانه الى مكان آخر وفي  
الزيادات هذا ظاهر المذهب لان ما دون ذلك ساعا  
لا تضبط ولان ذلك الزمان يحتاج الى زمان آخر في  
التعريف فلم يكن معروفا بنفسه بل بغيره وفي نوادر  
بشر عن ابي يوسف اذا ملك الجرح في المعركة اكثر  
من يوم حيا والقوم في القتال ويو يعقل او لا يعقل فهو  
بمنزلة الشهيد قال الا ترى انه لو قاتل اليوم كله



ثم خرم ميتا من جراحة اصابته في اول النهار كان شهيدا  
وان تصرم القتال بينهم وهو جريح في المعركة فمكث  
وقت صلاة لا يكون شهيدا وذكر الدرختي في مختصر  
ان عاش في مكانه وهو لا يعقل لا يحيط وان زاد على  
يوم وليلة لانه لا ينتفع بحياته فكان كالميت في الذخيرة  
ولو كانوا في معركة القتال فوجدوا جرحا فحملوه  
القوم في القتال ثم مات فهو شهيد قال الحاكم الشهيد  
ومجرو حمله ورفعته من المعركة والقتال على حاله بعد  
لا يجعله مرتثا وانما ارتثائه بذلك بعد تصرم القتال  
وفي التحفة والمفيد والمحيط او بقي يوما وليلة في المعركة  
وان كان لا يقدر على الصلوة ان كان يعقل فهو مرتث  
ان بقي حيا اقل من يوم وليلة وهو يعقل فليس بمرتث  
وان كان مغيبا عليه في ذلك فليس بمرتث وان زاد على  
يوم وليلة وروى عن محمد بن عبد الله بن ابي ابي  
في مكانه يوما كان مرتثا وان لم يكن عاقلا وان كان  
اقلا لا يكون مرتثا وفي قوله او مضى عليه وقت صلوة  
كاملا فيه نظر ومضى وقت كامل عليه ليس بشرط  
لوجوب تلك الصلاة عليه بل لو جرح في آخر الوقت  
ثم خرج الوقت ومضى فمكث من اداها كانت تلك  
الصلوة دينا عليه وفي مشهور قول مالك اذا احل حيا  
يغسل الا ان يكون في غم من الموت ولم ياكل ولم يشرب  
ذكر في الذخيرة وقال ابن حنبل في رواية اسحاق بن  
هلال عنه ان حمدا وبه رمق او اكل او شرب او بال  
او نام او عطس فانه يغسل الا ان يكون به جراحات  
كثيرة وقال اسحاق ان حمدا من موضعه ثم اكل او شرب  
غسل وقال ابو البركات

غسل وقال ابو البركات بن تيمية اذا انقضت  
الحرب وطالت حياته ثم مات من جراحته فانه  
يغسل من غير خلاف يعلمه ولو اوصى بشئ من  
امور الآخرة كان ارتثا عند ان يوصف خلاف  
لمحمد وفي الزيادات جعل هذا الاختلاف بينهما  
في امور الدنيا وقال الشهيد قيدا للاختلاف فيما  
اذا اوصى بامور الآخرة وبامور الدنيا اتفاق  
انه يغسل وهذا موافق لما في الكتاب وقيدا  
خلاف وجواب ان يوسف فيما اذا كانت الوصية  
بامور الدنيا والامتناع بامور الآخرة ومحمد يوافق  
فيه وجواب محمد فيما اذا اوصى بامور الآخرة  
وابو يوسف يوافق فيه قال في المحيط وهو الاظهر  
وفي شرح المصطفى لعبد الملك ابن محمد النيسابوري  
عن خارجة بن زيد عن ابيه قال بعثني رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يوم لطلب سعد بن الربيع  
قال لي ان رايت فاقراه السلام وقوله يقول  
لك رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تجدك قال جعلت  
اطوف بين القتلى فاصبته ومضى آخر رمق و  
به سبعون ضربة ما بين طعنة برمح وضربة  
بسيف ورحمة يسهم قلت له يا سعد ان رسول  
الله يقرأ عليك السلام ويقول لك خيرة كيف  
تجدك قال علي رسول الله السلام وعليك السلام  
قل له يا رسول الله اجد راحة الجنة وقد لقوني  
الانصار لا عذر لكم عند الله ان وصلوا الى رسول الله  
وفيكم عين تطرف وقاضت وفي فتوح الشام ان  
غسل



رجلا قال اخذت ما لعلني اسقي ابن عمي ان وجدته  
 خفا فوجدت الحارث بن هشام فارمته ان اسقيه  
 فاذا رجلا ينظر اليه فاوما الى ان اسقيه فذهب  
 اليه لا اسقيه فاذا آخر ينظر اليه فاوما الى ان اسقيه  
 فلم اصدا اليه حتى ماتوا جميعا انتهى كلام صاحب الفتوح  
 فان ترك واحد منهم صاحبه على نفسه او امتنع خوفا  
 عليه من نقصان الشهادة بشرب الماء الذي هو من لوازم  
 الاحياء حتى لا ينالوا من مرافق الدنيا وقال صاحب  
 الكتاب ما اتوا عطاشا والكاس يداد عليهم خوفا من  
 نقصان الشهادة وفي الصحاح الكاس كذا انا فيه شرا  
 وفي النهاية لابن الاثير لا يقال كاس الا اذا كان فيها شراب  
 قال وقيل الكاس لها على الانفراد والاجتماع وفي المغرب  
 لا يقال كاس الا اذا كانت فيها خمر وقال الاستاذ الثعالبي  
 في تفسير الكاس انا فيه شراب ولا يكون الا فهو اوفي  
 قول صاحب الكتاب للانا الذي فيه ماء كاس انظروا  
 الكاس مؤنثة والفسطاط الخيمة الكبرى وفيه ست  
 لغات ضم الفاء وكسر ها وباءتاء فكان المطاى الاول  
 ويتشد يد السين بغير طاء ولا تاء مع ضم الفاء وكسر  
 ذكرها ابن قتيبة قوله ومن وجد قتيلا في المصر  
 غسل لان الواجب فيه الدية والقسمعة فلم يكن في  
 معنى شهداء احد الا اذا علم انه قتل جديلا ظاهرا  
 معناه وعلم قاتله ذكرا في الاسرار والذخيرة اذ هو  
 الدية لا يخرج من الشهادة عندنا لانه عقوبة فكان  
 في معنى شهداء احد لان العقوبة على قاتلهم في الدنيا  
 ان وجدوا وفي الآخرة ان لم يوجدوا قد ذكرناها في اول  
 الباب والسرف فيه

حفظ

الباب والسرف فيه ان وجوب المال دون القصاص  
 دليل خفية الجنائية لانه المال يثبت بالشبهة و  
 القصاص لا يجب بالشبهة ومن قتل في حد او قصاص  
 غسل وصلى عليه وكذا اذا مات في حد او تضريرا  
 عدا على قوم فقتلوا لانه ظلم نفسه فلم يكن شهيدا  
 ومن قتل من البغاة او قطاع الطريق لم يصل عليه  
 وفي المبسوط روي المعلى عن ابي حنيفة ان الباغي  
 لا يغسل ولا يصل عليه وكذا قطاع الطريق ومن  
 قتلها وفي الذخيرة عن محمد بن النوار لا قطع الطريق  
 لا يصل عليه سواء قتل في الحرب او قتل في الامام  
 حدا وفي الملتقطات ان قتلوا بعد ما وضعت الحرب  
 او زارها صلى عليهم يعني البغاة وكذا قطاع الطريق  
 اذا قتلوا بعد ثبوت نداء الامام عليهم وانما لا يصل  
 عليهم اذا قتلوا في حال المحاربة والحرب وفي الذخيرة  
 ذكر الصدا بالشهيد في الوقعات ان اهل البغي ان  
 قتلوا في الحرب لا يصل عليهم وان قتلوا بعد ما وضعت  
 الحرب وزارها يصل عليهم وكذا قطاع الطريق ان  
 قتلوا في حال محاربتهم لا يصل عليهم وان اخذوا وقتلوا  
 يصل عليهم لانهم تركوا البغي قال ابو يوسف وبه  
 نأخذ ولم يذكر انهم هل يغسلون وذكر نجم الدين  
 النسفي اختلاف المشايخ قيل يغسلون للفرق بينهم  
 وبين الشهداء وحكم المقتول بالخصومة حكم الباغي  
 ومن قتل ابويه لا يصل عليه اهانة له ذكر في جوامع  
 الفقه ومن قتل نفسه خطا بان قصد رجلا من العدو  
 ليضربه بالسيف فاخطاه واصاب نفسه يغسل

تقدم قبل هذا ابارح  
 ورقات ان قتل  
 اهل البغي يغسل  
 ويصل عليه في  
 اصح القولين

حكم المشايخين  
 والوايلية والسنة



ويصلي عليه بلا خلاف ومن قتل نفسه جديدا ظلم  
ذكر الصدوق الشهيد في الجامع الصغير انه يغسل ويصلي  
عليه عند ابني حنيفة ومحمد بخلاف الباغي ذكر في الاخر  
وفي شرح السيراني فيه اختلاف المشايخ قال شمس  
الائمة الحلواني الاصح انه يصلي عليه وقال القاضي  
ابو الحسن السغدني الاصح انه لا يصلي عليه لانه باغ  
على نفسه وفي المحيط قتل نفسه جديدا قيل يصلي عليه  
وقيل لا يصلي عليه لانه باغ على نفسه وفي الروضة  
وغسل الميت والصلوة عليه اقسام اربعة الاول لا  
يغسل ويصلي عليه وهو الشهيد والثاني لا يغسل ولا  
يصلي ولا يصلي عليه كقاطع الطريق قتله الامام او صلبه  
ولا يكفن وكذا اللص اذا كابر قوما في دارهم وكذا اهل  
العصبية يقتل بعضهم بعضا ذكر في البراءة وكذا لو  
قتله اهل القافلة في المحاربة والثالث يغسل ولا يصلي  
عليه كالباغ والكافر يموت في دار الاسلام وله ولي مسلم  
والرابع يغسل ويصلي عليه وهم سائر المسلمين فان  
قتل نفسه لوجع به يصلي عليه وكذا من مات وعليه  
دين وله مال فروغ في مذايب العلماء المقتول بحق  
كالحد والقصاص يغسل ويصلي عليه عندنا وقد  
ذكرناه وحكاها ابن المنذر عن علي بن ابي طالب و  
جابر بن عبد الله وعطاء الخخعي والاوزاعي والشافعي  
واسحاق وانه ثور وقال الزاهري يصلي على المقتول  
قصاصا دون المرجوم وقال مالك لا يصلي الامام على  
واحد منها ويصلي الرعية وفي صحيح مسلم انه عليه  
السلام صلى على المرجومة في الزنا وصلى على ما عثر  
في رواية البخاري

احراز الحلواني  
وابن حجر السغدني

في رواية البخاري ومن قتل نفسه او غلاما من المغنم  
يغسل ويصلي عليه وبه قال مالك والشافعي وداود  
وقال لا يصلي عليه الامام ويصلي عليه بقية الناس  
وقال الاوزاعي وعمر بن عبد العزيز لا يصلي عليه  
ومرواية عن اصحابنا يغسل وكذا الزنا ويصلي  
عليه عند جميع اهل العلم خلافا لقنادة ولا يصلي  
على البغاة عندنا وموقوف علي بن ابي طالب وغيره  
وقال مالك لا يصلي عليهم الامام واهل الفضل وقال  
الشافعي يغسلون ويصلون عليهم واختلف اصحاب  
ابن حنبل في ذلك للشافعي انهم مسلمون قتلوا بحق  
فصاروا كالمقتولين قصاصا او رجما ولنا ان عليا رضي  
الله عنه لم يغسل اهل النهروان ولم يصلي عليهم فقل  
له القارون فقل لا اخواننا بغوا علينا اشار الى ان  
ترك ذلك عقوبة لهم ليكون زجرا لغيرهم كالمصلوب  
يترك على خشبة عقوبة له وزجرا لغيره وعلى رضي الله  
عنه القدوة في البغاة واخو الخوارج والبراءة احكامهم منه  
علم وعنه اخذ ومعناه في المبسوط وكذا لو قتل الباغي  
في معركة الكفار وكذا الذي يقتل بالخنق غيلة رواه  
ابو يوسف عن انه حنيفة لانه ساع في الارض فسادا  
كقاطع الطريق فصل في ذكر لواحق بياب الخنايز  
عن عمر بن الخطاب انه خرج الى الشام فلما بلغ  
ينبوع بلغه ان الوباء قد وقع بالشام فاخبره عبد الرحمن  
ابن عوف رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا  
سمعتم به في ارض فلا تقدموا عليه واذا وقع بارض  
وانتم بها فلا تخرجوا فرارا منه رواه البخاري ومسلم

لا يصلي على البغاة



ومالك في الموطأ ومثله في الطائفة ورواه البخاري ومسلم  
وعن ابي موسى الاشعري انه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال اذا مات ولد العبد قال الله تعالى للملائكة قبضتم  
ولد عبد فيقولون نعم فيقول قبضتم ثم فواده  
فيقولون نعم فيقول فاذا قال عبد فيقولون حمدا  
استرجع فيقول الله تعالى ابنوا لعبد بيتا في الجنة و  
سموه بيت الحمد رواه الترمذي وقال حديث حسن عن  
ابن هريز رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤ  
لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فتحمسه النار الا تحله  
القسم رواه البخاري ومسلم وتحله القسم قوله تعالى  
وان منكم الا وارهها قالوا المراد به المورور على الصراط  
وعن ابي سعيد الخدري انه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
للنساء ما نكحت من امرأة تقدم ثلثه من الولد الا كانوا  
لها حجابا من النار فقال امرأة او اثنين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
او اثنين رواه البخاري ومسلم وعن ابي حسان قال قلت  
لابن هريز مات لي ابنان فما انت محدثي عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فطيب انفسنا عن موتانا قال قال نعم  
صغارهم دع امي من الجنة يتلقى احد من اياه او قال ابن  
فياخذ بثوبه او قال بيت فلا يتناهي او قال ينتهي حتى  
يدخله الله واياه الجنة رواه مسلم قالوا الدعاء يرض  
جمع دعاء من كبر غوث وبر اغيث ومو الدخالة الامور  
ومعناه انهم سيأخون في الجنة دخالون في منازلها لا  
يمنعون من موضع منها كما ان الصبيان في الدنيا لا يمنعون  
الدخول على الحرم وفي الباب حديث كثير غير ما ذكرته  
ومنها ان موت واحد من الاولاد حجاب من النار وكذا  
السقط فصل في ذكر فيه طرفا من احوال المحتضرين

تفسير الورود  
في قوله تعالى وان  
منكم الا وارهها

السقط فصل في ذكر فيه طرفا من احوال المحتضرين  
المحتضرين وما وقع في الوجوه من المحن اللاحقة  
بالخواتم وصبرهم عليها وشيئا من الرقايق والتسلي  
لمن فارق من يعز عليه فراقه بمن ابتلى بمثله قبله  
هذا يتنظر الصحيح الا السقم والكبير الا الهرم و  
الموجود الا العدم  
طبع على كذا وانك تريد لها صفوا من الاقدار  
ومكلف الايام ضد طبايعها متطلب في الماء جذوة نار  
فالعجب ممن يد في سلة الافاعي كيف ينكر اللسع  
والعجب منه من يطلب من المطبوع عا الضر النفع  
والقد ضاة العيش على الانبياء والاولياء والصالحين  
حتى لرق بهم البلاء فادم عاني المحن الى ان خرج من الدنيا  
ونوح بكى ثلثماية عام وابراهيم كابد النار وذبح الولد  
ويعقوب بكى حتى ذهب عنه البصر وموسى قاسى  
فرعون ولقي من قومه المحن وعيسى لم يكن له مأوى  
الا البراري والقفار والعيش الضنك ومحمد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم صابرا للفقر ومقاساة المشركين  
وقتل من يحبته فلله در القايل  
وما استغربت عيني فراقا رايته ولا علمتني غير ما  
قبل علاج فقد المحبوب سبعة اشياء الاول العلم  
ان الدنيا دار ابتلاء لا تطلب منها راحة الثاني ان  
الجزع مصيبة ثانية الثالث يقدر وجود ما هو اكثر  
من تلك المصيبة كمن له ولدان ذهب احدهما قبل عا من  
امر يصاب به المؤمن الا ولله عليه في ذلك ثلاث نعم  
النعمة الاولى يكتب له به حسنات ويحجب عنه به خطيئات

في الاقدار والآثار



قال عليه السلام ما من مؤمن يشكك بشوكة الأرقعة  
له بها درجة وحطت عنه بها خطيئة النعمة الثانية  
كوتها في نفسه أو ماله ولم يكن في دينه فأن المصيبة  
العظمى ما كان في دين المؤمن النعمة الثالثة كون  
المصيبة تلك لا ما سواها كما ذكرنا إذا قدر له على  
دفع ما سواها من ذلك وروى أنه لقمان كان يحظ ولده  
ويقول ما دفع الله عليك أعظم والخير لك فيما أصابك  
فقال له يوما يا ابن هذا ما يدخل في عقلي ولا يدور في قلبي  
لقمان قد بعث في الأقليم الفلاني نبي نذها ليه حتى  
يشرح لك هذا وتعلم أن أقوله حق فاخذ آية وحلا  
عليها ما وزاد فقطعا المهامة والفيافي حتى نفذ الماء  
والزاد وما ما شيان اعترضت عظمة في رجل ولد  
فخرجت من الناحية الأخرى فخر مغشيا عليه فخرج  
لقمان العظمة باسنانه من رجل ولد وشق عمامته  
نصفين فلف رجله باحدسها وقعد يبكي عليه فقطر الدم  
على وجه ولد فافاق من غشوته فقال يا بني أي خير لي  
في هذا وكذا ان تركتني وذمبت بقيت حسنة في قلبك  
اليوم القيامة وان قعدت معي هكلت انا وانت وها  
انت تبكي فلو كان هذا خيرا ما بكيت فقال له ما قلته  
لك حق واما بكائي عليك فمن رقة الوالد على الولد ثم  
نظر فرأى دخانا متصاعدا الى عنان السماء وإذا بالملك  
يمسح الجؤ مسحا فدن منها ونادى يا لقمان ما تقول لولدك  
السفيه فقال يا أيها المتكلم اسمع كلامك ولا اري شخصا  
من أنت قال انا جبريل بعثت بخسف هذه البلدة بك  
من حلا فيها فلو لا العظمة التي اعترضت رجل ولدك  
لكنتما قد خسفت بكما مع

عند

لكنتما قد خسفت بكما مع اهل البلدة فلما سمع الصبي كلامه  
قال آمنت بالله وانه ما كنت تقوله لي حق وكان داود  
عليه السلام يغشى مجلس لقمان ويعجبه حكمه ومواعظه  
مع جلالة قدر في الملك والنبوة قال وهب بن منبه شيع  
جنانة داود اربعون الف راهب ذكر معناه ابن الجوزي  
في المنتظم وروى ان قايدا من قواد يزيد بن معاوية  
وقع من مكان عال فانكسرت رجله فعاده ابو قلابه  
وقال له ما دفع الله اعظم والخير لك في هذا فقال اي خير  
لي في هذا وقد بقيت بلا رجلين كالجر فلما خرج من عنده  
وصلا ليه قاصد من قبل يزيد يارس بالخروج لقمان الحسين  
ابن علي رضي الله عنها فقال كيف اخرج بغير رجل  
فعدت ثم جاء الخبر بقتل الحسين فقال صدق ابو قلابه  
ذهاب رجلتي خير لي من قتل الحسين الرابع التسلي بمن  
ابتلى بمثلها قالت الخنساء

فلولا كثر الباكين حولي على اخوانهم لقتلت نفسي  
وما يتكون مثل اخي ولكن أسبلى النفس عنهم بالناء  
يذكر في طلوع الشمس صخر فاذا كثر لعل غروب شمسي  
طلوع الشمس للغارات وغروبها للضيقة او الغنائم  
وهذا المعنى قد حرمه الله على اهل النار فان المخلدين  
فيها كل واحد منهم محبوس وحده فهو يظن انه لم يبق فيها  
غير الخامس ان ينظر في حال من اصيب باعظم منها  
السادس رجاء الولد كالخلف كالولد والزوجة وغنى  
السابع طلب الاجر يحمل اعباء الصبر وثواب الصابرين  
على صبرهم اعلم ان من حفظ او امر الله تعالى حفظه  
الله قال عليه السلام احفظ الله يحفظك احفظ الله



تجدد امامك تقربا الى الله في الرخاء تجدد في الشدة  
الا ترى ان يونس عليه السلام لما تقدست له اعماله اخبر  
اخذه بيده فنجاه فلو لا الله كان من المستحيلين ولما لم يكن  
لفرعون علم خيرا لم يكن متعلقا فقيلا الا ان وقد عصي  
قد وكلت من المفسدين دخل ابو محمد الحريزي على  
الجنيد قبل موته بساعتين فلم يزل تاليا وساجدا و  
قال يا ابا محمد اخرج ما كنت اليه الساعة فلم يزل  
كذلك حتى فارق وفي الحديث ان ابليس لعنه الله اشد  
ما يكون على ابن آدم عند موته يقول لا عوانه دونكم  
ان فاتكم اليوم لم يلحقوه فرسما اضله في اعتقاده او  
حال بينه وبين التوبة او منعه من اصلاح شأنه  
او عن الخروج من المظلمة او قال يمكن ان يثبت بغيره  
فما وجه هذا التعذيب والشدة او قال يبلى هذا  
البدة ثم لا يدري ابن المصير وربما اعترض على القدر  
فينبغي ان يتجلد المؤمن وتحارب العدو في تلك الساعة  
ليرجع عنه خائبا ومتى علم الله عنه الحسد اعانه  
قد يكون ظاهرا التعذيب ولا يكون في الباطن كذلك لشفقة  
القلب بالقلوب انتظار اللقاء فلا تحسن الجوارح كن  
كتقطيع ايدي النسوة عند رؤية يوسف لصديق عليه  
ذكر ما نقل من الثبات عند الممات لما حضر آدم عليه  
السلام الموت جاءت ملايكة فعرفهم حوا فلا دث  
به فقال لا ليك عني فاني انما اتيت من قبلك خلى بيني و  
بين ملايكة رآني فقبضوه وعن ابراهيم الخليل عليه  
السلام لما حضرته الوفاة قبل تلك الموت تلطف به  
فاتاه وهو في عنب له في صورة شيخ كبير لم يبق منه  
فقطف له ابراهيم

فقطف له ابراهيم من العنب فوضعه بين يديه فجعل  
يمضغ ويريه انه ياكل ويحججه في لحينه وصدقه فحجب  
ابراهيم من ذلك فقال ما ايقنت السر فيك شيئا لم انك عليك  
فذكر من عمر ابراهيم فقال ابراهيم قد انك علي هذا و  
انا انتظرا ان يكون مثلك اللهم اقبضني اليك فطابت نفسي  
للموت فقبض روحه ولما قدم يعقوب على يوسف مصر  
اقام عنده سبعة عشر عاما في اهنا عيش فلما حضرته  
الوفاة اوصى ان يدفن عند والده اسحاق ففعل ثم ان  
يوسف لما رآى ان الدنيا لا تدوم واخر ذلك الموت تان  
الى الجنة فتحبى الموت قال ابن عباس لم يتم احد من  
الانبياء قبله الموت وعن النبي عليه السلام كان داود  
عليه السلام شديدا لغيبه على نسيائه وكان اذا خرج غلق  
الابواب فلا يدخل على اهله احد فنظرت امراته فرات  
رجلا قائما في الدار فقالت من اين دخل هذا الرجل و  
الابواب مغلقة والله لنفتضح فجاها داود فاذا الرجل  
قائم في وسط الدار فقال له داود من انت قال انا الذي  
لا يهاب الملوك ولا يمتنع منه الحجاب قال انت اذا ملك  
الموت مرحبا بامر الله فزمت داود مكانه حيث قبضت  
روحك وعن بلال بن رباح حين حضرته الوفاة قال  
غدا يلقي الاحبة محمد او جزبه فقالت امراته واحزياه  
فقال مو واطرباه ولما اصيب ابو عبيدة طاعون غموا  
استخلف معاذ بن جبل فاستند الامر على الناس فقالوا  
لمعاذ ادع الله يرفع عنا الوباء قال ليس برجز لكنه  
دعوني بينكم وشهادة يحيط بها من شاء اللهم ان آل  
معاذ نصيبهم الاوفى من هذه الرحمة فطعن اياه فقال



كيف نجدك تكما قال يا ابانا الحق من ربك فلا تكن من المجرمين  
 قال استجد في ان شاء الله من الصابرين ثم طعنت امراته  
 فهلكوا ثم طعن في ابهامه فجعل يقول اللهم انها صغييرة  
 فبارك فيها فانك تبارك في الصغييرة حتى مات رضى الله عنه  
 وقال عند موته مرحبا بالموت زائرا حيث جاء على  
 فاقه اللهم انك تعلم اني كنت احب طول البقاء لظلمة الهول  
 حر ومكابدة الساعات ومزاحمة العلماء بالركب عند  
 خلق الذكر وعن عبادة بن الصامت انه حدث عند موته  
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من شهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله حرم على النار انفرد به البخاري  
 ومات مجاهدا وهو ساجد وعن عبيدة بن حسان قال  
 لما احتضر عمر بن عبد العزيز قال اخرجوا عني ولا يبقى  
 في البيت عندي احد فخرجوا فقفدوا على الباب فسمعوا  
 يقول مرحبا بهذا الوجع ليست بوجع انس ولا جان  
 ثم قال تلكا لدارا لاخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا  
 في الارض ولا فسادا والعاقبة للمتقين ثم هذا صوته فقال  
 مسلم لفاطمة قد قبض صاحبك فدخلوا ووجدوه قد قبض  
 غمض وسوى رضى الله عنه وطلب الحسن بن صالح بن  
 حتى من اخيه على ما لم يوصلي فلما قضى صلواته اتاه بهاء  
 فقال قد شربت الساعة قال له من سقاك وليس في الغرفة  
 غيرنا قال اتاه جبريل بهاء فسقاه وقال انت واخوك و  
 وابوك من الذين انعم الله عليهم من النبيين والصدقيين  
 والشهداء والصالحين وخرجت روحه وعن ابن جعفر  
 السري قال لما ابارعه الموت وعند ابو حاتم ومحمد بن  
 مسلم والمزور بن شاذان وجماعة من العلماء هابوا ان  
 يلقوه فقالوا تعالوا

اتاه

يلقونه فقالوا تعالوا فذكر الحديث فقال محمد بن مسلم  
 حدثنا الضحاك عن عبد الحميد بن جعفر عن صالح ولم يجاوز  
 وقال ابو حاتم حدثنا بن ندر عن ابنه عامر عن عبد الحميد بن  
 جعفر عن صالح ولم يجاوز والباقر بن شكون فقال ابو زرعة  
 حدثنا بن ندر عن ابنه عامر عن عبد الحميد بن جعفر عن صالح  
 عن ابن غريب عن كثير بن مرة الحضرمي عن معاذ بن جبل  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان آخر قوله لا اله الا  
 الله دخل الجنة ثم توفي وكان ابو حكيم الجيزي قاعدا ينسخ  
 فوضع القلم من يده وقال لا كان هذا موتا فوالله انه موت  
 طيب فمات من ساعته قال محمد بن نافع رايت ابا نواس  
 في المنام فقلت ما فعل بك قال غفر لي بانيات قلتها وبني  
 تحت وسادتي فاني اهلها فاذا رقة فيها مكتوب شعر  
 يارب ان عظمت ذنوبي كثر فلقد علمت بان عفوك اعظم  
 ان كان لا يرجو الا المحسن فمن الذي يدعوا ويرجو المجرم  
 ادعوك رب كما امرت تضرعا فاذا تقوت يدي فمن ذا رحم  
 مالي اليك وسيلة الا الرجاء جيل عفوك ثم اني مسلم  
 باب الصلاة في الكعبة فرضها ونفلها وموقوف عامتها اهل العلم  
 وبه قال السافعي وما ذكر في الكتاب عنه محمول على ما  
 اذا توجه الى الباب وهو مفتوح فان يكن الباب مرموما  
 اوله عتبة قدر ثلثي ذراع يجوز قال النووي هذا هو  
 الصحيح وفي وجه يقدر بذراع وقيل يكفي شخوصها و  
 قيل يشترط قدر قامة طولا وعرضا ولو وضع بين يديه  
 متاعا واستقبله لم يجز وقال مالك لا يصلي في البيت  
 الحجر فريضة ولا ركعتا الطوان الواجبانه ولا الوتر

له منحة الى دار الكعبة  
 وهو منسوخ وهو لا يصح صرح  
 صدره عن الامام الشافعي

لم



ولا ركعتا الفجر وغير ذلك لا بأس به ذلك في الأخيرة  
القرافية وذكر القرطبي في تفسيره عن مالك أنه لا  
يصلّي فيها الفرض ولا السنن ويصلّي التطوع فإن صلّي  
فيها مكتوبة قالوا عاد في الوقت لمن صلّي إلى غير القبلة  
بالاجتهاد وعند ابن جبيب وأصبح يعيد أبدأ ويقول  
مالك قال أحد وقال ابن عبد الحكم لا يعيد مطلقا ومحمد  
ابن جرير للطبري منع الجميع فيها وعند الشافعي الفرض  
والنفل في الكعبة أفضل منهما خارجهما لقوله السلام  
صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه  
إلا المسجد الحرام رواه البخاري ومسلم قالوا والمراد  
به الكعبة وقالت المالكية استقبال البيت عامور به  
وكل عامور به لا بد أن يكون مكن الفعل والترك  
حالة التكليف والمصلّي في البيت لا يمكن إلا أن يكون  
مستقبلا فيسقط التكليف حينئذ وهو خلاف الإجماع  
واستدل الأصحاب والثوري والشافعي وجماعة  
من السلف بقوله تعالى أن طهرا بيدي للطائفتين والعائفة  
والركع السجود مكان الطواف للعطف ثم الطواف لا  
يجوز في البيت فكذا الصلاة قلنا لو كانت الصلاة التي  
عبر عنها بالركوع والسجود المستفاد من قوله والركع  
السجود لا يفعل إلا خارج البيت لم يكن لأمر إبراهيم  
واسماعيل بتطهير بيته لأجل صلاة الركوع والسجود  
معنى وأما مكان الطواف خارج البيت لأن المأمور  
الطواف بالبيت ثلاثا في البيت فيتعين أن يكون خارج  
البيت لما قلنا وخرج عن ظاهر الآية أيضا بالإجماع  
ولا ضرورة له مخالفة بقية الآية ويدل عليه ما  
ثبت عن ابن عمر

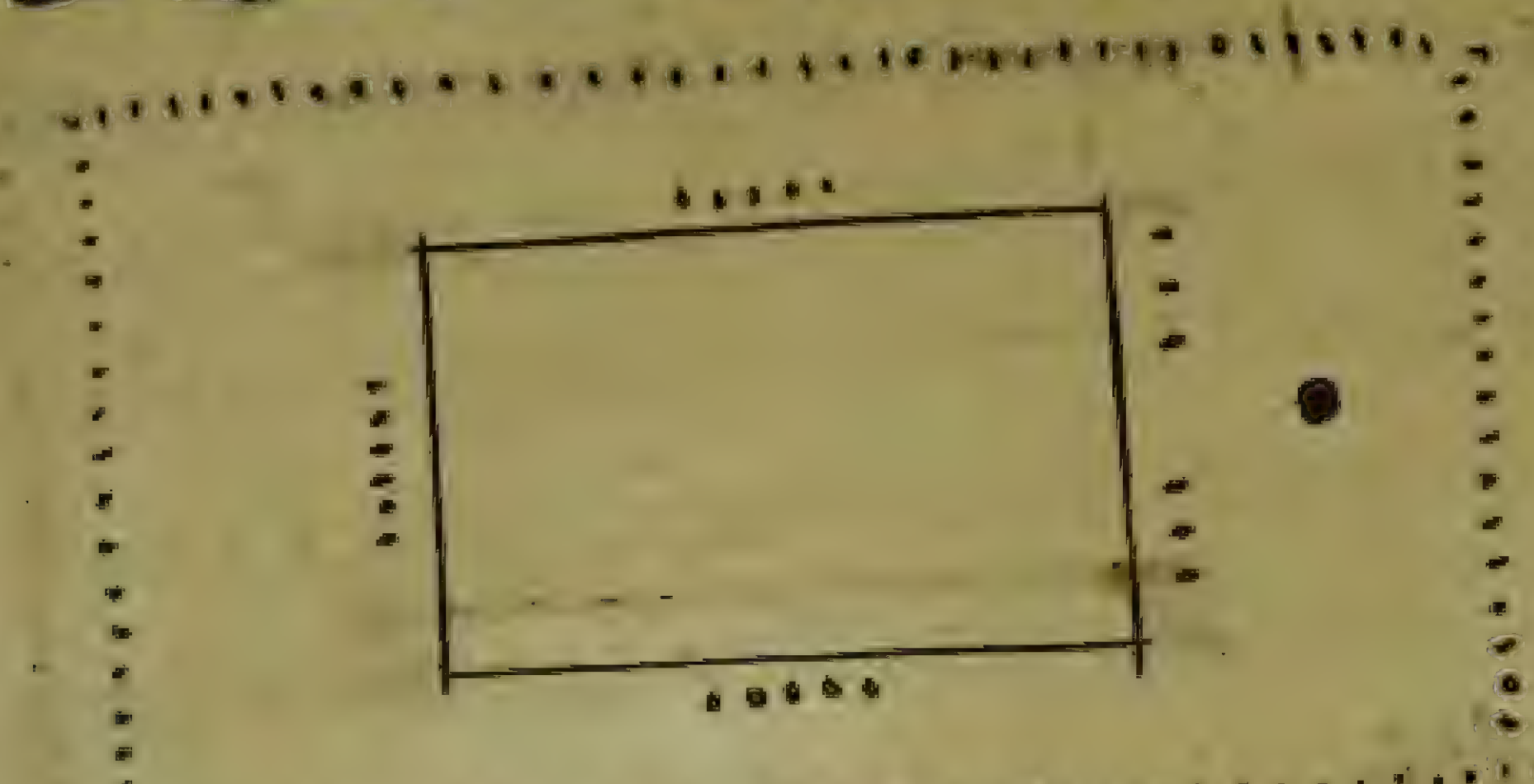
17  
ثبت عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل  
الكعبة هو واسامة وبلال وعثمان بن طلحة فأغلقها  
عليه ومكث فيها قال عبد الله فسالت بلال لا حين  
خرج ماذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال جعل  
عمودا عن يسار وعمودا عن يمينه وثلاثة أعمدة  
وراءه ثم صلّى وكان البيت يومئذ تسعة أعمدة  
رواه البخاري ومسلم ويروى عمودين عن يمينه قالوا  
وهو الصحيح ويروى عمودا عن يمينه وعمودين  
عن يسار قال ابن عمر وليس على أحد من المسلمين  
أن يصلّي في أي نحو من النواحي شيئا أخرجه البخاري  
وخرج أبو داود والطيالسي عن أسامة بن زيد قال دخلت  
عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكعبة فرأى صوراً فدعاهم  
فأثبته به فجعل يحجوها ويقول قاتل الله قوما يصورون  
صورا ولا يخلقون فيجوز أن يكون عليه السلام صلى الله عليه  
وسلم في طلب الماء فشاهد بلال ما لم يشاهد أسامة  
مع أنه من أثبت أو لم يمتن ينفي وقد قال أسامة نفسه فأخذ  
الناس بقول بلال وتركوا قولي وروى الطبراني من حديث  
محمد بن إسحاق قال حدثني عطاء بن الربيع عن ابن عباس  
قال ما صلّي رسول الله في الكعبة ولكنه دخل خرو ساجدا  
ثم رفع ثم عاد حدثني بذلك الفضل بن عباس وكان معه  
حين دخل وكان ابن عباس يقول ما أحببنا أصلي فيها  
ولو فعلت لتركت بعض القبلة قال في الإمام ما روى هذا  
الحديث عن ابن إسحاق إلا محمد بن سلمة مع أن محمد بن إسحاق  
ضعيف ولأن استقبال كل البيت في حق الواحد الداني  
منه محال فلم يبق إلا استقبال جزء منه وقد وجد ولأن



النافلة من شرطها استقبال القبلة في حق الراجل عند  
 عدم الضروية ولا فرق في ذلك بين الفرض والنفل و  
 ثبت فعد رسول الله صلى الله عليه وسلم النافلة فيه فيجوز  
 الفرض ايضا لما ذكرنا وقولهم كل ما مور به لا بد ان يكون  
 ممكن الفعل والتركة قلنا نعم الجزء الذي يستقبله هو  
 المامور به متمكن من فعله وتركه وحصول استقبال  
 جزء آخر عند تركه لما مور به ليس بمقصود من فعله و  
 لا مامور به عند ذلك قوله فان صلى الامام بجماعة  
 فيها فجعل بعضهم ظهرا لظهر الامام جازت صلاته  
 لانه يتوجه الى القبلة ولا يعتقد امامه على الخطاء  
 بخلاف مسئلة التخرى لانه يعتقد امامه على الخطاء  
 وفي الوبري والمرغيناني وجوامع الفقه للعتاني لو  
 صلوا بجماعة جازت صلاتهم سواء كان المقتدى وجهه  
 لظهر الامام او الى وجهه او الى جنبه او ظهرا الى ظهري  
 او الى جنبه لكن يكن اذا كان وجهه الى وجه الامام  
 لاستقبال الصوت الا بحائل ولا يجوز ثلاثة من كان ظهري  
 الى وجه الامام والثاني من كان وجهه الى الجهة التي وجه  
 الامام اليها وهو عن يمينه وتقدم عليه بان كان اقرب  
 الى الحايط من الامام والثالث عن يساره مثله لتقدمه  
 على الامام علم بذلك ولم يعلم واذا صلى الامام في المسجد  
 الحرام تحلق الناس حوله الكعبة وصلوا بصلاة الامام فمن  
 كان منهم اقرب الى الكعبة من الامام جازت صلاته اذ لم يكن  
 في جانب الامام لان التقدم والتأخر انما يظهر عند اتحاد  
 الجهة والجانب والامام النقطة الكبرى وصلاة الجميع  
 صحيحة الا الستة المتقدمة على الامام في الجانب الذي  
 فيه الامام والداين

التي في راس التبريع  
 وهو الاقرب الى وجه  
 الكعبة فمن تقدمه  
 في وجهه لم يجز صلاته

فيه الامام والداين المربعة في الوسط مثال الكعبة الشريفة



مثال الصلاة في المسجد الحرام ومن يفسد صلواته من الجماعة  
 والمتخلفين حول الكعبة والصف الطويل يقربا للكعبة  
 يجوز صلاة من لا يحاذيها عندنا وعند الشافعي ومالك  
 لا يجوز وفي آخري باب المسجد الحرام يصح اتفاقا وكذا  
 في الآفاق وكذا في بلدين متقاربين لسمت واحد يصح  
 اجماعا قوله ومن صلى على ظهر الكعبة جازت صلواته  
 وتكن وكذا على جدارها اذا كان متوجها الى ظهرها الذي  
 هو سطحها وان جعل السطح الى ظهري لا يصح صلاته  
 ذكر في جوامع الفقه والمرغيناني وقال مالك لو صلى  
 على ظهر الكعبة يعيد ابدا وقال اشهب يعيد في الوقت  
 وقال ابن عبد الحكم لا يعيد وقال صاحب الجلاب يكن  
 المكتوبة على ظهر الكعبة وفيها وفي الحجر وقال الشافعي ان  
 صلى على سطح الكعبة وليس بين يديه شيء متصله لا يجوز  
 وان كان بين يديه عصا مغروزة غير مبنية ولا مسمومة  
 فوجهان ولو جمع ترابا لسطح او العرصة بسكون الداء  
 او حفر حفرة فوقف فيها او استقبل بشجرة ثابتة صح  
 ولو استقبل حشيشا ثابتا او خشبة فوجهان وقال ابن  
 شريح يصح في كل واحد وان وقف على طرف سطح الكعبة



واستدبرها لا يجوز بلا خلاف والقبلة عندنا هي البقعة  
 والعريضة مع الهواء الى عمان السماء وفي المحيط والوبري  
 وغيرهما القبلة هي موضع الكعبة والهواء الى السماء لان  
 الجدران موكفة من الحجار والطين والجير ونحوها و  
 كل ذلك ما ينقل ويحول ولهذا الوضعية بناؤها في مكان آخر  
 او نقل حجارة الكعبة الى مكان آخر فيبني بها بيت لله وصلى  
 اليه لا يصح صلاته وفي شرح المهذب للنووي لو اهدمت  
 الكعبة والعباد بالله فوقف خارج العرض واستقبلها  
 في صلاته جازت بلا خلاف اما اذا وقف في وسط العريضة  
 وليس بين يديه شيء شاخص لم تصح صلاته على المنصور  
 وقال ابن شريح يصح ولو صلى على ابي قبيس او غيره من  
 المواضع العالية جازت صلاته بلا خلاف وان لم يقابل  
 البناء وابو قبيس جبل مشرق على الصفا سمي برجل  
 من مدحج كان يكتي ابا قبيس لانه اول من بنى فيه و  
 تقديرا لارتفاع بئلي ذراع او بالذراع او القائمة طولا  
 وعرضا وجمع التراب والوقوف في الحفرة واستقبال  
 الشجر والحشيش والعصا ليس عليه دليل من كتاب  
 ولا سنة ولا قول صاحب لو كان يقول به ولا قياس  
 وما ادرى ما مستند في ذلك مع تشديد التكبير منهم على  
 من يقول بمقالتهم لو وجد منه في حديث عمر رضي الله عنه  
 انه عليه السلام قال لا يجوز الصلاة في سبعة مواطن  
 وذكر فوق بيت الله العتيق قال النووي لا يصح الحديث  
 وقوله لان الكعبة هي العريضة وكذا في المنافع والابحار  
 والكعبة هي البناء المرتفع ما خفف من الارتفاع والنوء  
 ومنه الكعبون قد تقدم فكيف يقال الكعبة هي العريضة  
 والصواب القبلة هي البقعة

والصواب القبلة هي العريضة كما ذكر صاحب المحيط  
 والوبري وقال الفقيه شهاب الدين الترافي المالك في  
 الذخيرة هل المشروط في الاستقبال بعض بنائها او بعض  
 بنائها او جميع بنائها فالاول قول انه حنيفة والثاني قول  
 الشافعي والثالث قول مالك قال وجزاء البناء والهواء  
 لا يسمي بيتا والكعبة اذ البيت ذو السقف والمحيطان  
 واستدل محمد رحمه الله على بطلان اشتراط البناء والعريضة  
 بان البناء قد ازيل في عهد ابن الزبير وعهد الحجاج وكان  
 الناس يصلون الى هذا البقعة ولا بناء عليها قال واذا كانت  
 الكعبة يبنى فصلى الامام بالناس وهم متحلقون به جازت  
 صلاتهم غير ان الامام يتخذ ستر بين يديه حتى لا  
 يواجهه من يقابله قال اذا كانت يبنى ولم يقل منهدة  
 كراهية لفظة الاهدام واعترضوا على الشافعي فقالوا  
 اذا كان بين يديه ا كاف حمار يجر الصلوة وبدونه لا يجوز  
 وليس لا كاف الحمار اعتبار قلت لو صلى الا كاف الحمار  
 في العريضة او على ظهر الكعبة من غير ما ذكرناه واعلاه  
 لا يصح صلاته عنده فرع امرأة وقفت بجزاء الامام  
 وقد نوى جماعة النساء واستقبلت الجهة التي استقبلها  
 الامام فسدت صلاة الكل وان استقبلت جهة اخرى  
 لا تنفس ذكر المرغيناني والعتا في والله اعلم

يعني اذا كانت  
 منهدة والعباد  
 بالعبادة

كتاب الزكاة  
 اعلم ان الزكاة في اللغة بمعنى النماء وهو الزيادة فقال  
 زكاة الزرع يركوا زكاه بالمد اذا زاد في ذاته كالزراع  
 او في صفاته كالاعيان وبالقصر الزوج من العدة يقال  
 حسا او زكا اي فدى او زوج فهو زيادة على الفدية وسمي



الماخوف من المال زكاة وان كان ينقص به لانه يزكوا عنه  
قال الله تعالى وما اتيتكم من زكاة تريدون وجه الله فأولي  
مهم المضعفون وفي الحديث يريتها له كما يريته احدكم فلق  
او فصيلة حتى يكون مثله الجيد بدو المعبر دون بقية المال  
قال الله تعالى ما ينفع وما عند الله باق او من زيادة الخير  
يقال زكى اي زايده الخير وزكى القاضى الشهره اذا بين  
زيادة خيرهم وزكى ماله اذا ادى زكاته وزكاه اخذ زكاته  
ذكرهما في الصحاح ومعنى الطهارة ومنه يزكهم بها وقوله  
وحنانا من كدتنا وزكاة اي طهارة وفي حديث الباقى زكوة  
الارض يئسها اي طهارتها من النجاسة ذكر ابن الاثير  
في النهاية وقال عليه السلام ما فرض الله الزكاة الا لطيب  
ما بقى من اموالك فاذا لم يخرج كان خبيثا ولذلك سميت  
اوساخ الناس او بمعنى البركة ومنه زكيت النفقة اي بورك  
فيها فيكون البركة في الباقى بسببها او في اجرها وثوابها  
بمعنى المدح يقال زكى نفسه قال الله تعالى فلا تزكوا انفسكم  
وبمعنى الثناء الجيد ومنه الشاهد فخرج الزكاة تحقيد  
الثناء الجيد وزكأت الناقة بولدها اذا رعت به بين  
رجليها او تقول سميت زكاة لانها يؤخذ من الماشية  
كالابل والبقر والغنم والزرع فالزيادة فيها ظاهري لانها  
نامية حقيقة ومن النقادين لوجوه الثناء فيها حكما  
على ما ياتي بيانه ان شاء الله تعالى فيكون من مجاز اعطى  
المستبب حكم السبب لما دى ويسمى صدقة كما في قوله تعالى  
خذ من اموالهم صدقة من التصديق الذي هو الايمان لان  
دافعها مصدق بوجوبها ولايتها يدعى صدق العبد في  
العبودية واخذها يسمى مصدقا قوله الزكاة واجبة  
على الحر البالغ العاقل المسلم

على الحر البالغ العاقل المسلم اذا ملك نصا باملاكات اتا  
حال عليه الحول وصفها بالوجوب وان ثبتت بدليل قطعي  
ومو الكتاب والاجماع وفي البدائع والتخفة وغيرهما انها  
فريضة لانه اراد بالوجوب لثبوت والتحقيق قال عليه  
السلام وجبت وجبت اي ثبتت وتحققت او ذكر الوجوب  
لاجل المقادير فانها ثبتت باخبار الاحاد ولانه لو قال  
فرض هنا لتبادر الذهن الى الفرض الذي هو التقدير اذ  
التقدير هو الغالب في باب الزكاة لانها جزء مقدّر من  
جميع اصناف الاموال ثم النظر في دليل الوجوب ومن يجب  
عليه وكيفية الوجوب وسببه وشرطه والجزء الواجب  
ومن تصرف اليه وموانعه فهذه ثمانية انظار النظر الاول  
في دليل وجوبها قال في البدائع وغيره الدليل على فرضيتها  
الكتاب والاجماع والسنة والمعقول قلت السنة لا  
تثبت بها الفرض الا ان يكون متواتر او مشهور لا  
سيما فرضا يكفر جاحدا والزكاة جاحدا يكفر السنة  
الواردة فيها اخبار احاد صحاح وبها يثبت الوجوب  
دون الفرض لانه يثبت بما يقيد العلم والمشهور اذ في  
الاصد وان تواتر نقله من الثاثة والثالث ولا يكفر جاحدا  
ذكر شمس الاربعة السرخسي في اصول الفقه والعقل لا  
يثبت به وجوب الزكاة والصلاة وغيرها من الاحكام  
الشرعية وان اراد بالمعقول المقاييس المستنبطة من  
الكتاب والسنة لا يثبت بها الفرضية وذكر الحديث  
الذي فيه اذ وا زكاة اموالكم طيبة بها انفسكم تدخلوا  
جنة ربكم قلت لا بد من هذا الحديث على الفرضية لوجهين  
احدهما انه خبر واحد والثاني ان دخولا الجنة قد ينال



بالارغائب اذا فعلها الانسان وانما يدل على الوجوب  
 لخوف الدم والوعيد بتاركه قال واما الموقوف فمن وجوب  
 ثلاثة الوجه الاول انه من باب عانة الضعيف وتقويته  
 على اداء ما فرض الله عليه من التوحيد والعبادة والوسيلة  
 الى اداء المفروض مفروض قلت يمكن حصول التوحيد وغنى  
 بغير هذه الوسيلة فلا يكون فرضا قال الوجه الثاني انها  
 تطهير نفس الموحى وتزكية اخلاقه والتخلق بالجوهر والكرم  
 وهو ابعد والوجه الثالث فيه شكر نعمة المال وشكر  
 الله النعم فرض عقلا وبعده لا يخفى واما الكتاب في قوله تعالى  
 اقيموا الصلوة وآتوا الزكاة وثبت به الفرض عندنا و  
 فيه كلام يعرف من المحصول وغنى من اصول الفقه والامر  
 المطلق للوجوب على المختار عند الاصوليين والفقهاء قال  
 المروزي وغنى عن الشافعية الالة مجملية قال البندجي  
 هو المذهب وبينها السنة لكن اصلا الوجوب ثابت بها وقال  
 بعضهم ليست مجملية بل كلما تناول اسم الزكاة فالآية  
 يقتضى وجوبه والزيادة عليه يُعرف بالسنة وفائدة  
 الخلاف ان قلنا مجملية يحتج بها في اصلا الوجوب دون مسائل  
 الخلاف وان قلنا ليست مجملية كانت حجة فيها ومثله الامر المطلق  
 انه موقوف على البيان عند بعض الشافعية وذكر السرخسي  
 قال وهو فاسد جدا فانهم يوافقونا على اصلا الوجوب في قوله  
 تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وانعقد الاجماع على ان الزكاة  
 فريضة وهي تالية الايمان فلنذكر ما ورد عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من الحديث عليها والتشديد في منعها وعظيم الاجر  
 لمخرجها عن ابن عباس رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لما بعث معاذا الى اليمن قال انك تاتى قوما من اهل الكتاب  
 فادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله

بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 معاذا الى اليمن

فادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله وآتوا رسول الله فانهم  
 اطاعوك لذلك فاعلمهم ان الله افترض عليهم خمس صلوات  
 في كل يوم وليلة فانهم اطاعوك لذلك فاعلمهم ان الله تعالى  
 افترض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فترد على فقرائهم  
 فانهم اطاعوك لذلك فأتاك وكرايم أموالهم واثق دعوة  
 المظلوم فانه ليس بينها وبين الله حجاب رواه الجماعة كلهم  
 وعن ابن هرين رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ما من صاحب كنز ويريى صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى  
 زكاته الا احبى عليه في نار جهنم فيجعل صفائح فتكوى بها  
 جنياه وجبينه حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره  
 خمسين الف سنة ثم يرى سبيله انا الى الجنة واما الى  
 النار وما من صاحب ابل لا يؤدى زكاتها الا يبطح لها بقاع  
 قرقر كما وقرما كانت تسير عليه كلما مضى عليه اخراها  
 ردت عليه اولاهها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان  
 مقداره خمسين الف سنة ثم يرى سبيله انا الى الجنة و  
 انا الى النار وما من صاحب غنم لا يؤدى زكاتها الا يبطح  
 لها بقاع قرقر كما وقرما كانت فتطأه باظلافها وينطحه  
 بقرونها ليس فيها عصفار ولا جمل كما مضى عليه اخراها  
 ردت عليه اولاهها حتى يحكم الله بين عباده في كل يوم  
 كان مقداره خمسين الف سنة مما تعدون ثم يرى سبيله  
 انا الى الجنة واما الى النار قالوا الخيل يا رسول الله  
 قال الخيل في نواصيها او قال الخيل محقوقة في نواصيها  
 الخير الى يوم القيامة الخيل ثلاث مئ لرجلا اجر و لرجل  
 ستر و لرجل و زر فاما التي هي له اجر فالرجل يتخذها  
 في سبيل الله ويعدها له فلا يغيب شيئا في بطونها



الا كتب الله له اجرا ولورعاها في مرج فما اكلت من شيء  
 الا كتب الله له بها اجرا ولو سقاها من نهر كان له بكل  
 قطرة يغيبها في بطونها اجرا حتى ذكر الاجرة ابو الهيثم واوراها  
 ولو استنتت شرفا او شرفين كتب الله له بكل خطوة اجرا  
 واما الذي هي له ستر فالرجل يتخذها تكدما وتجملا و  
 لا ينسى حق ظهورها و بطونها في عسرها ويسرها والشيء  
 عليه وزر قال الذي يتخذها اشرا و بطرا و بدحا و ربا الناس  
 فذلك الذي هي وزر قالوا فالجديا رسول الله قال ما انزل  
 الله على فيها شيئا الا هذه الآية الجامعة الفاذة فمن يعمل  
 مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره رواه  
 مسلم واحمد حديث اخر عن ابن هريث رضي الله عنه قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتاه الله ما لا فلم يوقه زكاته  
 من الله يوم القيامة شجاعا افرع له زبيبتان يطوقه يوم  
 القيامة ثم ياخذ بلهزميه يعني شذقيه ثم يقول انا اكل  
 انا كنزك ثم تلا قوله تعالى ولا تحسبن الذين يخلون الآية  
 رواه البخاري حديث اخر عن ابن هريث رضي الله عنه قال  
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما بارزا للناس فاتاه رجل  
 فقال يا رسول الله ما الايمان قال ان تؤمن بالله وملائكته  
 وكتابه ولقائه ورسوله وتؤمن بالله وتعلم ان لا اله الا الله  
 ما الاسلام قال الاسلام ان تعبد الله لا تشرك به شيئا وتقيم  
 الصلوة المكتوبة وتؤدى الزكاة المفروضة وتصوم شهر  
 رمضان قال يا رسول الله ما الاحسان قال ان تعبد الله  
 كما تكتمه فانك لاته لاتراه فانه يراك قال يا رسول الله  
 متى الساعة قال ما المسؤول باعلم من السائل ولكن سأحدثك  
 من اشراطها قال اذا ولدت الامة ربها فذلك من اشراطها  
 واذا كانت الحفاة والعراة

واذا كانت الحفاة والعراة رؤس الناس فذلك  
 من اشراطها في خمس من الغيب لا يعلمهن الا الله  
 ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عند علم  
 الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الارحام الا قوله  
 ان الله علم خبير قال ثم ادبر الرجل فقال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم رددوا على الرجل فاخذوا ليردوه  
 فلم يردوا شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا  
 جبريل جاء ليعلم الناس دينهم اتفقوا على اخراجه  
 وذكر ابو احمد الحسن بن عبد الله العسكري في كتاب  
 الحكم والامثال عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعث الله تعالى  
 يحيى بن زكريا الى بني اسرائيل بخمسين كلمة وكان  
 يحيى بعجه البرية ان يكون بها فلما بعث الله عيسى  
 قال له يا عيسى قد لي يحيى اما ان يبلغ ما ارسلت به  
 الى بني اسرائيل واما ان ابليهم فراح حتى الى بني اسرائيل  
 فقال يا الله تعالى يا مكرم ان تعبدوا ولا تشركوا به شيئا  
 ومثلكم مثلكم رجلا اعقب مملوكا فاحسن اليه ورزقه  
 واعطاه فانطلق فكفر ولى نعمته وتولى غيبي وان  
 الله عز وجل يا مكرم ان تقيموا الصلاة ومثلكم مثلكم  
 رجل يدخل غاملك فيسأله فان شاء اعطاه وان شاء  
 منعه وان الله عز وجل يا مكرم ان تؤنوا الزكاة و  
 مثلكم ذلك مثلكم رجلا اسبى عدو فاراد قتله فقال  
 لا تقتلوه فانه لي كنزا وانا قدنى نفسي به فاعطاه كنز  
 ونجا بنفسه وان الله يا مكرم ان تصوموا ومثلكم  
 ذلك رجل يحشى الى عدوه وقد اعد للقتال الجنة

حديث حسن  
 زكريا عليه السلام



فَلَا يَخَافُ مِنْ حَيْثُ وَادَّ اللَّهُ يَأْخُذُكُمْ إِنْ تَقْرَأُوا الْكُتَابَ  
 وَمِثْلَ ذَلِكَ مِثْلُ قَوْمٍ فِي حَضْرَتِهِمْ إِذْ سَارَ لَهُمْ عَدُوٌّ لَهُمْ  
 وَفِي حَدِيثٍ أَنَّهُ سَرِيحُ الْأَوَّلِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَقْتَصَارَ عَلَى  
 صِنْفٍ وَاحِدٍ جَائِزٌ وَلَا يَشْتَرِطُ أَنْ يَصْرَفَ ثَمَانِيَةَ أَصْنَافٍ  
 أَوْ سَبْعَةَ أَصْنَافٍ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ فَإِنَّهُ قَالَ تَرَدَّدَ عَلَى فَقَرَأَ  
 وَلَمْ يَشْتَرِطْ بَقِيَّةَ الْأَصْنَافِ وَأَنَّهُ لَا حَقَّ الْمَعْنَى خِلَافًا  
 لِلشَّافِعِيِّ فِي الْغَزَاةِ وَلَا يَنْتَقِلُ إِلَى بِلَادٍ أُخْرَى فَإِنَّهُ قَالَ تَرَدَّدَ  
 عَلَى فَقَرَأَ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي قَبْلَ اخْتِصَاصِ جَبِيئِهِ  
 وَجَنَبِهِ وَظَهَرَ فِي الْآيَةِ بِالْكَفَى لِيَقْطُبِيهِ وَجْهَهُ فِي وَجْهِ  
 السَّائِلِ بِصَفْحَةٍ وَجَنَبَهُ عَنْهُ وَأَعْرَاضَهُ بِظَرْفٍ وَبَطْحٍ  
 لَهَا الْقِيَّ عَلَى وَجْهِهِ وَفِي بَعْضِ طُرُقِ الْبَخَارِيِّ يَخْبِطُ وَجْهَهُ  
 بِأَخْفَافِهَا وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَطْحَ قَدْ يَكُونُ عَلَى غَيْرِ الْوَجْهِ  
 لِأَنَّهُ فِي اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْبَسْطِ وَالْمَدِّ وَمِنْهُ بَطْحَاءُ  
 مَكَّةَ لَا تَبْسَاطُهَا وَالْقَاعُ الْمُسْتَوِيُّ الْوَاسِعُ وَفِي وَطَاءٍ مِنَ  
 الْأَرْضِ وَجَمْعُهُ قِيْعَةٌ وَقِيْعَانٌ كَجَبِيٍّ وَجَبْرَانُ الْقَرْقَرِ  
 أَيْضًا الْمُسْتَوِيُّ مِنَ الْأَرْضِ الْمُنْتَسِعِ قَالَ الشَّعْبِيُّ وَإِذَا كَانَتْ  
 مُسْتَوِيَّةً مَعَ الْإِتْسَاعِ فَهِيَ الْخَبِثُ وَالْحَدُّ وَالصَّحِيحُ  
 ثُمَّ الْقَاعُ وَالْقَرْقَرُ ثُمَّ الصَّفْصَفُ وَالْجَلْجَالُ لَا قَرْقَرُ لَهَا  
 وَالْعَقْصَاءُ الْمَلْتَوِيَّةُ الْقَرْنَيْنِ وَالْخَفُّ لِلْبَعِيرِ وَالظِّلْفُ  
 لِلشَّاةِ وَالْبَقَرُ وَمَعْنَى اسْتَنْتَجَتْ جَرَتْ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ  
 الْأَصْلُ أَنَّهُ يَحْضُرُ الْفَرَسَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ فَارَسٌ وَالسَّرْفُ  
 مَا عَلَا مِنَ الْأَرْضِ وَقِيلَ السَّرْفُ الطَّلُقُ قَالَ الْقَبِيلِيُّ  
 الْأَشْرُ الْمَرْحُ الْمَتَكَبِّرُ وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
 أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْحَجَّاجِ وَهُوَ يَعْزُضُ خَيْلَهُ فَقَالَ يَا أَنَسُ  
 إِنِّي خِلْتُ خَيْرَ خَيْلِي أَمْ خَيْلُ رَسُولِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ  
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

هَكَذَا عَرَفْتُهُ

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ الْخَيْلُ ثَلَاثٌ خَيْلٌ لِلرَّحْمَنِ  
 وَخَيْلٌ لِلْإِنْسَانِ وَخَيْلٌ لِلشَّيْطَانِ وَهِيَ خَيْلُكَ فَقَالَ  
 لَا قِتْلَ لَكَ قَالَ لَا تَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ قَالَ وَلَمْ يَقَالَ لِكَلِمَاتٍ  
 عَلَّمْنَاهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا قَلْتُهَا فِي أَوَّلِ النَّهَارِ  
 لَنْ يَصِيبَنِي فِي ذَلِكَ الْيَوْمَ شَيْءٌ وَقَدْ قَلْتُهَا قَبْلَ أَنْ تَبْكُكُمْ  
 خَرَجَ فَقَالَ لِابْنِهِ مُحَمَّدٍ الْحَقُّ تَعَلَّمَ الْكَلِمَاتِ فَلَحَقَهُ بَيَابُ  
 الْقَصْرِ فَقَالَ يَا عَمَّ عَلَّمَنِي الْكَلِمَاتِ قَالَ لَا أَعْلَمُكَ قَالَ  
 وَلَمْ يَقَالَ لِلْعَلَمَةِ أَنْ تَكْأَبْنَ مِنْ قَدْ عَلِمْتَ قَالَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى  
 وَلَا تَذَرُوا زِينَةَ وَزَرَ أُخْرَى وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّ الَّذِينَ  
 يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى الْآيَةَ قَالَ إِذْ  
 أَلْزَمْتَنِي الْحُجَّةَ الْكَبِيرَ اللَّهُ الْبَرَّ اللَّهُ الْبَرَّ اللَّهُ الْبَرَّ لِسَمِ  
 اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ لِسَمِ اللَّهُ عَلَى نَفْسِي وَدِينِي لِسَمِ اللَّهُ  
 عَلَى أَهْلِي وَمَالِي لِسَمِ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ أَعْطَانِي لِسَمِ اللَّهُ  
 خَيْرَ الْأَسْمَاءِ لِسَمِ اللَّهُ رَبِّ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ لِسَمِ اللَّهُ الَّذِي  
 لَا يَضُرُّهُ مَعَ اسْمِهِ ذَا لِسَمِ اللَّهُ اسْتَفْتَحْتُ وَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ  
 اللَّهُ اللَّهُ رَبَّنَا لَا أَشْرَكَ بِهِ أَحَدًا اسْتَغْلَا اللَّهُمَّ بِخَيْرِكَ  
 مِنْ خَيْرِكَ الَّذِي لَا يُعْطِيهِ أَحَدٌ غَيْرَكَ غَيْرَ جَارِكَ لَا إِلَهَ  
 إِلَّا أَنْتَ اجْعَلْنِي فِي عِبَادِكَ وَجَوَارِكَ مِنْ كُلِّ سُوءٍ وَمِنْ  
 الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ اللَّهُمَّ إِذَا عَوَفَ بِكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْتَ  
 وَأَخْرَسَ بِكَ مِنْهُ وَأَقْدَمَ بَيْنَ يَدَيَّ وَمِنْ خَلْفِي وَعَنْ يَمِينِي  
 وَعَنْ شِمَالِي وَمِنْ فَوْقِي وَمِنْ تَحْتِي لِسَمِ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّنَا الْكَرِيمِ قَدْ مَوَّلَنَاهُ أَحَدًا اللَّهُ  
 الصَّمَدُ لَا يَلِدُ وَلَا يُولَدُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ أَمْلَأْهُ عَلَيْنَا  
 الشَّيْخُ الْأَعْمَامُ الْمُحَدَّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَرَفُ الَّذِينَ  
 دُورُ النَّسَبِينَ مَا بَيْنَ دُحْيِهِ وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَ

دَعَا النَّسْرَ وَهُوَ  
 دَعَا مَبَارَكٌ



السجاع من الحيات موالذي يواثب لفارس ورجما بلغ  
وجهه ويقوم على ذنبه ويكون في الصحاري والزيبتان  
نقطتان منتفختان في صدقيه وقيل هما نقطتان سوداوان  
على عينيه وهي علامة الذكر المؤنث وغير ذلك والاقرع  
الذي لا شعر على راسه لقوة السم حتى يتمقط منه  
شعر وقد علمه ان الايمان هو التصديق بما جاء به رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ويؤيده على من جعل الايمان التصديق و  
العهد واعلمه ان الاسلام هو الطاعات المذكورة فيه وهو  
ما اول بالاجماع وقيل ولادة الامة ربها لكثرة الشراري  
في آخر الزمان وانما قال الصلاة المكتوبة لقوله تعالى ان  
الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اي مكتوبا بامور قاتا  
ولقوله عليه السلام خمس صلوات كتبهن الله وقوله افضل  
الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وسمي الزكاة مقرونة  
لانها جزء مقدرة في المال وفي الصحيحين فرض رسول الله  
صلى الله عليه وسلم صدقة الفطرة في صحيح البخاري عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فريضة والنظر الثاني فيمن يجب عليه وهو  
الجزء الذي اخرجنا ذكرناه في اول الكتاب لان العبد المأذون له  
اذا كان عليه دين يحيط بكسبه فلا مكل لسيد عند الحاجة  
وعند ما مستحق الصرف الى غرمائه وان لم يكن عليه  
دين يجب الزكاة فيه على مولاه وبه قال الشافعي قال ابو  
محمد علي بن حزم في المحلى قد وافقا اهل الحق وموقوف  
الثوري واسحاق وروى عن عمر بن الخطاب وقال مأكلا لا  
يجب الزكاة في مال العبد لا عليه ولا على سيده قال ابن  
المنذر وموقوف ابن عمر وجابر والزهري وقادة وال  
عبيد واحد قال ابن حزم وهذا قول فاسد جدا لخلافه  
القران والسنة قال

القراءة والسنة قال ولا يخلوا امتا ان يكون المالك له كقولنا  
او لسيدك كقولنا في حنيفة والشافعي او لها فيجب حينئذ  
اولا للعبد ولا للسيد فهو حينئذ حرام على العبد والسيد  
فيبغى للامام ان يأخذ المالك ويضعه حيث يوضع المالك  
الذي لا مأكلا له وهم لا يقولونه مع تناقضهم في ابا حنم  
للعبد التسري باذن سيده فلو لا انه مأكلا عندهم  
لما حله وطئ فرج لا يملكه قلت هذا تشبيع على  
ابن عمر وجابر صاحبي رسول الله صلى الله عليه وسلم واساه  
في الادب معهما وقال ابن المنذر وأوجبها طائفة على العبد  
وجوز له اخذ الصدقة مع حرمتها على الغني وموقوف  
عطا وانه ثور داود وشرط البلوغ والعقل لالة الصبي  
والمجنون لا يجب الزكاة في حالها عندنا وموقوف ابى  
وايل وسعيد ابن جبير والنخعي والشافعي والثوري و  
الحسن البصري وحكي عنه انه اجماع الصحابة وقال  
سعيد بن المسيب لا يجب الزكاة الا على من وجب عليه  
الصلوة والصيام وذكر حميد بن زنجويه النسائي انه  
مذهب ابن عباس وفي المبسوط وموقوف علي ايضا و  
عن جعفر بن محمد عن ابيه مثله وبه قال شرح ذكر  
النسائي وقال وسائر اهل العراق لا يرون الزكاة  
على الصبي ولا على وصيه وقالوا لا يجب الزكاة الا على  
من وجب عليه الصلوة وعن ابن مسعود رضي الله عنه  
انه قال اذا بلغ ان شاء زكي وان شاء ترك وقال الاوزاعي  
وسعيد بن عبد العزيز يجب الزكاة في ماله ولا يخرجها  
الوصي ولكن يحصيها فاذا بلغ اعلمه حتى يزكيه  
بنفسه وقال ابن ابي ليلى الزكاة في ماله وان اداها



الوصي ضمن وقال ابن ابي شبرة لا اركي الذهب  
الفضة ولكن اركي الابل والبقر والغنم وما ظهر وما  
غاب لم اطلبه ذلك ابن المنذر في الاشراف وقال ما لك  
والشافعي وابن حنبل يجب الزكاة في مالها ويطلب الوصي  
والولي بالاداء وياثم بالترك وان لم يخرج الولي وجب  
عليها بعد البلوغ والافاقه اخراجها لما مضى من السنين  
وعبار الشافعية لا يجب الزكاة عليها بل يجب في مالها  
وعبار الحنابلة الوجوب عليها ذلك في المغني واحتجوا  
بما روي عن النبي عليه السلام انه قال ابتغوا في اموال  
اليتامى خيرا لا ياكلها الصدقة فيه ثلاثة احاديث  
مدارها على عمرو بن شعيب عن ابيه عن جد ابيها  
فيه المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب وفي الثاني  
من ذلك عن ابن اسحاق الشيباني عن عمرو وفي الثالث  
محمد بن عبد الله العزمي عن عمرو واما المثنى بن الصباح  
فقد قال احد لا يساوي شيئا وقاله الرازي ايضا وقال  
النسائي متروك الحديث وقال يحيى ليس بشئ وفي الثاني  
من ذلك بن علي وقال ابن حبان كان يرفع المراسيد  
ويسند الموقوفات من سوء حفظه فلما فحش ذلك منه  
استحق الترك وقال الدارقطني مع تعصبه انه من  
كلام عمرو والرازي عن مندل عبيد بن اسحاق العطار  
وهو ضعيف واما محمد بن عبد الله العزمي فقد  
قال الدارقطني كان ضعيفا واحاديث عمرو بن شعيب  
عن ابيه عن جد في الجملة ضعاف قال يحيى بن سعيد  
حديث عمرو واه عندنا وقال ابو حاتم بن حبان الحافظ  
لا يجوز الاحتجاج بما رواه عمرو عن ابيه عن جد لانه  
لا يخلو اثنان يكون مرسل

لا يخلو اثنان يكون مرسل او منقطعا لان عمر ابن  
شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص فان  
اراد بجد محمد فهو لا صحة له فيكون مرسل او ان اراد  
بجد عبد الله فابن شعيب لم يلق عبد الله فيكون منقطعا  
وقال الدارقطني جد الادمي محمد ولم يدرك رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وجد الاعلى عمرو بن العاص ولم يدركه شعيب  
وجد الاوسط عبد الله وقد ادركه فاذا لم يستمه لا يخرج  
عن الارسل وقال شمس الدين سبط ابن الفرغ احاديث  
عمرو بن شعيب لا يصح عند الحذاق من اهل الصنعة  
والعزمي ضعيف باتفاقهم وعن سعيد بن المسيب عن  
عمرو قوفا عليه قال البيهقي اسناد صحيح قال صاحب  
الامام وفيه من النظر ما في قيل في سماع سعيد من عمرو  
وعدم سماعه وقالوا ايضا انها حق ماله فيجب في مالها  
كالغرامات المالية ونفقة الابوين والزوجات والعشر  
والخراج وصدقة الفطر واحتج الشافعي بمرسل يوسف  
ابن مالك ومولا يحيى الا بمرسل ابن المسيب وقاسوا  
على البالغ العاقل قال دكن الدين امام زاده وهذا  
منقول عن الشافعي ولنا قوله عليه السلام في الصحيح  
رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يحتلم فاذا مضى  
على مال الصبي سنون كثيرة ولم يخرج زكاة ماله حتى  
بلغ الصبي يجب عليه اخراج زكاة ماله عن السنين  
الماضية فاذا لم يخرجها ياتم بذلك والنص يفيقه قال  
شمس الائمة السرخسي رحمه الله الوجوب يختص  
بالذمة ولا يجب في ذمة الولي فلا بد من القول بوجوبها  
في ذمة الصبي وفيه توجيه الخطاب عليه ولا انها احد



احد اركان الاسلام الخمسة لما ثبت في الصحيحين  
انه عليه السلام قال بنى الاسلام على خمس وذكرتها  
ايثار الزكوة والاسلام نفسه عبادة محضة فكيف  
لا يكون بعض اركانه عبادة واذا كانت عبادة لا يجب  
على الصبي والمجنون كسائر اركانه ولانه جعل المال  
لله تعالى ثم صرفه الى الفقراء فكانت عبادة محضة  
حتى يحصل بها التطهير ويشترط فيها النية كالصلاة  
والصوم والحج فلا بد من نيته واختياره عند الاداء  
ليقع قربة وعبادة وولاية الولي عليه ثبتت من غير  
اختيار ونيته بخلاف التوكيد بادايتها بعد البلوغ  
لانه نيابة عن اختيار فوجدت النية والعزيمة عند  
الدفع الى النايب وقد قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه  
والله لا اقايلك من فرق بين الصلوة والزكوة متفق  
عليه عن ابي هريرة وفي ايجاب ايجاب الزكاة على الصبي  
والمجنون دون الصلاة تفرقة بينهما وقد حلف ابو  
بكر عا قبالا لفرق بين بينهما ولان الاصل براءة الذمة  
والثاني لا يحتاج الى دليل واعلم ان مال الصبي والمجنون  
وبين مال البالغ العاقل اثني عشر فرقا الفرق الاول  
ان مال الصبي ناقص عن مال البالغ بدليل عدم نفاذ  
الاعتاق في ماله على ماله وغير ماله والتدبير والهيبة  
والصدقة والوقف والوصية عندنا وسائر البرعات  
فصار كالمكاتب بخلاف البالغ والفرق الثاني ان الزكاة  
في مال البالغ مطهرة له عن الآثام والاوزار لوجهين  
احدهما انها حسنة فيكون مذهبها للشيعة بالنص  
والثاني قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم  
وتزكهم بها فكانت الزكاة

ويستمر فيها  
النية

فان مال الصبي  
والمجنون وسماه  
العاقل  
لما عذرهما

وتزكهم بها فكانت الزكاة في حق البالغ مطهرة ومكفرة  
للاآثام ولا لذلك في حق الصبي والمجنون فلم يكونا في معناه  
فيطلب قياسها عليه اذ تطهير الطاهر محال فانه قبل كونها  
طهر غير معني بدليل وجوبها على الانبياء والتابعين  
من الذنوب قلنا الانبياء غير معصومين من الذلّة  
والصغية فيقع فتكفي وتكفي الذلّة بالتوبة غير  
منقطع به لاحتمال فسادها لفقد شروطها والفرق  
الثالث ان الزكاة انما يجب في المال الناحي واستتم غير  
المالك لا يكون كاستتماء المالك اذ اجتهد الانسان وحده  
على تنمية الماله وتحصيل الزيادة فيه في مال غني ليس  
كاجتهاده لنفسه في ذلك وهذا معروف بين الناس  
مشاهدة العادة فلا يلحقه به والفرق الرابع ان  
حاجة الصبي والمجنون الى مالها اشد من البالغ  
العاقل لضعفها وعجزها عن التكسب بخلاف البالغ  
العاقل فكان في ايجاب الزكاة في مالها في كل سنة تفويت  
مالها او كثر من غير خلف كالعادة في زماننا مع زيادة  
حاجتها اليه فلم يكونا في معناه والفرق الخامس الحكمة  
في وجوب الزكاة على البالغ قهر النفس الامارة بالسوء  
بفراق محبوبها الذي هو قطعه من ماله في كل سنة  
بخلاف الصبي والمجنون والفرق السادس وجوبها  
على البالغ يقيد تمرين القلب على الخضوع لله تعالى و  
ترسخ عظيمته في جوارحه لوجهين احدهما اهل ذلك  
والثاني انه يوقها بنفسه ولا ذلك للصبي والمجنون  
والفرق السابع السر في ايجابها شكر المنعم على توفيقه  
لاقتبال امر الله تعالى والبالغ ما يور بالشكر فيتحقق

كلام غير جدير



الشكر المأمور به بإيجابها عليه بخلاف الصبي والفقير  
 الثامن البالغ مأمور بالعبادة وإداء الزكاة عبادة  
 بدليل اشتراط النية فيه كالصوم والصلاة فكان  
 في وجوب الزكاة عليه تحصيل هذه العبادة المأمورة بها  
 بخلاف الصبي والفقير التاسع البالغ التزم احكام  
 الشرع لدخوله في الاسلام طوعا واختيارا فكان ملتزما  
 لوجوب الزكاة عليه بخلاف الصبي فانه لم يسبق منه  
 التزام اذا اسلامه بالتبعية فكان وجوب الاداء  
 من مال البالغ بالتزامه فكان اخف والفرق العاشر  
 البالغ داخل في الامر بما اداء الزكاة في قوله تعالى  
 وآتوا الزكاة وقوله عليه السلام ادوا زكاة اموالكم  
 بخلاف الصبي والمجنون اذ لا يتناولها الامر بالاجتماع  
 والالتزام بالمأمور متعلق بمصلحة الامتنان وهذا  
 المعنى مفقود في حق الصبي فلا يلحق بالبالغ والفرق  
 الحادي عشر وجوب زكاة ابتلاء واختبار لتمييز  
 المطيع من العاصي فيختص المكلف دون الصبي  
 والفرق الثاني عشر الزكاة وجبت لمواساة  
 الفقراء فلا يجب في مال لا يجتمع مواساتهم والفرق  
 بين ذلك النقوض التي اعترضوا بها وبين الزكاة  
 من وجوب اولها ان تلك الحقوق لا يشترط فيها الحول  
 بخلاف الزكاة والافتراق في الوجوب قبل الحول  
 يدل على الافتراق في المصلحة ثانیها لا يشترط فيها  
 النصاب لوجوبها وفي صدقة الفطر لا يشترط  
 النصاب لنامي بخلاف الزكاة اذ هي متعلقة بالملك  
 الميسر والافتراق في الوجوب بدون النصاب  
 يدل على الافتراق في العلة

يدل على الافتراق في العلة والمصلحة ثالثها ان وجوب  
 الزكاة يتوقف على اعداد الشرع او العبد ولا ذلك  
 تلك الحقوق فيكون توقيف الشارع الوجوب على هذا  
 الشرط دون توقيف الوجوب منه دالا على زيادة  
 الحاجة الى الوجوب منه رابعها ان صدقة الفطر  
 يجب بسبب ما ليس فيها معنى العبادة اصلا بخلاف  
 الزكاة فانها عبادة محضة وهي موضوعة عن  
 الصبيان والمجانين ونفقة المحارم فيها معنى الصلة  
 للرحم ونفقة الزوجات فيها معنى المعارضة لانها  
 بازاء الاحساس المتفجع به حتى لا يجب للناسئ بخلاف  
 الزكاة وسادسها ان في ايجاب ضمان المتلفات و  
 اروس الجنایات على الصبي زجراله عن المعاهدة  
 وجبر الضرر والغاية ولا ذلك الزكاة سابعها ان  
 صدقة الفطر فيها معنى المونة حيث يجب على الغني  
 بسبب لغير وفيه حق الاب فانها لو لم يجب في ماله  
 لوجب على الام كالمولم يكن للصبي مال وكذا العشر  
 فانه مؤنه الارض النامية حقيقة فاشية الخراج  
 ولهذا يجب في ارض الوقف والمكاتب وان لم يجب  
 الزكاة على المكاتب في ماله وقوله في الكتاب وكذا  
 الغالب في العشر معنى المونة هذا قول محمد ولهذا  
 لو قال مالى في المساكين صدقة لا يدخل فيه الارض  
 العشرية عندك خلافا لابي يوسف لانه جهة الصدقة  
 راجحة عندك حتى تصرف في الزكاة وقال في المبسوط  
 العشر مؤنه الارض النامية حقيقة وقد ذكرناه  
 قبل هذا ثم المجنون نوعان اصلي وطاري قال الاصلي

كمال الانما  
 بسبب  
 الجنایات  
 خسر المال  
 الجنایات



فالاصل ان يبلغ مجنوننا ولا خلاف بين اصحابنا  
انه يمنع انعقاد الحول على النصاب حتى تعتبر  
ابتداء الحول على ماله من وقت الافاقة لانه الان  
صار اهلا كما يعتبر في حق الصبي من وقت بلوغه  
ولهذا منع وجوب الصوم والصلاة هذا ذكر في  
البدائع والمجنون الطاري ان دام سنة كاملة فهو  
في حكم الاصل كالصوم اذ السنة في الزكاة كالشهر  
في الصوم والمستوعب يمنع فيها وان جن بعض  
السنة ثم افاق فعن محمد في النواذر ان افاق  
ساعة منها في اولها او في وسطها او في آخرها يجب  
زكاة تلك السنة ومرواية محمد بن سماعة عن ابي  
يوسف وفي رواية هشام عن ابي يوسف ان افاق  
اكثر السنة يجب والا فلا والذي يحن ويقيق فهو  
في حكم الصحيح بمنزلة النائم والمغشي عليه ذكر  
ذلك كله في البدائع وفي المبسوط والوبري وفي الشايع  
عن ابي يوسف ان كان يقيقا في نصف السنة او اكثرها  
يجب عليه الزكاة والا فلا وفي الاسرار عند زفرو  
الشافعي اذا جن وقت صلاة او يوما في رمضان  
لا يلزمه صلوة ذلك الوقت ولا تصوم ذلك اليوم و  
مذهبنا استحسان وقوله في الكتاب وعن ابي  
انه اذا بلغ مجنوننا الى آخره يومهم انه رواية عنه  
وقد ذكرنا عن صاحب البدائع وغيره انه لا خلاف فيه  
واجاب شمس الامية وغيره من الاصحاب عن احاديثهم  
مع انها غير ثابتة ان المأدب بالصدقة النفقة و  
يؤيد هذا التاويل انه اضاف الاكل الى جميع  
والنفقة هي التي تاكل

والنفقة هي التي تاكل جميع المال دونه الزكاة قلت  
هذا فيه تفصيل عندهم فانه لو لم يخرج زكاته حتى  
مضت سنة يجوز ان لا يبقى من المال شيء بل يصير كله  
زكاة وقال ركن الدين امام زاد معني فليزك ماله  
المراد بالتركية التثنية بالتجارة لان الزكاة هي الزيادة  
وهي الثمن والصدقة هي النفقة لقوله عليه السلام  
نفقة المرء على عياله صدقة وقال عليه السلام في حبيب  
سعد وانك لن تنفق نفقه تبتغي بها وجه الله الا اخرجت  
بها حتى ما يجعل في امرائك وكذا المراد من الزكاة زكاة  
الفطر ثم هو منقوض بما لا الجنين فانه لا يجب لزكاة فيه  
على المذهب عندهم ذكره النووي في شرح المهذب فيصار  
كالجزية والعقل فانه لا يجب على الصبي والنظر  
الثالث في كيفية الوجوب قال السيرخسي رحمه الله الذي  
يصح عندي من مذهب علمائنا انه على التراخي دونه  
الفور نص عليه في الجامع فيمن نذر ان يعتكف ويصوم  
شهره ان يعتكف او يصوم اى شهر شاء والوفاء  
بالنذر واجب بمطلق الامر وفي قضاء رمضان يقضى  
مضى شاء وفي الزكاة والعشر وصدقة لا يصير بالتأخير  
مفرطا وقوله ان يبعث بها الى فقراء قرابته في بلد  
اخرى وذكر محمد بن شجاع عن اصحابنا انه على التراخي  
وكذا قال ابو بكر الجصاص وابو بكر الرازي قال صاحب  
الميزان وعليه عامة مشايخنا وفي المحيط وجميع العمد  
وقت لا دأيرها وفي البدائع يتضييق الوجوب ولم يبق  
من عمى الامم مقدار ما يؤد بها فيه حتى لو مات من  
غير ادائها ثم وذكر الكرخي انه على الفور هنا وكذا



وكذا عن محمد فانه ذكر في المنتقى عن محمد ان من لم يذكر  
حتى حال عليه حولان اثم واساء وعنه ان من لم يؤد  
زكوته لا يقبل شهادته وان التأخير لا يجوز ذكره في  
المحيط وممن اختار من اصحابنا ان مطلق الامر على  
الفور الامام ابو منصور الماتريدي وفي الميزان عنه  
لا يعتد فيه الفور ولا التراخي الا بدليلا زائدا وراء  
الامر وهي مسئلة اصول الفقه وفي الوبري لم يذكره  
ظاهر الرواية هل يجب وجوبا موشعا او مضيقا وذكر  
في غير رواية الاصول عن انه يوسف ومحمد انه يجب  
مضيقا فلا يسعه التأخير وفي جوامع الفقه وعن محمد  
انه على الفور وعنه اذا حال عليه الحولان ولم يؤد  
اثم ولا يقبل شهادته واذا وقف عليه الامام عز  
وطالبه به وفي المبسوط عن محمد من اخرا الزكاة من  
غير عذر لا يقبل شهادته اطلق ولم يقيد بحولين  
وفرق على مذهبه بين الزكاة والحج فقال الزكاة  
حق الفقراء وفي اباحة التأخير اضرارهم بخلاف  
الحج وروى هشام عن انه يوسف انه يسعه التأخير  
وفرق بينها وبين الحج فقال اذا لم الحج مختص بوقت  
يتألف في السنة مرة وفي التأخير تفويته لانه لا يدرك  
هل يبقى الى السنة الثانية او لا وليس في تأخير الزكاة  
تفويتها لان جميع الاوقات صالح لادائها وفي الوبري  
لو منع السائحة عن المصدق قيد يضمن بالهلاك  
كنع العديعة والعارية وقيد لا يضمن وهو الصحيح  
ويمنع الزكاة من الفقر لا يضمن لعدم تعينه فان  
له ان يدفعها لا غير وعند الشافعي على الفور يضمن  
بالتأخير بعد التمكن

بالتأخير بعد التمكن وباتلافه قبل التمكن وفي اتلاف  
الاجتنبي قولان في ان التمكن شرط الوجوب وشرط  
الضمان اذ قلنا شرط الوجوب فلا زكاة وان قلنا شرط  
في الضمان وقلنا الزكاة متعلقة بالذمة فلا زكاة و  
ان قلنا متعلقة بالعين انتقل حق الفقراء الى القيمة  
وللتمكن شروط ثلاثة حضور المال عند وجوبه من  
تصرف والتأشاة لا يكون مستغلا بهم كصلاة واكل  
وخومها ولو اخر لا تنظر قريب او جار او من سواهم  
يجوز تأخير في اصح الوجهين ويضمن في اصح الوجهين  
مع جواز التأخير وعند مالك لا يضمن بالتأخير من غير  
تقريب وعند ابن حنبل يضمن اذا تلف قبل التمكن المشهور  
عنه ذكر في المغني وهو على الفور عند القائلون بالفور  
اعتبروا بالنهي فانه على الفور بالاجماع والنظر الرابع  
في سبب وجوبها وهو ملك نصاب كامل تام رقة ويد  
وقال في المفيد فاضلا عن الحاجة الاصلية في موضع تام  
وقال في الينابيع والمنافع ذكر الكامل احترازا من الاربعين  
في الدراهم واربعة مثاقيل في الذهب وعشرون في البقر  
بعد تمام النصاب من كل واحد منها فانها نصب تبعا  
لغيرها وقوله ملكا تاما في معنى قولنا رقة ويد او ملكا  
من مال المكاتب فانه مالك يد لا رقة ومن كل ملك ناقص  
وذلك في مسايل منها بدل الكتابة ومال الضمار على ما ياتي  
بيانها ومال المديون ذكر في المنافع فانه ناقص للدين  
ان يملكه من غير قضاء ولا رضى وياخذ الصدقة مع حرثها  
على الغني ذكر في السرخسي في اصول الفقه قد لا على نقصه  
ولا يجب عليه صدقة الفطر مع الدين الا ان يفضل عنه



نصاب ولا يجب لزكاة في العبد للتجارة اذا كان العبد  
 عليه دين ولو كان له الف وعليه دين يكفر بالصوم  
 بعد قضاء الدين وقبله قبل ذلك وقيل يكفر بالمال لانها  
 متعلقة باصل اليسر لانها يته بخلاف الزكاة بخلاف  
 الموهوب فانه يجب فيه الزكاة وان كان للمواهب ان  
 يرجع فيه لانه لا يملكه الا بقضاء اورضى وقال ابن  
 المنذر اجمع كلام من يحفظ عنه من اهل العلم على ان لا  
 زكاة في مال المكاتب حتى يعتق وهو قول جابر بن عبد الله  
 وابن عمر وعطاء ومسروق والثوري ومالك والشافعي  
 وابن حنبل وقال ابو ثور وابو عبيد وابن حزم مع الظاهر  
 يجب لزكاة في مال المكاتب كالعبد عندهم وبذلك الكتاب  
 ليس بدين صحيح فانه على شرف السقوط بالتعجيل ومنها  
 الدية فانها على شرف السقوط ايضا بموت العاقلة  
 وسياسة بقتة المسايلا شاء الله تعالى والليل على اعتبار  
 النصاب يات بعد هذا في ابواب صناعات الاموال ان شاء الله  
 وفي المنافع مال المكاتب ملك للمولى رقية ومملكه يدا  
 قلت هذا غلط ظاهر لان المولى في مال المكاتب حق الملك  
 لا حقيقة ذكر في الجامع والزيادات وغيرهما من الكتب  
 اذ لو كان مال المكاتب مملوكا للمولى رقيه لبطل نكاحه  
 فيما اذا اشترى المكاتب زوجة مولاه وانما لم يبطل نكاحه  
 لان للمولى فيه حق الملك وحق الملك لا يمنع بقاء النكاح  
 بخلاف حقيقة الملك رقيه فانها تمنع الابتداء والبقاء  
 ويدل عليه ان المكاتب نفسه مملوك لمولاه رقية لا يدا  
 فانه حر يدا ولا يجوز ان يتزوج بمكاتبته لكونها مملوكة  
 رقية ولا تجارية مكاتبه بحق الملك ثم لو اعتق مكاتبه  
 نفذ عتقه ولو اعتق

لعل مراده ملك  
 للمولى رقية هو  
 مراده للمولى  
 حق الملك لانه من  
 اذا عجز صار  
 ملكا للمولى  
 طامه يدل على انه  
 وهو قوله ويدل  
 عليه ان المكاتب

ولا  
 لا  
 لا

نفذ عتقه ولو اعتق تجارية مكاتبته لا ينفذ فلو كانت  
 مملوكة له رقيه لنفذ عتقه كالمكاتب والذي يدل على ان  
 النصاب الذي ذكرناه هو السبب لوجوب الزكاة اضافها  
 له المال فقال زكاة المال وزكاة السائمة وزكاة العروض  
 والحكم يضاف الى سببه ولهذا يتضاعف الواجب يتضاعف  
 النصب والنظر الخامس في شروط الوجوب منها حولان  
 الحول وهو شرط الوجوب في المجدين واموال التجار  
 والسوايم بخلاف زكاة الزروع وقال شهاب الدين القرافي  
 رحمه الله سمي حولا لان الاحوال تجول فيه كما سمي لنفسه  
 الاشياء والتسنية التغير قال الله تعالى فانظر الى  
 طعابك وشرابك لم يتسنه اى لم يتغير بحد السنين وسمي  
 عاما لان الشمس عامت فيه حتى قطعت جملة الفلك  
 لانها تقطع الفلك كله في السنة مرة وتقطع في كل شهر  
 برجاً من البروج الاثنى عشر ولذلك قال الله تعالى وكل  
 في فلك يسبحون واصلي شرطية الحول بقوله عليه السلام  
 ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول رواه ابو داود  
 انتهى كلامه في الذخيرة وفي المغرب حال الحول دار ومضى  
 وحالت الخلة حلت عاما وعاما لا واحالت لغة و  
 حال الشيء تغير عن حاله ومنه حال نخها دما فقد  
 جعل حول الزكاة من الدورات والمضى لان التغير  
 فالاول مروره وفي الصحاح الحول السنة والخلة والفوق  
 وعن عابشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول رواه الترمذي  
 وابن ماجه والدارقطني والبيهقي والسرخسي جعل  
 الحول وصفا للسبب ولم يجعله شرطاً وقال عليه السلام

٢

٢

٢



لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول وكلمة حتى ليست  
للشروط وقال مالك والشافعي اذا تم النصاب بالربح  
عند آخر الحول يجب لزكاة وان لم يكن نصيبا في اوله و  
ستة المسئلة ان شاء الله تعالى وانما الحرثية والبلوغ  
والعقل فهي شروط فيمن يجب عليه وقد ذكرنا ذلك  
وشروط اخرى نفس المال وقال ابن مسعود وابن عباس  
يجب لزكاة في عروض التجار والمأشبة والدرامم و  
الدنانير يوم ملك النصاب فاذا حال الحول وجبت زكاة  
ثانية والله اعلم ذكر النووي واليظهر السادس في الجز  
الواجب وهو ربع العشر في المجريين قاله الاكمال قيل  
حسن الشريعة التدرج في الماخوف الواجب على التعب  
والمؤنة فاعلى ما يؤخذ الخمس مما وجد من اموال  
الجاهلية اذ لا تعب في ذلك ثم ما فيه تعب من طرف واحد  
يؤخذ فيه نصف الخمس وهو العشر فيما سقت السماء  
والعيون وفيما سقى بنضح او دالية او سانية يؤخذ  
فيه ربع الخمس وهو نصف العشر لزيادة التعب و  
المؤنة ولا يستوعب لتعب جميع الحول وما فيه التعب  
في جميع الحول بالتصريف والتقلب كالعين يؤخذ فيه  
ثلث الخمس وهو ربع العشر فالماخوف اذن الخمس و  
نصفه وربعه وثلثه قال صاحبنا الوضيفة تتفاوت  
بتفاوت المؤن والتعب واعترض السرخسي رحمه الله  
فقال هذا ليس بقوي فانه في الغنائم يؤخذ الخمس  
والمؤنة فيها اعظم من الزراعة وغيرها ولكن هذا  
تقدير شرعي تتبعه ونعتقد فيه المصلحة وان لم نقد  
عليها قلت ليس استحقاق الغنائم بازاء التعب  
والجهاد في سبيل الله

والجهاد في سبيل الله فانه ذلك عبادة وهي فرض لا يؤخذ  
عليها اجر بل الغنائم رزق للغنائمين من مال حباح  
فكان بمنزلة الركاك وانما اخذ من الزرع العشر ومن  
المواشي اقل من ذلك لانه الحبة الواحدة لعلها يخرج عشر  
والثريد لله والشاء والبقر والناقة تلد في السنة  
واحد اغاليا فلا يقع اخذ العشر اجمالا في الاول ويقع في  
المواشي لو اخذ اكثر من ذلك الذي قد نال الشرع فيها  
والنظر السابع فيمن تصرف في الزكاة اليه وسياتي في باب  
من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز والنظر الثامن  
في الموانع من الوجوب منها الدين المطالب من جهة العباد  
حالة ومؤجلة وبه قال مالك واحمد بن حنبل خلافا  
للشافعي ومنها انقطاع النصاب في اثناء الحول دون نقصه  
ويا في الكلام على ذلك كله ان شاء الله تعالى ومنها الرهن  
اذا كان المال في يد المرتهن لعدم ملك اليد بخلاف  
العشر فانه يجب فيه والنظر التاسع في مسقطاتها  
بعد الوجوب منها رجوع الواهب في هيبته بعد ما حال  
الحول عند الموهوب له بقضاء وبغيث ومنها الرقة  
وبه قال مالك واحمد بن حنبل بخلاف الشافعي  
والشافعي بناء على ان الرقة مخيطة للعهد عندنا و  
عند مالك وعند الشافعي بشرط الموافات والكافر  
عند مخاطب بجميع العبادات الا ان الكافر لا يقضي  
ما وجب عليه من كفر بعد اسلامه تحقيقا والمرتد  
يقضي وعندنا لا يتوجه الخطاب على الكافر بالعبادات  
الا الاسلام فانه الكافر قادر عليها بواسطة تحصيل  
الاسلام فكان كالمحدث يخاطب بفعل الصلاة بواسطة



تقديم الطهارة ولنا ان الاسلام يجب ما قبله و  
الكافر لا يتصور منه العبادات فيكون ايجابها عليه  
تكليف ما لا يطاق وقوله قادر عليها بتقديم شرطها  
ومثو الاسلام كالطهارة قلنا الاسلام اصله العبادات  
توابع له بدليلاته لا يتحقق عبادة منها الا به و  
يتحقق الاسلام بدونها ولهذا لا يجوز ان يرتفع الامة  
في الدنيا والآخرة عن الخلق مع ارتفاع سائر العبادات  
في الآخرة عنهم ففي ايجابها لايمان لاجل تحصيل تلك  
العبادات جعله تبعاً له فهو قلب الموضوع بخلاف  
وجوب الطهارة على المحدث لاجل الصلوة لان الطهارة  
تبع والصلوة اصل ولهذا لا يخاطب بالطهارة الا  
عند ارادة الصلوة فكان ايجاب الاصل ايجاب  
التبع فهو الفرق ووجه آخر الفرق ذكر الشخص  
ان الامر باداء العبادات لينال به الموقى الثواب في  
الآخرة وينال الطاعات حكماً من الله تعالى كما وعده  
في محكم تنزيله والكافر ليس باهل لتوابع العبادات  
عقوبة له على كفره حكماً من الله تعالى كما ان العبد لا  
يكون اهلاً للملك المال والمراة لا يكون اهلاً لثبوت ملك  
المتعة على عبدها واذا تحقق عدم الاهلية للكافر  
فيما هو المطلوب بالاداء يظهر به عدم اهليته للاداء  
وبدون الاهلية لا يثبت وجوب الاداء ووجوب  
العقوبات عليهم للزجر ومنه اليق بهم بخلاف الجنب  
والمحدث في الخطاب باداء الصلوة لان اهليتهما  
لما هو موعود للمصلين غير معدومة بسبب الجنابة  
والحدث لانهما مباحان لكن الطهارة منها شرط  
صحة الاداء وعدم

لا يجوز ان يرتفع الامة  
في الدنيا والآخرة عن الخلق  
مع ارتفاع سائر العبادات  
في الآخرة عنهم

وجوب الطهارة

ال

6  
و  
ال

صحة الاداء وعدم الشرط لا بعدم الاهلية لاداء  
الاصل بل بعدم صحة الاداء لا غير وفي الاسرار  
لا يقال ان الاسلام شرط اداء الصلوة والزكاة فان  
الاصل لا يكون شرطاً للفرع فالشرط اتباع كالطهارة  
وسائر العون بل بالاسلام يصير اهلاً لايجاب  
العبادات عليه قال وبيان الاهلية ان يكون مستحقاً  
بحكمه ويكون اهلاً له ولهذا قلنا الكفار لا يخاطبون  
بالديانات من الشرايع وقد ذكرناه في اصول الفقه  
وفي بيان اصول الكفار مخاطبون بالايان منهيون  
عن الكفر بعد ورود الشرع وبلوغ الدعوة بلا خلاف  
واختلفوا قبل بلوغ الدعوة بان كان على شاهق  
جبل او كان في زمن الفتن ذكر الحاكم الشهيد في المنتقى  
عن محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة  
رحمهم الله انه قال لا عذر لاحد بالجهد بانه تعالى  
لظهور الآيات الدالة عليه سبحانه وهذا يخاطبون  
بالشرايع بعد ورود الشرع وبلوغ الدولة كالصلوة  
والزكاة والصوم والحج قال عاتة اهل الحديث  
والمعتزلة يخاطبون بذلك كله ويعاقبون عليها في  
الآخرة وموقوف مشايخ العراق من اصحابنا قال قال  
بعض مشايخ ديارنا انهم غير مخاطبين اصلاً بالعبادات  
والا بالحرمان الا ما قام عليه دليل شرعي تنصيصاً  
او يكون مستثنى من عموم اهلا الذمة من حرمة  
الديان ووجوب الحدود فيها اعتقدوه وكذا حد  
القتل والقصاص وقال بعض اهل التحقيق منهم  
انهم مخاطبون بالحرمان والمعاملات دون العبادات

ما يحيط ان الكفار  
مخاطبون بالعبادات



وقال هذا هو المختار وفي المحيط لم يحكم غيري وقال  
 السرخسي لا خلاف ان الخطاب بالشرايع يتناولهم  
 في حكم المواخذة في الآخرة لانه موجب الامر باعتقاد  
 اللزوم والاداء وهم يتكروا اللزوم اعتقادا وذلك  
 كفر منهم بمأزلة اذكرا التوحيد قال محمد بن انكر  
 شيئا من الشرايع فقد ابطال التوحيد ذكر في السير  
 الكبير فاذا ثبت انه ترك جوهرا يكون كفرا منه ظهر  
 انه معاقب عليه في الآخرة كما هو معاقب على اصل  
 الكفر قال وهو المراد بقوله تعالى وويل للمشركين  
 الذين لا يؤتون الزكاة اي لا يقدون بها وقوله  
 تعالى ما سلككم في سقر قالوا لم نكن من المصلين ولم  
 نكن نطعم المسكين وكنا نخوض مع الخائضين وكنا  
 نكذب ببيوم الدين حتى اتانا اليقين قيل في التفسير  
 من المسلمين المعتقدين وجوب الصلوة والزكاة فهي  
 معنى قولنا ان الخطاب فيما يرجع الى العقوبة في الآخرة  
 فقد اختلف فيه الاصحاب على ما قد عناه وقال شمس  
 الايمة السرخسي وجواب هذه المسئلة غير محفوظة  
 عن المتقدمين من اصحابنا نصا ولكن مسايلهم تدل  
 على ذلك فان المرتد اذا اسلم لا يلزمه قضاء الصلوات  
 عندنا يعني التي تركها في حال الردة ويلزمه عند السان  
 والمرتد كافر كما لا صلي فاستدلوا بعدم وجوب القضاء  
 بعد الاسلام على عدم وجوب الاداء عندنا قال وهذا  
 ضعيف لان سقوط القضاء بالنص ومنهم من جعل  
 هذه المسئلة فرعاً لا اصلاً لآخر مختلف فيه ومما  
 الشرايع من نفس الايمان عنده ومن مخاطبون بالايمان  
 اجماعاً وعندنا ليست

ط  
 ٢١

٢١

٦  
 ١١  
 ١١

اجماعاً وعندنا ليست من الايمان قال وهذا ضعيف ايضا  
 فانهم مخاطبون بالعقوبات والمعاملات وليست من  
 الايمان اتفاقاً قلت قد قد من الفرق بين الشرايع  
 العبادات وبين العقوبات والمعاملات فلا نعيد  
 قال والذي يصح من الدليل لصحة هذا المذهب لفظ  
 المذكور في الكتاب يعني المبسوط ومما ان نذر ان يصوم  
 شهر اثم ارتد ثم اسلم فليس عليه شيء من الصوم المذكور  
 لانه الردة تبطل عبادته ومعلوم انه لم يره بهذا التعليق  
 العبادة المؤداة فهو ما ادى المذكور بعد فعلم ان مرتد  
 محمد ان الرقة تبطل وجوب اداء كل عبادة ويدل عليه  
 انه عليه السلام لما بعث معاذ الى اليمن قال له ادعهم  
 الى شهادة ان لا اله الا الله وان رسولي الله فانه هم اطاعوا  
 فاعلم ان الله فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم و  
 ليلة فقد افهم في هذا الحديث ان وجوب الصلاة مرتب  
 على الاجابة الى ما دعوا من اصل الايمان وقد ذكرنا الادلة  
 العقلية على ذلك قبل هذا فانه قيل عدم تمكنه من  
 الاداء باصرار على الكفر وموجبان في ذلك فوجب ان  
 يجعل التمكن قارناً حكماً تغليظاً عليه كما جعلنا ذوال  
 العقد بسبب لشكر غير زائل حكماً حتى انه لم يستطع  
 الخطاب عنه باداء العبادات فسبب الكفر اولى  
 لانه اشد قلت يعارضه بمن ضرب راس نفسه  
 عمداً حتى زال عقله فانه يسقط العبادات كما لو  
 زال بافة ساءوية والفرق ان السكران يمكن حقه  
 ترتب مقاصد العبادات عليها لا يمانه اذ المخرج  
 بذلك من الايمان بخلاف الكافر على ما مر فرع و

١١



اذا امتنع من دفع الزكاة ولم يجد وجوبها اخذت  
 وعذر ولم يؤخذ زيادته على الواجب وهو قول الترمذي  
 العلم مثل مالك والشافعي واظهر قول ابن حنبل واصحابه  
 وقال اسحاق وعبد العزيز واحمد في رواية والشافعي  
 في قوله القديم ياخذها الامام وشرطها له وفي رواية  
 عن اسحاق يؤخذ معها مثلها لما روى ابن حنبل  
 عن زعماء عن ابيه عن جده انه عليه السلام كان يقول  
 في كل سائمة الابل في كل اربعين بنت من اعطاها  
 مؤجرا فله اجرها ومن اتي فائدا اخذوها وشرطها له  
 عزمة من عزمات ربنا لا يحل الا لا يحل منها شيء رواه  
 ابو داود والنسائي والاثرم والجواب عن الحديث قيل  
 كان ذلك في بدء الاسلام حيث كانت العقوبات في المال  
 ثم نسخ وروى عن ابراهيم الحارثي انه يؤخذ منه  
 السن الواجب من خياره من غير زيادة في سن  
 ولا عده ولكن ينتقى من خياره ما له فيكون عليه بقدر  
 شطرن قال ابو الحسن بن بطالة في شرح البخاري الذين  
 قاتلهم ابو بكر الصديق ممن منعوا الزكاة كانوا انما  
 انواع نوع ارتدوا ورجعوا الى عبادة الاوثان ونوع  
 ارتدوا وامنوا بمسيلمة الكذاب ومن اهل اليانة  
 وطائفة منعوا الزكاة وقالوا ما رجعنا عن ديننا  
 ولكن شجعنا على اموالنا فرأى ابو بكر رضي الله عنه  
 قتال الجميع ووافقه عليه جميع الصحابة بعد اخذ  
 عمر في ذلك ثم رجع اليه فسيى ابو بكر نساء ومن  
 ذراريهم واموالهم اجتهاد عنه وكان ذلك في اول خلافة  
 سنة احدى عشرة فلما ولي عمر بعده رأى يده نساء ومن  
 وذراريهم الى عشايرهم

روى  
 انه

-6-  
 من  
 والى  
 الى  
 الى

ذراريهم الى عشايرهم وذراريهم واطلق سبيلهم بحضور  
 من الصحابة والذين رآهم عمر لم يأت احد منهم اللام  
 وعن ابن بكر رضي الله عنه قال والله لا قاتلن من فرق بين  
 الصلاة والزكاة فان الزكاة حق المال والله لو منعوني  
 عينا كما نواؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم على  
 منعه وفي رواية عقالا قال عمر فوالله ما يوالا ان شرح  
 الله صدره ان بكر للقتال فعرفت انه الحق رواه البخاري  
 وابوداود والعنق بفتح العين الانبي من ولد المعز والعنق  
 بالكسر واختلفوا في تفسيره قال ابو عبيد بن جراح عام  
 وانكر عليه القتيبي وقال انما يضرب المثل في هذا بالاقول  
 وليس بالشايع ان يقول لا اعطيك ولا مائة الف دينار  
 ولا يعرف ان العقال صدقة والبيت الذي احتج به وهو  
 سعي عقالا فلم يترك لنا سبلا فكيف لو قد سعى عمرو عقالين  
 ليس مما يحتج به وقيل هو عقالا الناقة وروى ابن وهب  
 عن مالك ان العقال الفريضة من الابل وقيل كان يعقل  
 كل بعيرين بعقالا اذا ساقوا ابل الصدقة الى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال النضر بن شميل يقول لعربا فترضت  
 ابلكا اذا وجبت فيها الفريضة وابسقت والبسوق ان  
 يكون في خمسين الابل شاة فاذا بلغت خمسا وعشرين  
 حتى وجب فيها بنت مخاض فهي العقال وقال ابو سعيد  
 الضرير العقال كلما اخذ من الاصناف الابل والبقر  
 الغنم والتمار الذي يؤخذ منه العشر ونصف العشر  
 قال ابو العباس المبرور اذا اخذ المصدق الواجب بعينه  
 ولم ياخذ ثمنه قالوا اخذ عقالا واذا اخذ ثمنه قالوا اخذ  
 نقدا وانشدانا ابو الخطاب يضرب طبله فرقة ولم ياخذ عقالا  
 ولا نقدا

عقالا

شعر



قال المبرور في الكامل هذا قولنا لا تأويل للصحيح وقيل  
كانوا اذا اخذوا الفريضة اخذوا معها عقالا وقيل ما  
يساوي عقالا فضلا من غير ومثله في العناق قال  
ابن شداد في دلائل الاحكام هذا يدل على ان الكفار مخاطبون  
بفروع الاسلام فانه صرح بانه يقاتلهم عما منع الصلوة  
والزكاة وانما يقاتلهم عليها اذا كانوا مخاطبين بهما  
قلت لا دلالة فيه على ما زعم لان عمر قال كيف يقاتل  
الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل  
الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فمن قال لا اله الا الله  
عصم مني ماله ونفسه الا بحقه وحسابهم على الله تعالى  
فقال ابو بكر والله لا اقاتل من فرق بين الصلاة والزكاة  
هذا اول الحديث فقد بين انهم كانوا ملزمين للصلاة  
ومنعوا الزكاة فلم يكونوا كفارا فلم يكن فيه دليل على  
خطاب الكفار بالفروع ولئن سلمنا انهم كفار فالمراد  
بهم هنا من ارتد عن الاسلام اذا كفر الاصل لا يطلب  
منه الصلاة والزكاة ولا يقاتل على منعها بالاجماع ما  
دام كافرا وكذا بعد اسلامه لان جميع العبادات الواجبة  
عليه في حال كفره تسقط باسلامه عند من يوجهها عليه  
فلم يقاتل على منعها لانه حال الكفر ولا بعد اسلامه  
ثم قال وذهب ناس من مالكا الى ان المرتدين لا يقبل  
توبتهم ويحكي ذلك عن احمد ابن حنبل قلت قول احمد  
لقول الجماعة ونقل ذلك كله عن الخطابي والخطابي منه  
عند الشافعي وتبعه من ثم ان مالكا والشافعي واحدا في اصح رواياته  
وافقونا ان تارك الزكاة والصوم والحج لا يقبل قوله  
ومن كان عليه دين يحيط بماله فلا زكاة عليه وهو  
قول عثمان بن عفان

عند الشافعي  
اصح قوليه ان  
ترك صلاة واحد  
عمدا او تكاسلا  
واخرجه عن  
معتل ولا يحل في  
الزكاة والصوم

قول عثمان بن عفان وابن عباس وابن عمر وطاوس وعطاء  
والحسن وابراهيم وسليمان بن يسار والزهري وابن  
سيرين والليث بن سعد وابن حنبل قال ابن تيمية في شرح  
الهداية الذين يمنع انعقاد الحول ويقطعه اذا طرأ عليه  
ويستأنف الحول بعد الابراء وقال مالك يجعل الدين في  
العروض التي لا زكاة فيها وان لم يكن يصرف الى الذهب  
الفضة ويسقط الزكاة عنهما ولا يمنع زكاة المواسي والثمار  
الزروع والثمار وقال ابن حزم وتقسيم مالك هذا في  
غاية التناقض وما يعلمه عن احد قبله قال المالكيون  
ينكرون على الحنفية هذا بعينه في ايجابه العشرة في  
زرع اليتيم وثمان دون الزكاة قلت انكارهم عليه  
موالئك وقد تقدم الكلام على ذلك في نفى وجوب الزكاة  
في مال الصبي والمجنون وللشافعي ثلاثة اقوال اصحها  
عندهم عدم المنع وهو نصه في معظم كتبه قال النووي  
في شرح المهذب والثاني انه يمنع وهو نصه في القديم  
وفي اختلاف العراقيين من كتبه الجديدة والثالث  
منع في الاموال الباطنة كالذهب والفضة والعروض  
ولا يمنعها في الاموال الظاهرة وهي المواسي والثمار  
والمعادن وسواء كان الدين حالا او مؤجلا ويستوي  
دين الادينين ودين الله تعالى في ذلك وعندنا المنع  
الدين المطالب به من جهة العباد دون دين الله تعالى  
كالنذور والكفارات والحج ونفقة المحارم والزوجات  
قبلا لقضاء لعدم المطالبة من جهة العباد اما النذور  
والكفارات ودين الحج فلا تهايفتي بها ولا يجلس عليها  
واما نفقة المحارم والزوجات فلا تهايفتي بحضرة الله



ولا يصير ديننا بمعنى الصلة والدين المطالب به مثل  
 ثمن المبيع والاجرة والقرض وضمان الاستهلاك ونفقة  
 الزوجة بعد القضاء ونفقة المحارم بعد القضاء  
 اذ نفقة المحارم يصير ديننا بالقضاء على هذه الرواية  
 وذكر في كتاب النكاح ان نفقتهم لا يصير ديننا بالقضاء  
 حتى يسقط محضى المدة للاستغناء عنها فعلى تلك الرواية  
 لا يمنع وجوب الزكاة كما قبل القضاء قال شيخ الاسلام  
 خواري زاده ما ذكر في النكاح محمول على ما اذا لم  
 يامن الحاكم بالاستدانة فلا يصير ديننا بمحضى المدة  
 وما ذكر هنا محمول على ما اذا امن بالاستدانة  
 فيصير ديننا وقيل القرض اذ في الاستدانة وهو  
 اختيار الحاكم الشهيد وما ذكر في النكاح محمول على ما  
 اذا لم يستدينوا بل اكلوا من اموالهم انفسهم او  
 بالتكدي وما ذكر هنا محمول على ما اذا استدانوا  
 فكانت الحاجة باقية ببقاء الدين فيطالبون المقض  
 عليه وقيل ما ذكر في النكاح محمول على ما اذا طال  
 مدة القرض فيسقط محضيتها وما ذكر محمول على ما  
 اذا قصرت اذ لو سقطت بائى مدة كانت لا يمكن  
 الاستيفاء اصلا فلا فائدة حينئذ في القرض و  
 قدروا الفاصل بالشهر وفي جوامع الفقه الشهر  
 طويل ولان النفقة اذا لم تصير ديننا باعتبارها  
 محضى كلة المطالبة بعد القضاء متوجه عليه على  
 الاستمرار والمحوج له الى المال قيام المطالبة لا  
 صورة الدين فاشبه الدين الموقبل ذكر هذه الف  
 كلها في التجريد لكن تری عليه ما قبل القضاء فان  
 المطالبة فيه موجهة

٣٥  
 المطالبة فيه موجهة مستتممة ايضا الا ان يقال  
 المقضى بها آكد وذكر التقدير بالشهر في الذخيرة  
 ايضا وفي الحاوي نفقة الصغير لا تسقط بالتأخير  
 بعد القضاء بخلاف الكبير وفي المحيط مهر المرأة  
 يمنع موقلا وحالا وقيل الموقل لا يمنع بخلاف  
 الموقل وقيل ان كان الزوج على عزم قضائه يمنع  
 والا فلا يمنع اذ لا يعد ديننا في عزمه ودين العشر  
 والخراج مانع وعين العشر لا يمنع ودين الزكاة  
 مانع حال قيام النصاب وكذا بعد الاستهلاك  
 خلافا لرفق فيها ولا يوسف الاستهلاك قال  
 المرعيني وهذا الخلاف في الاموال الباطنة وفي  
 اموال الاموال الظاهرة فعينها ودينها مانعة  
 وفي التجريد دين الزكاة وعينها سواء في الاموال  
 الباطنة لا يمنع وجوب الزكاة بخلاف زكاة الاموال  
 الظاهرة حكاه عن زفر ومنع العشر ايضا رواية  
 عبد الله بن المبارك عن ابن خنيفة وفي ظاهر الرواية  
 لا يمنع وضمان الدرك قبل الاستحقاق وضمان  
 الغاصب الاول لا يمنع لرجوعه على الثاني ذكرهما  
 في الجوانع فرع اربع مائة وجب فيها عشر فانفقها  
 الامانين وسنه ثم حال عليها الحول لا يجب وعند  
 ابو يوسف يجب لان زكاة العين خمسة وثمان  
 خمس ممن فكان الثاني بعد دين الزكاة مائتين و  
 درهما الا خمس درهم وخمس ثمن درهم وان بقي  
 مائتان وخمسة لا يجب شيء باتفاق الثلاثة لانه  
 ينقص ثمن درهم زكاة الخمسة فلا يجب شيء



وقيل لانه يوسف ما حجتك على زفد قال ما حجتك  
على رجل يوجب في مائتي درهم اربع مائه درهم  
ومراة انه ملك مائتي درهم وحال عليها الحول  
حولا والساقى استدلالا بالعمومات ولنا رواية  
الخاري في صحيحه ومالك في موطاه وعن عثمان رضي  
الله عنه انه كان يقول هذا شهر زكاة فممن كان  
عليه دين فليؤد دينه حتى يخلص اموالكم فيؤدكم  
منها الزكاة وهذا يحضر من المهاجرين والانصار  
من غير تكبير وكان اجماعا وعن ابن عباس وابن عمر  
رضي الله عنهما فيمن يستقرض فينفق على عائلته وعما  
اهله قال ابن عباس يعطى ما انفق على الثمن ثم  
يزكي ما بقي وقال ابن عمر يبداء بما استقرض  
فيقضيه ويزكي ما بقي ذكرهما في الامام وعزاهما  
الى البيهقي قال في المنافع ولان الزكاة وجبت  
في المال الفاضل عن الحوائج الاصلية لانها واجبة  
على الغني ومعنى الغني انما يتحقق في الاموال  
الفاضلة التي يستغنى عنها وبعد عسا بها ومال  
المدين ليس بفاضل بل يستحق حاجته ومحتاجه  
دفع المطالبة والملازمة والحبس في الدنيا والعباد  
في الآخرة وقد تعين هذا المال لقضاء هذه الحاجة  
فاشبه ثياب البذلة والمهنة وعبد الخدمة ودور  
السكنى ونحو ذلك وفي التحرير ولان ملك المديون  
ناقص لملك المالك ولهذا لو مات لا يورث عنه ولا  
ينفذ وصاياه قلت عند يورث عنه وانما عندنا  
لا ينتقل الى الورثة اذا كانت التركة مستغرقة  
بالدين ولان صاحب

الدين

الدين

بالدين ولان صاحب الدين ياخذ منه جبرا بالقاضي  
ولو ظفر به اخذ بغير رضاه ان كان منكرا بلا خلاف  
ولا يؤمر بنفقة المومنين عما زوجته وسلك محمد رحمه  
في المنع مسلكين احدهما ضعف الملك كما ذكره والمسلك الثاني  
لو وجبت الزكاة في مال المديون لو جبت في مائتي درهم  
عشرون دراهم في حوله واحد خمسة عليه وخمسة اخرى  
على صاحب الدين قال محمد في المبسوط هذا يؤدى الى  
تركية مال واحد في حوله واحد مرارا قال بيانه فيمن  
له عبيد للتجارة يساوي الف درهم ياعه بالف نسبة  
ثم ياعه المشتري من آخر بالف حتى تداولته الايدي  
فعنده يجب على كل واحد منهم زكاة الف اذا تم الحول  
والمال في الحقيقة انما هو العبد حتى لو اقبلت البيوع  
رجع العبد الى الاول ولم يبق لاحد شيء سواه والساقية  
ذكروا العتق المذكورين للقول بجمع الوجوب و  
قالوا اصحهما واشهرهما ضعف الملك والظاهر انهم  
اخذوا المدركين من قول محمد رحمه الله وفرعوا عليها  
مسايل احداها لو كان صاحب الدين ممن لا يجب  
عليه الزكاة كالذمي والمكاتب فعلى الوجه الاول  
لا يجب وعلى الثاني يجب لزوال العلة الثانية وتامها  
يعرف في كتبهم والصبي والمجنون عندنا كالمكاتب و  
الذمي وقول انه يوسف في منع دين الزكاة في النصاب  
القيام دون المستلزام استحسانا ذكره ابو نصر وغيره  
ووجهه ان زكاة النصاب القايم له مطالبة الجملة  
بان يجر على العاشر ولنا ان الزكاة لها مطالبة من  
جهة العباد وبها الامام في السوايم وثايبه في احوال



التجارة فانه المالك نوابه قال في المبسوط وفوض  
عثمان رضي الله عنه اداها الى ارباب الاموال اخوة  
المسقة والخرج في تفتيش اموال الناس فكان ذلك  
توكيلا منه لصاحب المال بالاداء ونفذ توكيله لانه  
كان عن نظر صحيح وقال في التجريد كان مطالبا به  
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانك بكر وعمر فلما كثر  
الاستغفار على عهد عثمان فوض الاداء الى اربابها في  
الاموال الباطنة ولائها مطالب بها في الجملة على ما  
ولهذا يستخلف عليه كدين العباد والمطالبة في  
الجملة تكتفي لمنع الوجوب كالدين المؤجل واذا كان  
للرجل دراهم ودنانير وعروض التجارة وسواها  
من الابل والبقر والغنم وعليه دين يستغرق القطر  
لا يجب له زكاة وان لم يكن مستغرقا يصرف الى الدراهم  
والدنانير او لا اذا القضاء منها ليس لانه لا يحتاج  
لا بيعها ولا لانه لا يتعلق المصلحة بعينها ولا انها معلقة  
لقضاء الحوائج وقضاء الدين منها ولان للقاضي  
ان يقضي الدين منها جبرا بخلاف العروض والسوايا  
ولان الغريم اذا ظفر بها اخذها عن دينه دون  
غيرها فانه فضل الدين عنها ولم يكن له صرف الى  
العروض لانها عرضة للبيع بخلاف السوايا فانها  
للذرة والنسل والقبية ولان العروض لما كانت  
لاستبدال لم يتعلق الاعراض بها كالنقدين ولا  
كذلك السوايا ولا زكاة العروض اداؤها بقوة  
الى اربابها فديتها اخر الاداء بخلاف السوايا فانه لم  
يكن له عروض وفضل الدين عنها حينئذ يصرف  
الى السوايا فانه كانت

ال  
ال

ال  
ال  
ال

ال

الى السوايا فانه كانت السوايا اجناسا تصرف الى اقلها  
زكاة نظرا للفقراء حتى لو كان له اربعون من الغنم  
وثلاثون من البقر وخمس وعشرون من الابل تصرف  
الى الغنم ثم الى البقر ان كان التبيع اقل قيمة من بنت  
مخاض ولو كانت له خمس من الابل واربعون من الغنم  
والدين يستغرق احدهما خيرا لانه الواجب في كل واحد  
من النصابين شاة وسط وقيل تصرف الى الغنم ليجب  
الزكاة في الابل في العام القابل وقيل هذا اذا كان المصدق  
حاضرا لانه ناظر للفقراء وقيل موضع المسئلة  
اذا كانت الغنم له عجا فافيكوة الواجب واحدة منها  
وفي الخمس من الابل شاة وسط فكان الواجب في الغنم  
اقل فانه لم يكن سوايا فالى العروض التي لغير التجار  
فانه لم يكن فالى العقار واثاث البيت وعبيد الخدم  
وتامنه يعرف في كتاب الحجرو في المبسوط لو حقه دين  
في خلال الحول قال ابو يوسف لا ينقطع الحول حتى اذا  
سقط قبل تمام الحول يلزمه الزكاة اذا تم الحول  
خلاف الزفر ومحمد لان الدين بعد صفه الغنى في المالك  
فيصير نظير نقصان النصاب في خلال الحول وفي الجامع  
الدين يصرف الى المال الفاضل عن حوائجه الاصلية  
عندنا وعند زفر يصرف الى جنسه مثاله رجل له مائتا  
درهم فاستقرض حنطة لطعام اهله فتم حوله الدراهم  
لا يجب فيها الزكاة عندنا وعند زفر يجب ويصرف  
دين القرض الى جنسه وكذا لو كان له مع النصاب  
وصيف خذمة فتزوج عا وصيفه لا يجب له زكاة  
عندنا ويصرف الوصيف الى النصاب وعند زفر يجب



ويصرف الى جنسه مسئلة رجل له الف على رجل فكل  
 به رجل بامن او بغير امن وللأصيل الف وللكفيل الف  
 لازكاة عليها بخلاف الغاصب وغاصبه لغاصب اذا  
 اتلفه حيث تجب لزكاة على الغاصب في الفه دون  
 غاصبه لغاصب والفرق اة الاصيل والكفيل كل واحد  
 منها مطالب اثنان الغاصبان فكل واحد منهما غير مطالب  
 بذلك وقال النووي لو حجر على المديون وعين لكل غريم  
 من ماله شئ ومكن من اخذ لكل واحد من الغريمين  
 عينا فلكل واحد منهم ان ياخذ العين التي جعلها له حيث  
 وجدها واعترض عليه ابو الحسن الكرخي وقال لا باح  
 الشافعي لهم زهب ماله قلت اعترضه لا يتوجه  
 عليه لان الحاكم اذا عين لكل واحد عينا جاز له اخذها  
 حيث وجدها مستندا الى امر الحاكم وحكمه ولا يكره  
 ذلك نهيا الا ان يقال لا يصح ذلك من الحاكم وهو مراد  
 الكرخي والله اعلم اعترض الزمنا الشافعي بدين  
 الحج ونحو الزمناه ايضا بالحج فان الدين يمنع وجوب  
 الحج اتفاقا ذكر نجم الدين في الفروق مع ان من  
 له حوانيت ودور لا يسكنها يجب عليه الحج ولا يجب  
 فيها الزكاة لان الحج يتعلق بمطلق المال والزكاة يتعلق  
 بالمال النامي والفرق الثاني ان من عليه دين العباد  
 يجوز له اخذ الزكاة بالاجماع لقوله تعالى والغارمين  
 وهم المديونون بالنقل ولا يجوز صرف الزكاة الى  
 من عليه دين الحج اذا كان معه نصاب وكانت النعمة  
 قاصرة في حق المديون فلا يجب عليه الزكاة كالملك  
 والفرق الثالث ان النقص الذي يتطرق الى المال  
 يتعلق دين العباد الله

يتعلق دين العباد الله من النقص الذي يتطرق اليه  
 يتعلق دين الحج به لانه الغير يقدر على انتزاع المال  
 من المديون بدين العباد ولا يقدر على انتزاعه بدين  
 الحج وكذا في النذور والكفارات فكانت يد ضعيفة  
 في ديون العباد دون الحج واخواته والفرق الرابع ان  
 قضاء الدين لا يكون الا باداء المال بخلاف الحج فانه يمكنه  
 قضاء بنفسه من غير مال بان يكون منزله قريبا  
 من مكة شرفها الله تعالى او يسافر اليه ماشيا والفرق  
 الخامس الزكاة حق العبد والحج حق الله تعالى وحق  
 العبد مقدم لحاجة العبد وغنى الله سبحانه وتعالى  
 ولهذا قدم حق نفسه في المحضمة والفرق السادس  
 ان مصلحة قضاء الدين تعود اليه ولا غير ومصلحة  
 فعل الحج تعود اليه لا غير فلا يلزم من منع الدين منع  
 الحج والفرق السابع ان دين النذور والكفارة والحج  
 نادر بخلاف ديون العباد فان اخذ لا غنى دين العباد  
 فلا يلزم من منع الغالب منع النادر والثامن ان  
 وجوب دين العباد مضيق بخلاف النذور والكفارات  
 والحج على الخلاف فكان دين العباد اشد ضررا والفرق  
 التاسع ان مستحق الدين فاته عليه عوض لان الدين  
 انما يلحق الانسان بسبب استدانة ومعاملة وشراء  
 غالبا فلم يعد الدين يفوت العوض عليه وقد فات  
 المعوض ولا كذلك النذور والحج والكفارات وفي الصحاح  
 وديوان الادب والمغرب ثوب بذلة بكسر الباء لما يبتذل  
 من الثياب وثوب لمهنة يفتح الميم وكسرهما اي الخدمة  
 ذكر في المغرب وحكي ابو زيد كسر الميم وانكن الاصمعي

مخلواه



وقال كسر الميم باطلا وانه كان ماله التمر من دينه  
 زكي الفاضل اذا بلغ نصابا لعدم المانع من الوجوب  
 انه قد فرغ عن حاجة قضاء الدين **قوله** وليس في دور  
 السكنى وثيابا لبدة واثاث المنازل ودوا ابدا لركوب  
 وعبيد الخدمه وسلاح الاستعمال زكاة وكذا الدور  
 والحوانيت والجمال يوجرها لازل زكاة فيها وكتبنا لعلم  
 لاهلها ولغير اهلها اذا لم يكن للتجان وكذا طعام اهل  
 وما يتجمل به من الاوله اذا لم يكن من الذهب والفضة  
 وكذا اللؤلؤ والجوهر والياقوت والياخش والزمرد  
 نحوها من الفصوص وغيرها اذا لم يكن للتجان وكذا الآلات  
 المحترقة كقدور الصباغين وقوارير العطارين في ظروف  
 الامتعة وفي الذخيرة لو اشترى جوالق بعشيرة آلاف  
 درهم يوجرها فلا زكاة فيها ولو ان تخاسا اشترى دوا  
 يبيعها او غيرها فاشترى لها جلالا ومقاوم وبراق  
 نحوها فلا زكاة فيها الا ان يكون نيتة انه يبيعها بها  
 قانه كان من نيتة انه يبيعها اخرا فلا عيب بهذه النية  
 ذكر في الذخيرة والاجرا اذا ابتاعوا اعيانا لا يبقى لها  
 اثر في العين كالصابون والقلبي والاشنان والعفص  
 لا يجب فيها الزكاة لان ما يخذ الاجير موبازا يعلم  
 لا بازا تلك الاعيان وكذا الخباز اذا اشترى حطبا يبيعه  
 للخبز فلا زكاة فيها ولا زكاة في الشحوم والادهاه التي  
 يبيع بها وفي المحيط يدهن بها وكذا لو اشترى فلوسا  
 للنفقة لانها صفر ذكر في المبسوط وانه كان ينبغي  
 العين كالعصفرو والزعفران والصبيغ ففيه الزكاة  
 وكذا لو اشترى الخباز سمسا يجعله على وجه الخبز  
 ففيه الزكاة قال ابو نضر

و  
 و  
 و  
 و

ففيه الزكاة قال ابو نضر والاصل في هذا ان ما سوى  
 الاثمان من الاموال لا يجب فيه الزكاة حتى ينضم الي  
 الملك طلب النماء بالتجان او بالسوم **قوله** ومن له  
 على آخر دين فحجته سنين ثم قاحت به بيته لم  
 يزك له لما مضى معناه صادت له بيته بان اقر به  
 عند الناس وهكذا ذكر في البدايع او كان شهوة  
 غايين فحضرها بعد سنين او تذكروا بعد ما نسوا  
 وكذا الآبق والمفقور والمغصوب والساقطة البحر  
 والمأخوذ مصادرة من السلطان والمدفون في المقابر  
 اذا خفي على المالك مكانه والوديعة اذا نسيها  
 المودع وهو من الاجانب فان كان من معارفه  
 تذكر بعد سنين فعليه زكاة ما مضى من السنين  
 وفي المرغيبا في اروع ماله عند رجل لا يعرفه و  
 نسيه ثم تذكر فلا زكاة عليه فيما مضى وان كان  
 يعرفه وقت الايداع ثم نسيه حتى حال الحول  
 عليه ثم علمه يجب الزكاة فيه ولو ظن ماله  
 وديعة عنده يجب والمدفون في البيت نصاب عند  
 الطر وانه كان في ارض او كرم اختلف المشايخ فيه  
 وكذا في الدار الكبيية ذكر في البدايع وفي خزائنه  
 الاكل حاد فنه في غير حرز ونسيه فهو ضمان  
 بخلاف المدفون في الحرز قلت هذا منقوض بالدار  
 الكبيية والدرك امكان الوصول اليه وفي المحيط  
 لا يجب الزكاة في الضالة والماسور والمدفون  
 في غير الحرز اذا نسي مكانه والمغصوب والدين  
 المحجور والوديعة المحجورة ولم يفصل في المحيط

علم مالا انظار



عن محمد رحمه الله انه لازكاة في المال المصوب والمجهر  
وان كانت له بيتة اذ ليس كل شاهد يعدل وقد يفسد  
العدل وفي غلة المفتي وان اقر به الغاصب وفي المريعين  
يجب الا في السابعة وعن ابي يوسف ان الدين المجهر  
اذا لم يكن له به بيتة يكون نصا بامالم يحلفه عند  
القاضي وان علم القاضي بالدين يجب وان كان يقر  
في السر ويجحد في العلانية فلا زكاة عليه وان كان  
المديون مفلسا يجب عليه وقال الحسن بن زياد لا  
يجب عليه لانه غير منتفع به وان كان مفلسا يجب  
عليه عند ابي حنيفة وانه يوسف وقال حماد لازكاة  
عليه فيه ومد على اصله ان التفليس يثبت عليه  
وينشد به عليه باب التصرف وابي حنيفة مرعا  
ان التفليس عند لا يتحقق وابي يوسف وان كان يتخذ  
عند التفليس لكن لا يسقط به الدين بل ينظر الى  
الميسرة فصارك الدين المؤجل حيث يجب فيه الزكاة  
ولانه وافق الامام احتياطاً للفقراء قال في المبسوط  
اطلق الجواب في الكتاب في الدين المجهر وروى مشام  
عن محمد انه قال ان كان في علم القاضي فحليه الزكاة  
ما مضى لتمكنه من الاخذ بعلمه ووجه رواية الكتاب  
انه لازكاة عليه اذ ليس كل شاهد يعدل ولا كل  
قاض يعدل وفي المجابة بين يديه في الخصومة  
ذكر والاكثر على وجوب الزكاة مع البيتة او علم  
القاضي وهذا هو الظاهر وهو قول ابن عمر وعمر  
ابن عبد العزيز في رواية ابن حزم قال بسط بن  
الجوزي وهو قول عثمان وعلي وقال ابن حزم  
ولا يخالف لعثمان وابن

6  
11  
11  
11

ولا يخالف لعثمان وابن عمر من الصحابة ويقولنا  
قال قتادة واسحاق بن راهويه وابو ثور وابن حنبل  
في احدي الروايتين عنه وفي جوامع الفقه لو علم القاضي  
به فهو نصاب بالاجماع وقال عمر بن عبد العزيز في  
روايه والبصري وابي سعيد والاوزاعي وماكد يركي  
لعام واحد وقالت الشافعية اذا غصب ماله او سرق  
وتعد رانزاعه او اودعه فجدها او وقع في بحر  
ففي وجوب فيها اربعة طرق اشهرها فيها قولان  
اصحهما وهو الجديد وجوبها وفي القديم لا يجب ولا يجب  
خلاف انه لا يجب اخراجها قبل عودها اليه والخلاف  
هل يجب عن السنين الماضية اذا عاد الى يده ام لا  
فلو تلف المال قبل عودته بعد الاحوال سقطت الزكاة  
على القول بالوجوب ولو دونه ثم نسيه ثم تذكر  
بعد الحول فهو كما تقدم في المشهور وفي طريق آخر جزم  
بالوجوب ولم يجعل للنسيان عذرا لانه مفرضا حكمه  
الرافعي ولا فرق بين دان وغيرها انتهى كلام النووي  
وزفر وابي عبيد وعن علي رضي الله عنه في الدين المظنون  
قالا ان كان صادقا فليزكه لما مضى رواه البيهقي و  
غيره قال ابو عبيد ومثله عن ابن عباس ولا حجة فيه  
قال الجوزي الدين المظنون الذي لا يدري انقضيه  
أخذه ام لا وهذا عندنا ما يمنع الوجوب واستدلوا  
بالعمومات وقاسوه على مال ابن السبيد ولنا قول  
علي رضي الله عنه لازكاة في المال الضار موقوفا وهو عام  
لا النبي عليه السلام بنقل الاصحاب كصاحب المبسوط  
والمحيط والبدائع وغيرهم والمذكور عن علي ما قد



قدّمته عنه قال صاحب المسوط والبدايع وجماعة غيره  
 من أصحابنا الضمار ما خرد من قولهم يعني ضمرا إذا كان  
 لا ينتفع به لهزاله وفي النهاية لابن الأثير المال الضمار  
 الغائب الذي لا يرجي وإذا رجي فليس بضمار من أضمرت  
 الشيء إذا غيبتة فعلا بمعنى فاعلا ونفعل ومثله في  
 الصفات ناقة كنار زوهجان وفي الصحاح الضمار ما لا  
 يرجي من الدين والوعد وكل ما يكون منه عا ثقة وفي  
 المحلى عن ابن عثمان عامر بن عبد العزيز قال كتب  
 إلى عمر بن عبد العزيز في ردّه على رجل ظالم أن يأخذ منه  
 الزكاة لما انت عليه من السنين ثم أعقبني بكتاب  
 لا يأخذ منه زكاة لأنه كان ضمرا وعرضا وفي الإمام عن  
 عمر بن عبد العزيز أنه كتب في مال قبضه بعض الولاة  
 فلما فامر برقه لأهله وأن يؤخذ منه زكاة لما مضى  
 من السنين ثم أعقب بعد ذلك بكتاب لا يأخذ منه إلا  
 زكاة واحدة فإنه ضمرا رواه مالك في الموطأ وقال  
 الضمار المحبوس عن صاحبه وبهذه الرواية أخذ  
 مالك قال ابن حزم وهذا ظاهر الخطأ وما يعلم له حجة  
 إلا أنه قلده ذلك عمر بن عبد العزيز والعجيب أنه قلده  
 هنا ولم يقلده في رجوعه إلى القول بالزكاة في العسل  
 قال وهذا كله تخليط وأخذ الوليد بن عبد الملك عشرة  
 الف درهم من رجل يقال أبو عابسة فوضعتها في بيت  
 المال فلما ولي عمرائه ولد فرفعوا إليه مظلمتهم  
 فكتب إلى ميمون أرفعوا إليهم ما لهم وجدوا منه زكاة  
 عامية هذا فإنه لو لا أنه كان ما لا ضمرا أخذنا منه  
 زكاة ما مضى ذلك أبو بكر بن أبي شيبة ولأن الزكاة  
 إنما يجب في المال النامي

له

إنما يجب في المال النامي حقيقة أو حكما بقدر التصرف  
 فيها بنفسه أو بنائيه كما في مال ابن السبيك ولأنه  
 زائلة عنه فكان مملوكا رتبة لا يدافا شبهة مال المكاتب  
 الزمونا بما لو ورت ما لا لا يعلمه حتى مضى عليه الحول  
 وبما لو عجل زكاة ماله إلى الساعي وحال عليها الحول ولم يستفد  
 شيئا فإنه لا يقدر على الاستئمان فيها فلم يكن المال ناميا  
 حقيقة ولا حكما وقد وجبت الزكاة فيها والجواب عن الأول  
 منع الحكم فإنه من جملة الضمار وعن الثاني أن الساعي  
 يمكنه التصرف في المعجل ولهذا يكون الرجح للمالك  
 ذكرهما في المستحب وفي شرح النووي غصب معلوفة  
 فاسامها أن أوجبنا الزكاة في المخصوصة فهذا يجب  
 على الغاصب لأنها مؤنة وجبت بفعله أم على المالك  
 لأنه يقع خفة المؤنة عايد إليه فيه وجهان حكاهما  
 البغوي وغيره فأن قلنا على المالك ففي رجوعه بها  
 على الغاصب وجهان قلت من العجايب أن يجب لزكاة  
 على الإنسان في ماله لأجل ما لا غنى وهذا حرق  
 الإجماع واستبعد الرافعي وجوب الزكاة على الغاصب  
 لعدم ملكه قال والجاري على القياس أن يجب على  
 المالك ثم يغرم له الغاصب فدفع قال في الذخيرة  
 اتفق أصحابنا على أن من ورث أعيانا ونوى التجار  
 فيها عند موت مورثه لا يعمل بنية وقال في المحيط  
 والمرغبنا في الآ أن يكون ذهابا أو فضاة أو سائمة  
 فهي عايد ورثه قال أبو الخطاب لا يبنى الوارث  
 حوله على حول المورث وبه قال الثوري والاشعري  
 الثلاثة وعن أحمد أنه أجماع قلت وفي قول الشافعي

فأنه ماله المالك  
 فأنه ماله المالك



القديم انه يبنى واختلفوا فيما اذا ملكها بالتبرع  
 كالهبه والصدقة والوصية والمخلع والصلح عن  
 دم العهد اذا نوى قال ابو يوسف بعد فقته وقال  
 محمد لا يعمل نيته قال صاحب الذخيرة وقول ابي  
 حنيفة كقول محمد كذا ذكر بعض المشايخ والمرغينا  
 قوله كقول محمد ومن المتأخرين من ذكر الخلاف بين  
 انه يوسف ومحمد على القلب فقال على قولهما يكون  
 للتجارة وعلى قول انه يوسف لا يكون للتجارة لان  
 هذه الاشياء ليست تجارة ووجه قول انه يوسف  
 ان يملك هذه الاشياء بكسبه والتجارة ليست لا  
 الاكتساب وفيه احتياط لامر العباد وذكروا  
 سماعه في نوادر عن محمد فمن آخر دان بعبد  
 يريد به التجارة فهو للتجارة ومثله في الجامع لانها  
 تبع المنفعة كبيع العين وفي المنتقى ان نية التجارة  
 في العبد المذموم عليه باطلة ويجب ان يكون هذا  
 قول محمد واختلفوا في نية التجارة في القرض واصله  
 ما ذكر محمد في الجامع انه رجلاه ما يتأدرون فاستقر  
 حنطة لغير التجارة فتم حول الدرام فلا زكاة  
 فيها وفي الحنطة فقوله لغير التجارة دليل على ان  
 نية التجارة في القرض صحيحة قال شيخ الاسلام  
 الاصمعي ان نية التجارة لا يعمل في القرض لانه عارية  
 لما عرف ونية التجارة لا تعمل في العواري ومعنى قول  
 محمد لغير التجارة اي كانت لغير التجارة عند القرض  
 وفادته اذا كانت لغيرها عادت كذلك وفي الجامع  
 ما يدل ان بدل منافع التجارة لا يصير للتجارة  
 من غير نية التجارة

ابو يوسف

اختلفوا في نية التجارة  
 في القرض

من غير نية التجارة لانه قال آخر دان عشر سنين  
 تجارية كانت للتجارة يريد بها التجارة فقد شرط  
 نية التجارة وفي الجارية ليصير للتجارة من غير  
 فضل بينا اذا كانت الدار للتجارة او لم يكن وفي  
 الامالي جعل بدل منافع عين هي التجارة للتجارة  
 من غير نية التجارة فكان في المسئلة روايتان واختلف  
 المشايخ فيها وانما اختلفوا لاختلاف الروايتين وفي  
 المرغينا في عن انه يوسف في نصابه لسائمة وعروض  
 التجارة ان لم ينو الوارث والموصي له السوم والتجارة  
 روايتان نظرا الى الخلافه وتجهد المالك ولو تزوجها  
 على خمس من الابل لسائمة او عرض التجارة بعينها  
 لا يجب فيها الزكاة في قولانه حنيفة الثاني حتى يقبضها  
 ويحول عليها الحول بعد قبضها لانها بدل ما لا يجب  
 فيه الزكاة كالدية وبدل الكتابة قال ابو نصر في  
 شرح القدوري وكالمبيع قبل القبض وفي الحاوي المبيع  
 قبل القبض لا يجب فيه الزكاة وفي قياس قول انه  
 حنيفة كالمهر قال الفقيه ابو الليث هو قول الكل  
 لان المشتري لا يملك التصرف في المبيع قبل قبضه  
 بخلاف المهر وفي الجامع المبيع قبل القبض نصاب عند  
 وكذا عند انه حنيفة على الاصح وفي المحيط والصحاح  
 انه نصاب لانه بدل ما لا يملك المهر لانه بدل  
 ما ليس بمال وروى عن انه يوسف ان المبيع قبل القبض  
 لا زكاة فيه ووجهه ذكرناه وفي الرق بالعبث الا قاله  
 قبل قبضه حكمه حكم المبيع لهما ان ملكهما في المعين  
 قوي لانها تمكلا التصرف فيه قبض القبض فاشبه



الموروث ولله حنيفة رضي الله عنه مدر كان احدا  
ان تملكها في العين قبل القبض ضعيف ولهذا يبطل  
بالرقعة والتفصيل وبالطلاق قبل الدخول يسقط نصفه  
قال في المستصفي هذا اذا لم يكن المرأة مدخولا بها واذا  
دخل بها يتأكد المهر وكذا اذا قبضته قبل الدخول  
يتأكد ملكها في العين ايضا حتى لو قبلت او ارادت او  
طلعت قبل الدخول بها لا يعود ملكه الا بقضاء القاضي  
او التراضي وقبل القبض يعود اليه ملكه بنفسه  
الاسباب والمدرك الثاني ان المهر صلة من وجه قال  
الله تعالى فان توهنت اجورهن اي مهرهن والغرض  
بالعقد كما في البيع وبما ستيقفا المعقود عليه كما في  
الاجارة ويثبت أصل الملك بالعقد وقوته بالقبض  
ولو كانت الابدل المهر دين لا يجب فيها الزكاة اتفاقا  
لان ما يكون في الذمة لا يكون سائمة ذكره في المبسوط  
ومختلف الفقهاء وقبل المراد بالابدل السائمة وقال  
في المستصفي الصداق بالفتح والكسر وقال النووي  
المذهب وجوب الزكاة في المبيع قبل القبض على المشرى  
عند تمام الحول وبه قطع جمهورهم وبه قال مالك و  
قيل لا يجب قطعا لضعف الملك وتعرضه للفسخ و  
منع تصرفه وقيل كالمغصوب وفي الصداق المعين المذهب  
الوجوب ولهم وجه كقول الحنيفة وفي الماشية  
اذا كانت رهنا المذهب وجوبها وبه قال الترمذي  
وقيل كالمغصوب وكذا غير الماشية ولو كانت الماشية  
في الذمة سلماء او قرضا لا يجب فيها الزكاة بلا خلاف  
لانها لا يكون سائمة في الذمة ذكره النووي ثم الزكاة  
واجبة في الدين اذا قبض

واجبة في الدين اذا قبضه وسنفصله ان شاء الله تعالى  
وبه قال الثوري وابو ثور وابن حنبل هذا اذا لم يكن  
ضمارا على تقدم وقال عثمان بن عفان وابن عمر وجابر  
ابن عبد الله وطاووس والنخعي وجابر بن زيد والحسن  
والزهري وعيمون بن مهران وقتادة وحامد بن سليمان  
والشافعي واسحاق وابو عبيد جبا خراجها لكل سنة  
قبل قبضه لانه قادر على اخذ والتصرف فيه فاشبهه  
وعن عايشة وابن عمر ليس في الدين زكاة وموقوف عكرمة  
وعن سعيد بن المسيب وعطاء بن الزبارة يزكاه اذا قبضه  
لسنة واحدة ولنا ان الزكاة للمواساة وليس من المواساة  
ان يخرج زكاة مال لا ينتفع به وموعا ثلاثة انواع عند  
انه حنيفة نوع قوتى كبدل مال التجارة ودين القرض و  
ضمان الاعتاق والمعتق مؤسرا اذا كان العبد للتجارة  
فاذا حال عليه الحول وقبض منه اربعون درهما يزكها  
لانه لا يرى الوجوب في الكسور في ظاهر الرواية عنه  
ونوع وسط كبدل مال ليس للتجارة كمن عبيد الخدمة  
وثياب لبذلة وسلاح الاستعمال وضمان العتق والمعتق  
معسر لانه كالمكاتب عند قبضه اجماع يزكى اذا قبض  
ما في درهم ونوع ضعيف كبدل مال ليس بمال كالمهر  
وبدل الخلع والصلح عن دم العبد وبذل العتق على المعتق  
وبذل الكتابة والدية المقضى بها والسعاية على عبد  
الخدمة والدين الموصى به والدين الموروث في رواية  
وفي رواية كالوسط وقال في المستصفي المراد بالدية  
قبل القضاء واما بعد فانه كسائر الديون قال ذكر  
في فتاوى القاضيين وفي دين الاخرة ثلاث روايات

الدين

الدين عند النكاح  
عند الماشية  
ورس يورس  
ورس يورس  
ورس يورس



في رواية وسط وغرواية ضعيف والثالثة انه كان  
 الاصل للتجارة فهي كالقوى والآفة الوسط وفي الجامع  
 اشار الى انه قوى وفي المرجعنا في اجرة الدار ان كانت  
 الدار للتجارة فهي كالقوى وان لم تكن فكان الوسط وعند  
 الديون كلها نصاب الآلية قبلا لقضاء والسعاية و  
 بدل الكتابة وعن ابن يوسف يجب في بدل الكتابة في الاول  
 من قيمته ومن البذل اذا كان العبد للتجارة اتا الدية  
 فاروش الجنايات فانها في معنى الصلة حتى لا يجوز اخذ  
 الدهن بذلك ولو مات من عليه لا يستوفى بعد موته  
 من تركته واما بدل الكتابة فلعدم لزومه حتى لم يقع  
 الكفالة به والدين للارزاق ملحق بالعين في الشرع بل  
 اقوى فان بعض الاعيان لا يجوز التصرف فيه قبل القبض  
 ولان حنيفة ان الدين ليس بالمال من كل وجه حتى لو جلف  
 انه لا مال له لا يثبت بالدين الا ان دين التجارة حكمه  
 حكم مال التجارة لقيامه مقام مال التجارة وعن الكرخي  
 ان النصاب والحوال يشترط في الوسط كالضعيف وفي  
 المرجعنا في الدية ان قضى بالدرامم والدنانير فهي  
 على الخلاق وان قضى بالابل فلا زكوة فيها في قولهم  
 جميعا حتى يحول عليها الحول بعد القبض كما لمهر قلت  
 وهذا يرد قول صاحب المستصفي ان الدية بعد القضاء  
 كسائر الديون واما استيفائها عن الديون فبحيدلانه  
 مال مملوك لصاحبه يقدر على استخراجها والانتفاع  
 به فلزمته زكاته كسائر امواله فرع في المحيط وعند  
 المفتي تزوج امرأة بالف وقبضها ثم ظهرت انها امه  
 فردد المولى نكاحها فلا زكوة في الالف على الزوج لعدم  
 ولا على الزوجة لعدم ملكها

ارشادنا به

ولا على الزوجة لعدم ملكها كرجل حلق شعر انسان  
 واخذ دينه وحالت عند ثم ثبت لا يجب على الجاني لانه  
 زال ملكه ولا على المجني عليه لانها استحققت من يد وكذا  
 لو امر بدين ودفعه اليه ثم تصادقا على ان لا دين له عليه  
 وفي المحيط وكذا اذا ذهب له الف او حال عند الموهوب له  
 ثم رجع في هبته فسوى بين هذه المسائل لكن استحقاق  
 ما لا يتعين بعد الحول لا يسقط الزكاة كالدين الملاحق  
 بعد الحول وما يتعين يسقطها فالهبة ليست نظير ما تقدم  
 لانها يتعين في الهبة بخلاف العقود والفسوخ قال في  
 الجامع والمحيط اذا تزوج امرأة على الف وقبضته و  
 حال عليه الحول ثم طلقها قبلا لدخول بها زكوة الالف و  
 كذا الوقتل ابنه لا يتعين زكوة بل الواجب زكوة مثله  
 فكان ذلك ديناً لحقها بعد الحول فلا يسقط الزكاة بخلاف  
 القرض وفي جوامع الفقه باع عبدا للخدمة بالف بعدما  
 حال عليه الحول وتقا بضا فحال عليه عند البايع فرق  
 عليه بعيب بقضاء او غير لا يسقط الضمان عما المشرك  
 اذ لم يعد اليه قد تم ملكه لعدم تعيينه للرد ويجب على  
 البايع لانها لا يتعين في الرد فهو بمنزلة الدين الملاحق  
 بعد الحول لا يسقط به الزكاة الواجبة وفي شرح المهدب  
 للنووي ان ملكه يعقد فيه عوض كالبيع والاحارة و  
 الخلع ولم ينوي عند العقد ان يكون للتجارة لم يصير للتجارة  
 وان نوى التجارة عند صار للتجارة وان زوج امته به  
 او ملكته الحرة بالنكاح ففي اصح الوجوه ان يكون للتجارة  
 بالنية وان ملكه بارت او وصية او هبة بغير عوض  
 لا يصير للتجارة بالنية وكذا بالاحتطاب والاحتشاش

لحمه



والاصطياد والرق بالعيب وقوله ومن اشترى جارية  
للتجارة ونواها للخدمة بطلت عنها الزكاة وان نواها  
للتجارة لم تصير للتجارة حتى يبيعها فيكون في ثمنها الزكاة  
اذا كان من النقيدين وكذا في العرض ان نوى التجارة عند  
البيع وان نوى الخدمة او اطلق لم يجب فيه الزكاة  
والفرق من وجهين احدهما انه حين نوى الخدمة نوى  
ترك التجارة وموتارك لها في الحال فاتصلت النية بالعمل  
فلم يكن مجردة عنه فصحت واذا نوى بعد ذلك ان يكون  
للتجارة تجردت النية عن العمل فلا تعتبر ما لم يبيعها  
بمنزلة العلوفة اذا نوى ان يكون سائمة لا تصير  
سائمة بمجرد النية نظير الاول المسافر اذا نوى لاقامة  
في موضع يصح الاقامة فيه يصير مقاما لا اتصالا بترك  
السفر وكذا المسلم اذا نوى الكفر والعياد بالله يصير  
كافرا لا اقتران النية بترك الاسلام وتركه كفر والرضى  
بالكفر كفر ونظير نية التجارة المقيم اذا نوى السفر  
لا يصير مسافرا حتى يتصل بالعمل الذي هو الخروج من  
الحدان لانه نية السفر ليست بسفر وكذا نية  
ترك الاقامة لانه متلبس بالاقامة وهي ضد تركها  
وضد السفر وكذا الكافر اذا نوى الاسلام لا يصير مسلما  
حتى يتصل النية بالعمل الذي هو عمل اللسان وهو التلفظ  
بالشهادتين المحظمتين بشرطه اذ ترك الكفر ليس باسلام  
وفي المبسوط لو نوى ان يكون سائمة علوفة او عواملا  
فرضي عليها الحول يجب فيها الزكاة لان نيته لم يتصل  
بالعمل كنية التجارة والسفر وهي متلبسة بالسوم  
ولا كذلك نية الخدمة والوجه الثالث من الفرق ان  
التجارة والسفر والاسلام

ان التجارة والسفر والاسلام امور انسانية فلا يعتبر  
فيها النية وهذا حتى يتصل بها الانشاء كنية العتق  
والطلاق والبيع وغيرها بغير الفاظ تدل على الانشاء  
بخلاف نية الخدمة والسفر والكفر على ما تقدم وفي شرح  
النووي لو نوى التجارة بعد العقد لم تصير للتجارة وقال  
الكرابيستي من الشافعية تصير للتجارة كنية في مال  
التجارة وهو مذهب ابن حنبل وابن راهويه وفي الذخيرة  
المالكية لو اشترى عرضا فنوى به القنية سقطت الزكاة  
عنه وقال الشهاب لا تبطل التجارة بنية القنية اذ الشراء  
للتجارة اقوى من النية وفي الجلاب لو اشترى عرضا  
للقنية ثم نوى به التجارة لا يصير للتجارة بل يستقبل  
حولا بعد البيع كقوله في حنيفة والشافعية والفرق من  
وجهين الاول ان الاصل في العروض القنية فيرجع الى  
اصلها بالنية ويخرج عنها بما لا يرجع المقيم مسافرا بها  
حتى ينضاف اليها فعل الخروج لانه الاصل الاقامة ويصير  
مقاما بالنية لسلامتها عن معارضة الاصل الثاني ان  
حقيقة القنية الامساك لنفسه وقد وجد بالنية و  
حقيقة التجارة البيع لقصد الربح ولم يوجد وقوله  
بخلاف اذا ورثه ونوى التجارة الى آخر المسئلة وقد ذكرناه  
قبل هذا وقال مالك لو اشترى بغرض القنية ونوى التجارة  
في المشتري ترك بمنزلة اصله ولا يصير للتجارة خلافا  
للإمامة واعتبر بالارث وغيره مما قد مناه وفي الحواشي  
الاصلة هذا ان النية انما تعتبر اذا اتصلت بالعمل لانها  
باطنة لا تعرف الا اذا اقترنت بفعل يدل عليها او يلازمها  
قلت هذا التعليق ضعيف لانه النوى يعرف ما نوى وان



كانت النية أمراً باطنياً ونحوها تعني به له بما علمه  
 في باطنه فلا تصرف كونه باطناً قالوا لأن النية شرعت  
 لتحيز النوع من النوع فلا بد من اتصالها بالفعل قلت  
 وهذا صحيح لأن النية لتخصيص العام أو لبيان البهم  
 والمجمل ولهذا لو حلف لا يأكل أو لا يشرب ونوى شيئاً  
 دون شيء لا يصدق ذكره في الجامعين لأن الفعل لا عموم  
 له على المذهب الحق فبقي مجزئ النية فلغا قوله  
 ولا يجوز أداء الزكاة إلا بنية مقارنته للأداء ومقارنته  
 لعزل مقدار الواجب والأصل القرآن كما في الصلاة لكن  
 لما كان الفعل يتفرق غالباً التفتي بوجوهها عند عزلها  
 نفياً للخرج كما في الصوم وفي الوبرج ومنية المفتي قال  
 أبو جعفر الهندواني لا يجزئ الزكاة إلا بنية بخالطة  
 لأخراجها لأنها عبادة محضة كالصلاة وعن محمد بن سلمة  
 البلخي إذا تصدق ولم تحض النية ينظر إن كان وقت  
 التصديق حال لو سئل عما تصدق به أكله الجواب  
 من غير فكله يجزيه ويكون ذلك نية منه وروى عن  
 محمد أنه قال إذا ميز زكاته وجعلها في صحن ونوى  
 أن يكون ذلك من زكاة ماله ثم تصدق به لم تحض  
 النية عند الدفع أرجو أن يجزيه وفي منية المفتي  
 قال ما تصدقت به إلى آخر السنة فهو زكاة ماله لم يجزئ  
 هذا إذا تصدق بقدر الزكاة وإن تصدق بجميع ماله  
 إلى النية ويكون قد لا زكاة عن زكاته الواجبة في هذا  
 هذا المال والباقي تطوعاً وهذا استحسان والقياس  
 أن لا يجوز لأن الفرض والنفل مشروعان فلا بد من  
 نية التعيين كالصلاة وجه الاستحسان أن الجزاء الواجب  
 فيه متعين ووصل الحق

إلى النية

كمنه

23  
77

فيه متعين ووصل الحق إلى المستحق بخلاف الصلاة  
 مثاله إذا وجبت الزكاة في مائتين فادى خمسة  
 بنية الزكاة سقطت عنه زكاة المائتين وإن لم ينو  
 سقطت عنه زكاة الخمسة وهي عن ذرهم وإن تصدق  
 بجميع المائتين على فقراء أو وهبها له ولم يكن له نية  
 أو نوى تطوعاً سقطت زكاتها لأن ربع عشرها  
 متعين فقد وصل الحق إلى مستحقه والهبه من الفقير  
 صدقة وقربة ولهذا لا يرجع في الهبة للفقير كالصدقة  
 وعند الشافعي لا يجزيه أتم إذا نوى تطوعاً فقد  
 وجد أصل النية وقدر الزكاة متعين فأنشبه الصوم  
 بنية النفل حيث يتأدى بها الفرض بخلاف الحج في  
 ظاهر الرواية وفي رواية الحسن كالصوم وإذا لم ينو  
 شيئاً فلا فرق بينها وبين الصوم أن صرف المال إلى  
 الفقير نفسه قربة فلا حاجة إلى النية ولا لذلك  
 الاستسكان فاته دابر بين العادة والعبادة فالنية  
 هي المعينة للعبادة من العادة فلا بد منها فيه  
 لذلك فالحاصل لنا فيه مذكر كان أحد ما أن دفع  
 المال إلى المسكين قربة وعبادة والنية إنما كانت  
 لتحصيل العبادة وهي حاصلة بدونها فلا حاجة إليها  
 والمدرك الثاني أن قدر الزكاة متعين فيه وقد وصل  
 إلى مستحقه وفيه اشكال لأن النية شرط فيها  
 ولو تصدق بالنصاب عن واجب آخر يقع عنه  
 ويضمن الزكاة كالنذر المعين في الصوم أن نوى  
 فيه التطوع يقع عن النذر وإن نوى واجباً آخر  
 يقع عنه وفي الحواشي فإن قيل لما احتل الفرض



والنفل لا بد من تعيين الفرض كالصلاة قلنا دالة  
الحال معيّنة اذا تعاقدا لا ينتقل مع تحقق الواجب  
عليه كالحاج اذا لم يخطربا له فرض ولا نفل يقع عن  
الفرض لدلالة حاله قلت ومثله اذا وهب المشتري  
المبيع للمبايع في البيع الفاسد بعد قبضه ويجعل عن  
فسخ البيع الفاسد حتى يبرأ من ضمانه ولا يجعل  
هبة لان الرد واجب والهبة تبرع وكذا اذا وهبت  
المرأة صداقها المعين لزوجها قبل الدخول بها يجعل  
عن الواجب بالطلاق قبل الدخول لاهية لما ذكرنا  
ويبره على تعليله الصلاة فانها تجعل تطوعا ولا يجعل  
عن الفرض فقد ينقل العاقل مع تحقق الواجب  
في ذمته والفرق بينها وبين الحج ان التنقل بالصلاة  
م شروع قبل الفرض كالسنن وتمكنه اداء الفرض  
في الوقت مع احراز السنن والنوافل بخلاف الحج  
فانه لا يكون في السنة الا مرة فرضا كان او تطوعا  
فلو صرف الى النفل يفوت الفرض الى السنة الاخرى  
والفرق بين الصلاة وبين الزكاة وهبة المبيع  
وهبة الصداق ان الزكاة في المال والمبيع والصداق  
متعينة بخلاف الصلاة وفي المبسوط ان تصدق  
ببعض ماله ففيه اختلاف بين ابي يوسف ومحمد  
عند احدهما يجوز وعند الآخر لا يجوز انتهى كلامه  
قلت علل ابي يوسف لا يسقط عنه الزكاة وبه قال  
الشافعي وعند محمد يسقط هكذا ذكر الخلاف في  
الجامع كما ذكر في الكتاب ووجه قول ابي يوسف  
انه يجوز ان يكون الزكاة فيما بقي من المال فلا يسقط  
الا بالنية بخلاف هلاك

الا بالنية بخلاف هلاك البعض حيث يسقط زكاته و  
لا يجعل الزكاة فيما بقي من المال والفرق له ان في الدفع  
وجد منه صنع فجاز ان يعتبر في تنقية الزكاة في باقي المال  
ولا صنع له في الهلاك فهلك ما هلك على الشركة وقال الاوزاعي  
النية في الزكاة ليست بشروط كالعتق والوقف والوصية  
للفقراء مع انها عبادة فرع وهب لدين ممن عليه بعد  
وجوب الزكاة ومنه غني ضمن زكاته في رواية الجامع و  
في النوادر لا يضمن وفي جوامع الفقه وقال ابو يوسف  
لا يضمن وان لم يعلم انه كان فقيرا او غنيا لا يضمن وجه  
رواية النوادر وهي قول ابي يوسف ان وجوب الاداء  
يتوقف على القبض ولم يوجد فكان امتناعا من الوجوب  
لا استهلاكا للواجب كما استهلك النصاب لعين قبل وجوب  
الزكاة بيوم ووجه رواية الجامع انه اتلف المال بعد  
وجوب اصل الوجوب بالتخليك من غير الفقراء فيضمن  
كما لو وهب لعين من الغني بعد الوجوب ولانه يصير  
بذلك قابضا حكما كعتاق العبد المبيع قبل القبض وتزويج  
الجارية المبيعة قبل القبض اذا دخل بها الزوج وفي  
جوامع الفقه اذا ابرأ المشتري من الثمن والمستقرض  
لا يضمن الا ان يقصد به إسقاط الزكاة وفي المتن  
اذا فعل ما فعله لا يضمن فرع في الولو الجي والخيي  
رجل يعول لاخته او اخاه او عمته فاحتسب نفقتهم  
عن زكاته اي نواها ان لم يفرض عليه جاز وان  
فرضت لزماتهم لم يجز لان دفع الواجب عن واجب  
اخر لا يجوز وفي الروضة وقال المجتهد عن ابي حنيفة  
يجوز مجوز الاطعام في الزكاة وان كان يعول يتيم



والأخوة لساناً مني مبارك  
وعليه زكاة أوصدقة فطلب  
لم يخذ من تركته وإن تبرع  
به الدرث جاز إن أوجي  
به يعين من ثلثه لا سها  
عبار فلا تنأ دي الأبه  
أربا بيه تحقيقاً لمعنى  
العبادة لأن العبادة  
شُرعت للابتلاء ليعتبر  
الطابع من العافي وقد لك  
اليتحقق بغير رضاه وقصر  
والله مامون بالاثبات  
ولا يتخذ من غير إلا أن يكون  
نابياً عنه للقيام مقامه  
بخلاف الدارث لأنه  
يخلو جبراً وقضية هذا  
أن الجوراد وأرضه  
عنه إلا أنا جدرناه  
استحسننا ذلك  
بستقره عنه باد الولاية  
لحدوث الختمية حيث  
قال صلى الله عليه وسلم  
قد بينت له أول ربه لحلم  
من شرح الاختيار  
على المختار في أول  
كتاب الزكاة انتهى

الحيلة في دفع  
الزكاة الى المدبر







اربعة اخرى فاذا بلغت خمسا ففيها شاة فيكون العفو  
 بين الحقايق الاربع وبين الشاة ثمانية وبين كل  
 شاتين اربع الى خمس وعشرين فاذا كانت خمسا  
 وعشرين ففيها بنت مخاض ثم العفو بينهما وبين  
 بنت لبون تسع فاذا بلغت عشرا ففيها بنت لبون  
 وهي تمام ست وثلاثين بعد المائتين ثم العفو بينهما  
 وبين الحققة الخامسة تسع فاذا بلغت عشرا وهي  
 تمام ست واربعين ففيها خمس حقايق ثم العفو بعد  
 اربع وهي تمام الخمسين بعد المائتين ثم يستأنف  
 الفريضة واربع بعدها عفو تضاف الى الاربع العفو  
 قبلها فيكون ثمانية بين الحققة والشاة الواجبة ثم  
 يستأنف ابدان في كل خمس شاة الى خمس وعشرين  
 فيجب فيها بنت مخاض الى ست وثلاثين ففيها بنت لبون  
 الى ست واربعين ففيها حققة الى خمسين ثم يستأنف  
 الفريضة بعد الخمسين هكذا ابدان الى ان يبلغ الحققة  
 دون الحذعة وهذا معنى قوله ثم يستأنف الفريضة  
 ابدان كما يستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين  
 وهذا قول ابن مسعود رضي الله عنه والتخفيف والتور  
 واهل العراق وحكي الدارودي وابن تيمية عن علي  
 ابن ابي طالب رضي الله عنه انه قال اذا زادت  
 خمسا على العشرين والمائة او على الثلاثين والمائة  
 او على العقود التي فوق المائة والعشرين او  
 زادت اكثر من خمس ففيها شاة وحكي الشافعي  
 في شرح البخاري عن حماد بن ابي سليمان والحكم بن  
 عيينة ان في مائة وخمس وعشرين حققتين بنت  
 مخاض وحكي مذهبنا

مخاض وحكي مذهبنا عن عبد الله بن حنبل في رواية  
 عنه وقال الشافعي واسحاق وابن حنبل في رواية  
 اذا زادت على عشرين ومائة واحد ففي كل  
 اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حققة وفي شرح  
 المذهب للتوحي اذا زادت على عشرين ومائة  
 واحدة ففيها ثلاث بنات لبون وكذا لو زاد بعض  
 واحد عند الاصطخري ثم بعد مائة واحدة وعشرين  
 يستقر الامر فيجب في كل اربعين بنت لبون وفي  
 كل خمسين حققة وقال محمد بن اسحاق بن يسار و  
 ابو عبيد ورواية عن احمد لا يتغير الفرض الى ثلاثين  
 ومائة فيكون فيها حققة وبنات لبون وعن مالك لو اثنان  
 وقالت الظاهريّة وابو سعيد الاصطخري اذا  
 زادت على عشرين ومائة ربع بعير او ثمنه او عشرا  
 ففي كل خمسين حققة وفي كل اربعين بنت لبون و  
 قال محمد بن جدير الطبري يتخير بين الاستيناف  
 وعدمه لو زودوا الاخبار بهما واتفاق قول ابن حزم  
 والظاهرية فباطل بلا شبهة اذ لم يره الشرع يجعل  
 السابعة نصا بربع بعير او ثمنه او عشرا  
 وتعلقوا بقوله فان زادت وقالوا الزيادة يحصل  
 بالثمن والعشر والاصل في ذلك ما روي الشراة  
 ابا بكر كتب لهم ان هذه فرايض الصدقة التي  
 فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين  
 والتي امر الله بها رسول الله فمن سئلها من المسلمين  
 على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعطه  
 فيما دون خمس وعشرين من الابل الغنم في كل خمس

ما روي  
 في شرح  
 المذهب



ذو شاة فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها ابنة  
مخاض الى خمس وثلاثين فانه تكن ابنة مخاض فابن  
ليون ذكر فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها ابنة ليون  
الى خمس واربعين فاذا بلغت ستا واربعين ففيها  
حقه طروقة الفحل وفي البخاري طروقة الجمل الى  
ستين فاذا بلغت واحدة وستين ففيها جذعة الى  
خمس وسبعين فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنتا  
ليون الى تسعين فاذا بلغت واحدة وتسعين ففيها  
حقها طروقة الفحل الى عشرين ومائة فاذا  
زادت على عشرين ومائة ففي كل اربعين ابنة  
ليون وفي كل خمسين حقة فاذا تباين اسنان الابل  
في فرايض لصدقات فمن بلغت عندك صدقة الجزم  
وليس عندك جذعة وعندك حقة فانها تقبل  
منه ويجعل معها شاتين ان استيسرتا له او عشرين  
درهما ومن بلغت عندك صدقة الحققة وليس عندك  
الا جذعة فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين  
درهما او شاتين ومن بلغت عندك صدقة الحققة  
وليس عندك وعند ابنة ليون فانها تقبل منه  
ويجعل معها شاتين ان استيسرتا له او عشرين  
درهما ومن بلغت عندك صدقة ابنة ليون وليس  
عندك الا حقة فانها تقبل منه ويعطيه المصدق  
عشرين درهما او شاتين ومن بلغت عندك صدقة  
ابنة ليون وليس عندك ابنة ليون وعند ابنة  
مخاض فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان  
استيسرتا له او عشرين درهما ومن بلغت عندك  
صدقة ابنة مخاض

صدقة ابنة مخاض وليس عندك الا ابن ليون ذكر  
فانه يؤخذ منه وليس معه شيء ومن لم يكن عندك  
الا اربع من الابل فليس فيها شيء الا ان يسارها  
وفي صدقة الغنم في سابعها اذا كانت اربعين ففيها  
شاة الى عشرين ومائة فاذا زادت ففيها شاتان  
الى عشرين فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه  
الى ثلاثمائة فاذا زادت ففي كل مائة شاة ولا  
يؤخذ في الصدقة هريم ولا ذات عوار ولا تيس  
الا ان يشاء المصدق ولا يجمع بين متفرقة ولا يفرق  
بين مجتمع حسبه الصدقة وما كان من خليطين  
فانها يتراجعان بينهما بالسوية واذا كانت سائمة  
الرجل ناقصه من اربعين شاة شاة واحدة  
فليس فيها شيء الا ان يشاء ربيها وفي الرقة ربع العشر  
فاذا لم يكن المال الا تسعين ومائة درهم فليس فيها  
الا ان يشاء ربيها رواه النساء وابوداود والبخاري  
قال في المنتقى وقطعه في عشر مواضع وفي رواية  
الدارقطني فاذا بلغت احدى وعشرين ومائة ففي  
كل اربعين بنت ليون وفي كل خمسين حقة قال هذا  
اسناد صحيح ورواية كلهم ثقات وعن الزهري  
عن سالم عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كتب  
الصدقة ولم يخرجها الى عماله حتى توفي قال اخرجها  
ابوبكر من بعد فعمل بها حتى توفي ثم اخرجها عمر  
من بعد فعمل بها قال فلقد هلك عمر يوم هلك  
وان ذلك لقرون بوصيته قال فكان فيها الابل  
في خمس شاة حتى ينتهي الى اربع وعشرين فاذا بلغت

باب  
الصدقة  
في الغنم  
والاشجار  
والاربعين



خمسة وعشرين فيها بنت مخاض والخمس وثلاثين  
 فان لم يكن بنت مخاض فابن لبون فاذا زادت على  
 خمس وثلاثين ففيها بنت لبون الى خمس واربعين فاذا  
 زادت واحدة ففيها حقة الى ستين فاذا زادت  
 ففيها جذعة الى خمس وسبعين فاذا زادت ففيها  
 بنتا لبون الى تسعين فاذا زادت ففيها حقتان الى  
 عشرين ومائة فاذا كثرت الابل ففي كل خمسين حقة  
 وفي كل اربعين ابنة لبون وهكذا الى آخر الحديث و  
 فيه لا يؤخذ هرقه ولا ذات عيب من الغنم رواه  
 ابوداود والترمذي وحسنه وروى الزهري  
 عن سالم مرسلا فاذا كانت احدى وعشرين ومائة  
 ففيها ثلاث بنات لبون حتى يبلغ تسعا وعشرين  
 ومائة فاذا كانت ثلاثين ومائة ففيها بنتا لبون  
 وحقة حتى يبلغ تسعا وثلاثين ومائة فاذا كانت  
 اربعين ومائة ففيها حقتان وبنت لبون حتى يبلغ  
 تسعا واربعين ومائة فاذا بلغت خمسين ومائة  
 ففيها ثلاث حقات حتى يبلغ تسعا وخمسين ومائة  
 فاذا كانت ستين ومائة ففيها اربع بنات لبون حتى  
 يبلغ تسعا وستين ومائة فاذا كانت سبعين و  
 مائة ففيها ثلاث بنات لبون وحقة حتى يبلغ تسعا  
 وسبعين ومائة فاذا كانت ثمانين ومائة ففيها  
 حقتان وابنتا لبون حتى يبلغ تسعا وثمانين ومائة  
 فاذا كانت تسعين ومائة ففيها ثلاث حقات و  
 ابنة لبون حتى يبلغ تسعا وتسعين ومائة فاذا  
 كانت مائتين ففيها اربع حقات او خمس بنات لبون  
 اي الستين وحاد

ا

اي الستين وجدت اخذت رواه ابوداود واستند  
 الشافعي بحديث انس السابق قال النوراني وهو صحيح  
 صريح وقال ابن حزم الظاهري روى عن ثمامة بن عبد  
 الله حماد بن سلمة وعبد الله بن المشي قال كلاما ثقة  
 امام وروى سفيان ابن حسين عن الزهري عن سالم  
 عن ابيه عبد الله بن عمر رضي الله عنهم ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كتب كتابا للصدقة فلم يخرج له اعماله  
 حتى قبض فقرنه بسيفه فعلم به ابو بكر حتى قبض  
 وكان فيه في خمس من الابل شاة وفي عشر شاتان وفيه  
 فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة  
 وفي كل اربعين بنت لبون وقد قال الترمذي روى هذا  
 الحديث عن الزهري عن سالم غير واحد ولم يرفعوه  
 وانما رفعه سفيان بن حسين قال ابو بكر بن العدي  
 وكل من روى الحديث لم يسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الاسفيان بن حسين وفي الدارقطني عن انس لما استخلف  
 ابو بكر بعثه الى البحرين فكتب له هذا الكتاب وختمه  
 خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان نقش الخاتم ثلاثة  
 اسطر محمد سطر ورسول سطر والله سطر وساق  
 الحديث كما تقدم ووجه من قال لا يتغير الفرض  
 الى مائة وثلاثين ما روى في كتاب عمدة الخطباء  
 في الصدقات فاذا زادت على العشرين ومائة فليس  
 فيما دون العشرين شئ فاذا بلغت ثلاثين ومائة ففيها  
 بنتا لبون وحقة رواه ابوداود والترمذي ولنا  
 رواية حماد بن سلمة قال قلت لقيس بن سعد  
 اكتب لي كتابا في بكر محمد بن عمرو بن حزم فكتبه لي

سالم مرسلا



في ورقه ثم جاء يوما واخبر انه اخذ من كتابي بكر  
محمد بن عمرو بن حزم واخبرني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كتب لحيته عمرو بن حزم في ذكر ما يخرج من فرايض  
الابل فكان فيه اذا بلغت احدى وتسعين ففيها حقنة  
الى ان تبلغ عشرين ومائة فاذا كانت اكثر من ذلك ففي  
كل خمسين حقنة وفي كل اربعين بنت لبون فما فضل فانه  
يعاد الى اول فرايض الابل فاذا كان اقل من خمس وعشرين  
ففيه الغنم في كل خمس ذوة شاة رواه ابو داود و  
الحافظ ابو جعفر الطحاوي وحماد بن سلمة جبدا قال  
الطحاوي وقيس حجة حافظ وقال ابو الفرج قال  
احمد بن حنبل حديث ابن حزم في الصدقات صحيح  
ويعضد ما روى الطحاوي عن ابن عبيدة وزياد بن  
اناس مريم عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال في فرايض  
الابل فاذا زادت على تسعين ففيها حقنة الى عشرين  
ومائة فاذا بلغت العشرين والمائة استقبلت الفريضة  
بالغنم في كل خمس شاة فاذا بلغت خمسا وعشرين  
فالفرايض الابل فاذا كثرت ففي كل خمسين حقنة قال  
الطحاوي فهذا ابن مسعود من البر الصالحة واعلم  
وقد قال بالاستيناف بالشيء حديث آخر روى  
سفيان عن ابن اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي  
رضي الله عنه اذا زادت الابل على عشرين ومائة  
قال يرد الفرايض الا اولها فاذا كثرت ففي كل خمسة  
حقنة وذكر ايضا ابو بكر بن ابي شيبة باسناده  
عن علي رضي الله عنه قال اذا زادت على عشرين  
ومائة يستقبل بها الفريضة وذكر هذه الاحاديث  
في الامام قال ابن حزم

انه قال

في الامام قال ابن حزم الظاهري روى عن ثمانية بن  
عبد الله حماد بن سلمة وعبد الله بن المثنى قال  
وكلاما امام ثقة قلت لقد كذب الخبيث قال  
الحافظ ابو جعفر الطحاوي لم يرفعه الا عبد الله بن  
المثنى وهو ليس ممن يحتج بحديثه وقال ابو سلمة  
الانصاري وهو ضعيف وذكر ابو الفرج في الضعفاء  
والمتروكين وقال في الكمال هو صالح ولم يوثقه حماد  
حماد بن سلمة عن ثمانية منقطع وحديث سالم عن  
ابيه عبد الله بن عمر لم يرفعه احد من اصحاب  
الزهرتي عن سفيان بن حسين قاله الترمذي كما  
تقدم وسفيان ليس من كبار اصحاب الزهرتي وفي  
حديثه ضعف قاله يحيى بن معين وقال احمد ليس  
موثقا وضعفه وقال ابن عدني يروي عن الزمري  
اشياء يخالف الناس فيها ذكر في الكمال وقال يحيى  
ابن معين لم يكن بالقوي وقال ابن حبان يروي  
عن الزهرتي المقلوبات وذكر ابو الفرج في  
الضعفاء والمتروكين وقال ابن حزم في المحلى  
ضعف يحيى بن معين هذه الاحاديث وقال الترمذي  
في حديث سفيان بن حسين مقال وسالت البخاري  
عن هذا الحديث فقال ارجوا ان يكون محفوظا  
ذكر في كتابي العلل فلم يحزم البخاري بحفظه  
فضلا عن صحته اعترض البيهقي فقال تعلق  
بعض من ادعى المعرفة بالاثار وقال حديث حماد  
ابن سلمة منقطع ولم يعلم ان يونس بن محمد  
المؤدب رواه عن حماد بن سلمة قال اخذت



من يمامة بن عبد الله كتابا زعم ان ابا بكر كتبه لانسرين  
 مالك هذه فريضة الصدقة قلت لقد ركب البيهقي  
 الحمق من هواه وعصبيته من يقول في الحافظ ابو جعفر  
 الطحاوي انه من يدعي المعرفة بالآثار الذي اطبق اهل  
 العلم والاثار على فضله وعزانه علمه بالفقه والحديث  
 وعلمه ورجاله ونبله وقد ذكر القاضي عياض في الاحمال  
 في باب القرآن في الحج قد صنف الناس في هذا الباب اطولهم  
 نفسا ابو جعفر الطحاوي المصري الحنفى فانه صنف  
 في هذه المسئلة ما يزيد على الف ورقة فهذا ما يئس  
 فيكون اربع مجلدات كبار في مسئلة واحدة فهذا من  
 البيهقي مكانة وترك الادب معه وهو اجل قدرا  
 قال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد رحمه الله قول حماد  
 اخذت هذا الكتاب من ثمانية هذه الضيعة يتاثر  
 فيها هل يقتضى سماع حماد الكتاب من ثمانية او لا انتهى  
 كلامه في الامام قلت قال البيهقي قيس ابن سعد اخذ  
 من كتاب لامن سماع فريد حديث قيس قلت وكذا حماد  
 ابن سلمة قال اخذت هذا الكتاب من ثمانية فهو من  
 كتاب لامن سماع وهذه العلة خرج البخاري رواية  
 عبد الله بن المثني ولم يخرج عن حماد بن سلمة وان كان  
 اجل قدرا من عبد الله بن المثني لا نقطاع حديثه وعلم  
 سماع ما في الكتاب وراه البيهقي ايضا عن سليمان بن  
 داود الخولاني وذكر من ابني عليه كابن حنبل واهي  
 زرعة ولم يذكر من تكلم فيه وقد قال يحيى بن معين ليس  
 بشئ وذكر ابو الفرج ابن الجوزي في كتابه لضعفاء  
 والمتروكين وفي المبسوط وجوب الحقتين في مائة وعشرين  
 ثابت باتفاق الآثار

سقط هذا  
 الكلام في حق  
 الطحاوي

ثابت باتفاق الآثار واجماع الامة فلا يجوز  
 ان يطالها الا بحمله وبعد ما به وعشرين اختلف  
 الآثار فلا يبطل باسرها ويعد حديثا بن  
 عمرو وانس في الزيادة الكلي في كل اربعين بنت  
 لبون وفي كل خمسين حقة وظاهر الخبر يتناول  
 زيادة فيها خمسون واربعون ويدل عليه قوله  
 بعد المائة والعشرين فاذا كثرت الابد ففي كل  
 خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون وزيادة الوا  
 لا يقال كثرت وقال الرازي ثبت ذلك عن علي  
 و ثبت عنه انه احدا سنانه الابد عن النبي عليه  
 السلام فكان اولي بالاختاره والشيء فيما بين  
 ذلك باثر عمرو بن حزم ولا تعرض للشيء في اثر  
 ابن عمرو وانس جمع بين الآثار وفي كتاب عمرو بن  
 حزم في الصدقات والديات اذا زادت على مائة و  
 عشرين يستأنف الفريضة ويروي تعاد الفريضة  
 ذكر في الذخيرة المالكية ولان الزيادة الواحدة  
 على مائة وعشرين ان كان لها حصص من الواجب  
 يكون في كل اربعين وثلاث بنت لبون فهو مخالف  
 للآثار المشهورة ولا قايد به وان لم يجعل لها حظ  
 من الواجب كما هو مذهبه فهو مخالف لاصول الركوات  
 فان ما لا حظ له من الواجب لا يتغير به الواجب  
 كالعلوفة وعن علي رضي الله عنه في خمس وعشرين  
 خمس شياء وفي ست وعشرين بنت مخاض ويروي  
 ذلك عن الشعبي وشريك بن عبد الله ذكر السفاقي  
 في شرح البخاري وبه قال ابو مطيع البالح في المبسوط

حشر على هذا الخلف  
 جميع الروايات  
 ودرهم في اول الكتاب  
 على الحاشية من المسودات  
 والاسماء



قال الثوري هذا غلط وقع من رجال علي ومرو  
افقه من ان يقول هذا لان فيه موالا بين  
الواجبين لا وقص بينهما وهو خلاف الزكوات  
فانه مبناها على ان الوقص يتلوا الواجب والوجوب  
يبلغ الوقص ثم اجمع المسلمون على ان فيما دون خمس  
من الابل لا زكاة فيه وقال عليه السلام ليس فيما  
دون خمس ذوة صدقة متفق عليه ويقال ساءت  
الابل يسوم سوما اذا راعى واسمها اذا راعيتها  
وسومها اذا جعلتها سائمة قال الله ومنه شجر  
فيه تسمون اي ترعون وفي الاكمال وفي فوق التسع  
الاربعة وعشرين فسق قال ابو عبيد الذوق ما  
بين الثنتين الى التسع من الاناث ذوق الذكور و  
ما فوق التسع الى اربع وعشرين سسق وفي الاخير  
الذوق الاناث وفي الذكور بالاجماع لا بالحديث نظير  
فعلهم نصف ما على المحصنات والحق بين العبد  
بالاجماع وعكسه من اعتق شركا له في عبادة وجرك  
عليه حكم الامة بالاجماع وقال غير انه عبيد كالا  
وغني الذوق ما بين الثلاثة الى العشرة وقيل الذوق  
واحد لقولهم الذوق الى الذوق ابل وانك ابن قيس  
لا تذك تقول خمس ذوق ولا يجوز خمس ثوث وما قاله  
اشهر عند اهل اللغة وقال ابو حاتم تركوا القياس  
في الجمع فقالوا ثلاث ذوق لثلاث من الابل كما قالوا  
ثلاثمائة والقياس ما بين اثنين ولا واحد له  
لفظة والواحد بعير كالنساء واحدها المرأة  
والصبية خمس او بنت والصرمة ما بين العشرة  
الى العشرين والعسكر

لج

الى العشرين والعسكر ما بين العشرين الى الثلاثين  
والهجمة ما بين الستين الى السبعين والهبيبة مائة والخطر  
خومتين والعرج من خمس مائة الى الف وقيل الصرمة  
ما بين العشرة الى الاربعين ونحوها الخدعة والحدنة  
والبصلة فاذا بلغت ستين فهي الصرمة والعكر والعرج  
لا ما زادت والهجمة اربعون لا ما زادت وقيل هند  
غير مصغر ما يتان وصححه ابو الحسن وقال امامه  
ثلاث مائة واعلم انه بيان اسنان الابل من المهمات  
التي ينبغي تقديمها والابل بكسر الهمزة والياء الموحدة  
ويجوز تسكين الياء تخفيفا وموفعا ومثله ملز في  
الصفات وهي المرأة القصيرة العظيمة الخشبة قال  
الشيخ جمال الدين بن الحاجب ولانثالث لها وذكر المبدائي  
اربعة وناد عليها اطلا وهو الخاصة وايدا للوحشية  
اي ولوه وهي التي تلد كل عام قال في الممتع وفيما زعم  
سنيويه لم يات فعلا الابل وبلز لا حجة فيه لان الاشهر  
فيه بلز بالتشديد فيمكن ان يكون تخفيفا ولا حجة في اطل  
ايضا لانه لم يات الا في الشعر نحو قول امرئ القيس  
له اطلا ظبي وساقا نعامه فيجوز ان يكون مما اتبع  
الطاء الهمزة للضرورة فانه قال ابن عصفور في الممتع  
وجاؤد لغة في الوند وخبر الفلج على الاسنان وابط  
وحلح وحلب وهي جنس يقع على الذكور والاناث و  
لفظها مؤنث تقول ابل سائمة وقال محمد في الجامع الابل  
والجمل والبعير والجذور اجناس والناقاة للانثى وفي  
الصحاح الابل اسم جمع يعني كركب وخلق لا واحد لها  
من لفظها وهي مؤنثة ولا يدخلها التاء الا في الصغير

هذه لغة في الابل وغيرها

اسنان الابل



والجمل زوج الناقة والبغير بمنزلة الانسان ويقال  
للجمل بغير وللناقة بغير وشرب من لبن بغيري  
ولا يقال له بغيرا الا اذا اجذع ولا حملا الا اذا اربع  
والجزور يقع على الذكر والانثى وهي مؤنثة قال النووي  
يقول اهل اللغة يقال لولد الناقة اذا وضعت رُبع  
بضم الراء وفتح الباء الموحدة والانثى رُبعة ثم هج  
وَهَبْعَة وفي الصحاح الربع الفصيل ينتج في الربيع  
مواولا للتاج فاذا نتج في آخر فهو هَجج وهبعة و  
ناقة مربع ينتج في الربيع فهي مرباع ايضا في الذخير  
الهنج الذي يولد لغير حنثه فاذا فصل عن امه هو  
فصيل وهو في جميع السنة حوار وقيل او لا يخرج  
يسمى سليلاً ثم حوارا له ان يفصل ثم فصلا لا  
تمام الحول فاذا دخل في السنة الثانية فهو ابن  
مخاض والانثى بنت مخاض مضافا الى النكث وقد  
تضاف الى المعرفة وذكر تعريفها بغالب حالها كقول  
الربيبية بالحجر قالوا سُمي بذلك لان امه لحقت  
بالمخاض وهي الحامل وقيل المخاض وجع الطلق  
لقوله تعالى فاجاءها المخاض ثم لزومه هذا  
الاسم وان لم يحمل امه فاذا دخل في السنة الثالثة  
فهو ابن لبون والانثى ابنة لبون سُمي بذلك لان  
امه وضعت غير وصارت ذات لبن غالبا  
فاذا دخل في الرابعة فهو حَقّ والانثى حَقّة لانه  
استحق ان يحمل ويركب واستحق ضربا بالفحل  
وحمل منه اذا كانت انثى ولهذا جاء في الحديث  
طروقة الفحل وطروقة الجمل بمعنى مطروقة  
كحلوبة وركوبة فاذا

كحلوبة وركوبة فاذا طعن في الخامسة فهو جذع  
يفتح الذال المعجمة والانثى جذعة وهي آخر الاسنان  
المتخصص عليها في الزكاة وما فوقها من الكرايم فاذا  
طعن في السادسة فهو ثني وثنية لا لقابه ثنيته  
وهو اول الاسنان المحرمة في الاضحية من الابل وفي  
السابعة رباع ورباعية وقال المطرزي يفتح الراء  
وتخفيفا لياء وقال النووي رباع بضم الراء قال  
ويقول رباع خفيفه والاول اشهر وفي النهاية لابن  
الاثير والمغرب والصحاح لم يذكر غير الثاني ولا  
يزال رباعا ورباعيا حتى يدخل السنة الثامنة  
فهو سدس وسدس لانه التي السن السدس  
الذي بعد الرباعية فاذا دخل في التاسعة فهو  
بازل للذكر والانثى لانه يزل نابه اي طلع وفي  
العاشر مخلف للذكر والانثى هكذا ذكر هذه  
الاسماء ابو عبيد وحكي ذلك عن الاصمعي وله زيد  
الانصاري وانه زيد الكلان وغيرهم وفي قول انه  
زيد النحوي مخلة ثم بازل عام وبازل عامين و  
مخلف عام ومخلف عامين وكذلك ما زاد فاذا كبر  
فهو عوه والانثى عوه ومنه وانف العوه بالعوه  
يخدم فاذا مريم يفتح القاف وكسر الحاء المهملة والانثى  
ناب وشارف ويقال مخلف ثلاثة اعوام الى خمسة اعوام  
وهذا كله عن النضر بن شميل وله عبيد ولم يقيد  
الجمهور بخمسة وعن انه حاتم اذا التي ثنيته فهو ثني و  
التي رباعيته فهو رباع وقال ابو عبيد اذا التي لحت فهي  
خلفه الى عشرين اشهر ثم عشرين وقلبي التي التي عليها



من وضعها عشرة اشهر دآ عليه قد جلبت على عشرة  
قال الجومري العشرة الحامل من الابد ثم يضع في  
اسمها بمنزلة الرابع للبن الخاثر حتى يتخرج منه  
زبد وهو اسمه على حاله قاله ابو عبيد وعن انه  
داود سمعت من الرياشي وانه حاتم وغيرهما من  
كتاب لنضربن شميل ومن كتابي عبيد قالوا ليس  
الحوار ثم الفصل اذا فصل ثم بنت مخاض لسنة  
الى تمام سنتين فاذا دخلت في الثالثة فهي بنت لبون  
فاذا تحتم له ثلاث ودخلت في الرابعة فهي حقة وحق  
الى اربع سنين وهي تلغ ولا تلغ الذكر حتى تنبت الى  
آخر الاسنان التي قد منها وهي طلبة الطلبة وعن  
ابن زياد ابن مخاض ابن سنة وابن لبون ابن سنتين  
والحق ابن ثلاث والجذع ابن اربع والثني ابن خمس  
السديس ابن ست سنين والياز ابن ثمان سنين  
وفي النابيع بنت مخاض هي التي في السنة الثانية  
عند الفقهاء وعند اهل اللغة هي التي طعنت في الثالثة  
وبنت لبون هي التي طعنت في الثالثة عند الفقهاء  
عند اهل اللغة هي التي طعنت في الرابعة لا آخرها  
ولم ينابح عليه فيما نقل عن اهل اللغة ثم فصول  
الاسنان عند طلوع شهيك لقولهم  
اذا شهيك آخر الليل طلع قايبن اللبون الحق والحق جلع  
لم يبق من اسنانها غير الهبع وروي ابو داود اول  
الليل طلع والاول الصواب فانه الابد ينزواذكورها  
على انائها في اول الصيف وهي حمل سنة فتلد حينئذ  
وسهيد يطلع اول الليل في اول الشتاء وآخر الليل  
في اول الصيف فيسنة

بأنه مثل كلام أبي عبيد  
بعد ثلاث ورقات  
وفيه خلاف كثيرين  
العلماء

في اول الصيف فيستقيم المعنى حينئذ والفجر يكون  
بالجهة وقد مضى من الصيف النش والطور واما  
عما روية الليل كما رواه ابو داود وعبد الحق في الاحكام  
فيكون الفجر لسعد الذابح فلم يكمل الابد سنة حتى  
ينتقل والذي لم يولد اول الصيف لا ينتقل معها  
لتقدمه او تاخره فيسمى الهبع وقال الازمري اول  
نتاج الناقة ربع وآخر هنج والاني هنج و  
الشارف المسنة الهرمة والكر الصغير من ذكور  
الابد والمهاري الابد المنسوبة الى مهر من حيدان  
قوم من اهل اليمن والارحبية من ابد اليمن وكذا  
المجندية والعقيلية بجذية صلاب كرام يبلغ  
الواحد مائة دينار والقرمبية ابن الترك و  
الفوالح فحول سنديّة ترسل في العراب فينتج البخت  
والواحد بخت كروم ورومي وترك وتركي وأصله  
ان بخت نصر جمع بين العراب والناح قيل هو الحمل  
الضخم ذو السنمين فأتولد منها البختيا وفي المسوط  
والمنافع انما وجبت الزكاة في الابد لانها مال كثير  
لا يمكن اخلاؤه من الواجب ولا ايجاب واحد منها  
لاجحاف الملاك ولا ايجاب جزء منها لان الشركة  
في العين عيب فكان ايجابا لساة فيها كما يجاب الخمسة  
في المائتين لان الغالب ان بنت المخاض قيمتها اربعون  
درهما شرح الفاظ الاحاديث قوله هذه فريضة  
الصدقة اي نسخة فريضة الصدقة قال اهل اللغة  
والفقه يسمى بنت مخاض وبنت لبون والحق والجذع  
فرايض جمع فريضة بمعنى مفروضة ويسمى الزكاة

في  
الاصول  
في  
الاصول



صدقة قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة قوله  
التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين  
قيل فيه ثلاثة أوجه أحدها من الفرض الذي  
منه الأيجاب والالزام والمعنى ان الله تعالى فرضها  
ويبلغها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر بها فستج من  
وتبليغها فرضا منه والثاني بمعنى سن والثالث  
بمعنى قد روي الظاهر وعليه الأكثر وقوله على  
المسلمين دليل على ان الكفار غير مخاطبين بها  
من المؤمنين عن الله تعالى وقد تقدم قوله والتي أمر  
الله تعالى هكذا في رواية البخاري وغيره من كتب  
الحديث المشهورة وفي رواية ابن داود في سننه  
بغير واو والاول عطف على قوله التي فرض رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وبغير واو يدك وقوله فمن سبها  
بضم السين في الموضعين على ما لم يسم فاعله والظاهر  
مكسورة في المكانين واختلفوا في الضمير في قوله  
فلا تعطه قيل يعود الى الزايد على الفرض والظاهر  
الظاهر وقيل الى اصلا الواجب لا يعزله بالتعذر  
وقوله صلى الله عليه وسلم في اربع وعشرين من الابل  
فما دونها الغنم قيل الحكمة في تقديم الخبر على البنية  
ان المقصود بيان النصب اذ الزكاة انما يجب  
بعد النصاب فكان تقديمه اهم لانه السابق  
في السبب وكذا قوله فيها بنت مخاض وفيها بنت  
لبون وفيها حقة للآخر وقوله عليه السلام  
بنت مخاض انثى وبنت لبون انثى وكذا قوله ابن  
ذكر والبنات لا يكون الا انثى والابن لا يكون الا ذكرا  
قيل احتراز من الخنثى

وبلغها

الاحتراز من الخنثى وقيل تأكيد لسنة الاعتناء كقول  
رايت بعيني وسمعت باذني وكتبت بيدي وقيل في  
ابن لبون ذكراته اشارة الى السبب الذي من اجله  
يريد السن فعلا عن بنت المخاض التي هي بنت سنة  
ابن لبون وهو ابن سنتين فكانه قيل انما يريد فضيله  
السنة لتقصيه الذكورية ونظير قوله عليه السلام  
فلان رجل ذكر يعني انما استحق العصبية الميراث  
لوصف الذكورية الذي هو منشاء الحماية والنصي  
فهو اشارة الى التعليل وفي جوامع الفقه المختارة سن  
الابل بنت مخاض وسط وما زاد عليها السن والقيمة  
عفو قلت يعني لا يجاب الشاة الوسط والاول لم يكن  
وسطا يجب الزكاة فيها دون الوسط ثم قال في خمس  
وعشرين بنت مخاض وسط وفي ست وثلاثين بنت  
لبون او ابن لبون ويستوي في ذلك الذكور والاناث  
سواء كانت منفردة او مختلطات وفي المبسوط  
والمحيط والمفيد والبدائع لا يجزى في الابل الا الاناث  
كما في الحديث ولا يجزى الذكور الا بالقيمة وهو المذهب  
وفي المنافع اعتبر في الابل الاناث والصغار دون الذكور  
كبنت مخاض وبنت لبون وحقة وجذعة وهذه الاناث  
صغار لا تجزى في الاضحية فجعلت لانوثة كالحايز  
للمصغير بخلاف البقر والغنم على ما ياء في ان شاء الله تعالى  
وقوله ومن بلغت عنك من الابل صدقة الجذعة  
بالاضافة بغير تنوين وكذا صدقة الحقة ونحوهما  
والمصدق بتخفيف الصاد وكسر الدال المستدرة  
اخذا الصدقة وهو الساعي وانما المالك فالمشهور فيه



تشد يد صاحبه وكسر الدال على المشهور وقيل بتخفيف  
 الصاد قال الخطابي هو بفتح الدال **فصل**  
 البقر ذكر صاحب كتاب الزينة ان لفظة البقر من  
 البقر وهو الشق لانه يبقر الارض اي يشقها ولفظة  
 الغنم من الغنيم والجد من الجمال لانه العرب يتجمل به  
 وهو ضعيف والبقر جنس وانواعه الجاموس وال  
 العراب والدر بانية وهي التي يحمل عليها ولها ثمة  
 وفي الصحاح البقر للذكر والانثى والهاء لا فرله  
 كالتمر والتمر والبقر والبقر والياء والوار  
 زايدان واهل اليمن يسمون البقرة باقون والباقر  
 اسم جمع للبقر مع رعاته كالحامل لجماعة الحمال وفي  
 شرح النووي البقر جنس واحده بقر وباقون  
 وعن ابو يوسف البقرة الانثى قوله ليس في اقل  
 من ثلاثين من البقر صدقة فاذا كانت ثلاثين سائمة  
 وحال عليها الحول ففيها تباع او تبعة وهي التي  
 طعنت في السنة الثانية وفي اربعين مسنة او مسنة  
 وهي التي طعنت في الثالثة اختلف الناس في زكاة  
 البقر فقالت الظاهرية لا زكاة في اقل من خمسين  
 من البقر فاذا ملك خمسين بقر عاميا قمر يا متصلا  
 ففيها بقر وفي المائة بقرتان ثم في كل خمسين بقر  
 بقر ولا شيء في الزيادة حتى يبلغ خمسين وقال  
 آخرون في خمس من البقر شاة وفي العشر شاتان  
 وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه  
 وفي خمس وعشرين بقره الخمس وسبعين فاذا زادت  
 واحدة ففيها بقرتان الى مائة وعشرين فاذا زادت  
 واحدة ففي كل اربعين

واحدة ففي كل اربعين بقره مسنة قال ابن حزم وابن  
 المنذر هذا قول عمر بن الخطاب وجابر بن عبد الله  
 الانصاري وسعيد بن المسيب وعمر بن عبد الرحمن بن  
 جلد وقنادة والزهري ففيها المدينة قال ابن حزم  
 فيلزم مالكا اتباعهم على اصله وما يروى فيه من الاثر  
 موقوف منقطع واعتبروا بالابله كما في الاطحية اذ كل  
 منها يجزيه عن سبعة ويروى عليهم بانه خمس من الابل  
 وخمس ثلاثين من الغنم ولا يجب فيها ما يجب في الابل  
 وعن مصدق ابي بكر انه اخذ من كل عشر بقرات  
 بقره ومذنبنا قول علي بن ابي طالب وانك سعيد الخدري  
 والشعبي وطاووس وشهر بن حوشب وعمر بن عبد  
 العزيز والحكم بن عتيبة وسليمان ابن موسى الدمشقي  
 ومالك والشافعي وابن حنبل وحكي بن المنذر عن  
 انه قلابه في خمس وعشرين خمس شياه وفي ثلاثين  
 تباع وفي البدايع ليس في اقل من ثلاثين من البقر  
 زكاة فاذا كانت ثلاثين ففيها تباع او تبعة ولا شيء  
 في الزيادة حتى يبلغ اربعين فاذا بلغت ففيها مسنة  
 وهذا مما لا خلاف فيه بين الامة انتهى كلام علماء الدين  
 الكاساني رحمه الله وذكرنا فيه ثلاثة مذاهب غير  
 ما ذكرنا وبالله التوفيق ثم في الكتب الامتهات كالمبسوط  
 والمحيط والبدائع والمفيد والمزيد والتحفة و  
 الغنية في الاربعين مسنة ولم يذكروا المسنة وفي  
 الاسبيجاني والوبري والينابيع وملتنقي البحار  
 وفي الاربعين مسنة او مسنة كما ذكر في الكتاب  
 وهو الحق اذ لا فرق بين الذكر والانثى في البقر و



الغنم عندنا وقال مالك في الثلاثين تباع ذكروا في  
الاربعين مستنة والمالك ان يدفع عنه الاثنى والمستنة  
لفضلها عليه ولا يأخذ الساعى المستنة الا اثنى  
ذكر في الذخير المالكية وفي المغني لا يخرج الذكر  
في الزكاة الا في البقر وانما يجزى في الثلاثين وما تكرر  
منها كالسنتين والسبعين وما تركب من الثلاثين وغيرها  
كالسبعين ففيها تباع ومستنة وانما الاربعون وما تكرر  
منها كالثمانين فلا يجزى في فرضها الا الاناث  
الا ان يخرج عن المستنة بتبعين وعند الشافعي ان  
تتحضت الابل انا او ذكورا تعينت الاثنى الا في  
خمس وعشرين من الابل فان ابن لبون يجزى وان كان  
الكل ذكورا فتلاثة اوجه يعرف من كتبهم وفي البقر  
التبعية في الثلاثين وفي مواضع وجوبه وحيث وجب  
المستنة تعينت ان تحضت انا او انقسمت كما  
في الابل وان تحضت ذكورا فالاصح جواز الذكر  
وان اخرج يتبعين عن اربعين اجزاه على المذهب  
وانما الغنم فان تحضت انا او انقسمت تعينت  
الاثنى وان تحضت ذكورا فالذهب اجزاء الذكر  
وفي جوامع الفقه اقل سن ينعقد به النصاب في البقر  
تبعية وسط وفي الاسبيجاني والوبري تبعية وتبعية  
ومن الصواب وكوته وسط ليس بشرط فان كان  
الزكاة يجب في التبعية من العجفاء وانما بشرط  
الوسط لا يجاب من الاتبعة فايده قال الازهر  
في ابن السنة تبعية وتبعية وفي الثانية جذع وجذع  
وفي الثالثة ثني وثنية وهي المستنة لانها المقتضية  
ثنيها وفي الرابعة رباع

مع

ما يروى

ثنيها وفي الرابعة رباع لانها المقتضية رباعيتها  
في الخامسة سدس وسدس لانها المقتضية السن  
التي يسمى سدسها وفي السادسة ضالع ثم ضالع  
سنة وضالع فصلتين وذكر في المبسوط والمحيط  
البدائع والوبري وملتنى البجار والتخفة والغنية  
وعامة الكتب ان التبعية الذي طعن في السنة الثانية  
والمستنة التي طعن في السنة الثالثة وفي الاسبيجاني  
والمنايع التبعية ماله عليه حول واحد والمستنة ماله  
ان عليها حولان وذكر الجرجاني في التحرير ان التبعية  
ماله دون سنة قال النووي وهو شاذ وقال الواقفي  
وجامعة ان التبعية ماله سنة اشهر والمستنة ماله  
سنة وفي الاحكام السلطانية لبعض الحنابلة ان  
التبعية ما حمل له سنة اشهر وقدر على اتباعه  
وقيل لتبع كرينه اذ بية لتساويها والمستنة ما حمل له  
سنة قال النووي وهذا غلط خروجه وقال المالكية  
التبعية ماله سنتان والمستنة ماله اربع سنين وقيل  
مضى فجمع سنين واقلها ثلاث ثم الاصل في وجوب زكاة  
البقر قوله عليه السلام في وعيد صاحب لبقر اذا  
لم يؤد زكاتها او حقها وانما النصاب ففيه احاديث  
الاول حديث معاذ بن جبل وفيه وجوب الاول  
رواية مسروق بن الاجدع عن معاذ اخرجها الترمذي  
من حديث سفيان عن الاعمش عن ابن ابي شقيق  
بن سلمة عن مسروق عن معاذ بعثه النبي عليه السلام  
الى اليمن واحمر ان يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبعا او  
تبعية ومن كل اربعين مستنة وعند النساء عن



ابن ابراهيم عن مسروق عن معاذ واخرجه ابو محمد  
الدارمي باسناده عن مسروق عن معاذ قال بعثني  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن وامرني ان اخذ من  
البقر من ثلاثين تبيعاً حواشيها ومن اربعين مسنة  
والوجه الثاني رواية انه وايلد عن معاذ اخرجته ابو  
داود واخرجه ابو بكر بن ابي شيبة قال وكيع عن  
الاعمش عن ابراهيم وانه وايلد قال بعث النبي عليه السلام  
معاذ الى اليمن الحديث والوجه الثالث رواية ابراهيم  
عن معاذ اخرجته النسائي قال قال معاذ بعثني رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الى اليمن وامرني ان اخذ من كل اربعين بقرة  
ثلثة ومن كل ثلاثين تبيعاً ومن كل حالم دينار او عدل  
مغافر والوجه الرابع رواية طاووس عن معاذ رواه  
مالك عن حميد بن قيس عن طاووس عن معاذ انه اخذ  
من ثلاثين بقرة تبيعاً ومن اربعين بقرة مسنة وانه  
بما دون ذلك فانه ان اخذ منه شيئاً قال لم اسمع من رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئاً حتى القاه فاسئله فتوفي  
رسول الله قبل ان يقدم معاذ قال عبد الحق هذا هو  
الصحيح وفي المنتقى اخرجته الخمسة وابن ماجه لم يذكر  
حكم الحاكم والذي يعتمد به في هذه الطرق وجهان احدهما  
الانقطاع اتاروا رواية ابراهيم فلا شك في انقطاعها واما  
فيما بين مسروق ومعاذ فانه عبد الحق صاحب الاحكام  
قال ومسروق لم يلق معاذ اولا ذكر من حديثه به عن  
معاذ ورماها ابو محمد بن حزم بالانقطاع ثم رجع و  
قال مسروق عندنا بلا شك اذكر معاذ ايسنة وعقله  
وشاهد احكامه وادرك النبي عليه السلام وهو رجل  
وكان باليمن ايام معاذ

71  
وكان باليمن ايام معاذ وهذا ما لا شك فيه لانه ههنا  
النسب يما في الدار فصح ان مسروقا وان كان لم يسمعه  
من معاذ فانه عندنا بنقل كافة من اهل بلد لذلك  
عن معاذ في اخذ ذلك عن عهد النبي عليه السلام فوجب  
القول به قال صاحب الامام رحمه الله يجب على قوليهم  
ان يحكم بحديثه عن معاذ بحكم حديث المتعاصرين  
الذين لم يعلم عدم اللقاء بينهما فان الحكم في ذلك ان يحكم  
له بالاتصال عند الجمهور الا البخاري وعلي بن المديني  
فانهما شرطان يعلم اجتماعهما ولو من واد لم يعلم لقاء  
احدهما الآخر لا يقولان انه منقطع بل يقولان لم يثبت  
سماع احدهما من الآخر فاذن ليس فيه الا رواية احدهما  
الحكم على الاتصال والآخر عدم العلم بالاتصال واما انه  
منقطع فلا وفي الامام قال ابو عمر في التمهيد في باب  
حميد بن قيس وقد روى هذا الخبر معاذ باسناده متصل  
صحيح ثابت ذكره عبد الرزاق قال اخبرنا معمر والنوري  
عن الاعمش عن ايلد عن مسروق عن معاذ بن حبل  
قال بعثه النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن فامرني ان اخذ  
من كل ثلاثين بقرة تبيعاً او تبيعة ومن كل اربعين  
مسنة ومن كل حالم دينار او عدله مغافر وقال في  
الاستذكار في باب صدقة الماشية ولا خلاف بين العلماء  
ان السنة في زكاة البقر ما في حديث معاذ هذا وانه  
النصاب المجمع الثابت المتصل من رواية معمر والنوري  
عن الاعمش عن ايلد عن مسروق عن معاذ بعثني  
حديث مالك فهذا نص آخر له بان الحديث من رواية  
مسروق عن معاذ متصل واما طاووس فانه لم يلق



معاذا ذكر عبد الحق وروى الدارقطني من جهة بقیة بن  
 الوليد عن المسعودي عن الحكم عن طاووس عن ابن عباس  
 قال قال لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذا بن جندب  
 الى اليمن امر ان ياخذ من كل ثلاثين من البقر تبیعا او  
 تبیعة جذعا او جذعة ومن كل اربعين بقره بقره  
 مستنة فقالوا الاوقاص فقال ما امرني فيها بشيء و  
 سأئتيك رسول الله اذا قدمت عليه فلما قدم على رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ساله عن الاوقاص فقال ليس فيها شيء  
 قال بقیة الاوقاص باليسين فلا يجعلها بالصاد قال  
 عبد الحق وبقیة لا یحتاج به وقال ابو الحسن ابن القفا  
 لقابان بقیة لا یحتاج به ولم یعرض الى من مواضع  
 منه وهو المسعودي والوجه الثاني في الاعتلال الارسل  
 روى عن ابن وايل عن مسروق ان النبي عليه السلام  
 بعث معاذا الى اليمن فامر ان ياخذ الحديث قال  
 الترمذي وهذا اصح ومثله عن ابن بكر بن ابن شيبه و  
 عن ابراهيم وانه وايل قال لا بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 معاذا رضى الله عنه الى اليمن الحديث وهذا ايضا مرسل  
 وذكر بعد هذا في الامام اربعة احاديث ضعاف احدها  
 يرويه ابن عبيد عن ابيه عبد الله بن مسعود رضى الله  
 عنه قال الترمذي لم یسمع من ابيه عبد الله شيئا والثالث  
 رواية سليمان ابن داود عن الزهري عن ابن بكير  
 محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده انه عليه السلام  
 كتب الى اهل اليمن في كل ثلاثين باقورة تبیع جذع  
 وفي كل اربعين باقورة بقره قال عبد الحق ليس  
 في ذكاة البقر حديث متفق على صحته وقال علي بن  
 احمد بن حزم قد صرح

الاوقاص والوقاص  
 ما بين الاربعة الى  
 الستين وفي رواية  
 الحسن اربعة اشبع  
 ان قدر التراب من  
 الواحش او يحمل  
 على الضغار وقال  
 النوري يحمل على  
 كعب فداء الزكاة  
 وقال ابو عمرو وهو  
 من الاربعة وجبت  
 فيه الغنم الخمس  
 قال الجوهري والمطرزي  
 الوقاص نفقة القافر  
 عنو المعول لغة وصنف  
 ابن بري جزا في خطبه  
 الفقهاء والخمسة في اسكان  
 القاف وليس كما قال  
 والشوق مثله وقال  
 الاصح حقتن بال  
 الوقاص بقر والغنم  
 ونداء الوقاص بقر  
 قال عبد الحق ليس في  
 ذكاة البقر حديث  
 متفق عليه

احمد بن حزم قد صرح الاجماع المتيقن المقطوع به الذي  
 لا اختلاف فيه ان في كل خمسين بقره بقره فوجب لاخذ  
 به وما دون ذلك فمختلف فيه ولا نص في ايجابه قلت  
 انظر الى تخطيطه قد روى الحديث او لا بالانقطاع والضعف  
 ثم استدرک ورجع فصححه ووجب لقوله ياخذ ثم  
 منع الاخذ به وقال لا نص في ايجابه وهذا شبه كلام  
 المردورين وهو كثير الهذيان والتخليط وسال اللسان  
 على الايئة الثلاثة وغيرهم وقول الزهري وبلغنا ان  
 ايجاب التبیع في الثلاثين والمستنة في الاربعة كان تحقيقا  
 لاهل اليمن مرده اذ الحديث المرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الثابت لا يرد بالبلاغات المخالفة له وقد ثبتت في الثلاثين  
 تبیعا او تبیعة فيكون حجة على الايئة الثلاث في اقتصارهم  
 على التبیع دون التبیعة فاذا ثبت في الثلاثين اذ الذكر  
 والاثني في واجبها سواء فكذا في الاربعة وانه يرد بلفظ  
 المستنة في واجبها وفي الامام من حديث ابن عباس وفي  
 كل اربعين مست او مستنة رواه الدارقطني قوله  
 فاذا زادت على الاربعة وجب في الزيادة بقدر ذلك  
 الى ستين عندنا حنیفة رضى الله عنه قال ابن حزم وهو قول  
 ابراهيم وحماد ومالك بيان اذا زادت على الاربعة  
 واحدة يجب جزء من اربعين جزءا من المسن والمستنة  
 ومربع عشرها او جزء من ثلاثين جزءا من تبیع او تبیعة  
 وهو ثلث عشرها مع المستنة وفي التبيين لزايدتين  
 على الاربعة جزءان من اربعين جزءا من مسن او مستنة  
 وهما نصف عشرها او جزءان من ثلاثين جزءا من تبیع  
 او تبیعة وهما ثلثا عشر تبیع او تبیعة وفي الثلث الزايد



على الأربعين ثلاثة اجزاء من اربعين جزءا من مسنة او  
مسنة وهي ثلاثة ارباع عشرها او ثلاثة اجزاء من  
تبيع او تبعة وهي عشر تبيع او تبعة وفي الاربعة الزايد  
على الاربعين اربعة اجزاء من اربعين جزءا من مسنة او مسنة  
وهي عشرها واربعة اجزاء من ثلاثين جزءا من تبيع او تبعة  
وهي عشر تبيع او تبعة وثلاث عشرها وفي الخمسة الزايد  
على الاربعين خمسة اجزاء من اربعين جزءا من مسنة او مسنة  
وهي ثمن مسنة او مسنة او خمسة اجزاء من ثلاثين جزءا  
من تبيع او تبعة وهي سدس تبيع او تبعة وهكذا اثره  
الواجب على حسب الزيادة الى الستين وفي البدايع وجوامع  
الفقه ذكر في كتاب الزكاة وما زاد على الاربعين بحسب  
ذلك ولم يفتر هذا الكلام وفي المبسوط ذكر في كتاب الاخلاق  
بين انه حنيفة وابن ابي ليلى ان في الزايدة الواحدة ربع  
عشر مسنة او ثلث عشر تبيع مع المسنة وهذا يدل على  
انه لانصاب في الزيادة عنده وهذه رواية الاصل في  
الحسن عن ابن حنيفة انه لا شيء في الزيادة على الاربعين  
حتى يبلغ خمسين فيكون فيها مسنة وربع مسنة او ثلث  
تبيع قال في الروضة وفي تفسير المجتهد عن ابن حنيفة لابن  
شجاع روينا عن ابن حنيفة انه لم يوجب شيئا بعد  
الاربعين حتى يبلغ خمسين ومروا الصحيح من الروايات  
وفي رواية اسد بن عمرو عنه لا شيء في الزيادة على الاربعين  
حتى يبلغ ستين فيكون فيها تبعة او تبعة او مسنة ومروا  
ابن يوسف ومحمد والشافعي ومالك وابن حنبل وعامة  
العلماء قال في المحيط والبدايع وهو اوفق الروايات عنه  
وفي جوامع الفقه وهو المختار فيها ثلاث روايات عنه  
كما ذكرنا ولا خلاف فيما بين

وقولها او قول الروايات

كما ذكرنا ولا خلاف فيما بين الثلاثين والاربعين ولا  
بعد الستين غير المعقود وجه قول العامة ما  
ذكرناه عن معاذ انه لما قدم من اليمن على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ساله عن الاوقاص فقال ليس فيها  
شيء وفسرت بما بين الاربعين الى الستين ووجه  
رواية الحسن وهو القياس في الاوقاص انها تسع  
كما بعد الستين وقيل الاربعين ووجه رواية الاصل  
المال سببا لوجوب ونصب النصاب بالراي لا  
يجوز ولا يصح حديث معاذ لانه لم يذكر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بعد قدمه من اليمن على الصحيح وقد  
قدمناه ولو ثبت فالمراد به اول حال البقرة ابتداء  
قبل الثلاثين وما بين الثلاثين والاربعين او يجمعا على  
الصغار قال النووي يطلق على ما لا يجب فيه الزكاة  
وقال ابو عمر ومروا من الابد ما وجبت فيه الغنم  
كالخمس والعشرين وخوها من الابد فلا يبقى حجة  
ثم في السبعين تبيع ومسنة وفي الثمانين مسنة  
او مسنتان وفي التسعين ثلاثة تبعة وفي المائة  
تبعة ومسنة وفي مائة وعشرون تبيع ومسنتان  
وفي مائة وعشرين ان شاء المالك دفع ثلاث مسان  
وان شاء اربعة تبعة والخيار للمالك عندنا ومروا  
قول ابن حنبل وعند مالك وبعض الشافعية الخيار  
للمصدق وعلى هذا يتغير الفرض في كل عشر من  
تبيع الى مسنة ومن مسنة الى تبيع قال الوبري  
يجب في كل ثلاثين تبيع او تبعة وفي كل اربعين مسنة  
فاذا بلغت سبعين فيها تبيع ومسنة لانهما من



اربعون ومرة ثلاثون فاذا بلغت ثمانين ففيها مستثنى  
 لانها مائة اربعون فاذا بلغت تسعين ففيها ثلاثة  
 اتبعة لانها ثلاث مائة ثلاثون فاذا بلغت مائة  
 وعشرا ففيها تباع ومستثناة لانها مائة ثلاثون و  
 مائة اربعون فاذا بلغت مائة وعشرين ففيها ثلاث  
 مائة لانها ثلاث مائة اربعون وان شاء اعطى  
 اربعة اتبعة لانها اربع مائة ثلاثون وهذا قياس  
 ما زاد على ذلك فأيده قال الجوهري والمطرزي الوقف  
 بفتح القاف ما بين الفريضتين في جميع الماشية قلت  
 والفتح اشهر عند اهل اللغة وصنف ابن بري جزا  
 له في تحفية الفقهاء والحنهم في اسكان القاف وليس كما  
 قال والسبق مثله وقال الاصمعي الشوق يختص بالابد  
 والوقف بالبقر والغنم ويقال وقس بالسين المهمة  
 ايضا وقد يطلق على ما لا يجب فيه الزكاة وقال سند  
 الجمهور على تسكين القاف وقد يفتح لان جمعه اوقاف  
 كجد واجبال وجد واجمال ولو كانه ساكننا لجمع على  
 افعل نحو فلس وافلس وكلب واكلب قال الشيخ  
 شهاب الدين القرافي رحمه الله في الذخيرة لا حجة  
 فيه لانهم قالوا حولا واحوال وهو احوال قلت  
 باب ثوب وحول وهو المعتدل العين بالواو قياسه  
 انه يجمع كذلك فلا نقض وانما الذي اوردته الشيخ موقف  
 الدين بن يعين في شرح المفصل نحو فرخ وافرار  
 وزند وازناد وراد وازاد وانف وانان والراد  
 اصل الحيين والزند العود الذي يقدح به النار وهو  
 الاعلى والزند السفلى فيها ثقب وهي الانثى وجمعوا  
 هذه الاسماء على افعال

ما يدرى  
 الوقف

مقول العين

هذه الاسماء على افعال لان الراد في معنى الذقن والزند  
 في معنى العود وفرخ في معنى طير او ولد فحملت على المعنى  
 في الجمع اولان الهمزة مقاربة للالف فقالوا اذاد كما قالوا  
 انواب والنون في زند وانف ساكنه فهي غنة فحرت لغتها  
 مجرى المتحركة والراء في فرخ حرف مكرر فحري تكرير  
 مجرى الحركة هكذا ذكر في باب الجمع ونقص النوى باو طاب  
 واوغاد واوغار واعلم ان هذه اللفظة معلومة عندهم  
 قبل الشرع فيجب ان يكون المعنى لا يتعلق له بالزكاة التي  
 لم يعلم الا من الشرع فاستعيرت من ذلك المعنى اللغوي  
 الى المعنى الشرعي وذلك بحتملة ان يكون من وقص العنق  
 اذا قصرها او كسرهما لقصر عن النصاب او من وقصت  
 به فرسه اذا قاربت الخطو لانه تقارب النصاب  
 قوله والجواميس والبقر سواء يعني في جوب الزكاة  
 في كل واحد منهما وفي ضم احدهما الى الآخر لتكثير النصاب  
 والجواميس نوع من انواع البقر واسم البقر ينطلق  
 عليها الا ان الجاموس اخص وفي المحيط والجاموس  
 كالبقر لانه بقرة حقيقة حتى لو حلف لا يشتري بقرا  
 بحيث يشترى الجاموس ويرى اليمين على صاحب الكتاب  
 في قوله الا ان او هاهم الناس لا يسبق اليه في ديارنا  
 لقلته فلذلك لا يحنث به في يمينه لا ياكل لحم بقرة الحنث به  
 في شراء البقر ثم ان كانت الجواميس اغلب اخذت الزكاة  
 منها وان كانت العربا اغلب اخذت منها ذكرك الوبري  
 وينكر على القدوري في قوله والجواميس والبقر سواء  
 فجعلها نوعين للبقر فليف يكون البقر احد نوعي البقر  
 وصوابه والجواميس والعربا سواء كما قد مناه و

والجواميس والبقر سواء  
 والذي يطرأ انه اذا  
 حلف لا يشتري بقرا  
 اشتري جاموسا لا يحنث  
 للعرز ولذا في الاكل قال  
 كل احد لا يحنث الا بالجماد  
 موسر فان العرف اذا  
 قال لا يشتري بقرا  
 او لم يحنث فاشترى جاموسا  
 سائرده عليه



البقر الوحشي ما حق بغير الجنس كالحمير الوحشي  
 حتى لو الف لا يلحق بالاهلي كلما بد ليحدا كله  
 فكذا البقر الوحشي وفي المغني يجب الزكاة في بقر الوحشي  
 في رواية عند ابن حنبل ولم يقد به احد غني والسوم  
 والنصاب حول اكمل شرط عند فليق يتحقق فيه  
 السوم ومكلا النصاب حول اكمل وحتى يجتمع من بقر  
 الوحش ثلاثون سائمة واسم البقر لا يتناول له عند  
 الاطلاق فكان القول به شرعا بلاكتاب ولا سنة و  
 لا قياس صحيح ولهذا لا يجزي في الاضحية والهدي  
 وليس من بهيمة الانعام فصارت كالقطا بلا ولي فان  
 الظبية تسمى غنرا ولا تسمى بقر الوحش بقر بغير  
 اضافة ويجب عند الحنابلة في المتولد بين الوحشي  
 والاهلي وعند الشافعي لا يجب مطلقا وموقوف  
 داوود وعندنا انه كانت الام اهلية يجب وان كانت  
 وحشية لا يجب وبه اخذ مالك فاسوا على المتولد  
 بين السائمة والمخلوفة وزعموا انه غنم مكة متولدة  
 بين الظباء والغنم وفيها الزكاة والزمن النوي  
 بعدم الاجزاء في الاضحية والا لزاما باطلاق وفي  
 المفيد يعتبر الاب عندك وليس لنقله اصل في  
 المحيط كما ذكرته وفي المحلى قال ابراهيم النخعي لا يجب  
 الزكاة الا في اناث البقر والغنم والله اعلم  
 فصل في الغنم قبل مستقته من الغنمية اذ ليس  
 لها آلة الدافع كالناب للبعير والقرن للبقر قوله  
 ليس في اقل من اربعين من الغنم السائمة صدقة  
 فاذا كانت اربعين شياء سائمة وحال عليها الحول  
 ففيها شاة الى مائة وعشرين

والمتولد من الاهلي  
 والوحشي

ففيها شاة الى مائة وعشرين فاذا زادت واحدة ففيها  
 شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه فاذا  
 بلغت اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة  
 شاة وهذا قول جمهور اهل العلم من الاثمة الثلاث والنوي  
 واسحاق والكر وقص الغنم ما يتان الاثمتين وهو مائة  
 مائتين وواحدة وبين اربع مائة وقال ابن قدامة من  
 الحنابلة في المغني الوقص مائة وتسعة وتسعون وهو  
 سهو والصواب لا قول ذكر النوي في شرح المهدب و  
 اجتمعت الامة على انه لا شيء في اقل من الاربعين من الغنم  
 واجمعوا على ان في اربعين شاة شاة وفي مائة واحدة  
 وعشرين شاتين وانها يجب في جميع انواعها كالضان  
 والمعز من ضان بلاد السوءان وما عز البصرة وبسات  
 حذق وهي الغنم الصغار كغنم الحجاز والنقد والمقرون  
 الذي نصفه خلقه الماعز ونصفه خلقه الضان و  
 قال النخعي والحسن ابن صالح اذا زادت الغنم على ثلاثمائة  
 واحدة وجب فيها اربع شياه قال ابن تيمية ومرواية  
 عن احمد وروى الشعبي عن معاذ ان الغنم اذا بلغت  
 مائتين لم يغيرها حتى يبلغ اربعين ومائتين فيؤخذ منها  
 ثلاث شياه فاذا بلغت ثلاثمائة لم يغيرها حتى تبلغ  
 اربعين وثلاثمائة فيؤخذ منها اربع شياه وفي النوي  
 والمغني في رواية عن ابن حنبل اذا زادت على ثلاثمائة  
 واحدة ففيها اربع شياه ثم لا يغير الفرص حتى يبلغ  
 خمس مائة فيكون في كل مائة شاة وفي شرح الهداية  
 لانه الخطاب الحنبلي في اربع مائة وواحدة خمس شياه  
 وفي خمس مائة وواحدة ست شياه وهكذا حتى ينتهي



قال ابو بكر في المعارضة فهذا مصدقة للحديث  
لفظا ومجازا فة بغير معنى فلا تغتر به وحكي عن  
معاداة الفرض لا يتغير بعد مائة واحدى وعشرين  
حتى يبلغ مائتين واثنين واربعين ليكون مثل مائة  
واحدى وعشرين لنا حديث ابن عمر ذكر اليه  
وغيا فاذا كانت الغنم مائتين وشاه فيها ثلاث  
شياه حتى يبلغ ثلاثمائة فاذا زادت على ثلاثمائة  
فليس فيها الا ثلاث شياه حتى يبلغ اربع مائة  
شاه فاذا بلغت اربع مائة ففيها اربع شياه ثم  
في كل مائة شاة وهذا ايرق كل ما خالفه بغير  
مستند والشعبي لم يلق نعاذا واحدا حتى شمس  
الايممة السرخسي في المبسوط لنا برواية انس  
ان ابا بكر رضي الله عنه كتب له كتابا لصدقات  
الذي كتب له رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثله في الكتاب  
قلت اصحابنا لم يعملوا بجميع ما في هذا الكتاب  
والعمل ببعض ما فيه وترك باقية ليس بصواب  
فكان التمسك في هذا الكتاب عمدا من حزم و  
الاستدلال به في هذا المقام هو الوجه قوله  
والضاء والمعرسوار ويجب فيها الزكاة لان  
الغنم جنس وبما نوعا ويضم احداهما الى الآخر  
في تكليف النصاب وهذا لا خلاف فيه والضاء هو  
قال النووي ويجوز تخفيفه بالاسكان كنظائير  
يعني كراس وياس قلت تخفيفه ليس بالاسكان  
بل كبدلها الفا كما في راس وياس فايدلت  
حركة كحركة ما قبلها لما كانت ساكنة واسكان  
الالف محال لانها لا يكون

الالف محال لانها لا يكون الا ساكنة قال وهو جمع  
ضائين بمعنى قبل النون كركب وركب ويقال ايضا في  
الجمع ضان يفتح الهمزة كحارس وحرس ويجمع ايضا  
على ضيئين كغاز وعزى قلت الركب والحرس و  
العزى كلها منها ليس يجمع على الاصل بل هو اسم جمع  
كما ذكر الشيخ جمال الدين ابو عمرو ابن الحاجب في النحوي  
والتصريف ولعل صناعة العربية عند غير قولة  
قال والمعر يفتح العين واسكانها اسم جنس والواحد  
معر قلت مما اسم جمع كركب وخلق والمعرى و  
المعر يفتح الميم والامعوز بضم الهمزة بمعنى المعز  
قوله ويؤخذ الشيء في زكاتها ولا يؤخذ الجذع وفي  
المبسوط الجذعة هي التي تم لها سنة وطعن في الثانية  
في الثانية والثني الذي تم له سنتان وطعن في الثانية  
وذكر النووي مثله في الضاء والمعر وكذا في الصحاح  
وفي مجمع الغرائب الجذع الذي تمت له سنة ودخل  
في الثانية وهو الذي يجزى في الاضحية قال الحري  
انما يجزى في الاضحية لان الجذع من الضاء ينز وافيح  
والمعر لا يلفح حتى يصير ثنتا وفي المغرب الجذع  
ما تم له سنة ودخل في الثانية والثني ما تم له  
سنتان ودخل في الثالثة وفي النهاية كذلك وكذا  
في الارزقي وذكر في المحيط والبدائع والاسيحاوي  
والهري والتحفة وجوامع الفقه والمنافع وغيرها  
من كتب الفقه ان الجذع ما اتم عليه سنة أشهر وفي  
بعضها اكثر السنة والثني ما تم له سنة ودخل في  
السنة الثانية وفي الذخيرة المالكية الجذع ابن سنة

اسم الجمع خلاف الجمع

الحري



وقيل ابن عيسى شهر وقيل نصف سنة وفي شرح  
 المذهب للنووي وقيل ان كان بين سنتين يصير  
 جذعا لسنة شهر وان كان بين هرعين فلثمانية  
 اشهر وهذا غريب وهذا رواية الاصل عن ابن حنيفة  
 رضي الله عنه وهي ظاهر الرواية وروى الحسن عنه ان  
 الجذعة يجزى من الضاة وبها قال ابو يوسف ومحمد  
 وفي المعز لا يجزى الا الثني بالتفان الروايات وقال  
 الحافظ ابو جعفر الطحاوي يجزى في الزكاة ما يجزى  
 في الاضحية يعني في زكاة الغنم قال الوبري وغيره  
 فعلى هذا ينبغي ان يجوز الجذع من الضاة اذا كان  
 كثيرا كما يجوز التضحية به لكن نص محمد في الكتاب  
 على عدم جواز وقيل في التوفيق انه يجوز بطريق القيمة  
 وحكي ابن المنذر عن عمر رضي الله عنه انه قال  
 لعامله خذ من العناق والجذعة والثني وذلك عدل  
 بين الغداء وخيار المال وبه قال الشافعي وعز ابن  
 عمر لا يجوز في الصدقة الا ما يجوز في الاضحية وقال  
 مالك يؤخذ الجذع والجذعة والثني والثنية و  
 الضاة والمعز فيه سواء وهو قول ابن عبيد والاول  
 واشعاق كما ذكرنا ذلك عن ابن يوسف ومحمد وعن  
 ابن حنيفة في رواية الحسن للآثر قول عمر وياخذ  
 الجذعة والثنية وذلك عدل بين غذا المال وخيار  
 رواه مالك وهو صحيح لكن لم يرفعه وقول الصالح  
 ليس بحجة عند الشافعي ومن تابعه وفي كتب الفقه  
 عن علي كرم الله وجهه لا يجزى في الزكاة الا الثني  
 فصاعدا قال صاحب التحفة ولم يرو عن غير  
 خلافة فكانه كالايجاع

خلافة فكانه كالايجاع قلت قد صح عن عمر خلافة  
 وقالوا تاويل ما رواه البخاري من حديث ابن بكير  
 الصديق رضي الله عنه لو منعوني عناقا كانوا ابودنا  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اني عنها مما يجوز ادأق  
 ويشهد لصحة هذا التاويل عد عليهم السخلة و  
 لا ياخذها وهو معارض ايضا لقوله خذ العناق  
 فلا تثبت قال السرخسي ولا يؤخذ منها الا البالغ  
 ومثو الثني اذ ما دونه ناقص فان منفعة النسل  
 لا يحصل به انتهى كلامه وهذا يبطل بينت المخاض  
 وبيت اللبون بلواولي فانه لا يجوز فيها الذكور  
 الا بطريق القيمة وفي الغنم يجوز وحمل صاحب  
 الكتاب ما روى عنه عليه السلام انها حقنا الجذع  
 والثني على الابل يعتد فان الجذع من الابل لا يؤخذ  
 في الزكاة اذ الذكر لا يجزى فيها والثني من الابل لا  
 يؤخذ لانه لا يجاوز الجذعة في الابل فائدة قال  
 الازهرى اول ولد الغنم سخلة قال ابن قدامة  
 في المغني يفتح السين وكسرها ذكر اكان او انثى  
 من الضاة والمعز بهمة للذكر والانثى فاذا بلغ  
 اربعة اشهر فصل من امه فولد المعز جفن و  
 جمعها جفار بالكسر فاذا رعى وقوى فهو عزير  
 عتوه ومثو في ذلك كله جدى والانثى عناق وجمعها  
 عنوق على غير قياس واعني ما لم يات الحول عليه  
 فاذا ات الحول عليه فالذكر رئيس والانثى عترة وفي  
 الثانية الذكر جذع والانثى جذعة وفي الثالثة  
 نثى والانثى ثنية وفي الرابعة رباع وفي الخامسة

نابره

على غير قياس



سد يس صالغ وليس له بعد ذلك اسم ويؤخذ  
 في زكاة الغنم الذكور والاناث لقوله عليه السلام  
 في كل اربعين شاة شاة وقد ذكرنا اسنادا فيما تقدم  
 والشاة يطلق على الذكر والانثى وهي محذوفة اللام  
 وعين الكلمة واو قلبت الفا وقالوا شاة ماء  
 وهو شاذ لازم فابدلوا الهامزة وقال الجوهري  
 الشاة تذكر وتؤنث فيكون الباقى المذكرا لئلا  
 في التثنية قياسا على الضحايا والهدايا ولان الذكر  
 من الغنم اخبر من النجعة واطيب لحما وفي الذخيرة  
 قال مالك يؤخذ النثى من الضاة الذكر والانثى فيه  
 سواء وفي المعز يؤخذ الانثى وقال الشافعي لا يؤخذ  
 الا الاناث الا اذا كانت كلها ذكورا وقال الشافعي  
 وابن حنبل يحزى الجذعة من الضاة والثنية من  
 المحز وعند مالك يحزى الجذعة فيهما وقال  
 النووي في الشاة الواجبة اربعة اوجه المنصوص  
 من غنم البلدان كان بمكة فمكية وان كان ببغداد  
 ببغدادية ولا يتعين غالب غنم البلد بل يخرجها  
 من اى النوعين شاء ولا يحزى غير غنم بلد  
 وهو حكم بغير دليل الوجه يتعين غنم نفسه  
 وهو مثله في التحكم الثالث يتعين غالب غنم البلد  
 الرابع يجوز من غير غنم البلد ثم ادنى السن في  
 الغنم لان عقاد النصاب النثى وما دونه في حكم  
 الحملان ويجوز المحز عن اربعين من الضاة وعن  
 ابن العباس ابن العاص انه قال وجدت صدقة  
 الغنم مستبينة حتى تبلغ اربع مائة فاختصت لها  
 طريقا حتى لا يشتبه

طريقا حتى لا يشتبه على المتحقق فوجدتها اربعين  
 شاة شاء وهي نصابه ثم يزداد عليه شاة وله وقصاة  
 كل وقص نصابا وذلك ثمانون فاذا زاد وقص فيها  
 شاتان ثم اذا وقص آخر ففيها ثلاث شياه ثم اذا زاد بعد  
 ذلك نصاب وهو اربعون ووقصان بعد الاربعين وذلك  
 ما يتان استوى الحساب فيكون في كل مائة شاة ثم قال  
 وصدقة الابل مستبينة ايضا حتى يبلغ مائة واحدة وعشرين  
 من الابل فما دونها الغنم في كل خمس شاة وذلك نصابها  
 فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض ثم يزداد واحد  
 كما زيد في الغنم ثم لها وقصان كل وقص نصابا وذلك  
 عشرون فاذا زادت وقصا ففيها بنت لبون ثم اذا زاد وقص  
 آخر ففيها حقة ثم لها بعد ذلك ثلاثة اوقاص كل وقص  
 ثلاثة نصب وذلك خمسة عشر فاذا زاد وقص ففيها  
 جذعة ثم اذا زاد وقص آخر ففيها بنت لبون ثم اذا زاد  
 بعد ذلك نصاب ووقصان اول آخر وذلك تمام مائة  
 واحد وعشرين استوى الحساب فيكون في كل اربعين  
 بنت لبون وفي كل خمسين حقة عند الشافعي وعندنا  
 يستأنف الفريضة بالشيء على ما مر في زكاة الابل  
**فصل في الخيل** والخيل اسم جمع للحراب والبراذين  
 ذكورها واناثها كالركب ولا واحد لها من لفظها وواحد  
 فرس قال الجوهري يذكر ويؤنث ويصغر بغير ياء وهو  
 شاذ ومعها ثمانى كلمات في بيت موزون وهو  
 ذره وقوس وحرب درعها فرس ناكذا نصف غرس  
 وفي القدر وجهان والاجود قدير وفي الصحاح الخيل  
 الفرسان قال الله تعالى واجلب عليهم خيلك ورجلك  
 طريقا حتى لا يشتبه

صلح في دكانه الخيل



والخيل ايضا الخيول فيكون الثاني جمع اسم الجمع كالقوم  
والاقوام والخيالة اصحاب الخيل وفي النهاية لابن الاثير  
يا خيل الله اركبي يا فرسان خيل الله اركبي بحذف المضار  
قلت لاحاجة بنا الى حذف المضار لان الخيل هي الفرسان  
كما ذكر الجوهري ويدل عليه قوله اركبي **قوله** اذا كان  
الخيل سائمة ذكورا واناثا فصاحبها بالخيار ان شاء اعطى  
عن كل فرس دينارا وان شاء قومتها واعطى من كل مائة  
درهم خمسة دراهم عندنا حنيفة وزفر وحماد بن ابي  
سليمان واسمه مسلم شيخ الحنيفة وابراهيم النخعي  
حكاه عنه في الروضة وزيد ابن ثابت من الصحابة ذكر  
شمس الائمة السرخسي كما ذكر في الكتاب وقال ابو بكر  
ومحمد والائمة الثلاثة وغيرهم لا زكاة في الخيل الا اذا كانت  
للتجارة واختار الطحاوي وعليه الفتوى استدلووا  
عليه السلام ليس على المسلم في فرسه وغلामه صدقة  
متفق عليه وبما رواه الترمذي باسناده عن علي رضي  
الله عنه يرفعه عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقية  
وفي الامام روى البيهقي من حديث بقة بن الوليد قال  
حدثني ابو معاذ سليمان بن ارقم عن الزهري عن سفيان  
ابن المسيب عن انه هرب من رضى الله عنه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عفوت لكم عن صدقة الجبهة والكسفة  
والنخعة قال بقة الجبهة الخيل والكسفة البغال والله  
المرتبيات في البيوت ولنا ما روى ابو يوسف عن ابي  
عبد الله عوركا بن الحضرم السعدي عن جعفر بن محمد  
عن ابيه عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه  
في الخيل في كل فرس دينار ذكر في الامام عن الدارقطني  
ورواه ابو بكر الرازي

افتور على عدم كراه  
الخيل

ورواه ابو بكر الرازي وثبت انه عليه السلام قال ولم ينس  
حق الله في رعايتها وهو الزكاة وانفقوا على سقوط ساير  
الحقوق غير الزكاة وانه لاحق في المال غير الزكاة وما  
ورع فيها من اطراق فحولها واعان وغيرهما منسوخ بالزكاة  
عند الجمهور وبما روى في الحديث ان الزكاة نسخ كل  
صدقة وروى عن الشعبي وعطاء وطاوس والحسن و  
الظاهرية انه محكم وان فيه حقوقا غير الزكاة ولا يجوز  
ان يحمل على زكاة التجارة فانه قد سئل عن الحمير بعد الخيل  
فقال ما انزل على فيها شئ يسوي هذه الآية الجامعة  
الفائدة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال  
ذرة شرا يره فلو كان المراد بذلك زكاة التجارة لذكر  
مثله في الحمير وكذلك الحقوق موجودة في الحمير ولم تذكر  
مع ان الترمذي ضعفه في مطالع الانوار الفائدة المنقولة  
القليلة المثلث بابها وروى ابو عمر بن عبد البر باسناد  
ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال ليعلى بن امية  
تاخذ من كل اربعين شاة شاة ولا تاخذ من الخيل شيئا  
خذ من كل فرس دينارا دينارا وفي الامام فقر روى  
الخيل دينارا دينارا قال ابو عمر الحمير في صدقة الخيل  
عن عمر رضى الله عنه صحيح من حديث الزهري وعن  
السايب بن مرثد قال لقد رايت ابي يقوم الخيل و  
يدفع صدقها الى عمر بن الخطاب رواه ابو عمر بن عبد  
البر ذكر في الامام وغيره وروى يعقوب بن شهاب  
ان عثمان رضى الله عنه كان يصدق الخيل ذكر في الامام  
قال ابو عمر روى جويريه عن مالك فيها حديثا صحيحا  
وذكر ابو عمر ايضا عن ابن عيينة عن الزهري عن



السائب بن مرقد ان عمر اُمر ان يؤخذ عن الفرس  
شأتان او عشرة درهما وقال ابن رشد المالكى في  
القواعد قد صح عن عمر رضي الله عنه انه كان يأخذ  
الصدقة عن الخيل وفي المبسوط حديث بن الزبير عن  
جابر بن عبد الله وفي المنافع قيل ان الزبير بالكوفة  
ابن الزبير تصحيف قال واليه اشارة التباين  
قال ابو الزبير اسمه محمد يروي عن جابر وقال القدر  
في شرح مختصر الكرخي ابو الزبير بالكوفة قلت ولا ذلك  
لابن الزبير في الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
كل فرس سائمة دينار وعشيرة دراهم وليس في الرابطة  
شيء قال المطرزي الرابطة ما يربط من الخيل في البلد  
ومعناها ذات الربط لقوله في عيشة راضية وكقولنا  
دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انتا لطاعم الكاس  
قال السرخسي وعي وقعت هذه الحادثة في زمن  
مروان فشا والصحابة رضوان الله عليهم فروى  
ابو هريرة ليس على الرجل في عبء ولا في فرسه  
صدقة فقال مروان لزيد بن ثابت ما تقول يا ابا  
سعيد فقال ابو هريرة عجا من مروان احده  
حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول  
ما تقول يا ابا سعيد قال زيد بن ثابت رضي الله  
عنه صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما  
اراد فرس الغازي فانما ما حشر لطلب نسل  
ففيها الصدقة فقال كم فقال في كل فرس دينار  
او عشيرة دراهم وفي البناء بيع وعي قيل هذا في  
العرب كان لان كل فرس كان قيمتها اربعة امان  
درهم والدينار عشيرة

درهم والدينار عشيرة درهم فيكون عن كل ما ياتي  
درهم خمسة دراهم وانما الآن يتفاوت قيمتها  
فيقوم ولا انها يسام في الثمر البلد ان الا ان اثار لم  
يشتر فيها لعزتها في ذلك الوقت وما كانت الامور  
للاجهاد ثم كثرت بعد ذلك لاسيما في غير بلاد العرب  
فصارت كالابل والبقر وانما مشاورته للصحابة  
فيدل على وجوبها اذ لا يساورهم في التطوع وانما  
قال عالم يكن حزنه كيلا يؤخذ على وجه الصغار و  
حديثهم الاول محمول على خيل الركوب اذ هو متروك  
الظاهر لانها يجب اذا كانت للتجارة ولان الغلام  
المعطوف لا يكون سائمة فكذا المعطوف عليه والحديث  
الثاني هو حديث علي قال ابو داود ورواه شعبه و  
سفيان وغيرهما عن ابي اسحاق عن عاصم عن علي  
ولم يرفعوه ذكر في الامام ثم الرقيق ان كان للتجارة  
يجب فيها الزكاة وان لم يكن للتجارة لا يمكن ان يكون  
سائمة فهو متروك الظاهر اتفاقا وقال الخطابي  
اختلف الناس في زكاة الخيل وذكر عن عمر انه لا زكاة  
فيها وقال ابن المنذر وابن قدامة من الحنابلة الخلفاء  
الراشدون وان يكونوا يأخذون منها صدقة وهذا  
باطل فاننا قد ذكرنا عن عمرو عثمان اخذ صدقة الخيل  
كما ذكر في الامام ولو ثبت بحمد علي انهم لم يكونوا يأخذون  
من عينها وقد نص في المبسوط على انه لا يؤخذ من  
عينها لان مقصود الفقير لا يحصل بذلك لان عينها  
غير ما كولا عند وفي المبسوط لم يثبت ابو حنيفة  
للإمام ولايته الاخذ لان الخيل مطيع كل طامع فانها

رأى الرق



سلاح والظواهر انهم اذا علموا انها لم يتركوها لصاحب  
وفي الخفة والحواشي وغيرهما جعلوا حق الاخذ للسامي  
لانها يترعى في البراري وحفظها بالحماية قال في الحواشي  
قوله وصاحبها بالخيار احتراز من قول الطحاوي فانه  
جعل الخيار الى العاقل في كل ما يحتاج الى حماية السلطان  
واما حديث بقة بن الوليد عن ابي معاذ فقد قال  
البيهقي ابو معاذ متروك الحديث قلت وبقة ضعيف  
محدث ايضا وقيل احاديث بقة غير تقيته فكن منها  
على تقيته وروى من طرق قال البيهقي اسانيد هذا  
الحديث ضعيفة فائدة قال ابو عبيد الجبهة الخيل  
الكسعة الحمير والنخعة الرقيق وقال الكسائي وغيره  
النخعة بالضم البقر العاقل والكسعة مضمومة الكاف  
وفيها قولان احدهما الرقيق والآخر الحمير وكلاهما يرجع  
الى معنى الكسع وهو الدفع وكذا في النخعة انها العواقل  
من البقر او من الرقيق وذكر الفارسي في مجمع الغرائب  
عن الفرّاء ان النخعة ان ياخذ المصدق دينارا بعد  
فراغه من الصدقة وقيل النخعة الحمير وقيل كل دابة  
استعملت من ابل وبقر وبغال وحمير ورقيق وقيل  
الكسع والنخعة صغار الغنم ذكر ذلك في الامام وفي الصحيح  
النخ السوق الشديد قال لا تضرب باضربا ونخا نخا  
ما ترك النخ لهن نخا وفي الامام عن سارية الخالجي  
عن النبي عليه السلام انه قال قد اراكم لله عن الحمير  
والسجدة والنخعة وفسر بانها آلهة يعبدونها في  
الجاهلية وذكر في شرح مختصر الكرخي وشرح الترمذي  
ان شاء ادّى ربع عشر قيمتها وان شاء ادّى عن كل  
فرس دينارا وفي جوامع

لطيفة  
قائمه

فرس دينارا وفي جوامع الفقه يجب في الاناث والمختلطة  
عند كل فرس دينارا وقيل ربع عشر قيمتها وفي احكام  
البراءة للشيخ ان بكر الرازي ان كانت اناثا او ذكورا  
اناثا يجب وفي البدائع الخيلان كانت تعلف للركوب و  
الحمل او الجهاد في سبيل الله فلا زكاة فيها اجماعا وان كانت  
للجنان يجب اجماعا وان كانت تسام للذر والنسل وهي  
ذكور واناث يجب عندها الزكاة قولوا واحدا وفي الذكور  
المنفردة والاناث المنفردة روايتان قال في المحيط المشهور  
عدم الوجوب فيهما وقال في جوامع الفقه الصحيح انه لا  
زكاة فيهما لان النمل لا يحصل منهما بالذر والنسل ولا  
يؤكل لحمها عند بخلاف الابل والبقر والغنم المنفردة  
لانها تاكل اللحم فالزيادة فيها بالسمن بمنزلة الزيادة  
بالذر والنسل ولو قيل بالزيادة فيها بالسمن والسمن  
ينهاذ قيمتها فيحصل زيادة المائنة وهي النماء يجب  
عنه ان زيادة المال غير معتبة في السوايم وفي المبسوط  
في الاناث المنفردة قال ذكر في الزكاة للحسن بن زياد  
ومور واية الكرخي عنه وفي رواية الطحاوي لا يجب و  
في الذكور المنفردة لا يجب نص عليه في المجتهد عنه قال  
صاحب الروضة ورايت في آثاره حنيفة قال ابراهيم  
النخعي في الخيل السائمة ان شئت في كل فرس دينارا  
وان شئت عشى دراهم وان شئت القيمة في كل ما تبي  
دراهم خمسة دراهم عن كل فرس ذكر او انثى قال محمد  
وبه اخذ ابو حنيفة فوجهها في الذكر حال الانفراد قال  
بسبب السوم يخف المؤنة عما صاحبها وبه يصير  
مال الزكاة ووجه الفرق بين الاناث والذكور عند

الصحيح



الانفراد ان الاناث تتناسل باستعارة الفحل فكل  
الذكور ثم اختلفوا على اصله هل يشترط فيها نصاب  
الصحيح انه لا يعتبر فيها النصاب ومن قاله ابو  
نصر البغدادي في شرح مختصر الشيخ انه الحسين  
القدوري وفي النبايع حكاة عن الطحاوي وقال في التمهيد  
لا بد من ان يبلغ نصابا واختلفوا في قدر النصاب فعن  
ابن جعفر الطحاوي نصابها خمسة كالايدوعن احمد  
العباسي ثلاثة وقيل اثنان ذكر وانني قوله ولا شيء  
في البغال والحمير لقوله عليه السلام لم ينزل علي فيهما  
شيء الا هذه الآية الجامعة الفاظة الى آخره وقد  
ذكرناه وهو متفق عليه ولان المقصود منها الحمل والركلة  
عادة وليس لها ذر ولا نسل للبغال وفي الحمير غير ذلك  
وسومها نادر ولا يعرف للبغال والحمير نصاب سائر  
وانما يسام في غير وقت الحاجة اليها لدفع مؤنة الك  
بخلاف الخيل فان الذر والنسل والسوم كثيرة فيها  
في غير بلاد العرب لان العرب ينهض بعضها على  
بعض فلا يترك ذنبا للخيول في المراعي وقد روى  
حلي والدارقطني والبيهقي باسناد ميم عن ابن  
السيبيعي عن جاريته ابن مضر بن العبدتي الكوفي قال  
جاء ثانياً من اهل الشام الى عمر رضي الله عنه  
فقالوا اننا قد اصبنا اموا لا خيلا وريقا يجب لنا  
فيها زكوة وظهر فقال عمر ما فعله صاحبائكم  
فا فعله فاستشاور اصحاب النبي عليه السلام  
وفهم علي رضي الله عنهم فقالوا حسن وان لم يكن  
جزية يؤخذون بها من بعدك رايته وهذا يدل  
ان عمر لم يد الزكاة

الصحيح

ان عمر لم يد الزكاة في الخيل واجبة وكذا علي قلت  
هو لا الثلاثة روى هذا الاثر ولم يتكلموا في رجاله  
منهم من انه صحيح او حسن وهذا حادثة بن نصر  
العبدتي الكوفي يروي عن عمرو بن علي وابن مسعود  
غيرهم قال علي بن المديني عن روى الحديث ذكر ابو  
الفرج في الضعفاء والمتروكين ولم ينهوا عليه ومنهم  
من اهل الجرح والتعديل وهو لو ثبت لاحتج به  
فانهم لم يقولوا ان ما اصابوا من الخيل سائمة ولا ان  
المول حال عليها ومثل ذلك لا يجب فيه الزكاة يؤيد  
ان الرقيق الذي اصابوا لم يكونوا باعوا بنية التجار  
بل كان للخدمة وبالله التوفيق فصل قوله  
وليس في الفصلاة والعجاجيد والحملان صدقة  
قال المطرزي العجل من اولاد البقر حين تضعه  
امه الى شهر وجمعه عجلة قلت مثل قدره وقدره  
وعجول كقروم والعجول مثل عجل والجمع عجاجيد  
وذكر في المحيط والبدائع وقاضي خان والاسديجاني  
وخزانة الاحمد وخبر مطلوب والمنافع وغيرها  
من كتب لا صاحبيا لعجاجيد ولم يذكروا العجول مع  
ان العجول اخذ على اللسان واشهر في الاستعمال  
من العجول والعجاجيد والحملان بضم الحاء المهملة  
وكسر هاء جمع حم ونظير المكسور خرب وخربان  
هذا اخرا قول انه حليفه وبه قال محمد بن الحسن  
والثوري والشيعة وداود وابو سليمان وكان  
يقول او لا يجب فيها ما يجب في الكبار من الخدع و  
الثنية وبه قال زفر ومالك وابو عبيد وابو ثور

لم



و ابو بكر من الحنابلة وفي المغني في الصحيح ثم رجع  
 وقال يجب واحدة منها وبه قال الاوزاعي واسحاق  
 ويعقوب ومحمد بن ادريس في الجديد وصححه ثم  
 رجع الى ما ذكرناه انفا وعُد ذلك من كراماته رضي  
 الله عنه حيث تكلم في مسئلة واحدة بثلاثة اقوال  
 فاخذ بكل قول من اقواله الثلاثة جماعة من المجتهدين  
 ولم يصح منها قول رابع وهو ان ياخذ المصدق  
 مسنة وبره على صاحب المال فضلا ما بين المسنة  
 والصغرى التي هي مسنته وهو رواية عن الثوري  
 ووجه للحنابلة وفيه قول خامس ضعيف جدا  
 لم ينقل عن الحنابلة انه يجب في خمس وعشرين من  
 الفصلا واحدة منها وفي سنة وثلاثين واحدة منها  
 كسنة واحدة منها مرتين وفي سنة واربعين واحدة  
 منها مثل سنة واحدة منها ثلاث مرات وفي احدى  
 وستين مثلا سنة اربع مرات واين ابن حزم من  
 سماع هذا القول ثم قال في المحيط والبدائع تكلموا  
 في صورة هذه المسئلة فانها مشككة قبل الخلق هل  
 ينقصد عليها الحول ام لا وقبل هلك الامهات بعد  
 سنة اشهر وبقيت الاولاد وموالا صغ وفي الجامع  
 الصغير هلك الامهات بعد عشرة اشهر وبقيت  
 الاولاد قبل كانه له نصاب ومو مسان فاستفاد  
 قبل حوله صغارا فشرى او هبته وخومها ثم هلك  
 المساة وبقي المستفاد وقبل ملك نصاب من الغر  
 الصغار وطال عليها الحول فلم يبلغ سن الاجزاء  
 وجه قول زفر ومن معه ان اسم الابك البقرة  
 والغنم اسم جنس يطلق

قوله

٤  
 ينقل عن غير

صورة هذه المسئلة  
 مشككة  
 الاصح

والغنم اسم جنس يطلق على الكبير والصغير حتى لو حلف  
 لا ياكل لحم الابك والشاة يحنث باكل لحم الفصيل والحمل و  
 وجه قول انه يوسف ومن معه انه انظر للجانبين وفيه  
 احتراز عن الكرايم فاشبه المهازيل والمراض ويدل عليه  
 ما رواه البخاري في صحيحه من قول انه بكر الصديق رضي الله  
 في اخذ العناق واسناده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجه  
 القول المرجوع اليه حديث سويد بن غفله قال اتانا  
 مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعته يقول في عهدي  
 ان لا اخذ من راضع اللبن شيئا رواه الدارقطني وفي النسائي  
 لا اخذ راضع لبن قال النوراني وهو صحيح وفي سنن داود  
 والنسائي نهينا عن الاخذ من راضع اللبن قال سويدانا  
 اصغر من رسول الله صلى الله عليه وسلم بسنتين وموجعني كوفي  
 تابعي مخضرم ادرك الجاهلية ثم اسلم قبل مات سنة  
 احدى وثمانين وقيل بلغ مائة واحدى وثلاثين سنة  
 وفي المغني وروى عن النبي عليه السلام انه قال ليس في  
 السخا زكاة ولان الشرع وره بينت الخاض والتبيع  
 والشاة ولم يره بالفصيل والعجل والحمل فلا وجه  
 لا يجابها بالراج ولا الاجاب ما وره به الشرع للاجاق  
 بارباب الاموال فلا يجب شئ والاصل براه الذمة والوجوب  
 بالسمع ولم يوجد فيها قوله ثم عند انه يوسف لا يجب  
 فيما دون الاربعين من الحملان وفيما دون الثلاثين من  
 العجاجيل قلت ما حاجة الى ذكر ما دون الاربعين من  
 الحملان وما دون الثلاثين من العجول لان الكبار منها  
 في هذا العدد لا يجب فيها شئ بالاجماع فالصغار اولى  
 بعدم الوجوب فيها ويجب في خمس وعشرين من الفصلا

تعريف  
 سويد



واحد منها ثم لا يجب فيها شيء حتى يبلغ مبلغا لو  
 كانت مائة يتنى الواجب فيه بأه يبلغ ستمائة وسبعين  
 فهو الذي يتنى الواجب فيه فيكون فيه ثلثان منها الى  
 مائة وخمسين واربعين فيجب فيها ثلث منها وهكذا  
 يجرى وفي البدايع وعلى رواياته كلها لا يجب في الزيادة  
 على خمس وعشرين فصلا حتى يبلغ عدد ما لو كانت كبيرا  
 يجب فيها اثنان ومائة وستة وسبعون ثم لا يجب شيء  
 حتى يبلغ مبلغا لو كانت كبيرا يجب فيها ثلث وسو  
 مائة وخمسون انتهى كلام صاحب البدايع وهو سهو منه  
 وانما الذي يجب فيه ثلاثة عند مائة وخمسة والربع  
 ذكر في المحيط وغيره لانه يجب حقتان الى مائة  
 وعشرين ثم في خمس وعشرين بنت مخاض وفي خمس  
 وعشرين ومائة ان ثلث الواجب بالشاة مع الحقتين  
 لكن اراد به ان يكون الثلث بخمس الواجب اذ لا  
 يمكن اخذ فصل في موضع الشاة وانما لم يوجب الزائد  
 على خمسة وعشرين من الفصلان حتى يبلغ مبلغا  
 يتنى فيه الواجب لان مادون ذلك التفاوت في الواجب  
 بالسنة لا العدة وفي الصغار لا تفاوت في السنة  
 بين افرادها فيحذر رعاية ما ورد به الشرع فيه  
 وفي المحيط في الفصلان ثلاث روايات لان يوسف  
 اخذها قد منها ولا شيء فيما دون خمسة وعشرين  
 فصلا على هذه الرواية وفي رواية عنه في الخمسة  
 خمس فصلا وفي العشر خمسا فصلا وفي خمس عشر  
 ثلاثة اخماس فصلا وفي عشرين اربعة اخماس فصلا  
 وفي رواية اخرى عنه ينظر في الخمسة الى قيمة شاة  
 ثلثة وسط والى خمس

ثلثة وسط والى خمس فصلا وانما كان اقل قيمة  
 يجب وفي العشر ينظر الى قيمة شاتين وسطين وفي  
 قيمة خمس فصلا فيجب اقلها وفي خمسة عشر ينظر  
 الى قيمة ثلاث شياه او ساط والقيمة ثلاثة اخماس  
 فصلا فيجب اقلها وفي عشرين ينظر الى قيمة اربع شياه  
 او ساط والقيمة اربعة اخماس فصلا فيجب اقلها  
 وفي المفيد والمزيد في الخمسة ينظر الى قيمة شاة وسط  
 والى واحد منها فيجب الاقل وفي العشر ينظر الى شاتين  
 وسطين والى اثنين منها فيجب الاقل ومثله في شرح  
 مختصر الكرخي وفي رواية الحسن بن ابي مالك في عشر  
 ينظر الى شاتين والى واحد منها انتهى كلام صاحب المفيد  
 قال القدوري وهو الصحيح لانه الكبار يجرى عن العشر  
 واحد منها او الشاتان فالصغار اولى وروى انه ذكر  
 للحسن رواية بكر العمري ان في العشرين اربعة منها  
 فضحك وقال كيف يكون فيها اربع منها وفي خمس وعشرين  
 واحد منها وفي الوبري هذا الخلاف فيما اذا لم يكن الصغار  
 للتجان اما اذا كانت للتجان وهي تساوي مائتي درهم  
 يجب فيها الزكاة بالاجماع قايمة قال النووي الامهات  
 لغة قليلة والفصيح في غير الادبيات بحذف الهاء  
 وفي الادبيات الامهات وقال الزمخشري في المفصل قد غلبت  
 الامهات في الاناسي والامات في البهائم وهكذا ذكر  
 ابن عيش في شرح المفصل والكثر على زيادة الهاء وام  
 فعلا بدليل الامومة والعين واللام من واحد بدليل  
 امات واجاز المبرد وابو بكر ان يكون الهاء هنا اضلا  
 لقولهم امهية وتامهت اذا اتخذت امات وانه فعلة

الصحيح  
اجوبة

قائده  
الامات والامات



وأجدي الميخين زايده والهاء لام الكلمة كأنه وقبر الآن  
أبهم شاذ وتامته انتا اقل منه قال الزمخشري وهو  
من مسترف كتاب العين قال ابن يعيش لم يثبت في نسخة الامم  
حكاها ثعلب وحسبك به ثقة واثمه وتامته حكاها  
كتاب العين لا غير وفيه من الاضطراب والتصريف الفاسد  
ما لا يدفع وزاد بن الحاجب على الزمخشري في المفضل فقال  
او ما اصلان كدمت ودمشرونت وثرثار ولولو ولاك  
فان كانت فيها واحدة مستنة يجب لزكاة فيها بلا خلاف  
يجعل المستنة اصلا والصغار تبعاتها وقد ثبت الحكم تبعها  
فيما لا يثبت اصلا كالاضحية اذا ولدت تضحى بالولد تبعها  
للام وان كان لا يجوز بالولد اصلا ثم ان كانت المستنة  
وسطا وهي ثنية في الحملان اخذت وان كان جنة فوة  
الوسط يوم مر بادي شاه ثنية وسط وان كان دونه  
الوسط يوم مر باديها لانها قائمة مقام الوسط او بادي  
قيمتها وفي شرح المهدب للنووي اذا كانت صغارا وواحدة  
منها في سن الفرس يجب سن الفرس المنصوص عليه  
عند الشافعي وهو قول مالك وابن حنبل فان هلك  
المستنة بعد الحول لا يؤخذ منها شيء في قولنا حنيفة  
ومحمد ويجعل تبعاتها في الوجوب والهلاك فاذا هلك  
من غير صنع احد يجعل كأنها هلكت مع الصغار وعند  
ابن يوسف يجب سبعة وثلاثون جزءا من اربعين جزءا  
من حمل موافقها ويسقط فضل المستنة كان الكلب  
كان حملانا وهلك منها حمل وعند زفر يجب مثلها من  
ثنية وسط وان هلك الصغار وبقيت المستنة يجب  
فيها اجزء من اربعين جزءا من شاه وسط اتفاقا قال  
الوبرتي قال في الذخيرة

الوبرتي قال في الذخيرة فقد جعل الواجب في المستنة  
لا غير حال هلاكها حتى حكم بسقوط الواجب بهلاكها وجعل  
الواجب في الكل حال بقاء المستنة وهلاك الصغار قال  
الوجه في ذلك اننا نقول بان الواجب في المستنة وحدها  
وكيف يمكن ان يقال ذلك بل الواجب في الكل واعطى الصغار  
حكم الكلبا رتعا للمستنة وجعل في حق المستنة كان الكلب  
كلار وهلك تسعة وثلاثون وبقيت المستنة بقسطها  
فانما في حق الصغار والمستنة اصلا فاذا هلك جعل هلاكها  
بمثلة هلاك الكلب ولو كانت له شاه ثنية ومائة وعشرون  
حملا يؤخذ الثنية لا غير عندهما وعند ابن يوسف الثنية  
تلك وحمل معها افضلها وعند زفر يجب فيها شاتان ثنيتان  
وسطان فلو هلكت تلك الشاة سقطت الزكاة عندهما  
عند ابن يوسف يجب في الباقي حمل قال الوبرتي وعلى قياس  
ما روي عنه انه يعتبر آخر النصاب يجب في الباقي مائة  
وعشرون جزءا من حملين ولو هلك الكلب الا تلك الشاة يجب  
جزء من اربعين جزءا منها عند ابن حنيفة ومحمد وعلى قياس  
قولنا يوسف على تلك الرواية يجب فيها جزء من مائة  
واحدى وعشرين جزءا من تلك وجزء من حمل وكذا  
لو كان له ما يتاح له وشاة فانه يؤخذ تلك الشاة فحسب  
عندهما وعند ابن يوسف تلك وحملان فان هلكت تلك  
سقطت الزكاة عندهما وفي قولنا يوسف يجب في الباقي  
حملا ولو هلك الكلب الا تلك الواحدة فانه يجب فيها جزء  
من اربعين من تلك على قولها وعلى قياس تلك الرواية  
عن ابن يوسف يجب فيها ثلاثة اجزاء من مائتي جزء  
وجزء جزء منها وجزءان من حمل وفي البدايع اذا كانت له



مستتانه ومائة وتسعة عشر حملا يجب فيها مستتانه  
بلا خلاف لان العدة الواجب وجوده في المال وان كانت  
المستنة واحدة اخذت هي لا غير عند ما وعند ان يوسف  
يؤخذ هي وحمل معها وفي السنين من العجول اذا كان  
فيها تباع يؤخذها ولا غير عند ما وعند ان يوسف  
يؤخذ التبيع وعجل معه وفي سنة وسبعين فصلا  
وفيها بنت لبون يؤخذ هي لا غير عند ما وعند ان  
يوسف يؤخذ معها فصلا وفي المحلى لابن حزم ما  
صغر من ان يسمى شاة لكن يسمى خروفا او جديا  
او سخله لم يجز ان يؤخذ في الصدقة الواجبة ولا ان  
يعد فيما يؤخذ منه الصدقة الا ان يتم سنة فاذا  
اتممت عدت واخذت قال علي هذا وعن ابي حنيفة  
اذا كان له اربعون خروفا وفيها واحدة مستتانه اخذت  
هي وان كانت مائة وعشرين وفيها مستتانه اخذت  
وان كانت واحدة اخذت هي لا غير وان لم يكن فيها  
مستنة اصلا فلا شئ فيها ولذا في العجاجة الفصل  
ولو ملكها سنة فكثر قال وهذه شريعة ابيليس  
لا شريعة الله ولا رسول الله قال يعني قوله اذ كان  
مع المائة والعشرين خروفا مستتانه زائدتان  
اخذتا كلنا ما عن زكاة الخرفان وان كانت واحدة  
مستنة اخذت هي عن زكاة الخرفان قلت لقد كنت  
الحديث وشيخ في هذه المسئلة النباح الكثير الزائد  
على قدر الحقيق واستطاع غارب الجهد والبهتان  
فان احدا من الناس لم يقل اذا زاد على المائة والعشرون  
خروفا مستتانه ولا انها يؤخذان عن الخرفان  
بل اذا كان الخرفان

كلام ابن حزم

خطا عن ابن حزم

بل اذا كان الخرفان مائة وتسعة عشر ومستتانه  
زائدتان عليها يكونان عن انفسهما وعن الخرفان و  
يؤلا يعرف العدة الذي يؤخذ فيه مستتانه ولا الحكم  
عما اذا يؤخذان ثم ان اخذ المستنة في الاربعين او  
المستتين عن مائة واحد وعشرين اذا كانت موجودة  
في الصغار مذهب مالك والشافعي واحد وجماعات  
غيرهم وقد جاؤا بعد ان حنيفة واخذوا بقوله مع كئ  
بخالفه الشافعي له فما وجه خروجه عليه عن سجيبة  
اهل العلم دون غيري ممن قال بقوله الا ان يكون قاله  
باعتبار انه كبيرهم واقدامهم ثم قال فاذا لم يكن فيها  
مستنة لم يوجب شيئا وبه اخذ الحسن بن زياد ونقله  
عنه ذلك خطأ وانما اخذ به محمد بن الحسن الشيباني  
الجليلا القدر فيهما ولغة باتفاق الطوائف الا صاحب  
والاعداء وحمل هذا لا ينبغي ان يعتمد على نقله ولا  
يعول على قوله فانه قد نقل عنه ثلاثة احكام خطأ  
في فروع واحد وقد صنف عبد الحق بن عبد الله الانصار  
الخروجي كتابا له عليه فيه وبين اقواله الفاسدة و  
تناقضه ونبه على بطلان كثير مما هو به في كتابه  
المحلى وانتصر لائحة الامصار الذين الاقتدار بهم  
هدى ونور ومخالفهم ضلالا وثبوت يقبل الله منه  
وانا به الجنة ثم اخذ ابن حزم هذا بزيادة الاحتجاج  
بقوله عمر رضي الله عنه من وجع او لها انه ليس  
يقول رسول الله ولا حجة لاحد الا قوله ثانيا انها ان  
خالفه ابو بكر الصديق فانه كان لا ياخذ من مال زكاة  
حتى يحول عليه الحول والصغار لم يحل عليها الحول

او وما في لغة

شهر الحجاز  
على ابن حزم



ثالثها لم يرو هذا عن عمر من طريق متصل إلا من طريق  
عكرمة بن خالد وهو ضعيف ومن طريق ابن لعبد الله  
ابن شفيان ولم يستمر رابعها قد خالفوا عمر في هذا  
وقالوا لا بد أن يكون الأموات نصابا بدون الأولاد  
حتى يجب فيها الزكاة وليس ذلك في حديث عمر ثم قال  
في تمشية مذهبه الباطل قد وجدنا الخرفاء والجذال  
لا يقع عليها اسم شاة في اللغة التي أوجب الله علينا  
بها دينه فخرجت الخرفاء والجذال عن أن يكون  
متعلق الزكاة ولهذا لا يؤخذ خروف ولا جدى في  
واجب الزكاة فامت من ملك خرفانا أو عجولا أو  
فصلانا سنة فالزكاة واجبة عند تمام الحول لأن  
عند ذلك يستجى غنما وبقرا وأبلا الجواب عن الأول أنه  
غير مسلم بل قول الصحابي حجة عندنا وعند الثمالي  
العلم فلا يلتفت إليه وعن الثاني لم يخالفه أبو بكر الصدوق  
رضي الله عنه ويحمل على غيرها من الأموال توفيقا  
بين قوليهما ولأن حول الأموات حولها لأنها الأصل  
والأولاد تتبع فلا يكون معارض لقول عمر وقد صح عن  
أبي بكر أنه قال لو منعوني عناقا كانوا يؤفدونها إلى  
سؤالاتي صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم والعناق لم يحملها  
الحول عندا دأبها وعن الثالث أن مالك بن انس رواه  
عن شفيان بن عبد الله الثقفي الصحابي عن عمر رضي  
في الموطأ قال النوراني وهو صحيح قلت في الموطأ  
حد ثنا يحيى عن مالك عن ثور بن زيد عن ابن لعبد  
الله ابن شفيان بن عبد الله وابن عبد الله ابن شفيان  
ليس له ذكر في الكتب الستة ولا في غيرها فهو  
مجهول لا يحتج به

مجهول لا يحتج به وقال أبو الفرج بن الجوزي عكرمة بن  
خالد بن سلمة المخزومي المكي وعكرمة بن خالد المخزومي  
المكي قال البخاري عن الأول أنه منكر الحديث وقال النسائي  
ضعيف والثاني روى له البخاري في صحيحه ولم يعينه ابن  
حزم فلمعله الثاني واعتقد الأول لكن لم يدركا عمر فهو  
منقطع قاله الحافظ شرف الدين الدياطي والعجب من  
النوراني كيف حكم بصحته بغير مستند ورواه البيهقي  
عن بشر بن بن عاصم عن أبيه عن جده عن غير طريق مالك  
وعن الرابع وهو قوله قد خالفوا عمر في هذا وقالوا لا بد  
أن يكون الأموات نصابا بدون الأولاد لم يخالف عمر في ذلك  
فإنه لم يقل إذا كانت الأموات قل من النصاب بعد السخلة  
لتكميل أصل النصاب ثم أنه قد صرح بأنها لا يسمى شاة  
ولا بقرا ولا إبلا في أول الحول ولا في سطره والحول عند شرط  
في المال الزكوي وكذا كمال النصاب من أول الحول إلى آخر  
فإذا لم يكن الفصلان والحملاان والعجول في أول الحول ولا في سطره  
مال الزكاة فيصير ورثتها مال الزكاة في آخر كيف يوجب  
الزكاة فيما لا يكون محلا للزكاة ولا معتد به في أوله ووسطه  
فلا فرق بين من ملك إبلا وبقرا وغنما في آخر الحول وبين من  
ملك ثيابا لبذلة وعبيدا الخدمه إذا لم يكن محلا لتعلق  
الزكاة بها قبل آخر الحول ولم يرد بها قال ابن حزم ومفاد  
الظاهرية كتاب ولا سنة ولا قول صاحب الذي لا يعتد به  
ولا قياس مع أنه ليس بحجة عند فاقاله باطل قطعا  
فنسبه مذهبه هذا إلى شريعة أبي ليس أولى من نسبه  
قولا لعلماء الذينهم نجوم الهدى وأصل الاقتداء قال ابن  
واتا أبو يوسف والشافعي فقد طردا قولهما في الأربعين



شاة اذا ولدت قبل الحول بيوم ثم ماتت الالبات فاجبا  
 احد خروف من ذلك في الزكاة قال وهو عجب جدا وعلى هذا  
 مسايل ذكرها في الزيادات اذا كانت له تسعة وثلاثون  
 حملا وشاة مسنة عجفاء لا يبلغ قيمتها قيمة شاة وسط  
 يؤخذ العجفاء اذ وجوب الزكاة لاجلها فانه هلك العجفاء  
 سقطت الزكاة عندهما وعند انه يوسف يسقط جزء  
 من اربعين جزءا من حمليهما وفضل الحملان وان هلك الحملان  
 دونها يبقى جزء من اربعين جزءا منها كان الكمل مسات في  
 الاصل ولو كانت له شاة وسط ومائة وعشرون عجفاء  
 فعليه شاتان سمينه وعجفاء ولو لا السمينه لوجبت  
 ثنيان من افضلها وفيما بين واحد وسط يجب هي  
 وثنيان من افضل العجفاء فانه هلك بعد الحول فعنده  
 جعل كانه لم يكن له الا مائتا شاة وهي عجفاء فيجب شاتان  
 عجفاء وان من افضلها وعند انه يوسف ومحمد يسقط  
 الفصيل بهلاكها ويجعل كانه الكمل عجاف فيسقط بقوله  
 ما هلك ومو جزء من كل شاة من احدى ومائتين من  
 الثلث الواجبة وفي المحيط جعله قوله محمد وحده وان  
 سببتا عشر ثلث لشبوع في الواجبات ومعناهما واحد  
 فلو هلك الكمل سوى الوسط يجب جزء من اربعين جزءا  
 من الوسط عنده وعندهما ثلاثة اجزاء من مائتي جزءه  
 وجزء لكن جزء من وسط وجزء من عجفاء ولو كانت  
 له عشرون شاة سمينه وعشرون عجفاء فهلك عشرون  
 من السماء بعد الحول فعليه ثلاثون جزءا من اربعين جزءا  
 من شاة سمينه اذا كانت وسطا عندهما وعند محمد  
 نصف سمينه وربيع مهزولة لان السمينه وجب نصفها  
 في السماء ونصفها في العجفاء

في السماء ونصفها في العجفاء تبعاً للسمان فاذا هلك  
 عشر من السماء سقط ما وجب فيه وهو ربع  
 السمية اصلا وسقط ما وجب في عشر من العجفاء  
 تبعاً للسمان لهلاك المستتبع ولو هلك من السماء واحد  
 يجب في الباقي تسعة وثلاثون جزءا من اربعين من  
 سمينه ولا يجعل هاهنا كانه الحول حاله على الباقي  
 اذ لو جعل كذلك لما وجب شيء بخلاف ما تقدم على قول  
 انه حنيفة لانه الكمل ههنا اصل وهناك يُصرف لهلاك  
 الى البتة وعند محمد يجب جزء من العجفاء ومائة و  
 ثلاثون جزءا من السمينه ولو كانت له خمس من  
 الابل بنات مخاض او اعلى منها وهي عجاف يجب شاة  
 مقدرة بقدرها وكذا في عشر الى خمس وعشرين وطريقه  
 ان ينظر الى بنت مخاض وسط والى قيمة افضلها و  
 ينقص من الشاة الوسط بتلك النسبة بيانه ان  
 كانت قيمة بنت مخاض وسط مائة وقيمة افضلها  
 خمسين وقيمة شاة وسط عشرون يجب شاة تساوي  
 نصف شاة وسط وهو خمسة وفي زيادات حسام  
 الدين الشهيد انه كانت قيمة بنت مخاض وسط وقيمة  
 شاة وسط عشرون يكون مثل خمسها فالآن ينظر الى  
 قيمة افضلها فانه كانت عشرون يجب شاة تساوي  
 خمس افضلها ومو اربعة دراهم وفيها ايضا انه كانت  
 قيمة افضلها دون قيمة بنت مخاض وسط نظرا  
 الى نقصانها فانه كانت اربع يجب شاة تساوي  
 ثلاثة ارباع شاة وسط وان كان النقصان نصفها  
 يجب شاة تساوي نصف شاة وسط وان كانت



العجاف خمسين يجب حقة مقدرة بقدرها و  
طريقه ان ينظر الى قيمة بنت مخاض وسط والى  
قيمة حقة وسط فان كانت مثلها او مثلها ومثل  
نصفها يجب حقة مثلا فضلها ومثل نصف الذي  
يلها في الفضل او مثل ثنتين من افضلها ولو كانت  
خمسون بنت مخاض عجاف الا واحدة سميئة قيمتها  
خمسون وقيمة البواقي عشرون عشرون وقيمة الحقة  
الوسط مائة يجب حقة تساوي ستين ليكون مثل  
ثنتين من افضلها فان هلكت السميئة فقدرها  
بجب حقة مقدرة بقدرها ومضى ما تساوي عشرين  
ليكون مثل ثنتين منها وعند محمد يسقط جزء من  
خمسين جزا من الحقة المقدرة بعشرين وان هلك  
الكل وبقيت هي فقدرها حقة يجب خمس شاة  
وسط وعند ابن يوسف جب جزء من ستة واربعين  
جزا من الحقة المقدرة وعند محمد جب جزء من  
خمسين جزا منها ويقدر الحقة بستين لبقا الوسط  
له خمسون فصلا الا واحدة وسطا ومضى حقة يجب  
حقة وسط فان هلك بعد الحول سقط الزكاة  
وعند ابن يوسف تبقى بقدرها هكذا في مختصر الويل  
للشيخ رحمه الله ومضى تسعة واربعون جزا من خمسين  
جزا من فصلا هكذا ذكر السارح ويبقى ان يجب  
عليه فصلا لان في خمسة وعشرين فصلا يجب  
عند ولا يزداد عليه حتى يبلغ ستا وسبعين فيجب  
فصلا ان عند فكيف يكون في تسعة واربعين اقل  
من فصلا واحدة وان هلك نصفها اعني نصف الفضل  
وبقي نصفها سقط

و بقي نصفها سقط نصفها وبقي نصفها قلت هذا  
الجواب يستقيم على قول محمد اما على قول ابي  
حنيفة فينبغي بنت مخاض كان الحول حال على خمس  
وعشرين لصرف الهلاك الى النصب الاخيرة وعند  
ابن يوسف جب خمسة وعشرون جزا من ستة واربعين  
جزا من الحقة الوسط ولو كان له ثلاثون تبعا اعجف  
جب افضلها فان كان فيها وسط يجب مئو ولو كانت العجاف  
اربعين جب مئة مقدرة بقدرها وطريقه ينظر  
الى قيمة تباع وسط لانه اقل سن يجب فيها الزكاة  
والى قيمة مئة وسط فان كانت قيمة التباع اربعين  
وقيمة المئة خمسين عرفت ان المئة تباع ورب  
تباع فيؤخذ افضلها وربع الذي يليه في الفضل  
فان كانت قيمة افضلها ثلاثين والذي يليه عشرين  
كان الواجب مئة تساوي خمسة وثلاثين درهما  
ليكون مثلا افضلها وربع الذي يليه في الفضل ستة  
تبعا اعجف جب ثلثا من افضلها فان كان فيها واحدة  
وسط اخذت هي واخرى معها من افضلها فان هلك الكل  
بعد الحول الا الوسط فعند جب جزء من ثلاثين من تباع  
وسط وعند ما يجب جزء من ستين جزء منه ومثله  
من اعجف وفي جوامع الفقه ولو كان الكل عيانا يجب  
عند ما وعن ابن حنيفة روايتان ولو كانت معينه اخذت  
واحدة منها عندنا وبه قال الشافعي وابن حنبل وقال  
مالك لاجزية وجاء بصحيحه وفي المدونة اذا كانت كلها  
عجاف او معينة او تيسا لا يؤخذ منها ويلزم بصحيحه  
غير معينه وهو بعيد جدا قال ابن العربي المالكى والاول



قائمه  
ابن حبيب ادناه شهر وقال ابو محمد اذ لم يقصد  
الفرار صحح وراى الاوزاعي ومالك وابو الحسن بن  
المخلص من الظاهرية الخلطة في المواشي لا غير  
راى الشافعي حكم الخلطة التي قال به جاري في المواشي  
والزروع والشمار والدرهم والدنانير قال ابن حزم  
وراى ان ما في نفس لو ملكوا ما في درهم كل واحد  
درهما يجب عليهم فيها خمسة دراهم قال ابو حنيفة  
بضم الخاء وسواء كانت الخلطة خلطة نسيوع و  
اشتراك في الاعيان او خلطة اوصاف وجوار في المكان  
بشروط تسعة احدها ان يكون الشركاء من اهل  
وجوب الزكاة والثاني ان يكون المال بعد الخلطة  
نضابا والثالث ان يحضى عليه بعد الخلط حول كامل  
والرابع ان لا يميز احدهما عن الآخر في المراح و  
الخامس في المسرح والسادس في المشرب كالبيير  
والنهر والحوض والعين او كانت المياه مختلفة  
بحيث لا يختص احدهما بشئ والسابع الراعي و  
الثامن الفحل والتاسع في المحلب ولا يشترط خلط  
اللبن وقال ابو اسحاق المروزي يشترط الخلط في  
اللبن ايضا فيحلب احدهما فوق لبن الآخر قال  
صاحب البيان هو اصح الوجوه الثلاثة وفي وجه  
يشترط ان يحلبا معا واخلط اللبني ثم يقسمانه  
وقال صاحب المفيد يشترط عند اتحاد اللب  
والكلب قلت ليس ذلك مذهبنا ونقل الرافعي  
عن الخياط انه حكى وجهها ان خلطة الجوار لا اثر لها  
وغلط والمسروح المرعى وقيل طريقها الى المرعى  
ابن حبيب ادناه شهر

اقوى في النظر وفي جوامع الفقه ان كانت العجاف لا ينتفع  
بها فهي كالضمار فايده اعجف وعجفاء قياسها ان يجع  
على عجف وعجفان وانما جع على عجاف حملها على عاضدها  
وهي السمان ذكر السيرافي مسئلة ذكرها في المبسوط  
والمحيط وخزانة الاكل والوبري وعائنة الكتب ان  
الخليطين يعتبر لكل واحد نصاب كامل حال الانفراد  
ولا تاثير للخلطة فيها سواء كانت شركة ملك بالارث  
والهبة او الشراء ونحوها او شركة عقد كالعنان والمفاو  
ذكر الوبري وقال ابو بكر بن المنذر اختلفوا في رجلين  
بينهما ماشية نصاب واحد قالت طائفة لا زكاة عليها  
قال هذا قول مالك والثوري وان ثور واهل العراق  
قال ابن حزم في المحلي وبه قال شريك بن عبد الله والحسن  
ابن حيي وقال الشافعي والليث وابن حنبل واسحاق  
يجب عليها الزكاة لو كانوا اربعين رجلا لكل واحد  
شاة يجب عليهم شاة قال ابو بكر الاول اصح يعني عدم  
وجوب الزكاة وقال ابن حزم في المحلي الخلطة لا تحل  
حكم الزكاة هو الصحيح وقال الطرطوشي لا تصح الخلطة  
الا ان يكون لكل واحد منها نصاب كامل والمعاد العبي  
فيها الراعي والفحل والمراح والدلو والمبيت ذكرها  
مالك في المدونة ومنهم من ذكر الحلاب مكان المبيت و  
حصول جميعها ليس بشرط والحلاب معناه ان يكون  
الحالب واحدا الا انه يخلط الالبان ولو كان احدهما عبدا  
او كافرا قال محمد بن مسلمة لم يصح الخلطة قال ابن حبان  
يصح ولا يشترط الخلطة في جميع الحول قال ابن القاسم  
لو اختلفا قبل الحول بشهرين فاقل فيها خليطان قال  
ابن حبيب ادناه شهر



وقيل هو الموضع الذي يجتمع فيه للشرح والمجلب  
بالكسر هنا ويؤا لانا الذي يجلب فيه والمجلب يفتح  
اللام على المشهور وحكى اسكانها وهو غريب ضعيف  
وفي بعض كتب الحنابلة ذكر الخلطة ستة شرائط  
ثم انه قد يكون اثر الخلطة في اجابها وقد يكون في تليها  
وقد يكون في تقليلها مثال الاول خمس من الابل واربعون  
من الغنم بين اثنين يجب فيها الزكاة ولو انفردت لا  
يجب ومثال الثاني كل واحد مائة وشاة يجب على  
كل واحد شاة ونصف ولو انفردت يجب على كل واحد  
شاة ومثال الثالث وهو التقليل مائة وعشرون شاة  
من ثلثه يجب على كل واحد ثلث شاة ولو انفردت  
لوجب على كل واحد شاة استدلوا بقوله عليه السلام  
لا يجمع بين منفرة ولا تفدق بين مجتمع خشية الصدقة  
قال النووي رواه ابوداود والترمذي وقال حديث  
حسن قلت قال الترمذي لم يرفعه عن الزهري الا  
سفيان بن حسين الواسطي قال يحيى لم يكن بالقوى  
وقال ابن حبان يروي عن الزهري المفلويان و  
قالوا بسبب الخلطة يخف المائة فيفارق الانفرد  
فناسب ان تجب الزكاة بسببها ولنا انه قد ثبت  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ليس فيما دون  
خمس ذرة صدقة وليس فيما دون اربعين شاة شيء  
وجميع النصوص الواردة في نصب الزكاة يمنع الوجوب  
فيما دونها ولانه لاحق لاحد منها ملكا الاخر وماله غير  
زكوي لنقصانه عن النصاب ومثله مال الآخر  
فاختلاطها كيف يجب به تكميل نصابه واخذ الزكاة  
من مالي فقيرين او مسكينين

من مالي فقيرين او مسكينين اللذين يجب صرف الزكاة  
اليهما بالنقص مع حضرة ما لها خللاق ابن السبيل فاذا  
لم يجب الزكاة على المكاتب باعتبار كسبه فلا لا يجب  
على الخليط اذا لم يكن له نصيبا باعتبار كسبه غير كان  
اولي قال ابو محمد وروا في خمسة كل واحد ثبت بخاض  
يجب على كل واحد منهم عشر شاة مع قوله عليه السلام  
ليس في اربع من الابل شيء فله زكاة ما اوجبه الله تعالى  
قط وخلاف يحكم الله تعالى وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم و  
سوالنا اياهم في هذا الباب يتسع جدا فلا سبيل لهم  
الجواب نفهمه احدا البتة وقال الله تعالى ولا تكسب  
كل نفس الا عملها ولا ترزوا من وزراخرى قال فقد جعلوا  
زيدا كاسيا على عمرو وجعلوا المال احدا حكما في مال  
الاخر وهذا باطل وخلاف للقران والسنن واشترط  
الشروط التسعة المتقدمة وغيرها تحكم بلا دليل  
اصلا لامن قرآن ولا من سنة ولا من قول صاحب و  
لا من وجه معقول وليت شعري من جعل الخلطة  
مقصورة على الوجوه التي ذكروها دون ان تريد به  
الخلط في المنزل او في الصناعة او في الشركة او في الغنم  
كما قال طاووس وعطا ولو وجبت باختلاط في المرعى  
احالة حكم الزكاة لوجب ذلك في كل ما شابه في  
الارض لان المرعى متصلة في اثر الدنيا الا ان  
يقطع بينهما بحرا ونهرا وعمارة قال واما تقدير  
الملكية باختلاط بالشهر والشهرين فتحكم بانه  
وقوله ظاهره الاحالة جدا لانه حصن بها المواشي  
فقط دون الخلطة في الثمار والزروع والنقدين



وليس ذلك في الخبر وايضا اعتبر حاله الخلطة في النص.  
لا غير وهو دعوى فانه قيل روى الدارقطني والبيهقي  
عن سعيد بن ابي وقاص رضي الله عنه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الخليفة ما اجتمع على الحوض و  
الرابع والفحل قيل له يرويه عبد الله بن لهيعة  
وهو ضعيف باثباتهم فلا يجوز التمسك به وكذا ذكر  
عبد الحق في الاحكام الكبرى عن ابن لهيعة فلا يصح  
ولان الخليطين في اللغة التي بها خاطبنا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم مما الشريكان اللذان اختلط مالهما ولم  
يتمزكا لخليطين من التميز وقاله ابن الاثير في  
النهاية ولم يختلط مع غيب فليسا بخليطين هذا  
ما لا شك فيه واذا تمزكا مال كل واحد منهما  
من مال الآخر فلا خلطة وفي المبسوط والمراد من  
الجمع والتفريق في الملك لا في المكان لاجتماعهما في النص  
اذا كانا في واحد جمع وان كانا في امكنة متفرقة فذلك  
ان المتفرقة في الملك لا يجمع في حق الصدقة قال في  
المبسوط والمحيط وتاويل قوله عليه السلام لا يجمع  
بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة انه  
اذا كان له ثمانون شاة يجب فيها واحدة فلا يفرقها  
ويجعلها لرجلين فيأخذ شاتين فعلى هذا يكون خطاب  
للساعي وسند كذا عن قريب ان شاء الله تعالى  
ان كانت لرجلين فعلى كل واحد شاة فلا يجمع ويؤخذ  
منها شاة والخطاب في هذا محتملان يكون للمصدق  
بان يكون لاحد مائة شاة وللآخر مائة شاة فعلى  
شأتان فلا يجمع المصدق بينهما ويقول هذا كله  
فيأخذ منه ثلاث شيا

فياخذ منه ثلاث شيا ولا يفرق بين مجتمع بان يكون  
لرجل مائة وعشرون شاة فيقول الساعي هي لثلاثه  
فياخذ ثلاث شيا ولو كانت لواحد يجب شاة ويحتمل  
ان يكون الخطاب لرجل مال ويقوى بقوله خشية  
الصدقة فيخاف وجوب الصدقة فيحتمل في استقامتها  
بان يجمع نصاب اخيه الى نصابه فيصير ثمانين يجب  
فيها شاة واحدة ولا يفرق بين مجتمع بان يكون له اربعون  
فيقول نصفها لي ونصفها لآخي فيسقط تركها قال  
ابن حزم تاويل لطائفة التي قالت ان الخلطة لا  
تحل حكم الزكاة هو الصحيح لان كثيرا من تفسيرهم  
المذكور متفق عليه من جميع اهل العلم وليس شيء  
من تفسير الطائفة مجمعا عليه فيبطل تاويلهم لتعريفه  
عن البرهان ولا يجوز ان يضاق الى رسول الله قول  
لا يدرك على صحتة ولا اجماع ولا دليل شرعي وفي المحيط  
ثلاثة لكل واحد خمسون شاة فخلطوها وصارت  
مستركة بينهم فاحد المصدق منها شاتين فعليهم  
ان يعطوا فيما بينهم وبين ربهم شاة اخرى لان  
الواجب فيها قبل الخلط ثلاث شيا فلا يسقط  
بالخلط وفيه خلاف السافعي قال شمس الامية  
يبطل تعليلهم بخفة الموتة بما اذا كان الشريك  
دنيا او مكاتبا وقد افرم الشرع انها شرعت  
للمواسات وفي انما يكون فيما له مال فمن كان له شاة  
نصف شاة تساوي درهمين كيف يجب عليه موا  
غيب وبعد هذا عن النظر لا يخفى قد وع شاة بين  
اثنتين وبين احد وما وبين آخر تسع وسبعون

الجمع



شاة فعلى الذي تم نصابه شاة وقال زفر لا زكاة عليه  
 لانه ملك تسعة وثلاثين ونصفين من شاة فلم تكمل  
 الاربعون ولنا انه ملك نصف الثمانين شاة بعد ليلة  
 شريكه لو كان واحدا يجب فيتعذر الشركاء لا ينقص  
 ملكه ولا يعدم صفة الغنى في حقه وكذا لو كان ثمانون  
 شاة بينه وبين ثمانين رجلا كل شاة بينه وبين واحد  
 منهم او ثمانون بقرا بين ثمانين نفرا لكل واحد منهم نصف  
 بقرة ولا احد منهم ثمانون نصف او عشر من الابل بين واحد  
 وبين عشرة لكل واحد نصف بغير فعلية زكاة نصيبه  
 خلافا لزفر هكذا ذكر في المحيط والمبسوط عند ابى  
 يوسف خلافا لزفر وفي المفيد والمزيد عن ابى يوسف على  
 الذي تم نصابه الزكاة عندنا فذكر على انه قول  
 الثلاثة وفي النوادر ثمانون شاة لرجلين احدهما له  
 ثلثاها والاخر له ثلثها فاخذ المصدق شاة لزكاة  
 صاحب الثلثين يرجع صاحب الثلث بقيمة ثلث شاة  
 لان صاحب الثلثين دفع ثلث شاة من ملكه شريكه  
 ولو كانت الغنم مائة وعشرون بين رجلين احدهما  
 ثلثاها والاخر ثلثها يجب على كل واحد شاة واخذ  
 المصدق شاتين فصاحب فصاحب الثلثين يرجع  
 على صاحب الثلث بقيمة ثلث شاة لان نصيب صاحب  
 الثلثين من الشاتين شاة واحدة وثلث فاذا اخذ  
 المصدق شاة كاملة لاجل صاحب الثلث فقد اخذ  
 ثلثا من نصيب صاحب الثلثين لاجل زكاة صاحب  
 الثلث فيرجع بذلك عليه فهو معنى قوله عليه السلام  
 فانها يتراجعان بالسوية وفي المبسوط يرجع صاحب  
 الكثير على صاحب القليل

الكثير على صاحب القليل بثلاث شاة ثم اذا حال  
 حول آخر يجب شاة في مال صاحب الكثير ولا  
 يجب على صاحب القليل لنقص ماله عن النصيب  
 فاذا اخذ المصدق شاة من عرض المالكين يرجع صاحب  
 القليل على صاحب الكثير بثلاث شاة فهو معنى  
 التراجع بالسوية وفي النهاية وقوله بالسوية  
 دليل على ان الساعي اذا ظلم احدهما بالزيادة  
 لا يرجع بها على شريكه بل يغرم له قيمة ما يخصه  
 من الواجب دون الزيادة ولو كانت مائتين وخمسين  
 شاة بين اثنين لاحدهما مائة وخمسون فاخذ المصدق  
 منها ثلاث شاة يرجع صاحب المائة على الآخر  
 بخمس شاة وفي المرغنياني رجل له عشرون من الغنم  
 في جبل وعشرون في السواد ياخذ كل واحد من المصدقين  
 زكاة ما في عمله وهو نصف شاة عندنا في حنفية و  
 ابى يوسف وقال ابن حنبل انه بينهما مسافة القصير  
 لا يجب قال ابن المنذر لا اعلم احدا قاله غيري قال  
 ابن حزم في المحلى اذا كان لرجلين ثمانون شاة قال  
 ابو حنيفة يجب على واحد منها شاة قال ابو حنيفة  
 يجب على كل واحد منها شاة فاصاب في هذا ثم  
 قال فيه ولو كان نصفها لاربعة رجلا فلا زكاة فيها  
 قال واحتج في اسقاطها عن صاحب لاربعة بان  
 تلك الذي بين الاثنين يمكن قسمتها وسكن لا يمكن  
 قسمتها قال انه كانت القسمة ممكنة هنا فكيف  
 ممكنة هنا وان كانت متعذرة هنا فهي متعذرة  
 هنا فكيف فاعجب لقوم هذا مقدار فهمهم وفسر في هذا

ينطوق قول  
 ابن حزم



في كتابه المذكور وهدي هذا كثيرا قلت المسئلة  
الثانية كالاولى يجب الزكاة على الذي ثم نصابه  
بلا خلاف والاربعون الاخرى التي هي لاربعين رجلا  
لا زكاة عليهم لعدم ملك النصاب خلافا للشافعي  
وابن حنبل على ما تقدم اما لو كان شركاء ثمانين  
رجلا لكل واحد نصف شاة وله وحده ثمانون  
نصفها هل يصير الانصاف الثمانون اربعين شاة  
فيجب فيها الزكاة ام لا فعندنا يجب وعند زفر  
لا يجب بناء على ان النصفين من شاتين لا يصيران  
شاة كاملة كن ملكا نصفين من عبيدين لا يصيران  
رقبة كاملة حتى لا يخرج بتحرير النصفين من  
عبيدين عن عبيد تحرير الرقبة وقد ذكرت هذا  
الخلاف والمدرك قبل هذا باسطر من المبسوط و  
المحيط والمفيد واما اذا كان شركاء اربعين كما ذكر  
هذا السفيه المردور فلا خلاف في وجوب زكاة عليه  
والعذر لفرائه يمكن ان يقاسم الاربعين فيحصل  
له اربعون شاة من غير ان يصير كل شاة مأخوذة من  
نصف شاتين وكذا اذا كانت الثمانون بين رجلين  
يملك كل واحد اربعين بالقسمة من غير تشقيص  
وهذا البحث واضح مكشوف لكل من له ادنى فهم وعقل  
وقد كذب الخبيث علينا حكما وتعليل  
وكم من عايب قولنا صحيحا وآفته من فهم السقيم  
ومن يصل فهمه الى تدقيق اصحابنا في الفقه من اصحاب  
الاذهان الصحيحة ويشهد لما قلناه الجامع الكبير و  
الزيادات والكتب المبسوطة وابن حزم جلف من اهل  
المغاربة وليس له فهم

خط على ارجل

المغاربة وليس له فهم المعاني الغامضة وانما موصاف  
رواية والتحادث في بعض مسائل الخلاف ومثل كثير الخطأ  
فيها بفهمه الفاسد وكذبه على العلماء وجردته عليهم  
بالنقل الخطأ والباطل **قوله** ومن وجب عليه سن  
فلم يوجد عند اخذ المصدقة اعلا منها وبقا الفضل  
او اخذ دونها واخذ الفضل وقال ابو يوسف اذا وجبت  
بنت مخاض ولم توجد اخذ ابن لبون وبه قال والشافعي  
وابن حنبل وعندنا لا يجوز ذلك الا بطريق القيمة و  
المبسوط يتعين ابن لبون عند عدم بنت مخاض في رواية  
عن ابن يوسف ومنع قوم اخذ ابن لبون اذا لم يكن عند  
بنت مخاض اذا كان قادرا على قيمتها قياسا على ثمن  
الماء في التيمم وثن الرقبة في الطهارة وان وجد بنت  
مخاض معيبة جاز اخذ ابن لبون فانه اخرج ابن لبون  
وزاد ثمننا وعند بنت مخاض او اخرج بنت مخاض  
مكة بنت لبون وزاد ثمننا لاخير فيه فانه وقع اجزاه  
وقال اصبح الاحسن الاجزاء فيها ولو وجبت بنت  
لبون فلم يوجد ووجد حق لم يوجد بخلاف ابن لبون  
عن بنت مخاض ثم للمصدقة ان يمنع عن اخذ الاعلى  
وبقا الفضل لانه لا يجبر على الشرى ويجبر على اخذ  
الادنى واخذ الفضل لانه دفع القيمة وينبغي ان  
عندنا على ما يات في البدايع قال محمد في الاصل ان  
المصدقة بالخيار ان شاء اخذ قيمة الواجب وان شاء  
اخذ الادنى وان شاء تمام قيمة الواجب من الدراهم  
قال صاحب البدايع وقبل ينبغي ان يكون الخيار لصاحب  
السياسة ان شاء دفع الفضل واسترقت الفضل من الدراهم  
وان شاء دفع الادنى ودفع الفضل من الدراهم



لأن دفع القيمة جائز في الزكاة والخيار في ذلك لصاحب  
 المال دون المصدق الآف فصل واحد وهو ما إذا أراد  
 صاحب المال أن يدفع بعض العين لاجل الواجب المصدق  
 بالخيار أن شاء أخذ ذلك وإن شاء لم يأخذ كما إذا وجبت  
 بنت لبون فأراد صاحب المال أن يدفع بعض الحققة  
 بطريق القيمة أو كان الواجب حقه فأراد أن يدفع  
 عنها بعض الجذعة بطريق القيمة فالمصدق بالخيار أن  
 شاء قبل وإن شاء لم يقبل لما فيه من عيب للتشقيص  
 قلت قوله إن شاء دفع الأفضل واسترق الفضل ينبغي  
 أن يكون برضى المصدق كما ذكرناه ثم في التبر شروح  
 الجامع ومختصراته أنه إذا أدى بعض بنت لبون  
 عن بنت مخاض بطريق القيمة يجوز ولم يذكر خيار  
 المصدق وفي التجرير ومن وجبت عليه بنت مخاض  
 فأدى عنها ثلثي بنت لبون أو نصف حقة بالقيمة  
 جاز قال وذكر في بعض النسخ أن المصدق بالخيار  
 وذكر في بعضها أنه لا خيار له لأن المنظور إليه المالة  
 وهي تساوي قيمة بنت مخاض قلت ومما أشبه بالحق  
 لأن قيمته مع عيب التشقيص يساوي قيمة بنت  
 مخاض ولأن الحق عليه فيكون الخيار له لا للمصدة  
 وفي الحواشي ومن وجب عليه سنن آخى مسنن أنما يعرف  
 مسنن الدواب بالسنة فذكر السنن مجازا عن المسنن  
 وكذا في المنافع وفيه أو ذوات السنن والسنن يذكر  
 لذوات السنن من الحيوان دون الإنسان لأن عمر الدواب  
 يعرف بالسنن ثم الخيار في ذلك وجب أن يكون للمالك  
 لوجهين أحدهما أنها عبادة فلا بد للعابد من الاختيار  
 في عبادته والثاني جواز

في عبادته والثاني جواز دفع القيمة للتيسير على المالك  
 وذلك في اختياره لا في اختيار المصدق وإيهما اختار المالك  
 فليس للمساخي أن يمنع من قبوله إلا فيما كان فيه شرا وفي  
 شرح الطحاوي الخيار في ذلك لرب المال دون المصدق إلا  
 في دفع الشقص على ما تقدم وفي بعض الكتب لمسة بالحواشي  
 ظاهرا في الكتاب يدل على أن الخيار للمصدق يعني  
 باختياره ما شاء قال وليس كذلك بل الخيار لرب المال يؤدى  
 أي ما شاء قوله ويجوز دفع القيم في الزكاة وكذا في الكفارة  
 وصدقة الفطر والعشيرة والنذر والخراج قال المحافظ  
 شمس الدين سبط ابن الجوزي وموقوف عمه وابن عمه وابن  
 مسعود وابن عباس ومعاذ وطاووس وقال الثوري  
 يجوز إخراج العروض في الزكاة إذا كانت بقيمتها ومو  
 مذهب البخاري وأحمد والرواية عن ابن حنبل ولو أعطى  
 عرضا عن ذهب وفضة قال الشيب نجزيه قال الطبري  
 هذا قول يمين في جواز إخراج القيم في الزكوات قال الجمع  
 أصحابنا على أنه لو أعطى فضة عن ذهب جزاه وكذا إذا  
 أعطى ذهباً عن فضة عند مالك وقال سحنون لا يجزيه و  
 هو وجه للشافعية وأجاز ابن حبيب دفع القيمة إذا  
 رآه أحسن للمساكين وقال مالك والشافعية لا يجوز وموقوف  
 داود استدلوا بقوله عليه السلام في خمس وعشرين من  
 الأبل بنت مخاض فإن لم يكن بنت مخاض فابن لبون ذكر  
 وقال عليه السلام من وجب عليه جذعة ولم يوجد عند  
 وعند حقة دفعها وشتاتين أو عشرين درهما وكذا سائر  
 ما ورث من الحيوان ولو كانت القيمة مجزية لذكرها  
 قال إمام الحرمين في الأساليب المعتمدة الدليل لأصحابنا

يجوز دفع القيمة  
 في الزكاة والفقراء



ان الزكاة قربة لله تعالى فسيبيلها ان يتبع فيها  
 صورتها والحاصل ان نصوص الزكاة عندكم غير  
 معلولة وتعلقوا بحديث معاذ حين بعثته الى اليمن  
 خذ الحب من الحب والشاة من الغنم والبعير من  
 الابل والبقر من البقر وبقوله عليه السلام في اربع  
 وعشرين فمادونها الغنم في كل خمس شاة الى  
 آخر الحديث وقاسوها على الهدايا والضحايا و  
 قالوا لو غدتى الفقراء وعشيتهم لا يجزيهم او اسكن  
 الفقراء دارا اجرتها قدر الزكاة لا يجزيه اولئك  
 نصف صاع جيد من التمر مكان صاع زرع في النذر  
 فصارك المصوب والودايح والمبيع قبل القبض  
 قال الطرطوشي من المالكية او ادنى نصف بنت مخاض  
 جيد عن بنت مخاض وسط وقال نجم الدين الشافعي  
 المعروف بالحنبلي ولا يجوز ابدال الثمن بخلاف جنسه  
 ولو نذر ان يتصدق بدراهم لم يخرج عن عهدتها بخمس  
 آخر ولنا حديث معاذ رضي الله عنه انه قال لا اله الا  
 حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم لاخذ زكواتهم و  
 غيرها ايتونه بعرض بيتا حصص او كبش في الصدقة  
 مكان الشعير والذرة اهون عليكم وجبر لا اصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة رواه البخاري في صحيحه  
 تعليقا بغير اسناد بصيغة الجزم قال النووي اذا  
 كان تعليقه بصيغة الجزم فهو حجة والدارقطني و  
 لم يخف فعله على النبي عليه السلام ولا على الصحابة  
 وفي الحديث الثابت في خمس وعشرين من الابل بنت  
 مخاض فانه لم يكن فابن لبون وهذا نص على جواز  
 دفع القيمة في الزكاة

ان الله عز وجل  
 هو الذي كان عسرا

دفع القيمة في الزكاة لان ابن لبون لا مدخل له في الزكاة  
 الا بطريق القيمة لان الذكر لا يجوز في الابل الا بالقيمة و  
 قد اوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الوسط ونهى عن  
 اخذ الكرايم وجعل الواجب الوسط دون الكرايم فلو  
 دفع الكريمة المشرقة عن اخذها برضى المالك جاز عندكم  
 على المذهب مع النهي من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا اخذ  
 القيمة التي لم يئنه الشرع عن اخذها كان اولي بالجواز  
 فانه قالوا انما نهى عن الكرايم لمراعاة حق اصحاب  
 الاموال فاذا اسقطوا حقهم يجوز قلنا فاذا لم تراعوا  
 الصوة ومعنى العبادة بلا اعتبار المعنى والمقصود  
 فلذا نحن نعتبر المعنى والمقصود من سد خلة المحتاج  
 ومواساته وانما ورد الشرع باخذ بنت مخاض وبنت  
 لبون ونحوها وياخذ شاة عن الابل وفي الغنم وياخذ  
 تباع لا يتم كانوا اصحاب لمواشي لا يتيسر عليهم الا منها  
 لان غير ذلك لا يجزيهم وقد جوزت الشافعية اخراج  
 بعير عن خمس من الابل بغير تعرض واخذ تبطين  
 عن اربعين من البقر مكان المستة واخذ بنت مخاض  
 عن الحقة والجذعة عن الحقة والحقتين عن بنت مخاض  
 من غير نص بالقياس والمعنى فهذا عين اخذ القيمة  
 وفيها خلاف مالك وذكر الرافي مسئلة وهي انه اذا  
 وجب عليه شاة في خمس من الابل فلم يوجد يخرج  
 قيمتها دراهم فيبطل قولهم انه يعيد وكذا اذا وجبت  
 بنت مخاض فلم يجدها ولا ابن لبون فانه يعدل الى  
 القيمة ومن العجبا ثم يقولون في اصحاب الزكاة علم  
 الضبي والمجنون انها مونة وسد خلة المحتاج وهما منا



يقولون هي تعبد فبراعى عين النص وقال امام الحرمين  
لو لم تكن شاة في الاربعين فهلك بعد التمكن وعسر  
تحصيل شاة ومشت حاجة المساكين فالظاهر عندي  
انه يخرج القيمة ولا سبيلا لتأخير حق المساكين فلم  
يراعوا صوت النص ولم يجوزوا تأخير حق المساكين فلذا  
ينبغي لهم ان ينظروا الى نفع المساكين والفقراء ودفع  
الضرر عنهم فانه من وجبت عليه شاة او بنت مخاض  
في البرية لا يقدر المسكين على اكلها ولا على حملها ويتعذب  
بها في البراري كان اعظم ضررا من التأخير الذي جوزه  
لاكله اخذ الدرامم عن الشاة والابل ثم ذكر امام الحرمين  
انه من عليه الزكاة اذا امتنع عن ادائها اخذ الامام اي  
شيء وجد عند من ماله فهذا بعد فان اخذ القيمة  
انما يجوز عندنا برضى المالك وقد ذكر في المذهب اذا اخذ  
الساعي من احد الخليطين قيمة الفرض الصحيح انه  
يرجع على خليفته فجوزوا اخذ القيمة وقال سند  
في الطراز اذا اخرج القيمة في الزكوات المذهب كراهته  
فان وقع صح قاله ابن القاسم واشبه في المجموعة و  
قاله مالك ومنع اصبح القيمة هذا اذا لم يجد المفروض  
واذا قلنا بالجبران فالذهب عدم التحديد بل يطلب  
القيمة بالغة ما بلغت انتهى كلامه وقال السفاقي  
في شرح البخاري اذا وجبت بنت مخاض ولم توجد  
لا ابن لبون ولا بنت لبون ووجدت عند حقة اخذت  
هي ويرة المصدق اربعين درهما او اربع شياء عند مالك  
ولا يجزى بعير عن شاة في خمس من الابل ويؤقول ابن  
حنبل وهذا لم يروه به شرع ولا قياس والقيمة معني  
في الشرع في الجملة باجماع

في الشرع في الجملة باجماع المسلمين وحدوث الشافعي بما  
في حديث البخاري ومن العجب انهم يوجبون الشاة على  
المحرم اذا قتل حماما ويثبتون بينهما المشابهة بانه كلا واحد  
منها يعبد ويهدر وهو قياس شبيهه فاسد ولا يجزى  
اخذ القيمة بالقياس الصحيح وعن الصنايعي رضي الله عنه  
انه قال راى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابل الصدقة  
ناقة مسنة ويروى كوما فغضب فقال ما هذه فقال  
المصدق يا رسول الله ارجعها ببعيرين فسكت رواه  
احمد وابوداود والنسائي وهذا عين الاستبدال قالوا  
يجوز ان يكون معنى قوله ارجعها ارجعها بعد القبض  
بالشراء قلنا لا ارجاع اخذ سن مكان سن اخرى قاله  
ابو عبيد وقال الجوهري الرجعة في الصدقة ان يجب على  
رب المال اسنان في اخذ المصدق اسنانا مكانها فوقها  
او دونها بئنها وعن ابن كعب رضي الله عنه قال يعني  
رسول الله صلى الله عليه وسلم مصدقا فمرت برجل فلم اجد  
في ماله الا ابنة مخاض فاخبرته انها صدقته فقال ذاك  
مالا لبن فيه ولا ظهر وما كنت لا فرض لله مالا لبن فيه  
ولا ظهر ولكن هذه ناقة قنية ويروى سمينة فخذها  
فقلت ما انا ياخذ مالم او مر به فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
منك قريب فخرج معي بالناقة حتى قد منار رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فاخبرني الخبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ذالك الذي عليك وان تطوعت بخير قبلناه منك واجر  
لله فيه قال فخذها فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقبضها  
ودعاه بالبركة رواه احمد وابوداود وابو حاتم بن حبان  
قال عمان وقد وليت صدقاتهم في زمن معاوية فاخذ



من ذلك الرجل ثلاثين حقة لالف وخمسين مائة بغير<sup>عليه</sup>  
ذلك الصياغة في أحكامه وسواد آء بطريق القيمة  
بزيادة فيها ولا يمكن ان يكون بنت مخاض في ذمته و  
مادفعه تطوعا ولا بعضها بنت مخاض الواجب عليه  
والزائد تطوعا لان البازل والمخلف لا يكون بعضها بنت  
مخاض لخروجها بزيادة السن عن بنت مخاض وزيادة  
وزاعيم ذلك كما بنى قال ابو الحسن بن بطال في شرح البخاري  
كان معاذ ينقل الصدقات الى المدينة فيتولى قسمتها  
بين فقراء المدينة فلا محالة انه قد اقر على جواز اخذ  
البذل في الزكوات وكذا زيادة المصدق شاتين او عشرين  
درهما اذا اخذ بنت لبون عن بنت مخاض انما يكون بطريق  
الشراء للزائد واخذ القيمة لان المصدق لم يكن عليه  
زكاة لما لا بنت اللبون ولا دين وكان عمر رضي الله عنه  
ياخذ الغروض في الزكاة ويجعلها في صنف واحد من الناس  
ذلك عبد الرزاق عن الثوري وبهذا المذهب احتج  
البخاري مع كثرة مخالفيه لانه حنيفة واصحابه قال  
ابن بطال لكثرة ما ورد فيه من الاحاديث وفي المبسوط  
ظن بعض اصحابنا ان القيمة بدل عن الواجب حتى لقبوا  
هذه المسئلة بالابدال قال وليس كذلك فانه المصير الى  
البذل لا يجوز الا عدم الاصل واداء القيمة مع قيام  
عين المنصوص عليه في ملكه جاز عندنا ونص في الجامع  
على ان الواجب في الزكاة احدهما عندنا حنيفة وباختيار  
المالك يتعين كالنقد وصدقة المشتري بالخيار وعندنا  
الواجب لعين وللمالك خيار النقل الى القيمة وقد ثبت  
الخيار في البذل كالمنسج على الخفين مع الغسل واستدل  
في المسئلة بقوله تعالى

وافق البخاري

في المسئلة بقوله تعالى خذ من من اموالهم صدقة فهو  
تنصيص على ان الماخوف مال وبيان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لما ذكر كانه للتيسير على ارباب الناس لا لتقييد الواجب به  
اذ اربابا لمواشي تعز فيهم النقص والاداء مما عندهم  
ايسر عليهم الا ترى انه قال في خمس من الابل شاة وكلمة  
في حقيقتها الظرفية وعين الشاة لا توجد في الابل فعرفنا  
ان المراد بالشاة قدرها في المائنة قلت ويحتمل ان يكون  
للمسئلة كما في قوله عليه السلام في النفس المؤمنة مائة  
من الابل اي بسبب قتلها لان حلولها في النفس محال و  
قوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها  
ولم يطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الارض قال والمعنى  
فيه انه ملكا للفقير لا لا يتقوا ما بقدر حقه في العين بنيت  
الزكاة فيجوز لحصول المقصود من اغناء الفقراء قال عليه  
السلام اغنومهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم والاغناء  
باداء العادلة اتم وقد وصل اليه الكفاية بما وعد الله  
له من الرزق فاشبهت الجزية الواجبة لكفاية المقابلة  
بخلاف الهدايا والضحايا والفرق بينهما وبين الزكاة من  
وجوه الوجه الاول ان القرية فيها هي الاراقة وهي غير  
محقولة المعنى بيان الاول قوله عليه السلام لفاطمة  
رضي الله عنها قومي فاشهدي اضحيينك فانه يغفر لك  
باول قطرة من دمها وقوله عليه السلام ما تقرب العبد  
الى الله يوم النحر بشئ مواجب اليه من اهراق الدم  
وبيان الثاني ان الاراقة اسالة دم الحيوان بالذبح وفيه  
تعذيبه وازالة حياته وذلك ليس بما لا يدرك العقل  
على حسنه بل عرف حسنه بالشرع بخلاف الزكاة فانها



دفع ماله لا المحتاج لوجه الله تعالى وذلك معقول  
والوجه الثاني ان صرف القيمة الى القيمة بنيت  
الزكاة زكاة وصرف قيمة الاضحية اليه ليس بتضحية  
فلا يكون به اثباتا لما مورد الوجه الثالث ان من دفع  
القيمة في التضحية تارك لسنة الخليل عليه السلام  
بخلاف دفع القيمة في الزكاة فانه مترك لحصول الغرض  
المطلوب منها وهو اغناء الفقير عن السؤال ودفع  
حاجته والوجه الرابع ان التضحية ليست حقا  
للفقراء بل ليلادته لا يجب لتفرقة عليهم ولا لذلك  
الزكاة والوجه الخامس ان الاضحية غير واجبة  
عندكم فلم يكن نقصا متفقا عليه والوجه السادس  
ان الثنيين من الصغار لا يجزيان عن الكبيى بخلاف  
الزكاة فان التبيين يجزيان عن المستة وبنيت  
مخاض عن الحق والجذعة والوجه السابع لو هلك  
الاجم بعد التضحية لا يجب ضمانه ولا يكون تاركا  
لسنة الاضحية بخلاف هلاك المال في الزكاة بعد  
التمكّن من الاداء عندكم فالفرق بين اداء القيمة  
وبين التغدية والتعشية مع ان الحكم ممنوع على  
قول لا يوسف من وجوب اولها ان اداء القيمة فعل  
يخرج به عن العهدة في جنابة العبد ولا يخرج بالتفدية  
والتعشية ثانيا لانه يجوز الاعتياض بالقيمة  
في جملة الحقوق المالية كالديون والاعيان وبدل  
الكتابة والخلع والقصاص ولا يجوز بالتغدية و  
التعشية ثالثا ان القيمة تصلح لدفع حاجة  
الاصناف الثمانية بخلاف التغدية والتعشية  
فانها لا يوصل الى السبيل

مع  
نصا

فانها لا يوصل الى السبيل الى اهله ولا تصلح لاعانة  
المكاتب في فك رقبتهم ولا للغارم على قضاء دينه  
وغير ذلك رابعها وهو المعتدات الواجبة في الزكاة  
التمليك وهو يوجد في دفع القيمة الى الفقير ولا يوجد  
في التغدية والتعشية لانها لا اباحة ولهذا ليس له  
ان يبيحه لغير خاتمتها ان القيمة توصله الى جميع  
الاغراض والاغراض ولا كذلك التغدية والتعشية  
سادسها ان معرفة القدر الذي يتناوله الفقير بالغذاء  
والعشاء معتدلة والواجب في الزكاة معلوم وقيمته  
معلومه ولا يجوز المجهول عن المعلوم سابعها ان القيمة  
انفع للفقير لانه يمكنه ادخالها الا وقت حاجته و  
الفرق بين اسكان الدار وبين دفع القيمة من وجوب  
الاول ان الفقير لعلة غير محتاج الى السكنى ولهذا لا  
يلزم قبول المجنى عليه في جنابة العبد عندكم ويلزم  
قبول القيمة الثانية ان الاعيان كاملة والمنافع ناقصة  
والناقص لا يصلح بدلا عن الكامل كدفع المعيبة في الزكاة  
عن الصحيحة الثالث المنافع عرض لا يبقى زمانين  
وانما يتقوم بالعقد لضرورة الحاجة اليها الرابع انما  
ليست بمال ولا متقومة وانما يتقوم بالعقد وبشبهه  
العقد بخلاف القيمة الخامسة ان المصدق في الزكاة  
الواجبة يمكنه ان يأخذها كلها وقبض المنافع لا يتصور  
جملة السادس نقضها لتصرفها الى الاصناف ولا يتحقق  
ذلك في المنافع السابع ان الحاصل للفقير انما هو الانتفاع  
وانه فعل والفعل لا يكون زكاة لان الزكاة ساة او  
قيمتها وذلك عين وانما اذا ادّى نصف فقير تخرج



عن قفير ثم دقل في النذر فانه يجوز عند محمد  
 وزفر فيمنع ولا يجوز عند ابي حنيفة وانه يوسف  
 لانه المكيد والموزون اذا قوبل بنفسه لا تعتبر  
 قيمته فيقع نصف صاع عن مثله والجوهة عن  
 نصفه الاخر ولا اعتبار بها في الربويات اذا قوبلت  
 بنفسها في طلة صدقة الفطر لو ادى نصف صاع  
 من تمر عن صاع من شعير بطريق القيمة لا يجوز  
 الا عن نفسه وانه لم يتحقق الربا باختلاف الجنس  
 لانه كل واحد منهما منصوص عليه من الشارع فتعين  
 بتعين الشرع فلا يقع الا عن نفسه كيلا يلغى تعيين  
 الشرع والجواب عن المخضوب والودائع انه يجوز  
 بالتراضي وعندكم لا يجوز الاستدلال بالتراضي  
 في الزكاة والجواب الثاني الثابت للمخضوب منه  
 والمودع والراهن حقيقة الملك والاثبات هنا للفقير  
 حق الملك بانه ان من ملك الف بعير وجب فيها خمس  
 وعشرون بنت مخاض ولا يجب فيها الزكاة فلو ملكها  
 فقير واحد او فقير عندك لوجب الزكاة فيها  
 فلما لم يجب ذلك على عدم الملك وينفذ بيع رب المال  
 ولا ينفذ بيع الفقير والمصدق في الواجب قبل القبض  
 ورب المال كالمودع والمخضوب منه والفقير كالمودع  
 والمودع فلا يلزم من عدم جواز نقل الملك من العين  
 الى القيمة عدم جواز نقل حق الملك لقوة الاولى و  
 ضعف الثاني ووجه آخر انه يمكن هنا من النقل  
 الى جنسه ولا لذلك هناك والجواب الثالث ان  
 ذلك يقع ابدالاً للمعين اذ المملوك معين ثمه وهنا  
 لا يقع ابدالاً للمعين

لا يقع ابدالاً للمعين عن الخروج عن ملكه اكثر والجواب  
 الرابع انما الوجوه زنا دفع القيمة هناك بغير رضا المالك  
 لا ادى الى اتخاذ الفجار الغصب ذريعة الى تملك اموال  
 المسلمين والجواب الخامس التمكن من الابدال توسعة  
 لبراءة الذمة والاعيان لا تثبت في الذمة ثبوتاً محتملاً  
 وانما الاستبدال بالمبيع قبل القبض ففيه تفصيلاً كان  
 عقاراً يجوز عند ابي حنيفة وانه يوسف وانه كان منقولاً  
 لا يجوز اتفاقاً للنهي عن بيع المبيع قبل القبض ولان فيه  
 غرراً انفساخ العقد بين علم ما ياتي بياته ان شاء الله تعالى  
 ويلزمهم بتخير المولى في العبد المجاني بين الدفع والغداء  
 ويجوز الاعتياض عن المهر وبدل الخلع والكتابة وبإدائه  
 التعيين عن الشاة في الخمس من الابد وكذا في العشر والخمس  
 عشري والعشرين وقد تقدمت فصارت كالتركة المستغرقة  
 بالدين فانه ينتقل دين الغرماء اليها لخرب ذمة المدين  
 بالموت وللورثة الوفاء من آخر كما ان لرب اداء الشاة المملوك  
 من مال آخر بعد تعلق الفقراء به لعدم ملكهم ثم انه  
 يجوز الاعتياض والبدل في التركة فكذا في الزكاة ولان القيمة  
 تصلح لدفع حوائج الاصناف السبعة بخلاف الشاة وبنت  
 المخاض والتبيع الا بالمبيع فكاه اسقاط الواسطة اولى  
 ببيانه ان ابن السبيل يوصله القيمة الى وطنه بخلاف  
 الشاة ونحوها وكذا غيب على ما ذكرنا فكانت القيمة  
 اولى بالجواز وكذا يمكن اذ خارجها الى وقت الحاجة كما ذكرنا  
 في المنافع ولان الزكاة متعلقة بالملك الميسر ولهذا  
 وجبت في المال الثامي الفاضل عن الحوائج الاصلية فالتعلق  
 بالصورة والمنع من القيمة يؤدى الى المسقة التي يزول

التركة المستغرقة  
 من مال الغرماء  
 اليها



ط  
فان ادنى

معها التيسير فيؤدي الى افساد الوضع وقد غلط الطرطوشي  
المالكي ونجم الدين الحنبلي في نقضها بالمسائل لثلاث التي  
قد منها فان اراد نصف بنت مخاض عالية عن بنت مخاض  
وسط يجوز بطريق القيمة لان المنصوص عليه الوسط  
واذا غير المنصوص عن المنصوص يجوز في غير الربويات  
ذكر في الجامع وغيره وكذا يجوز الاستبدال بالثمن والمند  
ولو عينه واجابوا عن حديث معاذ بان ذلك في الجزية لا  
في الزكاة حكاه النووي قلت وفساد هذا الجواب من اربعة  
اوجه اولها انه قال مكان الشعير والذرة وذلك غير  
واجب في الجزية بالاجماع ثانيا قال في الصدقة كما في صحيح  
البخاري والجزية صغار لا صدقة ومسميها بالصدقة  
مكابرتا لها قال حين بعته رسول الله صلى الله عليه وسلم لاخذ  
ركواتهم وفعله امتثال لما بعث من اجله وسببه وهو  
الزكاة فكيف تحمله على الجزية رابعها ان الخطاب مع المسلمين  
لانه يبين لهم ما فيه من النفع لانفسهم وللمهاجرين  
والانصار ولولا انهم يؤثرون المهاجرين والانصار لما قال  
خير للمهاجرين لان الكفار لا يختارون الخير للمهاجرين  
والانصار قوله ان مذهب معاذ عدم جواز نقل الصدقة  
لاصله لانه لا ينسب الى احد من الصحابة مذهب في حياة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وما نقل الزكاة الى المدينة الا بامر  
رسول الله لانه بعثه لذلك ولانه يجوز نقلها الى قوم احر  
من الفقراء الذين هم منالك وفقراء المهاجرين والانصار  
احوج للرجح وضيق حال اهل المدينة في ذلك الوقت  
قال السفاقي انفصلا ابو محمد القاضي عنه بان حديث  
معاذ في الجزية وكلامنا في الزكات قال يبين ذلك انه نقلها  
الى المدينة وعندهم الزكاة

فان ادنى  
لا نسب الى احد من  
الصحابة مذهب في  
حياته فلو امره فله

الى المدينة وعندهم الزكاة لا تنقل قال وايضا فان الجزية  
كانت تؤخذ من قوم عرب باسم الصدقة فيجوز ان  
يكون معاذ اراد ذلك في قوله في الصدقة قلت ما اقع الجور  
والظلم من القاضي وقد ذكرنا فساد هذه التاويلات و  
ما اجهله بالنقل انما جاءت تسمية الجزية صدقة من  
بني تغلب نصارى العرب بالتماسهم في خلافة عمر رضي  
الله عنه قال هي جزية فيسموها ما شئتم وما سماها  
المسلمون صدقة قط وبعث معاذ لاخذ الزكوات كان  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خفاء في خطاء تاويله وقال  
الطرطوشي قال معاذ للمهاجرين والانصار بالمدينة  
وفي المهاجرين بنواها شيم وبنوا المطلب ولا تحل لهم  
الصدقة وفي الانصار اغنياء ولا تحل لهم الصدقة قد  
علم ان ذلك في الجزية قلت زكاة هذا الذي قاله طاهر  
جدا وهو يخلق جبال الشمس وخبط عشواء لانه اراد ان  
بالمهاجرين والانصار من يحل له الصدقة لانه يحرم  
عليه وكذا الجزية لا تصرف الى جميع المهاجرين بل الى  
مصارفها المعروفة وفي قول معاذ ايتوني بعرض ثياب  
خبيص وقع بالصاد والصواب بالسين هكذا فسره  
ابو عبيد واهل اللغة قال صاحب العين الخبيص والخوس  
ثوب طوله خمس اذرع ذكر ابو عبيد عن الاصمعي وقال  
الداودي كساء قيسه خمس اذرع وعن ابن عمر الشيباني  
انما قيل له خبيص لان اول من امر بعلمه من ملك من ملك  
سلوك اليمن يقال له خبيص فنسب اليه قال الاعشى  
يوما تراها كسبه اريه الخبيص يوما ادي بها نعلا  
يصفى الارض والخبيصة بالصاد كساء اسود معلوم مراد

خبيص



التخفيف عنهم فالخمس نسب واللبس ما يلبس من  
التياب وقيل الملبوس الخلق والكوما، الناقة العظيمة  
السنام وفي دلائل الأحكام لابن شداد من الشافعية أن  
كل واحد من الشاتين أو عشرين درهما أخذها المصدقة  
مع بنت مخاض فيما إذا وجبت بنت لبون أو أخذها المالك  
ودفع بنت لبون فيما إذا وجبت بنت مخاض عما تقدم  
في الحديث أصلا وليس بدلا عن الأخرى قال وقال الثوري  
عنه دراهم أو شاتان واليه ذهب أبو عبيد وقال مالك  
لا يأخذ الساعي دون السن المفروض وزيادة من  
كالعشرين درهما أو شاتين ولا فوقه ويؤدى ثمنه  
وهو العشرون درهما أو الشاتان لأنه يرى دفع القيمة  
في الزكاة ويرى أخذ ابن لبون عن بنت مخاض بهذا الحديث  
وقدمت فعمل ببعض الحديث وتوكلت في الخطأ  
الاصح من هذه الأقوال قول من ذهب إلى أن كل واحد  
من ذلك أصلا قالوا لو كان للقيمة مدخل لم يكن لنقل  
الفريضه إلا ما فوقها وما هو أسفل منها معنى قلنا بالاصح  
الأقوال وأصحها قول من ذهب إلى كل واحد من العشرين  
درهما أو الشاتين ليس بأصل وأنه بطريق القيمة والتيسر  
على أصحاب الأموال والسعاة بدليل أن النص في الجبراة  
ورده في سنن واحدة نذولا وصعوبا ومن قال بذلك جوز  
الترقي بسنتين وأخذ جبرائيل والنزول بسنتين مع  
جبرائيل وليس هذا الأقياسا بالتعديد والتقويم على  
وجه التقريب والتيسير ولا يمكن أن يقال أن المصدقة  
أو الإمام يجب عليه عشرون درهما أو شاتان زكاة  
أصلا فيما إذا كان الواجب بنت مخاض واحد بنت لبون  
وانما يجب عليه من

وانما يجب عليه من العشرين درهما أو الشاتين  
بأثر ما أخذ من الزيادة في بنت لبون عن بنت مخاض  
فلا يستقيم ما ذكره الخطابي قال بعض من لأخلاق له جوز  
أبو حنيفة دفع الكلب عن الشاة وقصد به الشنعة وهذا  
لا يكون شنيعا فاة أهل الصيد وأصحاب الماشية يبذلون  
الشاة والأموال النفيسة ليحصلوا الكلبا لسلوقه للصيد  
وكلب الحراسة للماشية وهو مال وإن كان لا يؤكل ومالك  
يبيح أكله والساعي إذا اجتمع عنده الصدقات من الغنم  
يحتاج إلى حراستها من الذئب فلا شنعة في أخذ لحفظ  
ما عنده من سائمة الصدقة فروغ ذكرها في الجامع و  
الذخيرة وغيرهما إذا كان لرجل ما يتأدرهم جياذ نقد  
بيت المال فأدى عنها خمسة زيوفا أو غلة جازع الكراهة  
عندنا حنيفة وإن يوسف لا شيء عليه غيرها وعند محمد  
وزفر يؤدى الفضل لكن عند زفر لا جلا اعتبار الجوة  
أذهي متقومة عنده لعدم الربا بخلاف ما لو أدى  
سنة دراهم عن خمسة فاته يجوز ويقع الزكاة بقدر  
الخمس والدرهم السادس يقع تطوعا فلا ربا وعند  
محمد لا اعتبار إلا يقع للفقراء ولهذا يقوم النصاب كما  
موانفع لهم فاة كانت قيمتها أربعة دراهم جياذ يؤدى  
الدرهم الخامس وروى ابن سماعه عن أبي يوسف أنه  
إذا أدى النهر بوجهه عن الجياذ يؤدى قدر النقصان و  
دون الفضة فيها أقل من وزن فضة الجياذ وإن كان  
التفاوت في الوصف بأن أدى ثمن الفضة عن المضروبة  
وقيمة المضروبة أكثر جاز وما ذكرنا ولا من قول أبي يوسف  
هو رواية محمد عنه ولولا في مكان خمسة رهية أربعة



جبل قيمتها خمسة دية لم يجز الا عن اربعة عند  
علمنا الثلاثة وزفر يجوز عن الكاهن فهو اعتبر  
القيمة لعدم الربا عند وما اعتبرها القدر للربا  
ومحمد اعتبره الا نفع بخلاف ما لو كان له ابريق فضة  
وزنه مائة وخمسون وقيمتها مائتان حيث لا يجب  
الزكاة لان محمد انما يراعي حق الفقراء بعد الوجوب  
وكما ان النصاب ولو كان له ابريق فضة وزنه مائتان  
وقيمتها ثلاث مائة لصياغته ان ادى من لقي  
ادى ربع عشر ولو خمسة قيمتها سبعة ونصف  
ان ادى القيمة ادى من خلاف جنسه ما يساوي  
سبعة ونصف كالغصب وان ادى خمسة جاز  
عند ما وعند محمد وزفر يؤدى الفضل كما مر والصلح  
في الابريق كالجوهرة في النقود ولو لقي من الذهب  
ما يبلغ خمسة دراهم لم يجز عن زكاة جميع الابريق  
بلا خلاف وفي القدوري ان ذلك من عين الابريق لقي  
ربع عشر ويكون الفقير شريكه فيه بربع العشر  
وان ادى من قيمته عدل الى خلاف الجنس وهو المذهب  
عند محمد وعلى هذا اذا كان له مائتان فقير حنطة  
دية او وسط قيمتها مائتان درهم للنجاة فادى اربعة  
اقفن جيد يساوي الخمسة لا يجوز الا عن اربعة  
على ما مر وعند زفر عن الخمسة اذ لا ربا بين المولى  
فصار كما لو ادى شاة جيد عالية عن شاتين وسطين  
ولنا ان الله تعالى عاملنا معاملة المكاتبين واثبت  
لنايدا والربا يجري بين المولى ومكاتبه قلت  
ويمكن ان يقال عاملنا معاملة الاحرار حتى صحيح  
اقرضنا وتبرعنا بها

المذهب قول محمد

وعبد

اقرضنا وتبرعنا بها واعتاقنا والمكاتب لا يصح منه  
شي من ذلك والاصحاب لم يدكروا غير الاول فيما  
علمت ولو ادى من صنف آخر يجوز اجماعا وقال  
الكرخي انما لا يجوز اذا قصد اداءها عن الحنطة انما  
اذا قصد الاداء عن القيمة والمالبة ينبغي ان يجوز  
ومراد محمد اذا قصد الاداء عن الحنطة وعنه انه يقع  
عن القيمة بغير قصد احتياالا للجواز هكذا في التحرير  
وفي الوجيز على قياس قولنا حنيفة ويعني ان الواجب  
احد ما عندك فيقع عن الجائز دون الممتنع قال في  
التحرير والصحيح انه لا يجوز لانه مخير بين اداء  
مالية خمسة اقفن بجنس الحنطة او بجنس آخر  
فعند اختيار اداء الحنطة يصير المؤدى باعتبار الذات  
بعض الواجب فلو وقع عن البقية انما يقع بالجوهرة  
ولا قيمة لها عند مقابلتها بجنسها وقال به الصديقي  
من الشافعية وقال الشافعي وابن حنبل لا يجزى الربوي  
عن الجيد قال احمد ويؤدى الفضل وعند الشافعي  
في احد قوليه لا يسترجع ويكون المؤدى تطوعا ويؤدى  
جيد وفي القول الآخر يسترجعه من الفقير فان  
تعذر يؤدى التفاوت وقوله ولنا ان الامر بالاداء  
للفقير ايضا للرزق اليه يعني قوله تعالى وما  
من دابة في الارض الا على الله رزقها قلت بالاداء  
يتعلق بالامر والفقير يتعلق بالاداء وايضا لا  
مفعول لاجله فيبقى الامر الذي هو اسم ان بلاخير  
لكن يمكن على بعد ان يجعل بالاداء متعلقا بالخير  
المقدري ان الامر ونه بالاداء قوله وليس في

الصحيح



العوامل والحوامل والمعلوفة صدقة هذا قول اهل العلم كطاء والحسن والنخعي وسعيد بن جبيرة والنوري والليث والشافعي واحدا وان ثور وان عبيد وابن المنذر ويروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز ذكره في الامام وقال قتادة ومكحول ومالك يجب الزكاة في المعلوفة والنواضير بالجمومات ومو مذهب معاذ وجابر بن عبد الله العوفي والحسن بن صالح ولنا ما تقدم من كتاب ابن بكرو عمر وابن حزم وفي سائمة الغنم في كل اربعين شاة شاة وشرط السوم في الابل حديث يزي بن حكيم بن نحوية عن ابيه عن جده قال سمعت رسولا الله صلى الله عليه وسلم يقول في كل ابل سائمة من كل اربعين ابنة ليون الحديث ذكره في الامام قد وده السوم وهو مفهوم الصفة قال شمس الائمة السرخسي في المبسوط المطلق يحمل المقيد اذا كانا في حادثة واحدة والصفة اذا قرنت بالاسم العلم ينزل منزلة العلة لا يجاب بالحكمة وعن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس في العوامل صدقة قال ابو الحسن القطان اسنان صحيح ذكره في الامام وعن طاووس عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس في البقر العوامل صدقة ولكن في كل ثلاثين تبيع وفي كل اربعين مسنة او مسنة رواه الدارقطني وعن جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في المني صدقة رواه الدارقطني وقد تقدم ليس في الجبهة ولا في النخ صدقة قال عبد الوارث بن سعيد النخ الابل العوامل وقال الكسائي البقر العوامل وقال غلام ثعلبة النخ السوم الشديد وانما يكون ذلك في العوامل

وانما يكون ذلك في العوامل وفي احكام الضياء المقدسي عن جابر بن عبد الله قال لا يوجد من البقر التي يجر عليها من الزكاة شيء ولان العلف يستغرق ثمارها ولا نهاية لا يقتضي للنماء بل للحاجة فلا يجب فيها الزكاة ككتاب البذر ودور السكنى وعبيد الخدمة اعترض شهاب الدين القرافي رحمه الله فقال المفهوم انه قلنا انه حجة فالاجماع على انه اذا خرج يخرج الغالب لا يكون حجة وغالب لا نعام السوم لا سيما في الحجاز سلمنا سلامته عن معارضة الغلبة لكن المنطوق مقدم عليه اجماعا وهو معنا لقوله عليه السلام في كل اربعين شاة شاة ومو عام بمنطوقه ويؤكد ان الزكاة انما وجبت في الاموال النامية شكر النعمة النماء في الاموال والعلف ايضا علف النماء في الجسد والعلم يضاعف المنافع فيكون هذا من باب مفهوم الموافقة لا مفهوم المخالفة فيثبت الحكم في صورة النزاع بطريق الاولى وانعقد الاجماع على ان كثرة المؤنة لا يؤثر في اسقاط الزكاة بل في تقضيها كالسبح مع النفع والدالية قلنا لا اعتبار لما ذكر مع وجود النصوص بخلاف من نفى وجوب الصدقة ولو حملت الصفة على انها خرجت يخرج الغالب للغت فايدتها وتأثيرها فحملها على الفائدة اولى والجواب عن قوله المنطوق مقدم على المفهوم انه المنطوق المطلق يحمل على المفيد في حادثة واحدة لما عرفت عما قد مناه وقوله فيكون من باب مفهوم الموافقة لا مفهوم المخالفة قلنا ليس بمفهوم المخالفة بل مفهوم الصفة وقوله والعلم يضاعف المنافع ضعيف جدا لان الزكاة لا يجب بنماء المنافع بل بنماء العين قال السرخسي والعوامل التي يحمل عليها الاثقال انما يطلب النماء



من منافعتها ولا اعتبارها في الزكاة والموتنة وتراكمها تأثير  
في التخفيف وقوله كثرة الموتنة لا يؤثر في إسقاطها بل  
يؤثر في نقضها قلنا إذا لم يؤثرها هنا في تنقيصها بالاجماع  
وجبانة يؤثر في إسقاطها والآ يلزم الغاء الوصف المؤثر  
بالاجماع ووجوب الزكاة في السائمة باعتبار خفة الموتنة  
فلو وجبت مع كثرة الموتنة لم يكن لخفة الموتنة اثر في التجان  
وفي المحلى قال مالك يزكي السوائم والمعلوفة والمتخذ  
للركوب والحرب وغير ذلك من الابل والبقر والغنم وقال ابو  
الحسن بن المغلس من الظاهرية في الابل كذلك وفي البقر والغنم  
لا زكاة الا في سائماتها ولا خفاء في فساد قوله لان البقر لم  
يرد فيها شرط السوم والظاهرية لا يرون القياس حجة و  
قال بعضهم الابل والغنم يزكي سائماتها وغير سائماتها  
واما البقر فلا يزكي الا سائماتها وهو قول ابن بكير بن داود  
عكس نص الحديث ولم يختلفوا في الظاهرية في ان الابل لا بشرط  
فيها السوم وعند بعضهم يزكي غير السائمة من ذلك الابل  
منه واحدة ثم لا يعيد الزكاة فيها وفي البدايع اذا استتمت  
للحملا والركوب او اللحم فلا زكاة فيها وان استتمت  
للتجارة ففيها زكاة التجارة حتى لو كانت اربعاً من الابل  
او اقل يساوي ما يتي درهم يجب فيها خمسة وان  
كانت خمسا لا يساوي ما يتي درهم لا يجب فيها الزكاة  
وانه استتمت للذرة والنسل ففيها زكاة السائمة و  
في الذخيرة اشترى ابلا سائمة بنية التجارة وحال  
عليها الحول وهي سائمة يجب فيها زكاة التجارة دونه  
زكاة السائمة واجمعوا على انه لا يجمع بين زكاة السائمة  
وزكاة التجارة وهو قول الشافعي ومالك واحمد  
وشمرته يظهر فيما ذكرنا قبل

وشمرته يظهر فيما ذكرنا قبل هذا والاسامة لا ينافي التجان  
فانه لم يبلغ قيمتها ما يتي درهم لا يجب فيها زكاة التجارة  
ولا زكاة السائمة ولو كانت خمسا من الابل ولو بدا له  
ان يجعلها يصير سائمة ويخرج من التجارة بنية  
لان الاسامة مستمرة لها بخلاف ما لو نوى التجارة  
في السائمة ولم يكن نواها عند شرائها حيث لا تكون  
للتجارة ما لم يتجر فيها وكذا لو كانت له سائمة فنوى  
ان تكون علوفة لم يتجر علوفه حتى يعلفها ثم لا يبي  
حول السائمة عما حول التجارة وبالعكس بل اذا صحت  
احدا مما يستأنف الحول لها من ذلك الوقت وكذا  
الزرع والشجر الجديد واحد قولي القديم يجب زكاة التجارة  
وجه الاول انه مجمع عليه ولا انه يعرف بالعدد و  
الكيل وفي التجارة يعرف طناً فان لم يبلغ في احدهما  
نصاباً يعتبر ما يبلغ ذكر النوى في شرح المذهب  
له ثم السائمة هي التي يكتفي بالرعى في اكثر الحول  
وبه قال ابن حنبل قالت الشافعية في بعض وجوها  
يشترط في جميع الحول كالنصاب ولا اعتبار بالكثر  
كما لو كان اكثر النصاب سائمة ولنا ان اسم السائمة  
لا يزول بالعلف اليسير فلا يمنع دخولها في الخير  
ولان العلف اليسير لا يمكن التحرر منه فكان كالعدم  
ولان الضرورة تدعو الى العلف في بعض السنة  
كسنة الشتاء فانه قد لا يوجد المرعى فيها لاسيما  
اهل الجبال فلو منع لما وجب الزكاة في السائمة  
اصلاً ولان اعتبار القليل يوجب سقوط الزكاة



بأن يراها يوما فراراً من الزكاة ولأنه وصف معتبر  
في رفع الكلفة فاعتبر منه الأثر كالسقي بالأكلفة  
فيه في الزرع بخلاف ما إذا كان بعض النصاب معلومة  
لأن النصاب سبب فلا بد من وجود شرطه والحول  
شرط فيكتفي بوجوده في الشيء والسائمة يطلق على الشاة  
الواحدة والجماعة وفي المنافع لم يرد جمع جهة العبادة إذا  
علفها نصف الحول لأن الشاة وقع في السبب لأن المال  
أما صار سبباً بوصفها لاسامة والترجيح أنها يكون إذا  
تم السبب وقع الشاة في الحكم قوله ولا يأخذ المصدق  
خيار المال ولا زذاته ويأخذ الوسط وهذا جمع عليه  
من أهل العلم قال الزهري إذا جاء المصدق قسم السائمة  
أثلاثاً ثلث خيار وثلث أوسط وثلث شرار وأخذ  
المصدق من الوسط رواه أبو داود والترمذي و  
رفعه سفيان بن حسين عن ابن شهاب وروى نحوه  
هذا عن عمر رضي الله عنه والاحاديث تدل عليه منها  
فأياك وكذا يم أموا لهم الحديث رواه الجماعة ومنها  
ما روى سفيان بن عبد الله الثقفي عن عمر وقد تقدم  
وفيه لا يأخذ الأكل ولا الزكاة ولا الماحض ولا الفحل  
والغنم ويأخذ الجذع والشيئة وذلك عدل بين غداء  
المال وخيان والأكل بفتح الهمزة الشاة السميكة  
التي أعدت للاكل وفي الصحاح الأكل الشاة التي  
تعزل للاكل وتسمن ويكون للمصدق أخذها وأما  
الأكيلة فهي المأكولة يقال هي أكيلة السبع والهاء  
لغلبته اسماً قال المطرزي أكيلة السبع هي التي منها  
ياكل ثم يستنقذ منه والأكل هي التي يسمن للاكل  
هذا هو الصحيح وفي

هذا هو الصحيح وفي مجمع الغرائب والنهاية لابن الأثير  
الأكل هي التي تسمن للاكل وقيل هي الخصى قال أبو عبيد  
والذي يروى في الحديث الأكيلة وأما الأكيلة المأكولة يقال  
هذه أكيلة الأسد والذئب وأما هذه فأنها الأكلولة و  
في المغرب وعن ابن شميل أن أكلولة الحي قد يكون أكيلة  
وهذا إن صح عذر لما روى عن محمد رحمه الله أنه استعمل  
الأكيلة في معنى السميكة على أنها قد جاءت في حديث  
عمر رضي الله عنه من رسالة قاضي القضاة أبي يوسف  
يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن حبیب بن سعد بن حنيفة  
بن مالك عرق سعد بأمته حنيفة وأبوه عوف بن جبر  
ورق النبي عليه سعيد بن حنيفة يوم أحد لصغر سنه السلام  
فلما رآه يوم الخندق يقول قتلاً شديداً دعا ومسح على  
رأسه ودعى له بالبركة في ولد ونسله فكان عمّا  
لأربعين وخالا لأربعين وأباً لعشرين ذكره عبد الملك  
ابن محمد النيسابوري في شرح المصطفى عليه السلام إلى  
هرون الرشيد غير مرة وقال الزبيدي التي معها ولها  
والأكيلة التي يسمنها صاحبها ليأكلها وفي البدائع قال  
محمد الأكيلة التي تسمن للاكل وطعنوا في تفسير محمد  
وزعموا أن الأكيلة المأكولة وفي المبسوط الأكيلة التي  
تسمن للاكل وقال يونس هي الأكلولة إنما الأكيلة  
التي تكثر تناول العلف قال السرخسي ولكن في  
عادة العوام أنهم يسمون التي تسمن للاكل الأكيلة  
ومقصود محمد تعليم العوام فاختار ما كان معروفاً  
عندهم ليكون أقرب إلى أفهامهم مع ما فيه من اتباع  
الأثر لأن يشك عليه هذه اللغة وموجوب ضعيف

رسالة أبي يوسف



وقال النسقي والكاساني في طلبه الطلبة والبدايع طعنهم  
مرويه وكان عليهم تقليد اذ كان اماما في اللغة واماما  
في الشريعة واجبا لتقليد فيها كتقليد نقلة اللغة مثل  
ابن عبيد القاسم بن سلام والاصمعي والخليل والكسائي  
والفراء وغيرهم وقد قلنا ابو عبيد مع جلالة قدره و  
احتج بقوله وسئل ابو العباس عن الغزاة فقال هي  
عين الشمس ثم قال اما ترى محمد بن الحسن قال لغلامه  
انظر هل دلتك الغزاة يعني الشمس وكان ثعلب يقول  
محمد عندنا من اقرب سيبويه وان فسرت الالكلة بما  
قاله الطاعن لكن تفسير محمد اولى وموافق للغة قاله  
علاء الدين الكاساني وقال النسقي ولو كانت بمعنى المأكولة  
كما زعم الطاعن لاستوى فيها المذكور والمؤنث فجيها  
بالهاء دليل على انها ليست نعتا للمأكول بل اسم لما اعد  
للأكل كالضحية اسم لما اعد للتضحية والركن بضم  
الراء وتشديد الباء مقصورة وهي التي يرنى ولدها  
قالوا وجمعها رباب بضم الراء فقلت هو اسم جمع وليس  
يجمع كالتوأم والرخال والتكاثب وهي كلمات والرباب  
بالكسر المصدر من الابد عايد وجمعها عود ومن ذوات  
الحافر فريس وجمعها فرس ومن الآدميات نفساء  
جمعها نفاس كعشراء وجمعها عشراء وفي المغرب الرئي  
الحديثة النتاج من الشاة وعن ابن يوسف التي معها  
ولدها والجمع رباب بالضم قال النووي قال اهل اللغة  
هي قربة العهد من الولادة وقال الازهرى يقال هي  
في ربابها بكسر الراء وهي ما بينها وبين خمسة عشر ليلة  
قال الجوهري قال الاموي هي ما بينها وبين شهرين قال  
محمد الرئي قربة العهد

97  
محمد الرئي قربة العهد بالوضع التي يرنى ولدها قال  
صاحب البدايع نقدا على محمد الرئي وزعموا انها مرتبة  
لامربية ووافق محمد في الرئي صاحب الديوان والمجلد قال  
صاحب المجمل الرئي التي يحسن في البيت فهو مربية لامربية  
قال النووي في شرحه الرئي ان كانت قربة العهد بالولادة  
لا يقبل في الزكاة في وجه قال امام الحرمين قالوا لانها تكون  
مهرزولة لقرب عهدها بالولادة قال وهذا ساقط قد لا  
يكون كذلك وقد يكون غير المرتي مهرزولة والظاهر  
البيت ثم قالوا لا يحزى الحامل في الصحبة لانه المقصود منها  
الحم والمجمل يرنى لها ويقل بسببه لهما فقد تناقض كلامهم  
كما ترى والمأخض الحامل التي حان ولادتها والافى خلفه  
والمأخض المطلق قال الله تعالى فاجاءها المخاض لا جذع  
الثعلب وقال الازهرى هي التي اخذها المخاض وهو وجع  
الولادة وقد مخضت بفتح الميم وكسر الخاء والغذاء جمع  
غذاء مثل كريم وكرام وهي صغار السخاير ويجوز ان يراد  
بها الرئي ويومهم موزول لهذا قايلا بالخيار وروى ابو داود  
باسناده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاث من فعلهن  
فقد طعم الايمان من عبد الله وحده وانه لا اله الا هو واعطى  
زكاة ماله طيبة بها نفسه رافدة عليه كل عام ولم يعط  
الهرمة ولا الدربة ولا المريضة ولا الشرط اللسمة ولكن  
من وسط اموالكم فان الله لم يسألكم خيرة ولم يامركم  
بشيء ومعنى رافدة معينة والدربة الجرباء والشرط  
ردالة المال يقول ردالة مثل كرم كرامة والهرمة  
الكبيبة التي سقطت سناتها من الكبر وقال عليه السلام  
ولا يؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا نس



الآ ان يشاء المصدق في الكتاب لذي كتبه ابو بكر  
 لا نفس وقد تقدم وفي شرح البخاري لابن بطال  
 العوار يفتح العين العيب كله ويضمها ذهاب  
 العين الواحدة وقال غني الضم والفتح لغتان والفتح  
 افصح وعارض ذلك حديث عائشة رضي الله عنها  
 قالت بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول الاسلام  
 خذ الشارق والبكر وذوات العيب ولا ياخذ خزلا  
 اموال الناس قال هشام ارجى ذلك لسالفهم ثم نسخ  
 بكتاب ان بكر وعمرو وعبد بن حزم بالنهي عن  
 ذلك ذكر ابو عبيد في الاموال وحزرات المال  
 خيارها بتقديم الزاء على الراء وهو الاصح الاظهر  
 ويروى بالعكس ذكرها النووي في ديوان الادب و  
 للعرب حزن المال خيار وخذ من حوائش اموالهم  
 جمع حاشية وهو الطريق قال ابن الاثير في النهاية  
 في الصغار كينت المخاض وبنت الليونة وحاشية  
 في كل جانب وطرفه ومنه الحديث انه كان يصلي في حاشية  
 المقام اي جانبه وطرفه تشبيها بحاشية الثوب  
 واطلاقه على الوسط لان الوسط الادون من الاربع  
 وهو جانبه الاسفل والارفع من الادون وهو جانبه  
 الاعلى هكذا فسق محمد رحمه الله في المنتقى فيكون  
 الوسط اذا حط من الجانبين قال النووي في حديث  
 عمر رضي الله عنه عد الصغار بالحركات الثلاث  
 على الدال اذا كان الامر مضموم كعد وشد وشد  
 قلت الاصل السر لا التقاء الساكنين ويجوز فيه  
 الفتح للتحفة والضم للتباع واذا كان بعدها  
 اللام الساكنة فلا يصح

اللام الساكنة فلا يصح ولا ضم على الاكثر والنووي  
 حكى فيه الثلاث والصواب ما ذكرته ثم قال في حديث  
 عمرا عتد عليهم بالسخلة هو يفتح الدال على الامر قلت  
 اصله السر على التقاء الساكنين ويجوز فيه الفتح دون  
 الضم والامر لعامله سفيان ابن عبد الله ابن ابي ربيعة  
 الثقفي الطائفي الصحابي وكان عامله على الطائفة  
 الكرام جمع كريمة يقال شاه كريمة اي عذبة اللبن  
 ولان في اخذ الوسط رعاية المصلحة للجانبين فكان  
 اولى قوله ومن كان له نصاب فاستفاد في انشاء  
 الحول من جنسه ضمه اليه وزكاه بحوله وقال مالك  
 اذا حمل النصاب بالاولاد قبل مجي الساعي بيوم زكي  
 والحول عند مجي الساعي لا يجوز لان الحول وخالفه  
 الاثمة وان استفاد من غير الاتمهات لا يضم وقال  
 الشافعي اذا حصل النتاج قبل حول الاتمهات والاتمهات  
 نصاب يضم اليهن وتركها لظ ولا خلاف عند من  
 في النتاج والبرج وحكي العبد ربي وغني عن البصري  
 في النسخ ان السخال لا يضم للاتات بل حولها  
 من وقت الولادة قال الشعبي وداوود لا زكاة في  
 السخال ولا ينعد عليها الحول قال ابن حزم وحصل  
 مالك على قياس فاسد متناقض لانه قاس فائدة  
 الماشية خاصة دون ساير القوايد على في حديث  
 عمر من عد الاولاد معها ثم نقص قياسه فرائ ان  
 يضم هببه او ميراثا او شرا الى ما عنده منها الا ان كان  
 ما عنده نصابا يجب فيه الزكاة قال ابن حزم لا حكم  
 لمجي الساعي في الوجوب بقا على مالك وان تور ونقص

نصاب المتشاد



الشافعي في الامم والقديم قال ثم تناقضوا فقالوا ان ابطلا  
 علما او عامين لم يستقط الفرض ووجب اخذها كل عام  
 فقد بطلوا قولهم بذلك والساعي وكذا يقبض الواجب  
 وليس اليه منع الوجوب متأخر ولهذا وجاء قبل الحول  
 لا يعطى انتهى كلامه وفي النووي اعني شرحه للمذهب  
 ان المستفاد في انشاء الحول بشر او هبة او وارث او  
 نحوها مما يستفاد لا يضم لاماعند في الحول بلا خلاف  
 ويضم اليه في النصاب على المذهب وفيه وجه انه لا  
 يضم كالحول واذا كان المستفاد دون النصاب ولا يبلغ  
 النصاب لثاني لا يتعلق به الزكاة وان كان دون نصاب  
 ويبلغ النصاب لثاني بان ملك ثلاثين بقرة ستة اشهر  
 ثم اشترى عشرة فعليه عند تمام حوله الثلاثين تبع  
 وعند تمام حوله العشرين ربع مستنة وعند ابن شريح  
 لا ينعقد حوله العشرين حتى يتم حوله الثلاثين ثم يستأنف  
 حوله الجميع قلت هو الحق لان الثلاثين اذا لم يكن سببا  
 للوجوب في حق نفسها كيف يكون سببا للوجوب في حق  
 غيرها وان كان المستفاد نصابا ولا يبلغ النصاب لثاني  
 بان كان عند اربعون شاة ثم اشترى اربعين شاة فيجب  
 شاة في الاربعين الاولى عند تمام حولها وفي الاربعين الثانية  
 ثلاثة اوجه احدها يجب بحولها شاة لانه نصاب منفرد  
 بالحول قلت لو ملك ثمانين مع الاربعين الاولى قبل ان  
 يملك هذه الاربعين الثانية بستة اشهر والاربعين كانت  
 مائة وعشرين يجب شاة واحدة فكيف في ثمانين شاة  
 مع الاربعين منها لم يحل عليها الحول وهذا خلف وفي المغني  
 يضم الشاج والدرج وهو زيادة قيمة الغروض والعبد  
 والحارية وسهما في الحول

والحارية وسهما في الحول والنصاب بلا خلاف وقسم ثان و  
 مؤان يكون المستفاد من غير ما عند فهذا له حكم نفسه  
 لا يضم الى عبده في نصاب ولا حول بل ان كان نصابا استقل  
 به حولا كاملا وزكاة والا فلا شيء فيه وقسم ثالث وهو  
 ان يستفيد من جنس النصاب الذي عند وقد انعقد عليه  
 الحول بسبب مستقل مثلا ان يكون عند اربعون من  
 الغنم مضى عليها بعض الحول فيشترى او ينهب مائة  
 فهذا يجب فيه الزكاة حين يمضي عليه حوله من وقت الشراء  
 والانتها بوبه قال الشافعي واسحاق وابو ثور وعندنا  
 يضم ويكتفى بحوله النصاب الاول وهو قول عثمان وابن  
 عباس والحسن البصري والثوري والحسن بن صالح قال في  
 المغني وهو قول مالك في السائمة وفي النبا بيع المسئلة ذات  
 صور منها اذا كان له خمس وعشرون ناقة فولدت عند  
 قريبا حولا احدي عشرة منها ثم تم حولا لاثنت فاته  
 يجب فيها بنت لبون وهذا اتفاق من الائمة وكذا ان كان  
 له اربعون بقرة فولدت كلها قبل الحول فتم حولها يجب  
 فيها مستثنان ومنها اذا كان له اربعون من الغنم فولدت  
 قبل الحول احدي وثمانين فتم الحول على الاثنت يجب فيها  
 شاتان كما ذكرنا وكذا لو ملكها بسبب آخر عندنا على ما تقدم  
 وكذا اذا كان له نصاب دراهم او دنانير فملك نصابا آخر  
 في انشاء حولها ثم حال حوله النصاب الاول فانه يجب زكاة  
 النصابين واتفقوا على ان الابد لا يضم الى البقر والغنم  
 ولا بعضها الى بعض الا ان يكون للتجان وكذا لا يضم السائمة  
 الى الدرامم والدنانير ولا يضمان الى السائمة احتجوا بما  
 روى الترمذي عن ابن عمر رضي الله عنه انه قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم



من استغاد ما لا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول  
وباروي ابن عمر وابن عباس عن النبي عليه  
السلام قال لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول رواه  
الترمذي ولأن علة الضم التبعية لأنه متى ملك  
مقصودا كان أصلا في السنية فلو ضمه إلى ما عنده  
يصير مانعا مع كونه أصلا فيؤدي إلى التناقض ولما  
مارواه الترمذي أنه عليه السلام قال لا من السنة  
شهرًا يؤدونه فيه زكاة أموالكم فما حدث بعد ذلك  
فلا زكاة فيه حتى يجيء رأس الشهر قال شمس الدين  
سبط إلى الفرج رواه الترمذي بمعناه وقيل أنه  
موقوف على عثمان رضي الله عنه وفي المحيط وغيره  
ولأن المستغاد بكثرة وجوه كثيرة أسبابه كغلة  
المستغلات وأجر العمل والصناعات وأجر  
الأملاك وتحت عروض التجارات والاكساب و  
الايهاب وغير ذلك من الأسباب فلو شرط لكل  
مستغاد حول على حد أدنى إلى العشر والخرج و  
مراعاة ابتداء الحول وانتهائه ويدوم الحرج والسد  
إلى آخر العمر حيث ينتهي إلى عدم الامكان فصار  
كالاولاد والأرباع وزيادة السمن والحسن وفي المنافع  
لا يمكن مراعاة الحول لكل مستغاد لأن الحرج عظيم  
لأنهما إذا كان النصاب دراهم وهو صاحب غلة  
يستفيد كل يوم دنانير أو دنانير واشترط الحول  
للتيسير وهذا التعسير فيعور على موضوعه بالنقض  
وفي المبسوط الضم في خلال الحول بالعلة التي بها  
يضم في ابتداء الحول وضم بعض المال إلى بعض  
لتكميل النصاب في ابتداء

لتكميل النصاب في ابتداء الحول بعلة المجانسة  
والجنسية هي العلة للضم لا التولد فكذا في خلال  
الحول فلو كان هذا ما يسرى بعلة التولد كان  
الأول أن يسرى إلى الحادث بعد الحول لتقدر  
الزكاة في الأصل ثم ما بعد النصاب لا أول ما على  
النصاب لا أول وتبع له حتى سقط اشتراط  
النصاب فكذا اعتبار الحول وجعل حولا في الحول  
على الأصل حولا ناعلي التبع فصار كما لمعادن وعند  
اختلاف الجنس لا يضم لأنها لو كانت موجودة في  
أول الحول لا يضم فكذا إذا وجدت في أثناءه وكذا  
إذا ضم في النصاب وهو السبب ففي الحول أولى  
لأنه شرط بيانه إذا كان له من ابتداء درهم مضى عليها  
نصف الحول فهو له مائة أخرى فإن كان الزكاة  
يجب فيها إذا ضم حولها فلو المائتان لما وجب المائة  
شيء فإذا ضمها إلى المائتين في أصل الوجوب ففي  
وقته أولى ولأن أفراد كل جزء من المستغاد بالحول  
يفضي إلى اختلاف أوقات الواجب والحاجة إلى  
ضبط مواعيد الوجوب ومعرفة قدر الواجب  
أمر مهم وفي أفراد كل صك بالحول وإيجاب القدر  
اليسير من الربع والثلث والعشر وعشر العشر  
في كل يوم وساعده ما لا يخفى من الحرج الذي لا يمكن  
تحمله وما جعل عليكم في الدين من حرج وقد اعتبر  
الشرع ذلك بإيجاب غير الجنس فيما دون خمس وعشرين  
من الأبد والجواب عن حديث ابن عمر الأول أن  
فيه عبد الرحمن بن يزيد بن أسلم وهو ضعيف



في الحديث ضعفه علي بن المديني وابن حنبل وغيرهما  
وموقوف علي ابن عمر ولا يصح رفعه وفيه ايضا  
بقية وفي حديث انس حسان بن سياه قال الدارقطني  
ضعيف وفي حديث عايشة حارثة بن محمد قال احمد  
ليس بشيء وقال يحيى ليس بثقة ولو ثبت لما كان  
مخالفا لما ذهبنا لان حول الاصل حول للزيادة حكما  
كما قالوا في الاولاد والارباح والزيادة في البدن بالسم  
وفي الجامع اذا كان له الف درهم واربعون من الغنم  
او خمس من الابل السائمة فاذا زكاتها ثم باعها  
بالف فتم الحول على الالف الذي كان عنده لا يضم الثمن  
الى الالف الذي تم حوله عنده انه حنيفة وعندنا يضم  
وكذا لو باعها بعبد ونوى التجارة فيه لا يضم العبد  
ولا ثمنه ولو نوى الخدمة في العبد ثم باعه يضم الثمن  
الى الالف هكذا في التحرير وفي الوجيزين لو نوى في العبد  
الخدمة ثم باعه اختلفوا فيه وجه الضم ان بنيته  
الخدمة فيه صار حال لا يجب فيه الزكاة قط فكانه  
مال آخر لم يؤق زكاته ولا زكاة اصله ولو باعها بعبد  
للخدمة ثم باعه يضم ثمنه وكذا لو جعلها علوفة او  
اسامها يضم لانه الثمن لم يقع مقام اصله مال الزكاة  
ولو كان له غنم وابل فباع الغنم بابل وحال الحول  
على الابل التي كانت عنده لا يضم الابل التي كانت هي ثمن  
الغنم الى الابل الاولى عنده وعندنا يضم ولو كان غنم  
دنانير واموال التجارة فهي كالدرهم في الخلاف وجه  
قولها انه على الضم الجفسي عندنا وقد وجدنا  
ثبت المعلول ومواضم علما بالعلو كما اذا جعلها  
علوفة ثم باعها وصار

الح

الح

علوفة ثم باعها وصار كمن الطعام المشور ومن  
الارض العشرية بعد اداء عشرها ومن الارض  
الخارجية بعد اداء خراجها ومن العبد بعد اداء فطرته  
وله ان ثمنها قام مقام عينها لانه بدل لها وقد ادى  
زكاتها في الحول فلو ضمها الى ما عنده من النصاب ادى  
زكاته يكون مؤقيا زكاة مال واحد في العام مرتين  
وقد قال عليه السلام لا تنى في الصدقة بخلاف ثمن الطعام  
المشور لان سبب وجوب الارض النامية حقيقة  
لا الخارج فاختلف السبب وبخلاف ثمن الارض الذي  
اخذ عشر الخارج منها لان محل الوجوب الخارج لا الارض  
وسبب وجوب الخراج الارض النامية حكما وبخلاف  
ثمن العبد الذي ادى فطرته لان محل وجوب الفطرة  
ذمة المولى لا العبد بدليل ان له لو هلك بعد وجوب  
صدقة الفطرة لا يسقط ولو هلك بعد وجوب الزكاة  
يسقط فاختلف السبب ولا تعلق للمال في صدقة الفطر  
بدليل وجوبها عن الاحرار وسبب وجوبها راس بموته  
ويلى عليه على وجه الكمال فالضم لا يؤق الى الشيء  
لاختلاف المتعلق ولان العشر يفارق الزكاة حتى لا يشترط  
قيمة الملك ولا المالك حتى وجب لعشر في ارض الوقف  
والمكاتب مع انتفاء وجوب الزكاة في الابل والبقر السائمة  
الموقوفة وانتفاء وجوب الزكاة في مال المكاتب قلت في  
ضم ثمن العبد بعد اخراج فطرته نظرا فان الاصحاب  
لم يوجبوا صدقة الفطرة في عبيد التجارة وعملوا بالثنى  
في الصدقة واذا اختلف السبب لا يبالى بالثنى كالبذنة  
والكفارة في الخطاء فالاصل ان نظرنا الى اختلاف السبب



ينبغي ان يحبس فيهم الزكاة وصدقة الفطروان لم ينظروا  
 ذلك ينبغي ان يضم منهم بعد اخراج الفطرة ويمكن ان  
 يجاب بان الضم في البدل مع اختلاف السبب فهو انزل  
 درجة والعين متحدة في الزكاة وصدقة الفطرة  
 عبيد التجارة فكافة كالقصاص والدية فانه لا يجمع بينهما  
 بخلاف الدية والكفارة في قتل الخطا لان المستحق مختلف  
 مع اختلاف سبب وجوبها ثم ان من السوايم التي  
 ادريت زكاتها اذ لم يضم اليها النصاب الذي عند عاقب  
 انه حسيقة يجعل نصابا اخرا اذا استفاد مالا آخر  
 بالهبة او الارث او غير ذلك يضمه اليه اقربها حولا  
 لانه انفع للفقراء كما يقوم العروض به ولا انه اذا تم  
 حولا الاصل وسوا اقرب صار الضم مستحقا لانه وان  
 حكم الاصل والاستحقاق فيه ولا استحقاق في الآخر  
 بخلاف الاولاد والارباح حيث يضم اليها اصلها ولا يراعى  
 القرب لان الاتصال بالذات اولى من القرب فانه قبل  
 علمه الضم عندكم الجنسية دون التولد فينبغي ان  
 يراعى فيها القرب احتياطا لامر الفقراء كما قلتم في  
 غيرها قلنا قد يتناقض الاتصال فيها والجنسية  
 موجودة فيها ايضا فالتولد ان لم يكن علمه مستقلة  
 صالح ان يكون مرجحا قال محمد الا ترى ان احد المالكين  
 لو كان جارية قيمتها الف فصادت تساوى العين ثم  
 حال الحول على المالك فان الزكاة في ذلك المالك وان كان  
 اقربها حولا لانا لو ضمناها اليه كان عليه ان ينفق  
 زكاة نصف الجارية في نصف السنة والنصف الآخر  
 فعند ستة اشهر وهذا محال فاذا ثبت هذا الزمان  
 المتصلة ثبت في المنفصلة

ط  
النوالد

المتصلة ثبت في المنفصلة لانها كانت متصلة والضم  
 مستحق فيها فلا يتغير بالانفصال فرع اذا وجبت  
 الزكاة في السائمة ثم باعها صاحبها نفذ بيعه عندنا و  
 في جوامع الفقه وحزانه الاكل باعها بحضرة المصدق  
 ان شاء اخذ الفريضة من المشتري وان شاء اخذ القيمة  
 من البايع ولو تفرد قال ياخذ من المشتري وفي جوامع الفقه  
 لو باع السائمة ثم حضر الساعي فانه لم يتفرد قايلا معناه  
 ان لم ينقله المشتري اخذ الزكاة من العين ويرجع المشتري  
 على البايع بحصتها من الثمن وان افترقا ضمن البايع و  
 في المبسوط والجامع اذا حضر بعد البيع فالقياس ان يأخذ  
 الصدقة من البايع ولا سيد له على المشتري في عين  
 السائمة لانها مملوكة المشتري ولا زكاة عليه لكن البايع  
 يضمن قدر الزكاة لانه لا ينافي بابيع بعد الوجوب كبيع  
 الجمل لكن استحسنا ان حضر قبل الافتراق ان شاء  
 اخذها من البايع وان اخذها من المشتري ورجع المشتري  
 بحصتها على البايع وبعد الافتراق ياخذها من البايع  
 لان العلماء اختلفوا في ذوال ملك البايع قبل الافتراق  
 الحديث والساعي مجتهدان شاء اخذ بظاهر الحديث  
 فاخذ من العين وان شاء اعتبر بالبيع من يلا بنفسه  
 فاخذ من البايع وروى محمد بن سبعة عن محمد ان  
 العبيد لنقل الماشية لانها تدخل في ضمان المشتري و  
 يخرج به من ضمان البايع والتخلية وان كانت ناقلة  
 للضمان لكن هذا في حقها لا في حق غيرها بدليل  
 الاستحقاق بخلاف ما لو باع الطعام قبل اداء عشرين  
 حيث ياخذ المصدق من العين بعد الافتراق وبعد



النقل ويرجع المشتري على البائع بحصته من الثمن  
وفي البدايع قبل الافتراء وبعد أن شاء أخذه من  
المشتري وإن شاء من البائع ولو مات يؤخذ من تركته  
من غير وصية وفي المعنى ليس للساعي فسخ بيعه  
قال أبو الخطاب سواء قلنا يتعلق بالعين أو بالذمة  
قال أبو البركات بهذا قال الحسن والثوري والأوزاعي  
والليث ومالك قال وليس للساعي نقض البيع بقدر  
الزكاة وقال الشافعي لا يصح بيعه في أحد قوليه  
أن قلنا يتعلق بالعين فقد باع ما لا يملكه وإن قلنا  
بالذمة فقد رآه مدين وبيع الرهن لا يجوز  
والصحيح أن الزكاة يتعلق بالعين على الجديد حتى  
المضارب والشريك ويصير الفقراء شركاء في العين  
حتى لو حال على النصاب حول بانه لا يجب فيه الزكاة  
لأنهم ملكوها قدر الفرض فنقص النصاب به قال  
الثوري في المسئلة أربعة أقوال الصحيح أنها يتعلق  
بالعين تعلق الشركة قلت هذا باطلا من وجهين أحدهما  
أنه ينبغي أن لا يجوز دفع الزكاة من مال آخر كالحكم  
في المال المشترك والوجه الثاني ينبغي أن لا يجب على  
المالك ضمان قدر الزكاة لو كان شريكا إلا بالتعدي  
لأن القاعدة أن هلك من المال المشترك هلك على الشركة  
وما بقي يبقى على الشركة والقول الثاني يتعلق يتعلق  
الرهن ولا يصح لأن حكم الرهن لا يثبت بدونه التسليم  
للمرتهن والرهن لا يكون إلا على دين ولا دين على  
المالك والثالث يتعلق أرض الخناية وهو باطل بالعقد  
الجائز إذا هلك بعد التمكن من الدفع بالجناية والرابع  
يتعلق بالذمة وهو القدر

يتعلق بالذمة وهو القديم وبه قالت الظاهرية  
ولنا أنه عليه السلام نهى عن بيع الثمار حتى يدوا  
صلاحها وما بعد الغاية مخالف لما قبلها وسواء عام فيما  
يجب فيه الزكاة وما لا يجب ونهى عن بيع الحب حتى  
تشتد وبيع العنب حتى يسود وبما يجب فيه  
الزكاة وفي المبسوط والجامع استدلالنا بحديث  
حكيم بن حزام رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
دفع إليه دينارا واحدا أن يشتري به أضحية فاشترى  
شاة بالدينار ثم باعها بدينارين فاشترى شاة بدينار  
فجاء بشاة ودينار فدعاه أن يبارك له في تجارته  
رواه أبو داود وفي حديث ابن خزيمة عن شيخ من  
أهل المدينة عن حكيم بن حزام ورواه الترمذي من  
حديث ابن خزيمة عن حبيب بن ثابت بن حكيم قال  
الترمذي لا نعرفه إلا من هذا الوجه وحديث عروة  
بن عاصم بن ابن الجعد الباقى أن النبي عليه السلام  
أعطاه دينارا يشتري به أضحية أو شاة فاشترى  
له به شاة ثنتين فباع أحدهما بدينار فجاء بدينار وشاة  
فدعى له بالبركة في بيعه فكان لو اشترى التراب لرج  
فيه ورواه أبو داود والترمذي في البيوع وابن ماجه  
في الأحكام فقد جوز النبي عليه السلام بيع الأضحية  
بعد تعلق حق الفقراء بها فدل أن تعلق حق الفقراء  
بالمال لا يمنع جواز البيع وفي جواز البيع بيع البدنه  
الواجبة والأضحية خلاف ابن يوسف ذكر في مناسك  
الجامع والمعنى فيه أن صحة البيع يعتمد المالك والقدر  
على التسليم ومملكه باق في ماله بعد وجوب الزكاة وكذا



قد رتته على التسليم لقيام يده وصار كبيع العبد الجاني  
وبيع التركة المستغرقة بالدين بخلاف بيع العبد  
المديون اذ لم يف عنه بالدين وفي الاستيعاب في الحقوة  
المتعلقة بالمال على مراتب ثلاث حق يجب على المالك  
في المالك الزكاة حتى ان كل ما خلا عن المالك لا يجب فيه  
الزكاة كسوايم الوقف والخيل المسومة او كان مأكله  
من غير اهلا للزكاة ولو هلك المال بعد وجوبها يسقط  
لان الحق كان فيه فهلك بهلاكه ومنه قول الثوري ومالك  
واسحاق واسهر الرواسين عن ابن حنبل وهو الصحيح  
قاله بن يمينه في شرح الهداية وقد تقدم وحق يجب على  
المالك بسبب الحج وصدقة الفطر والاضحية حتى انه  
لو وجب عليه الحج بان كان مؤمرا عند خروج اهله بل  
فلم يخرج حتى ذهب ماله لا يسقط عنه الحج وكذا صدقة  
الفطر بعد طلوع الفجر من يوم الفطر وكذا الاضحية  
بعد خروج ايام التضحية وحق يجب في المالك لا على غيره  
المالك كالعشر والخمس ويبره عليهم في جواز فسخ البيع في  
قدر الزكاة قبل الافتراق يكون لزوم البيع قبله مختلف  
فيه وان الساعي بمنزلة المجتهد في المختلف فيه عدم  
جوان بعد الافتراق او التقليل ينبغي ان يجوز له فسخ  
في قدر الزكاة من غير قيد فان بيع قدر الزكاة مختلف  
في جوان وقد ذكرنا انه لا يجوز على قول الشافعي والجمهور  
عنه من وجهين احدهما ان خيار المجلس وكذا فيه النقص  
فجاز ان يعتبر بخلاف منع بيع مال الزكاة والوجه  
الثاني ان الخلاف في خيار المجلس ثابت في الصدر الاول  
فكان خلافا معتبرا ولا كذلك بيع مال الزكاة ولا يعتبر  
بمن تاخر وهذا الوجه

بمن تاخر وهذا الوجه سمعته من شيخنا الامام العلامة  
قاضي القضاة صدر الدين رحمه الله مسئلة استبدال  
مال الزكاة بمال الزكاة لا يكون استهلاكاً ويتحول الزكاة  
الى البدل ويبنى على حوله الاول واستبدال مال الزكاة  
بغير مال الزكاة استهلاكاً فيضمن قدر الزكاة واستبدال  
السائمة بجنسها او بغير جنسها استهلاكاً عندنا وقال  
زفر ومالك انه استبدال السائمة بجنسها لا يكون استهلاكاً  
ويبنى على حولها وان لم ينتقض البينة عن النصاب قاله  
ابن حنبل وبغير جنسها لا يبنى الا ان يكون فارقاً قلنا جدد  
الساعي زكاة ما اعطى قاله مالك وقال ابن وهب يبنى في  
غير الجنس ايضا سدا للذريعة قاله في الدخيلة ومنع  
الشافعي البناء في الجنس وغيره في النقيض والمواشي وفي  
التحرير وقال الشافعي في القديم لا ينقطع حكم الحول بحال  
لقيام البدل قلنا المالا الاول لم يجد عليه الحول ونظرت  
المالكية الى تسمية المالا وهو باطل لوجوه ثلاثة احدها  
عدم تليفق النصاب فيها ثانيها اذا ملك اربعاً من الابل  
يساوي ما في درهم لا يجب فيها الزكاة باعتبار المائنة  
ثالثها لو ملك اربعين من الغنم ومضى يساوي مائة درهم  
يجب فيها الزكاة واستبدال مال الزكاة بمال الزكاة تمييز  
لحق الفقراء اذا النماء لا يحصل الا بالمبادلة والتجارة  
وذلك ما ذور فيه والوجوب باعتبار المائنة وجميع  
الانواع في التجارة كنوع واحد في حق المالا وهذا يضم  
البعض الى البعض في تكميل النصاب الاستبدال بغير مال  
الزكاة استهلاكاً بخروجه عن محلبة الزكاة بخلاف السائمة  
اذا النماء لا يحصل من عينها فلا حاجة الى التصرف في تحصيل

باسم  
اسم الزكاة



النماء ولا يعتبر فيها المالية وإنما يعتبر فيها العدم و  
الصورة فكان الحق متعلقا بالصورة دون المالية فكان  
الثالث البدل غير الأول في الصورة والتعلق ثم في كل  
موضع جاز فيه الاستبدال يضمن فيه الفاحش دون  
اليسير واختلفوا في الفرق بين الغبن الفاحش واليسير  
ويعرف في موضعه وفي الفاحش مضمون وإن لم يعلم لأنه  
استهلك وعن أبي يوسف إذا لم يعلم لا يضمن لأنه لا يثبت  
بدون العلم قال الصداق الشهيد وقاله صحيح إذا وجوب  
الضمان أمر بينه وبين الله تعالى فيستقيم البناء على العلم  
ثم إذا عاد إليه قد تم ملكه بعد وجوب الضمان عليه  
بسبب موافقته براء من الضمان وإن عاد بسبب آخر  
لا يبطل ضمانه قوله قال والزكاة عندنا حنيفة و  
أبو يوسف في النصاب والوقف يجعل المال من الوقف  
دون النصاب عندنا وفي كتب الشافعية كالمذهب و  
نحو هلا الأوقاف عفو وكذا في كتب المالكية كالذخيرة  
ونحوها وكذا في المغني للحنابلة وهو الأوجه إذا كونه  
عفو الاختلاف قال أبو بكر بن المنذر في الأشمان موقوف  
الشعبي والثوري والحسن بن صالح ومالك والشافعي  
واسحاق وإن تور وأبو يوسف ومحمد وقولنا كراهة  
قلت أخطاء في قول محمد وكذا قاله العبد روى في الذخيرة  
الوقف لا شيء فيه وقال سند في الطراز لمالك والشافعي  
في تعلق الزكاة بالوقف قولان والأصح عند الشافعية  
والمالكية تعلقها بالنصاب دون الوقف وهذا نص  
في القديم والتركيب الجديد وقال في التوطين من كتب  
الجديد متعلق بالجميع وقال في المغني للحنابلة يتعلق  
بالنصاب دون الوقف

بالنصاب دون الوقف عند أصحابنا وقال محمد وروى  
يتعلق بهما لهذا كتاب أبو بكر الصديق ذكره البخاري  
في الأبله إذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين بنت  
مخاض أنثى فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين  
بنت لبون أنثى وقد تقدم مد الوجوب إلى ذلك فدل  
على أنه غير خال عنه وفي الشافعية وأربعين شاة شاة  
إلى مائة وعشرين رواه أبو داود وأحمد والترمذي  
وقال حديث حسن ولأن الزكاة يتعلق بالمال النامي  
ومووجوه في الوقف فلا يخلو عن الوجوب ولا يها  
وجبت شكر النعمة وهي لا تختص ببعض المال دون بعض  
فصار كالشهادة ونصابا لسرقه وقتل الواحد جماعة  
عمدا والقدرة في الصلوة على الأصح وجنابات العبد و  
المدير وأم الولد والنجاسة وجميع المقدرات وكما  
لو استفاد الفاضل بالفرحولي فهلك الفيزكي  
خمس مائة وكما لو اختلط بالاربعون من الغنم بعد الحول  
بأربعين لصبي أو جنون أو كافرا واشترى أربعين  
شاة فاختلطت بأربعين شاة حولية فهلك أربعون  
يجب نصف شاة اتفاقا والجمهور قوله عليه السلام  
إذا زادت الغنم على ثلاث مائة ففي كل مائة شاة شاة  
ثم ليس فيها شيء حتى يبلغ مائة الحديث رواه أحمد  
وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن وذكر أبو  
الفرج في حديث معاذ قبل له أمرت في الأوقاف بشيء  
فقال لا وسأتم شكرا النبي عليه السلام فسأله فقال لا  
وروى القاضي أبو يعلى وأبو إسحاق الشيرازي في  
كتابيهما أنه عليه السلام قال في خمس من الأبله شاة



ولا شيء في الزيادة حتى يبلغ عشرة ذلك في التحقيق  
فقد نصرت لتأريخ على نفى الوجوب فيه ولا أن الوقص  
تبع إذا النصاب باسمه وحكمه يستغنى عنه وهو  
بذلك لا يستغنى عنه والمال متى اشتد على الصلح  
تبع فما هلك منه يصرف إلى البتبع كمال المضاربة وهو  
أولى لأن أخلاء لا يضرون وأخلاء النصاب يبطل الزكاة  
وما ذكر من المسائل فإن كل ذلك لا يصلح وليس حجة  
تبع ولا أن مال الصبي والمجنون والكافر لا حظ له في  
الزكاة بخلاف ما نحن فيه وشمع الخلاف تظهر فيمن  
ملك تسعاً من الألبان فحاله عليها الحول فهلك منها أربع  
يجب شاة عندئذ حنيفة وإن يوسف ويصرف الهلاك  
إلى الأربع الوقص وعند محمد وزفر يجب خمسة اتساع  
الشاة الواجبة ويسقط أربعة اتساعها وهكذا  
فرضت الشافعية والمالكية والحنابلة في كتبهم وفيه  
تفصيل عندهم وإن هلك خمس فعندهم يسقط خمس  
فعند ما يسقط خمس شاة وعند محمد وزفر يسقط خمسة  
اتساع شاة ولو حال على ثمانين شاة فهلك منها أربعون  
يجب شاة عندئذ حنيفة وإن يوسف وعند محمد وزفر  
يجب نصف شاة ولو كانت مائة وعشرين فهلك منها  
ثلاثون يجب شاة عندئذ حنيفة وإن يوسف كان الحول  
حال على ما بقي وعند محمد وزفر يجب ثلث شاة ويسقط  
ثلثاها بهلاك الثمانين ولو كانت مائة وأحدى وعشرين  
شاة فهلك إلا أربعين يجب شاة عندئذ حنيفة وإن  
يوسف ويصرف الهلاك إلى النصاب لا خير ثم ويتم  
ينتهي إلى النصاب لا أول كذا ذكر محمد ولم يذكر قول  
نفسه ولا قول زفر

ط  
الحول

نفسه ولا قول زفر وقياس قولهما أن يجب أربعون جزءاً  
من مائة واحد وعشرين جزءاً من شاتين وذكر أبو يوسف  
قول نفسه في المال مثلاً قول محمد وزفر من مائة جزءاً  
ذكر قول أبي يوسف مع قول الحنيفة في هذه المسئلة كما  
ذكر في الجامع والأول أصح واليه مال الكرخي والقاضي  
أبو حازم فرق أبو يوسف بين النصب والوقص فقال بين  
إذا جعل الوقص كأن لم يكن بقي الواجب بحاله بخلاف النصب  
لأنه لا فصل فيها ولا عفو ولا أن العفو تبع بخلاف النصب  
ولأن حنيفة رضي الله عنه أن النصاب لا أول أصل وما  
بعد من النصب تبع بدليل أن من ملك نصاباً وعجل  
زكاة نصيب جاز كما إذا ملك ما قيمته درهم وعجلها عن  
ثمانية آلاف إلى الساعى ثم ملكها قبل الحول يقع الزكاة  
عن ثمانية آلاف بخلاف التعجيل قبل ملك النصاب حيث لا  
اعتبار به ولو لم يهلك شيء منها حتى حال عليها حولان فعليه  
ثلث شاتان للسنة الأولى وشاة للسنة الثانية ولو  
هلكت شاة على ثمانين شاة هلك أربعون يجب في الباقي  
شاة بالاجماع المركب أما عند ما فلان الزيادة يجعل كأن  
لم يكن فكانت حال الحول على الأربعين مرتين وأما عند  
محمد وزفر فلان الواجب فيها شاتان وقد هلك نصف المال  
فيستقط نصف الواجب وهو شاة فبقي شاة ولو هلك ستون  
منها فعليه نصف شاة اتفاقاً وأما على قولها فلان صار  
كأن لم يملك إلا أربعين ووجب عليه شاة ثم هلك نصفها  
وعند محمد وجب في الثمانين شاتان وبقي ربع ربع النصاب  
فيستقي ربع الواجب وإن هلك عشرون فعند ما يجب شاتان  
وعند محمد شاة ونصف يسقط ربع الواجب بهلاك ربع النصاب

١١٧  
والأصح



على اصله كما مر وبقيّة التفريعات في الجامع وفي الحواشي  
رجله سبعة من الأبد هكذا بعد وجوب الزكاة أربعة  
منها يجب ثلاثة أجزاء من الشاة الواجبة ويسقط جزآن  
عندما وعند محمد يجب ثلاثة أجزاء من سبعة ويسقط  
أربعة ولو كان له اثنا عشر بعيرا فذلك بعد الحول منها عشر  
قال أبو حنيفة يجب جزآن من خمسة من الشاة الواجبة  
للنصاب الأول ويسقط ثلاثة أجزاء منها وقال أبو يوسف  
يجعل قيمة الشاة عشرة أجزاء يجب جزآن ويسقط ثلثه  
أجزاء وقال محمد وزفر يجعل اثني عشر جزءا يجب جزءا  
ويسقط عشرة أجزاء قوله وإذا أخذ الخوارج الخراج  
وصدقة السوايم لا يثنى عليهم وأفتوا بأن يعتدوها  
دون الخراج وفي البدايع إذا غلب هلا بغي على مدينة  
أو قرية لا هلا العدل فأخذوا صدقة سوايمهم وعشر  
أراضيهم وخراجها ثم ظهر عليهم الأيما لا يأخذ منهم ثانيا  
لعدم حماية الإمام في تلك المدة وأخذ بسببها إلا أنهم  
يقتون فيما بينهم وبين الله تعالى أن يؤدوا الزكاة والعشر  
ثانيا ويسكت محمد عن الخراج واختلّفوا فيه قيل عليهم  
أن يعتدوا كالزكاة والعشر ولا تأثم يأخذونها بطريق  
الاستحلال ولا يصرفون ذلك إلى المصارف وقيل لا إعادة  
عليهم لأنه يصرف إلى المقاتلة فهم محله أذ يدعون عن  
الاسلام قال وأما ملوك زماننا فهم يسقط هذه الخوة  
بأخذهم قال الفقيه أبو جعفر الهندواني يسقط ذلك  
كله وإن لم يضعوها في أهلها لأن حق الأخذ لهم فكان  
الوبال عليهم وقال الشيخ أبو بكر بن سعيد الخراج يسقط  
ولا يسقط الزكاة والعشر كما ذكر في الكتاب وقال أبو بكر  
الاسكاف إن جميع ذلك

إذا أخذ الخوارج

بغى بسبب الحماية

وأما ملوك زماننا  
فهم يسقط عن أصحاب  
الاموال يأخذهم

الاسكاف إن جميع ذلك لا يسقط عنهم ويعطونه ثانيا لأنهم  
لا يضعون ذلك موضعه ولو تولى صاحب المال بدفعه إليهم  
عن زكاته قيل يجوز لأنهم فقراء إذ لو حوسبوا بما عليهم من  
تبعات الناس لا يفضل لهم شيء من المال وفي المبسوط قال  
محمد بن سلمة وأبو مطيع البلخي أخذ الصدقة جائز لعلي  
ابن عيسى بن يونس بن صاهان وإلى خراسان وحكي ميربغ  
وجبت عليه كفارة يمين فسال الفقهاء عما يكفر به يمينه  
فأفتوا له بالصيام ثلاثة أيام فجعل يمينه ويقول لحشمه  
أنهم يقولون لي ما عليكم من التبعات فوق ما لك فلكأرتك  
كفارة يمين من لا يملك شيئا وكذلك ما يؤخذ من الرجل في  
الجنائيات إذا تولى به عن زكاته وعشره عند الدفع يجزيه  
على هذه الطريقة قال السرخسي موالا صرح وفي المبسوط من  
لم يؤد زكاته سنين في عسكر الخوارج ثم تاب لم يؤخذ بها  
لعدم حماية امام العدل إذ لا يجزى عليه حكم الامام و  
عليه أن يؤد في ما بينه وبين الله تعالى لأن الحق قد لزمه  
بتقديس سببه فلا يسقط عنه كالأموال الباطنة فيكون الأداء  
إليه ومن أسلم في دار الحرب وأقام بها سنين فأن عرف  
وجوب الزكاة عليه لم يؤدّها ثم خرج اليان لم يؤخذ بها لأنه  
لم يدخل تحت حماية الامام لكن يغني بآثارها فيما بينه وبين الله  
تعالى ولم يعلم بوجوبها عليه لم يجب عليه أدائها خلافا للزفر  
ومالك والسافعي وإن ثور وقال ابن المنذر عن أصحابنا أنهم  
قالوا لا زكاة عليه فيما مضى من غير فصل وأخطأ في النقل  
وجه قولهم أن الجهد تائي في اسقاط المائيم لا في اسقاط  
الواجب بعد تقديس سببه ووجه قول علمائنا وهو تحسان  
أن توجه الخطاب يتوقف على البلوغ أو دليله ولم يوجد

ان

الاصح

لو



واحد منها اذ الخطاب غير شايع في دار الحرب ليقوم الشيع  
مقام الوصول اليه وذكر ابن تيمية وصاحب المغني ان  
الخوارج والبغاة اذا اخذوا اجزاء عن صاحبها مضاه  
لوجوهها اوضيغها قال ابو صالح سالت سعيد بن ابي  
وقاص وابن عمرو وجابر وابا سعيد الخدري وابا  
وسيلة بن الكوع وانسا فقلت هذا السلطان يصنع  
ما يرون افادفع اليهم زكاة فقالوا نعم وعن ابن عمر  
انه سئل عن مصدق بن الزبير ومصدق بن حجة  
الحروري فقال في ايها دفعت اجزاء عنك ومو الحسن  
والشعبى والنخعي ومحمد بن علي وابن حنبل والشافعي  
فيما ذكر الماوردي اذ كان عادلا في قسمتها وان كان  
جائرا فيها لم يجز دفعها اليه وقال مالك ان اخذها  
جبرا اجزائه وان حملها اليه فختار لم يجزيه ومثله في  
عن سالم وعبيد بن عمير وطاوس والنوري ولنا  
حديث ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه السلام  
قال سئلون بعدى ابن وامور يتكرونها قالوا يا رسول الله  
الله فما امرنا قال يؤدون الحق الذي عليكم من الله  
عليه وعن ابي بن حجر قال سمعت النبي صلى الله عليه  
ورجل يساله فقال يا ايها كان علينا اقراء بمنع  
حقنا ويسالونا حقهم قال لا اسمعوا واطيعوا فانما علم  
ما حملوا عليكم ما حملتم رواه مسلم والترمذي وعنه  
ابن عمر ادفعوها الى من غلب وعن نافع عن ابن عمر  
ان الانصار سألوا فقالوا ان هو لاء يغلبون من  
واهل الشام يغلبون من قال من يدفع زكاة اموال  
قال الى من غلب ذلك ابن تيمية لكن الاحوط في الزكاة  
والعشر اعادتها

قول

انه قال

والعشر اعادتها وهذا بخلاف من مر على عاشر الخوارج  
بما تبي درهم فعشرها ثم مر على عاشر اهل العدل  
فانه يعشرها ثانيا بلا خلاف لان التفريط جاء من قبله  
حيث مر عليه بما له قوله وليس على الصبي من بني  
تغلب في سائرته شيء وعلى المرأة فيها ما على الرجل  
منهم اذا بلغت مقاديرها ما يجب فيه الزكاة على  
المسلم وقال زفر لاشي على المرأة ايضا ومرواية الحسن  
عن ابن حنبل عن ابي بكر بن محمد بن ابي  
ويجب لعشر مضاعفا على صبياتهم لانه مؤنة ومهم  
نصارى العرب كانوا يقرب الروم ينتحلون خلتهم  
وان لم يتمسكوا بجميع شرائعهم فحكم النصارى  
قال الله تعالى ومن يتولهم منهم فانه منهم وقال ابن عباس  
جائرا اجزائه وان حملها اليه فختار لم يجزيه ومثله في  
عن سالم وعبيد بن عمير وطاوس والنوري ولنا  
حديث ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه السلام  
قال سئلون بعدى ابن وامور يتكرونها قالوا يا رسول الله  
الله فما امرنا قال يؤدون الحق الذي عليكم من الله  
عليه وعن ابي بن حجر قال سمعت النبي صلى الله عليه  
ورجل يساله فقال يا ايها كان علينا اقراء بمنع  
حقنا ويسالونا حقهم قال لا اسمعوا واطيعوا فانما علم  
ما حملوا عليكم ما حملتم رواه مسلم والترمذي وعنه  
ابن عمر ادفعوها الى من غلب وعن نافع عن ابن عمر  
ان الانصار سألوا فقالوا ان هو لاء يغلبون من  
واهل الشام يغلبون من قال من يدفع زكاة اموال  
قال الى من غلب ذلك ابن تيمية لكن الاحوط في الزكاة  
والعشر اعادتها

ع



قد روى اخبار كثيرة عن ائمة السلف في تضعيف  
الصدق عليهم في اموالهم على ما يؤخذ من المسلمين  
قال وموقول اهل العراق وموقول الثوري والشافعي  
ولا يحفظ عن مكرهم قال وعن داود بن كره وس  
عن عمار بن النعمان انه قال لعمر بن الخطاب رضي الله  
عنه يا ابا عبد المؤمن ان بني تغلب من قد علمت شوكتهم  
ومهم بازاء العدو فانه ظالموا عليك العدو واستد  
مؤنتهم فصالحهم عمر على ان لا يغسوا اولادهم في  
النصرانية اي المعمودية وان تضاعف عليهم الصلاة  
وكان عمار يقول قد فعلوا فلا عهد لهم قال وهذا خبر  
مستفيض عند اهل الكوفة وقد ذكر ابن زنجويه  
النسائي في كتاب الاموال من طرق وفيه عن داود  
ابن كره وس قال صالحت عمر بن الخطاب عن بني تغلب  
بعد ما قطعوا الفرات وارادوا اللحق بالروم على  
ان لا يصبغوا صبغ ولا يكرهوه على دينهم وعلى ان  
عليهم العشر مضاعفا وكان داود يقول لبني تغلب  
ذمة وقد صنعوا في دينهم وفيه عن داود بن عمار  
عن عمر بن الخطاب عن السقاج ابن مطر الشيباني في  
رواية ابن شبرمة اشترط عليهم عمرا ان لا ينصروا  
اولادهم قالوا وكذلك سائر اموالهم من المواشي  
والارضين في كل خمس من الابل شاتان وكذا الغنم  
والبقر ويكون فيما سقته السماء عشرة اشترطوا ما سقى  
بالخرب والدالية عشرة وفي المبسوط والجامع الص  
لقاضي خا و غيرهما من كتب الفقه عزوا هذا  
الصلح الى كره وس والصحيح ما ذكره الرازي في  
النسائي وعن علي

ليس

والصحيح

النسائي وعن علي رضي الله عنه انه قال لبني تغلب  
بني تغلب لا قتلن المقاتلة منهم ولا سبيتن الذرية  
لان كتب الكتاب بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان لا ينصروا اولادهم اذا ارادوا الاسلام وعن احمد  
ابن عطيّة الكوفي قال سمعت ابا عبيد يقول كنا  
مع محمد بن الحسن اذا قبل الرشيد فقام الناس  
كلهم الا محمد بن الحسن فانه لم يقم وكان الحسن بن  
زياد يقبل القلب على محمد بن الحسن فامهل الرشيد  
يسرا ثم خرج الاذن فقام محمد بن الحسن فجزع اصحابه  
ثم خرج وموطيتا لنفسه سرورا وقال لاصحابه قال  
ما لك لم تقم مع الناس قال قلت كرهت ان اخرج  
عن الطبقة التي جعلتني فيها اتكأ هلتي للعلم فكرهت  
ان اخرج الى طبقة الخدمة التي هي خارجة منه وان  
ابن عمك صلى الله عليه وسلم قال من احب ان يتخذ له الرجال  
فيما فليتبوء مقعده من النار وانه انما اراد بذلك  
العلماء فمن قام بحق الخدمة واعتزاز الملك فهو هيبة  
للعدو ومن قعد اتباعا للسلطة التي عنكم اخذت  
فهو زين كلم وشرق للدين قال صدقت يا محمد ثم ساورني  
فقال ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه صالح بني تغلب  
على ان لا ينصروا اولادهم وقد نصروا ابناهم وحلت  
بذلك دماؤهم فأتري قال احتمل ذلك منهم عثمان و  
ابن عمك وكان من العلم بالانكفاء عليك وجزت السنن  
بذلك فهذا صلح من الخلفاء بعد ولا شيء بالحكمة  
ذلك وكشفت العلم ورايك اعلا قال ونحن نخرجهم  
على ما اخرجوهم ان شاء الله ان اخرج نبيته بالمشورة  
الله



ما لا يشترط

وكان يشاور في امره ثم ينزل جبريل بتوفيق الله و  
عليك بالدعاء لمن ولاه الله امره وامر بذلك اصحابك  
وقد امرت كل بشي تفرقه على اصحابك قال فخرج له  
مال كثير ففرقه وذكر النساء في كتاب الاموال ان  
يكون في اموال نسائهم وصبيائهم مثلا ما يؤخذ من ج  
وعزاه الى اهل الحجاز لكن لما غويوا بمعاملة الزكاة  
بسواهم وجبت على نسائهم دون صبيائهم في ظاهر  
الرواية كما في الزكاة الحقيقية الا انها جزئية في حقنا  
لهذا لا توضع موضع الزكاة بل توضع موضع الجراج  
الجزئية ولهذا يسقط اذا اسلموا كالجزئية قول  
ان هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت الزكاة عنه  
وبه قال الثوري وابو ثور ورواية عن احمد وداود  
لم يمنعها وقال مالك اذا امتيزت الزكاة عن ملكه لم يسلمها  
الفقير فبلغت في ذلك فلا تفريط سقطت الزكاة  
والزكاة لا تجب في الماشية عند قبلي مجي الساعي فاد  
هككت قبله فلا ضمان عليه والتمكن من الاداء ليس  
شرطا لوجوبها عندنا وبه قال ابن حنبل وفي ظاهر قول  
احمد يضمن قبل التمكن وبعد وعند الشافعي التمكن  
شرطا لوجوبه ويضمن اذا هلك بعد التمكن وان استمر  
بعد وجوبها ضمنها بالاجماع وان هلك بعد طلب الفقير  
لا يضمن واختلفوا بعد طلب الساعي قال ابو الحسن  
اللدخي يضمن لتعنته وقال ابو طاهر الدباس وابو  
سهل الزوجاجي لا يضمن وفي المبسوط الاول قول  
العراقيين ومشايخنا يقولون لا يضمن وهو الاصح  
في المفيد والمزيد هو الصحيح وقال في المحيط عليه  
المشايخ وفي البدايع

صحيح والصحيح

الاصح

المشايخ وفي البدايع ومشايخ ما وراء النهر قالوا لا يضمن  
وهو الاصح وفي المبسوط والبدايع فقد قال في الكتاب  
اذا حبسها بعد ما وجبت عليه الزكاة حتى ماتت لم  
يضمنها وليس مراده منعها من العلف والماء فانه  
استهلك بل مراده منعها من الساعي ووجهه انه لم  
يفوت على احد بهذا الجنس ملكا ولا يدا فلا يصير ضمانا  
وله راي في اختيار محل آخر للاداء ان شاء من اخذ هذه  
السائمة وان شاء من سائمة اخرى او اشترى شاة ونحوها  
ودفعها اليه اجماعا او قيمتها عندنا فانما حبس السائمة  
ليؤدي الواجب من محل آخر فلا يصير ضمانا قلت قول  
الاصحاب لم يفوت ملكا على احد ممنوع عند الشافعية  
فان الفقهاء يملكون قدر الزكاة بحولاء الحول قبل الدفع  
اليهم وينتقل بالموت الى ورثتهم عندكم لكن هذا ضعيف  
جدا لا ياربعة وعشرين نفسا من اهل مدينته او قرية  
او قبيلة مجهولون ومن الا يدفع المذكي زكاته اليه  
كيف يكون مالكا وكيف ينتقل بموته الى ورثته وهذا  
ماله اصله الشرع دقيقة ينبغي ان لا يكون بيننا وبينهم  
خلاف فيما اذا تلف النصاب بعد الحول لان التمكن من  
التصرف الى اربعة وعشرين نفسا لا يتحقق ابداء التمكن  
شرطا لوجوبه عندهم والهلاك قبل الوجوب لا يوجب  
الضمان ثم ان الشافعية قالوا يضمن بالتلفه قبل التمكن  
وقالوا لا يجب قبل التمكن فقد اوجبوا الضمان قبل الوجوب  
واتفقوا على انه لا يوجب الضمان قبل الحول قال الثوري  
وان تلفه غير المالك قبل التمكن وقلنا التمكن شرط  
الوجوب لم يجب وكذا ان قلنا يتعلق بالذمة وان قلنا

دقيقة



يتعلق بالعين انتقلت الى بدله قلت من انفسه  
لا يجب عليه شاة بد قيمتها ويقدر بالديارم او  
الدنانير فلا يصلح بدلها متعلق الزكاة في السائمة  
فكيف ينتقل الى البدل فانه قالوا يشتري بها شاة قلنا  
لم يكن محلا لتعلق الزكاة الواجبة عنك فلا يلزمه  
شراء شاة ولان الفقراء لو ملكوا جزءا من النصاب  
قبلا لتملك لما حاز وطئ الجارية التي هي للتجارة به  
وجوب الزكاة كوطئ الجارية المشتركة ولما حاز  
بيع قدرا الزكاة ولا الدفع من محل آخر فانه قيل ان  
تقولون حق الفقراء يتعلق بالعين حتى اسقطتم  
الزكاة بهلاك النصاب وتعلق حرقم بها ينبغي ان  
يمنع الوطئ لجارية المكاتب في حق المولى اجاب  
ركن الدين في المنتخب بان كسب المكاتب مملوك له  
بدا حقيقة والمولى رقية حقيقة بخلاف جارية العا  
فانه لا ملك للفقراء يدا ولا رقية قبل الدفع اليهم  
قلت لو كان مملوكا للمولى رقية كما رعم لفسد ملك  
المولى فيما اذا اشترى المكاتب زوجة مولاة اذ ملكه  
رقية زوجته يمنع نكاحه ابتداء وبقاء وانما للمولى  
في كسب مكاتبه حق الملك دون حقيقة وحق الملك  
يمنع من الابتداء ولا يمنع البقاء ذلك في الجامع  
الزيادات والزمهم اصحابنا بالعبد لما في اذام  
سقط الحق بموته ومنعوا الحكم فيما اذا تحقق الظن  
بالدفع او الفداء فلم يفعل حتى هلك وقبل الطلب  
يجب عليه شيء ونحن نفرض الهلاك فيما اذا لم  
واختار دفع العبد قبل تسليمه وبالعبد المديون  
اذامات وبالدين المتعلق

هذا المكاتب للمولى ربة

111  
اذامات وبالدين المتعلق بالتركة يسقط بهلاكها  
وبالشقص الذي فيه الشفعة اذا صار حرا وانما  
يضمن المودع بالمنع بعد الطلب لان الطلب بالرق  
للحال وطلب الشرع مطلق في العمد وقريبة الحاجة  
بدل على استحباب التعجيل دون وجوبه ولهذا لو  
اداهها بعد سنين لم يكن قاضيا ونقول طلب الشرع  
بالدفع الى من يحنه المالك فصار كما لو قال المودع اد  
ودي عني الى من شئت من عبيدي وطلبها واحد منهم  
فمنعه لا يضمن بالهلاك فرق آخر ان بالمنع في الوديعة  
صار يد يد نفسه لا يد مودعه فاذا انزال يد  
الحكمة يجب ضمانها كما اذا جدها ثم الفرق بين  
الهلاك والاستهلاك من وجوب اولها ان تعدية الهلاك  
لعدم صنعه بخلاف الاستهلاك ثانيا ان ضمان  
الاستهلاك ضمان معاوضة ولهذا يصح اقرار الماذون  
له بالغصب والاستهلاك فهو ضامن بمقامه  
ثالثا يجب لضمان بالاستهلاك على المودع والوكيل  
والوصي والمولى والشريك والمضارب فكذا هنا  
رابعها لو سقطت الزكاة بالاستهلاك لا سقطت عنها  
بعد وجوبها بفعله وقدرته على الاداء من غير ان يوصل  
الحق الى مستحقه ولا اصل له في الشرع بخلاف الهلاك  
خامسها ان الاستهلاك في الغالب يكون لمصلحة تعود  
اليه اما باطلا وبانتفاع آخر بخلاف الهلاك سادسها  
ان حق الفقراء في العين موال الصحيح من مذهب الشافعي  
ويدل عليه قوله عليه السلام ها تواربع عشر موالكم  
وقال عليه السلام في الرقة ربع العشر وقال المعاذ رضي الله عنه



خذ من الابد الابدي ومن البقر البقر وقال تعالى وفي امواله  
 حق معلوم فاذا هلك النصاب سقط حق الفقراء لان  
 المال المشترك اذا هلك يهلك على الشركة سابعها ان الاستهلا  
 جنابة منه فيواخذ بها بخلاف الهلاك تأمنها لولم يجب  
 عليه الضمان في فصل الاستهلاك يعود الضرر الى الفقراء  
 بفعله ولا كذلك الهلاك تأمنها لو نفينا الزكاة في  
 الاستهلاك يلزم انتفاء الضمان في الهلاك لتحقيق الهلاك  
 الاستهلاك فيلزم فوات المصلحة في الصورتين وسقوط  
 الزكاة فيهما ولا كذلك العكس حاشي عاشرها ان ايجاب  
 الزكاة في هلاك المال يخل بمقصودها لانه مقصودها مواساة  
 الفقراء واغناؤهم عن السؤال ودفع حاجتهم وبعد  
 هلاك المال صار صاحبها فقيرا يجب مواساته فكيف يطلب  
 مواساة غيره حاشي عشر حق الملك لحقيقته في حق الاستهلاك  
 تغليظا على الجاني بخلاف الهلاك تتم الفرق بينهما وبين صدقة  
 الفطر والحج والاضحية ونحوها من وجوب الوجه الاول  
 ان محله وجوبها لنفسه لاماله ونفسه باقية بعد هلاك المال  
 والوجه الثاني ان محله الزكاة غير محله صدقة الفطر والحج  
 ونحوها لانهما يتعلقان بالمال النامي ولا كذلك غيرها وان ايجاب  
 الضمان بعد هلاك المال اخلال بموضع الزكاة دل على التفريق  
 اشتراط الحول فيها دون غيرها فاذا كان السبب باقيا فيها  
 جاز ان يبقى الحق لبقاء سببه بخلاف الزكاة فانه السبب  
 فيها مكل النصاب كاملا النامي وقد هلك وقوله لان الوجه  
 في الذمة قلت قال النووي الصحيح ان الزكاة تتعلق بالعين  
 على المذهب الجديد وفي هلاك بعض النصاب يسقط بقاها  
 اعتبارا للبعض بالكل على ما عرفت قوله وان قدّم  
 الزكاة على الحول وهو ما لا

او ادم الزكاة على  
 اكله وهو ما لا  
 للمصالح خارجة

الزكاة على الحول وهو ما لا للنصاب جاز يعني في اول  
 الحول واخره ولم ينقطع فيما بينها قال الاستيعابي والحصري  
 بثلاثة شروط وبه قال الحسن البصري والنخعي ومجاهد  
 والحكم وابن ابي ليلى وسعيد بن جبير والزهري والاوزاعي  
 والنوري والحسن بن حي والشافعي وابن حنبل واسحاق  
 وابو عبيد والشعبي وابو نوري وقال ربيعة وماكلا وداود  
 وابن المنذر لا يجوز وحكي ابن المنذر عنهم الكراهة و  
 روى ابن القاسم عن مالك جواز التحجيل قبل الحول  
 بالزمان اليسير قال ابن عبد الحكم كالشهر وحكي ابن  
 المنذر عن البصري انها كالصلوة قبل الوقت للجمهور  
 ما رواه علي رضي الله عنه ان العباس رضي الله عنه سأل  
 رسولا لله صلى الله عليه وسلم في تحجيل صدقته قبل ان يحك  
 فرخص له في ذلك رواه الخمسة الا النسائي قال النووي  
 اسناده وفي رواية تحجيل الزكاة وقال ابو داود رواه  
 هشام عن منصور بن زاذان عن الحكم عن الحسن بن مسلم  
 التابعي عن النبي عليه السلام وحديث هشام أصح  
 وعن علي رضي الله عنه عن النبي عليه السلام قال لعمر  
 ان قد اخذنا زكاة العباس العام الاول للاول رواه  
 الترمذي والدارقطني وقال القاضي عياض في الاكمال  
 حديث منصور اننا تعجلنا منه زكاة عامين قال  
 وهو عامة الفقهاء وفقهاء اصحاب الحديث ومن  
 وافقهم من السلف لسنتين والترك خلاف مالك وسفي  
 الليث وابن سيرين في الكل وفي احكام الضياء المقدسي  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان العباس قد استلفنا  
 زكاة ماله العام والعام المقبل قال النووي واحتج

نور



البيهقي والاصحاب للتعجيل حديث انه هرب  
رضي الله عنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر  
رضي الله عنه على الصدقة فقبل منع ابن جميل وخاله  
ابن الوليد والعباس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ينفع  
ابن جميل الا انه كان فقيرا فاغناه الله واما خاله  
فانكم تظلمونه خالدا قد احتبس ادراعه واعتاده  
في سبيل الله واما العباس فمضى على ومثلها معها ثم  
قال يا عمر اما شعرت ان الرجل صنوا بيده رواه  
الخوارزمي ومسلم والترمذي ينقم بمعنى ينكر بكسر  
الضاد وفتحها في الماضي وبالعكس قاله شارح العبد  
قاضي القضاة تقي الدين بن دقيق العيد رحمه الله وقال  
الجوهري نقيت على الرجل اذا عبت عليه يعني نزلت  
ما لا يجب عليه فكيف تمتنع عما يجب عليه وقوله صنوا  
ابيده قبل من ابيه وقيل شقيق ابيه ويجمع على صنوان  
واصلة في التخلتين يخرجان من اصل واحد ووجه  
الدلالة على جواز تعجيل الزكاة انه عليه السلام  
كان قد استلف منه صدقة عامين للحاجة فصارت  
زكاتها عنده عليه السلام وانه طلب منهم تعجيل  
زكواتهم اذ لا يظن بهم منع الزكاة الواجبة ولهذا  
قبلتها كانت صدقة التطوع ورواية الحسن بن  
مسلم الصحيح انه مرسل وموجبة عند الجماعة  
والاشكال على الشافعي لانه ليس من مراسيل ابن  
المسيب وانما النوى له فقال يخرج الشافعي  
بالمرسل اذا اعتضد باحد اربعة امور وهي ان يستدل  
من جهة اخرى او يرسل منها او يقول بعض الصحابة  
او اثر العلماء فواجب

مقرر في فتاوى العيد

او اثر العلماء فما وجد واحد من هذه الاربعة  
جاز الاحتجاج به وقد اجتمع في حديث علي الامور  
الاربعة وانه روى في الصحيحين معناه من حديث ابي  
هريرة وروى ايضا برسلا ومتصلا وقال به ابن عمر  
فانه يقدم صدقة فطر يوما ويومين رواه البخاري  
وقال به اثر العلماء كما ذكره الترمذي ولانه تعجيل  
مال بعد وجوبه سبب وجوبه فيجوز كتعجيل الدين  
المؤجل والكفان والدية بعد الجرح قبل زهوق  
الدوخ وجرح صيد الحرم وصوم رمضان في حق  
المسافر والمريض ذكرهما في المحيط والمسافر في المبسوط  
والصلوة في اول الوقت لان الوجوب يتقرر في آخر  
الوقت وفي المحيط قد تحقق سبب الوجوب فيترتب  
عليه الوجوب الا انه لم يتحتم عليه الاداء للمحال  
حتى يحول عليه الحول تيسيرا عليه بخلاف التكفير  
قبل الجرح والحقت وتعجيل الزكاة قبل ملك النصاب  
وتعجيل زكاة العلوفة قبل الاسامة لعدم سبب الوجوب  
في هذه الاشياء كالصوم والصلوة والحج قبل الوقت فانه  
قبل سبب وجوب الحج البيت عندكم ولهذا لا يتكرر  
والسبب موجود قبله الحج عبادة بدنية غير معقولة  
المعنى فلا يجوز قبل وقته وهذا الجواب يستقيم في الصلوة  
والصوم ايضا بخلاف الزكاة فانه عبادة مالية وهي  
معقولة المعنى وذكر في المبسوط للمسئلة عند ركن احدهما  
ان تكمل النصاب حصلا الوجوب لاستجماع شرائطه  
من ملك النصاب الكامل النامي وحولان الحول تاجيدا فيه  
كما ذكر في المحيط والمدرك الثاني ان سبب الوجوب قد



تحقق على ما تقدم وفي الزيادات يد الساعي في الصدقة الواجبة يد الفقراء يعني بعد الحول حتى لو هلك ما في يدك سقطت الزكاة عن المالك وفي الصدقة النافلة يد المالك حتى يكمل النصاب مما في يدك وفي المفيد يصلح ثابته عن المالك في الدفع وعن الفقير في القبض فاما لم يسلم الى الفقير فهو في يد مالكه كلما فاذا عجل للساعي خمسة عن مائة درهم في يدك وحال ومضى يد الساعي بحسب الزكاة استحسانا لما ذكرنا والقاسم لا يجب ان الخمسة يقع زكاة من وقت التعجيل ولهذا لا يستمره فانقص النصاب في آخر الحول وانه استفاد خمسة قبل الحول وقعت الخمسة زكاة كل درهم من الخمسة عن نفسه وعن اربعين درهما وفي جوامع الفقه عجل الفاعل عن احد واربعين الفا لا شيء عليه غني وفي النبايع قال في الاملاء لا يكمل النصاب بما في يد المصدق ولا يجوز ذلك عن زكاته وعليه ان يرد لها على صاحبها ويأخذ منها اربعين من الغنم ووضع المسئلة في تعجيل بنت مخاض عن خمس وعشرين من الابل وقال محمد ان باعها المصدق ومضى باقية في يد المشتري بعينها كمل بها النصاب وجازت عن زكاته وان اتلفها المشتري فلا وكذا ان اخذها بكاملة نفسه واتلفها وفي فتاوى الناطقي لا يكمل النصاب بما في يد المصدق عندنا يوسف ويكمل عند محمد وفي النبايع دفع زكاته لا فقير عن اربعين شاة وحال على الباقي لا يقع زكاة ولا يستمرها من الفقير ويكون تطوعا وهذا سائر النصب وفي الزيادات ان كانت الشاة في يد الامام او الساعي يستمرها وهو قول الشافعي وابن حنبل وانه قال للفقير

حنبل وانه قال للفقير انما زكاة معجلة يرجع فيها عند الشافعي وعن احمد بن حنبل روايتان قال ابو بكر لا يرجع سواء اعلمه انما زكاة معجلة او لم يعلمه قال القاضي منهم هو المذهب عندي وقال ابو البركات هو ظاهر المذهب وقال ابن حامد ان دفعها له الساعي استمرها بكل حال وانه دفعها له المالك فيسقط الاعلام لنا انه دفع ماله الى الفقير على وجه القرية والعبادة لله تعالى وقد تم ذلك بوصوله الى الفقير فيقع زكاته واجبة ان تم النصاب وتطوعا ان لم يتم فصار كما اذا تغير حال الفقراء واطلق في الدفع وفي المفيد والمزيد يقع المعجل نفلا ويتوقف وقوعه زكاة على حولان الحول فرع قال في المغني لا يجوز تعجيل الزكاة قبل ممل النصاب بلا خلاف علمناه قلت عند الشافعي لو اشترى عرضا للتجارة يساوي عشري دراهم فجعل زكاة ما بينه وحال الحول وهو يساوي ما بين جزية المعجل عن زكاته في الصحيح لان الاعتبار عندك في العروض باخر الحول لكن هذا يخالف قوله عليه السلام لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ويجوز لسنتين واكثر ذلك في المحيط وغني وفي المبسوط لم ينزه على سنتين وقال الحسن البصري يجوز لثلاث قال ابن شبرمة يجوز لسنتين واكثر كما قلنا وقال في المبسوط وقال الشافعي لا يجوز الا السنة واحدة وفي المحيط ويتوقف زكته لا قول للشافعي فيه وانما هو احد الوجهين لا صحابه فيما زاد على السنة بشرط ان يبقى بعد المعجل نصاب وصح المروزي والبنديجي



والغزالي في الوسيط والجرجاني والشاشي والعبد  
الحوار لسنتين وأثر قال النوني ولو إلى عشر سنين  
قال مالك عرضا للتحارة ثمانين فعجل زكاة أربع  
مائة فحال الحول ونوبساوي أربع مائة أجزاء الجميع  
هذا هو المذهب وقيل في الزيادة وجهان كالسجالي  
وعند أحمد لا يجزي عن الزيادة ذلك في المعنى وفي تعجيلها  
عنه لسنتين روايتان وقال ابن عقيل لا يختلف الرواية  
في أنه لا يجوز لثلاث سنين وجه قولنا ما تقدم من  
حديث ابن عباس رضي الله عنه ولأن المال النامي سبب  
لوجوب الزكاة في كل سنة بدليل وجوبها في كل سنة  
إذا كان المال باقيا في يد وجوز عن نصب خلافا للفرق  
حتى لو ملك خمساً من الأبد فعجل أربع مائة وسم الحول  
على عشرين من الأبد يقع المعجل زكاة للملك وعند  
زفر يقع سنة واحدة عن الخمس لا غير حجتنا أن ملك  
النصاب كما هو سبب لنصاب واحد فهو سبب لنصب  
حتى لو ملك مائتي درهم فدفعها إلى الساعي ثم ملك قبل  
الحول ثمانية آلاف درهم وقع المائتان كلها زكاة عن  
نفسها وعن ثمانية آلاف ذلك في الزيادات قال في  
التحرير ولأن النصاب الأول أصل وما رواه تبع  
لهذا يكتفي بحول الأصل ويجعل المستفاد كالموجود في  
أول الحول لوجوب الزكاة في الكل فكذا في حق التعجيل  
وفي المرغيباني له خمس من الأبد حوامل فعجل عنها واما  
في بطونها شائتين ثم تجت على ما لم يسم فاعله خمساً  
وأنه عجل عما يجمل في العام الثاني لا يجوز فإنه قبل ينبغي  
أن يجوز عندنا يوسف كعجل عشر النخل قبل خروج  
ثم لأن الأبد سبب

ثم لأن الأبد سبب كالنخل قيل له السيد الأبلح  
لقاح الفحول ولم يوجد بخلاف النخل فرع ذلك النوني  
في النوادر رجل عجل زكاة الفين وله ألف فقال إن  
أصبحت ألفاً آخر قبل الحول فهي عنها والآخرة عن هذا  
الألف للسنة الثانية أجزاء لأنه يجوز له التعجيل عن  
أيتها شاء فرع له مائتان عجل عنها خمسة الحول الثاني  
فتم الحول الأول ولم يكمل المائتان ثم تم الحول الثاني  
وعند مائتان لم يجزيه لأنه لم يكمل النصاب في ابتداء  
الحول الثاني فرع له مائة وخمسة وتسعون درهما و  
نوب للتحارة يساوي خمسة فصارت قيمة النوب  
عشرة ثم ذهب من الدراهم خمسة وسم الحول يستحق  
من المصدق نصف النوب لأن يد بيد ولم ينقل المؤدى  
كله زكاة وفي عمدة الفتاوى رجل له ألف عجل عشرين  
درهما فحال الحول وهلك منها ثمان مائة وبقيت مائتان  
فعليه درهم واحد لأنه أعطى عن كل مائتي درهم أربعة  
دراهم وبقي لكل مائتي درهم درهم فأنه هلك ثمان مائة  
قبل الحول فلا شيء عليه لأنه يتبين أنه لا زكاة عليه  
الألف المائتين لأن ثمان مائة هلك قبل الحول فيكون  
خمس من العشرين زكاة المائتين وخمس عشر منها  
تطوعاً فإنه هلك مائتان بعد الحول وبقيت ثمان مائة  
فعليه أربعة فأنه هلك المائتان قبل الحول فلا شيء عليه  
وهذا في عدة المفتي والمحيط والولوالجى له ألف بيض  
والف سوه عجل خمسة وعشرين عن البيض فهلك  
يقع عن السوه وكذا بالعكس ومثله في جوامع الفقه  
وكذا لو عجل عن البيض فهلك وبقي نصاب الدناير



او عروض التجارة او الدين كان ما عجله عن الباق  
 الا في رواية عن ابي يوسف ولو حال وسما في ملكه عند  
 ثم ضاع احد المالكين كان ما عجله زكاة ما بقي عليه  
 تمام ما بقي وكذا في الدوام او الدنيا يروى في جامع الفقه  
 والوبري لو كان الاداء بعد الحول كان عمن نوى اجماعا  
 حتى لو هلك المئوت عنه او استحق لا يسقط عنه زكاة  
 الباقي بخلاف السابعة فان الرجل لو كان له اربعون  
 من الغنم وخمس من الابل فعجل زكاة احدهما  
 وتم الحول على الآخر لم يكن المعجل زكاة الباق ذكر  
 المرغيناني والعتابي في جوامع الفقه وهكذا في جامع  
 بخلاف ما اذا كان له نصابان من الذهب والفضة فجعل  
 زكاة احدهما بعينه ثم استحق المعجل عنه وتم الحول  
 لا يكون المعجل زكاة عن الباق وفي التحرير والوبري لا  
 يخلو اما ان يحول الحول على المالكين جميعا او يهلك احدهما  
 ويحول على الآخر ويستحق احدهما اما اذا حال عليها  
 كان المعجل عنها وتعيينه لغو في رواية الجامع لاتحاد  
 الجنس بدليل تكميل النصاب بالضم فيكون ما عجله  
 عن الواجب بحول الحول وفي رواية نوادر راي سليمان  
 عن ابي يوسف وهي رواية عن ابي حنيفة وذكر ابو عبد  
 الباق في هذه الرواية في المناسك يكون المعجل عما نوى  
 اذا حال عليها والا فلا صح وان هلك احدهما وبقي الآخر  
 وحال عليه كان المعجل عن الباق سواء كان الباق هو الذي  
 عجل عنه الزكاة او الذي لم يعجل عنه لانه انما عجلها  
 عما يجب عليه بحول الحول وكذا لو استحق احدهما  
 يكون عما نوى ولا يكون عن الباقي اذا نوى عن المستحق  
 لانه ادى زكاة ماله

الحول  
 الام لا صح

لانه ادى زكاة ماله غني فلا ينوب عن زكاة ماله  
 بخلاف الهلاك لانه لم يتبين ان ماله غني وفي التحرير  
 ان هلك احدهما قبل الحول يقع عن الباقي على الروايتين  
 بخلاف الاداء بعد الحول لانه تفريغ للمال عن حق الفقراء  
 فكان مفيدا ولاحق لهم قبل الحول حتى لو نوى عن القائم  
 عند التعجيل ثم حدثت زيادة يقع المعجل عنها ويلغو  
 تعيينه وعلى هذا العبد مع الجارية والدرهم وجميع  
 انواع العروض اذ المعبرة في النكاح المالية وهي متخذ  
 وكذا لو كان الفدين والفردين عجل زكاة العين فهلك  
 العين يقع المعجل عن الدين ولو ادى بعد الحول عن العين  
 فصاحت لا يقع عن الدين وكذا العبد والجارية قبل  
 الحول وبعد ولو عجل زكاة احدهما قبل الحول ثم مات  
 الذي ادى زكاته بعد الحول يؤدى نصف زكاة الآخر  
 على هذه الرواية وعلى رواية النوادر يؤدى زكاة الباق  
 كلها وفي جوامع الفقه له ابل وغنم ادى شاة بنته الزكاة  
 ولم ينو عن احدهما جعلها غن ايتها شاة مسئلة ذكرها  
 في المفيد عجل زكاته الى فقير قبل تمام الحول فمات الفقير  
 قبل تمام الحول او ارتد او ايسر يقع زكاة عندنا خلافا  
 للمشافعي لانها وقعت قربة فتعتبر حالة عند الدفع اليه  
 وفي المبسوط والمفيد والتحرير زيادات الغياشي الزكاة  
 يجب عند تمام الحول مستندا الى اول الحول قلت اذ كنا  
 جعلنا الحول كالشرط لا ينبغي ان يستند الوجوب الى اول  
 الحول لانه المعلق بالشرط يقتصر بلا خلاف ولان الزكاة  
 لا تجب الا في المال النامي والحول اقيم مقام النماء لاشتماله  
 على الفصول الاربعة والغالب فيها تفاوت الاسعار



ويقوى هذا بما قال قاضي خاذه في زيادته ان المعجل  
يقع زكاة من وقت التعجيل اذا استفاد ما يكمل به  
النصاب في عدة مواضع وذكر في موضع ان المعجل في  
الساعي في القياس يستند الوجوب الى اداء الحول وفي  
الاستحسان يقتصر على آخر الحول وفي الزيادات لو كان  
الساعي استهلك الخمسة المعجلة او انفقها قرضا على  
نفسه يكمل النصاب بالخمسة التي في ذمته فيكون قيام  
الدين في ذمته كقيام العين في يده وكذا لو اخذها بعمال  
له نفسه لان العالة انما تكون بعد وجوب الزكاة و  
يكون الدين الذي في ذمته الساعي عن زكاة العين وان  
كان اداء العين في الزكاة وجوزنا هذا لان ولاية الاخذ  
له فلا فائدة في اخذ منه ثم دفعه اليه وان كان صرفها  
الى الفقراء او الى نفسه ويوفيق لا يجب الزكاة وكذا  
لو ضاعت الخمسة من يده ثم وجدها بعد الحول لا يجب  
الزكاة ويستمر هاهنا **باب**  
زكاة المال **فصل** في الفضة والذهب في الفضة  
والذهب واجبة بالكتاب والسنة واجماع الامة  
اما الكتاب فقوله تعالى والذين يكتزون الذهب والفضة  
ولا ينفقونها في سبيل الله فيبشروهم بعد ابل ليم وفي شرح  
البخاري لابن بطال من ادى زكاة حالة فليس يداخل  
في آية الكنز والكنز اسم للمال مدفون لا يراد به التجار  
ذكر في المبسوط وكان مذهبا في ذر وجوب اخراج  
الذهب والفضة وعدم جواز اذخارهما ذكر ابو بكر  
الرازي واما السنة فما رواه مسلم عن ابي هريرة  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة  
لا يؤتي منها حقها الحديث

لا يؤتي منها حقها الحديث رواه البخاري وغيره وقد  
تقدم وفي كتاب ابن رضى الله عنه وفي الرقة ربع العشر  
فانه لم يكن الا تسعين ومائة فليس فيها شيء الا ان يشاء  
ربها وقال عليه السلام ليس فيما دون خمس اواق صدقة  
متفق عليه وعليه اجماع الامة وفي المنافع قدم الفضة  
على الذهب لانها اروح عند دمها واكثر وجودا وايسر  
تحصيلها الا ترى ان اقل المهر ونصاب السرقة قدرا  
بها ولا انها مجمع على انها اصل في وجوب الزكاة ومن العلماء  
من قدر الذهب بقيمة الفضة ولا انها مجمع على قضائها  
والذهب مختلف في نصابه على ما ياتي بيانه **قوله**  
ليس فيما دون مائتي درهم صدقة لقوله عليه السلام  
ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة متفق عليه  
وقد ذكرته والاقية اربعون درهما وهي بضم الهمزة و  
تشد يدا الياء وجمعها اواق بتشديد اليا وتخفيفها قال  
القاضي عياض في الاحكام وانكر غير واحد ان يقال وفيه  
يفتح الواو وحكى اللحياني انه يقال وفيه وتجمع وقايا  
كركيبة وركايا وفي الذخيرة المالكية كانت الاوقية  
في زمنه عليه السلام اربعين درهما والنواة خمسة دراهم  
والنش نصف درهم ودرهم يفتح الهاء وكسرها والاول  
المشهور ويقال درهم حكا هـ ابو عمر الزاهد في شرح  
الفصيح والورق يفتح الواو وكسر الراء وله تخفيفان  
فتح الواو وكسرها مع سكون الراء وهو قياس والرقعة  
بكسر الراء وتخفيف القاف وبها اسم الفضة وقيل الورق  
الدارام خاصة وفي المغني الرقة الدرام المضروبة  
ونقل صاحب البيان من الشافعية عنهم ان الرقة هي



الذهب والفضة قال النورتي موغلط فاحسن قلت قد ذكر  
السفاقي في شرح البخاري ان الورق اسم لها كما نقلها  
صاحب لبيان وقال ثعلب ومواضع التأويلين وفي الذخير  
القرافية الرقة الدراهم المصكولة ولا يقال غيرها  
الورق المصكوك وغني وقيل ما للمصكوك وفي المنافع  
الفضة يتناول المضروب وغني والرقة تختص بالمضروب  
وقال عليه السلام لمعاذ رضي الله عنه لما بعثه رسول الله  
صلی الله علیه وآله إلى اليمن قال له فاذا بلغ الورق مايتي درهم  
فخذ منه خمسة دراهم الحديث رواه الدارقطني وعن  
جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال ليس فيما دون خمس اواق  
من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذره من الابلاصة  
رواه البخاري ومسلم وقال ابو الحسن ابن بطال الخبر  
في زكاة الفضة دونه الذهب لقلة الذهب عندهم وانما  
كان يجبرهم الروم وكان صرفه عشرة دراهم فجعلوا الفضة  
دينارا بمنزلة مايتي درهم فاجبوا فيها نصف دينار  
وتواتر العلماء وعليه جماعة العلماء والنصاب الاصل  
ومنه قول الشمول ونحن كماء المزن لا في نصابنا الهام  
ولا متنا بعد خيل واصله النصب وهو العلم ومنه النصاب  
لحمان تنصب علما لعبادتهم او من الارتفاع لانه نصاب  
الحوض حجان ترفع حوله فالنصاب اصل للوجوب  
وعلم عليه ويرتفع به عن حد القلة فاجتمعت كلها  
قوله ولا شيء في الزيادة حتى يبلغ اربعين درهما فيكون  
فيها درهم في كل اربعين درهما درهم وهذا عندنا خفيفة  
رضي الله عنه وهو مذهب عمر بن الخطاب وانه مسمى الاثني  
رواه عنهما الحسن البصري وهو مذهب ذكوان بن حزم  
وغني وبه قال المحول

118  
وغني وبه قال المحول وعطا وطاووس في رواية وعمر  
ابن دينار والزهرجي والاوزاعي والشعبي وابن المسيب  
وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي وما كذا ابن حنبل وما  
زاد في حسابيه وهو قول علي وابن عمر والنخعي وعن طاووس  
اذا زادت الدراهم على مائتين لا يجب شيء حتى يبلغ اربعين  
ففيها عشرة وفي ستمائة خمسة عشر درهما قال الفقيه  
هذا لا يؤخذ به وانما يؤخذ بقوله اني خيفة احتجوا  
بما روي عن علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
اذا كان له مايتي درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم  
وليس عليك شيء يعني في الذهب حتى يكون كالعشرون  
دينارا فاذا كان كالعشرون دينارا وحال عليها الحول ففيها  
نصف دينار فاذا زاد في حساب ذلك قال عاصم ابن ضمر  
فما دري اعلى يقول في حساب ذلك ام رفعه الى رسول الله  
صلی الله علیه وآله وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول الا ان  
جريرا قال ابن وهب يزيد في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول واحتجوا ايضا بكنا  
ان بكر الصديق وفي الرقة ربع العشر قلت لا اول لم يثبت  
رفعه فبقي مرفوعا على علي رضي الله عنه والثاني خفيفة  
مع انه محمول على النصب ولنا حديث معاذ رضي الله عنه  
حين وجهه رسول الله صلى الله عليه وآله إلى اليمن قال له اذا بلغ  
الورق مايتي درهم ففيها خمسة دراهم ولا ياخذ ما زاد حتى  
يبلغ اربعين درهما وفيه منها ل بن الجراح وعن ابن بكير محمد  
ابن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
قال في كل خمس اواق خمسة دراهم فما زاد ففي كل اربعين  
درهما درهم وفيه سليمان بن داود الجزري ذكر في المحلى



وعن علي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله وفيه الحسن بن  
 عمار وعنه ابن شهاب بن زهير في الصدقات نسخة رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في الصدقة وهي عند آل عمر بن الخطاب قرأتهم  
 سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها وفيها وليس في  
 الورق صدقة حتى يبلغ ما يتي درهم ثم في كل أربعين زادت  
 على المائتين درهم قال يونس بن يزيد سمعت الزهري يقول  
 هي التي نسخ عمر بن عبد العزيز حين أقر على المدينة فامر  
 عماله بالعلم بها وفي الامام وروى ابو محمد الدارمي في مسنده  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب مع عمر بن حزم الى شرحبيل  
 ابن عبد كلال ونعيم بن عبد كلال في كل خمس اواق من  
 الورق خمسة دراهم فما زاد ففي كل أربعين ورواه درهم وليس  
 فيما دون خمس اواق شيء وكلال بضم الكاف وتخفيف اللام  
 لان في ايجاب الزكاة في الكسور حرجا يتناو وهو مدفوع شر  
 بيانه انه يجب في حبة جزء من أربعين جزءا من حبة وهو  
 شيء لا يوقف على حقيقته بخلاف زكاة البقر عند السهول  
 حسابها وفي البدايع لو نقصت المائتان حبة في ميزان  
 كانت تامة في ميزان لا يجب لزكاة للشك وللشافعية في  
 اصحابها وبه قطع الحاملي والبنديجي والماوردي وآخرون  
 يجب وقال الصيدلاني يجب وشئ عليه امام الحرمين  
 وعند مالك لو نقصت المائتان ثلاثة دراهم يجب وعند  
 يجمع الحبة والمائتان وبه قال ابن حنبل وعنه قيراطان وفي  
 المحيط والبدايع والاسنيجاني والتخفة والغنية لا تغني  
 في الفضة والذهب صفة زائدة على كونها فضة وذهايب  
 في المضروبة والنقر والتبر والحلي والمصوغ وحلقة الس  
 والسكين والمنطقة والحجام والسرير والاواني والمساكين  
 المركبة في المصحف

الدرج فيه الزكاة

المركبة في المصحف والكواكب فيه اذا خلصت بالاذابة  
 والخواتيم والاسورة وغيرها ويجمع بين ذلك فاذا بلغت  
 نصبا يجب فيها الزكاة ولو كان وزنها دون المائتين  
 وتصنيغتها ونقشها يساوي مائتين لا يجب فيها وفي النسيج  
 اذا اكملت المائتان في العدد ونقصت في الوزن لا يجب  
 وان قيل النقص قول والمعتبر في الداراهم وزن  
 سبعة وموان يكون العشرة من الداراهم وزن سبعة  
 مثاقيل وذكر في قنية المنية وجوامع الفقه ان المعتبر  
 في الزكاة وزن اهل مكة وفي الكيل كيل المدينة ويدل  
 عليه قوله عليه السلام الكيل على مكيال اهل المدينة  
 والوزن على وزن اهل مكة رواه ابو داود والنسائي  
 وهو على شرط البخاري ومسلم وقال النووي كان اهل المدينة  
 يتعاملون بالدرهم عددا وقت قدومه عليه السلام  
 فارتد منهم الى الوزن وجعلوا لغير وزن اهل مكة وقال  
 ابو سليمان الخطابي قال بعضهم لم يزل الدرهم على هذا  
 المعيار في الجاهلية والاسلام وانما غيروا السكك ونقوشها  
 وقام الاسلام والاقية اربعون درهما وقال الماوردي في  
 الاحكام السلطانية استقر في الاسلام وزن الدرهم ستة  
 دنانير كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وقيل راي عمر  
 الدرهم مختلف منها البغلية السود اومى ثمانية دنانير  
 ومنها الطبرية وهي اربعة دنانير ومنها المغربية ثلاثة  
 دنانير ومنها اليمنية دنانير واحد فاخذ البغلية والطبرية  
 لكونها اغلب في الاستعمال فكانا اثني عشر دنانير فاخذ  
 نصفها فصار الدرهم ستة دنانير فجعلها درهم الاسلام  
 انتهى كلام الماوردي والبغلية منسوبة الى مكة يقال له

المكيال اهل المدينة  
 والوزن اهل مكة  
 وسبعة دراهم

ما يختلف في وزن الدرهم  
 والمساكين والارامل



راس البخل والطبرية قيل منسوبة الى طبرية بحد  
 الباء وقيل الى طبرستان وفي المنسوط كانت الدرام  
 على عهد عمر رضي الله عنه على مراتب ثلاث بعضها عشر  
 قيراطا كالدينار وبعضها اثنا عشر قيراطا وبعضها عشر  
 قراريط وكان يقع بين الناس اختلاف ومنازعة في  
 بيعاتهم فشاؤا زعمهم في ذلك فقال بعضهم خذ من كل  
 واحد من الانواع الثلاثة ثلثه فاخذ ثلث العشرة  
 والاثني عشر والعشرين فصارت اربعة عشر قيراطا  
 فيكون وزن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ومئتي سبع  
 دنانير لان عشرة دراهم مائة واربعون قيراطا وسبعة  
 دنانير كل دينار عشرون قيراطا مائة واربعون قيراطا  
 وفي المدغينا في كانت الدرام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 والي بكر وعمر مختلفة كما ذكر السرخسي فطلب من عمر  
 رضي الله ان يجمع الناس على نقد واحد لا يختلف فاخذ  
 من كل نوع من الثلاثة درهما فكانت اثنين واربعين  
 قيراطا وامر ان يضرب من ذلك ثلاثة دراهم متساوية  
 فصارت كل درهم اربعة عشر قيراطا وكل عشرة سبعة  
 مثاقيل الى يومنا قال وكان الدرهم شبيه النواة  
 فصارت مدو را على عهد عمر فكتبوا عليه وعلى الدينار  
 لا اله الا الله محمد رسول الله فزادنا صرا الدولة ابن خلدون  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت منقبة الاحد ان  
 وما يضرب لمثل حجته بنيت جميلة في سنة ست  
 وستين وثلاث مائة فانها استحصيت اربع مائة  
 جمل عليها محامل ولا تعلم بايها تكون ونشرت على الله  
 عشر الاف دينار حين راتها وشاهدتها ولست المجاز  
 بالحرمين وفي ايام

بالحرمين وفي ايام المقتدر بانيه سنة ست وثلاثمائة  
 في رواية حامد بن العباس رتب على بن عيسى بن  
 الجراح ان يحمل الى الحرمين الشريفين والى المجاورين  
 بها والى اربابا لوظايف بركة والمدينة في كل سنة ثلاثة  
 مائة الف دينار وخمسة عشر الف دينار واربع مائة  
 وستة وعشرون دينارا وهو الذي امر بقتل الخلاج  
 فقتل وفي المنافع وقيل كانت الاوزان مختلفة قبل عهد  
 عمر فمنها ما كان الدرهم عشرين قيراطا كالدينار ومنها  
 ما كان عشرة قراريط وهو الذي يسمى وزن خمسة و  
 منها ما كان اثني عشر قيراطا وهو الذي يسمى وزن ستة  
 فاراداه يستوفى في الجراح وطالهم بالاكبر فسحق عليهم  
 فالتمسوا التخفيف فجمع حساب زمائة فاستخرجوا  
 له وزن السبعة وانما فعلوا ذلك لوجوه ثلاثة الوجه  
 الاول انك اذا جمعت اعداد الاصناف الثلاثة واخذت  
 من كل صنف عشرة دراهم صار الكل ثلاثين درهما ومئتي  
 احد وعشرون مثقالا فاذا اخذت ثلث الكل كان سبعة  
 مثاقيل والوجه الثاني انك اذا اخذت من كل عشرة من  
 هذه الاصناف ثلثها وجمعت الاثلاث الثلاثة كانت سبعة  
 مثاقيل والوجه الثالث انك اذا القيت الفاضل على  
 السبعة من العشرة وهو ثلاثة والفاضل ايضا على السبعة  
 من مجموع الستة والخمسة وهو اربعة ثم جمعت مجموع  
 الفاضلين وهو ثلاثة واربعة كانت سبعة والعجب  
 انك تجد الباء سبعة كما تجد الملقى سبعة ومعنى وزن  
 سبعة ان كل عشرة دراهم من الدرام التي صار كل درهم  
 منها اربعة عشر قيراطا مثلا سبعة دراهم من الدرام

بالمرحوم  
 ١٢١

حامد بن العباس هو  
 الذي امر بقتل الخلاج



التي كان كل درهم منها عشرين قيراطا وفي الاخير القراء  
 قيل التغلبه كثرت لرداها وقال ابو عبيد كان الجيد منها  
 اربعة دوانق والروية ثمانية دوانق فالجيد الطرية  
 والروية التغلبه السوءا فجعل في الاسلام وجعل ادرهم  
 متساويين كل درهم ستة دوانق والدوانق سدس  
 درهم فغلب ذلك بنوا امية واجتمعت الامة عليه فاجم  
 فيه ثلاثة اوجه احدها انه وزن سبعة دنانير عدل  
 بين الكبار والصغار وانه موافق لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا وكس ولا شطط وقال النوءي وصاحب الامام عن ابن  
 حزم انه قال بحثت غاية البحث عند كل من وثقت به من  
 اهل التميز فكل اتفق على ان دينار الذهب بمكة وزنه  
 ثمانية وثلاثون حبة وثلاثة اعشار حبة من حبات الشعير  
 المطلق وهو المسمى الغالب غير الخارج عن مقادير الشعير  
 وفي كتاب الشافعية ثمانية وسبعون حبة وفي المنافع الا  
 مائة شعيرة عند اهل الحجاز وعند اهل سمرقند ستة  
 وتسعون شعيرة والقيراط خمس شعيرات وثلثون شعيرة  
 والطسوج حبة واحدة والحببة سدس ثمن درهم وهو جزء  
 من ثمانية واربعين جزءا من درهم والدرهم سبعة اعشار  
 المنقال فوزة الدرهم المكي سبع وخمسون حبة وستة  
 اعشار حبة وعشر عشر حبة وهو درهم الزكاة وفي  
 عن ابن حبيب مثله قال ابن حزم فالرطل مائة وثلاثون  
 وعشرون درهما بالدرهم المذكور وقيل واربعة اسباع  
 درهم قال النوءي وقطع الغزالي انه مائة وثلاثون  
 درهما قال وهو غريب ضعيف تنبيه الدرهم المصون  
 اربعة وستون حبة وهو اكثر من درهم الزكاة فاذا  
 اسقطت الزايد كان

معرنة الطسوج  
 والحببة والرطل

فاذا اسقطت الزايد كان النصاب من دراهم مصر مائة  
 وثمانين درهما وحببتين فقط ذكر الشيخ شهاب في دحيته  
 وفي فتاوى الفضلي يعتبر دراهم كل بلد ودنانيرهم بوزنهم  
 فيعتبر في خوارزم ووزنهم فيجب الزكاة عندهم في مائة وخمسين  
 وزنة سبعة فعلى هذا ان مائة مائتي درهم في زماننا يكون  
 نصابا وان لم يبلغ وزنها مائة مثقال ولا قيمتها اثني عشر  
 دينار او في المقدمات قال ابن حبيب يجب الزكاة في مائتي  
 درهم بوزن مائتان ويزكي اهل كل بلد بوزنهم ولا يتعد  
 وقال القاضي عياض وزعم بعضهم ان الدرهم لم يكن  
 معلومة الى زمن عبد الملك بن مروان وانه جمعها بمراسي  
 العلماء وجعل كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ووزن  
 الدرهم ستة دوانق وهذا لا يصح ولا يجوز ان يكون الدرهم  
 مجهولة والاوقية مجهولة وهو يوجب الزكاة في اعداد  
 منها ويقع بها البياعات والالتحمة كما ثبت في الاحاديث  
 الصحيحة قال النوءي هذا هو الصواب الذي يجب اعتقاده  
 وانما كانت مجموعات من ضرب فارس والروم وصغارا  
 وكبارا وقطع فضة غير مضمونة ولا منقوشة ويمسكة  
 ومغربية فجمعوا البرها واصغرها وضربوا على وزنهم  
 ولم يتغير المنقال في الجاهلية ولا في الاسلام واجمع اهل  
 العصر الاول فمن بعدهم الى يومنا هذا عليه وقيل اول  
 من ضربها في الاسلام عبد الملك بن مروان بالعمرة سنة  
 اربع وسبعين حكاة سعيد بن المسيب ثم امر بضربها  
 في النواحي سنة ست وسبعين وقيل اول من ضربها  
 مصعب بن الزبير بامر اخيه عبد الله بن الزبير سنة  
 سبعين على ضرب لا كاسي ثم غيرها الحجاج وقيل اول

مال القاضي عياض ان  
 عبد الملك جمع الدراهم  
 بالاصطناع وقوله لا  
 يصح ان عبد الملك قد  
 خلت واهم عنهم مستوفون  
 بامر الزكاة والصدقات



من ضرب الدراهم والدنانير آدم عليه السلام وقال  
 اولادى لا يندفع حوائجهم الا بها والدائق بفتح النون  
 كسر هاء سدس درهم وكان من الدراهم الصغير ربعة و  
 من الكبير ثمنه وقال المنافع هو قيراطان ويجمع عدادائق  
 ومثلا الاصل مثله كاهل وكواهل وعلى دوائيق بزيادة الياء و  
 منه ابو جعفر الدوائيقى لانه لما اراد حفر الخندق بالكوفة  
 قسط على كل منهم دائق فضة واخذ وصرفه لا حفر الخندق  
 وقال الحسن البصرى لعن الله الدائق ومن دقق الدائق  
 وهذا يشهد للاول وايراد به الحجاج لانه هو الذى دقق  
 الدوائق ذكره في النهاية ولعله كان يرى لعن الفاسق  
 قال النووى وقع في اكثر نسخ المذهب كلاوقية سبعة  
 مناقيد وهكذا نقله صاحب البيان قال وهو غلط صرح  
 قلت اوقية اربعون درهما وسمى ثمانية وعشرون مثقالا  
 اثنا عشر دراهم سبعة مناقيد وهي ربع الاوقية  
 قوله واذا كان الغالب على الورق الفضة فهو في حكم الفضة  
 واذا كان الغالب عليها الغش فهو في حكم الغش يعتبر  
 ان يبلغ قيمتها نصبا خالصا لان الزكاة يجب في الغشوة  
 اذا كان الغالب عليها الفضة هكذا روى الحسن عن ابي  
 حنيفة كالمزيفة والمكحلة والنهرجة اذا الغالب في الكحل  
 الفضة وان غلب الغش على الفضة وكانت اثنان راحة  
 او كان يسكنها للتجارة يعتبر قيمتها فان بلغت مائتي درهم  
 ما الغالب عليه الفضة يجب فيه الزكاة والا فلا و  
 الدراهم التي اكثرها صفر الغش يغنيها والمحمدية والحاقية  
 والقاهرة والبرهانية والمسببية والعدائية و  
 السوقية وسائر هذه الضروب لازكاة فيها الا باحد  
 ان يبلغ ما فيها من الفضة

كان الحسن البصري يرى  
 لعن الفاسق

اذا كان الغالب الفضة  
 في فقهه واذا كان الغالب  
 الغش حكمها حكم الغش

ان يبلغ ما فيها من الفضة مائتي درهم او تكلوه للتجارة  
 وقيمتها مائتان باه كانت كثير اذ الصفر لا يجب فيه  
 الزكاة الا بنسبة التجارة ذكره في المحيط وقال في التنايع  
 قوله واذا كان الغالب عليها الغش فهو في حكم الغش  
 يريد به اذا كانت الفضة لا تخلص بالنار وان كانت  
 تخلص شيء من الفضة لا يكون في حكم الغش بل يجمع  
 ما فيها من الفضة ويضمه الى ما عندك من فضة او  
 ذهب او مال او تجارة ويزكى الكل وهذا امر ثالث  
 فيها يجب به الزكاة وان كانت الفضة والغش سواء  
 يجب فيها احتياطا ذكره ابو نصر في شرح القدوري  
 وقيل لا يجب وقيل يجب فيها درهما ونصف قال صاحب  
 التنايع حكى في هذا من ائق به عن المتأخرين وفي  
 البصري يعتبر كل واحد على حدته وكان الشيخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل يفتي بوجوب الزكاة  
 في الغش ريفية والعدائية في كل مائتي درهم خمسة  
 دراهم عده انصر على العدة في المبسوط والمحيط و  
 البدايع ولم يذكر العدة في المفيد وهو اختيار الحلواني  
 والصرخسي والبدايع والتحفة قول السلف المتقدمين  
 اصح وفي قضية المفتي ويجب في الفلوس الراجحة اذا  
 كانت مائتي درهم ما يغلب فيه النقرة واعلم ان  
 الدراهم لا تخلوا عن قليل غش وتخلوا عن الكثير  
 قد يكون الغش فيها خلقيا كالريدى من الفضة وهذا  
 ظاهر مكشوف فان من اخذ الفضة الخالصة الطلغ  
 فصرها دراهم ولم يضيف اليها صفر يغرم اجرة الصفر  
 والنقش اذا لم ينقص قط بالنار ولهذا قيل جعل في

اذا كان الغش  
 والغش سواء

اصح



كل ما ية درهم سلطانية وزن درميين من الصفر ليقوم  
 ذلك باجرة الصنّاع وقد اوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في كل ما يتي درهم من دراهم زمانه خمسة دراهم و  
 لا يوجد دراهم لا يكون فيها غش قليل البتة ولو وجد  
 ذلك بالعرض والتقدير كان في حيز الندة وغايتها  
 والشرع يره بالغالب والمستعمل بين الناس لا بما لا يوجد  
 الا فرضا وتقديرا ولان اطلاق اسم الدراهم يتناولها  
 لغة وعرفا فلا يجوز الخاؤها واشراط قيد لم يكن في زمانه  
 عليه السلام ولا في ايام خلفائه الراشدين رضي الله عنهم  
 ومن بعدهم فاذا ثبت ان الدراهم لا تخلوا عن الغش جعل  
 الاعتبار للغالب وجعل الغش المخلوب تابعا للفضة الفا  
 ولم يجعل الفضة المخلوبة تابعة للغش الغالب وان كان  
 في عبارة صاحب المحيط ما يشعر بذلك فان قال عن السلف  
 في الغطرفة ينظرون كالتا ثمانا رايحة او سلعا للتجان  
 يجب في قيمتها كالفلوس الراجحة وان لم تكن للتجارة فلا رايحة  
 فيها لان ما فيها من الفضة مستهلك لغلبة النحاس عليه  
 فصار كالسبوقه انتهى كلامه والصواب الفرق ومواء قليل  
 الفضة قديم في كثير الغش حقيقة حالا باللون وما لا يلاذ  
 اذ النار لا يستهلك الفضة ويأكل الغش القليل ولا يظفر  
 لون الغش المخلوب اصلا وقال صاحب الكتاب هنا وفي  
 الصرف انها لا تنطبع الآبه وفيه نظربا انطباع الخالص  
 احسن واهون لانها لا ين كما توتى في الاواني المصوغة وهك  
 يقول اهل الخبرة بذلك لكن لا يطبع ولا يضرب الآبه اما  
 للكسب ولادفع الخسران عما تقدم وفي الجامع جعل الفضة  
 المساوية للغش كالمغالبية في المعاملة وفي المغرب النهج  
 الدرهم الذي فضته له

الدرهم الذي فضته له وقيلا الذي يكون الغلبة فيه  
 للفضة اعراب نهرجة عن الازهرى وعن ابن الاعرابي  
 المبطل السكة وقد استعير لك روى باطلا ومنه يهرج  
 دمه اذا اهدر وابطلا وعن المجمل في درهم مبرج النهج  
 قال المطرزي ولم اجد بالنون الآله وفي النهاية لابن الاثير  
 في حديث الحجاج انه اتى بحراب لولو نهرج اي روى النهج  
 الباطل واللفظة معربة وقيل في كلمة هندية اصلها نيهله  
 وهو الروي فنقلنا الى الفارسية فقل نيهري عربت يهرج و  
 في الصحاح درهم يهرج واليهرج القاطل والشئ الروي وفي  
 المغني يهرجه وفي الصحاح القيراط نصف دانق واصله قراط  
 يتشديدا لراء يدل عليه جمعه على قواريط بتضعيف الراء  
 فابدل من احد جر في التضعيف باء وكذا دينا راصله دثار  
 بتضعيف النون وقوله القيراط نصف دانق لا يصح لان  
 الدانق سدس درهم والقيراط نصف سبع وكل دانق  
 قيراطان وثلاث قيراط وفي المغرب الدانق قيراطان كما في  
 الصحاح الا ان يدعى ان الدراهم كان اثني عشر قيراطا وقد  
 كان من الدراهم ما هو كذلك على عهد عمراو عبد الملك ثم صار  
 الدرهم اربعة عشر قيراطا وكان كذلك في ايام الجوهري و  
 المطرزي وفي الحواشي القيراطان نصف دانق وشعبي و  
 ثلاثة اخماس شعبي وعند الشافعي وابن حنبل يشترط  
 ان يبلغ الفضة والذهب الخالصا نصابا ولا يكمل محبه  
 غش وقال مالك لا اعتبار للغش اليسير كالدانق في العشي  
 وقال ابن النجار من المالكية الحكم للاغلب لقولنا وقد تقدم  
 وجهه في فصل الذهب ليس فيما دون عشرين مثقالا  
 من الذهب صدقة فاذا كانت عشرين مثقالا او حال علم الحول

والنهرج الدانق



ففيها نصف مثقال وقال الحسن البصري ليس في اقل من  
اربعين دينار صدقة وهو شذوذة وذهبت طائفة الى  
ان الذهب اذا بلغت قيمته مائتي درهم ففيه الزكاة  
وان لم يكن عشرين مثقالا او موقولا عطاء وطاؤوس والزمري  
وابو بشار لسخيا في وسليمان بن حرب وكذا لا زكاة في العشرين  
حتى يبلغ قيمتها مائتي درهم عن عاصم بن ضمرة عن علي  
رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس في اقل من  
عشرين ديناراً شيء وفي عشرين ديناراً نصف دينار رواه  
ابوداود باسناد صحيح او حسن قاله النووي وعن ابن  
عمر وعائشة انه عليه السلام كان يأخذ من كل عشرين  
دينارا نصف دينار ومن الاربعين دينارا رواه ابن ماجه  
والدارقطني قال ابن عبد البر لم يثبت عن النبي عليه السلام  
في زكاة الذهب شيء من جهة ثقل الثقات وهو محمول  
على تقدير نصابه لا على اصل الوجوب فيه وقال ابن حزم  
في حديث علي في حساب ذلك حديث هالك لا يصح عن  
رسول الله فيه شيء ووجه قول عطاء وطاؤوس ما رواه  
الحاكم ابو عبد الله من حديث اسماعيل بن ابي اويس قال  
حدثني ابي عن عبد الله بن ابي بكر ومحمد بن ابي بكر بن عمر  
حزم عن ابيهما عن جدهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم فاذا بلغ  
الذهب مائتي درهم ففي كل اربعين درهما درهم وقال  
هذا حديث صحيح على شرط مسلم قال صاحب الامام قوله  
على شرط مسلم قال صاحب الامام قوله على شرط مسلم و  
فيه ابو اويس واسمه عبد الله ابن ابي اويس بن مالك مات  
سنة سبع وستين ومائته روى له مسلم عن الزهري  
قال يحيى بن معين ابو اويس

قال يحيى بن معين ابو اويس صدوق وليس بحجة  
وقال ابو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به وقال ابو عمر  
انه ممن راي الزهري وكذا ذكر عنه معرو وغيره قال  
صاحب الكتاب والمثقال ما يكون سبعة منه عشر دراهم  
وقال في الدراهم العشرة منها وزن سبعة مثاقيل وهو  
دور لانه عشرة دراهم عرفنا مقدارها بسبعة مثاقيل  
وسبعة مثاقيل عرفنا مقدارها بعشرة مثاقيل  
المثقال درهم وثلاثة اسباع درهم والدرهم سبعة  
اعشار المثقال او نصف دينار وخمس دينار وقد  
قد منا معرفتها بالحب في فصل زكاة الفضة قوله ثم  
في كل اربعة مثاقيل قيراطان لانه اربعة مثاقيل ثمانون  
قيراطا فكان القيراطان ربع عشرها وهو عشر مثقال  
لان المثقال كان في زمانهم عشرة دراهم وسلمت المالكية  
والشافعية ان الدينار في الزكاة والجزية عشرة دراهم  
وزعمت انه اثنا عشر درهما في الآية والسرقفة والنكاح  
وتجمعها الدم وراعتا التفرقة بين ذلك في الترمذي  
قوله الاكثرون قالوا لصحاح ابن مزاحم وغيره الاكثرون  
عشرة آلاف درهم وانه جعله اول حد الكثرة لانه قيمة  
النفس المومنة وما دونه في حد القلة قال القاضي ابو بكر  
ابن العربي في عارضه الاحرف في شرح الترمذي وهذا  
فيه بالغ وانه لا يستحب قولوا وصوبه راي انتهى كلامه  
قوله وليس فيما دون اربعة مثاقيل صدقة وعندنا يجب  
في الزايد بحسابه وهو رواية عن انه خيفة ذكرها في  
الجامع في باب زكاة الاجن وقات طائفة لاشي فيما زاد  
على الاربعين دينارا حتى يبلغ اربعين دينارا ففيها دينار



ثم في كل أربعين دينارا دينارا ذكر ابن حزم في المحلى  
 قال وروينا عن بعض التابعين انه لازكاة فيما زاد  
 حتى يبلغ الزيادة عشرين دينارا وهكذا ابدا واما  
 حديث علي رضي الله عنه فيما زاد بحسابه فقد رواه  
 شعيب وسفيان ومحمد بن اسحاق السبيعي عن عامر  
 عن علي موقوفنا عليه وكذلك كل ثقة رواه عن عامر  
 انما اوقفه علي ذكر عبد الحق في الاحكام الكبرى  
 قالت المالكية والشافعية والحنابلة في كتبهم قد اسند  
 زيد بن حبان الرمي عن الاسحاق عن عامر بن ضمر  
 عن علي عن النبي عليه السلام ذكر ابو احمد وذكر توفيق  
 يحيى بن معين له قلت زيد بن حبان بكسر الحاء وبالباء  
 الموحدة الرمي واصله كوفي ذكر في الكمال قال ابن ابي  
 حاتم زيد بن حبان لا شيء وقال احمد تركنا حديثه وكان  
 محمد يقول حدثنا قبل ان يفسد وقال الدارقطني ضعيف  
 الحديث فلا يثبت رفعه روى له النسائي وفي المبسوط  
 قال عليه السلام ها تواربع العشر من كل اربعين درهما  
 درهم وليس عليكم شيء حتى مايتي درهم فاذا كانت  
 مايتي درهم ففيها خمسة دراهم رواه ابو داود وقال  
 السرخسي قوله وفي كل اربعين درهما درهم لم يروه  
 في الابتداء فعلم ان المراد به المائتين قلت لكن في هذا الحديث  
 فما زاد فعلى حساب ذلك فلا يمكن حمله على ما ذكره الشيخ  
 وقد ذكرنا انه لا يثبت رفعه فلم يبق الا وقفه على  
 رضي الله عنه والرواية عنه مختلفة وقد خالفه في ذلك  
 عمر بن الخطاب وابو موسى الاشعري وقد ذكرناه قوله  
 وفي تبر الذهب والفضة وحليتها واوليها الزكاة  
 وفي المغرب لتبر ما كان

بلغ

وفي المغرب لتبر ما كان غير مضروب من الذهب والفضة  
 وعن الزجاج موكلا جوهرا قبل ان يستعمل كالتحاشي  
 الصفرو غيرهما وبه تظهر صحة قول محمد رحمه الله  
 الحديث ينطلق على المضروب والتبراي وغير المضروب  
 من التبر وهو الهلاك قال في النبايع يريد بالتبر القطعة  
 التي اخذت من المعدن والمحل جمع حلي كيدى في جمع يدى  
 بالضم والكسر كحلى وعلى ما يتحلى به المداة من  
 ذهب او فضة وقيل وجوهى والحلية الزينة من ذهب  
 او فضة وفي التبريد وتستخرجون منه حلية تلبسوها  
 وبى اللؤلؤ والمرجان قال ابو بكر بن المنذر واما محمد بن  
 حزم في الاشراق والمحل وجوب الزكاة في حلى الذهب  
 والفضة مذنب عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود  
 وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو  
 العاص وابو موسى الاشعري وابن المسيب وابن جبير  
 وعبد الله بن شداد وعطاء وطاوس وحيون بن مهران  
 وسواهم وابن سيرين ومجاهد والضحاك وجابر بن  
 زيد وعلقمة والاسود وعمر بن عبد العزيز والزمخشري  
 والنوري وذر الهذلي والاوزاعي وابن شبرمة والحسن  
 ابن حي واستحبه الحسن وقال الزهري قضت السنة  
 ان في الحلى الزكاة وموقوف عائشة وام سلمة وفاطمة  
 بنت قيس ذكر عبد الحق في الاحكام الكبرى واسقط في  
 زكاتها جابر بن عبد الله وعائشة والشعبي ومالك والشافعي  
 وابن حنبل في رواية واسحاق وقد كان الشافعي يقول  
 بهذا في العراق وتوقف بمصر وقال ما استخير الله فيه  
 وقال الليث ما كان من حلى يلبس ويعار فلا زكاة فيه



وان اتخذ للتحرر عن الزكاة ففيه الزكاة وقال انس  
يروى عامة واحدا لا غير وقال الحسن البصري وعبد  
لله بن عتبة وقتادة وابن حنبل من زكاته عارضة  
ويروى ذلك عن ابن عمر وجابر اذا زكاة من ذكر النساء  
قال ابن المنذر وابن حزم الزكاة واجبة بظاهر الكتاب  
والسنة استدرك من اسقط الزكاة بحديث جابر عن  
النبي عليه السلام انه قال ليس في الحلبة زكاة ذكر  
في الامام قال قاضي القضاة تقي الدين بن دقيق العيد  
رايت بخط الشيخ زكي الدين عبد العظيم المنذري بعد  
تخرجه لهذا الحديث فيه عافية بن اتيوب ولم يبلغني فيه  
ما يوجب الضعيف وقال ابو الفرج بن الجوزي ما عرفنا  
احدا طعن فيه وقال تقي الدين المذكور يحتاج المحتج  
ان يبلغه ما يوجب تعديله يعني المنذري قال البيهقي  
والله يروى عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس  
في الحلبة زكاة لا اصل له وفيه عافية ابن اتيوب مجهول  
فمن احتج به مرفوعا كان مخيرا بدينه داخل في الضعيف  
به من يحتج بالكذا بين انه كلام البيهقي قلت هذا غريب  
من البيهقي مع تعصبه للنسافعي وقال سبط ابن الجوزي  
هو ضعيف مع انه موقوف على جابر وعن عافية رضي  
عنها كانت تلي بنات اختها يتامى في حجرها فلا يخرج من  
حليهن الزكاة وعن جابر انه كان يركب الزكاة في كثير من  
دونه قليلها وغير ذلك من الآثار قلنا ما رواه حسين  
المعلم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان امرا  
انت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيها ابنة لها في يد  
انتمها مسكتاه غليظتان من ذهب فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم

فمن هذا البيهقي

صلى الله عليه وسلم اتعطين زكاة هذا قالت لا ايسر كان يسود  
الله بهما يوم القيامة يسوارين من نار فخلعتها والقتهما  
الى رسول الله وقالت ما لله ولرسوله قال النوفلي وبنو  
اسناد حسن قلت رواه ابو داود والنسائي والترمذي  
وروى الترمذي من رواية ابن لهيعة والمثنى بن الصباح  
قال وابن لهيعة وابن الصباح ضعيفان قال ولا يصح  
في هذا الباب عن رسول الله شيء قال وهذا كلام الترمذي  
قال وهذا الذي ضعفه الترمذي بناء على انفراد ابن  
لهيعة وابن الصباح به قال وليس منفرده به بل رواه  
ابو داود والنسائي وغيرهما من رواية حسين المعلم عن  
عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وحسين المعلم ثقة بلا خلاف وروى له البخاري ومسلم  
ورواه النسائي من رواية خالد بن الحارث مرفوعا ومن  
رواية معتمر بن سليمان مرسل انتهي كلام النوفلي وهو  
حجة بالاتفاق وفي الامام قال شيخنا الحافظ ابو محمد المنذري  
يعني زكي الدين عبد العظيم لعلة الترمذي قصد التضعيف  
من جهة الطرق التي خرج الحديث بها والاف الطريق التي  
رويناها بها لا مقال فيها فان ابا داود رواه عن ابن كامل  
المجذري وحيد بن مسعود ومما من الثقات الذين احتج  
هم مسلم في صحيحه واما خالد بن الحارث فالامام الفقيه  
الثبت الذي اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج به وكذا  
الحسين بن ذكوان المعلم قد احتجوا به في الصحيحين قال  
في هذا حديث حسن يقوم به الحجة ان شاء الله تعالى اعترض  
ابو الحسن بن القطان على الترمذي وقال ينبغي على اصله  
ان يقبله ويصححه فقد عهد عنه انه يقبل حديث عمرو بن



شعيب عن ابيه عن جده اذا كان الراوى عنه ثقة والمسئلة  
السوار قال في الامام فسوى الفارسي في كتابه حديث آخر  
رواه ابو داود باسناده عن عبد الله بن شاذل عن ابن الهاد  
انه دخل على عايشة رضى الله عنها فقالت دخلت على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدي قنحات من ورق  
فقال ما هذا يا عايشة فقلت صنعتهن اتزين كذا بهن  
يا رسول الله قال اتوددين زكاهن قلت لا وما شاء الله  
قال هو حسبك من النار واخرجه الحاكم في المستدرک وقال  
هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه قالوا  
الامام ولم يبق في الخبر الا كونه من رواية يحيى بن ايوب  
وقد اخرج له مسلم وقد ذكر الدارقطني في رجال البخاري  
ايضا وقول ابن القطان بالنسبة الى من فوقه لا يثبت لان  
مراتب الرواية مختلفة ولا يلزم من نقصان مرتبة رجل  
عن آخر تضعيفه بالنظر اليه والحديث على شرط مسلم  
هذا كلام الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد حديث آخر  
عن ام سلمة رضى الله عنها قالت كنت لبس اوصاحا من  
ذهب فقلت يا رسول الله اكثرو فقال ما بلغ ان يؤدى  
زكاته فتزكى فليس بكثرة اخرجه ابو داود وهذا الحديث  
اخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط البخاري  
ولم يخرجاه ومومن حديث محمد بن مهاجر عن ثابت بن  
عجلان وهذا محمد اخرج له مسلم في صحيحه وثابت بن  
عجلان اخرج له البخاري في صحيحه وقال عبد الحق في اسناد  
ثابت بن عجلان ولا يحتج به قال ابو الحسن بن القطان  
قوله في ثابت بن عجلان لا يحتج به قوله لم يقله غيب فيها  
اعلم ونهاية ما قال فيه العقيلي لا يتابع على حديثه  
وهذا من قول العقيل

وهذا من قول العقيل يحامد عليه انما سمع بما قال من  
لا يعرف تاليفه فاما من عرف بها فانفراده لا يثبت الا ان  
يكثر ذلك منه وقال ابو حاتم الرازي ثابت بن عجلان صحيح  
الحديث وقال النسائي ثقة حديث آخر عن علقمة عن عبد  
الله رضى الله عنه ان امرأة اتت نبي الله صلى الله عليه وسلم فقالت  
ان لي حليتا وانه لي ابني اخ ابي جزى عني ان اجعل زكاة  
الحلي فيهم قال نعم رواه الدارقطني وفيه قبضة بن عتبة  
قال صاحب الامام مخرج له في الصحيح والبر البخاري عنه  
في صحيحه وفي الصحيح الاوضح حلي من الدراهم الصحيح  
والفتحات خواتم كبار وذكر لنا ابو الفرج ثمانية احاديث  
في بعضها المحتاج بن اوطاه قلنا قد صح من غير طريقه كما  
قد مناه قال وفي بعضها سهر بن حوشب وقد وثقه احمد  
وروى عنه في غير موضع فهو حجة عليه ولنا ايضا عموم  
الاحاديث وفي ايجاب لزكاة في الذهب والفضة فلا يجوز  
اخراج البعض منها بما لا يثبت والرواية بالوجوب عن  
عايشة رضى الله عنها قد صححت واخراجها زكاتها وقع عنها  
الخلاف فيه وكذا عن ابن عمر وزعموا ان اتخاذ الحلي  
لا يستعمل مباح يسقط الزكاة عن الذهب والفضة كئيب  
البذلة وادعوا ايضا ان المال لا يبقى ناميا بذلك فلا يبقى  
فيه الزكاة كما لو اشترى بها دارا لا يسكنها قال ابن حزم  
هذا فاسد لانه لم يات به قران ولا سنة ولا اجماع ولا  
نظر صحيح وهذا صحيح لانه لا تأثير لقولهم اتخذت لاستعمال  
مباح فانه باطل بما سألها للتفقة على زوجها واولاده  
ونفسه اذا مسكت الامر واجب ولا يبطل عنها الزكاة  
فالمباح اولي ولان الحلي مال فاضل عن الحاجة الاصلية



إذ أعادها للتزيت والتجمل دليلا لفضلها الحاجة  
الاصليّة فيناسب إخراج الزكاة شكرا لنعمة التزيت  
والتجمل الزايدين على الضرورة والحاجة الاصليّة ولا  
يحصدها مثلها للفقراء بخلاف ثياب لبذله والمهنة  
فإنها من ضرورات الحوائج ويشارك فيها الفقير  
الغني والمتنعم وغني فلا ميراث للغني على الفقير فيها  
وهذا واضح جدا وقد ذكرنا آخروا ثياب لم يكن  
متعلق الزكاة قبل اتخاذ البذلة بخلاف الحلّي فإنها  
كانت من مال الزكاة بأعداد الشرع قبل اتخاذها طبا  
فبقيت على ما كانت عليه فلا يسقط زكاتها لأمر لا صحة  
له ولا أصل له ووجه آخر إخراج الزكاة تعلقت بعينها  
فلا يسقط بالصنعة لحكم النقايس في المجلس وجريان  
الدين ووجه آخر إخراج الحلّي بها لا يتعلق به حياة  
النفس ولا المال فلا يبطل به صفة الثمنية الأصلية  
كإتخاذها للنفقة التي بها حياة النفس بل أولى أن  
يسقط الزكاة به ولأن التفرقة بين إتخاذها للاستعمال  
مباح وبين إتخاذها لاستعمال محرم باطلة بإتخاذ  
السائمة حمولة للخير وإتخاذ الديباج للرجال وجعل  
جارية التجارة مخفية حيث تبطل الزكاة عنها وإن  
كانت هذه الأشياء محرمة وكذا الحلّي المعدة للكدّة  
والنفقة عند الحاجة اليها لا يسقط الزكاة وكذا لو  
اشترت المرأة حلليا يباح لها لبسه بنية التجارة  
يجب فيها الزكاة وإن كانت تلبسه وكذا إتخاذها حلليا  
قد ألبس الزكاة يجب فيها الزكاة كما قال مالك وغيره  
قال ابن حزم هذا فاسد فأنه من اشترى بدراهم دالا  
لتحزرها عن الزكاة لا

لتحزرها عن الزكاة لا يجب عليه الزكاة في الدار وفي  
العارضة قال أبو بكر بن العربي الأصل وجوب الزكاة  
في الذهب والفضة كيف ما تصرفت فإذا جاءت حال  
يقول أحدي الخصمين يجب وقال الآخر لا يجب لزومه الدليل  
لاخراج تلك الحالة من عموم القراءة والحديث قال الدليل  
الحديث الذي ذكره الترمذي والذي ذكره البخاري من قوله  
عليه السلام أنه قال يا معشر النساء تصدقن ولو من حلّيتكن  
فإن كن كناترا هل جهنم يوم القيامة فلو كن كناترا الزكاة واجبة  
في الحلّي لما ضرب بها المثل في صدقة التطوع فهذا يوجب  
بظاهره أنه لا زكاة في الحلّي والمعنى أن القصد والنية إذا كانت  
تقلب المال الذي ليس بزكاة زكائيا وبما العروض إذا  
نوى بها التجارة فكذا أيضا إذا نوى بالمال الزكائي القينة  
قلت أما حديث الترمذي فقد قال لا يصح في هذا الباب شيء  
وقد علم منه ابن العربي هذا فكيف يستدل به وأما حديث  
البخاري ولو حلّيتكن فأنه كان في صدقة التطوع دون الزكاة  
فلا يدل على عدم وجوب الزكاة في الحلّي ونيته القينة  
لا يبطل الزكاة عن الذهب والفضة كما لو نوى بسبائكها  
القينة أو بالمضروب منها أو إتخذها للكدّة فبطل ما ادّعى  
وأما زكاة الحلّي عاريتها لا يوجد مر فوعا وإنما يدور عن  
ابن عمر وجابر قال أبو بكر البازي هذا لا يصح لأن الزكاة  
واجبة والإعارة ليست واجبة وكذا قول أنس تذكها من  
قال النوّي في شرح المذهب وأنه كان محرم الاستعمال أو مكره  
يجب فيه الزكاة بلا خلاف وإن كان مباح الاستعمال ففي وجوبها  
قولا قال النوّي أما قول الفوّهي أن القديم وجوبها وفي  
الجديد لا يجب فغلط صريح بل نصّه في القديم عدم الوجوب



وفي الجديد قولان نص عليهما في الامم والمذهب لا يحل ولو  
اتخذ حلتيا ولم يقصد استعماله بل قصد كنز واقتناه  
فالمذهب الصحيح المشهور الذي قطع به وجوب الزكاة  
فيه ولو قصد الرجل بحلتي النساء التي تملكها كالسوارو  
الخنخال ان يلبسها او يلبسها غلما نه او قصدت المرأة بحلتي  
الرجال كالسيف والمنطقة ان يلبسها او يلبسها جواربها  
يجب الزكاة في ذلك كله لانه حرام وان كان الحلتي فيها سرون  
للزكاة كخنخال وزنه ما يتادينار فالصحيح تحريمه  
فيجب فيه الزكاة ولو حلتي شاة او غزالا وجبت فيها  
الزكاة بلا خلاف لانه محرم ولو اشترى حلتيا بنية التجار  
وجبت فيها الزكاة وان كانت تلبسه فعلى القول بوجوب  
الزكاة في الحلتي هل يجب هنا زكاة العين ام زكاة التجار  
فيه قولان قال صاحب الحاوي يظهر فايدهما ان قلنا  
بالتجارة اعتبر الصنعة والآ فلا مسئلة الذهب الخالص  
بالفضة ان بلغ الذهب منه نصابا لذهب وجبت زكاة  
الذهب وان بلغت الفضة نصابا لفضة وجبت زكاة  
الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالبة اما اذا كانت مغلوبة  
فهو ذهب كله لانه اعز واغلى قيمة ذكرها في قنية المنية  
وفي التحفة الذهب المروي الغالب عليه الذهب وفي  
المروي والمروي الغالب عليه الفضة وقد تقدم الحكم  
في ذلك في الدرهم المشوشة ومن الغريب انفراد مالك  
بمن له خمسة دنانير يتجر فيها فما حال الحول حتى بلغت  
ما يجب فيه الزكاة يزكها وكذا الغنم وخالف الناس  
ذكر ابن المنذر في الاشراف في فصل في العروض وفي  
جمع عرض خلاف النقد ذكر في المغرب آخر العروض  
للاختلاف او للظن في

للاختلاف او للظن في معرفة نصابها او لتقويمها بالنقد  
اذ لا يعرف قيمتها الا بهما قوله الزكاة واجبة في عروض  
التجارة كايئة ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا من الورق او  
الذهب المضروب الذي يغلب عليه الفضة او الذهب من اى  
صنف كانت من الثياب والرقيق وسائر الحيوانات والعقار  
وغير ذلك الا النقدين فانه لا يعتبر فيها التقويم ولا نية  
التجارة الا الاراضى فاة وظيفها عشر او خراج ذكر الطحاوي  
قال ابن المنذر اجمع اهلا العلم على وجوب زكاة العروض و  
روينا عن عمرو وعبد الله بن عباس والفقهاء السبعة ابن  
المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وانه بكون  
عبد الرحمن بن الحارث وخارجة بن زيد وعبيد الله بن  
عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار وطاووس والبصري  
والنخعي والاوزاعي والنوري والشافعي وابن حنبل و  
اسحاق وغيرهم وقال ربيعة ومالك لا زكاة في عروض التجارة  
مالم ينض ويصير دراهم او دنانير فحينئذ يلزمه زكاة  
عام واحد قال في المبسوط وان مضى عليها احوال وقالت  
الظاهرية لا زكاة في العرض للتجارة وعن ابن عباس لا زكاة  
في العرض ولعمامة اهلا العلم رواية انه ذكر عن النبي عليه السلام  
انه قال في الابل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي البر صدقتها  
رواه الدارقطني والبيهقي قال الحاكم ابو عبد الله موعلي شرط  
البخاري ومسلم وعن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يا امرئ ان تخرج الصدقة من الذي يعد للبيع رواه ابو داود  
وعن جاس بن بكسر الحاء المهملة وتخفيف الميم وآخر سين  
مهملة وكان يبيع الادم قال قال لي عمر بن الخطاب يا جاس  
اذ زكاة مالك فقلت مالي مال واشما يبيع الادم قال قومته



ثم آذ زكاته ففعلت رواه احمد والبيهقي وسعيد بن منصور  
وابو عبيد قال المطرزي وفي شرح القدوري انه عمر قال  
لحسن ممالك قال الجعاب والادم وفي نسخة اخرى الخفاف  
جمع خف والاول هو الصحيح والجعاب جمع جعبة السهام  
قلت روى احمد في مال الاجعاب وادم كما في شرح القدوري  
وعن ابن عمر قال ليس في العروض زكاة الا ما كان للتجارة  
رواه ابن حنبل باسناد صحيح ورواه البيهقي من جهته  
وان ابن عباس ضعفه البيهقي وغيره وهو محمول على غير  
عروض التجارة مع انه قد روى ابن المنذر عنه وجوبها  
في العرض وقال عليه السلام ها توارثع غنور اموالك  
وقال اذ زكاة اموالك وما ذكر من قوله عليه السلام  
فيها تقومها فيؤدى من كل مايتى درهم خمسة دراهم  
لا اصل له في الحديث وفي المغرب الثريخاع البيت من  
التياب خاصة عن ابن دريد وعن الليث ضرب من  
التياب ومنه ابتز جاريته اذا جردها من ثيابها وعن  
ابن الانباري رجل حسن البزاي التياب عن الجوهري  
هو من الثياب امتعة البزاز والبراة حرفته قال  
وقال محمد في السير التي عندها هلا الكوفة ثياب الكنان  
والقطن دون ثياب الصوف والخز وفي الاسرار والمغنيان  
والينابيع اشترى ارض عشرة اوجاج للتجارة يساوي  
ما في درهم لا يجب فيه الزكاة وعن محمد لو اشترى ارض  
عشر للتجارة يجب لزكاة مع العشر بخلاف السائمة اذا  
اشتراها للتجارة حيث يصير للتجارة خلافا للسائمة  
ذكر في المبسوط وفي شرح المهذب للنووي اذا كان  
مال التجارة نصا با من السائمة او التمر او الزرع فيجب فيه  
بين وجوب زكوة للتجارة

بين وجوب زكوة للتجارة والعين بلا خلاف وانما يجب  
احداها وفي الواجب قولان اصحهما وهو الجديد واحد  
قولي القديم يجب زكاة العين كما قلنا في ارض العشر  
والخراج والثاني وهو احد قولي القديم يجب زكاة التجارة  
وفي الذخيرة والمرغيبا في تعتبر في تقويم عروض التجارة  
الدرهم المضروبة حتى ان من اشترى عبدا للتجارة به  
ينقص فضة وزنها ما يتاخر لا يساوي ما يتبين درهم مضروب  
لا يجب فيه الزكاة وان وجبت في راس ماله لان عين  
الذهب والفضة لا تعتبر فيها الضرب ولا التقويم ثم  
العروض انما يصير للتجارة اذا وجدت النية عند الشراء  
وقبول الهبة وان شياها وقد تقدمت المسئلة ولا يصير  
للتجارة تجرد النية الا في رواية عن ابن حنبل ذكرها  
في المغني وهو قول الكرابيسي ذكر في المبسوط وفي جوامع  
الفقه في السائمة اذا نوى ان وجد زكاي يبيعها لا  
يبطل السوم ولو نوى ان يجعلها علوفة او يعهد عليها لا يبطل  
السوم مالم يفعل بخلاف عروض التجارة اذا نواها للقتة  
حيث يبطل التجارة وكذا العبد اذا نواه للخدمة وعن محمد  
اذا نوى ان يستخدمه يبطل التجارة مالم يجعله للخدمة  
ولو اشترى الجلاب شيئا او القصاب اللحم في للتجارة  
فان رعاها في المفان لم يبطل كونها للتجارة لان الرعي  
للتخفيف في المؤنة قوله قال يقومها بما نفع  
للمساكين احتياطا بحق الفقراء وفي المبسوط قال في الكتاب  
يقومها يوم حال الحولان شاء بالدرهم وان شاء بالدنانير  
وعن الحنفية في الامالي يقومها بالنفع النقيدين للفقراء  
وفي التحفة والغنية يقومها باوفر القيمتين وانظرهما



للفقراء والكرما زكاة عن انه حنيفة وعنه التخيير  
وسمى محمول على ما اذا لم يكن بينهما تفاوت قال السرخسي  
اعتبرا بوحيفة حق الفقراء كما لو كان يقوم به باحد  
التقدين لا يتم به النصاب وبالاخر يتم يقوم به يتم  
فهذا مثله قلت قد افهم انه اتفاق وفي الاسبيجاني و  
الوبري والحواشي اذا كانت بحال لو قومها بما سار من  
التقدين تبلغ نصابا اما اذا كان باحدهما تبلغ نصابا  
يعني ما يتي درهم وبالاخر لا يبلغ عشرين دينارا يقوما  
بما يبلغ ولم يحك خلافا فهذا يؤيد ما فهم من قول صاحب  
المبسوط وهو قول ابن حنبل وفي التخيير ولهذا يقوم بما  
هو انفع والزم محمد به وفي شرح مختصر الكرخي و  
جوامع الفقه وغيرهما يقومها في المصرا الذي هو فيه وان  
كان في مكانة يقومها في البلد الذي يصير اليه وفي الكتاب  
وتفسير الانفع ان يقومها بما يبلغ نصابا وفي المفيد الشافعي  
ان هذا قول انه حنيفة ولفظ المحيط محتمل وعنه يوسف  
يقومها بما اشتراه ان كان الشري بالنقد وان كان بغيره  
في النقد الغالب رواه عنه محمد وعن محمد يقومها بالنقد  
الغالب على كل حال رواه عنه محمد بن سماعه وعند الشافعي  
ان اشتراها باحدا التقدين يقومها في آخر الحول براس المال  
فان نقص به عن النصاب وبلغ بنقد البلد فلا زكاة فيه  
وان كان راس المال دون النصاب ففي اصح الوجهين يقوم  
براس المال وان ملكها بالتقدين وكل واحد منها نصاب  
يقوم بهما واعتني محمد بالمغصوب والمستهلك اعتبارا  
لحق الله تعالى بحقوق العباد وابو يوسف اعني بما قام  
عليه لانه اصله وعند تعذر وافق محمد وجه رواية  
الكتاب ان وجوب الزكاة

الكتاب ان وجوب زكاة فيها باعتبار المالية والنقدان  
سواء فيها وبما قيم الاشياء كما قلنا في الاصل اذا بلغت ما يتين  
ان شاء المالك ادى اربع حقاق وان شاء خمس بنات لبون  
ولهذا تخير المالك في الزكاة بين دفع القيمة او العين وخير  
المصدق ووجه اعتبار الانفع للفقراء وما يجب به الزكاة  
ان جانب الفقراء مراعى بالاتفاق الا ترى ان في بيع السوايم  
للذين ينظر للفقراء بلا خلاف ويضم المستفاد غير الاولاد  
والارباح الى اقرب لنصابين حولا ويجعل الصغار تبعا  
للكبيرة حتى يصير الكل في حكم الكبار نظرا للفقراء ولا يؤخذ  
الكبيرة المستتبعة اذا كانت من الاوساط ويضم الذهب  
الى الفضة لتكميل النصاب وفي شرح المهذب للنووي اذا  
ملك نصابين كنصاب بقر وغنم وعليه دين ليس من جنس  
ماله قال ابو القاسم الكرخي وابن الصباغ وابن شريح  
يداعى الا غبط للمساكين كذهبننا وقال البيهقي يوزع  
الدين عليها فلا يجب الزكاة فيها وهذا على القول بمنع الدين  
تم الواجب عندنا في غير مال التجارة باعتبار قيمته لان  
الواجب في ملكه وملكه العين ولهذا يسقط الزكاة بهلاك  
العين عندنا بعد التمكن من الاداء وفي البدائع الواجب  
ربع العشر من العين في قول اصحابنا وقيل هذا قولها اما  
قولا بوحيفة فالواجب احدهما اما العين او القيمة والخييار  
للمالك والصحيح انه قول جميع اصحابنا ولهذا يسقط الزكاة  
بهلاك النصاب ولو كان الواجب احدهما تحلت القيمة  
وكذا لو وهب لنصاب من الفقير سقطت الزكاة وعند الشافعي  
في الواجب ثلاثة اقوال اصحها عندهم وهو نصفه في الامم و  
المختصر وبه الفتوى وعليه العمل يجب ربع عشر القيمة



ولا يجوز ان يخرج من نفس العرض والثالث التخيير وما  
قد يمانه ضعيفان وحكي الصيرى طريقا رابعا وموانه ان  
كان العرض حنطة او شعيرا او ما ينفع المساكين عينه  
اخرج منه وان كان عقارا او حيوانا اخرج من القيمة ثلثا  
فاذا اشترى بما تى درهم ما تى قفيز حنطة للتجارة وحال  
عليها الحول وهي تساوى ما تى درهم فعلى الصحيح الجديد  
عليه خمسة دراهم ولا يجزىه خمسة اقفة وعلى الثاني  
اقفة وعلى الثالث يتخير بينهما فلو اخراخاها بعد التكرار  
من الاداء حتى نقصت قيمتها فعادت الى ما به لزمه على  
الجديد خمسة دراهم وعلى الثالثة خمسة اقفة ولا يلزمه  
ضمان نقصان القيمة مع بقاء العين كالغاصب وعلى الثالث  
يتخير بينهما وان زادت حتى بلغت اربع مائة فان كان  
قبل ان كان الاداء وكان المكان شرط الوجوب يلزمه على  
الجديد عشرة دراهم وعلى الثانية خمسة اقفة وعلى الثالث  
يتخير وان قلنا شرط الضمان يلزمه على الجديد خمسة  
دراهم وعلى الثانية خمسة اقفة قيمتها عشرة دراهم قال  
ابن تهرين يكفيه على هذا القول خمسة اقفة قيمتها خمسة  
دراهم لان هذه الزيادة حدثت بعد وجوب الزكاة وهي  
محسوبة في الحول الثاني ولو اتلفا الحنطة بعد الوجوب  
وقيمتها مائتان فصارت اربع مائة لزمه خمسة دراهم على  
الجديد اعتبارا اليوم الاثلاث وعلى الثانية خمسة اقفة  
قيمتهما عشرة دراهم وعلى الثالث يتخير وعندنا المالك  
متخير بين اداء خمسة اقفة منها وبين اداء قيمتها زاد  
سعرها او نقص يد له على جواز اخراج عينها قولنا  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا ان نخرج الصدقة من  
الذى يعد للبيع وقد

الذى يعد للبيع وقد ذكرناه ولان وجوب الزكاة في اموال  
التجارة باعتبار المالبة وهي موجودة في عينها وما ليتها  
فلا معنى لمنع دفع العين او دفع خمسة اقفة من الحنطة  
لدفع خمسة دراهم بل لاولى لانه دفع الى المسكين خمسة  
دراهم فلعله يذهب فيشتري بها حنطة لقوت عياله  
فكان دفع الحنطة اليه اسقاطا لكلفة الشرى عنه ولم  
يرى يمنع دفع العين كتاب ولا سنة ولا قول صاحب و  
لا قياس معتبر فان نقصت قيمتها بعد الحول حتى صارت  
مائة او زادت حتى صارت اربع مائة يؤدى خمسة  
اقفة اتفاقا وان ادى القيمة يؤدى خمسة دراهم عند  
انه حنيفة اعتبارا اليوم الوجوب وعند ما يؤدى عشرة  
دراهم في الزيادة ودرهمين ونصفا في النقصان اعتبارا  
اليوم الاداء وكذا كل عرض او مكيل او موزون او معدود  
ولو كانت الزيادة والنقصان في الذات بعد الحول ففي  
الزيادة يعتبر يوم الوجوب اتفاقا وفي النقصان يوم  
الاداء اتفاقا ايضا وفي السوايم قبل ذلك عند وقيل  
يعتبر يوم الاداء بالاجماع اذ المعتبر الصوت فيها ذكر  
في البدايع والتحرير وتامه في الجامع قوله واذا كان  
النصاب كاملا في طرفي الحول فنقصانه فيما بين ذلك  
لا يسقط الزكاة وبه قال الحسن ابن ابي الحسن البصري  
وابراهيم النخعي وسفيان الثوري والحكم وقال زفر وابن  
حنبل والشافعي في السوايم والنقود ونقصان النصاب  
في انشاء الحول يمنع وجوب الزكاة ويشترط كمال النصاب  
في جميع الحول وقال الشافعي لا يؤثر نقصان النصاب  
في عروض التجارة في اول الحول ولا في الثانيه بل يكفي كماله



في آخره وقال النور في شرحه في اعتبار النصاب في عمرو  
التجارة ثلاثة اوجه الصحيح عند جميعهم وهو نصه  
في الام انه يعتبر في آخر الحول فيه والوجه الثاني وبه  
قال ابن شريح يعتبر في جميع الحول لقول زفر وابن حنبل  
والوجه الثالث يعتبر في اول الحول وآخر ولا يضر  
نقصه فيما بينهما لقولنا وهذا الوجه حكاه ابو حامد  
والمجمل والمأوود والشافعي وابن شريح وقال مالك  
ان كمال النصاب في آخر الحول بنتاجه او زوجه احتسب  
حوله من حين ملكه اصله ولم يؤثر النقص في اول الحول  
ولا في وسطه حتى قال لو اتجر في دينار حتى صار عشرين دينار  
او استبدل بعشرين من الضمان اربعين من المحر او صار  
العشرون اربعين بنتاجها بنى على حول الدينار وما بعد  
ولو كان الكمال بعد الحول لزمت الزكاة في الحال وعلاجه  
لقوله في نتاج السائمة وهذه الاقوال كلها مخالفة لقوله  
عليه السلام لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول وقد  
قد غناه ولم يأت بالتفرقة بين اموال التجارة وغيره  
دليل سمعي ولا عقلي وجه قولنا ان كمال النصاب شرط  
وجوب الزكاة بالنقص فيعتبر وجوبه في اول الحول لينقطع  
السبب وفي آخره لينتج الحكم ويؤا وجوب وانما انما  
الحول فليس بوقت انعقاد السبب ولا وقت ثبوت  
الحكم فلا معنى لاعتبار كمال النصاب فيها الا انه لا بد من  
بقاء من النصاب الذي انعقد عليه الحول ليضم المستفاد  
اليه ولو خاتم فضية والشافعي لم يعتبر النصاب في  
اموال التجارة الا في آخر الحول للمستفقة قلنا المستفقة في  
اناء الحول في كل جزء منها لا في اول الحول لينعقد به السبب  
وما بينهما حالة النصاب

وما بينهما حالة البقا والبقا اسهل من الابتداء وقد  
ذكرنا وجه الاشتراط فيه وهو نظير عقد المضاربة  
على الف يبقى بقاء بعضه حتى اذا رجع فيه يحصل جميع  
راس المال او لا بخلاف ما اذا هلك كله وفي المحيط اشترى  
عصير التجارة ثم تخمّر ثم تخلل فهو للتجارة وكذا  
شاة التجارة اذا ماتت فدبغ جلد بها فهو للتجارة وعقد  
التجارة اذا قتل خطأ فدفع قاتله به فالثاني للتجارة لانه  
بدله قائم مقامه لها ودعا بخلاف العهد لو صالحه المولى  
على عبده او غيب لم يكن للتجارة لانه بدل مال ليس بماله  
ويبطل الكتاب واذا عجز لا يعود للتجارة وذكر في الذخيرة  
اذا تخمّر العصير في اناء الحول ثم تخلل وقيمته تبلغ  
نصابا لانه لا زكاة فيه واسار الى الفرق بينهما وبين جلد  
الشاة اذا دبغ فقال لا بد ان يكون على الشاة شيء من الصوف  
يشترى بشيء فلم ينقطع الحول باعتبار ولا كذلك العصير  
اذا تخمّر وكذا ذكر مسألة الجلد في المنتقى ولم يذكر مسألة  
العصير والمعنى ان الجلد مال في نفسه الا انه لا يظهر بمجاورة  
التجاسة ويبقى الحول باعتبار ان مال وهذا المعنى يبنى الحول  
في مسألة العصير لانه الخمر مال غير متقوم عندنا ونقص  
القدوري في شرحه ان حكم الحول لا ينقطع في مسألة العصير  
وسوى بينهما وقيل في نوادر ابن سماعه ان الحول لا ينقطع  
في مسألة العصير كما ذكر القدوري هكذا ذكر في الذخيرة  
وهو موافق لما ذكر في المحيط قوله ويضم قيمة الذهب الفضة  
لانه عروض التجارة يقوم بالذهب والفضة فيضم بعضها الى  
بعض لا اتحاد الجنس وان افرقت جهة الاعداد بخلاف الابد  
والبقر والغنم حيث لا يكمل ذلك نصابا بالضم لانه لا اعتبار



فيها المائية وصورها مختلفة وهذا اجماع وكذا يضم الذهب  
 الى الفضة استحسانا ذكر ابو بريح المجانسه من حيث  
 المائية وما جنس واحد في الاستحسان وجمهور العلماء يرون  
 الضم في ذلك لوجوب الزكاة قال ابو حنيفة والاوزاعي والثوري  
 يرون ضمها بالقيمة وقت اخراج الزكاة وابو يوسف في محمد  
 ومالك يرون الضم بالاجزاء ومورواية هشام عن حنيفة  
 ذكر في المبسوط ورواية الحسن عنه ذكرها في المفيد وهو  
 قوله الاول ورواية عن احمد والشافعي وابن حنبل في رواية  
 وابو ثور وداود لا يرون وذهب اخرون الى ان الضم انما  
 يكون اذا حمل النصاب من احد مما من منع الضم احتج بالعمد  
 منها ليس في اقل من خمس اواق من الرقة صدقة مع ان  
 الاصل براءة الذمة وللجمهور ما روى عن بكير بن عبد الله  
 ابن الاسود انه قال من السنة ان يضم الذهب الى الفضة  
 لا يجاب الزكاة والسنة اذا اطلقت يراد بها سنة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ذكر صاحب المبسوط والبدايع وغيرهما في كتب الفقه  
 ولان نصابا احدهما يكمل بما يكمل به نصابا لاخر في عروض  
 التجارة فكذلك يكمل نصابا احدهما بالآخر واذا جاز تكميل  
 نصابا بالفضة او الذهب بالضم الى الثوب والعبد بالقيمة  
 فالى احدهما اولى ولا نهما جريانه مجرى جنس واحد في عروض  
 قيم المتلفات واروش الجنايات واثمان البياعات وتقوم  
 عروض التجارات فاشبه انواع الفضة والذي يدل على  
 انها جنس واحد في باب الزكاة ان الواجب في كل واحد من  
 ربع العشر ووجوب الزكاة فيها باعتبار معنى واحد وهي  
 المائية والتمنية الاصلية ولاجل هذا كانا سببا لوجوب  
 الزكاة فيها من غير نية التجارة وصار كنصابا لنقطع  
 في السرقه ثم اختلفت الروايات

في السرقه ثم اختلفت الرواية فيما يوقى فيروي ابن  
 انه ماكد عن انه يوسف عن انه حنيفة انه يوقى من المائية  
 درهمين ونصفا ومن عشرة مثاقيل ربع مثقال وروى  
 احدى الروايتين عن انه يوسف وروى اقرب الى المعادلة  
 والنظر الى الجانبين وعن انه يوسف انه يقوم احد من  
 بالآخر فيؤدي من صنف واحد وهذا اقرب الى ان يكون  
 الزكوات ذكر في المبسوط والبدايع وغيرهما بيان  
 الضم بالقيمة او الاجزاء اذا كان له مائة درهم و  
 عشرة دنانير او مائة وخمسون درهما وخمسة دنانير  
 او خمسة عشر دينارا وخمسة درهما فانه يضم عندهم  
 جميعا لتكامل النصاب بالاجزاء وان كان له مائة درهم  
 وخمسة دنانير يساوي مائة درهم فعند يجب الزكاة  
 لكما بالنصاب بالقيمة وعندهما لا يجب لانه مالا نصف  
 الدراهم وربع نصابا لدنانير ولو كان له خمسة وتسعون  
 درهما ودينار يساوي خمسة دراهم يجب الزكاة في ذلك عند  
 انه حنيفة ويقوم الفضة بالذهب فيكون الخمسة والتسعون  
 من الدراهم بقسمة عشر دينارا وبالدنانير يصير  
 عشرين دينارا ذكر في المبسوط والبدايع وفي النبايع  
 يقوم الذهب بالدراهم فينظر ان بلغت نصابا من  
 الدراهم يجب الزكاة والا يقوم الدراهم بالدنانير فان  
 بلغت قيمتها عشرين دينارا يجب والا فلا قال هكذا  
 رواه الحسن عن انه حنيفة وفي البدايع والمحيط والنبايع  
 والتحف والغنية لو كان له مائة درهم وعشرة دنانير  
 يساوي مائة واربعين درهما فعند يجب ستة دراهم  
 وعندما يكون بالاجزاء نصابا تاما فيجب في كل واحد



منها ربع عشية فيكون الواجب فيها درهمين ونصفا  
وربع دينار وفي بعض النسخ يجب خمسة دراهم على  
قولها وان كانت قيمة العشية اقل من مائة درهم  
فقد اختلفوا على قولها في حنيفة والصحيح الوجوب  
ذكر في المحيط والينابيع لانه الدرهم اذا قومت بالدينار  
يبلغ نصابا من الذهب كما ذكرناه وفي البدائع واجهوا  
على انه لو كان له مائة درهم وخمسة دنانير وقيمتها  
خمسون درهما لا يجب الزكاة لعدم كمال النصاب سواء  
كان الضم بالقيمة او بالاجزاء وكذا في التحفة والغنية  
وفي الاسبيجاني وغيره معنى الضم بالاجزاء ان يكون من  
كل واحد منها نصف نصاب من غير نظر الى قيمتهما او من  
احدهما نصف وربع ومن الآخر ربع او من احدهما نصف  
وربع ومن ومن الآخر ثمن وفي المحيط لو زاد على النصابين  
اقل من اربعين درهما واقل من اربعة مثاقيل من الذهب  
يضم احدهما الى الاخرى ليتم النصاب وربعين  
درهما او اربعة مثاقيل عند وعندهما لا يضم لانه الزكاة  
تجب في الكسور عندهما والنصاب ليس بشرط فيها لهما  
انه القيمة في الدرهم والدنانير لا اعتبار لهما اذا سائر  
الاشياء يقوم بها فصار حقوق العباد ولكن مالا يدين  
فضة وزنه مائة وخمسون وقيمتها ما يتان بالنقش  
الصياغة او آنية ذهب وزنها عشية دنانير وقيمتها  
ما يتا درهم لا يجب فيها الزكاة باعتبار القيمة والقيمة  
رضي الله عنه اعتبر ذلك بحروض التجارة ونصاب القطع  
في السرقة ولان اصل الضم لمراعاة حق الفقراء فلهذا  
صفة الضم وما قاله ابو حنيفة انفع للفقراء والمساكين  
واحوط في العبادات وقال

والصحيح

واحوط في العبادات وقال ابو الخطاب ظاهر كلام احمد انه  
يضم بالاحوط من الاجزاء والقيمة فيوجب في مائة درهم  
وتسعة دنانير قيمتهما مائة درهم وهذا هو قولنا في حنيفة  
رضي الله عنه كما ذكرناه وهذا خلافا لابي بن الفضة وآنية الذهب  
فانه ما وجب ضم ذلك الى شئ اخر حتى يعتبر فيه القيمة وهذا  
لان القيمة في الذهب والفضة انما يظفر في الشرع عند مقابلة  
احدهما بالآخر اذ الجوهرة والصنعة لا قيمة لها اذا قوبلا  
جنسهما قلت ويرى عليه انه اذا كان ينظر للفقراء ويأخذ  
بالاحوط في العبادات ينبغي له ان يقوم بخلاف جنسه ليلبيح  
نصابا والجودة والصنعة معتبر في الشرع اصله الاب في الوصية  
والريض والغاصب وفي الحواشي لو كان له عشية دنانير ومائة  
درهم يساوي ثمانية دنانير فعند ابي يوسف ويحمد يجب الزكاة  
بضم الاجزاء وهي نصف نصاب الذهب ونصف نصاب الفضة  
وعندنا حنيفة لا يجب لعدم كمال النصاب بالقيمة قلت لكن  
الصحيح خلاف هذا عننا حنيفة كما قدمناه وفي الجامع لو  
اذا خمسة نهرجة او مكسة عن خمسة جياذ يجوز ويكن  
عندنا حنيفة واني يوسف وعند محمد وزفر يوقى الفضل  
اما عند زفر فليعدم الربا بين المولى وعبد اجاب لا صحاح  
في الكتب بان الله تعالى عاملنا معاملة المكاتبين والرباء  
يجري بين المولى ومكاتبه قلت بل اجري علينا احكام  
الاخرا حتى يجوز تبرعنا واعتاقنا واوجب علينا الزكاة  
والحج وان ثبت لنا شهادة وجوز لنا التزوج بالاربع من  
النساء كل هذه الاحكام مختص بالاحرار ولا يثبت شئ من  
ذلك للمكاتب واما محمد رحمه الله فانه اعتبر الانفع للفقراء  
فاذا ادى اربع جيت عن خمسة رهية لا يقع الا عن اربعة

الصحيح



ولا تعتبر الجوهرة عند علمائنا الثلاثة فلم يعتبر محمد الجوهرة  
في ماله واذا ادى خمسة رهية عن خمسة جيدة لا يساويها  
لا يجوز عند محمد فيؤدي درهما سادسا اذا كانت الستة  
الرهية يساوي الخمسة الجيدة فجعل الجوهرة التي للفقير  
معتبرة مع المقابلة بالجنس لانه الجوهرة معتبرة في الجملة كما  
في حق الاب والوصي والمريض والغاصب فيعتبر ههنا  
نظرا للفقراء والمساكين واحتياطا في العبادات وكذا اذا كان  
له ابريق فضة وزنه مائتان وقيمته ثلاث مائة لصياغته  
انه ادى من العين ادى ربع عشرة ومبو خمسة قيمتها سبعة  
ونصف وان ادى القيمة يؤدي من خلاف جنسه ما يساوي  
سبعة ونصف وان ادى خمسة جاز عندما وعنده محمد وزنه  
لا يجوز حتى يؤدي الفضل عما امرت الاب والوصي فلا  
تصرفها مقيد بالانظر والا حسن ولهذا لا يجوز للوصي على  
يتيم وبقية ان يشتري لاحد مما من ماله الاخر ما يصلح  
واما المريض فحاله حال الحجر فلا يجوز له تصبيع الجوهرة  
على الغرماء والورثة في حال التهمة ولهذا منع من بيع الوارث  
قال محمد في الجامع المريض ممنوع من ايقاع الوارث والصواب  
ما قلته والغاصب ثبت يد اعادة على العين والصفة  
اذ الصفة تضمن باليد العادية ولا تضمن بالعقد ولانه  
متعدي فتناسب حالة التغليب عليه بخلاف المذكي <sup>ش</sup>  
باب فيمن يستر على الفقير  
في المبسوط العاشر من ينصبه الامام لاخذ الصدقات  
من التجار ومواسم فاعلم من عشرة اذا اخذ عشر ماله  
الذي يجب فيه الزكاة ويأمن التجار بمقامه في المفاوز  
من قطاع الطريق واللصوص وما روى من دم العشار  
محمول على من ياخذ اموال

محمول على من ياخذ اموال الناس ظلما وعدوانا وفي الصحاح  
عشرت القوم اعشرهم بضم السين عشر ابيض العين اذا اخذت  
عشر اموالهم ومنه العاشر واعشرهم بالكسر عشر ابيض الفتح اذا  
صرت عاشرهم وعاشر العشرة احدتهم وعاشر التسعة اذا  
صير التسعة عشرة بنفسه فمن الاول ثالث ثلاثة بالاضافة  
لا غير ومن الثاني ثالث اثنين ان شئت اضفت وان شئت لم تضفت  
واعلمت ثالثا ويسميه احد ربع العشر عاشر الما فيه من  
العشر قوله واذا امر عاشر العاشر مال فقال اصبته منذ  
اشهر او على دين مستغرق لما في يدى او ليس المال لي او انا  
اجير فيه او هو ودية عندى او بضاعة ليس للتجارة  
او قال انا مضارب او مكاتب وعبد ما ذون له صدق مع  
يمينه لانه انكر سبب وجوب الزكاة عليه فكاه القول  
قوله مع يمينه وفي خزائن الاحكام الا اذا كان رب المالا معه  
فانه يعفى وعن ابي يوسف لا يمين عليه في هذه الوجوه  
كلها لانها عبادة ولا يمين في العبادات كالصوم والصلاة  
والحج ووجه ظاهر الرواية لا مكذب له في تلك العبادات  
وهنا يكذب العاشر وكذا اذا قال ادى بها الى عاشر آخر  
وفي تلك السنة عاشر آخر وكذا لو قال ادى بها بنفسى الى  
الفقراء في المصر اذا ادار اليه في المصر في الاموال الباطنة  
كالذهب والفضة وعروض التجارة وهي وان كانت من الاموال  
الظاهرة لكن لا يجب فيها الزكاة الا بالنية وهي امر باطن  
وخمس التركة من الاموال الباطنة وكذا صدقة الفطر اذا قال  
ادى بها الى آخر فله بشرط اخراج البراءة لم يشترطه في الحج  
الصغير وسوظا من الرواية لان البراءة عسى لا تبقى وقد  
لا ياخذها صاحب السائمة غفلة والخط يشبه الخط



وقد يزور وفي قاضي خاة ومن اصحابنا من قال يشترط  
اخراج البراءة في الاموال الباطنة كما في زكاة السوايم  
في احدي الروايتين والاصح انه لا يشترط في الاموال  
الباطنة على الروايات كلها لانه قوله اذيتها العاشر  
آخر لا يكون دون قوله اذيتها بنفسه فصارت كالمودع  
اذا قال يهدى الوديعة وقال في المفيد هو الصحيح  
وفي المحيط لكن فيما بينه وبين ربه يلزمه الزكاة بشرط  
في الاصل وصورة رواية الحسن عن انه خيفة اخراج البراءة  
في السوايم واموال التجار لصدق دعواه وفي البدايع  
انه اخراج البراءة على خلاف اسم ذلك العاشر يقيد  
قوله مع يمينه في ظاهر الرواية لانها ليست بشرط  
وعلى رعاية الحسن لا يقبل كالمودع في تلك السنة  
عاشر آخر وفي الحواشي في قوله اصبته منذ اشهر  
اريد به انه لا يكون في يد مال آخر من جنس النصاب  
قد حال عليه الحول اما لو كان في يد ذلك لا يلتفت اليه  
العاشر وياخذ من هذا المال الذي لم يحل عليه الحول  
لان المستفاد يضم الى ما عندك من النصاب الا ان  
تمن الابد الزكاة فيحذف لا ياخذ العاشر منه باعتبار  
نصاب آخر عند حال عليه الحول وقوله على دين الميراث  
منه دين العباد وقال شمس الائمة الحلواني اطلق  
في الكتاب قوله عا دين والاصح انه العاشر يساله عن  
قدر رأس الدين فانه اخبر بما يستغرق النصاب فيحذف  
بصدقه والا فلا انتهى كلام صاحب الحواشي قلت فان  
اخبر بما ينقص النصاب فكذلك لانه لا ياخذ من المال  
الذي يكون اقل من النصاب اذا ما ياخذ العاشر زكاة  
حتى يشترط شرائط

الظاهر  
والاصح

الصحيح

والاصح

حتى يشترط شرائط الزكاة فيه ذكر في المفيد والمزيد  
وشرح مختصر الدرر للقدوري وغيرهما فاذا سافر  
بالاموال الباطنة التحقت بالظاهرة فكانت ولاية اخوها  
الى الامام وهذا لانه اذا خرج بها الى البراري والمفاوز  
احتاج الى حماية الامام لها فكان الماخوف بازاء الحماية وفي  
شرح المهذب للنووي اذا قال المالك لم يحل عليه الحول  
بعد او قال هذه السخا لا شريتها وقال الساعي توالدت  
من النصاب او قال المالك توالدت بعد الحول فقال الساعي  
قبله او قال الساعي كانت ما شئت نصابا ثم توالدت  
فقال المالك بل تمت نصابا بالتوالد فالقول قول المالك  
في هذه الصور ونظايرها مما لا يخالف الظاهر ويحتمل  
مستحبة فيها ولا زكاة عليه وانه كان المالك مخالفا للظاهر  
بانه قال بعته ثم اشترى به قبل الحول ولم يحل بعد او قال  
دفعته الزكاة بنفسه وجوزنا ذلك فالقول قول المالك  
مع يمينه بلا خلاف فهذا اليمين مستحبة ام واجبه فيه  
وجهاه اصحهما مستحبة فاذا امتنع عن اليمين لا يجبر  
عليها ولا زكاة عليه وانه قلنا واجبه اخذت منه الزكاة  
ثم اختلفت السافهة هل هذا اخذ بالنكول ام لا قالوا  
نظير هذا اللعانة فانه الزوج اذا لا عن لزم المرأة اللعان  
فاذا امتنعت حذت حد الزنا لا بامتناعها ونكولها  
عن اليمين بل يلعان الزوج وانما لعانها مسقط لما وجب  
عليها من الحد بلعانه قلت كيف يكون قول الزوج بيمينه  
موجبا حد الزنا الذي لا يثبت الا بشهادة اربعة من  
الرجال على زوجته وهذا لا اصل له في الشرع ولم يره  
كتاب ولا سنة ولا قياس ولا شبهة ومن يقضي بالنكول



انما يقضى به في الاموال وما يجري مجراها وانما الحدود  
فلا سبيلا الى القضاء بالتكول فيها فليتهم قالوا قضينا  
فيها بالتكول وانما ادعوا ايجاب حد الزنا عليها يقول  
المدعي مع يمينه اربع مرات لانه اللعان يمين عندهم و  
قوله وكذا الجواب في صدقة السوايم في ثلاثة فصول  
قوله اصبته منذ اشهر او على دين او اديتها الى عاشر  
وفي تلك السنة عاشر آخر وفي الفصل الرابع وهو ما اذا  
قالا ديتها بنفسى الى الفقراء في المصرا لا يصدق وان حلف  
قلت ينبغي ان يقال يصدق ويأخذ منه ثانيا لانه متعدد  
في الدفع بنفسه اذ ليس ولاية الدفع الى الفقير اليه عاما  
بذكر من الجائز ان يكون العاشر قد راي دفعه الى الفقير  
فكيف لا يصدق في الدفع مثاله اذا باع الفضولي ملكا غيب  
ان شاء اجاز بيعه وان شاء فسخه ولا يقال لا يصدق  
على البيع بل يصدق ويفعل ذلك لانه غير نافذ في حقه  
وما ذهبنا اليه مذهب سعيد بن ابى وقاص وابن عمر  
والسعيد الخدرى والزهري وسلمة بن الاكوع والنس  
وعائشة رضي الله عنهم وبه قال مالك وابو ثور وابو عبيد  
وقال الحسن وابن جبير والاعمش ومكحول وابن حنبل  
يضعها المالك في مواضعها وقال النووي في شرح المذهب انما  
الاموال الظامى هي الزروع والثمار والمواشى والمعادن  
ففي اصح القولين وهو الجديد جواز تفرقة بنفسه و  
في القديم منعه فان دفعها بنفسه فعليه دفعها ثانيا الى  
الامام او نائبه وسواء كان الامام عادلا او جابرا قال  
النووي للمالك تفرقة ماله الباطن بنفسه قال وهذا  
لا خلاف فيه ونقل اصحابنا فيه اجماع المسلمين قلت  
في الجوامع اذا كان الامام

ياخذها الامام عادلا  
كان او غير عادلا

في الجوامع اذا كان الامام يعد له الاخذ والصرف لم يسع المالك  
ان يتولى الصرف بنفسه في الناقض ولا غيب قال ابن تيمية  
وسوقولنا في ثور ايضا وان مر بالاموال الباطنة على العاشر  
فولاية اخذها له باتفاق اصحابنا وبه امر عمر بن الخطاب  
بضم الصعابة على ما ياتي بيانه بعد هذا ان شاء الله تعالى  
فيطلب نقلهم الاجماع على ذلك ولا خلاف في شرعية الدفع الى  
الامام العادل قال ابن سيرين كانت الصدقة تدفع الى النبي  
عليه السلام او من امر به والى ابنه بكر او من به والى عمر او من  
امر به والى عثمان او من امر به فلما قتل عثمان اختلفوا  
فيهم من كان يدفعها اليهم ومنهم من يقسمها رواه ابو عبيد  
وان كان جابرا جاز الدفع اليه ايضا وسقط الفرض  
ايضا لو جوهها او ضيعها وبه قال الحسن والشعبي  
والنخعي ومحمد بن علي والشافعي وابن حنبل وقال مالك  
ان اخذها منه جبرا اجزائه وان حملها اليه اختيارا لم يجزه  
وروي معناه عن سالم وعبيد بن عمر وطاوس والثوري  
وذكر الرازي عن الشافعي ان الامام لو طلبها لوجب الدفع  
اليه بلا خلاف بذل الطاعة وترك الاقتيات على الامام وجه  
قول الشافعي على الجديد انه قد اوصى الحق للمستحق فيراى  
ذمته كالموكل بالبيع اذا قبض الثمن بنفسه دون الوكيل  
برأت ذمة المشتري ولانه قد اسقط المونة عن الامام  
فان شبه الاموال الباطنة ولنا حديثا بن عبد الله قال جاءنا  
من الاعراب فقالوا يا رسول الله اناس يا تونا فيظلمونا  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضوا مصدقكم رواه مسلم  
في صحيحه وعن سفيان بن ابي صالح عن ابيه قال سالت سعيد  
ابن ابى وقاص وابن عمر وابا سريته وابا سعيد الخدرى ان



أَقْسَمَ زَكَاةَ مَالِي أَوْ أَدْفَعَهَا إِلَى السُّلْطَانِ فَأَمَرُوهُ جَمِيعًا أَنْ  
 أَدْفَعَهَا إِلَى السُّلْطَانِ مَا اخْتَلَفَ عَلَيْهِ مِنْهُمْ أَحَدٌ وَفِي رِوَايَةٍ فَقُلْتُ  
 لَهُمْ هَذَا السُّلْطَانُ يَفْعَلُ مَا يَرَوْنَ فَأَدْفَعُ إِلَيْهِمْ زَكَاةً فَقَالُوا  
 كُلُّهُمْ نَعَمْ فَأَدْفَعُهَا رِوَايَةُ الْأَمَامِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ فِي مَسْنَدِهِ  
 وَعَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رِضَى اللَّهِ عَنْهَا أَدْفَعُوا صَدَقَاتِكُمْ إِلَى مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ  
 أَمْرَكُمْ فَمَنْ بَرَّ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسِيءَ فَعَلَيْهَا رِوَايَةُ الْبَيْهَقِيِّ بِإِسْنَادٍ  
 صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ هَكَذَا ذَكَرَ النُّوويُّ عَنْهُ وَعَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ  
 أَدْفَعُوهَا إِلَيْهِمْ وَإِنْ شَرِبُوا بِهَا الْخَمْرَ رِوَايَةُ الْبَيْهَقِيِّ بِإِسْنَادٍ  
 صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُ  
 وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا فَصَارَ كَالْخَرَجِ وَالْجَزْيَةِ وَلَا يَتِمُّ بِهَا حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى الْخِزَانَةِ  
 فِي تَغْيِيرِ الْأَصْنَافِ وَتَحْقِيقِ صِفَاتِهِمْ وَشُرُوطِهِمْ وَتَعْيِينِ الْبُلْدَانِ  
 فِي الْحَاجَاتِ وَهِيَ أُمُورٌ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهَا إِلَّا الْأَمَامُ وَوَلَاةُ الْأُمُورِ الْغَالِبُ  
 وَصَارَ كَالْوَأَصِيِّ بَنِيَتْ مَالُهُ لِلْفُقَرَاءِ فَصَرَفَهُ الْوَارِثُ إِلَيْهِمْ  
 كَذَا هُنَا الزَّمَمُ بِهَا فِي الْبِدَايِعِ وَغَيْرِهَا قِيلَ الزَّكَاةُ مِمَّا الْأَوَّلُ  
 الثَّانِي سِيَاسَةٌ لَا قَبِيلِيَّةَ عَلَى الْأَمَامِ وَقِيلَ مِمَّا الثَّانِي وَالْأَوَّلُ  
 يَنْقَلِبُ تَغْلًا أَوْ يَقَعُ تَغْلًا وَمِمَّا الصَّحِيحُ وَفِي الْمَبْسُوطِ ثُمَّ تَقَرَّرَ  
 مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الزَّكَاةَ مُحَضَّرَةٌ حَقٌّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَاتِمَّةٌ  
 يَسْتَوْفِيهِ مَنْ تَعَيَّنَ تَأْيِيدًا عَنْهُ فِي اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ وَهُوَ الْأَمَامُ  
 فَلَا يَبْرَأُ ذِمَّتُهُ إِلَّا بِالْصَّرْفِ إِلَيْهِ قَالَ الْأَسْرَحُسِيُّ وَعَلَى هَذَا  
 يَقُولُ وَإِنْ عَلِمَ صَدَقَتُهُ فِيمَا يَقُولُ أَخَذَتْ ثَانِيًا وَلَا يَبْرَأُ إِلَّا بِإِلَاقَةِ  
 إِلَى الْفَقِيرِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ وَمِمَّا اخْتِيَارَ بَعْضُ مَشَائِخِنَا  
 لِأَنَّ لِلْأَمَامِ رَأْيًا فِي اخْتِيَارِ الْمَصْرُوفِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبْطُلَ رَأْيُهُ  
 بِالْإِلَادَةِ بِنَفْسِهِ إِلَى الْفَقِيرِ وَلَا أَنْ الْعَامِلُ لَهُ نَصِيبٌ فِيهِ  
 فَلَا يَبْطُلُ حَقُّهُ بِذَلِكَ وَهُوَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَكِيلِ إِذَا قَبِضَ  
 الثَّمَنَ الْمَوْكَلُ بِنَفْسِهِ وَالطَّرِيقُ الثَّانِي أَنَّ السَّامِعَ عَامِلٌ  
 لِلْفَقِيرِ بِوَلَايَةٍ شَرْعِيَّةٍ

الصحيح

لِلْفَقِيرِ بِوَلَايَةٍ شَرْعِيَّةٍ فَهُوَ مَوْلَى عَلَيْهِ فَلَا يَطْعُ قَبْضُهُ  
 كَالْمُرَاقَةِ الْخَافِظَ لِمَالِهِ إِذَا دَفَعَ الْمُدِينُ دَيْنَهُ إِلَيْهِ  
 دُونَ الْوَصِيِّ كَانَ لِلْوَصِيِّ قَبْضُهُ ثَانِيًا وَلَا يَبْرَأُ إِلَّا بِقَبْضِ  
 الْأَوَّلِ فَعَلَى هَذَا الطَّرِيقُ يَبْرَأُ بِالْإِلَادَةِ إِلَيْهِ فِيمَا بَيْنَهُ  
 وَبَيْنَ اللَّهِ فَطَائِفَةٌ قَوْلُهُ فِي الْكِتَابِ لَمْ يَصْدَقْ فِي ذَلِكَ أَشَانٌ  
 إِلَيْهِ وَمِثْلُ ذَلِكَ إِذَا عَلِمَ صَدَقَتُهُ لَمْ يَتَعَدَّ ضَرْبُهَا إِذَا الْفَقِيرُ  
 مِنْ أَهْلِ الْقَبْضِ فَيَصْطَحُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ بِخِلَافِ الصَّبِيِّ  
 قَوْلُهُ وَمَا صَدَّقَ فِيهِ الْمُسْلِمُ صَدَّقَ فِيهِ الذَّمُّ وَالتَّغْلِبُ  
 لِأَنَّهَا مِنْ أَهْلِ دَارِ الْإِسْلَامِ فَحُكْمُهَا فِي ذَلِكَ حُكْمُ الْمُسْلِمِ  
 فِي التَّضْعِيفِ فَيُرَاعَى شُرَايُطُ الزَّكَاةِ تَخْفِيفًا لِلتَّضْعِيفِ  
 وَفِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ لِلْقُدُورِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا قَالَ الْمُسْلِمُ  
 أَوْ الذَّمُّ إِذْ يَتِمُّهَا إِلَى عَاشِرٍ غَيْرِكَ أَوْ دَفَعَهَا إِلَى الْمَسَاكِينِ  
 فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ بَيِّنَةٍ قِيلَتْ قَوْلُ أَصْحَابِنَا مَا يَصْدَقُ فِيهِ  
 الْمُسْلِمُ يَصْدَقُ فِيهِ الذَّمُّ لَا يَسْتَقِيمُ فِيمَا إِذَا قَالَ الذَّمُّ  
 دَفَعَهَا إِلَى الْمَسَاكِينِ كَمَا ذَكَرَ شَارِحُ الْمُخْتَصَرِ لِأَنَّ مَسَاكِينَ  
 الْمُسْلِمِينَ وَمَسَاكِينَ أَهْلِ الذَّمِّ لَيْسُوا بِمَصْرُوفٍ مَا يُوْخَذُ  
 مِنْ أَهْلِ الذَّمِّ لِأَنَّ بَنِي تَغْلِبَ الَّذِينَ قَالُوا الْعَمْرُؤُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
 خُذْ مِنْهُمَا ضَعْفَ مَا تَأْخُذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَسَمَّيْنَاهَا زَكَاةً فَأَخَذَ  
 عَمْرُؤُ مِنْهُمْ عِشْرَةَ الْجَزْيَةِ لِأَنَّ الزَّكَاةَ لَا يَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ  
 وَلِهَذَا اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّهُ يُوضَعُ مَوْضِعَ الْخَرَجِ وَالْجَزْيَةِ  
 وَلَا يَصْرَفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ فَكَيْفَ يَقْبَلُ قَوْلُ الذَّمِّ  
 دَفْعَهَا إِلَى الْمَسَاكِينِ بِنَفْسِهِ وَالْمَسَاكِينُ لَيْسُوا مِنْ مَصْرُوفٍ  
 هَذَا الْمَالُ وَالذَّمُّ غَيْرُ التَّغْلِبِيِّ أَبْعَدُ أَذْ لَيْسَ فِيمَا يُوْخَذُ  
 مِنْهُ شَبَهَةٌ بِالزَّكَاةِ بَلْ مِمَّا يُوْخَذُ بِحِمَايَةِ الْأَمَامِ قَالَ  
 وَلَا يَصْدَقُ الْحَدِيثُ الْآخِرُ الْجَوَارِي يَقُولُ مِنْ أَهْلِهَا أَوْلَادِي

ما هو  
 من قوله  
 ما هو  
 من قوله



وفي المبسوط لانه ان قال لم يتم الحول فهو ليس بحبيب  
في حقه لانه لا يمكن من الاقامة في دارنا حولاً حتى لو اقام  
حولاً يصير ذمياً وان قال على دين فالدين الذي وجب  
عليه في دار الحرب لا يطالب به في دارنا قلت يجوز  
ان يكون الدين المدعى وجب في دار الاسلام قبل يهرون  
على العاشر وفي الواجب لانهم لا يصدقون تجارنا في دعوى  
ذلك فنحن لا نصدقهم ايضا حتى لو علم انهم يصدقونهم  
نصدقهم نحن ايضا وهذا اقرب وان قال ليس ما معي  
للتجارة فهو ما دخل دارنا الا بقصد التجارة فمأخذه يكون  
للتجارة وان قال اذ يته الى عاشر آخر في تلك السنة عام  
آخر لا يقبل قوله لانه ما يؤخذ منه اجرة الحماية وليس  
معنى الزكاة بخلاف الذمى وقد وجدت الحماية وفيه  
نظرا لانه يتكدر الاخذ منه من غير تجدد الامانة وهو  
غير مشروع اقا اذا قال الجواريه هن امهات اولاده  
ولعلمته هم اولاده فلا النسب يثبت في دار الحرب  
كما يثبت في دار الاسلام لحاجتهم وامومة الولد من فرق  
النسب فخدمت المالكة في اولاده وامهاتهم وان كان  
كاذبا فهو اقرار منه بحق الجزية وان قال لعبيد هم  
مدبرون لا يقبل منه لانه التدبير لا يصح في دار الحرب  
قوله ويؤخذ من المسلم ربع العشر ومن الذمى نصف  
العشر ومن الحر في العشر فيأخذ من المسلم الذي وجب  
عليه الزكاة ما يخدمه ربع العشر لانه لما اخرج ماله  
الى البراري والمهامه يحتاج الى حماية الامام فيثبت له  
ولاية اخذ الزكاة منه لاجل الحفظ والحماية كما في السوا  
والذي احوج الى الحماية اذا طاع اللصوص والسرقة  
الى اموال اهل الذمة

الى اموال اهل الذمة اشد والبشر وقال بعض الخنابلة  
من المصنفين الفرة بالحماية لا يصح فاة البضائع واموال  
السفان في حوانيت الحضرة من العروض لولا حماية السلطنة  
لا هبت وهذا جهل من قائله للفرقة فاة المدينة محمية  
بهيبة السلطنة والمفاوز والقفار بمباشرة نواب السلطنة  
اذ لو خلت منهم اخذوا ولا تجدى الهيبة في البرية نفعا  
لهم وهذا امر معروف لكل من ترك كتابه عقله والمخبر  
عليه في ذلك الاثار منها ما ذكر في المحلى لابن حزم عن السائب  
يريد قال كنت اعشر مع عبدالله بن عتبة زمن عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه فكان يأخذ من اهل انصاف عشرين  
اموالهم فيما تجروا به وعن انس بن مالك عن عمر بن الخطاب  
من المسلمين من كل اربعين درهما درهم ومن اهل الذمة  
من كل عشرين درهما درهم ومن كل عشرة درهم من كل عشرة  
درهم درهم ومن طريق زياد بن جدير امري عمر بن  
أحمد من بني تغلب ومن نصارى اهل الكتاب نصف العشر  
وعن عمر بن الخطاب كتب الى ايوب ابن شرحبيل خذ من المسلمين  
من كل اربعين دينارا دينارا ومن اهل الكتاب من كل  
عشرين دينارا دينارا اذا كانوا يديرونها ثم لا يؤخذ منهم  
شيئا حتى راس الحول وان سمعت ذلك ممن سمع النبي  
عليه السلام وفي الاسما في قال ابو بكر ابن المنذر اجمع  
من يحفظ عنه من اهل العلم ان لا صدقة على الذمة في شيء  
من اموالهم ما داموا مقيمين واختلفوا في المقدار الذي  
اذا مر به الذمى على العاشر يجب لاخذ فيروينا عن  
عمر بن الخطاب اخذ من المسلمين من كل مائتي درهم خمسة  
درهم ومن اهل الذمة من كل مائتي درهم عشرين درهم

فرونا



وكتب عمر بن عبد العزيز ان يؤخذ من كل عشرين دينارا  
 دينارا فما نقص فبحسابه الى ان يبلغ عشرة دنانير فان  
 نقص منها ثلث دينار فلا شيء ومنه قول الثوري والحسن  
 ابن صالح وان ثور وفي الحر في العشر وقال ابو عبيد فان  
 من خمسين درهما اخذ منها خمسة دراهم قال ابن المنذر  
 وكلما ذكرته في اهلا الذمة سوى نصارى بني تغلب فان  
 جماعة قالوا ايضا عرف عليهم الصدقة وهذا قول ابى حنيفة  
 واصحابه وقول ابن ابي ليلى والثوري والشافعي وابى عبد  
 قال وروينا في ذلك اخبار عمر بن الخطاب ولا احفظ غير  
 خالفهم قلت خالفهم داود واصحابه وقال مالك يؤخذ  
 من تجار اهلا الذمة العشر اذا التجروا الى غير بلادهم  
 مما قلنا او اكثر اذا باعوا ويؤخذ منهم في كل سفر كذلك  
 ولو مراراة السنة فان التجروا في بلادهم لا يؤخذ منهم شيء  
 ويؤخذ من الحر في كل ذلك الا فيما حملوا الى المدينة من  
 الخنطة والزيت خاصة فانه يؤخذ منهم نصف العشر  
 فقط وهذا عجيب قوله وان من حر حر في خمسين درهما  
 لم يؤخذ منه شيء الا ان يكونوا ياخذون منها من مثلها  
 فكذا في الجامع الصغير والسير الكبير فينبذ يكون اخذ  
 ذلك مجازاة على صفيهم ووجه رواية التتاليل الزكاة  
 وهي انه لا تؤخذ من القليل شيء وان اخذوا منها اذ  
 القليل لم يزل عفوا ومنه للتفقة عادة واخذهم ظلم  
 ولانما بعة في الظلم الا يرى انهم لو كانوا ياخذون جميع  
 الاموال من التجار لا ياخذ منهم الجميع لانه غدر هلكا  
 في المبسوط وغيره وفي المحيط ان اخذوا منها الجميع يؤخذ  
 منهم الجميع الا قدر ما يبلغهم الى ما منهم وفي المبسوط  
 ايضا يؤخذ من الحر

كس

ايضا يؤخذ من الحر في مثل ما ياخذون من عشرين  
 كاه او اقل او اكثر وان كانوا لا ياخذون منها اصلا لا  
 ياخذ منهم شيئا لانه لا اخذ بطريق المجازاة ولاننا  
 اذا لم ياخذ منهم يستمرون على ترك الاخذ من تجارنا  
 ولاننا اولي بالمكارم منهم بخلاف الذمة فان حكم ما  
 يؤخذ منه حكم الزكاة المضاعفة في راعي شروطها  
 وان من حر حر في بما يتي درهم ولا يعلم كم ياخذون منها  
 اخذ منه العشر وفيه قول عمر رضي الله عنه فان  
 اغناكم فالعشر يعني عجزتم عن معرفة ما ياخذون  
 منكم ووجه اخذ العشر قد تقدم وان من حر حر في  
 عما يتيه فعشر ثم من من اخرى لم يعش حتى  
 يحول الحول اذا اخذ في كل من قبل عوف الى دار الحرب  
 يستأصل ماله وبعد الحول يتجدد الايمان فيؤخذ  
 ثانيا اذا اخذ بعد لا يستأصل المالا وفي المبسوط  
 ومراة اذا اعلم بحاله حتى حال الحول فياخذ منه  
 ثانيا كما ياخذ من الذمة لتجدد الحول عليه وفي  
 المبسوط وقاضي خان روى ان نصرا نيا دخل دار  
 الاسلام بفرس ليبيحه فاخذ العاشر منه عند  
 دخوله وموا القادرين وكانت قيمته عشرين الفا  
 ثم لم يتفق ببيعه فمده على العاشر عابدا الى دار  
 الحرب فطالبه العاشر فعشر ثانيا فقالوا اني كلما  
 ندرت بك ان ادبت عشر اليك لا يتي لي شيء فتوكل  
 الفرس عند وجاء الى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فوجد عمر رضي الله عنه في المسجد مع اصحابه ينظرون  
 كتاب فوقف على باب المسجد فقال لانا الشيخ النصري

مودع في عاشر عشرة  
 في عاشر عشرة مائة



فقال عمراننا الشيخ الحنيفي ما وذاك فقص عليه قصته  
 فعاد عمر الى ما كان فيه فظن النصراني انه لم يلتفت  
 الى ظلامته فعزم على اداء العشرة ثانيا ورجع فلما انتهى  
 الى العاشر وجد كتاب عمر قد سبق وفيه انك اذا اخذ  
 منه مئة فلانا اخذ منه مئة اخرى قال النصراني ان  
 ديننا يكون العدل فيه هكذا الحق ان يكون حقا فاما  
 وروى ان اليهوديا غصب عليه دار بالبصرة عام  
 عمر فقص اليه يهودي المدينة فوصل اليها ووجد عمر  
 جالسا فسكنا نزل به فاخذ عمر عظمة فكتب عليها  
 سلم لليهودي داره واشخص النافا استحق لليهودي  
 امر عمر وما كتب فقال يا خيبة المسعى وخاف على  
 نفسه من سطوة العامد فلما وصل اليه اراه العظم  
 فاصفر وجه العامد وسلم له الدار وحك ويقرب  
 من هذا ما روى في وقعة اليرموك ان هرقل نقر الدوم  
 في اربع مائة الف مقاتل وقدم عليهم واقام مرقا قبيص  
 الدوم يا زطاكبه واقبلت الدوم يريدون المسلمين  
 ثم فوق ثلاثين الفا اميرهم ابو عبيدة بن الجراح  
 خلافة عمر بن الخطاب وفيهم خالد بن الوليد ومعاد  
 ابن جيل وعمر بن العاص وسفيان وابنه يزيد  
 وعدة الصحابة الف صاحب فجعلت الدوم يفسدوه  
 في الارض ويغصون الامراء وشكاهم اهلا القرى فلما  
 يذال جماعة تجي بالجارية قد اقتضت وجماعة يسكنون  
 اغنامهم قد ذبح وان اموالهم قد سلبت فقام الى  
 ما هان رجلا من اهلا البلد من اهلا الذمة فسلكوا  
 اليه مظلمة بلسانه يقولون لا يترها الملك كانت له مائة  
 شاه وابني يرعاها

حكاية عجيبة في  
 امر هرقل وعسكره  
 وفسادهم والترك  
 اسببه لهم في فعلهم

شاه وابني يرعاها فمد عظيم من عظمائك فضرب خياري  
 واخذ حاجته من الغنم وانتهب اصحابه بقيتها فجاءته  
 امراته يشكوا اليه انتهاب اصحابه غنمي ويقول له اما  
 ما اخذت انت لنفسك فهو لك ولكن ابعت الى اصحابك  
 يردوا علينا ما اخذوا فامروها فادخلت الخباء فطال يكلها  
 عندك فلما راي ذلك ابنيها دنا من باب الخباء فاطلع فاذا هو  
 بصاحبكم ينكح امته وهي تبكي فصاح الغلام فامربه فقتل  
 فلما سمعت به جئت اليه فضرب يدي بالسيف فالتقيته  
 بيدي فقطعهما فقال له يا هاهن هل تعرفه قال نعم قال اين  
 موقال هو ذا العظيم حاضر عندك فغضب ذلك العظيم فاقتل  
 من اصحابه نحو مائة رجل فضربوه باسيافهم حتى قتلوا  
 وبهاهان ينظرون ما صنعوا بين يديه فقالوا العجب كل العجب  
 كيف لا يتهب الجبال وتترك الارض وسترون عاقبة  
 الظلم ثم بعد ذلك بعث باهاه خروجه رسولا الى المسلمين  
 وكان من خيارهم يطلب من المسلمين خالد بن الوليد ليكون  
 رسولا في الصلح بينهم فجاءهم خروجه الدوم وقد قدام التنب  
 وكان وصوله عند غروب الشمس فحضرت صلاة المغرب  
 فقام المسلمون يصلون صلاتهم وهو ينظر الى رجال المسلمين  
 يصلون ويدعون الله تعالى وينتزعون اليه ولا يصرف  
 الدومى بصري عنهم وراى عبادهم وقيامهم الليل ونظر  
 الى امرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر وكفهم عن ظلم العباد  
 فاسلم على يداه عبيدة فلما رجع اليهم بالرسالة وكتم اسلا  
 واخبر باهاه انهم بالليل رهبان وبالنهار اسودوا  
 شجاعة خلاق سيئة الدوم فلما كانت النصية لهم على  
 الدوم وقتلوا منهم خلقا لا يحصى عددهم واخرجوهم من

لار



البلاد ثم رجع اليهم حرجه وحسن اسلامه واسلم  
 غني ايضا في هذه الغزوة وحسن اسلامه واذا رجع الحجة  
 لادار الحرب ثم خرج اليها عشرين ثانيا وثالثا ولو كان  
 في يوم واحد لتجدد الامانة وبه قال السجاني وابو ثور  
 وابو عبيد وعن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز  
 لا يكثر في السنة ولا يكثر على اهل الذمة قال ابو  
 عبيد هذا اذا كان المال الذي مربه بعينه في المرة الاولى  
 وانه كان غني اخذ منه وهو قريب من الصواب لم يوجد  
 منه شيء وقد دخل تحت حاية الامام ولا يأخذ العاشر  
 من مكاتب اهل الحرب ولا من صبيانهم الا اذا اخذوا  
 متا وفي الولوالجية يأخذ العاشر من مكاتب الحر  
 وصبيانهم الا اذا لم يأخذوا متا بخلاف ما اذا امر الحر  
 من مائتي درهم حيث لا يؤخذ منها الا اذا علم انهم  
 يأخذون متا من مثله والفرق ان العفو عن القليل  
 عادت للملك فالظاهر ترك الاخذ منه وليس الظاهر  
 ترك الاخذ من المكاتب الصبيان قلت هذا ظاهر جلا  
 عاد الحزبي الى دار الحرب ولم يعلم به العاشر ثم خرج  
 ثانيا لم يأخذ لما مضى بخلاف المسلم والذمي اذا امر عليه  
 وهو لا يعلم ثم علم في الثاني يأخذ منها عن الماضي  
 ذكر في المحيط والبدائع وغيرهما ولم يعلموا والظاهر ان  
 المستامن لما دخل دار انتهى امانه وعاد حريته  
 الدم والمال فلا يمكن ان يكون العشر دينا عليه لنا وفي  
 المحيط علة بانقطاع الولاية بالعفو ولو قال صاحب  
 النوب هو قوه في فتحه على ضرر او قال كد باس  
 حلفه ولم يفتح والقوهي ثوب الى قوهستان كون  
 من كور فارس ومنه قوله

عاد الحزبي الى داره ولم  
 يعلم به العاشر ثم خرج  
 ثانيا لم يأخذ لما مضى  
 بخلاف المسلم والذمي اذا امر عليه

المستامن اذا عاد  
 الى داره صار باح  
 الدم

من كور فارس ومنه قوله متحد في الاجابات كبيع القوهي  
 بالقوهي نسيته وفي الخزانة والبدائع لو عشرين عاشر  
 اهل البغي لا يحسبه عاشر اهل العدل وياخذ منه  
 ثانيا بخلاف ما لو ظهر اهل البغي على مداين من مداين  
 اهل العدل او قرية من قراهم فاخذوا صدقة السوايم  
 وعشرين ارضهم وخراجها ثم ظهر عليهم امام اهل العدل  
 لا يأخذ منهم ثانيا والفرق ان المار على عاشر اهل البغي  
 بقصر يمدون وثمة ضيقهم الامام قوله فان حتر  
 ذمتي بخمسة عشرها اي اخذ من قيمتها نصف عشرها و  
 لم يعشر الخنازير ان مذهبها وقال الشافعي لم يعشر الخمر  
 ولا الخنازير وقال زفر يعشرهما وقال ابو يوسف ان مذهب  
 بهما جميعا فكما قال زفر وان مذهب واحد من الخمر و  
 الخنازير وحده فكما قال ابو حنيفة ومحمد وروى ابو حنيفة  
 مذهب عن ابراهيم النخعي وكان مسروقا يقول  
 ياخذ من عين الخمر وفي المبسوط والبدائع مذهبها للتحان  
 وفي المحيط قوله زفر رواية عن ابو يوسف قلت يعني  
 عند الاجتماع وفي شرح مختصر الكرخي اذا امر الذمي  
 بخمر للتحان اخذ عشر ثمنها اي قيمتها والصواب نصف  
 عشر قيمتها كما تقدم ونصر عليه في قاضي خاين وعند الشافعي  
 الخمر والخنازير ليسا بمال عند اهل الذمة ولهذا لا  
 يضمن متلفهما عندك فلا يأخذ شيئا عنهما ووجه قوله  
 زفر ان كل واحد منهما مال عندهم يضمن بالانلاق وكذا  
 في عشرهما ووجه قوله ابو يوسف ان الخمر اشبه بالمال  
 من الخنازير بدليل ان له لو اسلم الذمي او غنق المكاتب  
 وفي يد خمر وخنازير امسك الخمر للتخليد وسيب الخنازير

عشرة اهل البغي  
 يوحى ثانيا بخلاف  
 العشر والخراج وفيه  
 خلاف فالاشافعي  
 في سعيه الخراج سقط  
 ولا سقط الزكاة والعشر  
 جميع ذلك لا يسقط عنهم  
 يطون ثانيا لانهم لا ينفون  
 ذكر موضوعه وتقدم قبل هذا  
 بسبب ولا يردون في قوله  
 زاد الخمر الخراج الخراج



في عشر الخنزير تبعا للخنزير ولم من حكم يثبت تبعا  
 ان لم يثبت مقصودا كما ستقرأ من الحيوان وبيع  
 الشرب والطريق وعزلا الوكيل ووقف المنقول وقية  
 الرقيق يجوز مع ما لا آخر عندنا حنيفة ولنا ما روي  
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال لعالمه في  
 خويها هذا الذمة ولو تم بيعها وخذوا العشر من انماها  
 ولان الخمر من ذوات الامثال ولا يكون اخذ قيمتها كاخذ  
 عينها ولهذا لو تزوج الذمة ذمتة على خمر فاني بقيتها  
 لا يجبر بقبولها وقيمة الخنزير كعينه اذ هو من ذوات  
 القيم والقيمة في ذوات القيم كعينها ولهذا لو تزوج  
 امرأة على عبد او فرس في الذمة وان بقيته يجبر عليها  
 كما يجبر على العين ولان الاخذ لاجل الحماية والمسلم يحرم  
 خمر نفسه للتخليد فكذا يجبرها عن غيب ولا يجبر خنزير  
 نفسه بل يجب عليه تسييته بالاسلام فكذا لا يجبرها  
 عن غيب ولان الخمر كانت ما لا تنفقها لما كانت عصيرا وهي  
 بعرضية المالة المتقومة بالتخليد كالرضيع والحسن  
 فجاز ان يؤخذ عنها لاجل حمايتها بخلاف الخنزير فانه  
 ليس له عرضية المالة في حق المسلمين ويعرف قيمة الخمر  
 بقوله فاسقين ثابا او ذمتين اسطما ولو مر صبي او  
 امرأة من بني تغلب بال فليس على الصبي شيء وعلى  
 المرأة فيه ما على الرجل لانه يعاملها كالمعاملة الزكاة  
 لما ذكرنا في صدقة السوايم ومن مر على عا شربا لة درهم  
 واخبر ان له في منزله مائة اخرى وقد حال عليها الله  
 لم يزل المائة التي مدها لقلتها وما في بيته لم يدخلها  
 حمايته وهو ياخذها بطريق الحماية اذا كان الذي يجبر  
 حمايته نصابا قوله

حمايته نصابا قوله ولو مر بما يتي درهم بضاعة  
 لم يعشرها لانه ليس بمالك ولا نايب عنه في اداء الزكاة  
 ولا انها لا يجوز الا بالنية ولم يوجد من المالك ولان  
 المستضع ما يور بتحصيد الرج للمالك لا بتقصص ماله  
 وكذا المضاربة بمنزلة البضاعة حتى لا يعشرها وكان  
 ابو حنيفة يقول لا ولا يعشرها لانه بمنزلة المالك ورب  
 المال كالاجنبي حتى جاز بيع ما لا المضاربة من رب المال  
 لتحصيد اليد ولا يصح نهية عن التصرف بعد ما صار  
 المالك عرضا ثم رجع وقال لا يعشرها وهو قولها لانه  
 ليس بمالك ولا نايب عنه في اداء الزكاة الا ان يبلغ نصيبه  
 من الرج نصابا او يكون عندك من المال ما يكمل به النصاب  
 فيؤخذ منه لانه ملكه فيه كاملا حتى يستحق به الشفعة  
 ولو مر عبد ما ذونه له في التجارة بما يتي درهم وليس عليه  
 دين عشى قال ابو يوسف لا ادرى ان ابا حنيفة رجع عن  
 هذا ام لا وقياس قوله الثاني في المضاربة ويؤقولها لانه  
 لا يعشرها وفي المفيد رجوعه في المضارب رجوع في الماذونة له  
 وفي شرح مختصر الكرخي للقدوري ان رجوعه في احد هما  
 رجوع في الآخر لانه الوجوب بالملك والمالك ولم يجتمعا  
 من اصحابنا من تكلفا الفرق فقال يد المضارب يد نيابة  
 عن المالك ولهذا يلحق العهد رب المال من جهته كالموعد  
 ولهذا اذا ذونه له في نوع يتقيد به والماذون يتصرف باهلية  
 نفسه اصاله والاذن فكما المحر حتى كاه الاذن في نوع اذنا  
 في الانواع كلها ولا يرجع بالعهد عليه وذكر في الاصل انه  
 لا يؤخذ العشر من هؤلاء في قولهم جميعا وجعل الماذون له  
 كالمضارب لانهم امروا بتحصيد المال لا باخراج الزكاة

اذ ابلغ نصف المضارب  
 نصابا من اربع مائة الف

الصحيح



الآ اذا كان المالك معهم وقد ذكرناهم في اول الباب لا اذا كان  
 الدين الذي على المادونة له يحيط بماله لعدم الملك على قول  
 ابن حنيفة ولو جرد الشغل على قولها ومسئلة المار  
 على عاشر الخواارج قد منها فلا تعيد لها والله اعلم  
 باب المعادة والركاز  
 في الصالح المعدن بكسر الدال لالة الناس يقيمون فيه  
 الصيف والشتاء وهو من معدن معدن من باب ضرب  
 عدونا اذا اقام ومنه جنات معدن ومعدن كل شيء  
 ومركز واحد والمعدن خاص لما يكون في باطن الارض خلفه  
 والكثير خاص لما يكون مدفونا والركاز يصلح لها وفي جمع  
 الغرايب قبل الركاز المعادة وقيل تكون الجاهلية  
 والاصل فيه من ركز في الارض اذا ثبت صلته والكثير يركز  
 في الارض كما يركز الرمح وفي النهاية لابن الاثير الركاز  
 كنوز اهل الجاهلية المدفونة في الارض وهي المطالب العرف  
 عند اهل الحجاز وهو المعادة عند اهل العراق والقول  
 يحتملها اللغة قال والمعدن والمركز واحد قال ابو حنيفة  
 اركز الرجل اذا اصاب ركازا وهو قطع من الذهب يخرج  
 من المعادة قال ابن بطال وهو قول صاحب العين والله  
 عبيد وقال النووي الركاز بمعنى المركز كالكتاب  
 بمعنى المكتوب قوله معدن ذهب وفضة او حديد  
 او رصاص او صفر او نحاس وجد في ارض خراج او غير  
 يجب فيه الخمس وتمهيدا للنظر فيه في ستة فصول الفصل  
 الاول في جنسه الفصل الثاني في قدره الفصل الثالث  
 في مكانه الفصل الرابع في واجبه الفصل الخامس واجبه  
 الفصل السادس في مصرفه اما الفصل الاول  
 فالمعدن انواع ثلاثة

١٤٥  
 فالمعدن انواع ثلاثة النوع الاول ما يذوب بالنار  
 وينطبع كالذهب والفضة والحديد الاخر ما ذكرنا  
 والنوع الثاني ما يذوب بالنار ولا ينطبع كالحصن والنون  
 والكلد والزرنيخ والمغن وما يوجد في الجبال كالياقوت  
 والزمرد والبخشن والفيروزج ونحوها والنوع الثالث  
 ما يكون ما يعا كالقار والنفط والملح المائي ونحوها  
 فالوجوب يختص بالنوع الاول دون النوعين الاخرين  
 عندنا ووجب ابن حنبل في الجميع وما كذا الشافعي في الذهب  
 والفضة خاصة لنا عموم حديث المعدن والركاز على ما ياتي  
 وخرج منه المايح لانه لانه بمنزلة الماء وملحق به ولا يقصد  
 بالاستيلاء ويجب الخراج في الموضع الذي يتاتي فيه الزراعة  
 هكذا في المحيط وفي المبسوط ما حول عين القير من الارض  
 الخراجية وقال بعض مشايخنا لا شيء فيه من الخراج لانه  
 غير صالح للزراعة فصارت كالارض السبخة وما لا تبغها  
 الماء وكاه ابو بكر الرازي يقول لا شيء في موضع واتاخر به  
 ما اعدت صاحبه لالقاء ما يحصل له من ذلك فانه مسح  
 ويجب فيه الخراج لانه في الاصل صالح للزراعة وانما عطله  
 صاحبه لحاجته وما لا ينطبع فهو من اجزاء الارض كالتراب  
 الاحمر والحجارة والفصوص في الحقيقة اجزاء نقية مضية  
 ولا شيء في الحجارة والتراب وروي صاحب المبسوط عنه  
 عليه السلام انه قال لا زكاة في الحجر ولم يره به اذا كان للحجارة  
 فكان محمولا على المعدن قلت هذا لا يدل على عدم وجوب  
 الخمس فيه فانه ليس بركاة واما الفصل الثاني فيجب في  
 قليله وكثيره ولا يشترط فيه النصاب عندنا واشترط  
 مالك والشافعي وابن حنبل ان يكون الموضع نصا با ولم



يشترط الحول وقالوا لهم من حول قد مضى عليه ضعف  
هذا الكلام ظاهر لانه الاحوال التي مضت عليه في غير ملكه  
الواحد فكيف يحسب عليه واختار داود واستحقاق  
ابن المنذر وابن حنبل والمذني والشافعي في البويطي  
اشتراط النصاب والحول في ذلك ولنا ان النصوص خالية  
عن اشتراط النصاب فلا يجوز اشتراطه بغير دليل  
وفي المحيط وقال الشافعي يجب في الذهب والفضة ربع  
العشر وفي غيرهما العشر قلت انما يجب عند ربع العشر  
عند كمال نصاب الزكاة ولا يجب فيما دون النصاب شيء  
ولا شيء في غير الذهب والفضة ومثله في المبسوط واما  
الفصل الثالث ففي مكانه ان وجد المسلم او الذمي في  
دار معدنا فهو له ولا شيء فيه عندنا في حنيفة واحمد  
الا اذا حال الحول على نصاب في مال الزكاة وعندنا في  
ومحمد يجب الخمس في الحال وعند مالك والشافعي الزكاة  
في الحال قاسن ابو يوسف ومحمد على الكثر وابو حنيفة  
يقول ملكه الامام الدار جميع اجزاها واطباؤها على ان  
لا مونه عليه فيها بخلاف الكثر فانه مودع فيها وفي رواية  
الجامع الصغير يجب في ارضه دون دار وفي كتاب الزكاة  
من الاصل الارض كالدار وجه الفرق ان الدار ملكك  
خالية عن المؤن ولهذا لا يجب فيها عشر ولا اخراج حق  
لو كان فيها نخل يخرج الكرا من التمر في السنة لا يجب  
فيه شيء بخلاف الارض والمجانوت والمنزل كالدار  
والذهب والفضة والعنبر واللؤلؤ مستخرج من البحر  
لا خمس فيها ولا زكاة عندنا في حنيفة ومحمد بل جميعها  
للواجد وبه قال مالك في الجوامع لابن شاسر عن ابن  
يجب فيها الخمس وعندنا

147  
يجب فيها الخمس وعند الشافعي وابن حنبل يجب الزكاة  
لكن عند الشافعي في الذهب والفضة خاصة وانه وجب  
في الفلاة والجبال والموات ففيه الخمس وباقيه للواجد  
وان كان في العاصم وكان الامام اختطه للغاري ففيه  
الخمس واربعة أخماسه لصاحب الخطه او لورثته او  
ورثته ورثته ان عرفوا والا يعطى اقصى مالك للارض او  
ورثته وان لم يعرفوا فلبيت المال وقال ابو يوسف للواجد  
وتواستحسانه وان لم يكن مملوكا لا أحد كالجبال والمفاوز  
وتحومها فاربعة أخماسه للواجد اتفاقا وفي الاستيعاب  
وغني ان كان معدنا فباقيه لصاحب الارض اتفاقا وجعلوا  
خلاف ابن يوسف في الكثر وهو ظاهر قال ابو يوسف اجعل  
الموجود في الدار كالوجود في الفلاة لانه الواحد ملو الذي  
اظهره وحان قال ولا يجوز ان يقال لامام ملكه بالقسمه  
لانه الامام عادل في القسمه فلم يكن تملك الكثر منه  
عد لا هذا معنى الاستحسان فاذا لم يملكه بقي على اصل  
الاباحه فمن سبقت يد اليه ملكه الا في حق الخمس و  
لها ان صاحب الخطه ملكا لبقعه ظاهرها وباطنها بالحيان  
ثم المشتري منه يملك بالعقد فيملك الظاهر دون الباطن  
فظهر ما اذا اصطاد سمكة في بطنها لؤلؤ فهي له هذا  
اذا لم تكن مثقوبه بخلاف ما لو اشترى سمكة لا يملك  
اللؤلؤ بخلاف ما لو اشترى سمكة في بطنها سمكة حيث  
يملكها المشتري وبخلاف المحدث حيث يكون للمشتري  
لانه من اجزاء المبيع فينتقل الى المشتري وهو مشط  
لانه اذا اشترى الارض بدراهم فوجد فيها معدن فضة  
اطعاف الثمن فهذا ربا محقق ولا يقول الامام ملكه



الكثر بالقسمة بل يقول قطع مزاحمة ساير الغائبات  
 عن تلك البقعة وقد ريد عليها فهو ملكة بالحيان  
 بهذا الطريق فصار كالمعدن وان دخل المسلم دار الحرب  
 فوجد في الصحراء غير ملكا احد زكاه فهو له ولا خير  
 فيه دخل بامان او بغير امان وبه قال ابن الماجشون  
 من المالكية وان وجد في ملكا احد رقه عليه وفي الغنيمة  
 ان دخلها بامان وان اخرجها ملكه ولا يطيب له وقال  
 الشافعي ان وجد في دار الحرب في عوائ لا يذنبون عنه  
 ففيه الخمس والباقي له كدار الاسلام وكذا ان كانوا  
 يذنبون عنه في الصحيح وعندنا كله له كما ذكرنا وقال  
 مالك هو بين الجيش وقال الاوزاعي موبين الجيش بعد  
 اخراج الخمس وان وجد في ارض مملوكة لهم واخذ  
 يقره وقال فهو كاخذه من بيوتهم بخمس وباقيه له  
 وعندنا كله له الا ان يدخلوا مستنحيين فيخمس لانه  
 غنيمه وان كان بغير قتال فهو فتي ومستحقه اهل  
 الفتي قال النووي كذا ذكر امام الحرمين وقال الامام  
 هذا يحول على ما اذا دخلها بغير امان اما اذا دخلها  
 بامان فلا يجوز له ذلك لانه جناية فيجب ردها  
 لانه ان اخذ خفيه فهو بسرقة وان اخذ جهازا  
 اختلاس وكلاما ملكا خاصا للمسارق والمختلس وان  
 وجد الحر في ذلك في دار الاسلام اخذ خمسة وباقيه  
 الا ان ياذن له الامام في العمل او قاطعة على شيء يؤخذ  
 خمسة وله ما شرطه وما بشرطه واما الفصل الرابع  
 ففي واحد قال في جوامع الفقه والتحفة والغنية  
 غيرها وفي الركاز وهو المعدن الخمس وهو الاخذة  
 لله سبحانه وتعالى

الصحيح

معنى الامام قاطع  
 الحر في عرش

الله سبحانه وتعالى فيه الذهب والفضة والمتاع سواء  
 كان الواحد مسلما او ذميا او صبيا او امرأة او مكاتبا  
 او عبدا الا الحر في قال ابن المنذر اجمع كل من اخفط عنه  
 على وجوب الخمس في الركاز فيما وجد ذمتهم الشافعي  
 ورواه اصحابه لان الواجب فيه زكاة عند الكافر لا  
 يؤخذ منه الزكاة نصوا على هذا في كتبهم وهذا شئ  
 عجيب كيف يجب في كل خمسة دراهم درهم زكاة وليس في  
 في قوله عليه السلام وفي الركاز الخمس ما يفهم ان يكون  
 الواجب زكاة والحديث الصحيح وموقوفه عليه السلام  
 وفي الرقة ربع العشر يبطل ايجاب الخمس على جهة الزكاة  
 لانه اذا لم يوجب الزكاة نصف العشر في الداراسم والدناير  
 وعروض التجار فكيف يوجب عشرين وهو الخمس زكاة  
 فدفع ومن حفر معدنا باذن الامام يخرج للخمس وباقيه له  
 وان حفر فلم يصل اليه وجاء آخر فحفر وصل الى المعدن  
 فهو له لانه الواحد وان اشترك في الحفر فوجد احدهما  
 دون الآخر فهو للواحد ومن يقبل من السلطان معدنا  
 فاستاجر اجرا واستخرجوا المعدن يجب فيه الخمس  
 والباقي للمتقبل وان عملوا بغير اذن المتقبل فاربعة  
 اخماسه لهم دون المتقبل ولو باع الركاز فالخمس على المشتري  
 ويرجع على الواحد البايع بخمس الثمن واما الفصل الخامس  
 ففي واجبه والواجب في المعدن والركاز اعني الكثر عني  
 خمسة عندنا واختار الزهري وابو عبيد وموقوف الاولا  
 والنوري وقال الشافعي وابن حنبل الواجب في المعدن  
 ربع العشر وهو زكاة وفي الكثر الخمس وهو زكاة ايضا  
 قال مالك في الندة نصاب بغير كثير عمل يجب فيها الخمس

سلمه بحسبه عن  
 اصحاب الشافعي



وان لحقه كلفة وموته واتفاق مال فيه ربع العشر  
 وفي الكثر الخمس وعن ابن عمر وفي الزكاة العشر ورواه  
 عن النبي عليه السلام وفيه يزيد بن عياض وعبد الله بن  
 نافع وصفها النسائي بالترك ذكره في الامام واحقوا  
 بما روى عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن غير واحد  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقطع بلال بن الحارث بن  
 عصة المزني معادن القبليّة جلسيتها وغوريها من  
 قدس ولم يقطعها حق مسلم من ناحية القرع فتلك المعادن  
 لا يوجد منها الا الزكاة الى اليوم رواه مالك في الموطا وابو  
 داود وفي الامام قال ابو عبد الله هذا الخبر  
 منقطع في الموطا ولم يخرج احد من السنة مستندا قال  
 النووي في شرح المذهب وقال الشافعي ليس هذا مما  
 يثبت به اهل الحديث ولو اثبتوا لم يكن فيه رواية عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اقطاعه فان الزكاة في المعدن  
 دون الخمس ليست مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال البيهقي متوكفا قال الشافعي في رواية مالك قلت  
 اعترف الشافعي انه لا حجة فيه ولم يثبت رفعه  
 لو كان ثبت رفعه عند ذلك محتججا به فكيف  
 له ان يجعله مذهبه بعد اقران بذلك بغير دليل  
 وقال ابن حزم هذا ليس بشيء لانه مرسل وليس  
 مع ارساله الا اقطاعه عليه السلام تلك المعادن  
 وليس فيه انه عليه السلام اخذ منها الزكاة ثم  
 كان المالك يوثق او لم يخالف له لانهم راوا في النذر  
 بغير كثير عمل الخمس وهو خلاف خبرهم ويسألون  
 عن مقدار العمل الكثير وحل النذر ولا سبيل اليه  
 الا بدعوى لا يجوز

الا بدعوى لا يجوز الا اشتغال بها والنذر بفتح النون  
 وسكون الدال المنقطع من الذهب والفضة عن هيبته  
 ومنه نذر العظم اي قطعة ونادر الكلام ما خرج عن  
 اسنوبه ورواه الدراوردي عن كثير بن عبد الله ابن عمر  
 ابن عوف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اخذ من معادن  
 القبليّة الصدقة موصولا وخرجه البيهقي ايضا ولفظه  
 انه عليه السلام اخذ من معادن القبليّة الصدقة و  
 الخمس زكاة عند وهو ليس بنص في ربع العشر لو ثبت  
 وكثير مجتمع على ضعفه لا يحتج بمثله ذكر البزار وانقره  
 به ابو سبيح ولم يتابع على اسناده في الكمال قال يحيى  
 ابن معين كثير ليس بشيء وقال احمد بن حنبل ليس بشيء  
 وعنه ليس يساوي شيئا وقال النسائي منكر الحديث  
 وقال ابن حزم وقياسهم على الزروع باطلا لانه يلزم ان  
 يدعى فيه خمسة اوسق والافقد تناقصوا ويلزم ان  
 يقيسوا كل معدن من حديد ونحاس ورصاص على الزرع  
 وراى مالك في من ظهر في ارضه معدن يسقط ملكه عنه  
 ويصير للسلطان قال هذا في غاية الفساد بلا برهان  
 رواية سقيمة ولا غيرها مما يثبت الشبهة قال ابو عبيد  
 هو عند اشبه بالمغنم من الزروع وان كان يلحقه مؤنة  
 وكلفة فكذلك مجاهد العدو بلا جهاد اشد واعظم خطرا  
 لان فيه بدلا للنفس والمال وقد جعل الله في الغنime الخمس  
 فانه لا ما يجب في المعدن ان يكون مثل ما ينال من العدو  
 ومع هذا ان حكم الزرع مخالف لحكم المعدن من الذهب  
 والفضة لان الزرع انما يجب فيه الزكاة في وقت الحصاد  
 مرة واحدة ثم لا يجب فيه بعد ذلك شيء وان ملك عند



صاحبه سنين وانه الذهب والفضة لازكاة فيها عند  
الفايدة حتى يحول عليها الحول فيجب حينئذ ان لا يزال  
الزكاة جارية عليها في كل عام فقد اختلف حكمها في الاصل  
واختلف في الفرع وابين من هذا فيها يختلفان فيه ان  
الواجب في الزرع العشر فهذا اختلاف متفاوت شديد  
فكيف يشبه به مخالفة الآثار التي ذكرناها انتهى كلام  
ابو عبيد والقبليته بفتح القاف والباء الموحدة قال ابو عبيد  
البكرتي هي من ناحية الفرع بضم الفاء والراء حجازي  
من اعمال المدينة الواسعة والصفراء واعمالها من الفرع  
ومنضافة اليها قال النووي بسكون الراء مع ضم الفاء  
وبالعين المحبة بلاد مكة والمدينة وفي النهاية لابن الاثير  
بضم الفاء وسكون الراء وبالعين المهملة موضع بين مكة  
والمدينة وفي كلام الشيخ زكي الدين عبد العظيم المنذري  
بالضمتين وقيل بسكون الراء وبالعين المهملة قلت قول  
النووي بالعين المحبة وقم ان لم يكن الخلط من الكاتب  
وقوله وقول ابن الاثير والمنذري بسكون الراء مسامحة  
في العبارة لان الاثبات قد نقلوا ضمها فتسكينها حينئذ  
قياس لطيب وعنق في المفرد ورسد ونذر في الجمع فلا حاجة  
الي ذكر سكونها قوله جلس بها اي يجديها ويوما  
اطمان من الارض والقدس المرتفع من الارض ولنا ما  
رواه ابو هريز رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه قال العجاء جبار والتبر جبار والمعدن جبار  
الركاز الخمس رواه الجماعة ويروي العجاء جرحها جبال  
الاخر وقد تقدم انه يتناول المعدن والركاز وقالوا  
انه الركاز معطوف على المعدن فعلم ان الخمس فيه لا المعدن  
وجوابه ان قوله عليه السلام

وجوابه انه قوله عليه السلام والمعدن جبار عطف على  
قوله والتبر جبار وليس فيه ما ينبغي ان يكون المعدن  
ركازا الا انه اخبر بما هو جبار ثم اخبر بما يجب فيه  
الخمس وهو الركاز المستعمل على المعدن وفي الامام عن  
ابو هريز رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الركاز الذهب الذي ينبت بالارض رواه البيهقي  
في المعرفة وفيه ابو علي حبان بن علي العنبري قال  
يحيى بن معين في رواية عنه هو صدوق وقال ابو  
زرعة ليقن وعن ابو هريز رضي الله عنه قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الركاز الخمس قيل وما الركاز  
يارسول الله قال الذهب الذي خلقه الله في الارض  
يوم خلقت رواه البيهقي وذكر في الامام ولم  
يشك عليه فدل على صحته او حسنه وفي الامام  
انه عليه السلام قال وفي السيوطي الخمس قال و  
السيوطي عروق الذهب والفضة التي تحت الارض  
وفي النسائي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده  
ان رجلا قال يارسول الله القرية العادية التي  
باد اهلها اصيب فيها الشيء قال فيها وفي الركاز  
الخمس فانه كان المراد بالاول الكثر فيكون الركاز  
المعدن وان كان المراد به المعدن فيكون الركاز الكثر  
ولا يجوز ان يكون اللقطة لانه لا شيء فيها وقال حميد بن  
زنجويه النسائي في كتاب الاموال قوله من جعل  
المعدن ركازا او جعل فيه الخمس بمنزلة المغنم  
اشبه عندي بتاويل الحديث المرفوع الذي ذكرناه  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل عن النبي عليه السلام



يوجد في القدرية العادية او في الخربة فقال فيه وفي  
الركاز الخمس قال ابو عبيد فقد ثبت لنا ان الركاز غير  
المال الذي يوجد في الخربة العادية فعلمنا بهذا انه  
المعدن وقال النسائي وعن علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
انه جعل المعدن ركازا واجب فيه الخمس ومثله عن  
الزهري ولان المعادن كانت في ايدي الكفرة لان السهم  
والحرث والجبال والرمال وجميع الارض كانت في ايدي  
الكفرة وعروق الذهب والفضة بمنزلة اجزاء الارض  
فاخذناها بالقهر والغلبة فكانت غنيمة وفيها الخمس  
ويستوي فيه الاراضي العشرية والخراجية اعترض  
عليه ابن حزم الظاهري فقال اسقطوا الزكاة المفروضة  
بالخراج ولم يسقطوا الخمس وهذا تناقض قلت انظر الى  
تلاوته وجهله وقصور ادراكه وفهمه فانه لا يدري  
ان الخمس في المعدن والركاز لم يجب بسبب الارض لانها  
موتعة في الارض والخراج والعشر يجب بسبب الارض  
النامية والزكاة في الارض اذا كانت للتجارة يجب  
باعتبار ماليتها الارض ولا تعلق لخمس المعدن والركاز  
بالارض كما لو دفن ذهبه في الارض الخراجية او العشرية  
يجب فيه الزكاة ولا يمنع وجوب الخراج والعشر في  
الارض مع ان النص الواضح في الخمس لا يفصل بين الارض  
العشرية والخراجية فانه قيل اذا كانت غنيمة ينبغي  
ان يكون اربعة اخماسه للغانمين دون الواجد قلنا  
عنه اربعة اجوبة احدها انه لم يقصدوا بالاستيلاء  
تملكا في باطن الجبال والمفاوز والثالث ان يد الغانمين  
لم يثبت على الكثر والمعدن حقيقة لانه انما يثبت  
ايديهم على الظاهر وعلى الباطن

150  
ايديهم على الظاهر وعلى الباطن حكما فلا يمنع يد الواحد  
الناطقة عليه حقيقة وحكما فكانت كالعدم بالنسبة  
اليدي الحقيقية والثالث ان تملك الغانمين انما يثبت  
بالاحرار ولم يوجد والرابع ان تملك الغانمين لم يثبت على  
الظاهرات الامام لم يقسم ذلك بينهم بل تركه على الاباحة  
لعدم رعيته اليه فكيف يثبت على الباطن قال الهروي  
والسفاقي في شرح البخاري العجماء البهيمية تنفقت  
من يد صاحبها سميت بها لعدم نطقها والجبار الهدر يعني  
ان جنايتها هدر لا غرامة فيها والبير جبار يتناول على  
وجهين احدهما يحفرها الرجل بارض فلاة للمائة فيسقط  
فيها النسيان او حسب يجوز له حفرها من العبدان والثاني  
يستاجر من يحفر له ببراغ ملكه فتبناها على الاجير فلا شيء  
عليه وكذا المعدن اذا استاجر من يحفر فيه فتبناها عليه  
ثم ما كان من دفن الجاهلية قلا وكثر ففيه الخمس بكسر  
الدال بمعنى المدفون ذكر في المغني قال ابن المنذر في الاشراف  
لا يعلم احدا خالف هذا الا الحسن فانه جعل الخمس في الذي  
يوجد في ارض الحرب وما يوجد في ارض العرب جعل فيه  
الزكاة وما كان عليه علامة الجاهلية كالصلبان والاصنام  
او اسماء ملوكهم فهو ركاز وفيه الخمس وان كان عليه علامة  
الاسلام كالاحدية وهي التي عليها قلهواته احدا وآية  
او آيات غير ذلك من القران او اسم النبي عليه السلام  
كلمة الشهادة او اسم احد من الخلفاء او اسم ملك من  
ملوك المسلمين فهو لقطعة وكذا اذا كان مختلطاً وان لم يكن  
عليه علامة يجعل اسلامنا زماننا لتقدم عهد الاسلام  
وتغلبنا للدار ويكون حكمه حكم اللقطة ولم يذكر في المسألة  
عيني



وقيل يجعل جاهلنا اذا الكنوز من دفين الجبابرة والفرا<sup>عنة</sup>  
غالباً قال في الكتاب وهو ظاهر المذهب وعند الشافعية  
انه وجب في دار الاسلام في موات او في القلاع العادية لم  
يعدها مسلم ولا ذو عهد فهو ركاز وفي الطريق المسلوك  
لقطة في الصحيح وكذا في المسجد وانه وجب في ملك غيب فهو  
لمالكه اذ ادعاه والامن انتقل اليه منه اذ ادعاه والامن  
لحق الارض او لم يمت فانه لم يدعه ولا ينتقل عنه بالبيع  
لانه موع فيهما ثم لو رثته فانه كانت ملكه باه احياءها  
اخرج خمسة والباقي له وانه كانت موقوفة فالكنز لمن في يد  
الارض قال النووي كذا ذكر البيهقي فرع في مذهب الشافعي  
لو وجد من الركاز مائة درهم ثم مائة اخرى الخمس واحد  
منها بل ينقسم الحول عليها من وقت كمال النصاب فاذا تم  
الحول لزمه الزكاة ربع العشر كسائر النقود فلم يوجب  
فيها حكم الزكاة ويرق قوله عليه السلام وفي الركاز الخمس  
ولم يفصل بين ركاز وركاز ولو وجد مائة وفي يده مائة  
اوله مائة دين يجب الخمس في المائة التي وجدها ولو غريب  
يجب في مائة خمسها وفي مائة ربع عشرها والجميع زكاة  
عندنا واما الفصل السادس ففي مصرفه ومصرفه  
خمس العشر والفئ عندنا وبه قال مالك وابن حنبل  
رواية والمزني وابو حفص ابن الوكيل من الشافعية  
محمد يصرف منه حيلة القراءة وذو المرضي وكسبة  
الامرار ودواب البر ذكر في جوامع الفقه وعند الشافعي  
يصرف في مصارف الزكاة وقاسه على الزرع ولانه يجوز  
ان يكون لنبئ او مسلم من الامم السالفة فلا يصرف في ماله  
مصرف الفئ قلنا قياس الخمس على الخمس اولى من قياسه  
على ربع العشر والعشر

101  
على ربع العشر والعشر وكوته لنبئ او لمومن بعيد جدا  
لان الكنوز ميراث الفراعنة والاكاسية ودفينهم وان  
تصدق بنفسه امضاه الامام لانه لم يدخل في حياته  
وبه قال ابن حنبل وابن المنذر وقال ابو ثور يضمه الامام  
لو فعل والمحتاج اذ يصرفه لان نفسه قال في التحفة  
اذ لم يعنه اربعة الاخماس وبق عمرو على رضي الله عنها  
على واجد رواه احمد وابن المنذر واخا القاضى وابن  
عقيل من الحنابلة ولم يجوز الشافعي لكونه زكاة على اصله  
ويجوز صرفه الى من شاء من اولاده وابائه المحتاجين  
بخلاف الزكاة والعشر وصدقة الفطر والكفارات والنذور  
ذكرها الاسيحياتي ثم الاختلاف الذي وقع بين علمائنا  
في اربعة مواضع في ثلاثة منها محمد مع انه حنيفة وفي واحد  
منها مع انه يوسف فمن الثلاثة الكفر اذا وجد في ارض مملوكة  
فهو لصاحب الخطعة عندهما وعندنا يوسف للمواجد والثلاث  
المستخرج من البحر لا خمس فيه عندنا وهو قول الجمهور  
بما ذكره عدم ثبوت يد احد عليه وعندنا يوسف وهو  
قول البصري والزهري وابن عبد العزيز فيه الخمس  
لعوم الحديث والثالث الزبيب يجب فيه الخمس عندنا  
وعندنا يوسف لا يجب هو يقول لا ينطبق بنفسه فانه  
الخير والنقط وما يقولان انه ينطبق مع غيب فانه حجر  
يطبخ فيسيل منه الزبيب فاشبه الرصاص والرابع اذا  
وجد معدنا في دار لا يجب فيه الخمس عندنا حنيفة و  
عندنا ما يجب وقد تقدم وحكي عن ابي يوسف ان ابا حنيفة  
كان يقول لاشئ في الزبيب وكنت اقول انا فيه الخمس فلم  
ازل ناظر حتى قال فيه الخمس ثم رايت انه لاشئ فيه



فصار الحاصلة في قولنا في حنيفة الآخر وهو قولنا يوسف  
الاول وهو قول محمد فيه الخمس وفي قولنا يوسف الآخر  
وهو قولنا في حنيفة الاول لا شيء فيه لانه ينبع من العين  
واللؤلؤ قبل مطر الربيع يقع في الصدق فيصير لؤلؤا فاع  
هذا اصله ماء ولا شيء في الماء وقلادة الصدق حيوان  
يخلق فيه اللؤلؤ وليس في الحيوان شيء ونظير طهي المسك  
يوجد في البر فلا شيء فيه وكذلك العنبر قبل ان يثبت في  
البحر بمنزلة الحشيش في البر هكذا رواه ابن رستم عن  
محمد وقلادة شجرة ينكسر فيصيبها الموج فيلقها الى  
الساحل وليس في الاشجار شيء وقلادة خشي دابة  
وليس في اخنار الدواب شيء ذكر ذلك كله في المبسوط  
قبل يخرج من عر واللؤلؤ بهزتين وبواوين والثانية  
بالواو والاول بالهمزة وبالعكس قال الثوري اربع لغات  
قلت لا يقال لتخفيف الهمزة لغة والمرجان صغير اللؤلؤ  
قبل كبرى ذكر النووي وما روى عن عمه انه اخذ الخمس  
من العنبر وانما اخذ مما دس البعد وروى عن ابن  
عباس انه قال فيه شيء دس البحر في دفعه وقلاه  
ولا زكاة فيه ذكر في الامام عن ابن عباس وبه يقول  
او هو محمول على المجلس يدخلون اراضي الحرب فيصيبون  
العشر في ساحلها وفيه الخمس لانه غنيمة قوله متاع  
وجد زكاه وفيه الخمس ومعناه وجد في ارض لا مال  
لها لانه غنيمة عن السر خستى قبل ان ياد بالمتاع الذهب  
والفضة وقلادة الثياب والاول في المستمتع بها في  
البيوت والاول في اشبه بالصواب وفي المبسوط ولا  
يسقط الخمس عن الركاز والمعدن وان كان الواجد  
مدنيا او فقيرا لا يطلق

مدنيا او فقيرا لا يطلق النص ولا في الخمس صار حقا  
لصارق الخمس في ذلك فلا يختلف باختلاف من يظهر عا  
يديه ولا فرق بين ارض العنوة وارض الصلح وارض  
العرب وهو قول الشافعي وابن حنبل وقال مالك الركاز  
في ارض الواجد بعد الخمس وفي ارض الصلح لا هلك  
البلاد ولا شيء فيه للواجد وما وجد في ارض العنوة لمن  
افتتحها بعد الخمس وانما ما يوجد من الجواهر والحديد  
والرصاص ونحوه فانه كانه يقول فيه الخمس ثم رجع  
عنه فقال لا شيء فيه قال ابن القاسم ثم اخر ما فرقنا  
عليه ان قال فيه الخمس ذلك القرطبي في شرح الموطأ  
قال اسماعيل بن اسحاق القاضي كل ما وجد المسلمون  
في حرب الجاهلية التي افتتحها المسلمون من اموالهم  
ظاهري او مدفونة فهو الركاز يجري مجرى الغنائم  
يكون لمن وجد اربعة اخماسه وسبيل خمسة سبيل  
خمس الغنيمة باب  
زكاة الزروع والثمار قال ابو حنيفة رضي الله عنه  
في قليل ما اخرجته الارض وكثير العشر سواء سقى  
سبحا او سقى السماء الا القصب والخطيب والحشيش  
وهو من هيا براميم النخعي ومجاهد وحماد وزفر  
وبه قال عمر بن عبد العزيز ذكر ابو عمر بن عبد البر  
حكاية في الامام ومروني عن ابن عباس اعلم ان اهل  
العلم اختلفوا في ذلك على سبعة اقوال القول الاول  
ما ذكرناه وهو قول داود والظاهرية فيما لا يسوق  
وقال ابن المنذر لا نعلم احدا قاله غير النعمان لقد  
كذب في ذلك فانه لا يخفى عنه من قاله غير وانما



عصبيته يحمله على ارتكاب مثله القول الثاني  
يجب فيما له ثمة باقية اذا بلغ خمسة اوسق وهو  
قوله ان يوسف ومحمد والوسق بفتح الواو ويروي  
بكسرها ايضا ذكر القاضي عياض في الاحكام والنووي  
وسكون السين ستون صاعا بصاع رسول الله عليه  
قال الخليل موجد البعير والوقرحمل البغل والحمار  
والوسق عند محمد اربع مائة رطل وثمانون رطلا بالفتح  
بالبغدادى والخمسة الفارطل واربع مائة رطل وعند  
ابن يوسف وهو قول مالك والشافعي وابن حنبل الف  
وست مائة رطل والوسق ثلاث مائة رطل وعشرون  
رطلا بالبغدادى عندهم ولا يجب عندهما في الخضراوات  
ولا في البطيخ والخيار والقثاء والقندون نص محمد انه  
لا عشرة في السفرجل ولا في التين والتفاح والكمثرى  
والخوخ والمشمش والاحاص وفي النابيع ويجب في كل  
ثمرة تبقى سنة كالجوز واللوز والبندق والفسق  
في المبسوط واوجبا في الجوز واللوز وفي الفستق على  
قوله ان يوسف وعلى قول محمد لا يجب وفي المرغيناني  
عن محمد انه لا عشرة في التين والفسق والجوز واللوز  
والبندق والتوت والموز والخروب ذكر هذا القدر  
وعند يجب في التين والفسق قال الكرخي هو الصحيح  
عنه وفي الاهليجة وسائر الادوية والسدر والاشنة  
يجب فيما يجي منه ما يبقى سنة كالعنب والرطب و  
غيرها وعن محمد ان كان العنب لا يجي منه الزبيب  
لرقته لا يجب فيه العشر ولا يجب في الشعير والصنوبر  
والحلبة وعن ابن يوسف انه اوجب العشر في الخنثى  
وقال محمد لاشئ فيه

الصحيح

وقال محمد لاشئ فيه كالرياحين وفي المبسوط عن محمد  
في التين والاحاص والعتاب روايتان وذكر في العيون  
التين الذي يبيس يجب فيه العشر ولا عشرة في التفاح  
والخوخ الذي يشق ويبيس اذا الغالب فيه وكذا ذكر  
في المبسوط ولا شئ في بذور البطيخ ويروي بتقديم الطاء  
ايضا والقثاء والخيار والرطبة وكل بذر لا يصلح الا للزراعة  
ذكر المقدوري ويجب في بذور القثب دون عيذانه ويجب  
في الكمون والكراويا والخرفل لانه ذكر من جملة الحبوب  
وفي المحيط ولا عشرة فيما موثاقع للارض كالنخل والاشجار  
واصله كل شئ يدخل في بيع الارض تبعاً فهو كالجزء  
منها فلا شئ فيه وما لا يدخل الا بالشرط يجب فيه كالتمر  
والحبوب القول الثالث يجب فيما يدخل في ثمنات كل خطوة  
والشعير والدخن والذرة والارز وكذا في القطبية  
كالعدس والحمص والبقلي والجلبيان والماس واللوبياء  
ونحوها وموقوف الشافعي وفي الارز ست لغات فتح الهمزة  
وضم الراء وتشد يد الزاي والثانية كذلك لكن بضم  
الهمزة والثالثة بضم الهمزة والراء وتخفيف الزاي  
كعقيق والرابعة كذلك لكن بسكون الراء والخامسة  
رذ بضم الراء وتشد يد الزاي كثر والسادسة رذ  
باليون الساكنة كقفل ولا زكاة عند في التين والتفاح  
والسفرجل والرمثان والخوخ والجوز واللوز والموز و  
سائر الثمار سوى الرطب والعنب ولا يجب عند وفي  
الزيتون في الجديد وفي الورس في الجديد واوجبه في القديم  
من غير شرط النصاب في قليله وكثيره ولا يجب التمس  
في الجديد ولا زكاة في غير النخل والعنب من الاشجار عند

عدم العشر



ولاف الخضر اذات القول الرابع قول ما لك مثل قول  
 الشافعي وزاد عليه وجوب لعشر في الترمس والسمسم  
 والزيثون واوجب لما للكية في غير رواية ابن القاسم في  
 بذر اللثان وبذر الساجم لعموم نفعها بحصر والعراق مع  
 انه لا يؤكل بذرهما ولا دهنهما فطلا اشتراطهم القوت  
 واما الوجوب في الزيثون فيقولوا الزهرى والاوداعى و  
 الثورى والليث ورواية عن ابن حنبل وهو مذهب ابن  
 عباس وعمر قال ابن تيمية هو الصحيح القول الخامس  
 وهو قول ابن حنبل يجب فيما له البقا واليبس والكيل  
 من الجبوب والثمار سواء كان قويا كالحنطة والشعير  
 والسلت وهو نوع من الشعير وفي المغرب شعير لا يفسد  
 يكون بالغور والحجاز والعلس وهو نوع من الحنطة يزعم  
 اهله انه اذا اخرج من قش لا يبقى بقاء غيره من الحنطة  
 ويكون منه حبتان وثلاث في كمام واحد وهو طعام اهل  
 صنعاء وفي المغرب هو يفتح حبة سوداء اذا اجذب  
 الناس طحنوها واكلوها عن الغورى والجوهري وعند  
 اصبح هو جنس متفرق وقال ابن القاسم المالكى ليس  
 بمو من نوع الحنطة ويجب في الارز والذرة والدخن وكفا  
 او كاه من القطنيات كالحدس والباقلاء والحمص والماس  
 او من الابازير كالذرة والكمون والكراميا او من البزور  
 كبر اللثان والقثاء والخيار ونحوه او من حب القول  
 كالرشاد والفجل والقرطم والسمسم وسائر الجبوب  
 ويجب عنده في التمر والتبيب واللوز والبندق والفسق  
 دوة الجوز والتين والمشمس والتفاح والكمثرى والنوخ  
 والاجاص ودوة القثاء والخيار والبادخانة واللفت  
 والجذر وزعم ان اللوز

نقول

والجذر وزعم ان اللوز والبندق ونحوهما من الكيليات  
 دوة الجوز فانه من المعدودات ولا يجب ولا يجب  
 في ورق السدر والخطمي والاشنان والاسن ولا يند  
 ذلك ولا ياتي الازهار كالزعفران والعصفرو ولا في  
 القطن القول السادس يجب في الجبوب والبقول  
 والثمار قاله حماد بن ابي سليمان شيخ الامام القول  
 السابع ليس في شئ من الزروع زكاة الا في التمر والزبيب  
 والحنطة والشعير حكاه العبد رضى عن الثورى وابن  
 ابي ليلى وابن العربى عن الاوداعى وزاد الزيثون  
 القول الثامن يؤخذ من ثمن الخضر اذا بلغت مايى  
 درهم وهو قول الحسن والزهرى القول التاسع ان  
 ما يوسق يجب في خمسة اوسق منه وما لا يوسق يجب  
 في قليله وكثيره وهو قول داود والظاهرى واصحابه  
 وانفقوا على انه لا يجب لعشر في خمسة اشياء وهي  
 الحطب والقصب والحشيش والبن والسعف وذكر  
 في المبسوط الطرفاء عوض الحطب والسعف ورق  
 جريد الخلل الذي يسق منه الزيت والمراوح وعن  
 الليث اكثر ما يقال له السعف اذا يابس واذا كانت  
 رطبة فهي الشطية والمراد بالقصب الفارسى وهو  
 الذي يدخل في الابنية ويؤخذ منه الاقلام قبل هذا اذا  
 كاه القصب لارض والجنان اما لو اتخذ الارض مقصدا  
 فانه يجب فيه العشر ذكره الاسيحيانى والمرغينانى  
 والوبرى وكل ما يستنبط في الارض ويقصد به التغلال  
 كقوائم الخلاق بتخفيف اللام يجب فيه العشر فانه  
 صاحب الحقة يقطع في كل ثلاث سنين وقال الاسيحيانى

السيطه



وجب في قصب السكر

في كل ثلاث سنين او اربع وجب في قصب السكر  
والذرين وروي اصحاب الاملاء عن انه يوسق في  
قصب الذرين وهي رواية عن انه حنيفة وبنو مضعه  
حرقه ومسحوقه عطر يضرب الى البياض يصفى  
يجلب من الهند ويجعل في الادوية وسمي ذرين  
لانه يدق ذن ذن وفي الصحاح ساح الماء يسبح  
سبحا اذا جرى على وجه الارض وسمي فيجاء الفتح  
بالتاء الماء الجاري من عين وغيرها وان ثبت وما  
سقى فيجاء بالماء فيعناه الصب والفوران من فاحت  
ريح المسك يفوح ويفيج والقدر يفيح اذا غلت وافاح  
دمه هراقه وساب الماء سيبا اذا جرى وفي الذخيرة  
سقى الماء المطر والسيح السيل والعيون والانهار رجه  
قوله من اشترط خمسة اوسق وبقي وجوب العشرة والخضر  
حديث انه سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس  
في اقل من خمس ذره صدقة ولا في اهل من خمس اواق  
من الورق صدقة ولا في اقل من خمسة اوسق صدقة  
وقد تقدم وفي مسلم ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ  
خمس اوسق وسواء في الحب والتمر وفي الاحام عن  
سعد بن جبلة انه كتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يساله  
عن الخضراوات وهي البقول فقال ليس فيها شيء قال  
ابو عيسى اسناد هذا الحديث ليس بصحيح وليس يصح  
في هذا الباب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء وفيه الحسن  
ابن عمار ضعيف ضعفه شعبة وعيسى وتركه ابن  
المبارك وعن عائشة رضي الله عنها قالت جرت السنة  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق زكاة  
والوسق ستون صاعا

انظر

الوسق ستون صاعا

والوسق ستون صاعا وذلك ثلاث مائة صاع من الحنطة  
والشعير والتمر والزبيب وليس فيها اثبتت الارض الخضر  
زكاة وفيه صالح بن موسى ضعفه الدارقطني وقال يحيى  
ابن معين ليس بشيء وقال النورى رواه ابو داود ورواه اسناد  
ضعيف منقطع ايضا ذكره في شرح المهدب ووجه قول  
انه حنيفة ومن قال بقوله حديث عبدالله بن عمر رضي  
عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت السماء و  
العيون او كان عشرين العشر وفيما سقى بالنضح نصف  
العشر قال في المنتقى رواه الجماعة الا مسلمانا لكن لفظ  
النسائي وانه داود وابن ماجه بغلام كان غيرنا و  
عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت  
السماء والغيم العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر  
رواه مسلم والنسائي واحمد وابو داود وقال فيما سقت  
الانهار والعيون فذلك عموم الحديث الثابت على وجوب  
العشر في جميع ما اخرجته الارض من غير قيد واخراج  
لبعض الخارج عن الوجوب واخلاؤه عن حقوق الفقراء  
قال القاضي ابو بكر بن العربي في عارضة الاحوذى و  
اقوى المذهب في المسئلة مذهبنا حنيفة دليلنا احوط  
للمساكين واولاها قياما بشكر النعمة وعليه يد العموم  
الآية والحديث وقد رام الجويني ان يخرج عموم الحديث  
من يدى انه حنيفة بان قال ان هذا الحديث لم يأت للعموم  
وانما جاء ليفصل الفرق بين ما يقبل ويكره مؤنته وأبدا  
في ذلك واعاد وليس بممتنع ان يقتضى الحديث الوجهين  
العموم والتفصيل وذلك لاجل في الدليل واضح في التاويل  
انتهى كلامه قلت قال القرافي في الذخيرة والظاهر



انه نقله من كلام الجويني ان الكلام اذا سبق لمعنى لا  
يحتاج به في غير هذه قاعدة اصولية فقول عليه السلام  
انما الماء من الماء لا يستدل به على جواز الماء المستعمل  
لانه لم يرد به الا لبيان حصر الموجب فلا يستدل به  
عليه انتهى كلامه قلت النص اشتمل على جملتين شرطية  
وجزائية فالجملتان الشرطية لعموم محل الواجب فالأول  
عمومها باطل والجملتان الجزائيتان لبيان مقدار الواجب  
مثاله قوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سكة فالجملتان  
الشرطية وهي الاولى وردت لبيان سبب استحقاق  
القاتل وعموم من فعل ذلك والجملتان الجزائيتان  
وردت لبيان ما يستحقه وهو سكة لمقتول واختصاصه  
به فلا يجوز ابطال المدلول الشرطي كما لا يجوز ابطال المدلول  
الجزائي وليس هذا نظير ما استشهد به القرافي رحمه الله  
وقد يساق الكلام لامروله تعلق بغية وايما به واسان  
اليه الا ترى الى قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن  
وكسوتهن سيقت له الآية لبيان وجوب نفقة  
المطلقات وكسوتهن اذا ارضعن اولادهن وفيها  
اشارة الى ان للاب تاويله نفس الولد وماله حتى  
لا يستوجب العقوبة بوطئ جاريته ولا بسببه ذلك  
السر حتى في اصوله وقاعدته هذا ان كانت صحيحة  
ابطلت عليه قاعدة مذهبه ومدركه لان قوله  
قوله عليه السلام لا صدقة في حب ولا تحر حتى يبلغ خمسة  
اوسق سبق لبيان تقدير النصاب ونفها لوجوب عماد  
دون الخمسة الاوسق فلا يدل حينئذ على عموم الحب والحر  
وقد قال هو عام في الحبوب والثمار واعتراضا على  
انه حنيفة من وجه آخر

انه حنيفة من وجه آخر فقال الواحد ينشأ خاصا وحديثكم  
عام والعام يحمى على الخاص ليكون عملا بالخاص والعام  
فيما وراء المخصوص وفي المخصوص اذا قال الشارع في الخيل  
زكاة ثم قال ليس في ذكورها زكاة يكون الثاني مختصا للعام  
وعندنا يصير ذلكا القدر من العام معارضا للخاص  
ان كان العام متأخرا عن الخاص فعند الشافعي وسوق  
انه الحسين البصري يحمى العام علما وراى المخصوص  
وعندنا وسوق قول القاضى عبد الجبار العام المتأخر  
ينسخ الخاص المتقدم وعند ابن الفارض يتوقف فيه  
وان جهلا التاريخ فعند الشافعي يخص العام بالخاص  
وعندنا حنيفة يتوقف فيها ويرجع الى غيرهما او ترجيح  
احدهما بدليل قال صاحب المصنف هذا سديد وضعف  
قول الشافعي على تقدير ان يكون الخاص المتأخر مطلقا  
لان الخاص اذا ورد بعد التمكن من العمل بالعام كان نسخا  
ونسخ الكتاب بخبر الواحد لا يجوز والثاني ان العموم  
يخص بالقياس مطلقا فبخبر الواحد اولي قال وهو ضعيف  
لان القياس يقتضى اصلا يقاس عليه وذلك الاصل ان  
كان متقدما على العام لم يجز القياس عليه عندنا وكذا  
ان لم يعرف تقدمه او تأخره لا يجوز القياس والمعمد  
ان فقهاء الامصار يخصصون اعم الخبرين باخصهما مع  
فقد علمهم بالمتأخر انتهى كلام المصنف قلت لما لم يعم  
دليل على صحته اخذ بالتقليد لفقهاء اصحابه ويدل  
على صحة ذلك ان ابن عمر لم يخص قوله تعالى وامها تكم  
اللاتى ارضعنكم بقوله عليه السلام لا يحرم المصاة ولا  
المصاة فاذا ثبت التعارض بين العام والخاص فقد



ذكر عيسى بن ابيان ثلاثة اوجه في ترجيح احدها  
اتفاق الامة على العمل باحدهما وثانيها عمدا كثر الامة  
باحدهما واعتبرهم على من لم يعمل به كعلمهم بحديث ابي  
سعيد وعندهم على ابن عباس في قوله لا ربا الا في النسبة  
ثالثها ان يكون الرواية لاحدهما اشهر وثانيها ان ينعين حكما  
الله البصري وجهين آخرين احدهما ان يتصنح حكما  
شرعيا والثاني ان يكون احدا الخبرين بيانا للاخر  
بالاتفاق كما تفاهت على نصاب لسرقه وعدم العمل  
بعموم الآية قال ابو الحسن البصري صاحب المعتمد هذه  
الامور ما من لتاخر احدا الخبرين عن الاخر اذ لو كان  
متقدما عليه منسوخا لما اتفقت الامة على العمل به  
ولا عابوا من ترك العمل ولما كان نقله اشهر ولما  
اجمعوا على كونه بيانا لناسخه وقال ابن بطال في شرح  
البخاري استعمل ابو حنيفة المفسر دون المجمل في  
قوله عليه السلام ليس فيما دون خمس اواق من الورق  
صدقة ولم يعمل بعموم قوله وفي الرقة ربع العشر  
وهنا ترك المفسر وعمل بالمجمل وكان يلزمه العكس  
فقد تناقض قلنا لمراذيق قوله ولا في اقل من خمسة  
اوسق صدقة الزكاة بقرينة عطفها على زكاة الابل  
والورق فهذا ترجح حملها على زكاة النجاسة اذ الواجب  
في النقود والعروض واحد وهو الزكاة وكانوا  
يتبايعون بالاوساق وقيمة خمسة اوساق كانت مائة  
درهم في ذلك الوقت غالبا فاذا كان الحكم على ذلك اذ الكيل  
يسر عليهم او يجوز ان يكون قيمة ذلك حين سئل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ياتي درهم ولان لفظة  
الصدقة في الزكاة اظهر

الصدقة في الزكاة اظهر من العشر فصرفه اليها اولى  
ولا كذلك صدقة الرقة فلم يفهم ابن بطال الفرق بينهما  
وهذا لان النبي عليه السلام نفى الصدقة ولم ينفي العشر  
وقد كان في المال صدقات نسختها آية الزكاة والعشر  
ليس بصدقة مطلقة اذ فيه معنى المونة حتى وجب في  
ارض الوقف ولا تجب لزكاة في الوقف ولان دلالة العام  
على افراده كدلالة الخاص على فرد واحد لانه قول كل اكرم  
الفقهاء قايهم مقام اكرم زيد وعمرا وبكرا وخالدا الفقهاء  
فاقاموا الواو في الجمع مقام التعديد بالعطف فلا فرق  
بين الداليتين ودلالة الخاص ظاهرة غير قطعية حتى  
جاز صرفه الى المجاز بالقياس وخبر الواحد كما يجوز  
تخصيص العام بذلك وهو مجاز ايضا لانه العام اذا حمل  
على بعض مدلولاته يصير من ذكر الكل وارادة البعض  
فهو من طرق المجاز ولو قال انسان انا عمل بالدليلين  
بانه عمل بالعام واحدا الخاص على مجاز لا يكون عاملا  
بالدليلين فكذا عكسه فيبطل قولهم فعلم بالدليلين ثم  
اعرض الحافظ ابو جعفر الطحاوي في عليهم في حمل المطلق  
على المقيد وذكر مناقضتهم في ذلك فقال رويتم عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم انه رقد ما عزا عند ما جاء فاقر بالزنا اربع  
مرات ثم رجه ورويتم انه عليه السلام قال لا نيس  
اعدا الى امرأة هذا فان اعترفت فارجهما فجعلتم هذا  
دليلا على اعادة الاعتبار بالاقرار من واحد لان ذلك ظاهر  
قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم فان اعترفت فارجهما ولم  
يجعلوا حديث ما عزا المفسر قاضيا على حديث انيس  
المجمل حتى يحملوا المطلق على المقيد فما ينكرون على من فعل

مال



مثله في حديث الزكاة بل حديث انيس اولى بالحمل على  
 حديث ما عزلناه ذكر فيه الاعتراف واقرار هامة واحدة  
 ليس مواعتراف الزاني الذي يوجب الحد في قول مخالفكم  
 قلت وفي حديث عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام في  
 غسل الجنابة توضع وضوءه للصلاة وفي حديث ميمونة  
 النص على تأخير غسل الرجلين والحديثان ثابتان ولم  
 يحمل الشافعي المطلق على المقيد في تأخير غسل الرجلين مع  
 اة الحادثة واحدة ومن مذهبه حمل المطلق على المقيد في  
 حادثين فكيف في حادثة واحدة وذكر الطحاوي وجها  
 آخر في ابطال اعتبارهم العشر بزكاة الورق والمواشي  
 فقال الزكاة يجب في مقدار معلوم ووقت معلوم وهو الحول  
 ورايتا ما يخرج من الارض يجب عند خروجه ولا ينتظر  
 به وقت فلما سقط اذ يكون له وقت معلوم يجب العشر  
 بحلوله سقط اذ يكون له مقدار يجب فيه ببلوغه فلا  
 يشترط المقدار كما لا يشترط الميعات فكاه اعتبار  
 بخمس الزكاة وخمس الغنائم اولى ثم اة الشافعي وما لكا  
 وابن حنبل مع انه يوسف ومحمد تمسكوا في نفى العشر  
 في الخضراوات بما لا يصح له من الاحاديث وقد قال  
 الترمذي وابو عمير بن عبد البر لا يصح في هذا الباب  
 عن رسول الله وتركوا به العمل بعموم الحديث الصحيح  
 الذي قد مناه ثم اعترض القرافي على ابن حنبل في قوله  
 العلة الكيل والادخار في الحبوب والثمار فوجب في  
 اللوز وجوب الكيل دون الجوز لعدمه لانه معدود  
 فقال الكيل وصف طهوي فيلحق وزعم اة العلة المناسبة  
 للحكم في هذا الحديث القوت والادخار كما هو مذهب  
 مالك لانه فيها حفظ الاجساد

١٥٨  
 مالك لانه فيها حفظ الاجساد التي هو سبب مصالح الدنيا  
 والآخرة فوجب شكرا لهذه النعمة قلت هذه القاعدة  
 تعرف بتنقيح المناط وبتجريح المناط وضابطها السبر  
 والتقسيم وموانيسه وصان محله الحكم فيلحق الوصف  
 الطهوي وهو الوصف الذي لا يعلم كونه مناسبا للحكم  
 ولا مستلزما للمناسب ذكره في المحصول ويضيف الحكم الى  
 المناسب له مساله ما روي انه جاء اعرابي الى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم مكشوف الرأس وهو يقول هلك  
 واهلك واقعت امراته في نهار رمضان فوجب النبي  
 عليه السلام عليه الكفارة فكونه اعرابيا لا يصلح ان  
 يكون علة لوجوب الكفارة وكذا كونه مكشوف الرأس  
 فالوصف المناسب لا يجاب لكفارة الوقاع المفسد لصوم  
 رمضان لما فيه من هتك حرمة صوم هذا الشهر ونحوه  
 نقول علة وجوب لعشر حصول ثمار الارض بالاستغلا  
 واخراج الارض اصناف الاموال التي تحصل للعباد مصالح  
 الدنيا والآخرة واليه الانسان بقوله عليه السلام فيما  
 سقت السماء العشر فانه اذا سقطت لسماء تحت الارض  
 فاخرجنا نواع الخيرات والبركات فذلك علة مناسبة  
 للحكم والقوت والادخار غير مذكورين في الحديث  
 والتقدير بها بغير نص يبطل عموم الحديث بلا دليل  
 فلا يصار اليه واجابه عليه السلام في الحب والثمار  
 لكونها من ثمار الارض لا لكونها قوتا ومدخرا لانه اعم  
 فائدة وليس فيه ابطال عموم الحديث ونقول ذكر الحب  
 والثمار خرج مخرج الغالب مما يقصد به استغلال الارض  
 لا المحصر الايجاب فيها ومن الغرائب قول ابن القصار

السبر والسبج

فاير

طريه



من المالكية انما اسقط مالك زكاة التبخ لعدمه بالمدينة  
 فينبغي ان يسقط الارز والزيوت لعدمها بالمدينة و  
 الحجاز ولان الله عليه السلام بعث الى جميع اهل الارض و  
 وهو مشرع لهم ورسالة غير مختصة بالمدينة فلا يلزم  
 من عدمه بالمدينة ان يبطل الحكم في سائر البلاد ثم العلماء  
 استدلوا على وجوب العشر في الزيتون والرمثان متساويا  
 وغير متساوية كلوا من ثمن اذا اشروا وتحقق يوم  
 حصاده وعليه سواء لانه احدهما ان الزيتون لا يؤكل  
 من ثمره اذا اشمر فلا يكون مراداً والسؤال الثاني ان لفظ  
 الزرع ظاهر في الزرع فيختص الحكم به ثم ان هذه السورة  
 ملكية والزكاة وجبت بالمدينة ثم لا خلاف ان المطلق  
 يحمل على المقيد اذا كان ذلك في الحكم دون السبب كقوله  
 تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام وفي قراءة ابن مسعود  
 رضي الله عنه فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام متتابعات  
 فاشترطنا التتابع من المحال ان يكون الواجب متتابعاً  
 وغير متتابع فالمطلق موجود في المقيد دون العكس بخلاف  
 الاطلاق والتقييد في السبب لانه يمكن ان يكون كل  
 واحد منهما سبباً للحكم فلا منافاة وانما عمل الشافعي  
 في هذا المطلق وتركه للمقيد لان القراءة الشاذة عند  
 منزلة التفسير فلا يكون حجة عند ونحن نقول  
 قراءة الصحاح بالسماح من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتر  
 عن روايته عنه عليه السلام فيجب العمل بها ولا يجوز  
 حملها على التفسير لوجهين احدهما انه اثبت في مصنفه  
 قرائنا لا تفسيراً والثاني ان التفسير لا يكتب في  
 المصحف فبطل حملها على التفسير فرع لا يضم جلس  
 الى جنس في تكميل النصاب

ح

الى جنس في تكميل النصاب ويضم نوع الى نوع كما في  
 السوايم فلا يضم قمح الى شعير وكذا القطنيات فلا  
 يضم المحصن الى الفول والعدس وبه قال عطاء و  
 مكحول والاوزاعي والثوري وشريك ابن عبد الله و  
 الحسن ابن صالح وابو عبيد والشافعي وابو ثور وابن  
 المنذر وابن حنبل في احدى الروايتين وقال مالك يضم  
 الحنطة الى الشعير والسلت وكذا القطنيات يضم  
 بعضها الى بعض كالعدس والحبس والجلبان ولا يضم  
 الى الحنطة والشعير وحكي ابن المنذر عن الحسن البصري  
 والزهري ضم الحنطة الى الشعير كقول مالك وحكي  
 عن طاووس وعكرمة ضم الحبوب جميعها بعضها الى بعض  
 قال ولا اعلم احداً قاله غيرهما واجمعوا على انه لا يضم  
 الا بل الى البقر والغنم ولا التمر الى الزبيب وفي المبسوط  
 ما يحرم التفاضل بالبيع يضم بعضه الى بعض عند محمد  
 وسور رواية عن ابن يوسف وما لا يحرم كالحنطة والشعير  
 لا يضم لانها جنسان وفي المحيط عن ابن يوسف اذا  
 اخرجت حبواً مختلفة ولم يبلغ نوع منها نصاباً  
 ثلاث روايات في رواية يضم فيؤدي من كل جنس  
 حصته كالذهب والفضة وفي رواية ما ادرك  
 في وقت واحد كالحنطة والشعير والمحصن يضم وان  
 لم يدرك في واحد وفي رواية لا يضم اصلاً كالسوايم  
 ونقول محمد وان اخذ الخارج وحصله رسايق  
 مختلفة فانه كان العايد واحداً يضم وان اختلف  
 العمال لا يضم لكن يؤديه بنفسه وقال محمد لقط  
 واحد حق الاخذ بخصته ما في ولايته بخلاف العاشر



فرع والمشارك بين جماعة اذا بلغ نصابا يجب فيه  
العشر عند ان يوسف لانه المعتبر فيه الملاك دون  
المالك وعند محمد لا يجب حتى يبلغ نصيب كل واحد  
نصابا وهو قول مالك والعلين والارز يخرن في قسني  
لا يزداد على خمسة اوساق وعند مالك وعند الشافعي  
وابن حنبل يجعل النصاب عشرا اوسق لاجل قسني  
والزموا بنوئ التمدد قسرا القول الاسفل وقال ابو عبد  
العثرى ما يسقيه السماء ويسميه العانة العذرى  
ويقاله العثرى ايضا وحما ما سقى غيرنا او عيلا  
والنسب الخفيف وقيل استفاقة من العاثر وهو  
الساقية التي يجري فيها الماء لانه يعثر بها من يمد بها  
وهي بفتح العين والتاء ويدوي سكونها ايضا وانكر  
القلعي قوله من قال العثرى الشجر الذي يشرب من  
الماء المجتمع في موضع فيجري اليه كالساقية وقال انما  
هو ما سقى السماء ولا خلاف فيه بين اهل اللغة وليس  
كما قاله القلعي بدو قول قليل من اهل اللغة وذكر ابن  
فارس قولين فيه لاهل اللغة وقال العثرى من النخل  
ما سقى سحبا وقال الازهرى وغبي من اهل اللغة  
ان العثرى مخصوص بما سقى من ماء السيل والبعث  
ما شرب بعروقه من الارض من غير سقى من سماء  
ولا غيرها والذي يشرب بعروقه يخرس في ارضه  
ماؤها قريب من وجه الارض فيصل اليه عروقه  
فيستغنى به عن السقى وكذلك ما كان عروقه يصل  
الى نهر او ساقية وانكر ابن قتيبة وقال هذا لا يوجب  
وقال بعضهم البعل والعذرى واحد وهو ما سقى  
السماء وقال غبي العا

171  
السماء وقال غبي العذرى ما سقى السماء والبعث  
ما شرب بعروقه من غير سقى ولا سماء وهو معنى  
ما تقدم في قوله وما سقى بغرب او دالية اوسانية  
ففيه نصف العشر على القولين بل على اقوال وجهه  
ما ذكرناه من الاحاديث الصحيحة التي تقدمت في اول  
الباب ولان المؤنة يتفاوتت بذلك فتفاوتت الواجب  
به والغرب الدلو الكبيى وفي النابيع الذي يستقى  
بالبقرة والدالية والدولاب بفتح الدال ذكر النووى  
مى التي يديرها البقر والماعون يديرها الماء  
بنفسه والسانية والناضح اسم البعير والبقرة التي  
يستقى عليها من البير او النهر والانى ناضحة وفي الذخيرة  
القراني الدالية ان يحضى الدابة فيرفع الدلو فيرفع  
ثم يرجع فيزل والسانية البعير الذي يستقى عليه  
اي يستقى قاله الخطابي والناضح السقى بالجمل والجمل  
الذي يجزى ناضح ومثله الدوليب والنواعير وقال  
الهروى الناضح ان يستخرج القليل من الماء ومنه قوله  
من السنن العشر الا استنضاح بالماء وهو دون النضغ  
بالحاء المعجمة والاول بالحاء المهملة قال الجوهري العذرى  
بكسر العين وسكونه الدال المعجمة الزرع الذي لا يستقيه  
الأماء المطر وقيل السانية الدلو العظيمة وادائها التي  
بها يستقى ثم سمي لدقات سوانه لاستفائها ونسبة  
السقى الى السماء لانه المطر الساقى منها ينزل وقيل انما وجب  
العشر لقيامه مقام الكل لان الحسنة بعشر حسنات  
كما جاء في رمضان واتباع ستة من سؤال وان سقى بعض  
السنة بكلفة وبعضها بغير كلفة اعتبر الغالب وسقط



حكم الآخر وموقول عطاء والثوري ومالك وابن حنبل  
واحد قول الشافعي اعتبارا للغالب كما مر في السابعة  
وان سقي نصفها بكلفة ونصفها بغير كلفة قال مالك  
الشافعي وابن حنبل يجب ثلاثة ارباع العشر فيؤخذ  
نصف كل واحد من الوظيفتين ولا يعلم فيه خلافا مسئلة  
ذكرها في الذخيرة والمحيط وغيرهما ان وقت وجوب  
العشر عند ان حنيفة عند ظهور الشمس وعند ان يوسف  
وقت الادراك وموقول مالك والشافعي وعند محمد  
تصفيته وحصوله في الحظيرة وثمرته يظهر في وجوب  
الضمان بالاتفاق وعندهما فيه وفي تكميل النصاب مسئلة  
لومر بالخضراوات على العاشر لا بعشرها عند ان حنيفة  
وكذا مالك ما لا يبقى حولا كالفواكه وان بلغت قيمة ذلك  
ما ينبغي درهم وقال ابو يوسف ومحمد بعشر لانه ما لا يخاف  
كما لو كان شجرة في المدينة ولانه حنيفة ما تقدم من  
قوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة والمراد بها  
الزكاة على ما مر ولان العاشر انما ياخذ الزكاة للحماية  
وهذه الاشياء لا يفتقر الى الحماية لانه لا يقصد اخذها  
ولا انها يتلف في يد العاشر في المفاوز فلا يفيد ذكر في  
البدايع وملتنى البحار وغيرهما وجعت بالالف والنساء  
لغلبتها اسما اذ الحمد لا يجمع على حمداوات ولكن يجمع على  
حمد وحمدان وكذا اخواتها وفي المغرب هي الفواكه  
كالنخيل والكمثرى او البقول كالكرفس والكرات ونحوها  
وقال ابو يوسف فيما لا يوسق اي لا يكال كالزعفران  
والقطن والورس يعتبر ان يبلغ قيمته قيمة خمسة  
اوساق من ادنى ما يوسق وفي الثوري من اراد ما يوسق  
كالدخن والذرة في زمانه

كالكرفس والكرات

ط  
ادنى

كالدخن والذرة في زماننا وفي بعض النسخ في ديارنا فيجب  
فيه العشر وقال محمد يجب العشر اذا بلغ الخارج خمسة  
اعداد من اعلى ما يقدر به ذلك الشيء فاعتبر في القطن  
خمس اجمال كل حبل ثلاث مائة من وهي ست مائة رطل  
والجملة ثلاثة آلاف رطل بالبغدادى لانك تقول عند اوقية  
ورطل ومن وقنطار وحبل من القطن فالجملة على مقادير  
قلت وكان ينبغي له ان يقدر بالقنطاري لان القنطار اعلى  
ما يقع به التعامل والا قارير فيه ولا اعتبار بالحبل فيها  
وفي الزعفران خمسة امائة ويقال امائة ايضا لان مفرها  
منا وتثنيتهما منوان ويقال من ايضا ومنان والمن اعلى  
مقادير الزعفران وعند مالك والشافعي وابن حنبل  
لا شيء في الزعفران والقطن ومن اعتبر حاجته دفع العري  
بحاجة دفع الجوع اوجب في ذلك وا ابو يوسف ومحمد خالفا  
قاعدتهما الاصولية من وجهين احدهما ان العام لا يحمل على  
الخاص عندنا على ما تقدم والوجه الثاني انه لم يره  
نص فيما لا يوسق فكيف قاساه على ما يوسق مع معارضة  
عموم الحديث لهذا القياس ولا يقال انه مخصوص بالمسما  
بالمستثنيات المذكورة في اول الباب لانا نقول ليس  
ذلك بتخصيص لانه الله تعالى قال كلوا من ثمره اذا اثمر  
واثرا حقه يوم حصاده وليس في الحطب واخواته ما  
يؤكل ولانه عام فيما يقصد به استغلال الارض  
وتلك الاشياء مما ينفع من الجنان فلا يتناولها العموم  
وانما قد را ابو يوسف بالادنى لان الغالب عندنا في العشر  
معنى العبادة واستدل عليه بصرفه في مصارف الزكاة  
فكان الاحتياط في ذلك الاخذ بالادنى وانما اخذ محمد بالاعلى



لا الغالب فيه عند معني المؤنة واستدل عليه  
بوجوبه في مال الصبي والمجنون والمكاتب المأذون  
المدين وارض الوقف فلا ينبغي على الاحتياط فلا يقدر  
بالادنى بالشك والاصل براءة الذمة قوله وفي  
العسل العشر اذا اخذ من ارض العشر ومروى  
عن عمر بن عبد العزيز والاوزاعي والزهرى و  
ربيعة ومكحول ويحيى بن سعيد وابن وهب عن  
المالك بن سليمان بن موسى الفقيه الاشدق الاشقر  
واسحاق وابو عبيد وابن حنبل وقال ابن ابي ليلى  
والحسن بن صالح ومالك والشافعي لا شيء في العسل  
لهم انه متولد من حيوان فاشبهه اللبن والابريص  
ولنا حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤخذ في زمانه من قرب  
العسل من كل عشر قرب قربة من اوسطها وهو  
حديث حسن ذكره القرطبي وعنه ابن سبابة  
يطن من فهم وفي الصحاح والمغرب قوم بالطائفين  
خنعم قال في المغرب وشبابه تصحيف وشبابه ابن  
عاصم السامي الصحابي غير هذا وفي المبسوط قوم من  
جرهم كانوا يؤثرون لرسول الله صلى الله عليه وسلم من ثلث  
الف عليهم من كل عشر قرب قربة وكان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يحكي لهم وادي بن لهم رواها ابن ماجه  
وحيد بن زنجويه والنسائي وابو عبيد في كتاب الاموال  
والاثرم وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال  
جاء هلال احد بني متعان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بعشور فخلده وكان ساله ان يحكي واديا فقال له  
سلبه فحكي له رسول الله

سلبه فحكي له رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الوادي  
اخرجه ابو داود ووطيئة وعنه نافع عن ابن عمر  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في العسل في كل عشرة اذن  
زق رواه الترمذي وقال في اسناده مقال وقال البخاري  
هو نافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابن عمر عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن ان يؤخذ من العسل  
العشر ذكره في الامام ولا يعارضه ما ذكره عن معاذ  
رضي الله عنه انه سئل عن العسل في اليمن فقال لم اؤمر  
فيه بشيء لانه لا يلزم من عدم امر معاذ ان لا يحكي فيه  
العشر واثبات انه هرين مقدم على نفي امر معاذ  
عن ابن عبيد ذكره في كتاب الاموال قال حدثني ابو مسهر  
عن سعيد بن عبد العزيز التميمي عن سليمان بن  
موسى ان ابا سفيان المصبي وكان حليفا لبني حنيفة  
قال يا رسول الله ان لي نخلا قال اذ العشر قال فاحم  
اذا خيلها فحماه له قال الشيخ شرف الدين الدمياني  
اسناده ثقات غير انه مرسل ومو جهة عندنا  
عند مالك وابن حنبل وابو سفيان المصبي ثم العيسى  
قبلا اسمه عيسى بن الاعلم ذكره ابو عمرو بن عبد البر  
في انساب الصحابة وعن عبد الرحمن بن ابي ذباب عن ابيه  
عن جده ان عمر رضي الله عنه امن في العسل بالعشر  
رواه الاثرم والامر للموجب وعن عطاء الخراساني  
عن سفيان بن عبيد الله الثقفي قال لعمران عندنا وله  
فيه عسل كثير فقال عليهم في كل عشرة افراق فرق  
ذكره حميد بن زنجويه في كتاب الاموال وقالوا انما اخذ  
النبي عليه السلام عشر العسل من هلال بن سعد



اذ جاء به متطوعا وحى له الوادى رفقا ومعهون له  
 بذلك ما اخذ منه وهذا لا يصح لانه قولانى هريص عن  
 النبى عليه السلام انه كتب الى اهل اليمن ان يؤخذ من  
 العسل العشر وكذا قوله اذ العشر وكذا امر عمر بالعشر  
 في العسل ينافى التطوع به فلا يستقيم حمله عليه وقال  
 الاثم قلت لاحد اخذ من العشر من العسل كان على  
 انهم تطوعوا به قال لا بل اخذ منهم فانه قالوا فقد  
 روى عن عبد الله بن عمر العبدى عن نافع عن ابن عمر  
 قال ليس في الخيل ولا في الرقيق ولا في العسل صدقة قلت  
 العبدى ضعيف لا يحتج به ومعنى حى لهم الوادى ان  
 النخل انما يرعى من النبات انوارها وما نفع منها فاذا  
 حيث مراعيها اقامت ويحتمل ان يكون حى لهم الوادى  
 ليغسل فيه ولا يترك احد يعرض العسل فانه قيل وقال  
 البخارى ليس في زكاة العسل حديث يصح قلت هذا  
 لا يقدح ما لم يبين علة الحديث والقادح فيه قد رواه  
 جماعة منهم ابو داود ولم يتكلم عليه فاقد حاله ان يكون  
 حسنا وهو حجة ولا يلزمنا قول البخارى لان الصحيح  
 ليس موقوفا عليه ولم من حديث صحيح لم يصححه البخارى  
 ولا يلزم من كونه غير صحيح ان لا يحتج به فانه الحسن  
 لم يبلغ درجة الصحيح وهو يحتج به ولان النخل يتناول  
 من الانوار والثمار وفيها العشر قلت عندهم لا يجب  
 في الانوار والازهار والثمار وما يتولد مما يجب فيه العشر  
 يجب في المتولد كالسوايم والشجر من القصير بخلاف  
 اللبن لان الزكاة يؤخذ من اصلها فلا يؤخذ منها ولا  
 كذلك القصير بعد ما صار شعيلا لا يؤخذ منه شئ و  
 بخلاف دونه القز لانه

بخلاف دونه القز لانه يتناول الاوراق ولا شئ فيها  
 بالاتفاق وفي الصحاح الا برسم معدب قال ابن السكيت  
 موبكسر الهنزة والراء وفتح السين وقوله في الكتاب  
 لحديث بنى سيبان سهو بل ذلكا بوسيان كما تقدم ولو  
 وجد العسل في الفلاة والجبال يوقى عشي ذكر محمد  
 في كتاب الزكاة عن ابن يوسف في الاملاء لا خمس فيه ولا  
 عشر وفي قاضى خان روى اسد بن عمرو ومحمد بن الحسن  
 عن ابن حنيفة الوجوب فيه وهو ظاهر الرواية وعن  
 ابن يوسف والحسن لا شئ فيه لانه مباح كالصيد والحشيش  
 وفي الوبرى الوجوب استحسان والقياس ان لا يجد فيه  
 شئ لانه متولد من حيوان كاللبن وقد ذكرنا الفرق  
 بينهما وفي شرح مختصر الكرخى والمفيد انما لا يجب في ارض  
 الخراج لانه ياكل من انوار الثمار ولا شئ في الثمار في ارض  
 الخراج فكذا فيما يتولد من ثمارها ويجب في قليله وكثيره  
 عند ابن حنيفة رضى الله عنه لانه لا يشترط النصاب في العشر  
 وعن ابن يوسف اذا بلغت قيمته قيمة خمسة اوساق  
 وعنه انه قد روى بعشر ارباطا قال في المبسوط وهو  
 رواية الامالى وهي خمسة امنا كما ذكر عنه انه اعتبر  
 فيه عشر قرب للحبر وعن محمد ايضا ثلاث روايات  
 احداها خمس قرب والقربة خمسون مثاقير في النابج  
 وفي المغنى القربة مائة رطل والثانية خمسة امنا  
 والثالثة خمسة افراق قال السرخسى وهي تسعون  
 مثاقير وقيل لسكر يعتبر ان يبلغ ما يخرج منه خمسة  
 اوساق وفي شرح الكرخى اعتبر خمسة افراق فاعبر  
 الوزن دون الكيل وفيه خمسة امنا وكذا يجب في المن

فصر السكر



اذا كان على العواشي في ارضه العشر وقبل لا يحكم  
لو كان على الاشجار ذكر المرغيناني قال القتيبي  
والمطرزي وصاحب الديوان الفرق ستة عشر  
رطلا وذلك ثلاثة اصوغ قال المطرزي هكذا في  
التهذيب عن ثعلب وخالد بن يزيد قال الازهرى  
والمحدثون على السكون وكلام العرب على التحريك  
وفي التكملة وقرى العتيبي فقال الفرق بسكون الراء  
من الاواني والمقادير ستة عشر رطلا وبالفتح  
مكيال ياخذ ثمانية رطلا وقيل بالسكون مائة و  
عشرين رطلا قال وبعضهم يقول بسكون الراء اربعة  
ارطال وذكر النسفي انه ستة وثلاثون رطلا و  
عن القاضي من الخبابة وقال في تعليقه ان الفرق  
ستة وثلاثون رطلا عادة جارية بينهم كجارية الابل  
والاوقية وفي الصحاح الفرق بسكون الراء وقد تحرك  
وقد تقدم مستوفى في فصل الحساب وعند ابن حنبل  
نصابه عشرون اراق وهو قول الزهرى ومروى عنه  
ابن عمر بن الخطاب انه عنه وجمعه على اراق يدل على  
تحريك الراء في المفرد لانه الفرق بالسكون يجمع على اراق  
وفروق قوله وكل شيء اخرجته الارض مما فيه  
العشر لا يحسب جوالعمال ونفقة البقر وموتول  
السائمة قال في الوبري وغيره لا يعتد لصاحب الارض  
بما اتفق على الغلة من سقي ولا عانة ولا اجر حافط  
ولا اجر العمال ولا نفقة البقر ويجب له عشر او نصفه  
في جميع الخارج واجمعوا على انه ما تلف او سرق او ذهب  
بغير صنعه لا غرم عليه في ذلك وقال مالك لو تلف  
الحاجة جميع الخارج

الحاجة جميع الخارج فلا ضمان عليه وجه ذلك انما  
وجده فيه زيادة مؤنة وكلفة اوجب الشرع في الخارج  
منه نصف العشر فقد رفع المؤنة من حيث فكذا  
الواجب لكثرة المؤنة فلا معنى لرفعها ثانيا ومن الثاني  
من قال ينظر الى قدر المؤنة من الخارج فيسلم له بالعشر  
ويخرج من الباقي لان ذلك بمنزلة السام له بعوض قلنا  
المؤمن لم ترفع من نصيب الزكاة مع تكرار الواجب فيها فلان  
لا ترفع من العشر مع عدم تكرار كان اولي وفي المحيط  
وجوامع الفقه والمرغيناني لا ياكل شيئا من طعام العشر  
حتى يؤدى عشي ولو اكل ضمن عشي وعن ابو يوسف لا  
يضمن لكن يكلف به النصاب وعنه يتوكل له ما يكفيه و  
وعياله وفي خزانة الاكل لا يحسب على صاحب الارض  
ما اطعم عياله وجيرانه وهذا ياه وما بقي ففيه العشر  
ان بلغ خمسة اوسق ولا يحسبه ابو حنيفة ايضا وفي  
شرح مختصر الكرخي وروى الفضل بن عازم عن ابو يوسف  
ان ما اكل واطعم بالمعروف اعتد به في تكليف الاوسق  
ولم يلزمه عشي وفي التي ذكرناها عنه وعن محمد بن يعقوب  
ذلك من تسعة اعشار وقال الشافعي لا يجوز للمالك ان  
يتصرف في الثمار قبل الخرص باكل ولا بيع فان اكل غرم  
وعزير مع العلم والاعتراف وقال ابن حنبل يجوز له الاكل  
بقدر الثلث او الربع ولو خرصه الخارج ترك ذلك لما  
روى عنه عليه السلام انه قال اذا خرصتم فدعوا الثلث  
فان لم يدعوا الثلث فدعوا الربع رواه ابو عبيد وابو  
داود والنسائي والترمذي وفي الذخيرة المالكية وفي  
الماكول من الثمن لا يحسب في الخرص وفي شرح الموطا



للمقرطبي انه مذهب مالك والنوري وفرق قول الحنفية  
 ان ما ياكله من الثمر والزرع محسوب عليه وان مذهب  
 الشافعي كذهب ابن حنبل وموقوف الليث قلت الصحيح  
 من مذهب انه كقول انه حنفية واحتجوا ايضا بقوله تعالى  
 كلوا من ثمر اذا اثمر واوتوه يوم حصاده وبه قال  
 ابو داود ويحيى القطان وفي المروغيناتي وجميع الفقه ان  
 مؤنة حمل العشر على السلطان دون رب الارض مسئلة  
 لا خرص الرطب والعنب وغيرهما من الثمار والزرع  
 عندنا قال الشعبي والنوري الخرص بدعة وقال الشافعي  
 هو سنة في الرطب والعنب ولا خرص في الزرع وموقوف  
 ابن حنبل ومالك وقال القرطبي في شرح الموطا وقاس  
 الشافعي الزيتون عليها ومنع خرصه باجماع المتقدمين  
 وقال داود النخعي واصحابه لا يخرص النخل وحديث  
 ابن المسيب عن غياث بن اسد منقطع ولم يأت خرص  
 العنب الا فيه وقال ابو عمير بن عبد البر ذكر اصحاب  
 الاملاء عن محمد بن الحسن انه يخرص الرطب ثمراه  
 والعنب زيبا قلت لم يذكر اصحابنا هذا القول عن محمد  
 فيما علمته وهو عند كثير اصحاب النخيل والخرص  
 خرصها كذا وكذا رطبا اي خرصها ويحيى منه كذا وكذا  
 ثم اذكر النوري ويكتفي بخارص واحد عندهم بمنزلة  
 الحاكم وفي قول الشافعي لا بد من عدلين كالحكمين  
 والمقربين في المتلفات وفي الذخيرة المالكية وبعد الخرص  
 لا عيب بما يحصد عند الجذاذ لان اتصال الحكم به وهو بعد  
 من الشرع والفقه لان الحاكم اذا ظهر خطاه وجب نقض  
 حكمه فكيف بصاحب الجذر والظن وكيف يقر الاساءة  
 على الخطاء ويعلم به

الصحيح

اي الخرص

على الخطاء ويعلم به وهو اكل اموال الناس بالباطل لانه  
 اذا حصل عند الجذاذ مقدار الواجب ذهب للمالك بغير  
 شيء وهو قول ابن نافع وخالف ما كافيته وقالوا لخرص  
 اربعة اوسق فجاء خمسة يجب عليه فيبطل قولهم وجعل  
 الحازر بمنزلة الحاكم غلط بين لان الحاكم بعد بشهادة  
 عدلين والخارص لا يعمل بقول غيره بل يعمل بقول نفسه  
 فكيف اذا نقضوا حكم الحاكم ولم ينقضوا حرز الحازر عند  
 بيان خطايه وظهور وفي اصح قول الشافعي ان الخرص  
 يضمن ومعناه ان حق المسكين ينقطع من عين الثمر و  
 ينتقل الى ذمة المالك حتى كان له ان يتصرف في جميع الثمر  
 ويكفيه تضمين الخارص ولا يفتقر الى قبول المالك وفي قول  
 لا بد من التصريح بالتضمن وقبول المالك قال النوري  
 وهو المذهب ولو اصابته آفة سماوية كالحجر او  
 الاحتراق بالنار او بافة الريح على الشجرة او في الحرير  
 فلا شيء على المالك بالاتفاق قلت اذا كان هذا تبعا لما  
 على الشجرة بما قدن الخارص في الذمة كيف يجوز اشتراط  
 بقائه وسلامته الى وقت احراق وتمكنه من النقل  
 والتحويل الى بيته لسلامة ما في ذمته بغير اثر ولا نظر  
 استدكوا بحديث سعيد بن المسيب عن عتاب بن اسيد  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الكرم انما يخرص كما  
 يخرص النخل فيؤدى زكاتها زيبا كما يؤدى زكاة النخل  
 ثم رواه ابو داود والترمذي وقال حسن غريب  
 ولم يصححه وهو مرسل لان عتاب با اسلم يوم الفتح و  
 ولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة ولم يزل واليا عليها الى  
 ان مات يوم مات ابو بكر الصديق رضي الله عنه سنة

بعض العلماء

الخارص



ثلاث عشرة وسعيد بن المسيب ولد بعد ذلك بسنتين  
وقيل بربع وفي الامام وقيل ولد بعد سنة عشرين  
وقال ابو علي سعيد بن عثمان بن السكن ولم يرو هذا  
الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه غير هذا  
وفيه محمد بن صالح المدني التمار وثقه ابن حنبل وقال  
زرعة الرازي شيخ ليس بالقوي لا يعجبني حديثه  
وقال ابن حبان يروي المناكير عن المشاهير لا يحد  
الاحتجاج بافراده ذكر ابو الفرج يرويه عن ابي  
محمد عبد الله بن نافع القرشي الخزومي المدني الصلي  
وليس موثوقا عندهم بالحفاظ وعبد الله بن نافع في  
الرواة سبعة وروي الواقدي عن عبد الرحمن بن  
عبد العزيز عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن  
المسور بن مخرمة عن عتاب بن اسيد قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان يخرج من اعقاب نفيف كخرص النخل  
ثم اقبلت الرواية تسلم من الانقطاع لو صحت لكنها  
لا تصح لانه الواقدي عندهم كذاب ومسور بن  
مخرمة ابن نوفل الزهري ولد بمكة بعد الهجرة  
بسنتين وقدم الحصين بن نمير لقتال ابن الزبير  
في صدر صفر وجا صرمكة فاصاب المسور حجر  
المجنين وهو يصلي بالحجر فقتله في مستهل شهر  
ربيع الاول سنة اربع وستين وصلى عليه ابن الزبير  
بالجوة وتعلقوا ايضا بحديث سهل بن ابي حمزة في  
ترك الثلث او الربع وقد ذكر قبلا هذه المسئلة  
لمذهبي ابن حنبل وفيه عبد الرحمن بن مسعود قال  
النووي فلم يتكلموا فيه بجرح ولا تعدلوا له  
وقال ابو الحسن ابن القط

الواقدي في كتابه

قال مسور بن مخرمة  
في ايام ابن الزبير

وقال ابو الحسن ابن القطان لا يعرف له حال ولا يعرف  
بغير هذا وهو غير كاف ذكره في الامام وتعلقوا ايضا بما  
روى عن ابن جريج انه قال اخبرني عن ابن شهاب عن  
عروة عن عائشة رضي الله عنها انها قالت وهي تذكر  
سنان جبير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله  
ابن رواحة اليه فيخرج من النخل حيث يطيب قبل  
ان يؤكل منه وفي هذا جهالة المخبر لابن جريج عن ابن  
شهاب رواية ابو داود ومن حديث حماد عن ابن جريج  
وقال الموفق ابن قدامية المغني متفق عليه وهو غلط  
منه وليس له ذكر في واحد من الكتابين فضلا ان يتفقا  
عليه وفي الامام قال ابن ابي شيبة ايضا قال محمد بن بكر  
قال ابن جريج كذلك اخبرنا عبد الله بن فلان ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم امر خرص خيبر حين طاب ثم يم  
هو مجهول مرسل وروي ابن ماجه عن ابن عباس انه  
عليه السلام بعث عبد الله ابن رواحة حين يصرم  
النخل فخرنا النخل وهو الذي يدعونه اهلا المدينة  
الخرص فقال في ذلك اوكذا فقالوا كثرت علينا يا ابن  
رواحه فقال انا احذر النخل واعنكم نصف الذي قلت  
قال فقالوا هذا الحق وبه يقوم السماء والارض وقد  
رضينا ان نأخذ الذي قلت وفيه انه قال قد خرصت  
عشرين الف وسق من ثمرة فان شئتم فلكم واذا ابيتم  
فلي قالوا بهذا قامت السموات والارض فاخذوها بما  
قال وفي هذا انه عليه السلام بعثه وقت التصرم وقرب  
القسمه وهذا اضطراب كبير في بعث ابن رواحة  
رضي الله عنه وقال ابو بكر ابن العربي ليس في الخرص



حديث يصح الآ واحد وسواء رواه البخاري قلت ومسلم  
في المناقب عن ابي حميد الساعدي رضي الله عنه قال كنا  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك فلما جئنا وادي  
القرى اذا امرأة في حديقة لها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لاصحابه اخرجوا وخرص رسول الله صلى الله عليه وسلم عشى  
اوسق فقال لها اخصي ما يخرج منها حتى ارجع اليك  
شاء الله فلما اتينا تبوك قال عليه السلام اما انما  
ستبت ربح شديدا فلا يقوم احد ومن كان معه  
بغير فليعقله وهبت ربح فقال رجل فالفقة تجلط  
واهدى ملكا يله لرسول الله صلى الله عليه وسلم بقله بيضا  
وكساه ثوبا وكتب لهم يحرمهم فلما الى وادي القرى  
قال للمرأة كم جاء حديثك فقالت عشى اوسق خرص  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث ففي هذا الحديث انه عليه  
السلام خرص حديثها وامرها ان يخصي انه جعل  
زكاتها في ذمتها وامرها ان يتصرف في ثمر نخلها كيف شاء  
فهو حجة عليهم وانما كان يفعل ذلك خوفا للكثر للثمن  
خوفا وان يعرفوا مقدار ما في النخل لياخذوا الزكاة  
وقت الصرام هذا معنى الخرص عندنا فاما انه يلزم  
حكم شرعي فلا قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي رحمه الله  
ليس فيما ذكرنا ان الثمن كانت رطبا حينئذ فتجعل  
لصاحبها وحق لله بملكه ثمر يكون عليه نسيئة و  
قد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر على رؤس  
النخل كئلا ونهى عن بيع الرطب بالتمر نسيئة وثبت  
ذلك في الاحاديث الصحيحة وانما اريد خرص ابن رواحة  
ليعلم به مقدار ما في ايدي كل قوم من الثمار فيؤخذ  
بقدر وقت الصرام لا

قوام

بقدر وقت الصرام لا انهم يملكون شيئا منه مما يجب لله  
ببذل لا يزول ذلك عنهم قال وكيف يجوز ذلك وقد يجوز  
ان يصيب الثمن بعد ذلك آفة فيتلغها فيكون ما يؤخذ  
من صاحبها بدلا من حق الله فيه ما خوفه بدلا مما لم يسلم  
له قلت اذا اصابها آفة لا يجب عليه شيء وقد تقدم  
وقبل انته منسوخ بآية الربا وحديث المزابنة اذا عمل  
بالحرم اولى فكيف اذا لم يكن المبيع ثابتا والحرم صحيح  
ثابت فدرج ولولم يتصرف فوا فيه بعد الخرص اخذ العشر  
ما وجد وفي الذخيرة ما لا يضمن ولا يترتب بخرصه ان  
لو كان ذلك ممكنا فاذا بلغ نصابا اخذ من ثمنه وان قل  
عن نصاب النقد وان نقص عن النصاب لا يؤخذ من ثمنه  
شيء وان زاد على نصاب النقد وقال الشافعي يؤخذ رطبا  
وعنبا وهو قول عبد الملك من المالكية فقد اوجبوا في الثمار  
التي لا يتخرو وهو نقض لما اصلوه فابى فان قيل  
كيف سمى العنب كرمنا وقد ثبت في الصحيحين انه عليه  
السلام قال لا تسموا العنب الكرم فان الكرم المسلم وفي  
رواية فان الكرم قلب المومن يؤيد قوله تعالى والنخل  
والاعناب وقوله تعالى ومن ثمرات النخل والاعناب  
وقوله تعالى وعنبا وقضبا وزيتونا ونخلا ولم يذكر الاعناب  
دون الكرم والجواب انه تسميتها كرمنا من الراوي فلعنه  
ما بلغه النهي او فهم ان النهي نهى تنزيهه وعن وايلين  
حجر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تقولوا الكرم وقولوا  
العنب والحيلة بفتح الباء وسكونها وفي حديث البخاري  
ومسلم من علامات النبوة اخبار عليه السلام عن الربح  
التي هبت قبل كونها قال ابن بطال وهذا لا يعلم الا

فايده



هذا من بعض معجزاته  
طال الله عليه وسلم وهي  
التحصى

بالوحى وفيه لما رأى أحدا قال هذا جبل يحبنا ونحبه  
فيما المراد به اهله جذوة المضاف لقوله تعالى وسيد  
القرية التي كثافها يريد اهلها قال الخطابي حمل الكلام  
على عمومته وحقيقته اولى من حمله بجانب وتخصيصه  
وقد ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتج حرا تحته فقال  
اثبت فليس عليك الا نبى او وصى فسكن وقد حرق  
الجذع اليابس وكلمة الذيب وسجد له البعير وسلم  
عليه الحجر واخبر اللحم المسموم انه مسموم فلم يكر  
حت الجبل له قوله قال تغلبى له ارض عشر عليه الف  
مضا عفا وقد تقدم ذلك في باب زكاة السوايم عن محمد  
ان فيما اشتراه التغلبى من المسلم عشرا واحدا لان  
العشرا الواحد صار وظيفة الارض فلا يتغير بتغير الملك  
فان اشترها منه ذمتى غير تغلبى فعليه العشر مضاعف  
لجواز التضعيف عليه في الجملة كما اذا مر على العاشر بال  
التجان فانه يؤخذ منه نصف العشر وهو تضعيف  
كافر غير تغلبى وكذا اذا اشترها منه مسلم او اسلم  
التغلبى عند انه حنيفة سواء كان التضعيف اصليا او  
وهو انه ورثها من آباؤه او تداولتها الايدي من تغلبى  
لا تغلبى بالشري او الهبة وخومها او كان حاد ثابته  
اشترها التغلبى من مسلم وقال ابو يوسف يعوده الى  
عشر واحد وان باعها من ذمتى يبقى التضعيف وروى  
الحسن عنه ان عليها الخراج وقال محمد ان كانت هذه  
الارض من الاراضى التي وقع الصلح عليها من عمر  
بني تغلب واستمرت معهم وسوا الاصل فالجواب ما قاله  
ابو حنيفة وان كانت ارضا اشترها التغلبى من مسلم  
او ذمتى فاسلم التغلبى

او ذمتى فاسلم التغلبى يعوده الى عشر واحد كما قال  
ابو يوسف وروى محمد بن سماعة عن محمد ان التغلبى  
اذا اشترى من مسلم ارضا عشرية لا يؤخذ منه الا  
عشر واحد وان لم يسلم وذكر الكرخى ان التضعيف  
العارض لا يتصور على قول محمد وهو الصحيح لان الصحيح  
ان التغلبى اذا اشترى ارضا عشرية لا ايضا عفو عليه  
العشر عنده وجه قوله انه يوسف ومحمد ان سبب  
التضعيف قد زال بالاسلام فصارت الاراضى كالسوايم  
يزول التضعيف فيها بالاسلام ووجه قوله انه حنيفة  
ان ما يؤخذ من الكافر بمنزلة اخراج المقاسمة لعدم  
اهلية الكافر لوجوب العشر عليه وارض الخراج لا  
يتغير بالاسلام وبالبيع من المسلم ثم الفرق بين العشر  
والخراج ان المسلم يجوز ان يؤخذ منه الخراج وان كان  
فيه معنى العقوبة لانه الاسلام لا ينافى العقوبة من  
وجه كالحذره وذكر ابو بكر الرازى في احكام القرآن  
عن عمرو بن عبد الله رضي الله عنهما اخذ الخراج ممن اسلم  
ارض الذمتى وقال لا تجعل ما جعل الله في عناق هذا  
الكافر عناقك وعن ابن عمر مثله فدل هذا على جواز  
بيع اراضيهم الخراجية وبقاء الخراج على المشتري منهم  
فيبطل به دعوى الوقف كما توفى مالك واحد ودعوى  
وجوب القسمة كما يزعم الشافعي لانه بيع الوقف  
لا يجوز وبيع مال الغائبين لا يجوز لاهل الذمة قال  
ابو بكر الرازى خراج الارض ليس بصغار قال لا انا  
لا نعلم خلافا بين السلفاء من اسلم من اهل الذمة

الصحيح



قال شريفة الامم هذا ليس بصحيح

يؤخذ منه الخراج لارضه دونه رقبته بخلاف وجوب  
العشر على الكافر لان الكفر ينافي وجوب ما فيه من  
العبادة على الكافر وفي النسائي عن عمر بن عبد العزيز  
ان الجزية التي قال الله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد  
وهم صاغرون انما هي على الرؤس لا على الارضين وعن  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان نهر الملكا سملت قريته  
ارضها بخراجها وعن علي رضي الله عنه ان دهقانا اسما  
على ارضه فقال اذ اقيمت على ارضك دفعنا الجزية عن  
راسك واخذنا من ارضك وان تحولت عنها فحق الحق  
بها ذلك الرازي والنسائي اراد به انك لا تجزى عن  
عمارها وزراعتها دفعنا ما لمن يقوم بخراجها لان لا يبيح  
الحق الواجبة فيها وفي المغرب الدهقان عند العرب  
الكبير من كفار العجم وقد غلب على اهل الرساتين  
منهم ثم قيل لكل من له عقار كبير دهقان واشتهر  
عنه الدهقنة ويقال للمرأة دهقانه ولان الاسلام  
لا يمنع بقاء الخراج كما لا يمنع بقاء الرق بخلاف الجزية  
على فانه يستوي فيها الاستاء والبقاء كالحجر  
في النكاح والقدر على الماء في التيمم لان الجزية صغار  
محض والخراج في معنى ثماء الارض ولهذا لا يجب الا  
في الارض الصالحة للزراعة وفي المبسوط قال مالك  
اشترى مسلم من ذمتي ارضا خراجية يصير عشرية  
وان اشترى ذمتي من مسلم ارضا عشرية قال مالك  
يجبر على بيعها من مسلم وفي احد قولي الشافعي لا يجوز  
بيعها كما لو باع عبدا مسلما من كافر عنده وفي قوله الله  
يجب العشر والخراج وهو قول ابن ابي ليلى وقال  
شريك بن عبد الله

ثبت

الاجارة



اجارتها عاشرها اة جماعة من الصحابة اشتروا  
اراضي من اهلا السواد من ملاكها فلو كانت بأيديهم  
بطريق الاجارة لما صح شراؤها وكذا لو كانت وقفاً كما  
زعموا وباتة اة شاء الله تعالى بقبية الوجوه والادلة  
على بطلان كونها وقفاً باب تسمية الغنائم من كتاب  
قوله ولو كانت الارض لمسلم باعها من نصراني غير  
تغلبى وقبضها فعليه الخراج عند اة حنيفة قال في المصنف  
سواء رضع عليها الخراج اذ لم يوضع حتى لو وجد بها عيب  
لم يردّها بل يرجع بالنقصان وهي رواية السير الكبير  
ذكرها في البدايع وفي موضع آخر ان وضع عليها الخراج  
فليس له اة يردّها للعيب الحاصل في يد المشتري بالوجه  
واذا لم يوضع يردّها بالعيب ويكون عشرية كما كانت  
وفي البدايع هذا اذا ردتّها بالقبض وبغيره يعود  
خراجية لانه بيع وفي الاولى كما انقطع حق المسلم عنها  
صارت خراجية والخراج اولى بالكافر من العشر كيف  
كان وقال ابو يوسف يجب فيها عشرين كالنخل اذ  
الوصف اولى من التبديل ولا يجب عشر واحد لما فيه  
من التسوية بين المسلم والكافر ثم تصرف في مصارف  
الخراج لانه لاحق للفقراء في مال الكافر لانهم ياخذون  
على وجه الطهنة والعبادة وقال محمد هي عشرية كما  
كانت لان العشرية وظيفة الارض كالخراج لا يتغير  
بالبيع وقد تعلق حق الفقراء به كما تعلق حق الفقراء  
بارض الخراج ثم في رواية السير الكبير تصرف في مصارف  
الزكاة لان الواجب لما لم يتغير عند لا يتغير صفته  
ايضا ورواه قريش بن اسماعيل عنه ذكر في السير الكبير  
وفي رواية عنه يصرف

كعب

وفي رواية عنه يصرف في مصارف الخراج لانه مال الكافر  
على ما مر ورواية محمد بن سماعة عنه وقاس على  
الماخوذ من اهلا الذمة اذا مر وعلى العاشر وذكر قبض  
المشتري لانه شرط وجوب الخراج التمكن من الزراعة  
وبالقبض يقدر عليها فان اخذها مسلم منه بالشفعة  
اورثت على البائع لفساد البيع فهي عشرية كما كانت وكذا  
لو باعها بشرط الخيار للبائع ففسخ البيع اما الاول فلا  
حق الشفيع مقدم على حق المشتري فتحولت الصفة  
اليه فصارت كانه باعها من الشفيع المسلم قلت ذكر في  
الجامع اة الاخذ بالشفعة من المشتري له احكام البيع  
للمتلك بيد خلاصان الغرور لانه ياخذها جبراً ولهذا  
ثبت للشفيع خيار الرؤية والعيب وانه رآها المشتري  
وابراه من العيب ولا يثبت الاجل في حق الشفيع ويردّها  
على البائع اذا كان اخذها منه لا يسلم للمشتري فقلت على  
الفسخ دونه التحول قال الاسيحي والحق لا يصح لانه  
لو انفسخ البيع بين البائع والمشتري وانعقد بينهما بيع  
آخر لبطلان اخذها بالشفعة قلنا لا يتعدى الانفساخ  
الى الشفيع كما لا قاله بين البائع والمشتري لو ابتاع منها  
بها بمن ثم ابتاع بقبضها فالشفعة للجارية السهم الاول  
دونه الثاني وعكس فيها بانه الشفيع جاز فيها والمشتري  
شريك في الثالث لم يجعل تحولا لصفقة بالاخذ بالشفعة  
في السهم الاول كما الشفيع اشتراه من البائع بل اعتبر  
شركى المشتري في السهم الاول حتى جعل شريكاً به فاذا  
اعتبر شرار النصراني من المسلم يجباة يصير خراجية  
وفي الزيادات اشترى دارا وهو شفيعها وغيره وقبضها

ط

ح

جمله في ابطال الشفيع



فوهيها وسلمها فليشريكه ان ياخذ نصفها ويبطل الهبة  
 في الباقى لان الشريع مقارن اذ حق الشفعة يثبت عند زوال  
 ملك البايع قبل ثبوت ملك المشتري حتى لو اشترى دارا  
 بشرط الخيار للمشتري يثبت الشفعة فيها وان لم يملكها  
 المشتري عند رجوع الواجب في النصف ونقص الو  
 فيه لانه شيوع طاري في ثمة قال بعض المشايخ ان من  
 اشترى جزا من دار ثم اشترى بقيتها احتيالا للشفعة  
 كانه للشفيع ان ياخذ الكل استدلالا بهذه المسئلة لانه اذا  
 الجزء الاول بحق سابق فيصير شريكا في الدار وهو خلاف  
 ظاهر الرواية واما الثاني فلان بالفسخ والرق يحكم الفسخ  
 جعل البيع كانه لم يكن قال ولا حق المسلم لا يبطل بهذا  
 لكونه مستحق الرق قلت هذا التعليق فيه نظر بل يبي  
 حق البايع في البيع الفاسد بالتسليم الى المشتري ويبقى  
 حق الله تعالى حتى لو تعلق بالبيع حق العبد لا يبقى حق  
 الفسخ وعلته انه قد اجتمع فيه حق الله وحق العبد  
 وهو الذي تعلق به حقه بالشري وخو وحق العبد  
 مقدم على حق الله تعالى لحاجته وغنى الرب سبحانه  
 فلو كان حق البايع لم ينقطع به بعد البيع والتسليم  
 استقام هذا التعليق واما الثالث وهو البيع بشرط  
 الخيار للبايع فلان الرق بخيار الشرط والرواية فسخ  
 للعقد من الاصل من كل وجه قبل القبض بعد بقاء  
 القاضى وبغيره والمبيع لم يخرج من ملك البايع في خيار الشرط  
 فالكلام فيه اظهر قوله واذا كان لمسلم دار خصة  
 بستانا فعليه العشر اذا سقاه بماء العشر وان سقاه  
 بماء الخراج فعليه الخراج والاراضى العشرية ستة  
 ارض لعرب كالحجاز وال

خلافا لظاهر الرواية

الاراضى العشرية ستة

ارض العرب كالحجاز واليمن وخوصها والثانية ارض  
 اسلم اهلها على ذلك تطوعا والثالث قسمت بين  
 الغنمين والرابعة احييت وسقيت بماء العشر  
 والخامسة الارض الخراجية انقطع عنها ماء الخراج  
 فسقيت بماء العشر والسادسة جعل دان بستانا  
 وسقاه بماء العشر وسقاه السماء والعيون والآبار و  
 البحار الكبار التي ليس لاحد عليها يد والارض الخراجية  
 ايضا ست الاولى الارض التي فتحت عنوة وترك  
 في ايديهم بالخراج المضروب عليها كما فعله عمر رضي الله عنه  
 في ارض سواد العراق ومصر والثانية ارض احيها  
 كافر ذي منى باذن الامام او قاتل فرض له الامام ذلك في  
 التحفة والثالثة جعل دان بستانا وان سقاه بماء العشر  
 والرابعة طلب بعض الكفار من الامام ان يضرب على  
 اراضيهم خراجا من غير قهر والخامسة احييت بماء  
 الخراج والسادسة ارض اشترها مسلم من كافر و  
 السابعة الارض العشرية اذا انقطع عنها ماء العشر  
 فسقيت بماء الخراج والثامنة لمسلم دار خصة فجعلها  
 بستانا وسقاه بماء الخراج كما تقدم ذكر ذلك كله ولو لوالج  
 وغني والماء الخراجي ماء الانهار والصغار التي احتفرها  
 الاعاجم على ما ياتي في باب الخراج ان شاء الله تعالى وماء  
 جيحون وسيحون ودجلة والفرات عشرين عند محمد  
 خراجي عند ابي يوسف والخلاف مبني على انبائها ليد  
 عليها وليس على المجوس في دان شي وكذا اليهودي و  
 النصاري بل لاولي لانها اهل الكتاب ووجه ذلك ان عمر  
 رضي الله عنه جعل المسكن والمقابر عفوا للمحاجة

والاراضى العشرية ستة وزيد اشترى



وعدم الاستثناء وقال قاضي خان انه اجماع الصحابة  
 فاذا جعل دار بستانا وسقاها بماء العشر فعلى قياس  
 قول ابو يوسف يجب عشرة اذ وعلى قياس قول محمد بن  
 واحد وقد قد منا وجه القولين وفي قاضي خان لم يذكر  
 غير الخراج وفي المرغيناني له قرية في ارض الخراج وفي  
 بيوت ومنازل ومتابن ومرايط يستغلها ولا يستغنى  
 لا يجب فيها شيء وفي ارض الصبي والمراة التعليلتين  
 في ارض الرجل من العشر المضاعف في العشر والخراج  
 الواحد في الخراجية والخراج لا يضاعف عليهم اجماعا  
 اذ التضعيف سرق فيما هو معنى الصدقة والخراج مؤنة  
 محضه ولم يرد به نقد وقد علم التضعيف في الزكاة والع  
 قوله وليس في عين القير ويقال له القار ايضا وسر  
 الزفت والتفط بالفتح والكسر وسوا فصح ذهن يكون  
 على وجه الماء في العين ولا في الملح في الارض العشرية  
 الخراجية كالماء والجهد وليس ذلك من انزال الارض الي  
 هي ريعها ونماؤها وفي ارض الخراج اذا كان حريمها صا  
 للزراعة يجب الخراج في حريمها للملك من الزراعة  
 المحيط ويجب الخراج في الموضع الذي يصلح منها للزراعة  
 مسئلة العشر على رب الارض المستأجرة عند اخذ حصة  
 وزفر عند الجماعة على المستأجر قال في المبسوط سوا  
 كان اقل من الاجر واكثر وفي العارية على المستعير  
 قال زفر على المعير قال ابو بري والولوا لحي هذا اجماع  
 اذا كان المستعير ذميا فيجب له عشر وبه قال زفر  
 ابو بري والاسبيجاني فيه روايتان احداهما على رب الار  
 لانه فوت العشر بالاجارة وكان متمكنا من الزراعة  
 وفي الثانية في الخراج

العشر على رب  
 الارض المستأجر

وفي الثانية في الخراج وعندنا على المستعير لكن يجب  
 عشران عندنا يوسف ومحمد عشر واحد ذكر في المحيط  
 وفي الارض المخصوصة على الغاصب وان نقصت الارض  
 بالزراعة وضمن النقص فعلى المالك عند وان لم ينقص  
 فكما قال في المستأجرة وفي الارض المدفوعة مزارعة على  
 صاحب الارض عند لانها فاسدة وعندنا لانها صحيحة  
 عندنا وفي الاسبيجاني والوبري لو كان يجيزها فعشر  
 الخراج على رب الارض لكن في حصة يجب في عينه وفي حصة  
 المزارع يجب في ذمته دينار عليه وخراج المستأجرة والمستعارة  
 على الاجر والمعير وخراج المخصوصة اذا كان له بيتنة او  
 كان الغاصب مقرا يجب على رب الارض وان كان جاحلا  
 ولا بيتنة له ولم ينقص الارض بالزراعة فعلى الغاصب  
 وان نقصت فعلى رب الارض ان كان مثلا النقص او اقل  
 وان كان اكثر يجب على الغاصب الاكثر من الخراج والنقص  
 وقال ابو يوسف يجب على رب الارض على قياس قولنا في  
 حصة قل النقص وكثر كالاجرة وفي بعض الكتب ان كان  
 اقل من الخراج فالخراج على الغاصب وسقط عنه ضمان  
 النقص وبرئ وان كان اكثر ياخذ ويؤدى منه خراجها  
 وفي المنتقى عن ابو يوسف الخراج على رب الارض نقصتها  
 الزراعة او لا ذكر في الذخيرة وان باع ارض العشر مع الزرع  
 ولم يبلغ يجب قدر الثقل على البائع وعشر الحب على المشتري  
 عندنا يوسف وقال ابو حنيفة على المشتري هكذا ذكر  
 في النوادر وقيل على المشتري بلا خلاف اذا العشر في الحب  
 وهو حاصل للمشتري وفي ارض الخراج اذا باعها وقد بقي  
 من السنة مقدار ما يمكن المشتري ان يزرعها فيجب الخراج

عند

على المدفوع له



عليه الفسور

والأفعلى البايع وقد رت المدة بثلاثة أشهر وعليه الفتوى  
وفي الذخير هذا في الدخ فاته يدركه هذه المدة هذا خراج  
يؤخذ في آخر السنة أما ما يؤخذ في أول السنة على سبيل  
التقدمة فذلك لا يكون على البايع ولا على المشتري وإن كان  
فيها زرع فالخراج على المشتري وإن كان قد انعقد الحب وبلغ  
فهو بمنزلة بيع الأرض الفارغة في فرع رجل له أرض خراجية  
باعها من رجل ومكثت عند المشتري شهرا ثم باعها من آخر  
ومكثت عند شهر أو باعها من آخر ومكثت عند شهر ثم  
وتم تداولها الاثرية سنة كاملة فليس على واحد منهم  
خراج إلا أن يبقى في يد المشتري الآخر مدة يتمكن من الزراعة  
على ما تقدم فيجب عليه خراجها وإن كان للأرض ريعا خريفي  
وربيعي وسلم أحدهما للبائع والآخر للمشتري فالخراج عليها  
قال في الذخير هكذا ذكر صدر وفيه ولو ألحق خراج الأرض  
إذا لم يطلبه السلطان يتصدق به على الفقراء فرع ذلك  
في الوبري لو هكذا الزرع قبل الحصاد يسقط الاخر عشرة ولا يستحق  
الاجر عن المستاجر وبعد الحصاد لا يسقط عن الاجر عند  
قلت هذا مشكوك في الذخير قال محمد السلطان إذا جعل  
العشر لصاحب الأرض لا يجوز بلا خلاف وقال شيخ الاسلام  
علي وجهين أحدهما أن يتركه أغفالا فيسببنا فيجب على صاحب  
الأرض أن يتصدق به على الفقراء والثاني أن يتركه عليه  
بعلمه وهو على وجهين أحدهما أن يكون غنبا فيكون له جاز  
فيضمن السلطان مثله من مال بيت مال الخراج لبيت مال  
الفقراء والوجه الثاني أن يكون من عليه العشر محتاجا إليه  
فلا ضمان عليه إذا لا فائدة في أخذ ثم إعادة إليه وكذلك  
جعل خراج أرضه له عند محمد كالعشر وعندنا يؤخذ في  
وبه يفتى وفي المحيط

ط  
العشر

وبه يفتى وفي المحيط قول في حنيفة ولو باع السلطان العشر  
من رتب الأرض أو من غني قبل قبضه يجوز بخلاف صدقة  
السابعة وقال محمد لا يجوز فيها وقال في المبسوط إن شاء أخذ  
العشر من البايع وإن شاء من المشتري ويرجع المشتري على البايع  
هذا في بيع رتب الأرض قال في الذخير المالكية إن باع زرع  
بعد رفعه أخرج زكاته من جنس المبيع وبيعه نافع قاله  
الائمة لعدم تعيين حق الفقراء وفي بيع العنب يؤخذ من  
ثمنه عند مالك ولا يجزيه العنب والرطب وقال الشافعي  
وعبد الملك يؤخذ رطبا وعنباً وعندنا يجزيه أي ذلك إذا  
وإن شرط الزكاة على المشتري يؤخذ منه عند مالك وعندنا  
يفسد البيع به وإن باع وتعدرت الزكاة عليه قال ابن القام  
والشافعية يؤخذ من المبيع لتقدم حق الفقراء فيه على  
المشتري ومنع اشترى الرجوع لصحة البيع واستقرار الملك  
للمشتري كالعبد الجاني إذا باعه سيك بعد العلم بجانيته  
والترامها ثم أغسرت باب  
من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز قوله الأصل فيه  
قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء الآية فهذه ثمانية  
اصناف قال صاحب الكاشف عن حقايق التنزيل  
إنما قصر لجنس الصدقات على الاصناف المحدودة وإنها  
مختصة بها لا يتجاوزها إلى غيرها كأنه قيل هي لهم لا  
لغيرهم فكانت الصدقات محصورة فيهم لأن إنما خص  
بما دخلت عليه فيما بعد فإذا دخلت على المبتدأ كان  
محصوراً في الخبر وإذا دخلت على الخبر كان محصوراً في  
المبتدأ فإن قيل جمع السلامة جمع قلة والفقراء والمساكين  
كل منهما جمع كثر فكيف يناسب قسمة القليل على الكثيرين

به يفتى

ناقد

لم



عليه

المؤلفه قلزمهم

قيل له جوابا ان احدهما ان جمع القلة الجمع المنكر فاذا  
دخلته لام التعريف كان للكنى والاستغراق هكذا  
في المحصول والثاني ان جمع القلة يستعمل للكنى وبالعكس  
قال الله تعالى ولوان ما في الارض من شجرة اقلام وفي  
الثاني قوله تعالى ثلاثة قروء وقد سقط منها المؤلفه  
قلوبهم لان الله تعالى اعز الاسلام واغنى عنهم وعلى  
ذلك انعقد الاجماع انتهى كلام صاحب الكشاف وفي الكامل  
للحري انه جئ من اليمن يذهب ففسحه رسول الله  
صلی الله علیه وآله اربعاً اعطى ربيعة الاقرع بن حابس المجاشعي  
وربيعة زيد الخيل لطاي وربيعا علقمة ابن علافة الكلابي  
وربيعة عيينة بن حصن الفزاري وكانوا من المؤلفه  
ومنهم ابو سفيان واسمه صخر بن حرب وصفوان ابن  
امية واعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم الزبير فان يزيد  
ابن امرء القيس وكان يقال له فرجد لحسنه وجماله  
اسلم سنة تسع فولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقه  
قومه واقرباء عليها ابوبكر وعمر رضي الله عنهم ومنهم  
عدي بن حاتم رضي الله عنه ومنهم عباس بن مرداس  
السلمي واعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا سفيان وصفوان  
والاقرع وعيينة وعباسا كل واحد منهم مائة من الابل  
قال صفوان بن امية لقد اعطاني ما اعطاني وهو ابغض  
الناس الي فما زال يعطيني حتى كان عليه السلام اصحابه  
الناس الي رواه مسلم قال النوراني هو لاء كلهم اصحابه  
وفي المحيط والمبسوط كان عليه السلام يعطيهم ستمائة  
الصدقة ويؤلفهم على الاسلام وقيل كانوا قد اسلموا  
وقيل كانوا وعدوا بالاسلام وقيل قوم يدرجي خيرهم  
ويقتصر بهم على غيرهم

ويقتصر بهم على غيرهم من الكفار وضرب منهم يخاف شئ  
وعن جابر بن عامر والسجعي لما استخلف ابوبكر انقطع بيوتهم  
الرشا قال النوراني اتفق الخلفاء على منع الكفار منهم بعد  
عليه السلام وقوم لهم شرف فيعطون لترغيب نظر ايهم  
في الاسلام وفي الذخيرة المالكية الجهاد تان باليسان وتان  
بالبنان وتان بالاحسان يفعل مع كل صنف ما يليق به وذكر ان  
الفزاري في معاني القراء انهم كانوا ثلاثة عشر رجلا فاعطى  
كل واحد منهم مائة من الابل حكاة عن مقاتل وقال الشيخ  
الحافظ ابو بكر الدرازي قال جماعة من السلف ليس اليوم  
المؤلفه قلوبهم وفي التحفة اخلف اصحابه في سهم المؤلفه  
قال بعضهم منسوخ وقال بعضهم يصرف سهمهم الي من كان  
حديث عهد بالاسلام ممن موهب مثل حالهم من السوكة والقوة  
ليكون ذلك حاملا لامثالهم على الدخول في الاسلام وفي المنافع  
المؤلفه قلوبهم اصناف ثلاثة صنف كان يتالفهم رسول الله  
ليسلموا او يسلم قومهم باسلامهم وقوم اسلموا وفي اسلامهم  
ضعف فيريد بذلك تقريرهم على الاسلام وقوم يعطيهم  
لدفع شرهم وانشد عباس بن مرداس يجعل زهني وزهد  
القيدي بين عيينة والاقرع فما كان حصن ولا حابس يوقان  
مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهم فمن تضع اليوم  
لا يرفع ويدوي جدي مكان مرفاس والاول يخالف  
مذهب لبصرين قال ابوبكر الدرازي جاء عيينة والاقرع  
ابن حابس لانه بكر فالايا خليفة رسول الله ان عندنا  
ارضا سبخة ليس فيها كلاء ولا منفعة فان رايتنا تعطيناها  
فاقطعها اياها وكتب لهما عليها كتابا واشهد وليس في القوم  
عمر فانطلقا الي عمر ليشهد فلما سمع عمر من الكتاب تناوله

شعر عباس  
ومن تحفظ الابرار



من ايديهما ثم ثقل فيه فجاء ويدوي آله مذقة الكتاب  
: وقال لا اله الا الله تعالى اعز الاسلام واغنى عنكم فان تبتم  
عليكم والآفينا وبينكم السيف فانصرفوا الى ان بكر  
وقالوا انت الخليفة ام مو فقال ان شاء مولد يترك عليه  
: فوق الاجماع فانه قتل الاجماع لا ينسخ ولا يتنسخ لانه الاجماع  
انما صار حجة بعد رسول الله ولا ينسخ بعد فكيف نسخ الكتاب  
به وجوابه يجوز ان يكون في ذلك نص علمه عمر رضي الله عنه  
وجواب آخر يجوز ان يكون هذا من قبيل انتهاء الشيء بانتهاء  
عليته كانهما النفي العام بان دفاع العدو ووجه ثالث  
وهو انه انما كان يدفع ذلك اليهم لقلة عدده المسلمين وكثرة  
عليه الكفار دفعه للصغار عن بيضه الاسلام فلما وقع  
الامن من شرهم كان الدفع ذللا وصغارا فيعود الامر  
على موضعه بالنقيض فلا يجوز وابن عمر رواه البيهقي  
وفي الجوامع كانهما في صدر الاسلام يظهر واد الاسلام فينا  
بالعطاء ليكلف غيرهم بانكفاهم ويسلم باسلامهم وقد  
استغنى الآت عنهم قال عبد الوهاب فلا سهم لهم الا ان  
قدعوا حاجة اليهم ومن صنف من الكفار لا يسلمون بالقرآن  
بل بذلك وقيل اسلامهم ضعيف عظم من ملوك الكفار اسلامهم  
فيعطون ليتألفوا اتباعهم وللمشافعي قولان في اعطائهم  
بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الحسن والزهري ومحمد بن  
علي وابو عبيد وابن حنبل والظاهرية ان سهم المؤلف  
باق لم يسقط وروى عن ابن حنبل من قول الجماعة وقول  
: صاحب الكتاب وعلى ذلك انعقد الاجماع فيه بعد مع  
مخالفة من ذكرناهم الا ان يريد به اجماع الصحابة  
السلوك ولا يعطى الكافر منهم من الزكاة غير المشافعي  
فانه قتل كيف يصرف

الاسلام

فانه قتل كيف تصرف الزكاة اليهم وهم كفار قلنا الجهاد  
واجب على فقراء المسلمين واغنياءهم لدفع شرهم فكان  
يدفع اليهم سهم من مال الفقراء لدفع شرهم فكان ذلك  
قايما مقام الجهاد في ذلك الوقت لحجز الفقراء عنه ثم سقط  
لعدم حاجة جهاد الفقراء لكثرة اولي القوة والتجدد من  
المسلمين قوله والفقير من له ادنى شئ والمساكين من  
لا شئ له وقيل على العكس وفي المبسوط روى ابو يوسف  
عن ابن حنيفة ان الفقير الذي لا يسال والمساكين الذي يسال  
وروى الحسن عن ابن حنيفة ان الفقير الذي يسال ويظهر  
افتقار وحاجته الى الناس وقال الله تعالى يا ايها الناس انتم  
الفقراء الى الله وقال تعالى وانتم الفقراء الى المحتاجين  
والمساكين هو الذي يسال ولا يعطى وبه زمانه وقال الله تعالى  
او مسكينا ذا متربة اي جلدك لاصق بالتراب من الجوع و  
العري فالحاصل ان المذهب عندنا المسكين اشد حالا من  
الفقير وعند الشافعي على العكس والا قول ابن عباس  
وجابر بن زيد ومجاهد وعكرمة والزهري والحسن  
مالك ومثله عن ابن زيد وابن دريد وانه عبيد ويونس  
وابن السكيت وابن قتيبة والقتبي والافشين وتعليق  
نقلته من عدة كتب وقال السفاقي هو قول اهل اللغة  
جميعا وفي النهاية لابن الاثير هو الذي لا شئ له وقيل الذي  
له بعض الشئ والثاني اختيار الطحاوي وهو قول الاصمعي  
وابن الانباري وفي الينا بيع قال ابو حنيفة الفقير المذكور  
في الآية هو المحتاج الذي لا يسال ولا يطوف على الابواب  
المساكين الذي يسال وفي المرغيناني الفقير والمساكين  
الذي لا يملك نصا با غير ان المسكين يسال والفقير لا يسال



وروى ابن سماعه عن محمد بن ابي حنيفة ان الفقير  
 اسواء حالا من المسكين ذكرها المرغيناني وقيل الفقير  
 افقر المهاجرين والمساكين الذين لم يهاجروا قاله الضحاك  
 وقيل الفقير من به زمانه والمسكين الصحيح المحتاج  
 قاله قتادة وقيل الفقير من لا مال يقع منه موقعا  
 كان او غني سائلا كان او متعقفا والمسكين من له مال  
 او حرفه ويقع منه موقعا ولا يغنيه سائلا كان او غني  
 سائلا قال ابن المنذر يحزى هذا الى الشافعي وقيل المسكين  
 الذي يخشع ويستكين وانه لم يسأل والفقير الذي يتجمل  
 ويقبل الشيء سرا فلا يخشع قال هذا قول عبيد الله  
 ابن الحسن العنبري وقال محمد بن مسلمة الفقير الذي  
 له المسكن يسكنه والخدام والمسكين الذي لا ملك له  
 في الطلبة الطلبة المسكين الذي اسكنه العجز عن الطول  
 للسؤال والفقير المحتاج وقيل الفقراء من المسلمين و  
 المساكين من اهل الذمة يروى عن عكرمة وقيل الفقير  
 الذي ليس له مال وهو من اظهر عشيرته والمسكين الذي  
 ليس له مال ولا عشيرة استدلالا لصحفي وابن الانباري  
 بقول الشاعر  
 هذا كذا من اجر عظيم يؤجر  
 مسكينا كثيرا عسكرا  
 عشر شيئا سمعة وبصا  
 فثبت له عشر شيئا وقال الله تعالى انما السفينة  
 فكانت لمساكين فثبت لهم سفينة وروى عائشة  
 رضى الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اللهم اجعل  
 مسكينا واعتنى مسكينا واحشرني في زمن المساكين  
 ونعوه بالله من الفقر واستعاذ به عليه السلام من  
 الفقر رواه البخاري ومسلم واحينى مسكينا وامتنى  
 مسكينا رواه الترمذي

مسكينا رواه البخاري والبيهقي واسناده ضعيف قد  
 ان الفقير اسد ولان الفقير بمعنى المفقر وهو المسور  
 الفقار ولان الله تعالى قد هم على المساكين والتقديم  
 يدل على الاهتمام بهم دون غيرهم وللجهور قوله تعالى  
 للفقراء الذين احصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا  
 في الارض يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف فسماهم  
 فقراء ووصفهم بالتعفف وترك المسئلة ولان الجاهل لا  
 تحسبه غنيا الا وله ظاهرا جليدا وثريا حسنه قد دل على  
 انه ملكه للقليل لا يسلبه صفة الفقر وانشد عن ابن الاعرابي  
 يمدح عبد الملك بن مروان ويشكو اسعانه  
 الذي كانت حلوبته وفق العيال ولم ينزل له سبيل  
 فسماه فقيرا مع ملكا حلوبة يقال ليس له سبيل ولا بدائي  
 لا قليل ولا كثير حكاها الجوهري اعرضوا على بيت الراعي بانه  
 انما سماه فقيرا بعد ذلك حلوبته لانه قال كانت حلوبته  
 لان له حلوبة الآن وهذا ضعيف يرق معنى الشعر لانه  
 يصف مصدقين جازوا واخذوا حلوبة هذا الفقير وفي البداح  
 يسمى مسكينا لما اسكنه حاجته عن التحرك فلا يبرح مكانه  
 لعجزه قال الله تعالى او مسكينا ذا متربة قيل في التفسير  
 اى حفر الارض الى غايته فاستتر بالتراب لانه عار لا  
 تواريه شئ وعن عبد الرحمن بن ابيزى قال كان ناس من  
 المهاجرين لا حدم الدار والعبد والناقة يخذوا عليها كح  
 فسماهم الله تعالى فقراء وجعل لهم سهرا في الزكاة الا ترى  
 كيف حصر على الطعام المساكين وجعل الكفارات لهم من  
 الاطعمة والافاقية اعظم من الحاجة الى سد الجوعة ولان  
 المسكين يفعل من السكون مبالغة في وصفه بذلك اى



لا حركة له كالميت وقيل لا عراى ا فقير انت فقال لا بل  
مسكين فدل على ان المسكين اشتد حاجة وضروته من  
الفقر وقال عليه السلام ليس المسكين الذي يترقب القعة  
واللقمات والتمر والتمرانة لكن المسكين الذي لا يعرف  
ولا يظن به فيعطى ولا يقوم فيسال الناس متفق وهذا  
غاية في العدم والحاجة فانه حصل له اللقمة والتمر  
قد اندفع بعض حاجته والفقر من فقر بالفاقة  
والمسكين من سكن حتى كانه مات للفاقة وقال ابو نصر  
الفقر من افتقر الى غيري والمسكين من سكنت نفسه  
الى الفقر وهو يقوى ما قبله والفقر لغة فيه وانما  
قدم الفقراء لانهم لا يسألون فاقروهم اهم او قدروا  
لكثرهم وتيسر وجودهم على صاحب الزكاة بخلاف  
المساكين وفيه اشكال وسوان المساكين جمع مسكين  
ومو مفجيد للمبالغة كما تقدم ولم يشترطوا المبالغة  
وقد تدركوا ظاهر القرآن ولا حجة لهم في الشعر لانه لم  
يترد ان له عشر شياء بل لو حصلت له عشر شياء  
كانت سمعه وبصى ولان قايله مجهول وقولهم الفقير  
بمعنى المغفور وهو المكسور الفقار ممنوع فانه الخفس  
قال الفقير من قولهم فقرت له فقرة من مالى اى  
اعطيته فيكون الفقير من له قطعة من المال لا بعينه  
انتهى كلامه وقال ابن الفرش يجوز ان يكون من قولهم  
فقرت انفا البعير اذا خرمته بعود ليروضه وبذلك  
فكان الامر اذ له فسمي فقيرا كذلك ولو اخذ الفقير  
مما قاله فالذى سكن عن الحركة اقرب الى الموت منه  
واما الآية فالجواب عنها من اوجه احدها انه سألهم  
مساكين ترحموا واستضعافا

عليه

س

في الفقر

مساكين ترحموا واستضعافا كما يقال لمن امتحن بنبوة  
وثامه مسكين وفي الحديث مساكين اهل النار وقال  
عليه السلام مسكين مسكين من لا زوجة له قالوا يا رسول  
الله وان كان ذاملا قال نعم وان كان ذاملا وقال  
عليه السلام يا مسكينه عليك السكينة اى الوقار ومنه  
مساكين اهل الحب حتى قبورهم عليها ترابا لذلك  
بين المقابر ومعنى قوله عليه السلام اللهم احبني  
مسكينا اى محببا متواضعا لله تعالى غير متكبر ولا  
جبار ولم يرد معنى الفقير قال النووي وروى انه  
استعاض من المسكنة ايضا واستعاض من قنيتها  
ثانيها المراد بالمساكين المعهزون كقوله وضربت  
عليهم الذلة والمسكنة وان كانوا اغنياء اذ لا طاقه لهم  
بدفع الملك عن غضب سفيانهم ثالثها قيل انهم  
كانوا اجرا فيها وانضافت اليهم كما يقال هذه دابة فلان  
السايسن وايضا بالتصريف والكون فيها قال لا تدخلوه  
بيوت النبي وقال وقدرت في بيوتكم فاضاف البيوت  
ثان الى النبي عليه السلام واخرى الى ازاوجه ومعلوم  
انها لا تخلوا من ان يكون ملكا له اولهت فلاضافة  
باعتبار التصريف والسكنى كما يقال هذا منزل فلان  
اذا كان ساكنا فيه وان لم يكن مالكه رابعها ما جاء  
من آية قري مساكين وهي كالتفسير للمشقة ولها  
وجهان وجهان احدهما يراد بهم الدباغون من المسك  
وسوا الجلد واليه ذهب جماعة من المفسرين والثاني  
من المسك الذى هو بمعنى الامساك ومولقة قليلة و  
المبسوط وقيل كانت السفينة عارية معهم ومما

س

س

في الفقر

في الفقر



معنى الفقر والمساكين

صنفان او صنف واحد قال سنذكر في الوصايا وذكر  
في الوصايا انهما جنسان وقال وفسرنا ما في الزكاة  
قلت لو قال ثلث مالي للفقراء والمساكين ولفلان  
كان لفلان الثلث منه وللفقراء والمساكين الثلثان  
فهذا يدل على انهما جنسان وروى عن ابي يوسف ان  
نصفه للفقراء والمساكين ونصفه لفلان فدل على  
انها صنف واحد وانه موصوف بصفتين عند ذكر  
الرازح قوله والعامل يدفع اليه الامام ان عمل  
يقدر عمله يعني من الزكاة فيعطيه ما يسعه واعوانه  
غير مقدّر بالثمن خلافا للشافعي قال في الينايع والقاضي  
هو الذي نصبه الامام لقبض الصدقات من المواسي  
قاله ابو يوسف وفي اكثر النسخ هو الذي نصبه الامام  
لجباية الصدقة ويدفع اليه من الزكاة بقدر عمله  
فيقول له جعلت لك الثمن من الصدقات او العشر  
وفي قاضي خان يعطى كفايته ثمنها كان او اقلا او اكثر  
كرزق القاضي وفي المفيد فيعطيه ما يكفيه وعياله  
واعوانهم وفي الذخيرة لو اخذ عمالا الزكاة فلا بأس  
به فان حمله الى الامام بنفسه لا يستحق العامل من تلك  
الصدقة شيئا وفي جوامع الفقه لو كان كفاية العامل  
تستغرق الزكاة كلها اخذ نصفها اذا اخذ النصف  
عين الانصاف ولو ضاع المالا من يد سقطة عماله  
واجري الموقى وفي شرح المهذب للنووي العامل  
يستحق قدر اجر مثله قلا او اكثر غير مقدّر بالثمن  
ويبدأ به وهو قول مالك وفي المبسوط والمحيط وشرح  
مختصر الدررختي وملتنى البخاري مقدّر بالثمن عند الشافعي  
والصواب ما ذكرته

والصواب ما ذكرته وفي المبسوط وغيره يقسم الزكاة  
عنه على سبعة اصناف على احد وعشرين نفسا لسقوط  
نصيب المولى لغة بالاجماع ثم قالوا نصيب العامل مقدّر بالثمن  
عنه فينطبق على ما ذكره ان يقولوا مقدّر بالبيع وفي  
التحفة يقسم على ثمانية اصناف اربعة وعشرين نفسا  
قال النووي ويعطى الحاشرو هو الذي يجمع ارباب الاموال  
والعريف وهو الذي يعرف الساعى اهل الصدقات  
كالنقيب للقبيلة والحاسب والقاسم والكاتب كلهم  
ياخذون من سهم العامل ولا يذاخونه في اجر مثله ويؤله  
في عمله ولا تقدر الكتابة واما الامام والقاضي فلا يصرف  
اليهما من الزكاة وفي الذخيرة وروى عن مالك السائق والرعي  
وهو شاذ ويجوز ان يكون العامل غنيا لانه ياخذها اجر  
ولا يجوز ان يكون هاشميا وبه قال مالك وهو الصحيح من  
مذهب الشافعي ويجرم على بني المطلب ايضا وفي النهاية  
الصحيح جواز صرفها الى العامل منهم وقال بعض المالكية  
يجوز ان يستاجر بعض بني هاشم على حراستها وسوقها  
قال ابن العربي لا يجوز لان حراستها وسوقها لجمعها وضمتها  
وفي الذخيرة اجاز احمد بن نصر ان يكون العامل هاشميا  
او عبدا او ذميا بالقياس على العامل الغني قلنا او سلخ  
الناس لا ينافي الغني وينافي الهاشمي لشرفه والعبد  
لعدم ولايته والكافر على المسلم وذكر ابو نصر البغدادي  
ان ما ياخذ العامل عندنا اجر ولهذا الحق له اذا  
حملها المالك بنفسه الى الامام وكذا ياخذ مع الغني وقال  
مالك الذمى ياخذ من غيرها وقال ابن الجلاب ياخذ منها  
بقدر عمله وعند الشافعي زكاة وكذا مولى الهاشمي

تفرد  
الحاشرو والعريف  
والحاسب والقاسم  
والكاتب والنقيب

الاصح



لا يكون عاملا في الزكاة كالمهاشمي ومنهم من قال لا تحرم  
 على موالهم اذ لاحظ لهم في سهم ذوي القربى الذي عوّض  
 به من الصدقة ووجه المنع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بعث رجلا من بني مخزوم على الصدقة فقال لابي رافع  
 مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم اصحبني كما تصيب منها  
 قال لا حتى اسال رسول الله فانطلق فساله فقال عليه  
 السلام ان الصدقة لا تحل لنا وان مولى القوم من انفسهم  
 رواه الخمسة الا ابن ماجه وصححه الترمذي وفي النسائي  
 عن ابن عباس قال استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ارقم  
 ابن ارقم الزهرتي على الصدقة فاستتبع ابا رافع  
 فانه ابورافع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستسنان فقال  
 النبي عليه يا ابا رافع ان الصدقة حرام على محمد وعلى  
 آل محمد وان مولى القوم من انفسهم والرجل المذكور  
 هو الارقم ابن ابي الارقم يتي ذلك النسائي والخطيب  
 وفي قاضي خاوند بن ارقم وهو غلط وفي الاكمال يجوز  
 الطحاوي ان يكون الهاشمي غلاما عليها ومولى القوم  
 منهم في حرمة الصدقة عليهم لان جميع الوجوه حتى  
 انه لا يكون منهم في الكفارة ولا في تضعيف الصدقة في  
 حق بني تغلب ومولى المسلم اذا كان كافرا يؤخذ منه  
 الجزية قوله وفي الرقاب يُعان المكاتبون منها في  
 فخر رقابهم قال هذا قول اكثر العلماء وبه قال علي  
 وابن جبير والنخعي والزهرتي والثوري والشافعي والليث  
 ورواية ابن القاسم وابن نافع عن مالك وفي النسائي  
 واليه ذهب احمد قال ابن تيمية ان كان معه وفاء للثمن  
 لم يعط لاجل فقره لانه عبد وان لم يكن معه شيء  
 اعطى الجميع وان كان معه

السلام

اعطى الجميع وان كان معه بعضه تتم سواء كان قبل  
 حلول النجم او بعد كيلا يحل النجم وليس معه شيء فيفسخ  
 الكتابة وياخذ مع كونه مكتسبا ثوبا ويجوز دفعها  
 الى سيده لانه اعجل لعنقه وعند الشافعية انه لم يحل  
 عليه نجم ففي صرفه اليه وجهان وان دفعه اليه فاعتقه  
 المولى او ابراءه من بدل الكتابة او عجز نفسه والمال  
 في يد المكاتب رجع فيه قال النووي وهو المذهب كذا لو  
 ادنى من كسبه ويقتى مال الزكاة في يد فالحاصل متى  
 استغنى عنه وعنت والمال في يد فالمذهب الرجوع و  
 لو تلف في يد ثم عجز نفسه فوجهان في الرجوع عليه  
 واختلفوا هل يرجع في رقبته او ذمته وان سلمه الى  
 سيده ثم عجز نفسه ففي الرجوع وجهان وان هلك في  
 يد رجع بيده ويكون فريض الزكاة باقيا على الدافع  
 وفي المغني ان انفسه تحت الكتابة فما في يد سيده وهو  
 قول عطاء والاحنفية واصحابه ورواية المروفي  
 والكوسج عن احمد كساير السابيه وكالفقير والمسلمين  
 اذا استغنيا فان ادعى انه مكاتب كلفا لبينة و  
 يقبل فيها الاستفاضة وان صدقه سيده فالاصح  
 انه يقبل اذ من ملك الانسا ملكا لاخبار ويصرف  
 لا المكاتب بغير اذن سيده ولا يصرف الى سيده  
 الا باذنه ولا يصرف الى مكاتبه وهو المذهب وجون  
 ابو علي بن حبان قال وهو ضعيف قلت اشترط  
 اذن المكاتب في الدفع الى سيده بعيد جدا لانه  
 قضاء دين المكاتب بغير اذنه وقضاء الديون  
 من الاجانب لا يتوقف على اذن المديون ولان الدافع

لقد عنته

الحق

الشهاد بالاشهاد  
 عن يمينه واليمين

تاسع عشر



شروط عنقه فحاله ان لا يتوقف اعتاقه على اذنه فكذا  
 احاد شرطه ولانه اعجل لعنقه كما مد ولا فرق بين  
 ان يكون سيد غنيا او فقيرا وفي الجمهور كالدفع الى  
 عديم الغنى وفي المحيط وقد قالوا لا يدفع الى مكاتب  
 الهامشي بخلاف مكاتب الغنى وقد اوضحنا الفرق  
 وقال ابن عباس يعق منها الرقبة رواه البخاري وبه  
 قال البصري وعبد الله ابن الحسن العنبري ومالك  
 واسحاق وابو ثور وانكر مالك القول الاول فقال المكاتب  
 عبد ما بقي عليه درهم فكيف يعطى من الزكاة وفي الجوامع  
 يشترى بها الامام الرقاب فيعتقها عن المسلمين والولا  
 لجميعهم وقال ابن وهب هو فكاك المكاتبين ووافقه  
 الجماعة ولو اشترى بركاته رقبه فاعتقها لكون  
 ولاق له لا يجزيه عند ابن القاسم خلافا لاشبه  
 ولا يجزي فكاك الاسير بها عند ابن القاسم خلافا لابن حبيب  
 ولا يدفع عند مالك والا وناحى الى مكاتب ولا الى عبد  
 موصرا كان سيد او محسرا ولا من الكفارات وذلك  
 ابن المنذر عن الزمري نصف سهم الرقاب يشترى  
 به رقبه ممن صلى وصام وقدم اسلامه من ذكره او ان  
 فيعتق ثم اختلفوا في ولاية فقال ابو عبيد للمعتق وقال  
 الحسن واسحاق يجعل ما يتركه المعتق من الزكاة في  
 الرقاب وقال عبيد الله بن الحسن يجعل ما خلفه المعتق  
 من الزكاة في بيت مال الصدقات وفي قول مالك ولا في  
 لجماعة المسلمين كما ذكرناه وحكي ابن المنذر في الاشراء  
 عن النخعي وابن جبير انه لا يعق منها رقبه كاملة  
 لكن يعطى منها في رقبه ويعين به مكاتب وجه قول  
 الجمهور ما رواه

سوا كان سبيله موصرا

الجمهور ما رواه البراء بن عازب ان رجلا جاء الى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فقال دلني على عمل يقربني من  
 الجنة ويبتعني من النار فقال اعق النسيئة وفك  
 الرقبة قال يا رسول الله اولنا واحدا قال لا اعتق النسيئة  
 ان ينقده بعقها وفك الرقبة ان يعين في ثمنها رواه  
 احمد والدارقطني وعن ابن هرييرة ان النبي عليه السلام  
 قال ثلاثة كلهم حق على الله عون الغارم في سبيل  
 الله والمكاتب الذي يريد الاداء والنكاح المتعفف رواه  
 الخمسة الا ابا داود ولان التملك من العبد لا يمكن وهو  
 ركن في الزكاة كبقية الاصناف ولان ذلك يؤدى الى تعطيل  
 هذا السهم لان كثيرا من الناس لا يبلغ ركانه ما يشترى  
 به رقبه بخلاف اعانة المكاتب فانها تحصل بدرهم واحد  
 قلت يعارض بندور وجوه المكاتبين بخلاف شراء العبد  
 وفي المبسوط هذا فاسد لان التملك لا بد منه وما يخذ  
 بايع العبد عوض عبد وفي شرح مختصر الكرخي لا يخلوا  
 اما ان يكون مصروفة الى مالك العبد او الى العبد لا يجوز  
 الاول لانه غني وما يخذ عوض عن ملكه فلا يكون  
 زكاة ولا الثاني لان العبد لا يملك رقبه نفسه بذلك  
 انما يملك على ملك مولاه والدفع الى عبد الغنى كالدفع  
 الى الغنى بخلاف المكاتب لانه حر يد ولا سبيد للمولى الى  
 ما زيد قوله والغارم من لزمه دين ولا يملك نصيبا  
 فاضلا عن دينه ومثله في المبسوط وقال ابو نصر البغدادي  
 الغارم من لزمه دين وان كان في يده مال لانه مستحق  
 بالدين فصار كمن لا مال له وفي الذخيرة الغارم ان يكون  
 ماله قد رما عليه او كان له مال على الناس لا يملكه اخذ



فهو غني في الظاهر ويجعل له الصدقة وقال محمد الغارم  
 الذي له مال غريب وذيون لا يأخذ من الصدقة الا قدر  
 حاجته بخلاف الفقير حيث يأخذ فوق حاجته وقال ابن  
 المنذر عن مجاهد اذا ذهب بالارجل سبيلا وحريق او  
 اذ ان له عياله فهو من الغارمين وقالت الشافعية الغارم  
 ضربان ضرب غرم لا صلاح ذات البين واطفاء النايين بين  
 القبيلتين وهو ان يتخذ دية قتيل فيعطى مع الفقير  
 الغني او لغير دم بانه يحمد قيمة متلف والغني بالغارم  
 وكذا بالعروض على المذهب كالفقير والضرب الثاني  
 من غرم لا صلاح نفسه وعياله في غير عصية او اتلف شيئا  
 على غنى سهوا فيعطى ما يقضى به دينه في اصح القولين  
 ولا يعطى مع الغني في اصح القولين والغرم يطلق على الذين  
 وصاحب الدين واصلا الغرامة اللزوم ومنه قوله تعالى  
 ان عذابها كان غراما وقال الا زهرتي معنى اصلاح ذات  
 البين اصلاح حال الوصل بعد المباشرة والبين يكون وصلا  
 ويكون فريقة والنايين العداوة والشحناء عن قبضة  
 ابن مخارق الهالك قال تحملت حمالة فاتيته رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اساله فيها فقال قم حتى تاتيها الصدقة فقام  
 كد بها ثم قال يا قبضة ان المسألة لا تحل لاحد الا بعد  
 ثلاثة رجل تحل حاله فحلت له المسألة حتى يصيبها  
 ثم تمسك ورجلا صابته جائحة اجتاحت ماله فحلت  
 له المسألة حتى يصيب قواما من عيشه او قال سدادا  
 من عيشه ورجلا صابته فاقة حتى يقول ثلاثة من  
 ذوي الحجي من قومه لقد صابت فلانا فحلت له المسألة  
 حتى يصيب قواما من عيشه او قال سدادا من عيشه  
 سواهن من المسئلة

الغرم يطلق على  
 الممنوع من علف حاج  
 الممنوع

حرت قبضة ياتي

سواهن من المسئلة يا قبضة سحنت ياكلها صاحبها  
 سحنتا رواه مسلم والنسائي وابوداود والحالة بفتح  
 الحاء وتخفيف الميم الكفالة وقوله من قوله اشان الى  
 اهل الحنن الباطنة وقوله ثلاثة لعلها لاخراجة عن  
 حكم الشهادة الى طريق انتشار الخبر واشتهر وان القصد  
 بالثلاثة اقل الجمع لانفس العدة اذ ليس في الشهادات  
 اشتراط الثلاثة والقوام بالكسر ما يقوم بحاجته ويستغنى  
 به والسداد بالكسر ما يسد ثلمته وخلصته وبالفتح  
 اصابة المقصد والصواب **قوله** وفي سبيل الله منقطع  
 الغزاة عند ابي يوسف وعند محمد منقطع الحاج وفي المسئلة  
 وفي سبيل الله فقراء الغزاة عند ابي يوسف وعند محمد  
 فقراء الحاج ومثله في المحيط والذخيرة والتحفة والغنية  
 وشرح مختصر الكرخي والمفيد والتجريد والمرغيباني  
 والولوالجى وعامة كتب الاصحاب ولم يذكر احد منهم  
 قولنا لا حنيفة وقد كشفت عن ذلك من نحو ثلاثين مصنف  
 فكيف لا يتكلم الامام في معرفة سبيل الله مع وقوع الحاجة  
 الى ذلك وفي الوبرتي هم الحاج والغزاة المنقطعون عن اموالهم  
 وليس معهم شيء وفي الاسيحياتي اراد به الفقراء من اهل  
 الجهاد ولم يحكي فيها خلافا فيجوز ان يكون ذلك قولنا لا حنيفة  
 ايضا وقال ابن المنذر في الاشراف قولنا لا حنيفة وانه يوسف  
 ومحمد سبيل الله هو الغازي غير الغني وحكي ابو ثور عن  
 لا حنيفة انه الغازي دون الحاج وذكر ابن بطال في شرح  
 البخاري انه قولنا لا حنيفة وما لك والشافعي ومثله النووي في  
 شرح المذهب فهو لا يقولون قولنا لا حنيفة كما ذكرته  
 ثم وجدته في خزنة الاكل ما يوافق نقلنا لار الجماعة



فقال فيه سبيل الله فقراء الغزاة عندنا وعن محمد الحاج  
ايضا حكاه عن فتاوى البقال وفي الغزنوي وفي سبيل الله  
منقطع الغزاة وعن محمد منقطع الحاج فهذا يدل على ان  
ذلك رواية محمد خلاف ما ذكر الجماعة وبالأول قال مالك  
والشافعي والثوري وابو ثور واحمد في رواية واختار ابن  
القاسم وابن المنذر قال ابو عبيد لا علم احدا افني بصرف  
الزكاة الى الحج ورواية محمد قول ابن عباس وابن عمر و  
قال ابن حنبل في روايه من اسحاق واختران البخاري قال  
ابن عبد الحكم يدخل شري المساحي والحيال والمرالك وكذا  
النوايتة للغزو ويدفع للجواسيس النصاري وقال النووي  
في شرح المهدب من الغزاة المتطوعين الذين لا حق لهم  
في الديوان بكسر الدال في الفصح المشهور ويروى فتحها  
وانكر الاصمعي وعيني وهو معرب وقيل عربي وهو  
غريب وفي المرغيناني وقيل في سبيل الله طلبه العلم  
قلت هذا بعيد فان الآية نزلت وليس هناك قوم يطلبون  
طلبه العلم وجه من جعل الحج من سبيل الله ما روى ابو  
داود انه عليه السلام قال للرجل كان جعل جلاله في سبيل  
الله لو اجمعتها عليه كان في سبيل قال النووي اسناد  
صحيح وفي حديث ام محمد مثله لكنه من رواية محمد بن  
اسحاق صاحب المغازي وقال ابو داود اووه فيه عن  
المدلس اذا قال عن لا يحتج بحديثه بالاتفاق والجل  
ان الحج يسمى سبيل الله لكن الآية محمولة على الغزو  
لغلبته ولانه عليه السلام ذكر المغازي في سبيل الله  
لحدا الصدقة ولم يذكر الحج وهو تفسير في سبيل الله ولان  
اخذ الزكاة اما الحاجة اليها كالفقير او الحاجة اليها  
كالعامل والحاج لا يحتج

احكام الغزاة

كالعامل والحاج لا يحتج اليها لعدم الوجوب عليه  
اذا كان فقيرا او لان عند كفايته اذا كان غنيا ولا يحتج  
بحن اليه ولو جعل عليها كان الترفايد قال النووي  
انما يعطى الغازي اذا حضر وقت الخروج وان مات في الطريق  
او امتنع الغزو بسبب آخر استمر منه وفي المنتقى لابن  
تيمية انه عليه السلام جعل جماعة على ابل الصدقة الى  
الحج رواه احمد والبخاري تعليقا وقال الحسن البصري  
ان اشترى اياه من زكاته جاز ويعطى المجاهدين  
والذي لم يحج ثم تلا انما الصدقات للفقراء الآية  
في انما اعطيت اجزات قال السفاقي في شرح البخاري  
جزى ثلاثي في المشهور فاذا كان ربا عتيا ثم في لغة بني  
نميم وقد قيل جزى واجزى بمعنى واحد معنى قضى مثلا  
وفي واو في قال ولا يصرف الى اغنياء الغزاة عندنا واختار  
ابن القاسم وعيسى بن دينار وقال مالك والشافعي و  
آخرون انه يجوز صرفها الى اغنياء الغزاة اذا لم يكن لهم شيء  
في الديوان ولم يكونوا يأخذون من الفتي ويحشكوا بما رواه  
محمد في السير الكبير عن عطاء بن يسار انه عليه السلام  
قال لا تحل الصدقة لغني الا الخمسة الغازي في سبيل الله  
والعامل عليها والغارم ورجل اشترى الصدقة بماله  
ورجل جاز مسكين فتصدق عليه فاهلها الى الغني قال  
محمد وبطام اخذ اهل المدينة قلت رواه محمد عن عطاء  
مرسل او هكذا ارسله مالك وابن عيينه اخرج ابو  
داود ورواه ابو داود عن عطاء بن يسار عن ابي  
سعيد الخدري عن النبي عليه السلام ومحمد والثوري  
وصلاه ورواه عطية بن سعد العوفي متصلا ولا يحتج



حديثه وهو حديث حسن وعلمنا بنا ومن قال يقول  
حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه انه عليه السلام قال  
اعلمهم ان الله فرض عليهم صدقة يؤخذ من اغنيائهم  
فترة في فقرائهم تتفق عليه ولا يعارضه حديثهم  
لانه لم يصح ولو صح لا يبلغ درجة حديثنا الثابت في  
الصحيحين وقال عليه السلام لا يحل الصدقة لغني رواه  
ابوداود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن  
حديثهم قال محمد وعلمنا وناحل على الغازي المنقطع  
ماله وليس في يده ما ينفق على نفسه واثما ماله في وطنه  
فيكون فقرا ايدا غنيا ملكا وقال الشيخ ابوبكر الرازي  
قد يكون الرجل غنيا في اهله وبلده يدر يسكنها واثاث  
يتاثر به في بيته وخادم بخدمة وفرس يركبه وله  
فضل ما لا يجب عليه الزكاة فيه ولا يحل له الصدقة  
فاذا عزم على الخروج للغزو احتاج الى آلات السفر  
وسلاح الغزو والعق فيجوز له اخذ الصدقة اذا قد انفق  
الفضل فيما يحتاج اليه من السلاح والعق ولو لاسفن  
للغزو لبقي غنيا اذا لا يحتاج في اقامته الى انفاق الفضل  
فاذا قصد الغزو جاز له اخذ الصدقة وهو غني في هذا  
الوجه فهذا معنى قوله عليه السلام الصدقة لا تحل  
للغازي الغني وفي النسائي عن الحسن في سبيل الله كان  
اناس يهزون ولم يكن يبلغ ما ياخذون في نفقاتهم فكان  
من احتاج زاده سها في الصدقة وعن عمر بن عبد العزيز  
المشترط الفقير ومن نصيبه حاجة في ثغرى وهو غازي  
في سبيل الله حظ من الزكاة فقد اشترط الحاجة والفقير  
في الغازي وتعلقوا ايضا بالعطف لدلالة الله على المغايرين  
قلت المغايرين ثابتة مع

قلت المغايرين ثابتة مع فقير الغازي اذ هو عطف نوع  
على نوع آخر والثاني هو باطل بعطف المؤمن على العالمين  
اذ العطف على ما يليه اولى وذكر الغازي وهو المديون  
بعد المكاتب وهو مديون ايضا لاختلاف نوع الدينين  
وكذا عطف فقراء الغزاة على مطلق الفقراء من باب  
عطف الخاصة على العامة ولان حديثهم متروك الظاهر  
عندهم اخرجوا منهم الغزاة الذين لهم نصيب في الديوان  
وغني وان لم يستغنوا بذلك من غير دليل شرعي وجعلوا  
للغزاة المتطوعة وفي المبسوط المبراهية الغني بقوى البدة  
اذ القدرة على الكسب والقتال انما يكون بالبدل لا بحجم  
ملك المال ولان حديثهم يفيد الحصر في الخمسة المذكورين  
بالنفي والاثبات ويذكر العدة الخمسة وقد جوزوا الدفع  
الى اغنياء المؤلفة وليسوا من الخمسة فوجب تاويل حديثهم  
على ما ذكرناه **قوله** وابن السبيل من كان له مال  
في وطنه وهو في مكان لا شيء له فيه وفي المحيط وابن السبيل  
كل منقطع عن ماله وانه كان غنيا في اهله او كان تاجرا  
له دين على الناس لا يقدر على اخذ ولا يجد شيئا يحل له  
الصدقة لانه فقير يدا كاي سبيل وفي احكام القرآن  
للشيخ ابن بكر الرازي ابن السبيل هو المسافر المنقطع وبه  
يأخذ من الصدقة وانه كان له مال في بلد وكذا روي عن  
بجاهد وقتادة وانه حفص قال بعض المتأخرين هو  
من يعزم على السفر وليس له ما يحتمل به قال وهذا  
خطا لان السبيل هو الطريق فمن لم يحصل في الطريق  
لا يكون ابن السبيل وكذا لا يصير ابن سبيل بالعزم على السفر  
وابن السبيل كعابر السبيل قال ابن عباس في قوله تعالى



الا عابري سبيلهم المسافرون لا يجدون الماء فليتيهم  
 فكذا ابن السبيل هو المسافر لان من عزم على السفر  
 وفي النابيع وابن السبيل منقطع الغزاة عن ابي يوسف  
 ومحمد وعن محمد في موضع آخر منقطع الحاج فقد فسره ابن  
 السبيل بما فسره به في سبيل ولا بد ان يختلفا في كتاب  
 علي صالح الجرجاني ابن السبيل هو الذي لا يقدر على ماله  
 في سفر وهو غني ويقدر ان يستقرض فالتقرض خير له  
 من قبول الصدقة وان قبلها اجزاء عمن يعطيه ولا يلزمه  
 الاستقراض لاحتمال عجز عن الاداء والسبيل الطريق  
 يذكر ويؤتى وفي المبسوط وشرح مختصر الكرخي سمي ابن  
 السبيل للزومه الطريق كل زوم الولد والدته قلت يجوز  
 ان يقال ان السبيل لما دفعته من بلد الى بلد كما ترفع الارحام  
 الابناء سمي ابن السبيل وفي النابيع ايضا ابن السبيل هو  
 المجتاز في مصر قد قطع به او الخارج اراد الانصراف الاله  
 ولم يجد ما يتجمل به وفي جوامع الفقه هو الغريب الذي ليس  
 يد شيئا وان كان له مال في بلد ومن له ديون على الناس  
 ولا يقدر على اخذها لغيبهم او لعدم البيئته او لاعدائه  
 او لتأجيله يحل له اخذها وقوله في الكتاب وسوء مكان  
 لا شيء له فيه وقول العتاني هو الغريب الذي ليس في يد شيء  
 ليس في شيء على اطلاقه او عمومته بل المراد به شيء لا  
 يكفيه لرجوعه الى وطنه يؤتيك ما ذكر في قنية النية  
 ابن السبيل له ما يكفيه في معيشتة وزاد يكفيه الى  
 وطنه لا يجوز دفع الزكاة اليه والحاج المذكور فيه على  
 قول محمد اسم جمع متل حامل وليس جمع محقق وفي خزائن  
 الاكل لا يجب على ابن السبيل اداء زكاته حتى يرجع الى ماله  
 ولو تصدق غني بغير امر

ولو تصدق غني بغير امر قبله فرضي به لم يجز  
 وبما مر يجوز قلت اذا كانت قايمة في يد الفقير ينبغي  
 ان يجوز لان الاجابة اللاحقة كالوكالة السابقة على  
 ما عرفت في الجامع وفي الذخيرة والواقعات اذا لم يكن له  
 بيئته عاد له انما يجوز له اخذ الصدقة اذا رفعه الى  
 القاضي فحلفه فحلف وهو المراد من اطلاق العتاني  
 في جوامع الفقه وذكر فيها ايضا ان من عليه دينه اذا  
 كان محسرا فالمجتاز جواز اخذ الصدقة له ومثله في  
 الولوالجي وقال النووي الغارم نوعان احدهما من ينشئ  
 سفرا والثاني الغريب المجتاز في سفرا لطاعة دون  
 المعصية وفي المباح وجهان فاذا زعم يريد السفر والغزو  
 لا يكلف البيئته وعندنا وبه قال مالك من ينشئ السفر  
 لا يعطى بل يختص بالمجتاز وقد ابطال الشيخ ابو بكر الرازي  
 قول من زعم جواز الدفع له من يعزم على السفر فيما  
 تقدم قريبا ثم ما اخذ ابن السبيل لا يلزمه رقه بملك  
 ولا التصديق به لانه اخذ باستحقاق فاستبده الفقير  
 والمسكين اذا استغنا بعد الاخذ وكذا الغازي وغيرهما  
 وهو قول مالك خلا للشافعي قوله قال في هذه جهات  
 الزكاة وللمالك ان يدفعها لأكبر واحد منهم وله ان يقتصر  
 على صنف واحد وهو قول عمر بن الخطاب وعلي بن ابي  
 طالب وعبد الله ابن عباس وحذيفة ابن اليمان ومعاذ  
 ابن جبل وبه قال سعيد بن جبير والحسن بن ابي الحسن  
 والنخعي وعمر بن عبد العزيز وابو العالية وعطاء بن  
 ابي رباح واليه ذهب الثوري ومالك واحمد في ظاهر الرواية  
 وابو ثور وابو عبيد عن النخعي ان كان المالك كثيرا احتمل



قسمته على الاصناف قسم عليهم وان كان قليلا صنف  
 لا صنف واحد وقال الشافعي يصرف جميع الصدقات  
 كالزكات وصدقة الفطر وخمس الزكاة الى ثمانية  
 اصناف ويكون من كل صنف ثلاثة الا العاملين عليها  
 فانه يجوز ان يكون العامل واحدا فان فرق زكاته بنفسه  
 او بوكيله سقط نصيب العامل فيفرق الباقي على سبعة  
 اصناف احد وعشرين نفسا ان وجدوا حتى لو تركوا واحدا  
 منهم ضمن نصيبه ولو قولا عكرمة وداود الظاهري  
 وقال المزني و ابو حفص الباب سابع يصرف خمس  
 الزكاة الى من يصرف اليه خمس الفخ والغنمة وقال  
 الاصطخري يصرف صدقة الفطر الى ثلاثة من الفقراء  
 لقلتها واختار الرويان في الحلبة وحكاها عن جماعة  
 منهم وجوز الشيرازي صرفها الى واحد واستحسن  
 الصرف اليهم اصبع من المالكية كيلا يندرس العلم  
 باستحقاقهم ولما فيه من الجمع بين مصالح سد الخلة  
 والاعانة على سد النخور ووفاء الدين والخلاص من  
 الرق ولما يرجى من بركة دعاء الجميع بالبركة ومعاونة  
 ولي الله تعالى ويقدم العامل لان ما يأخذ اجرا ثم  
 المساكين ثم الفقراء وابن السبيل يقدم على الفقير  
 لانه الفقير في وطنه واذا استوت الحاجة يؤثر الاوثر  
 ولا يحرم غني وكان عمر رضي الله عنه يؤثر هذا الحاجة  
 ويقول الفضائل الدينية لها اجور في الاخرة والصدق  
 رضي الله عنه كان يؤثر سابقه الاسلام والفضائل الدينية  
 اذ حفظ ثبته الا برار افضل من حفظ ثبته غيرهم  
 لما في بقائهم من المصالح وجوامع الفقه الفقير الذي  
 يسال الخافا وباطلا

حفظ

كدر ما في  
 جوامع الفقه

يسال الخافا وباطلا سرا فانيؤجر على الصدقة عليه سالم  
 يعلم انه يصرفها في معصيته للشافعي ان الله تعالى اضاف  
 جميع الصدقات اليهم بلام التملك واشترك بينهم بواو التشريك  
 فدل على انه مملوك لهم مشترك بينهم هذا لفظ الشيرازي  
 في المذهب وتعلقوا بما روي من حديث زياد بن الحارث الصدائي  
 قال انني رسول الله صلى الله عليه وسلم على قوم فانا رجل  
 فقال اعطني من الصدقة فقال ان الله لم يرض في قسمة  
 الصدقات بنبي مرسل ولا ملك مقرب حتى تولى قسمها  
 بنفسه ثم جزأها ثمانية اجزاء ثم قال ان كنت من احد  
 هذه الاجزاء اعطيتك وزعموا انه نص فيه والحديث  
 رواه ابو داود وقال ابن حزم الظاهري لا يختلفون فيمن  
 امر بما لا يقوم سببهم انه لا يجوز ان يخص العبد فيمن  
 المصيبة ان يكون امرا للناس او كد من امر الله تعالى و  
 الجماعة قوله تعالى وان تحفوها وتوتوها الفقراء فهو  
 خير لكم بعد قوله ان تبدوا الصدقات فقد تناول جنس  
 الصدقات وبين انناها للفقراء لا غير خير لنا ولم يجعلنا  
 بذلك متعددين ضامين ولا يقال اباد بذلك نصيبهم  
 فانه غلط لان الضمير عائد الى الصدقات لا الفقراء  
 ونصيبهم لم يتقدم لهم ذكر الضمير وفي حديث معاذ خذ  
 لما بعثه الى اليمن قال له اعلمهم ان عليهم صدقة يؤثرون  
 من اغنيائهم فيثرون فقراهم رواه البخاري ومسلم في  
 صحيحهما وقد تقدم قوله ويدل عليه فعلية السلام  
 فانه لما اتاه مال الزكاة وضعه في صنف واحد وهم  
 المؤلفون قسم فيهم الذهنية التي بعث بها على رضي الله عنه  
 من اليمن وانما يؤخذ من اليمن الصدقة لاسلامهم

زيد بن الحارث  
 الصدائي احمد  
 في بن النبي صلى الله عليه وسلم



معنى تكلم بما روي  
قبضة تقدم

ثم اتاه ما لا آخر فجعله صنفا آخر لقوله لقبضه بن الخوار  
حين جعل جماله فانه النبي عليه السلام فسأله فقال اقم  
يا قبضة حتى ياتينا الصدقة فنامرك بها وقد تقدم في  
الغارمين وفي حديث سلمة بن صخر البياضي انه امره  
بصدقة قومه بنى زريق وقد كان ظامرا من امراته  
فا من ان ينطلق الى صاحب صدقة بنى زريق فلو كان  
دفعها الى الاصناف الثمانية واجبا لما جاز دفعها الى واحد  
ولا الى صنف واحد فان امكن صرفها الى الجميع لكثرتها  
كان اولي ليجرح عن الخلاف والا لوجب عليه خمسة دنانير  
في ما يتين فصرفها الى فقير واحد افضل من تفريقها  
على جماعة لا نستغنى الواحد بها دون الجماعة قال  
الشيخ ابو بكر الرازي قول السافعي للآثار والسنن  
وظاهر الكتاب ولا يروى عن الصحابة خلاف ما ذكرناه  
اولا لظهور واستغاضته فيهم من غير خلاف ظهر من  
احد من نظرائهم قال ولم يسبقه اليه احد قلت قد ذكر  
ابن المنذر في الاشراف انه قول عكرمة وفي حديث عبيد  
لله بن عدي بن الجبار وفي الرجلين اللذين سالا رسول  
الله من الصدقة فزاما جلددين فقال لا شئنا اعطينا  
ولا حظ فيها الغنى ولا القوي مكتسب رواه ابو داود و  
النسائي قال النووي الحديث صحيح فلم يسألها من اتي  
الاصناف بما فجعل الاستحقاق بالفقر فان قيل كانت  
المؤلفة ياخذونها لا بالفقر اجاب انهم لم يكونوا ياخذونها  
صدقة وانما كانت لصدقة للفقراء ويدفع منها لهم لدفع  
الاذى عن الفقراء او ليسلموا فيكونوا قوت لهم وعون  
للمسلمين وكان التصرف في ذلك للامام قولهم اضاف اليهم  
جميع الصدقات بلام التمام

اجواب ان اللام المختص  
بالمالك والاطراف المختص  
فيها احد وعشرون جزءا

جميع الصدقات بلام التملك واشرك بينهم بواو التشريك  
الى آخر فالجواب عن ذلك من وجوه الوجه الاول ان اللام  
لها معان تترقى الى عشى قال ابن يعيش في شرح المفصل افرد  
بعضهم لها كتابا وزاد على ذلك كثيرا قال وقيل اصلها الاختصاص  
واستعمالها في الملك لما فيه من الاختصاص لان كل مالك مختص  
بملكه ولهذا لم يذكر الزمخشري في المفصل غير الاختصاص  
لعمومه ولم يذكر انهما للملك فقال اللام للاختصاص كقولك  
المال لزيد والسرج للدابة وجاني اخ له وابن له ولا ملك  
في هذه الثلاثة بل فيها الاختصاص وهو موجود في الملك ايضا  
فكان ذكر الاختصاص اجوده فاذا ثبت انهما للاختصاص قلنا  
اللام في الآية للاختصاص يعني انهم يختصون بالزكاة ولا  
يكون لغيرهم كقولهم الخلافة لقريش والسقاية لبنى  
هاشم اي لا يوجد ذلك في غيرهم فلا يلزم ان يكون مملوكة لهم  
فيكون اللام لبيان محل صرفها ويقول هذه الخيل لفلان  
السايس وهذه الارض للزراعة وهذا اللجام للفرس قال  
الله تعالى فطلقوهن لعدنهن اقم الصلوة لادراك الشمس  
وقوله عليه السلام صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته و  
تقول هذا القصر للملك وهذه القلنسوة للقاضي اي لا  
يصلح الآله ولا ملك في هذه المثل قال الله تعالى ولمن خان  
مقام ربه جنتان فلا يتعين الملك في الآية والوجه الثاني  
الفقراء والمساكين لا يعدون ولا يخصون لكثرتهم فكانوا  
مجهولين والتمليك من الجهول محال فلا يمكن حملها عليه  
ولهذا قال النووي لو كان في البلد ثلثون ثلاثة من الصنف  
لا يثبت ملكهم ولا ينتقل الى ورثتهم بموتهم فلا على  
عدم الملك فبطل ما ادعوه من ان اللام للملك بخلاف

نحو قول النووي



الثلاثة عندهم والوجه الثالث ان قوله تعالى وفي الرق  
وفي سبيل الله لا لام فيها فاذا حمل على الاختصاص سقيم  
الجمع ولا يستقيم الملك في الطريق وهذا بين مكشوف والوجه  
الرابع ان الاضافة يؤخذ بادنى ملايسة كما في كوكب الخرقا  
وصد طرفك وتقول كذا في بيت فلان اذا كان ساكننا فيه  
باجانة واعانة او غضب قال الله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي  
وقال وقدرت في بيوتكن واذكرن ما يتلى في بيوتكن والاضافة  
بمعنى اللام ومعلوم ان البيوت اما لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
او لارواجه رضي الله عنهم وقد اضاف اليهم بغير ملك فكذا  
ها هنا والوجه الخامس قال الطرطوشي لو ان رجلا اوى  
لاصحاب ماله وانه حنيفة والسافعي بعدم صنف منهم لم  
يصرف الى غنى بل يرد الى الورثة وفي الزكاة عندهم يصرف  
الى بقية الاصناف فلو كانت اللام للملك وكانت للصدقة  
للجميع كما زعموا لوجب ان ينتظر حتى يؤخذ ذلك الصنف  
ولا يجوز ان يصرف ملكه الى غير ملكه فلما جاز الصرف  
اليهم علم ان كل واحد منهم محل لجواز الصرف اليه وان  
ذكر الاصناف لبيان اسباب الحاجة وتنوعها قال الامام الحسين  
في النهاية يجمعهم كلهم الحاجة والوجه السادس ان الله  
ذكر العالمين ايضا بلفظ الجمع وعطفهم على الفقراء المحلين  
باللام انهم اتفقوا على الاقتصار على واحد منهم وعلى التفتت  
من الثمن وعلى ابطاله بالكلية فيما اذا حملها المالك الى الامام  
بنفسه فلو كان ذلك ملكا لثلاثة كما اقتضت اللام ولفظ  
الجمع على ما زعموا في باقي الاصناف ذلك لما جاز شئ منه  
والوجه السابع ان الله تعالى نصر على اجناس هؤلاء المالكين  
المذكورين كما نصر على اصنافهم ثم تقر بان لا يجب  
استيعاب احاد الاجناس

187  
استيعاب احاد الاجناس مع الامكان فكذلك لا يجب استيعاب  
الاصناف والوجه الثامن ان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي  
انقسام الاحاد على الاحاد لما عرف في الجامع ونحوه فيعطى واحد  
الفقراء او اخو المساكين واجرا العالمين عليها الى آخرها  
لان الله لم يقل انما صدقة كل انسان هذه الاصناف والوجه  
التاسع ان ظاهر الآية يقتضي انه لو دفع زكوات ثمانية  
اعوام الى ثمانية اصناف زكاة كل عام لا صنف انه يجزيه  
اذ جمع الصدقات ولم يعدد الملاك او وكله ثمانية في اخرج  
زكاهم او كان وليا لثمانية ايتام عليهم زكاة على اصلهم  
فاعطى كل صنف زكاة واحد انه يجزيه قال ابن تيمية  
وعند المخالف لا يجوز والوجه العاشر قالوا ان من  
وجب عليه جزء من اربعين جزءا من شاة بان تلف  
النصاب الا شاة بعد الحول قبل التمكن يجب صرفه الى  
احد وعشرين نفسا من الاصناف السبعة غير العالمين  
او جزء من نصف دينار او خمسة دراهم او صاع من  
الشعير فان تكليف التوزيع في ذلك بالسوية من اعظم  
الحرج المتقى بالنصوص من الكتاب والسنة ولم يبلغنا  
بجزي مثل هذا في عصر الصحابة عن احد منهم ومن بعدكم  
ولو كان ذلك شيا واجبا لما اهلوا ولو فعل ذلك لاحت  
منهم لنقد لكثير من يجب عليه وعموم البلوى به ثبت  
ان الاصل له والوجه الحادي عشر قال محمد الدين  
ابن تيمية الحنبلي لو قال ان شئني الله مريض فمالى  
صدقة فيشفي لا يلزمه استيعاب الاصناف مع انها  
صدقة والوجه الثاني عشر قال ابن عباس رضي الله عنه  
اذا وضعتها في صنف واحد فحسبك انما قال الله تعالى



انما الصدقات للفقراء وكذا وكذا لا يجعلها في غير  
 وهو ترجاه القرآن وعالم التأويل وادري بكلام  
 العرب ومعنى الايمن غيبى والوجه الثالث عشر  
 ان اللام المعرفة اذا دخلت على الجمع وتعد فيه  
 الاستغراق يحمل على الجنس كقولك لا تزوج النساء  
 او لا اشترى العبيد او لا اكرم الناس او لا اجالس الفقراء  
 او لا اذهبن العلماء فانه حنث بالواحد للجنس وفي  
 شرح المحصول لشهاب القرافي لا يهين المسلمين او لا  
 يؤذي الذميين لا يشترط فيه العدد ومنه قوله تعالى  
 لا تحل لكم النساء من بعد يقتضى حرمة الواحد فيه  
 بهذا الشراط الثلاثة من كل صنف في الآية للاستغراق  
 بخلافه ولانه لو قال نساء او عبيدا يشترط فيه الثلاثة  
 اقل الجمع فلو اشترط الثلاثة مع الالف واللام لكفا  
 التعريف والوجه الرابع عشر انهم قالوا يجوز للام  
 ان يدفع صدقة الرجل الواحد والرجلين والثر  
 الى فقير واحد والامام يقوم مقام رب المال الفقير  
 فابطلوا الام الملك والعدد ولم يستوعبوا احاد الصنفين  
 الواحد ايضا قال الشيخ شهاب الدين القرافي وهاتان  
 صورتان يهداهن مذهبه في الملك قال النووي  
 يشترط استيعاب الاصناف من بقية الزكوات قلنا  
 وهذا لا يجدي نفعاً فانه المالك لو دفع جميع زكاة  
 الى فقير واحد واستوعب الاصناف من زكاة سواه  
 وغيرها لا يجوز عندهم فكانه الازام لازماً والوجه  
 الخامس عشر قال الشيخ ابو بكر الرازي بان لا  
 بالنصر انهم مصارف لاجل الحاجة وهم كذلك  
 الى الكل او البعض

لا الكل او البعض كاللجنة علمنا بالنصر انها قبله  
 لاداء الصلوة سواء ادبث اليها ام لا والوجه السادس  
 عشر ان الله تعالى قد نص في الكفاية على المساكين ثم  
 يجوز اسقاطهم واعطاء الجميع للفقراء باتفاق المسلمين  
 اذ فهم وان المقصود من ذكر المساكين الاصناف للحاجة  
 فكذلك الزكاة بلاولى لان في الكفاية اسقاط المنصوص  
 عليه بالكلية بغيبى وفي الزكاة الاقتصار على بعض  
 المذكورين وليس فيها اعطاء غير المنصوص عليه و  
 الوجه السابع عشر ان العاملين جمع محقق وابن السبيل  
 فرد وفي سبيل الله ليس يجمع فعملوا المفرد جمعاً والجمع  
 المحقق مفرداً قال ابن تيمية وهذا منافضة ظاهر  
 قلت لهم شبهه في التعلق بلفظ الجمع واللام وليس لهم  
 شبهه في سبيل الله وابن السبيل لان كتاب ولان  
 سنة ولان قياسي شبهه ولا قول صاحب مع مخالفة  
 الصحابة الذين ذكرناهم ولان جهة شبهة في اللفظ  
 فان الابن مفرد وعطف المفرد على الجمع جائز ولو  
 تكفوا او ادعوا ان الابن جنس مع مخالفة اللفظ  
 فالجنس لا يدل على الثلاثة ولا على عدد البتة فما علم  
 لهم في هذا مستنداً ولا اوقفت لهم فيه كلام وبالله  
 الاعتصام والوجه الثامن عشر اذا اطلق احد الصنفين  
 في الوصية والوقف والندور وجميع المواضع غير الزكاة  
 ولم ينف الاخر فانه يجوز ان يعطى الصنف الآخر  
 ويبطل المنصوص عليه بلا خلاف عندهم ذكر النووي  
 في شرح المهذب فلو كان اللام للملك لما حاز ابطال حكم  
 مع انهما صنفان في الصحيح والوجه التاسع عشر



الخلافة بيننا وبينهم في الصدقة الواحدة والآية لا  
 تدل ان الصدقة الواحدة تقسم على الاصناف  
 الثمانية بل لو دفع صدقة عام واحد الى صنف واحد  
 وصدقة عام آخر لصنف آخر وصدقة رجل آخر  
 لصنف آخر بحيث لا يحرم الا صنف في كل وقت والآية  
 وجمعها بينها وبين ما تلوها من الآية وذكرنا من السنة  
 الثابتة وقول السلف الصالح ولم يرد تكلم مخالفهم في  
 المصير اليه في العشرين انه يجوز بالاجماع حرمان  
 بعض الصنف الواحد واعطاء البعض فوجبه يجوز  
 اعطاء صنف بالاقطار عليه وترك الصنف الآخر والجامع  
 ان الواجب عليه التملك من تلك الجهة ولا ملك للحد  
 تملكه فلم يبطل احد ملكا ولا يدا فيجوز ويلزمهم نذر  
 حق العالمين عن الثمن اذ لو كان ملكا لهم او حقا واجبا  
 لما جاز ابطاله فكذا غيبت لان لفظ الجمع واللام مشتركة  
 بينهم وبين غيرهم العادي والعشرون لو اوصى لاقارب  
 اولدوى ارحامه يكتفى بواحد في اظهر الوجوه فلم يغير  
 الجمع فتنافى قولهم ذلك الدافعي فله الحد والمئة  
 لا حجة لهم في حديث الصداق فانه قال ان كنت من احد  
 هذه الاجزاء اعطيتك وذكر الاجزاء الثمانية لمنع الخلق  
 عنهم فكان الحديث لنا لا لهم وقول ابن حزم في المصيبة  
 ان يكون امر الناس او كد من امر الله تعالى قلت ما اجاب  
 واكثر هذا بانه وتثانيه وكلامه فيما لا يفهم انما  
 يقول ذلك اذا كانوا محصرين لانه تملك منهم فلا يجوز  
 ابطال ملكه مع ان لنا ان نمنع فانه لو نذر ان يتصدق  
 زيد الفقير بهذا الدرهم يجوز ان يتصدق به عامدا  
 والفقير انما اذا كانوا مجبولين

بعض الصنف الواحد واعطاء البعض فوجبه يجوز

ع

والفقير انما اذا كانوا مجبولين فلا تملك من المجبول  
 منع زوجه المحيط الوصية كالزكاة للمعنى الذي ذكرناه  
 وقيل لا يجوز فيها الاقتصار على صنف واحد لانه في اجاب  
 العبد تغيير الصورة والمعنى وفي اجاب الله تغيير المعنى  
 دونه الصورة الا ترى انه لو قال لعبيد سالم منكم حر لسوا  
 ولا يعتق فأنتم وان كان اسد سوادا منه وفي المرغيناني  
 نذرا ان يتصدق على مسكين بعينه جاز ان يتصدق على غيره  
 به وفي خزنة الاكل وجوامع الفقه هذا في المال المعين انما  
 لو كان المال بغير عينه لا يجوز الا للاول وعند زفر لا يجوز  
 فيها الا للاول وفي جوامع الفقه لو نذر لمسكين واحد  
 فتصدق به على مسكينين وبالعكس جاز والسر  
 في هذه الآية ان الله تعالى ذكر الاصناف الثمانية جمع  
 فيها بين كل صنفين متقاربين في المعنى فجمع بين الفقراء  
 والمساكين وجمع بين العاملين والمؤلفة قلوبهم لانها  
 يستعان بها اتماما في جباية الصدقات وانما في معاونته  
 المسلمين وجمع بين ابن السبيل وسبيل الله لتقاربهما  
 في المعنى وهو قطع المسافة وجمع بين الرقاب والغارمين  
 لان احدا المكاتب لدين كتابه كاحد الغارمين للديون  
 التي عليهم قوله ولا يجوز ان يدفع الزكاة الى ذمتي و  
 كذا العشر ذكر في المحيط والتخفة قال ابن المنذر  
 اجمع كل من يحفظ عنه انه لا يجوز ذلك ويجوز صرف  
 صدقة الفطر والنذور والنفقات اليهم وجوز دفع  
 صدقة الفطر الى الرهبان عمرو بن ميمون وعمرو بن  
 شرحبيل ومرة الهذلي وعن ابو يوسف ثلاث روايات  
 فيها والاصح انه لا يجوز دفع صدقة ما اليهم الا التطوع



ذكر ذلك في الخفة وغني وبالمنع قال مالك والشافع  
واما الحرث فلا يجوز صرف صدقة ما اليه بالاجماع  
حتى التطوع لانه بقربة ذلك في الخفة وغني وفي  
المتقطات جنس الصدقات لا يجوز صرفه الى الحرث  
المستامن واما الذي فلا يجوز صرف الزكاة اليه  
اتفاقا ويجوز صدقة التطوع اتفاقا وكذا صدقة الفطر  
والمنذر والكفارة عندهما وعند ابى يوسف لا يجوز  
خزانه الاكل ويجوز صرف صدقة الفطر وصدقة الفطر  
لا اهل الذمة اما الكفارات فلا قلت كانه جعل  
الكفارات من باب الفرائض دون الواجبات كالزكاة  
والعشر لانها ثابتة بالكتاب لكن فقهاء المسلمين اولا  
وعن ابن سيرين والزهري جواز دفع الزكاة الى الكفار  
ولا يعطى الكافر من الزكاة الا المؤلفة قلوبهم وفيه  
خلاف الشافعي وقد تقدم وجه قول المانعين القياس  
على الزكاة والعشر ووجه قولنا قوله تعالى لا ينهاكم  
الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم  
ان تبرؤهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين وفيه  
القياس في الزكاة والعشر لكننا تركناه بحديث يعاذ  
المتقدم ولان الزكاة وجبت على المسلمين لمواسات  
اخوانهم الفقراء والمساكين فلا يصرف الى الكافر لانه  
وجوب المواسات له وفي النسائي عن ابن عباس رضي الله  
قال كان اناس من الانصار لهم انساب وقراة من قريش  
والنضير فكانوا يتفقون ان يتصدقوا عليهم يريدون ان  
يسلموا فنزلت ليس عليكم هدايم ولكن الله يريد ان  
يشاء وما تنفقوا من خير فلا نفسم وعن سعيد بن المسيب  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

انساب

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق على اهل بيت من  
اليهود بصدقة فري تجرى عليهم وقال الله تعالى ويطعمون  
الطعام على حبة مسكينا ويتيموا واسيرا وما ذكر صاحب  
الكتاب تصدقوا على اهل الاديان كلها لم اقف عليه قوله  
ولا يبنى بها مسجد ولا يكفن بها ميت وكذا لا يبنى بها  
القنابر والسقايات ولا يحفر بها الابار ولا يصرف في  
اصلاح الطرقات وسد الثغور والحج والجهاد كما لا تملك  
فيه وقال انس والحسن ما اعطيت من الجسور والطرقات  
صدقة قاضية وقال ابو ثور وابن حبيب من المالكية  
يقضى بها دين الميت وجعله من الغارمين والصحيح  
ما ذكرنا وبه قال مالك والثوري والشافعي وابن حنبل  
قال ابن المنذر لا يقضى بها دين ميت ولا يكفن بها  
لا يبنى بها مسجد ولا يشتري بها مصحف ولنا الاجماع  
قبله ولان التملك من شرطها ولا يتحقق في الصور المذكورة  
ولا يشتري بها رقبة تعتق خلافا لمالك وغني وقد اوضحناه  
في الرقاب وفي المحيط والمفيد لو قضى بها دين ميت  
او حي بغير امر لا يجزيه وباسي يجزيه ومثله في المغني  
عن حنبل وما ذكر عن انس والحسن وهم عليها وليس  
مراد ما عانة الجسود والطرقات بل معناه اعطى الزكاة  
لمن يبنى بالجسود والطرقات من العشائر الذين يقيمهم  
السلطان لاختد الزكوات والعشور وان ذلك يسقط  
الفرض ووجه الوم انهما قالاما اعطيت من الجسود  
والطرقات ولم يقولوا في الجسود كذا في كتاب ابى عبيد وقد  
اصححه بعض عن نظر فيه فضرر على من والحق  
في تقسيم الكلام على المعنى الذي توهه ولم يعلم ان

الصحيح

ان



الرواية صواب وانما الوهم في معناها وانما الحصر فلا  
 يستقيم صرفها في غير الاصناف المذكورة في القرآن قوله  
 ولا تدفع الى غنى وفي المبسوط والمحيط والتخفة الغنى  
 على ثلاث مراتب لمرتبة الاولى الغنى الذي يتعلق  
 به وجوب الزكاة وقد تقدم في اول كتاب الزكاة  
 والمرتبة الثانية الغنى الذي يتعلق به وجوب صدقة  
 الفطر والاضحية وحرمان الزكاة هو ان يملك ما يفيض  
 عن حوائجه الاصلية ما يبلغ قيمته مائتي درهم مثلا  
 دور لا يسكنها وحوادث يوجرها وخود ذلك والمرتبة  
 الثالثة في الغنى غنى حرمة السؤال يسيرا قيمته  
 خمسة درهما وقال عامة العلماء ان ملك قوت يومه  
 وما يستربه عورته يحرم عليه السؤال وكذا الفقير  
 القوي المكتسب يحرم عليه السؤال وزاد في المفيد مرتبة  
 رابعة وهي غنى وجوب نفقة ذي الرحم المحرم واختلافه  
 في حله على ما ياتي في النفقات وفي المنتقى عن محمد لو  
 كان لرجل دار تساوي عشى آلاف درهم ليس فيها  
 فضل عن سكنه يحل له الزكاة وان فضل فيها عن  
 ذلك ما يساوي مائتي درهم لا يحل له ولو كانت له  
 ضيعة عليها لا يفيض عنه وعن عياله لا يحل له الزكاة  
 عندهما وعند محمد تحل لانه مشغولة بحاجته  
 ويسبق عليه بيعها اذ لا يستحدث فيها الملك ساعة  
 فساعة ولو كان له فيها بقدر الحداثة لا يحل له الزكاة  
 عندهما وعند محمد تحل لانها تباع للضيعة وفي فتاوى  
 الفضلي قبل لرجل كيف حاله قال انا غنى عند ابو  
 فقير عند محمد هذا رجل ملك دورا وحوادث يساوي  
 الوفا لكنه لا يلقى عليها

عن نفقته

من رجل غنى عند  
 ابو يوسف وعند  
 محمد

الوفا لكنه لا يلقى عليها لقوته وقوت عائلته عند  
 ابو يوسف غنى لا يحل له الصدقة وعند محمد فقير  
 تحل له الصدقة وعن الحسن البصري قال كانت الصدقة  
 تحل للرجل وله دار وخادم وسلاح يساوي عشى  
 آلاف درهم وينهى عن بيعها وفي جامع الفقه الفقير  
 من له قوت يوم له ولعياله او يقدر على كسب ما  
 ينفق على نفسه وعياله تحل له الزكاة ولا يحل له  
 السؤال والمساكين من كسبه له ولا يقدر على الكسب تحل له  
 السؤال مقدار القوت وفي المرغيناني لو كان له كسب  
 يتناهي لا يحتاج اليها في الصيف لا يحل له الزكاة عند  
 ابو يوسف وقياس هذا لا يحل الزكاة اذا كان له طعام  
 سنة يبلغ نصابا وهو خلاق المشهور وفي المحيط وجوامع  
 الفقه لو زاد على طعام شهر يبلغ مائتي درهم ولا يحل  
 له الصدقة وفي الذخيرة هذا قول بعض المشايخ  
 اختار الصدر الشهيد وبعض المشايخ اعتبر ما زاد  
 على السنة وفي التخفة لا يجوز صرف جميع الصدقات المفروضة  
 والواجبة الى الغنى كالزكاة والعشر والكفارات  
 وكصدقة الفطر والمنذورة وفي الذخيرة للقوافي  
 من ملك نصابا من العين فهو غنى فلا يأخذ الزكاة  
 وعن مالك ايضا الفاضل من غير العين يمنع وعنه ايضا  
 النصاب من العين لا يمنع والمستغنى بقوته يأخذ  
 من سهم الفقراء والمساكين وفي كتاب الطرطوش القادر  
 على اكتساب يجوز له اخذ الزكاة عند مالك ومو  
 المنصور عندهم لقولنا وقال الشافعي لا يجوز وفي المغني  
 عن ابن حنبل روايتان في الغنى المانع من اخذ الزكاة



أظهرها ملكا خمسين درهما أوقيتها من الذهب وإن لم  
يكفهايته وعليها أحد وعشرون نفسا من أصحابه  
ذكرهم ابن تيمية في شرح الهداية لأبي الخطاب وروى  
ذلك عن علي بن أبي مسعود وسعد بن أبي وقاص والنخعي  
والثوري وابن المبارك وابن حبان وأبو هرويه احتجوا  
بما رواه حكيم ابن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد  
عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من سأل وله ما يغنيه جاء يوم القيامة خموش  
أو خدوش أو كدوش في وجهه قالوا يا رسول الله وما  
غناه قال خمسون درهما أوقيتها من الذهب هكذا  
المنتقى لابن تيمية وقال رواه الخمسة وفي سنن أبي داود  
جاءت يوم القيامة خموشا أو كدوشا قال الترمذي  
حديث حسن لكن قد ضعفه شعبة وقال الخطائين  
قد ضعفوه وقال يحيى بن معين هو حديث منكرو  
وقال المنذرى في شرح السنن قد ضعفوه هذا الحديث  
والرواية الثانية الغني المحرم لأخذ الزكاة ما يحصل  
به كفاية الأنسان حتى لو كان محتاجا حلت له الصدقة  
وإن ملك نصابا وموقوف لا شافعي ورواية عن مالك  
وعندنا ملك النصاب الذي يصير غنيا عما ذكرته  
وموقوف ابن شبرمة ورواية المخيرة عن مالك  
التقدير بالحاجة مع ملك النصب ضعيف إذا كان  
للحاجة ولم يره به شرع والنصاب ضابط شرعي  
لأن الغني دافع للأخذ وقال الحسن وأبو عبيد الغني  
من ملك أوقية وهي أربعون درهما وفيها حديث  
ابن سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من سأل وله قيمة

من سأل وله ما يغنيه

شرح

من سأل وله قيمة أوقية فقد ألحق وقال هشام و  
كانت الأوقية درهما على عهد علي عليه السلام أخرجه  
الفسائي وعامة العلماء قالوا إن من ملك قوت يومه  
يجرم عليه السؤال وهو في المحيط والتخفة وغيرهما وقد  
قد مناه ورواية صالح وابن منصور وغيرهما عن ابن خنبل  
لحديث سهل بن الحنظلة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
من سأل وعند ما يغنيه فأنما يستلزمه جهنم قالوا  
يا رسول الله ما يغنيه قال تغذيه أو يعشيه رواه  
أحمد وأبو داود وقال يغذيه ويعشيه وفي موضع آخر  
شبع يومه وليلته قيدا أو يله من وجد غدا وعشاء  
على دوام الأوقات وقيل هو منسوخ بالحديث الذي ذكر  
فيه الأوقية والخمسين والقدر على الغداء والعشاء  
يجرم سوا لا الغداء والعشاء ويجوز معها سوال الجبة  
والكساء ونحوهما ويجوز لصاحب الأوقية والخمسين  
سوال ما يحتاج من الزيادة على ذلك وجعل أبو عبيد  
واسحاق وأبو ثور القوي كالغني وموقوف ابن عمر  
والشافعي لحديث عبد الله بن عمر عن النبي عليه  
السلام أنه قال لا تحل الصدقة لغني ولا الذي من  
سوي رواه أبو داود والترمذي وأحمد قال الترمذي  
حديث حسن وفيه ربحان بن يزيد قال يحيى ثقة  
وقال أبو حاتم الرازي شيخ مجهول وفي رواية لذي مرز  
قوي وعن عبد الله بن عمر ولا تحل الصدقة لقوي ولا  
لذي مرز سوي ومو يكسر الميم وتشد يد الراي قال  
الهدبي هو ذو العقد والسدة ومو القادر على الكسب  
وأنما يقدر عليه بالعقد وسلامة الأعضاء وفتر

لحديث



في المطالع بالقدرة على الكسب والجد والسوى الصحيح  
 القادر على الكسب وقال غني المنة القوق والسنة  
 وفي حديث الجليلين لاحظ فيها الغنى ولا القوق مكتسب  
 وفي العارضة قال مالك يجوز دفعها الى الفقير القوق  
 كقولنا صاحبنا قال ابن العري وبه قالت أمه وقال  
 الشافعي وأبو ثور وأبو عبيد لا يجوز قال والحديث  
 محمول على المسئلة هكذا ذكر أبو عيسى الترمذي مع  
 ان الحديث لم يصح اسناده وانما هو موقوف على عبد الله  
 ابن عمرو فلا فائدة للتعب فيه انتهى كلامه وقال النووي  
 في شرح المذهب القوق من البيوتات الذي لم يجز عاداته  
 بالتكسب بالبدن له اخذ الزكاة ولو اشتغل بالعلم  
 وترك الكسب ويرجى منه النفع حلت له الزكاة  
 وان اقبل على نوافل العبادات وترك الكسب لا تحل له  
 الزكاة بالاتفاق بخلاف العلم ذكر النووي ولنا ما روي  
 عن النبي عليه السلام انه قال من سال وله خمس  
 اوراق فقد اكلها فارواه الحافظ ابو جعفر الطحاوي  
 الشيخ ابو بكر الرازي وابن تيمية وذكر ابن بطال في  
 شرح البخاري وفي الصحيحين من حديث معاذ واعلم  
 ان عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم وتترك للفقراء  
 والغنى في الشرع من ملك ما يتي درهم او ما يبلغ قيمته  
 ما يتي درهم ومن ملك دون المائتين من الاربعين  
 الخمسين لم يكن غنيا فوجبة يدخل تحت الفقراء ولا  
 يدخل تحت اسم الفقير من ملك ما يتي درهم لوجوب  
 الزكاة عليه وحديث بن مسعود نص في حرمة السؤال  
 وبها يقول ولذا غير محمول على حرمة السؤال الطحاوي  
 والطبري المراد به التمسك

اذا كان الرجل من  
 ذوي البيوتات  
 او اشتغل بالعلم  
 حلت له اخذ الزكاة

والطبري المراد به التمسك والاستغناء بها وقال الرازي  
 كان ذلك في اول الهجرة مع كثرة فقراء المسلمين وقلة  
 ذات يدهم فمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عند ما يكفيه  
 من اخذ الزكاة لياخذها من ليس عند شيء وهو نظير  
 قوله عليه السلام من يستعفف يعفه الله ومن يستغن يغنه الله  
 ومن يصبر يصبر الله وما اعطى احد عطاء  
 مؤخرا واوسع من الصبر ويعارضه قوله عليه السلام  
 للمساكين حق ولو جاء فيرس رواه ابو داود وابن حنبل  
 وقيل كان في الابتداء حرمة الاخذ بقوق البدن ثم نسخ  
 بملك المائتين واستقر الامر على ذلك وهو موافق للاصول  
 اذا نسخ بالاخف ولان القوق الذي لا مال له والذي لا  
 يملك النصاب فقير حقيقة وحكما اما الحقيقة فانه لا شيء  
 له واما الحكم فلان الفقير الزمن لو وهب له مال لا ينضم  
 بقوله ويجوز له اخذ الزكاة فقد ربه على الغنى فوق قدر  
 الكسب على الكسب ثم تكلل القدر لا يمنع من اخذ الزكاة  
 فالكسب لا سيما اذا كان الواهب ولدا فلا دلة ولا منه  
 فيها ويدل على بطلان قوله من يقول ان القوق والقدر على  
 الكسب يحرم اخذ الزكاة ان الزكوات والصدقات كانت  
 تحك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيفترقها على فقراء الصحابة  
 من المهاجرين والانصار واهل الصفة وكان الثرم اقوياء  
 مكتسبين ولم يخص بها الزماني دون الاصحاء وهكذا  
 امر الناس من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين  
 الى يومنا هذا يخرجون صدقاتهم للفقراء الاقوياء والضعفاء  
 ولا يعتبرون فيها ذوي العاهات والزمانه  
 دون الاقوياء والاصحاء قيل معنى قوله تعالى لا يسألون

يعني بالمائتين



الناس الخائف لا يسألون ولا يلحفون في المسئلة الخافا  
وقيل لا يكون منهم سوال فكيف يكون منهم الخاف كقول  
امرئ القيس على لاجب لا يهتدي بمنان اي ليس له  
منار يهتدي به ويد على السوال وصفهم بالتعفف  
والسائل ليس بتعفف وعن سمع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان المسئلة كذا يكد بها الرجل وجهه الا ان يسال الرجل  
سلطانا او في امر لا بد منه رواه ابو داود والنسائي و  
الترمذي صحيحه وعن انه هريفة سمعت النبي عليه السلام  
يقول لا يغدوا احدكم فيحطب على ظهره فيتصدق منه  
ويستغنى به عن الناس خير له من ان يسال رجلا اعطاه  
او منعه متفق عليه يقال الخف في المسئلة اذا بالغ فيها  
والخ وقيل الخف شمل بالمسئلة ومنه اشتق اللجائي وعنى  
العزاه وما فيه من خلاص الشافعي وغيره ذكرناه في سبيل  
الله وهو مكثر في الكتاب فلان عبد فرع له مائة  
وتسعون درهما دفع اليه درهما من الزكاة ياخذ درهما  
ويرد درهما مروى عن انه يوسف فرع ذكره في الذخيرة  
رجل دفع زكاة ما يتي درهم الى فقير فجاء بدرهم من  
الستوفة ليرقه فقال ربنا مال رقه على الباقي فان  
النصاب كانه ناقصا بهذا الدرهم فليس له ذلك ويكون  
الباقى تطوعا الا انه يرقه باختيار فرع من كان عند  
كتب فقه او حديث او ادب يحتاج الى دراستها يجوز  
دفع الزكاة اليه وكذا المصاحف ذكر ذلك المرحماني و  
جوامع الفقه الزايد على مصحف والكتب التي لا يحتاج  
اليها اذا بلغت قيمتها ما يتي درهم يمنع جواز الدفع الى  
مالكها قوله قال ولا يدفع المذكي زكاته الى ابيه وجده  
وان علا ولا الى ولد وولد ولد

عنده كتب فقه

من قوله العجاء تعرف  
الدرج والطبقه

تدبر  
المرحمان  
المرحمان  
المرحمان

وان علا ولا الى ولد وولد ولد وان سفل وكذا اولاد  
المنفج باللعان بخلاف وللمعاصي وجوامع الفقه ولا  
يصرفها الى والد وان علا ولا الى ولد وان سفل ولا  
الى اولاد بنته واجداده وجداته من قبل الاب والام  
والام وفي المبسوط لا يصرفها الى ولد وولد ولد ولا الى  
ابويه واجداده وكذا كل من ينسب الى المذكي اليه  
بالولاد وكذا العشر وصدقة الفطر والنذر والكفارات  
وجزاء قتل الصيد قال ابن المنذر في الاشراف اجمع  
اهل العلم عليه ومن سوامهم يجوز دفعها اليه وهو  
افضل ذكره في المبسوط وفي الاستيعاب واما الاخوة  
والاخوات والاعمام والعمات والاخوان والخالات و  
اولادهم فلا بأس بدفع الزكاة اليهم والصحيح ما ذكره  
في المبسوط لما فيه من الصدقة والصلة قال عليه السلام  
الصدقة على المسكين صدقة وهي على ذي الرحم ثنتان  
صدقة لا وصلة وعنه عليه السلام افضل الصدقة الصدقة  
الى ذي الرحم الكاشح وذكر الزندويستي ان الافضل  
في صرف زكاة المال والفطر الى احد هؤلاء السبعة اخوته  
واخواته الفقراء ثم اولادهم ثم اعلمه وعاته الفقراء  
ثم اخواله وخالاته الفقراء ثم ذوي الارحامه ثم جيرانه  
ثم اهل سبكه ثم اهل مصي وفي المدونة لا يعطونها من  
يلزمه نفقته ولا من لا يلزمه لا يلي مواء عظامهم ويعطونهم  
من يلي تفريقها بغير امن كما يعطى غيرهم قيل لانه لو قد  
نفقته الواجبة وقال عبد الوهاب لانهم اغنياء بنفقته  
وقال ابن حبيب لا يجزيه دفعها الى من يلزمه نفقته  
ولا من نسبه كالأجداد والجذات وبني البنتين والبنات

تعرف الطبقه والدرج  
ايضا من هذه العجاء



مراعاة لمن يقول لهم النفقة قال صاحبنا لذيخي و  
يلزمه ان يقول ذلك في العم والعمّة والخال والخالة  
وفي المذهب لا يجوز دفعها الى ولد ووالد الذي يلزمه  
نفقته ويجوز ان يدفع اليهما من سهم العاملين  
والكاتبين والغارمين والغزاة ولا يجوز من سهم المولدة  
وان كان ممن يلزمه نفقته وقال القاضي ابو الفرج  
لا يتصور اعطاء الانسان زكاته العامك قالوا  
مرادهم دفع الامام لولد صاحبنا لذكاة ويجوز دفع  
دفعها عند الى ولد ووالد اذ لم يجب نفقته عليه  
من سهم الفقراء ولا يدفع المراء الى زوجها عند اخصه  
وما كدوا اختيار الخدي وان يك من الخنابلة وقال  
ابو يوسف ومحمد والشافعي واشهب من المالكية يجوز  
قال القرافي كرهه الشافعي واشهب قلت زوجها افظ  
عند الشافعي حكاه النووي عنه احتجوا على ذلك بحديث  
زينب زوجة عبد الله بن مسعود رضي الله عنها انها  
قالت يا رسول الله اتكلمت اليوم بالصدقة وكان  
عندي حلّي قالوا ان اصدق به فزعم ابن مسعود  
انه هو وولد احق من تصدق عليهم فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم صدق ابن مسعود زوجك وولدك احق من  
تصدق رواه البخاري والجواب ان ذلك كان في صدقة  
التطوع بلا شك الا تراهم عليه السلام يقول زوجك  
وولدك احق ولا يعطى الولد من الزكاة وقولها حلّي  
ولا يجب ذلك زكاة ولا زكاة عند الشافعي في الحلّي وعند  
لا يكون الحلّي كله زكاة ويجب حرمة وعنهما انها  
قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني امرأة ذات صنعة  
ابيع منها وليس لزوجي

عب الزكاة في الحلّي

ابيع منها وليس لزوجي ولا الولد شي يشتغلون فلا  
تصدق فهد لي فهم اجر فقال كذا كذا اجرة اجر الصدقة  
واجرا الصلة ورواه الطحاوي عن ربيعة بنت عبد الله امرأة  
ابن مسعود قال ابو جعفر ربيعة بنت زينب ولا يعلم  
له امرأة غيرها في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصدقة  
من فضل صنعها لا يكون من الزكاة وذكر في المغني ايضا  
فصار كما لو دفع الزوج الى زوجته وفي المبسوط ويجوز دفعها  
الى زوجته عند الشافعي بناء على قبول شهادته لها عند  
قال ابو بكر بن المنذر في الاشراف اجمع اهل العلم على منعها  
للزوجة وفي المذهب لا يجوز دفع الزكاة الى من يجب نفقته  
عليه من الاقارب والزوجات من سهم الفقراء والمساكين  
من غير خلاف في مذهبه على ما قطع به العراقيون وذكر  
الخراسانيون فيها وجهين اصحهما المنع وفي المبسوط وقولها  
استحسان ووجه قوله انه حنيفة ان الزوجية اصل الولاد  
ثم ما يتفرع من هذا الاصل يمنع صرف كل واحد منهم  
زكاته الى الآخر فكذا الاصل ولهذا لا يقبل شهادة احدهما  
للاخر وكل واحد منهما يرث صاحبه من غير حجب حرمان  
فالاتصال بين الزوجين ثابت فاشبهها الاجداد ولفظة  
الزوجة لغة والفصح الزوج قال الله تعالى ويتعلمون  
منها ما يفرقون به بين المروء وزوجه من غيرها ويشهد  
للاول قول الشاعر وان الذي يسعى ليفسد زوجتي  
كساع الى اسد الشرى يستبيلها قول ولا يدفع الى  
مدبر ومكاتبه وام ولد وعبد عبد ومكاتب مكاتبه  
اتامد بترته وام ولد فالملك قائم فيها وانما امتنع بيعها  
ولهذا يحل وطهرها ولو قال كل مملوك لي حر عتق عبد

اجمع اهل العلم

الفصح ان يقول  
زوج فلان لا زوجة



ومدبر وامم ولد والمكاتب مملوك رقبة وهو عبد  
 ما بقي عليه وبما قلنا قال النورجى والشافعى وجهه والعلماء  
 لان المكاتب عبد كما ذكرناه حتى لا يقبل شهادته وحقه  
 متعلق بماله ولهذا منع من التبرع وينفذ عتاقه وولاء  
 له ولا يجوز له التزوج بامته ويصح استيلا د مكاتبته  
 وهو اقرب من ولد في حق الملك لان ولد يجوز تبرعه  
 ويتزوج الاب بامته بخلاف المكاتب وعن ابن حنبل روايتان  
 في دفع السيد زكاته الى مكاتبه والاشهر الجواز وهو قول  
 ابن نور وقال ابن مطرف يعطى مكاتبه وما يتم به عتقه  
 ومدبر ما يعتق به ولا الى عبد قد اعتق بعضه عند  
 انه حنيفة وعند ما يجوز في الحواشي ان كانت الرواية  
 بضم الهمزة على ما لم يسم فاعله فصورته اعتق احد  
 الشر يكتن نصيبه من العبد المشترك فليس لشريكه السك  
 دفع زكاته اليه عند لانه في حكم مكاتبه وعند ما يجوز  
 وان كان المعتق معسرا لانه حر عليه دين عند ما وانه كان  
 بفتح الهمزة على ما سمي فاعله فصورته اذا رهن عبدا  
 ثم اعتقه الراهن وهو معسر فهذا العبد يسعى والمستسعى  
 كالمكاتب عند فلوا دى الراهن زكاته اليه لا يجوز عند لانه  
 الى مكاتبه وهو محمول على ما اذا اعسر بعد وجوب الزكاة  
 عليه وعند ما هذا العبد حر وعليه دين وانما لو اعتق  
 المولى بعض عبد عتق كله عند ما ولا شئ عليه قلت  
 يؤخذ على صاحب الحواشي في حكمين فيه الحكم الاول قوله  
 والمستسعى كالمكاتب عند والحكم الثاني قوله في العبد  
 الرهن اذا اعتقه الراهن انه يسعى وهو كالمكاتب عند  
 بل يسعى وهو حر بالاتفاق اما الحكم الاول والمستسعى  
 تان يكون حكمه حكم المكاتب

اي بامته ولده

197  
 تان يكون حكمه حكم المكاتب كما ذكرنا لانه لا يبرق في الرق  
 بالعجز وتان يكون حرا وهو يسعى بالاتفاق وذلك في مسايلا  
 ذكرها في زيار حاقاضى خان وغنى المسئلة الاولى قال المولى  
 لامتة اعتقتك على ان تزوجيني ففسلك فقبلت عتقت  
 فان ابنت تسعى في قيمتها وهي حر بالاتفاق والمسئلة  
 الثانية اذا اعتق الراهن العبد المرهون وهو معسر يسعى  
 في قيمته وهو حر بالاتفاق والمسئلة الثالثة اعتق المولى  
 العبد المديون وهو معسر يسعى وهو حر بالاتفاق اصله  
 اذا كانت السعاية لرق العتق يسعى وهو حر وان كانت  
 لغيره العتق يسعى وهو عبد عند كما في معتق البعض  
 وكذا اذا اعتق المريض عبدا وعليه دين يسعى وهو عبد  
 لان تصرف المريض نافذ فيما يقبل الانتفاص موقوف  
 فيما لا يقبله هكذا في اقرار الجامع واما الحكم الثاني فقوله  
 اذا اعتق الراهن العبد المرهون يسعى وهو كالمكاتب  
 عند غلط بل يسعى وهو حر هكذا في زيار قاضى خان  
 وغنى ولا يدفع الى مملوك غنى الا الى مكاتب غنى فانه يجوز  
 وقد تقدم وفي التحفة وغنى لا يجوز دفعها الى عبد غنى  
 ومدبر وامم ولد اذا لم يكن عليهم دين مستغرق لرقابهم  
 والساهم فان كان مستغرقا وهو ظامر كدين الاستهلاك  
 ودين التجار ينبغي ان يجوز عند انه حنيفة لانه لا يملك  
 كسب عبد اذا كان الدين ظامرا مستغرقا في حقه وقال  
 في المفيد يجوز عند والى عبد نفسه لا يجوز وان كان عليه  
 دين وفي الذخيرة اذا كان العبد زمنا وليس في عيال مولاه  
 ولا يجد شيئا يجوز وكذا اذا كان مولاه غائبا وانه كان  
 غنيا مروى عن ابى يوسف ولا الى ولد غنى اذا كان صغيرا

يعنى الدين



بخلاف الكبير وان كانت نفقته عليه وان صرفها الى ولد  
 غني وهو عالم بحاله لم يجوز والى زوجة غني او بنت غني  
 وهي بالخعة جاز عند ما قال قاضي خاوند وطاهر الرواية  
 وقال ابو يوسف لا يجوز لولد الغني الصغير وفي المني  
 ان قضى بها لم يجوز لانها تصير ديناً وفي شرح مختصر الكرخ  
 روايتان عن ابو يوسف وفي رواية كقولهما وفي رواية  
 يشترط القضاء بها وفي قنية المنية ان لم يكن للصغير  
 اب وله ام غنية يجوز الدفع اليه وعن ابو يوسف اذا كان  
 ابو البنت الكبير من متاريف الاغنياء لا يجوز الدفع اليها  
 وفي الذخيرة ذكر في بعض شروح الجامع الصغير ان  
 على قول ان حنيفة يجوز الدفع الى ولد الغني صغير  
 كان او كبيراً وقال صاحباه يجوز في الكبير دون الصغير  
 وروى ابو سليمان عن ابو يوسف انه اذا اعطى صغيراً  
 فقديماً وابوه غني او كبيراً زماً او اعطى لا يحتمل مثله  
 ومما في عيال الاب لم يجوز وان لم يكن الزمن في عيال الجار  
 والبنت الكبيرى الفقير في عيال الاب لغني يجوز  
 الدفع اليها قال هذا لفظ المتن وفي الحاوي في البنت  
 الكبيرى التي لها اب غني وزوج قيد يجوز الدفع اليها  
 وقيد لا يجوز وفي العيون اذا كان ولد الغني بالغاً جاز  
 الدفع اليه ذكرنا ان اوانى وعن ابو يوسف لا يجوز  
 الدفع الى امرأة الغني اذا قضى لها بالنفقة قالوا هذا  
 ليس صحيح لان المرأة لا تصير غنية بالنفقة قالوا فانه  
 لها حوايج سوى النفقة لا يستحق على الزوج قلت  
 ولو استحققت تلك الحوايج على الزوج لا تصير بذلك غنية  
 لان الغني يملك النصاب لا بالاستغناء عن الحاجة  
 وفي النبايع لو دفعها الى ولد

به يفتى

الاصح

الاصح

وفي النبايع لو دفعها الى اخيه ولها زوج ومهرها اقل  
 من النصاب يجوز وكذا النصاب عند ان حنيفة و  
 عند ما لا يجوز بناء على ان المهر قبل القبض ليس بنصاب  
 عند وعند ما نصاب وبه يفتى قاله الاسيحاقي وان  
 كان معسراً جازاً اتفاقاً وان دفعها الى امرأة غني يجوز  
 وعند ما لا يجوز اذا فرض لها النفقة وقيل قول محمد  
 مع ان حنيفة وموالا صحت ويجوز دفعها الى فقير وله ابن  
 غني او اب غني وفي قاضي خاوند فرق بين زوجة الغني  
 وولد الغني ان زوجة الغني يستحق النفقة على الزوج  
 بالعقد بمنزلة الاحيى فلا يخرج من ان تكون فقيرة  
 وولد الغني يستحقها بالجزئية فانه الصرف اليه  
 كالصرف الى الغني قلت يرد عليه سوالان احدهما  
 النفقة لا يجب عندنا بالعقد لكن لو قال بالاحتباس  
 المقصود استقام والسوال الثاني يبطل ما ذكر بيئت  
 الغني اذا كانت كبرى فانه يجوز الصرف اليها في ظاهر  
 المذهب مع ثبوت الجزئية ولو اعطى الزوجة غير الزوج  
 من سهم الفقراء والمساكين الاصح عدم الجواز عند الشافعية  
 وموقوف ابن حنبل ويجوز الدفع الى صبي يعقل قال  
 في جوامع الفقه اى لا امر منها من يد ولا يخذع والى  
 المعتوق دون المجنون والصبي الصغير يقبض له ابوه  
 او جد او وصيه وقيد وكذا من هو في عياله قريباً  
 كان او اجنبياً وقيد ليس لغير الولي قبضها الا عند  
 غيبتهم غيبة منقطعة او عند خشية الفتور و  
 يقبض الملقط للقط والزوج لزوجته الصغيرى اذا  
 بنى بها وفي الحاوي دفعها الى صبي لا يعقل فدفعها الى وصيه



او وليه لم يجزيه كن وضع زكاته على دكان فاخذ  
الفقير فرغ في الوقف على الفقراء لا يعطى الفقير  
يلزم نفقته غني اما بالاجماع او بالقضاء في ماله في جاز  
غيبته بخلاف الزكاة وذكرها في الذخيرة قوله ولا يلزم  
الى بنى هاشم ذكر في الذخيرة للقرافي ان الصدقة محرمة  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم اجماعا وفي المغني الظاهر ان  
الصدقة فرضها ونفلها كانت محذرة على رسول الله  
في حديث سلمان الذي وصفه له انه ياكل الهدية  
لا ياكل الصدقة الواجبة وقال ابن شداد في احكام  
اختلف الناس في تحريم الصدقة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر  
ابن تيمية في الصدقة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه  
للسايفي قولين قال وانما كان يتركها تنزهها وعن ام  
حد صدقة التطوع له وفي نهاية المطالب يحرم فرض  
ونفلها على رسول الله والائمة على تحريمها على قرابته  
عليه السلام على ما يفضلهم وقال الالبهري المالكي في  
لهم فرضها ونفلها وهو رواية عن ابن حنيفة وقال  
الاصطخري ان منعوا الخمس جاز صرف الزكاة اليهم  
روى ابن سماعه عن ابن يوسف ان زكاة بنى هاشم  
تحل لبنى هاشم ولا تحل ذلك لهم من غيرهم وفي النبايع  
يجوز للهاشمي ان يدفع زكاته للهاشمي عند ابن حنيفة  
وعند ابن يوسف لا يجوز وفي جوامع الفقه ويكن للهاشمي  
عند ابن يوسف خلافا للمحمد وروى ابو عصمة عن ابن  
حنيفة جواز دفعها الى الهاشمي في زمانه قال الطحاوي  
هذه الرواية عن ابن حنيفة ليست بالمشهور في  
الاحكام انما يحرم عليهم التطوع دون الفريضة عند  
بعض المالكية لان المنه

شهره

بعض المالكية لان المنه فيه دون الفريضة قال ابن العربي  
والكتب طائفة بتحريمها عليهم وفي المبسوط يجوز دفع  
صدقة التطوع والاوقاف الى بنى هاشم مروى عن ابن يوسف  
ومحمد في النوادر وفي شرح مختصر الدرختي والاسييجاني و  
المفيد اذا سموا في الوقف وفي الدرختي واذا اطلق الوقف لا  
يجوز لان حكمهم حكم الاغنياء وفي الذخيرة الوقف على اقرباء  
رسول الله صلى الله عليه وسلم جائز وان كانت الصدقة لا تحل لهم  
وفي المنتقى عن ابن يوسف يجوز صرف صدقات الاوقاف الى  
الهاشمي اذا سموا في الوقف وفي البدايع الاغنياء وبنوها  
ان سموا في الوقف يجوز الصرف اليهم وان لم يسموا لا يجوز  
لانها صدقة واجبة وفي شرح التجريد للكردي الصدقة  
على بنى هاشم بطريق الصلة والتبرع قال بعض اصحابنا  
يحل وقال بعضهم لا يحل وفي الجامع الصغير الوقف على بيت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كالصدقة قال ثمة الصدقة  
الفريضة والتطوع سواء وفي شرح القدوري الصدقة  
الواجبة كالزكاة والعشر والندور والكفارات لا يجوز  
واما الصدقة على وجه الصلة والتطوع فلا باس فصار  
في الوقف روايتان وفي صدقة التطوع روايتان وفي المبسوط  
حكى الجواز عن ابن يوسف ومحمد في النوادر في التطوعات  
والاوقاف ولم يحكم خلافا عنها وجوز بعض المالكية صدقة  
التطوع لهم وعن ابن حنبل فيها روايتان ذكرهما في المغني  
وعند الشافعية فيها وجهان وفي الندور خلاف عند من ذكر  
ذلك امام الحرمين في النهاية وفرق في المبسوط وغني بين  
الواجب والتطوع ان في الواجب يظهر نفسه باسقاط  
الفرض فيستدس المؤدّي كالماء المستعمل في رفع الحدث



والنفق تبرع بما ليس له عليه فلا يتدنس المؤنة كمن  
تبرع بالماء انتهى كلامهم قلت ان كاه المتبرع متوضعا  
يسقط فرضا ولم يقع قربة فلم يصير الماء مستعجلا بخلاف  
صدقة التطوع فانها قربة وعبادة فليست نظير  
للتبرع بالماء بل نظيرها ان يتوضأ ثانيا بنية الوضوء  
يصير الماء مستعجلا لان الوضوء على الوضوء نور  
على نور فكان عبادة كصدقة النفقة فترقوا بين الناس  
عليه السلام وبين اهل بيته ان النبي عليه السلام كان  
اشرف الخلق وكان له الخمس والصفى فحرم نوعا من  
فرضها ونفلها واهل بيته دونهم في الشرف ولهم خمس  
الخمس وحده فخدموا احد نوعها وموا الفرض دون النفقة  
والدليل على حرمة الصدقة عليهم قوله عليه السلام  
اهل بيت لا يحل لنا الصدقة رواه البخاري عن ابي  
رضي الله عنه وعن المطلب ابن ربيعة ان رسول الله  
صلی الله علیه وسلم قال ان هذه الصدقات انما هي او سأل  
الناس وانها لا تحل للمحمد ولا لآل محمد رواه مسلم  
عن ابي هريرة رضي الله عنه قال كان عليه السلام اذا كان  
بطعام سأل عنه فانه قبل صدقة قال لاصحابه كلوا  
ولم ياكلوا فهدية ضرب بيده فاكل معهم الا  
البخاري وعن ابي هريرة قال اخذ الحسن بن علي رضي  
الله عنهما من ثمن الصدقة فجعلها فيه فقال رسول الله  
صلی الله علیه وسلم كلوا ارم بها اما علمت ان لا تأكل الصدقة  
متفق عليه وكل من زجر للصبيان وردع وقال لا تأكلوا  
هي كلمة اعجمية اعربتها العرب ويروى بفتح الكاف  
والشوين وفي رواية انه ذر بكسر الكاف واسكان  
الحاء ويروى بتشديد

نظر مسلم التبرع بالماء

في ضمير

فان

الحاء ويروى بتشديد الحاء ايضا وفي حديث عبد  
المطلب ابن ربيعة مع الفضل ابن عباس انه عليه  
السلام قال ان الصدقة لا ينبغي لآل محمد انما هي او سأل  
العباس ادع لي محمية ابن جرد وكان على الخمس و  
نوفل ابن الحارث بن عبد المطلب فقال لمحمية انك هذا  
الغلام ابنتك للفضل ابن العباس فانكجه وقال كنوفل  
انك هذا الغلام ابنتك لي فانكحني وقال لمحمية اصدق  
عنهما من الخمس كذا وكذا قال الزهري ولم يسمه في اخرجه  
مسلم وذكر الشيخ ابو بكر الرازي في احكام القران انه  
عليه السلام قال لا ينبغي نوفل بن الحارث لا يحل لكم اهل  
البيت من الصدقات شئ ولا غسالة الايدي ان  
لكم في خمس الخمس ما يغنيكم او يكفيكم قال ومم آل علي  
والا ليعباس والاحقر والاعقيد والالحارث ابن  
عبد المطلب فلنذكرها هنا نسب سيدنا ومولانا محمد  
المصطفى انه القاسم سيد الاولين والآخرين المفضل  
على جبرائيل وجميع المقرين والكرويتين وعما الرسل  
والانبياء اجمعين البشير النذير السراج المنير خاتم  
النبيين وتاج العارفين رسول رب العالمين المبعوث  
الى الاسود والاحمر والخلق اجمعين محمد بن عبد الله  
ابن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف بن قصي بن  
كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي ابن غالب بن فهر بن مالك  
ابن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس  
ابن مضر ابن نزار بن معد بن عدنانة قال ابو عمر بن  
عبد البر هذا لم يختلف فيه احد من الناس وروى  
عنه عليه السلام انه نسب نفسه الى هكذا العدنانة

اهل البيت ونسب  
النبي صلى الله عليه وسلم



واختلفوا فيما بين عدنان واسماعيل بن ابراهيم عليه السلام وبين ابراهيم وبين سام بن نوح عليه السلام وعبد المطلب جد النبي عليه السلام اسمه شيبه وها ابو جده عليه السلام عمرو وقال عمرو الذي هشم الثوب لقومه ورجال مكة مسيتوثه عجاف وعبد مناف اسمه المغيرة وقصته اسمه زيد وهو الاكبر قال النسقي وكان لعبد مناف جد جد رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة بنين هاشم وعبد شمس والمطلب ونوفل وابو عمرو ومات ولا عقب له وكان عليه السلام له اثنا عشر عما اكبرهم الحارث بن عبد المطلب ومنهم ابو طالب واسمه عبد مناف ومنهم ابو لهب واسمه عبد الهذلي ولم يسلم منهم الا حمزة والعباس رضي الله عنهما وكان ابو طالب عبد مناف ابو علي اكبر من اخيه عقيل بعشر سنين ذكر في الكمال والشافعي من ولد هاشم بن المطلب سمي باسم عمته هاشم ابن عبد مناف والمطلب وعبد شمس جد جد عثمان ونوفل جد ان جبير بن مطعم اخوة اولاد عبد مناف وليسوا من اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيس وطلحة والقائم اولاد مخزومة بن المطلب وقيس هذا الذي النبي عليه السلام ولد اعوام الفيد وقال عثمان وجبير نحن وبنو المطلب اليك سواكم في الاتصال بك والانشاء اليك فلما ذالم تعظنا فقال عليه السلام ان بني المطلب لم يفارقوه في جاهلية ولا اسلام فبين عليه السلام ان ذلك لاجل النصية لا للمجرمة وقال الشيخ ابو بكر ليس استحقاق سهم بن الحسن اصلا لتحريم الصدقة لان التناحي والمسالكين وابن السبي يستحقون سهما من الخمس ولم يحرم عليهم الصدقة فكلنا بنو المطلب وفيه خلاف

وهاسم ابو عبد المطلب قال الشافعي يمتنع مع النبي عليه السلام في هاشم

ولده هو النبي عليه السلام عام الفيل

بنو المطلب وفيه خلاف الشافعي ولانه لو كانت اجابتهم ونصرهم آياته في الجاهلية والاسلام اصلا لتحريم الصدقة لوجب ان يخرج الى اهل لب وبعض الحارث ابن عبد المطلب من اهل بيته وينبغي ان يحرم على من ولد في الاسلام من بني امية لانهم لم يخالفوه فثبت انها لا تحرم الا على بني هاشم خاصة وهو قول مالك ذكر عياض في الكمال قال واستثنى ابو حنيفة بني لهب وقال ابو نصر البغدادي وما عدا المذكورين لا يحرم عليهم الزكاة فهذا يوافق ما ذكره عياض ويقويه قول الاسيبجاني في شرح القدوري انهم كلهم ينسبون الى هاشم بن عبد مناف الا من ابطال النص قرابته وهم بنو اهل لب وكذا في المنافع وعن احمد روايتان في بني المطلب وقال اصبح بهم عشيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم الا قربون الذين امر بانذارهم الى قصته قال وقيل قرين كلها وفي الكمال كل من لم ينسب الى فخر فليس بقرشي وان من تقدم فمرا فلا يقال له قرشي وفرا ابو قرين قال محمد بن اسحاق قرين مو النضر و تابعه عليه ابو عبيد وعليه الثوريان وقال الشيخ ابو بكر وحكي الطحاوي في معاني القران ان ولد المطلب منهم قال ولم اجد ذلك عنهم رواية وجعل اهل لب من اهل البيت فيقتضي هذا ان تحرم الصدقة عليهم خلافا لما ذكره ابو نصر والاسيبجاني وعياض ولم اجد عن غير الرازي ثم انه وجدت في الايجاز يقول ولد الحارث بن عبد المطلب وولد المطلب جميعا فهذا يقتضي دخول بني اهل لب وفي سنن داود واخرجه النسائي ايضا عن ابن عباس قال بعثني الى النبي عليه السلام في ابلا عطاها آياته من الصدقة



وفي رواية أنه بكدها وقال أبو سليمان لا ادري ما وجهه  
والذي لا شك فيه ان الصدقة بحرية على العباس لشرفه  
وغناه والمشهور انما اعطاه من سهم ذوي القربى من الفئ  
يشبه ان يكون ما اعطاه من ابل الصدقة ان ثبت الحديث  
قضاء عن سلفه كان يسلفه منه لاهل الصدقة وعلى رضي  
ولي اليمن قضاء وحربا وبعث بالذهب التي جلبها من  
اليمن الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس فيه نص انه اخذ  
لنفسه من الصدقة ولعله اخذ من الفئ وغني ما يسوغ  
له اخذ او تبرع بعلمه للفقراء ومواليهم منهم في حرمته  
الزكاة عليهم وهو قول الثوري وابن الماجشون وابن نافع  
ومطرف من المالكية واصح الوجهين للشافعي ذكر الثوري  
وذكر القاضي عياض وابن بطال في شرح البخاري ومسلم  
مالك والشافعي وابن القاسم يبيحها لهم قالوا لان موالهم  
لم يعوضوا عن الزكاة الخمس فلا يحرمون بخلاف بني هاشم  
ولنا حديث انه رافع انه عليه السلام قال لا الصدقة لانا  
لنا وان مولى القوم من انفسهم وصححه الترمذي وقد  
تقدم في الهاشمين واسمه ابل هيم وقيل اسلم وقيل ثابته  
وقيل هرمة ذكر المذري ولان الولاء لجهة كل جهة النسب  
والموضع موضع الاحتياط عن ارتكاب المحرم وذكر نسب  
العشيرة المبنية بالجنّة وكيفية اتصال انسابهم بنسب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم اجمعين ليقف على  
انسابهم من لا يعرفها او لهم الصديق الاكبر ابو بكر  
عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن  
ابن منة بن كعب يلتقي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في منة  
في الاب السابع ابو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل بن  
عبد العزى بن رباح بن عبد العزى بن رباح بن عبد

نسب العشيرة المبشرة  
وانما لهم النسب السلام

عبد العزى بن رباح بن عبد الله بن قرظ بن رزاح ابن  
عدى بن كعب بن لؤي يلتقي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاب  
الثامن ذوالنورين ابو عمرو عثمان بن عفان ابن ابي العاص  
ابن امية بن عبد شمس بن عبد مناف يلتقي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في الاب الرابع ابو الحسن علي بن ابي طالب ابو طالب اسمه  
عبد مناف يلتقي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاب الثاني وهو عبد  
المطلب ابو محمد طلحة بن عبيد الله ابن عثمان بن عمرو بن  
كعب بن سعد بن تيم بن مرة يلتقي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في الاب السابع مثلا لصديق سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
طلحة الخير وطلحة الجود وطلحة الفياض ابو عبد الله  
الذبيير العوام بن خويلد بن اسد بن عبد العزى بن قصي  
يلتقي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاب الخامس حوارى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال عليه السلام لكل بيت حوارى  
وحوارى الذبيير متفق عليه والحوارى الناصر ابو اسحاق  
سعد بن ابي وقاص واسمه مالك بن ابيب بن عبد مناف  
ابن زهراء بن كلاب بن مرة القرشي الدهري يلتقي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عند الاب الخامس وهو كلاب وكان رضي  
لله عنه نجاة لا دعوة ويقال له فارس الاسلام واول  
من رمى السهم سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد  
العزى بن رباح بن عبد الله ابن قرظ بن رزاح بن عدى  
ابن كعب بن لؤي القرشي العدوي يلتقي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في الاب الثامن كعب بن عبد الرحمن بن عوف بن عبد  
عوف بن عبد الحارث بن زهراء بن كلاب بن مرة يلتقي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في الاب الخامس وعن علي رضي الله عنهم  
انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انت امين



في اهل السماء وامين في اهل الارض ابو عبيدة عامر بن  
عبد الله بن الجراح ابن الهلال بن وهيب بن ضبة ابن  
الحارث بن فهر بن مالك يلتقي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في الابل السابع عند فهر وموامين هذه الامة ومات في  
طاعون عمواس وهي قرية بين الرملة وبيت المقدس  
ومنها بدأ وعم وتواستوا قلت وقيل انه جاء عقيب غزاه  
عظيم وكان الانسان يقول عم واس قيدا مات فيه  
خمسة وعشرون الفا فهو لاء العشى القرشيون الذين  
شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة اللهم في زمرة لهم  
فرع ذكر ابو الحسن بن بطال في شرح البخاري ان الفقهاء  
كافة اتفقوا على ان اواجه عليه السلام لا يدخل  
في آله الذين حرمت عليهم الصدقات وفي المغني عن  
عائشة رضي الله عنها قالت انا آل محمد لا يحل لنا الصدقة  
قال صاحب المغني فهذا يدل على تحريمها على اواجه عليه  
السلام وقوله لانهم ينقسمون الى هاشم بن عبد مناف  
ونسبه القبيلة اليه اعلم ان الزبير بن بكار ذكر ان  
العرب ست طبقات شعب وقبيلة وعمان ويطون  
وفخذ وفضيلة قالوا لثان ابن خزيمه قبيلة وقرش  
وهو النضر بن كنانة وعمان وقصي بطن وهاشم فخذ  
والعباس فضيلة فالشعب فوق الكل جمع القبائل  
القبيلة تجمع العماير والعمان تجمع البطون والبطون جمع  
الاخذ والفخذ جمع الفضائل والشعب مثل مضر  
ربعة وحمير ومدحج هكذا ذكر الزبير فهاشم فخذ  
اسفل من القبيلة بثلاث درجات او بدرجتين والقبائل  
فضيلة فكيف يقال لاولاد الفضيلة الذي هو اسفل  
من الكل قبائل وهي اسم

اي الطاعون

لح

الطبقات والدرجات  
بمعنى واحد

والدرجات بمعنى الطبقات

من الكل قبائل وهي اسم لاولاد الاعلى قوله قال  
ابو حنيفة ومحمد اذا دفع زكاته الى رجل يظنه فقيرا  
اي يظنه فقيرا مسلما غير هاشمي وحذف الصفة لقوله  
ياخذ كل سفينة غصبا اي ياخذ سفينة سالحة فيان  
انه غني او هاشمي او كافرا ودفع في ظلمة فيان الله  
ابن او ابنه فلا اعادة عليه وهو قول الحسن البصري  
ومالك وانه عبيد والمختار عند الحنابلة اذا بان غنيا  
بخلاف مالو بان هاشميا او كافرا او احدا ابويه او ابنه  
عندهم فانه يعيد ولو دفعها لكافرا او غني او عبدا  
يجزيه في ظاهر الرواية عند مالك وقال ابو يوسف في الشافعي  
والتوري وابن حنبل ورواية عن ابن حنيفة انه لا يجزيه  
وفي الحنفية اذا دفعها الى المذكورين ولم يعلم حالهم فهذا  
على ثلاثة اوجه الوجه الاول دفعها بنيت الزكاة  
ولم يخطر بباله انه غني او فقير مسلم او ذمي فهو على  
الجواز الا اذا تبين ما يمنعه والوجه الثاني دفعها  
على وجه السك ولم يتحرر او يتحرر بقلبه ولم يظهر دليل  
الفقر فالاصل الفساد الا اذا تبين انه فقير يجوز  
والوجه الثالث اذا تحرر وطلب وفي المبسوط فساله  
فاخبر انه فقير او كان جالسا مع الفقراء او كان عليه  
زكاة الفقير وفي المفيد وكان يصنع صنعم من مد اليد  
والاستماحة او كان ضريبا ومعه ركوة وعصا فظهر  
خلافه فلا اعادة عليه عند ابن حنيفة ومحمد وفي النبايع  
ان تصدق على طلق انه مصرق ثم تبين انه غني  
فانه ينظر ان لم يكن شاكا عند الدفع فهو على الجواز الا  
ان يظهر الخطاء وان لم يتحرر فهو على الفساد الا ان يظهر الصوت



قلت قوله على انه مصرف اذ لم يشكوا ليس بمسلم لان  
الظن رجاء الاعتقاد والشك تساوي الامرين في  
الاعتقاد فكيف يتصور تقدير الشك بعد فرض الظن  
ولو تحرى كما ذكرنا ثم بان غنيا او عبد غني او هاشميا  
او مولاه او ذميا او حربيا او احد المولودين او والدين  
او احد الزوجين سقطت الزكاة عند كونه حنيفة ومحمد  
وعند يوسف لا يسقط وان ظهر انه عبد او مكاتبه لا  
يجزيه اتفاقا وروى ابن شجاع عن ابن حنيفة عدم الجزاء  
في والدين والولد والزوجة وفي الهاشمي والذمي  
روايتان ايضا وانه تبين انه حر حتى جاوز في كتاب الزكاة  
من الاصل وتاويله اذا كان مستائنا في دارنا وذكر ابو  
يوسف عن ابن حنيفة في جامع البراءة انه لا يجوز اذ  
التصدق على الحر حتى ليس بقربة اصلا ولهذا لا يجوز  
التطوع له وفي التحفة انه ظهر انه كان حربيا او مستائنا  
لا يجوز بالاجماع وقد ذكرت انها على الروايتين في كتب  
الشافعية ان دفع الى فقير فظهر غنيا استرجع وكذا  
عند الحنابلة وانه غاب اخذ بدله فانه تعذر والدافع  
هو الامام لم يضمن ولا رتب المال وانه كانه الدافع رب المال  
ولم تبين انه زكاة لم يرجع وانه تبين ورجع او بدله  
فانه تعذر فله يضمن رب المال الزكاة فيه قولان احدهما  
لا يضرب للاجتهاد كدفع الامام وكذا ان ظهر كافرا او عبدا  
فالمذهب انه كالاول وجه قولنا في يوسف ومن قال  
بقوله انه قد ظهر خطاه فصار كما لو ظهر ان الماء الذي  
توضأ به كان نجسا او التوبل الذي صلى فيه كان نجسا  
او قضى القاضي بالاجتهاد في حادثة ثم ظهر له نقص خلافه  
او دفع الدين الذي كان عليه

او لا يضرب بالمال

تشبيه

او دفع الدين الذي كان عليه الى غير مستحقه بالاجتهاد  
ولنا فيه حجج الحجّة الاولى ما اخرج البخاري في صحيحه  
عن معن بن يزيد رضي الله عنهم انه قال كان ابن يزيد اخرج  
دنانير يتصدق بها فوضعها عند رجل في المسجد فجئت  
فاخذتها فاتيته بها فقال والله ما اياك اردت فخاصمته  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لك ما نويت يا يزيد ما اخذت  
يا معن فانه قيل يحتمل ان يكون ذلك تطوعا قلنا احتجنا  
بقوله لك ما نويت وكلمة ما عامة في الفرض والنفل ولا  
يخص عمومها عندنا بالشرطية والاستفهامية ثم لو اختلف  
الحكم بين الفرض والنفل لاستفصل فلما عم او اطلق  
علمنا انه لا يختلف وفي البدايع دفع زكاة ماله الى رجل  
ليدفعها الى الفقراء ومثله في المحيط الحجّة الثانية عن  
ابن هريش رضي الله عنه ان النبي عليه السلام قال قال رجل  
لا تصدقن بصدقة فخرج بصدقته فوضعها في يد سارق  
فاصبحوا يتحدّثون تصدق على سارق فقال اللهم كلا الحمد  
على سارق لا تصدقن بصدقة فخرج بصدقته فوضعها  
في يد زانية فاصبحوا يتحدّثون تصدق الليلة عيا زانية  
قال اللهم كلا الحمد على زانية لا تصدقن بصدقة فخرج  
بصدقته فوضعها في يد غني فاصبحوا يتحدّثون تصدق  
على غني قال اللهم كلا الحمد على سارق وعلى زانية وعلى  
غني فاني فقير له اما صدقتك فقد قبلت اما السارق  
فلعله ان يستعف بها عن سرقة واما الزانية فلعلها  
ان يستعف بها عن زناها واما الغني فلعله ان يعتبر  
فينفق مما اعطاه الله متفق عليه هكذا المنتقى لابن  
تيمية وقال الموفق ابن قدامة في المغني رواه النسائي و



في صحيح مسلم بلا شك الحجة الثالثة حديث الخليل  
 وفيه قال ان شئتم اعطيتمكم ولا حظ فيها لغني ولا  
 لقوي مكتسب وقد تقدم فقد اتى بقولها ولو كان  
 حقيقة الغني شرطاً للأجزاء لما اتى بقولها الحجة  
 الرابعة قوله عليه السلام للرجل الذي سأل الصلوة  
 ان كنت من تلك الاجزاء اعطيتك حقك وقد ذكرناه قبل  
 هذا فالتفت بقوله الحجة الخامسة دفعها واجب عند  
 التحري وما يوربه هو المجزئ فدفع على سقوط الزكاة  
 عنه الحجة السادسة انه قد اوصلها الى من امر الله تعالى  
 باتصاله اليه فاشبهه ما لو وافق الحق الحجة السابعة  
 لو قلنا لا يجزيه يجب عليه الدفع ثانياً الى فقير آخر  
 بالاجتهاد فكان نقض الشيء بمثله وهو باطل الحجة  
 الثامنة اذا ظهر الخطأ في الثاني يجب عليه الاجتهاد  
 ثالثاً على تقدير عدم اجزاء الاول وكذا رابعاً وخامساً  
 فيقضي الى التسلسل وهو باطل الحجة التاسعة القياس  
 على دفع الامام بالاجتهاد فانه يجزيه ولا يضمن الامام  
 ولا رب المال بلا خلاف بخلاف دفعه الى عبد لان يد  
 عبد يد نفسه فكأنه دفع بماله الى شأله الحجة  
 العاشرة الفقير والغني طريقهما الظن والاجتهاد ونقص  
 الوقوف على حقيقة الفقير فان كثيراً من الأغنياء  
 يخفون غناهم ويدعون الفقر فيدار الحكم على المظنة  
 دون الحقيقة فدفعاً للعسر وتخفيفاً للبسر الحجة الحادية  
 عشر ذكرها في المبسوط وهي انه ليس له ان يسترق  
 من القابض ولا ان يضمنه بالاتفاق فلو لم يجزيه لصاع  
 ماله قلت هذا حجة على انه يوسف الحجة الثانية عشرة  
 القياس على القبلة والجامع

القياس على القبلة والجامع ان طريقها الاجتهاد وقد  
 اتى بما في وسعه فلا يلزمه غني والفرق بين الزكاة و  
 بين الدين ان الوصول الى رب الدين سهل لانه متعين  
 وفي الزكاة غير متعين وطريق اصابة الاجتهاد كالقبلة  
 ووجه آخر في الفرق ان ملكاً صاحب دين ثابت في ذمته  
 فلا يجوز ابطاله الا بالوصول اليه او الى من يقوم مقامه  
 وفي الزكاة ليس للفقير ملك فهذا لا يد فليكن وقوعه  
 في يد غني ابطال ملكه فافترقا واما القاضي فاجتهد  
 خطا مع وجوه النص بخلافه وبخلاف الاوالة والنياب  
 لسهولة الوقوف على حقيقة النجاسة فيها وغير الغني  
 من المساييد كلها على الروايتين عن انه حنيفة وفي جوامع  
 الفقه كذا في من غير تحدد واصاب جاز ولو تحري  
 وفي البر رايه انه غني فدفع اليه فان علم بعد ذلك  
 بفقر جاز وهو الصحيح وقد زعم بعض مشايخنا ان  
 عند الحنيفة ومحمد لا يجزيه كما في الصلاة والفرق  
 ان الصلاة الفرض لغیر القبلة مع العلم لا يكون طاعة  
 اما التصديق على الغني فصحيح يثاب عليه اذ هو احسان  
 الى عباد الله وفي جوامع الفقه فرض لاخت فقير او اخ  
 من فقير فاذا نهي المفروض عن الزكاة لا يجوز عندهما  
 وهو رواية هشام عن الحنيفة وفي المجزئ عنه يجوز  
 ولو نوى الفرض والزكاة جاز عنهما عند يوسف وعند  
 محمد لا يقع عنهما قوله ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك  
 نصاً من اتي مالاً كان ويجوز دفعها الى من يملك اقل  
 من ذلك وان كان صحيحاً مكتسباً لان حقيقة الحاجة  
 لا يتوقف عليها فاذا دبر الحكم على مظنتها وهي فقد الغني

الصحيح

الغني



الشرعي كالبلوغ والسفر والتقاء الختانين وقد  
تقدمت المسئلة بما فيها من الخلاف ودلائلها وقال  
عليه السلام لاحظ الغني ولا لقوي مكتسب رواه ابو  
داود والنسائي باسانيد صحيح ويكره ان يدفع الى  
واحد مائتي درهم فصاعدا وان دفع جاز وقال زفر لا  
يجوز وعند الشافعي وابن حنبل لا اعتبار بالنصاب بل  
يدفع اليه قدر كفايته ولو كان الوفاء وعن ابن يوسف  
لا يمكن دفع المائتين الى واحد بل الكراهة في الزيادة لان  
بعض المائتين مستحق لحاجته للحال فالباقي اقل من مائة  
فلا يمكن الا اذا زاد عليها وفي الاسبيجاني يجوز المائتين والكثير  
ويكره وعن ابن يوسف لا يجوز الفضل وعن الحسن لا يجزيه  
المائتان كقول زفر وهذا في الوبري وروى ابن نافع عن  
مالكلة القدر الذي يعطى غير محدود وقيل عنه قوت  
سنة وقال المخيري لا يعطى نصابا كقولنا ويكره ان يدفع  
الى انسان مائتي درهم هذا اذا لم يكن عليه دين او لم يكن له  
عائلة ذكر في خزانة الاحمد والوبري واما اذا كان عليه  
ديون اوله عيال فالزيادة على الدين يعتبر ان يكون اقل  
من النصاب واذا قسم المدفوع على عياله ان اصاب كل  
واحد اقل من مائتين فلا بأس به وفي قاضي خان جعل  
هذا اختيار بعض المتأخرين وغني اطلق هذا الحكم كالمسألة  
وغني وصاحبها المحيط وغني وجه قول زفر والحسن  
ان الغني قارن الاداء فيكون صدقة على الغني فيمنع  
ولنا ان دفعها صادق كلف الفقير والغني يثبت بعه  
لانه حكم وحكم الشيء بعينه والمانع ما يسبق لما يلحق  
فلا يمنع وانما يمكن لوجوب ثلاثة احدها قد به من الغني  
مكن صلي وبقر به نجاسة

يجوز ان يدفع  
الى واحد اكثر  
من عشرة مثقالا  
والكثير ما هو درهم

مكن صلي وبقر به نجاسة ثانياها المقصد منها دفع حاجة  
الفقير وهذا دفع حاجة الغني ثالثها يمكن لمكان الخلاف  
وفي الحواشي ولان الغني حكم الاداء وحكم الشيء لا يكون مانعا  
لذلك الشيء اذ لو كان مانعا لتبين انه لم يكن مانعا لان الغني  
لومنع الجواز لبطل الملك ولو بطل الملك بطل المانع ولان الغني  
يثبت فلا يثبت بدونه فثبت انه لو كان مانعا لم يكن مانعا  
وما في ثبوته بطلانه يكون باطلا كما لطلاق الثلاث جملة يثبت  
الحرمة الغليظة وعند ثبوته لا يبقى منكوحه فكذا دفع  
النصاب يصادفه وهو فقير وبه يزول فقره ولان الصدقة  
اولا تقع في يد الرحمن قبل وقوعها في يد الفقير والفقير نايب  
عنه في القبض ولهذا لا يبطل بالشروع لان القابض اولا  
هو الله تعالى فكان الغني للفقير في الزمان الثاني فلما مانع عند  
الدفع قال وان يغني بها انسانا احب الي قال في الكتاب معناه  
الاغناء عن السؤال لان الاغناء مطلقا مكروه وفي قاضي خان  
اراد به الاغناء عن السؤال في يومه كقوله عليه السلام  
اغنوم عن المسئلة في مثل هذا اليوم والظاهر ان القايك  
محمد لان الكتاب تصنيفه وفي معان القرآن للشيخ انه بكر الرازي  
قال ابو حنيفة رضي الله عنه وان يغني بها انسانا احب الي و  
في الحاوي دفع زكاته الى فقير واحد افضل من تفريقه على  
جماعة لحصول الغني للواحد دون الجماعة وفي قاضي خان اذا  
الاد ان يتصدق بدرهم فالصدقة به على واحد اولى من  
ان يشتري به فلو ساء ويتصدق بها على جماعة من الفقراء  
مسئلة رجل جمع زكاة لفقير فاجتمع الكثر من مائتي درهم  
هل يجزيهم عن زكاتهم قال كل من اعطى قبل ان يصير مائتي  
درهم او كانوا لا يعلمون ذلك جاز في قوله انه حنيفة ومحمد

التصدق بالدرهم على  
واحد افضل من ان يخرجه  
خبر ويقره على جماعة



وان لم يكن الفقيه امر ذلك الرجل جاز في الوجهين جميعا  
قوله ويكون نقل الزكاة من بلد الى بلد وانما يفرق صدقة  
كل قوم فيهم الا ان ينقلها الانسان الى قرابته او الى قوم  
احوج من اهل بلد وعنه انه حنيفة لا يخرجها الا الذي قرابة  
ذلك في المحيط وماكد قال في مشهور مذهبه بعدم جواز النقل  
قال الطرطوشي اجتزأت المالكة جواز النقل واستحبت  
اشهبا ان يقسم ببلد الا ان يكون بموضع حاجة وقال انك  
اذا كانت حاجة غير اهل بلد اشد نقلها وجوز الحسن  
والنخعي نقلها الذي قرابة ومذهبا لسافعي مضطرب  
والاصح حرمة النقل وعدم الاجزاء وفي قول لا يحرم وكبر  
وفي قول يحرم ويجزى ولا فرق في الاصح بين مسافة القصر  
وغيرها ومنع النقل ايضا ابن حنبل ولم يفرق بين مسافة  
القصر وغيرها وبين الاحوج والقرابة وغيرها وفي المغني  
فان خالف فنقلها اجزائه عند اكثر اهل العلم واختار ابو  
الخطاب وهو قول الليث وماكد وجوز النقل في رواية الى  
الثغر وهو قول الحسن وعبد الرحمن بن مهادي ومنع النقل  
سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز ولنا ان عمر رضي الله عنه  
نقل زكاة مصر الى الحجاز وكان ابو العالية يبعث زكاته  
الى المدينة وحديث عدي بن حاتم انه حمل صدقات قوم  
الى ابي بكر في ايام الرقة وحديث الزبير فان بن بدر انه حمل  
صدقة قومه الى ابي بكر فقبلها وحديث عماره قال ابن  
ان ذياب وبعثه بعد عام الرمادة فقالا عقلا عليهم  
عقالين فاقسم احدهما وايتني بالآخر ذكرهما ابو عبيد  
وحديث معاذ لاهل اليمن ايتوني بخميس الحديث تقدم  
في باب دفع القيم في الزكاة قال صاحب المغني وغيره وحمل  
الصدقة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحج  
الحج

وحمل الصدقة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة مذكور  
في غير ما حديث وانما قول معاذ امرت ان اخذ الصدقة  
من اغنيائهم فانها في فقرائهم يقتضي اغنياء اهل المدينة  
وكان والي اليمن فكانه قال امرت ان اخذ صدقة اهل اليمن  
فانها في فقرائهم اهل اليمن فلا يمنع ان ياخذ صدقة احد  
طرفي اليمن في هذه الطرق الاخر فان قيل النقل مكروه  
عندكم ولا يؤمر بالمكروه قلنا فقراء البلد لهم حق ان الفقراء  
والجوار وليس ايد الفقراء لا غير في ترجيح الاول ولا يمنع  
جواز غير الاول لوجوه الحق الواحد فكانت لكراهية  
ترك الاول في فسادت كالكفارات والنذور والوصايا للفقراء  
فان اصح الطريقين القطع بالجواز قال النووي هذا هو الصحيح  
قال الاسفدرايني الفرق ان الكفارة تعلقت بالذمة فلا  
اختصاص لها بالمكان بخلاف الزكاة والفرق الثاني قال ابو  
اسحاق الشيرازي المقصد من الكفارة تطهير الذنوب وهو  
حاصل بالتفريق والمقصد من الزكاة مواساة الفقراء و  
فقراء الجيران اولي بالمواساة والفرق الثالث النقل في  
الزكاة مكروه عندكم ولا كذلك الكفارة ونحوها قلنا هذا الفرق  
باطلة بالنذر فانه يستوي فيه المعين والذي في الذمة  
في جواز النقل والزكاة في الذمة ايضا على قول عندكم ووجه  
اخر ان الذي ذكرتم يدل على الولاية ولا يمنع الجواز به  
يقول مسئلة تعتبر في الزكاة مكان المال وفي صدقة  
الفطر عن نفسه مكانه وعن وليه ورفيقه مكان الولد  
والرفيق عند ابن يوسف وعند محمد مكان الاب والمولى  
وهو الاصح لانه في الذمة بخلاف الزكاة ذكرها في المحيط  
والروضة وفي الوقعات مثلا قول محمد وفي المرغيناني

الصحيح

الحج

الحج



في الوصية للفقراء تعتبر مكانة الموصي دونه مكانة  
 المال وفي الذخيرة القوافية ان كان المال في مكان  
 والمالك في مكان فقولان ومن حال عليه الجواز غير  
 بلك ان كان معه وما خلف بلك وقد كان يقول  
 يقسم بلك وفي صدقة الفطر ينظر الى موضع المال  
 فقط وفيه قال احمد وفي اصح الوجهين عند الشافعية  
 يعتبر مكانة رب المال في صدقة الفطر فترجى من  
 مسايد الامر باداء الزكاة ذكرها في المبسوط والجامع  
 وجوامع الفقه والواقعات لوقال لرجل ادفع زكاة  
 الى من شئت او اعطها من شئت فدفعها لنفسه لم  
 يجز وفي جوامع الفقه جعله قول انه خفيفة وقال وعند  
 انه يوسف يجوز ولو قال ضعها حيث شئت جاز وضعها  
 في نفسه وقال في المرغيناني وكل يدفع زكاته فدفعها  
 لولد الكبير او الصغير او زوجته يجوز ولا يحسب  
 لنفسه وفي الواقعات الصغير اوصى بثلاث حاله الى  
 انسان يضعه حيث شاء جاز له وضعه في نفسه و  
 لو قال اعطه من شئت لا يجوز وضعه في نفسه على  
 فقال لانه صار معرفة بالاضافة اليه والمعرفة لا يظ  
 تحت النكح واحاله الى الجامع لكن هذا التعليل باطل  
 بمسئلة الوضع وفي المبسوط اوصى اليه بثلاثة يضعه  
 او يجعله حيث شاء فجعله في نفسه او في ولد جاز  
 كالموصي وليس له جعله او وضعه في ولد الموصي كالموصي  
 فان وضعه في بعض فكذا الموصي فهو باطل ويرى على  
 جميع الورثة وليس له ان يعطيه احدا بعد ذلك لانها  
 به وصار فعله كفعل الموصي وفي الجامع فرق بين الوضع  
 وبين الدفع والصرف

لا زال المخاطب لا يدخل  
 في الخطابات توفيه  
 خلاف

كذا

وبين الدفع والصرف والفرق ان الدفع والصرف  
 للتخليك كالا عطاء والايتاء والواحد لا يكون ملكا  
 متملكا في غير الاب والجد والوصي عند وليس لوضع  
 للتخليك فافترقا قال ابو بكر الرازي لا ياخذ احد  
 بسببين وللشافعية فيه طرق ثلاثة احدها لا  
 ياخذ الا بسبب واحد وصححوا وعند المالكية ياخذ  
 بسببين واسباب وفي جوامع الفقه ومن شك في  
 اداء زكاته يؤذنها ثانيا لان وفيه جميع العبر كالشك  
 في اداء الصلوة في الوقت بخلاف خارج الوقت ولو  
 قضى دين فقير بامر ونوى به الزكاة يجوز ولو دفعها  
 الى فقير ليحج بها او ليغزو بها او يبني بها رباطا يجوز  
 عن الزكاة والفقير يصنع بها ما شاء والخيلة ان يقول  
 الفقير وكل رجلا من علمائي ليقبضه كذا ومن ان  
 يصرفه الى رباط او يقول ليقبضه من زكاته كذا ثم  
 يقضى بها دينه عليه ولو شرط قضاء دينه في الدفع  
 لم يجز ولو وهبه بهذا الشرط صححت الهبة وبطل  
 الشرط قال مالك لا يصح بي مياشي المالك للزكاة  
 بنفسه خوف المحرم وليدفعها الى من يتق به ليفرقها  
 وعندنا مياشيتها بنفسه والاعلان بها افضل وهو  
 قول الشافعي وابن حنبل وفي التطوع الاخفاء افضل  
 قال المرغيناني لان في الاعلان بالزكاة نفي التهمة  
 واقصداء غيبى به فصار كالا ضحية قال مالك لا يسع  
 المالك ان يتولى صرفها بنفسه اذا كان الامام عادلا  
 لان النقدين ولا في غيرهما بل يدفعها الى الامام وخالف  
 الجماعة في النقدين ويجوز الاقتصار على فقير واحد



في الزكاة عند ما وعند محمد بشرط اثباته كالوصية  
عنه وعنه انه يكتفي بواحد لقولها ذكر ذلك كله في  
خزانة الاحكام وذكر الشيخ ابو بكر الرازي في معان  
القدآن عند انه يوسف في الوصية للفقراء يجزيه  
دفعه الى فقير واحد وقال محمد بشرط دفعها الى  
اثنين وشبهها ابو يوسف بالصدقات وهو اقبس  
باب صدقة الفطر  
قوله صدقة الفطر واجبة على الحر المسلم اذا كان  
مالكا لمقدار النصاب فاضلا عن مسكنه وثيابه واثله  
وفرسه وسلاحه وعبيده فيقول يحتاج الى معرفة  
صدقة الفطر لغة وشرعا والى معرفة وجوبها والى  
معرفة سبب وجوبها والى معرفة شرط وجوبها والى  
معرفة ركنها والى معرفة شرط جوازها والى معرفة  
من يجب عليه والى معرفة الذي يجب من اجله والى معرفة  
المقدار الواجب فيها والى معرفة الاصناف التي يجب فيها  
والى معرفة الكيل الذي يجب به والى معرفة وقت وجوبها  
والى معرفة وقت ادايتها والى معرفة جواز تقديمها  
على وقت وجوبها والى معرفة كيفية وجوبها والى معرفة  
وقت استحباب ادايتها فهذه المعارف جامعة لمباحث  
هذا الباب وهي ست عشى معرفة اتم معرفتها  
لغة فقد قال النووي هي لفظة مولد لا عربية ولا  
عربية بل هي اصطلاحية للفقهاء كما انها من الفطر  
التي هي النفوس والخلق اي زكاة الخلق ذكرها صاحب  
الحاوي والمندري قلت ولوقيد لفظة اسلامته كان  
اولى لانها ما عرفت الالف الاسلام قال ابو بكر الهروي  
هو اسمها على لسان علماء

هو اسمها على لسان صاحب الشريعة وهذا يؤيد ما ذكرته  
ويقال لها صدقة الفطر وزكاة الفطر وزكاة رمضان  
وزكاة الصوم واما معرفتها شرعا فانها اسم لما يعطى  
من المال بطريق الصلة والعبادة ترخا مقدارا بخلاف  
الهبة فانها تعطى صلة تكثر ما لا ترخا ذكر في المحيط  
واما معرفة وجوبها فيقوله عليه السلام ادوا والامر  
للو جوب وحديث ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه  
صدقة الفطر على ما ياله وهي فرض عند الشافعي ومالك  
وابن حنبل وروى عن اسماعيل بن علقمة وان بكر الاصم  
وابن اللبان من الشافعية وحكي بن عبد البر عن بعض  
المتأخرين من المالكية والداوودية ورواية عن مالك  
ذكرها في الذخيرة انها سنة وليست بواجبة واستدلوا  
بحديث انه عمار غريب بن حميد عن قيس بن عباد قال  
امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل نزل  
الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يامرنا ولم ينهنا ونحن نفعله  
رواه النسائي وابن ماجه قال النووي ولا يعرف حال  
انه عمار في الجرح والتعديل ولانه قد تقدم الامر بها فبقي  
وجوبها ما لم ينسخ ولا فائدة في تكرار الامر بها ونقل الاجماع  
على وجوبها ابن المنذر في الاسماء والذي استدل به صاحب  
الكتاب من حديث ثعلبة بن صغير فيه اضطراب كبير  
عند الرواة ويروى عن ثعلبة بن عبد الله بن صغير عن  
ابيه ويروى عبد الله بن ثعلبة بن ابي صغير وثعلبة بن  
عبد الله بن ابي صغير عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
ادوا صاعا من براء فمخ على اثنين صغيرا وكبير حرم  
او عبد ذكر او انثى اما غنيكم فيزكيه الله واما فقيركم



اسما ذرية النبي  
صلى الله عليه وسلم

فريق الله عليه أكثر مما أعطاه ذكر ذلك كله في الامام عن  
انه داود الدارقطني وفي الامام ايضا روايه جرجة عن  
الزهرتي عن عبد الله بن ثعلبة بن صغير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
خطب قبل العيد بيوم او اثنين فقال ان صدقة الفطرة ما  
من بر عن كل انسان او صاع مما سواه من الطعام ويروي  
عن عبد الله بن ثعلبة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس  
قبل الفطر بيوم او يومين فقال اذوا صاعا من بر او قمح بين  
اثنين او صاعا من تمر او صاعا من شعير عن كل حر وعبد  
صغير وكبير قال صاحب الامام في رواية محمد بن يحيى الجزم  
بقوله عبد الله بن ثعلبة بن صغير وكذا رواية ابن خزيمة  
وصغير بنظم الصاد وفتح العين المهملتين قبل العذرة  
نسبة الى قبيلة والعدوى نسبة الى جند وقال الامير  
ابو نصر الحافظ ابن ماکولا في الاكمال صوابه ثعلبة بن صغير  
العذرة او ابن انه صغير وبمثلها ثبت الوجوب لانه  
خير الواحد ويؤلف العلم والقطع على ما عرفنا وما  
معرفة سبب وجوبها فهو راس يمتوئنه مؤنة تامة وبلي  
عليه ولاية تامة لانه عليه السلام امر بصدقة الفطر  
عن الصغير والكبير والحر والعبد ممن يمتوئون رواه الدارقطني  
واخرجه البيهقي من جهته فقال اسناده غير قوي  
حديثا اخر عن علي بن موسى الرضائي عن ابيه عن جده عن  
آبائه ان النبي صلى الله عليه وسلم فرض صدقة الفطر على الكبير  
والصغير والذكر والانثى ممن يمتوئون ذلك في الامام قلت  
علي الرضائي هذا ابن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن  
محمد الباقر بن علي بن زين العابدين ابن ابي عبد الله الحسين  
ابن علي بن ابي طالب وشرط الولاية لان الاصل راسه وهو  
وهو يلي عليه وغيره

ما ذكره

وهو يلي عليه وغيره بمنزلة في الدب عنه ونصرتة فالحق  
براسه واعتبر الشرع الولاية حيث اوجبها عن اولاده  
الصغار وما يليه للخدمة والدليل على ان السبب  
الراسن الموصوف انهما يضاف اليه فيقال زكاة الرأس  
ويتعد به بتعدده مع اتحاد اليوم واما في اليه  
لانه وقت وجوبها او شرطه وفي الجواهر كل من وجبت  
نفقته بمكلا وقداية او نكاح يجب صدقة فطر  
قال القرافي في الذخيرة وابو حنيفة اعتبر الولاية  
الثالثة قال ووصف الولاية باطلا طه او عكسا لان  
المجنون والفاسق لا ولاية لهم مع وجوبها في مالهما  
والحاكم له ولاية ولا وجوب عليه انتهى كلامه قلت  
نقله خطأ وغلط بل السبب عندنا الولاية الثالثة  
والمؤنة الثالثة فالحاكم لا مؤنة عليه فلم يوجد المجموع  
في حقه والفاسق له ولاية وعليه مؤنة فيتحقق  
المجموع في حقه وفي حق المجنون المؤنة وكذا ولاية الاب  
ولاية لعجن عن النظر لنفسه ومذهبه فاسد و  
اعتبار النفقة وحدها باطلا طه او عكسا لان العبد الموصى  
برقبته لا انسان ويخدمته لا يخرج صدقة فطر على  
صاحب الرقبة على المذهب عند نفقته على صاحب  
الخدمة وعبد الكافر وزوجته النصرانية واليهودية  
نفقته عليه ولا يجب عليه صدقة الفطر عنهم وكذا  
الاجير بنفسه يجب نفقته عليه ولا يجب صدقته  
عليه ويجب صدقة الهارب ومكاتبه عليه عند  
لا يجب نفقتهما فبطل قوله وفي المحيط والينابيع يخرج  
عن نفسه وعن اولاد الصغار على الاطلاق عند محمد وزفر



وسوقول البصري وعند ابن حنيفة وان يوسف في عالم  
 وبه قال الشافعي وابن حنبل وابن راهويه وابن  
 المنذر والظاهرية ويخرجها عنهم ابو وصي  
 ابيهم او وصي وصيه او جدتهم عند عدمهم او وصي جد  
 او وصي وصيه او وصي نصبه القاضي وبشله في الاصل  
 ذكر الاسبيجاني وان لم يكن لهم مال يجب في مال ابيهم  
 والمجنون على هذا الخلاف ولا يجب على الوصي بالتفان  
 الروايات وعلى هذا عبيد بن واما لهم اذا كانوا الفق  
 والمدبر واما الولد فن يجب فطرتها على سيدهما  
 ولهذا القول كل مملوك لي حر عتق عبيد ومدبر  
 وامتهات اولاده ولا يجب عن مكاتبه لعدم الولاية  
 والنفقة وكان ابن عمر لا يؤدّي عن مكاتبه وهو قول  
 الشافعي والنوري واحمد وان سلمة قال النووي اوجها  
 بعض الشافعية على المكاتب نفسه لانها تتبع للنفقة  
 عندهم ونفقته واجبة عليه في كسبه فكذا صدقة  
 فطرته وهو باطل بالذم في قول يجب على المولى عنه  
 هو قول مالك وعطاء بن ثور والظاهرية وقال اسحاق  
 يؤدّي عنه ان كان في عياله والصحيح انها لا يجب كالزكاة  
 ولا فطرته على كافر اصلي عن نفسه ولا عن غيره الا اذا  
 له عبد مسلم او قريب مسلم او مستولد مسلمة فانها  
 يجب عليه في اصح الوجهين ذكر النووي وهو قول ابن  
 حنبل قال ابن المنذر اجمع من يحفظ عنه من اهل العلم  
 ان لا صدقة على الذمّي عن عبد المسلم وكذا في المحيط  
 لان الفطرة زكاة فلا يجب على الكافر كزكاة المال وقال  
 ابو ثور يجب عليه ان كان له مال لان العبد بماله عبيد  
 سواء كان ماله في يده

العبد

سواء كان ماله في يده او ودعة عند غيره او مواجرت  
 او عارية وان كان عبد آبقا او ماسورا او مخصوبا  
 بجوره لا يجب هكذا في البدائع والينابيع وبه قال ابو ثور  
 والشافعي وابن المنذر وعن ابن حنيفة يجب في الآبق وبه  
 قال عطاء والنوري وقال الزهري واحد واسحاق يجب ان  
 كان في دار الاسلام وفي المرهون على المشهور ان فضله  
 بعد الدين نصاب يجب وعن ابن يوسف لا يجب حتى يفتكه  
 وان هلك قبله فلا صدقة على الراهن بخلاف عبد  
 المستغرق بالدين والذي في رقبته جناية والفرق ان  
 الدين على الراهن ولا دين على المالك في العبد المديون  
 الجاني قال ابو يوسف ورفيق الاجناس ورفيق القوام  
 الذين يقومون على زمرتهم ورفيق النجى ورفيق الغنمية  
 والسبي والاسرى قبل القسمة لا فطر فيهم لعدم الملك  
 والولاية لعين والعبد الموصى برقبته لانسائه وخدمته  
 لاخر يجب على الموصى له بالرقبة دون الخدمة كالعبد  
 المستعار وقال ابن الماجشون يجب على مالك الخدمة لانها  
 مؤنة ويجب عن عبيد العبيد وبه قال الشافعي وقال مالك  
 لا شيء فيهم لان ملكهم غير مستقر وهو باطل بتجوين  
 وطى جاريته فكيف يبيع الوطى في ملك غير مستقر  
 قال ابو بكر بن العزقي المسئلة مشككة جدا فانه كما  
 يطاء جاريته وملكه غير مستقر يجب عليه صدقة  
 فطرته وملكه غير مستقر وقال ابن المنذر قال مالك وابو  
 حنيفة وابو يوسف ومحمد ليس على الرجل في عبيد عبيد  
 صدقة الفطر وقال الشافعي يجب عنهم قلت نقله عن  
 اصحابنا خطأ وقال الليث لا يؤدّي عنهم من مال ساداتهم

سنة لا فطر عليهم

حب في غير عبيد



وهذا نظر ضعيف لان الطمك ملكه وما يشفق على عبيده  
 ما له فصار كعبيد التجار وعبيدهم في الزكاة وفي البذائع  
 ان كان على المولى دين مستغرق لا يخرج عنه اية حنيفة  
 عند ما يخرج وانه لم يكن عليه دين لا يخرج بلا خلاص  
 لانه عبيد التجار الا ان يكون اشترأهم للخدمة باذن  
 المولى فيجب اذا لم يكن عليه دين وعند ما يجب مطلقا  
 لان الدين لا يمنع ملكا المولى والعبيد الذين يملكون في ارضه  
 او ما شئته يجب فطرهم خلافا لعبيد الملك وفي معتق  
 البعض اقوال ستة القول الاول لا شئ فيه وهو  
 قول الحنفية قال ابن العربي لعنه اقوى الدليل  
 والقول الثاني يجب على المعتق كله ان كان له مال وهو  
 قولهما لانه حر عند ما والقول الثالث يؤدى المالك  
 نصف صدقة فطر ولا شئ على العبد فيما عتق والقول  
 الرابع يجب عليها صدقة كاملة اذا ملكا فضلا عن  
 قولها قاله ابو ثور والشافعي والقول الخامس يؤدى  
 الذي يملك نصفه صدقته كاملة وهو قول ابن الماجشون  
 والقول السادس على سيد بقدر ما يملكه وفي ذمة  
 المعتق بقدر حره فانه لم يكن له مال يزكى سيد  
 كله قاله محمد بن مسلمة وفي المحيط والتحفة لا يجب  
 عليه ابويه وان كانا فقيرين ولا عن جده لعدم الولاية  
 وعند الشافعي يجب عليه اذا كانا فقيرين للنفقة  
 ولا عن ولد الكلبى الفقير الزمن لما ذكرنا وان كان  
 الاب فقيرا مجنوننا يجب على الابن للولاية والمؤنة  
 ذكر في المحيط والتحفة ولا يجب عن حقه الصغار  
 وان كانوا في عياله وروى الحسن عن ابن حنيفة انها  
 تجب عليه وهو قول الشافعي

مر

ط

ولا يجب عن حقه

ولا يجب عن حقه

تجب عليه وهو قول الشافعي وفي النبايع تجب على الاب  
 اذا كانوا فقراء وفي الجذر روايتان عن ابن حنيفة في  
 رواية الحسن تجب وفي ظاهر الرواية لا تجب واجمعوا  
 على انه لا يجب على الاب فطر عبيدهم وفي المجزوع  
 الحنيفة يجب على الاب صدقة فطر ولد الكلبى الذي  
 ادرك معتوقها وان كان عاقلا ثم جن لا يجب وقال محمد  
 لوجن في صغر فلم يزل مجنونا حتى ولد له ولد لم يجب  
 عليه صدقة الفطر عن ولد وان جن جنونا مطبقا من  
 حال صغر فهو بمنزلة الصبي يجب على ابيه ومثله في  
 المحيط ولو كان له ابوان يجب على كل واحد منهما صدقة  
 كاملة عند ابن يوسف وحكى الزعفراني والاسيحاوي  
 قول ابن حنيفة مع ابن يوسف وعند محمد عليها صدقة  
 واحدة وان مات احدهما فهو ابن الباقي منها في ميراثه  
 وصدقته لزوال مزاحمته وفي التحفة لا يجب على الغنى  
 صدقة اخوته الصغار الفقراء وفي رواية الحسن يجب  
 على الجد عند عدم الاب وان كان الاب فقيرا وله جد  
 غنى لا يجب عليه باتفاق الروايات ويجب عليه نفقته  
 ولا يجب على الجدين عند الجمهور واستحبه ابن حنبل  
 ولم يوجبه وواجبه في رواية داود والظاهر في ذلك  
 في المحلى وروى عن عثمان انه كان يعطى عن الحمل وقال  
 ابو قلابة كانوا يخرجون عن الحمل وقد ادرك الصحابة  
 وفي الامام كان عثمان رضي الله عنه يعطى صدقة رمضان  
 عن الحمل وقال ابو قلابة كانوا يعطون حتى عن الحمل  
 وفي الوبري لا يجب عن فرسه ولا عن غنم من سائر الحيوان  
 غير الرقيق وما روى عن عثمان وغنى محمول على التطوع

ولا بين ابوين



اجمع

لا يلزم الزوج  
مدواها المراه  
ولا اجرة الطبيب

وعند الظاهرية لا يجب على ابيه ولا عن امه ولا  
ولاء ولا يجب الا عن نفسه ورفيقه لا غير قوله ولا  
يؤدى عن زوجته عندنا وبه قال الثوري والظاهر  
واختار ابن المنذر وابن سيرين وخالف ما كافي  
وقال الليث وماكد وابن حنبل والسافعي واسحاق  
على الزوج وكذا عن خادمها قال ابن المنذر اجمع اهل  
العلم قاطبة ان المراه يجب فطرتها على نفسها قبل ان  
تنكح وثبت انه عليه السلام قال صدقة الفطر على كل  
ذكر وانثى ولم يصح عن رسول الله ما يخالف هذا الخبر  
وليس فيه اجماع فيتبع فلا يجوز استقاطها عنها واجبا  
على غيرها بغير دليل وقال ابن جزم في هذا عجيب  
وسوان السافعي لا يقول بالمرسل ثم اخذ هنا بآيتين  
مرسلتين في العالم وهوراية ابراهيم بن يحيى الكلابي  
عن جعفر بن محمد عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فرض صدقة الفطر على كل حر وعبد ذكر وانثى  
مكوثون والحاقيها بالولد الصغير والعبد بعيد جدا  
لان نفقتها مقابلة بالاجتبايس المنتفع به كالاجرة لها  
ولهذا لم يقل احد بوجوب صدقة الاجير وان وجب  
نفقته على المستاجر فيما اذا استاجر بنفقته الا الله  
ووجه المجابلة ولان الولاية والمؤنة قاصي فيها  
لا يلزم مدواها ولا اجرة الطبيب ولا ولاية له في  
مالها ولا على اولادها من غير خلافها فافترقا  
اعتبارها بنفقها باطلا لعبد فانه يجب نفقة زوجته  
عليه ولا يجب فطرتها وكذا عبيد بيت المال يجب نفقتهم  
فيه دون فطرتهم وكذا العبد الموقوف على انسان يجب  
نفقته عليه دون فطرتها

الصحيح

نفقته عليه دون فطرتها في الصحيح وما روى عن ابن عمر  
انه كان يؤدى عن عبيد نساء به قالوا يحمل على التطوع  
ولو ادى عنها وعن اولاده الكبار الذين هم في عيال له جاز  
استحسانا لقيام الاذن دلالة وعادة وعبيد التجار  
لا يجب فطرتهم عندنا وبه قال عطاء والثوري والنخعي  
والعنبري خلافا للكثر قال في الكتاب عند السافعي وجوبها  
على العبد ووجوب الزكاة على المولى فلاننا في وقال الثوري  
في شرح المذهب هل يجب على المودى ابتداء او على المودى  
عنه فان ادى المودى عنه ان قلنا يجب على المودى لا  
يجزيه بغير اذنه وان قلنا على المودى عنه ويتحمل تجزيه  
قال وعندنا وجوبها على المولى بسبب كالكافة فيؤدى  
الى النبي المسمى في الشرع ولا يستدل بقوله عليه السلام  
على كل حر وعبد فان معنى على بمعنى عن كقولك رضي  
عني بمعنى رضي عني وكقوله تعالى اذا اتوا اعداء الناس  
اي عنهم وهو ما شئ على مذهب نخاة الكوفة وبرهنا  
على انه خيفة سوال فانه لا يرى ضم ثمن السوايم التي  
ركبت الى ما معه من الدرامم فيكتفي بحولها لاجل الثمن  
في الصدقة ووجب ضم ثمن العبد الذي ادى صدقة  
فطرته الى ما معه من الدرامم وفرق بان صدقة الفطر  
تجب عن عبد الخدمة من غير اعتبار المالية حتى وجبت  
بسبب الحر والمدبر وامة الولد ومن غير اعتبار الحول  
حتى لو ملك عبدا قبل طلوع فجر يوم الفطر يجب فطرتهم  
فاذا اختلف السبب كيف يؤدى الى الثمن والذي يمكن  
ان يقال في الجواب اننا لو اخذنا صدقة الفطر عن عبيد  
التجارة لاخذنا عن عين واحدة صدقتين في وقت واحد



او في سنة واحدة بخلاف ذلك فان الاخذ من بدله  
وصدقة الفطر من عينه مع اختلاف السبب وفي ثمن البدل  
المزكاة البدل قائم مقام البدل لا تخاد جهة الزكاة والسبب  
فافتراقا والعبد بين شريكين لا فطرة على واحد منها وكذا  
العبيد بين اثنين عند انة خيفة وقال على كل واحد منها  
ما يخصه من الرؤوس دون الاشفاص يعني انه يجب في  
الزوج دون الفهر كالثلثة والخمسة والسبعة ولا يجب  
في الثالث والخامس والسابع اتفاقا ويجب في اثنين واربع  
وسنة عند ما وفي المبسوط والاصح ان قولاني يوسف  
كقولاني خيفة وفي المحيط الخلاف كما ذكر في الكتاب ولا  
والعذر لانه يوسف ان الصدقة تنبئ على الولاية دون  
الملك وهي قاصية في العبد المشترك وقيل هو بالاجماع لان  
اجتماع النصيب بالقسمة ولم يوجد فلم يتم ملك الرقبة  
الكاملة لكل واحد وهو قول التورتي والحسن البصري  
وعكرمة خلافا للكثر قلنا ان السبب ناقص فصار  
كنصاب بين رجلين في الزكاة قال ابو بكر ابن العربي  
قوي وقال داود لا يجب على احد فطرة غيب ويمكن  
المولى عبد من الاكتساب ومن تبرع بنفقة انسان  
في رمضان لا يجب فطرته عند الجمهور واكثر الحنابلة  
اوجبوها عليه وقالت الحنابلة لو ملك جماعة عبيد  
على كل واحد منهم فطرة كاملة حتى لو كانوا مائة يجب  
عليهم مائة صاع بسبب عبد واحد وهو خلاف النص  
حيث يوجب عن كل حر او عبد صاعا قوله وبوجه  
المسلم الفطرة عن عبد الكافر وهو قول ابن عمر و  
هريز ومجاهد وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز  
والنخعي والتورتي واسحاق

والاصح

مريبه

والنخعي والتورتي واسحاق وداود كنفقته وقال الحسن  
وسعيد بن المسيب ومالك والشافعي وابن حنبل لا يجب عنه  
كما ذكر ذلك كله النورتي والقرطبي في شرط الموطا استدلوا  
بحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صدقة الفطر على الناس من رمضان صاعا من تمر او صاعا  
من شعير على كل حر او عبد وانثى من المسلمين ولان  
للتطهير والكافر ليس باهل للتطهير ذكر القرافي في الذخيرة  
ولنا عموم عمن تمونون وعموم عن كل حر وعبد وحديث  
ابن عباس عن النبي عليه السلام اذ اوصدقة الفطر عن  
كل حر وعبد صغير او كبير يهودي او نصراني قال ابن  
قدامة في المغني لم يذكر اصحاب داود ابن وجامعوا السنن  
قلت ذكر الدارقطني في سننه وقال عبد الحق في الاحكام  
الكبرى انما يروى من فعل ابن عمر قال الحافظ الفقيه  
ابو جعفر الطحاوي قوله من المسلمين يعني لا يكون الخراج  
الامسلا وانما العبد فلا يدخل في هذا الحديث لانه لا يملك  
شيئا وانما يريد به مالك العبد وروى قتيبة بن سعيد  
عن مالك هذا الحديث ولم يذكر من المسلمين هكذا في شرح  
الموطا للقرطبي وكذا في الامام وقال ابو قلابة عبد الملك بن  
محمد التابعي ليس احد يقول فيه من المسلمين غير مالك  
ورواه البخاري ومسلم ولم يذكر من المسلمين وقال  
الترمذي رواه غير واحد عن نافع كما روى مالك ولم  
يذكر فيه من المسلمين والمشهور عن عبيد الله ليس  
فيه من المسلمين ذكر في الامام وكان ابن عمر يخرج عن  
عبد الكافر كما ذكر عبد الحق والقرطبي والتورتي و  
غيرهم وهو اخبر معني ما روى ولا يظن به مخالفة



رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أشد الناس اتباعا له  
 قوله وفعله فان صححت روايته بحمد على انه سمعه  
 مرة عامتا ومرة خاصا على تقدير ان يكون من المسلمين  
 بياننا للمخرج عنهم اذ لا يجوز ان يكون سمعه مرة واحدا  
 عامتا فاسقط البعض ولا خاصا فزاد فيه من عنده  
 فانه حمدا لله سمعه مرة ثين بحمد الله سمعه او لا  
 من المسلمين ثم سمعه مرة اخرى بالزيادة من الرسول  
 صلى الله عليه وسلم ويتبع هذا العكس اذ فيه ابطال بعض ما  
 تناوله الا بالتأني وفي تقديم الخاص تقرير لا ابطال  
 فانه اولى بالتقديم ولانا نعمل بها وهم يبطلونه اظن  
 فانه ما قلنا اولي بخلاف قوله عليه السلام في خمس  
 الابدية حيث لم يعمل بها لانا انما تركناه بحمد  
 آخر دلت على عدم وجوب الزكاة في العلوقة على  
 مرة في الزكاة وما لك عكس ذلك ولان تراكم المولى  
 عذر في اسقاط الزكاة لانها متعلقة بالكنه المسمى  
 وهنا حديث آخر دلت على وجوبها بسبب العبد الكافر  
 وان ضعفوا فالضعيف عند ابن حنبل حجة اقوى  
 مفهوم الصفة المجملة ولان الواجب هنا قدر يسير  
 فلا حرج في ايجابه بخلاف الزكاة حتى او جبننا  
 الحر وهم اوجبوا على الفقراء والمساكين ولم يوجبوا  
 عليهم الزكاة والاصل ان سبب الحكم اذا ورنه  
 ومقيدا يعمل بها مثل هذه المسئلة والحكم اذا ورنه  
 مطلقا ومقيدا يعمل بالمقيد لتعذر العمل في ذلك  
 دون السبب كصوم كفارة اليمين والفج في الابد  
 وقالوا لا يجب عن عبد الكافر لعدم الطهر وهو باطل  
 باينه وعبد الرضيع

الاصول سبب الحكم  
 اذا ورد مطلقا  
 ومقيدا بغير قيد

باينه وعبد الرضيعين اذ تطهر الطاهر محال وانما  
 يقع طهر في حق نفسه ولو كان على العكس فلا وجوب  
 بالاتفاق يعني لو كان العبد مسلما وما لك كافر اتا عند  
 فلا ان الوجوب على السيد والكافر ليس باهل لوجوب  
 ما هو قربة وعبادة وعند الشافعي بحمد المولى عن عبد  
 يستدعي اهلية اداء العباداة والكافر ليس باهل له  
 هذا كلام الاصحاب عنه وقد ذكرت ان الكافر يجب عليه  
 صدقة عبد المسلم وقريبه المسلم ومستولدته المسلمة  
 في اصح الوجهين عندهم وفي المحلى عبيد العبيد يخرج عنهم  
 العبيد دون مولاهم عند ابن حزم الظاهري ثم قال فانه  
 قيد كيف لا يجب عليه لنفسه ويجب عليه لغيره وهو  
 عبد قال قلنا حكم بذلك رب العالمين قلت لقد كذب  
 على رب العالمين قال ثم يقول للشافعيين والمالكين  
 انهم يقولون بهذا في الزوجة فانها لا تخرج عن نفسها  
 وتخرج عن عبيدها حاشي ما لا بد لها منه لخدمتها  
 قالوا لو دنا ان نعرف ما يقول الخفيفيون في نصراني  
 اسلمت ام ولد او عبد فحبس لبيع فجاء يوم الفطر  
 فعلى من يجب صدقة فطر فها تارة المسئلة لا يقع  
 في قولنا ابد الاله ساعه يسلم عبد وام ولد عتقا للوقت  
 قلت لا تجب على النصراني عنهما ولا عليها لرقمها ويجب  
 على النصراني في اصح الوجهين عند الشافعي على ما  
 ذكرنا وعند عامة اهل العلم لا يجب على الكافر الاصل  
 والمرتد ويجب عند الشافعي كالزكاة والصلاة عند  
 ومن باع عبدا واحدا بالخيار وفي المحيط والعبد مقبوض  
 وفي الاسبيجاني والوبرتي لو كان الخيار لهما او لمن شرط له



الخيار يجب على من يصير العبد له وقال زفر واحدا  
الشافعي يجب على من العبد في ملكه يوم الفطر ان  
كان الخيار للبائع فعليه وان كان للمشتري فعليه  
ثم البيع او الفسخ وعند مالك على البائع بكل حال  
لنات الولاية والمؤنة موقوفة اذا التوقف في السبيل  
يوجبه في الحكم ولهذا توقف الملك في ولد المبيعة وكسبها  
الا في حق النفقة على المبيع فانها على المالك اتفاقا  
صيانة للمبيع وان البيع باثا ولم يقبضه في يوم العبد  
ثم قبضه فهي على المشتري لان ملكه كان باثا وقد تفرق  
بالقبض وان هلك في يد البائع فلا شيء على واحد منها  
فالبائع لعدم ملكه والمشتري لعدم تقدر ملكه قبل القبض  
وان دفعه قبل القبض بخيار عيب او روية بقضا او غير  
فعلى البائع لانه عاد اليه وقد تم ملكه منتفعا به وبعد  
القبض على المشتري لانه زال ملكه بعد تمامه وتاكيد  
ولو اشتراه فاسدا وقبضه قبل يوم الفطر فباعه او اعطاه  
فصدقته عليه لتقدر ملكه ولو قبضه بعد يوم الفطر  
فعلى البائع لان الملك له يوم الفطر وملك المشتري قبضه  
على القبض ولو تزوجها على عبد بعينه ودفعه اليها  
طلتها قبل الدخول بها حتى عاد اليه بصفه فالصدقة  
عليها كالهلاك وان لم يقبضه فلا شيء عليها بالاتفاق  
بخلاف الزكاة عندما لانها تعتمد على الولاية والمؤنة بخلاف  
الزكاة فانها تعتمد على الملك وكذا زكاة التجار على من يصير  
له عندنا خلافا لهم واما معرفة شرط وجوبها فالاسلام  
والحرية والغنى حتى لا يجب الا على المسلم الحر الموسر  
بملك مقدار النصاب وشرط الاسلام لانها عبادة  
حتى يشترط فيها النية

معرفة شرط وجوبها

حتى يشترط فيها النية ولا يتأدى بفعل الغير بغير اذنه  
وهي لا يتأتى من الكافر وواجبها الشافعي على المرتدين و  
خالفيه الجماعة وهو بعيد وقد تقدم والحرية لان العبد  
لا يملك شيئا وان ملك والعبادات المالية لا يجب عليه وواجب  
الظاهرة على العبد وبعض الشافعية وابو ثور واستدلوا  
بما روي انه عليه السلام فرض الزكاة على الناس على كل حر  
وعبد قال القرافي معناه عن كل حر وعبد وهكذا جاء في  
بعضها قال ولولا ذلك لما كان لقوله على الناس فائدة قلت  
يكون ذلك بدلا من الناس وفرضه على الناس عن كل حر  
وعبد بعيد اذا لا يجب على الناس عن كل حر في الدنيا قال  
ابو بكر في العارضة المسئلة مشكلة جدا فان الحديث  
لم أر من يدخل اليه من باب ولا من يفرمه بتحقيقه فانه  
قال على كل حر وعبد ذكر وانني صغير او كبير فجعلها  
مفروضة على هو لا في باري دليل يخرج الناس عنهم وكل  
واحد مفروض عليه فان قالوا بقوله ممن يموتون رواه  
الدارقطني عن علي وابن عمر رضي الله عنهم ولم يصح ذلك  
وفي حديث ابن ابي صغير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
صدقة الفطر عن كل حر وعبد صغير او كبير وهو امثل  
من الاول فيجعل على بمعنى عن الصريحة في هذا الحديث  
يؤكد ان ابن عمر كان يخرجها عن بنيي الصغار وعبيد  
وكذا وجدوا السنة جارية بذلك انتهى كلامه قلت وهذا  
اجماع ولا يعتد بخلاف الظاهرية وقول انه نور شاذ والغنى  
ولا يجب الا على من يحرم عليه الصدقة لا على من يجبله  
الصدقة وقال الشافعي يجب على الموسر وهو ان يملك صاعا  
فاضلا عن قوته وقوت من يلزمه نفقته الليلة العبد

حفظ



ويومعه وانه فصد بعضه صاع لزمه اخراجه في اصح  
الوجهين ولو كان حفة ثم اعتبر امام الحرمين كونه الصاع  
فاضلا عن مسكنه وعبد للخدمة قال الرافعي اذا نظر  
في كتب اصحاب لا تجد ما ذكره ودين الادمي يمنع وجوب  
الفطرة بالاتفاق بخلاف الزكاة قلت ضيقوا في وجوب  
صدقة الفطر حتى اوجبوها على الفقراء والمساكين من  
غير اشتراط نصاب ولا حول بخلاف الزكاة فيجعلون الذين  
ما نفع المضيف ولم يجعلوا مانعا في الزكاة مع ان جماعة  
من الصحابة والسلف قالوا يمنع في الزكاة ولم ينقل  
مثله عنهم في الفطرة وهذا خلف ومثله قول الشافعي قال  
مالك واحد وغيرهما قال ابن العربي في عارضة الاخوة  
المسئلة لا احيية رضى الله عنه قوتية فان الفقير لا زكاة  
عليه ولا امر النبي صلى الله عليه وسلم باخذها منه بل امر بالانفاق  
له وقد قال عليه السلام انما الصدقة عن ظهر غنى وانما  
يمن تحول رواه البخاري ومسلم فان لم يكن غنيا كيف  
يؤمر بدفع الصدقة وحديث ثعلبة لا يعارض الاحاد  
الصحيح ولا الاصول القوية ووجوبها على من ملك فاقطع  
عن قوت ليلته ويومعه ولا اصل له في الشرع ولم يرويه  
اثر ولا نظر وانما جاء في حديث ثعلبة انما غنيكم في ذلك  
الله واما فقيركم فيرد الله الثرما اعطى وفي سند  
النعمان بن راشد قالوا لا يحتج به وهو الذي يروي لصد  
صاع من بر فيرد مع معاظده بعد احاديث  
فكيف يحل لهم ان يعملوا به في ايجاب الصدقة على الفقير  
مع فقره به ولم يات الا من جهته قال النووي فضل  
عن قوته صاع وله عند اخراج الصاع عن نفسه واما  
لم يؤد فيه سقط عنه

و  
و  
و

لم يؤد فيه سقط عنه ويسع حرمان العبد في فطرته  
متحججه امام الحرمين واما معرفة ركنها فالتمليك لان  
الاداء هو الايتاء والاعطاء وذلك بيان عن التمليك كما في  
الزكاة ثم الصدقة على ثلاثة انواع نوع لا يجوز فيه الا  
التمليك كالزكاة والعشر والخمس وصدقة الفطر ونوع يجوز  
فيه التمليك والاباحة كالقاربات وجزاء الصيد وقضاء  
الصوم والصلاة ونوع مختلف فيه كصدقة الخلق من اذى  
ولبس المخيط من علة وعذر فيجوز في ذلك طعام الاباحة  
عندما وعند محمد لا يجوز الا التمليك ذكر الاسبيجاني وغيره  
واما معرفة شرط جوازها فكون المصروف اليه فقيرا  
لقوله عليه السلام اغنومهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم وهذا  
ما لا خلاف فيه وانما خلاف الشافعي في اشتراط اربعة وعشرين  
نفسا من الاصناف الثمانية وقد مررت المسئلة في الزكاة  
مع ضعف قوله واما معرفة من يجب عليه فانها يجب  
على الاب عن ولد الصغير الفقير وعلى السيد عن عبد و  
مدبر ومدبرته وام ولد وعن الشافعي في قول يجب على  
العبد ويتحمل عنه سيد حتى لو لم يؤد عنه سيد حتى عتق  
يؤد عن نفسه ذكر في المحيط وعندنا لما كان الغني شرا  
والعبد لا يملك شيئا لم يجب عليه والعقد والبلوغ ليس  
بشرط عندنا وبه قال الشافعي واحمد واسحاق وابونور  
وابن المنذر وعند الحسن البصري ومحمد وزفر شرط الوجوب  
في مالهم واما معرفة الذي يجب فاولاده الصغار ومالكه  
للخدمة ومملوكاته دون مكاتبه وزوجته وقد ذكرنا في  
واما معرفة مقدار الواجب فيها فنقول فصل في  
مقدار الواجب قوله الفطرة نصف صاع من بر او دقيق

معرفة ركنها

معرفة شرط جوازها

معرفة من يجب عليه

عليه اخراجه عنهم

٢



او سويق او زبيب او صاع من تمر او شعير وقال ابو يوسف  
ومحمد الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية الحسن عن  
انه حنيفة والاول رواية محمد عن انه يوسف عن انه حنيفة  
وهي رواية الجامع الصغير ونصف صاع من تمر مذهب  
بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن  
ابن طالب وابن مسعود وجابر بن عبد الله وانه هريز  
ابن الزبير وابن عباس ومعاوية واسماء بنت ابي بكر  
الصديق وسعيد بن المسيب وعطاء مجاهد وسعيد بن  
جبير وعمر بن عبد العزيز وطاوس والنخعي والشعبي  
وعلقمة والاسود وعروة وانه سلمة وعبد الرحمن بن  
وانه قلاية عبد الملك بن محمد التابعي والاوزاعي والثوري  
وابن المبارك وعبد الله ابن شداد ومصعب بن سعد  
الحافظ الفقيه ابو جعفر الطحاوي وسوق القاسم  
وعبد الرحمن بن القاسم والحكم وحماد ورواية عن مالك  
ذكرها في الذخيرة وقال ابو عمر بن عبد البر وروينا عن  
جماعة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجماعة من التابعين  
بالجاز والعراق وقال الشافعي ومالك وابن راهويه  
ابن حنبل الواجب صاع منه وبه قال الحسن وابو العباس  
وقيل عن علي وابن عباس روايتان قال ابن قتيبة  
بكسر الفاء استدلوا على ذلك بما رواه مالك عن زيد بن  
اسلم عن عياض بن عبد الله ابن سعد بن انه سرح  
انه سمع ابا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر  
من طعام او صاعا من شعير او صاعا من تمر او صاعا من  
او صاعا من زبيب قال ابو عمر بن عبد البر هذا موقوف  
في الموطا لم يختلف فيه روايته فيما علمت قالوا والطعام  
هو البر بدليل ذكر الشافعي

لعن  
وعبد

هو البر بدليل ذكر الشعير معه قال ابو عمر في حديث  
زيد بن اسلم كنا نخرج ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقد خرجوا في المسند اعترض عليه ابن حزم الظاهري  
فقال ليس من هذا كله خبر مسند لانه ليس فيه ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم علم بذلك فاقى ولا عجب انهم يقولون  
خبر جابر الثابت كنا نبيع امهات اولادنا على عهد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وحديث اسماء الثابت اننا ذبحنا على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا فاكلناها ان هذين الخبرين  
ليسا بمسندين لانه ليس فيهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
علم بذلك فاقىهم ويجعل حديث انه سعيد هذا مسندا  
على اضطرابه وتعارض روايته فيه وهو صدقة رجل من  
خدي في عوالي المدينة بصاع اقط او بر او زبيب والشافعي  
لم يجز الاقط في شهر اقاله واجاز ما لم يذكر في الاخبار  
من الدخن والذرة وغيرهما قلت قوله صدقة رجل من  
خدي تخامد وليس كما قال لانه لم يقد كنت اخرج بد قال  
كنا نخرج فدل على ان معه غيرة والاصل من صاحب  
التواضع وقال ابو عمر لم يذكر فيه ابن عيينة صاعا من  
طعام وكذا رواية يحيى القطان عن داود بن قيس ولم يذكر  
الطعام وكذا رواية عبد الله ابن عثمان بن الحكم بن  
حزام عن عياض بن عبد الله عن انه سعيد ليس فيها ذكر  
الطعام وهذا اضطراب كبير في رواية انه سعيد وفي رواية  
يحيى عن انه سعيد صاعا من طعام صاعا من شعير او  
صاعا من تمر قال القرطبي قوله صاعا من شعير تفسير  
للطعام وفي البخاري عن انه سعيد الخدري قال كنا نخرج  
في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفطر صاعا من طعام قال

او

او



ابو سعيد وكان طعامنا الشعير والزبيب والتمر والاقط  
وهكذا في الامام والمحدثي لابن حزم وروى الحافظ ابو بكر  
ابن خزيمة في مختصره مختصرا المسند الصحيح عن نافع عن  
ابن عمر قال قال لم يكن الصدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الا التمر والزبيب والشعير ولم يكن الخنطة وعن عياض  
ابن عبد الله العامري انه سمع ابا سعيد الخدري يقول  
ما اخرجنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اصاعا من دقيق  
او صاعا من تمر او صاعا من شعير او صاعا من اقط قال  
ابو الفضل العباس بن الوليد يا ابا محمد احذ لا تذكر في هذا  
الدقيق قال بلى هو فيه اخرجه الدارقطني من طريق  
ابوداود عن عياض انه سمع ابا سعيد الخدري يقول  
لا اخرج ابدا الا صاعا انا كنا نخرج على عهد رسول الله  
صاعا من تمر او شعير او اقط او زبيب زاد سفياه فيه  
او صاعا من دقيق قال حامد بن يحيى فانكر على سفياه  
فتركه قال ابوداود فهذه الزيادة وممن من ابن عيينه  
ولم تذكر الخنطة في هذه الروايات عن ابي سعيد الخدري  
وروى ابو بكر بن خزيمة من طريق محمد بن اسحاق بسند  
فيه صاع تمر او صاع من خنطة او صاع شعير او صاع  
اقط فقال له رجل من القوم او مدين من قم فقال  
سعيد لا تلك قيمة معاوية لا اقبلها ولا اعلم بها قال  
الحافظ ابو بكر بن خزيمة ذكر الخنطة في هذا الخبر  
محفوظ ولا ادري ممن الوهم وقول الرجل له او مدين  
من قم قال على ان ذكر الخنطة في الخبر خطأ وممن من  
لو كان صحيحا لم يكن لقوله او مدين من قم معنى  
قال ابن القطان وذكر عبد الحق من طريق مسلم  
ابن سعيد ثم اتبعه

ذكر الاختلاف  
في مقدار النطر  
في البر والدقيق  
وفرا معويه

الاقط ونفسه



من مراسيل سعيد بن المسيب وقد اشتهر تقويتها  
وما قال الشافعي فيها وقال ابو محمد بن حزم خالفه  
المالك في قاعدتها في قول المرسد فاته كالمسند عند  
قلت وكذا الحنابلة قال فكان اولى بالقبول لكثرة  
وسهرتها ومجربها من طرق فقهاء المدينة وعند الشافعي  
مراسيل سعيد بن المسيب حجة فقد تركوها مع  
غيرها وذكر ابو بكر بن العربي في العارضة ان  
الحديث بالمدينة يفي عن صحة سند عند مالك  
وانه شهره اعظم مما اتفقت الفقهاء السبعة  
كما تقدم مع صحة سندها وذكر الامام في التقدير  
بنصف صاع من بر عشي احاديث في بعضها النفع  
ابن راشد قال صاحب الامام روى عنه الثقات مثل  
حامد بن زيد وجريد بن حازم ووهب بن خالد وغير  
من الثقات قال وروى يحيى بن خزيمة عن الزهري  
عبد الله بن ثعلبة بن صغير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
خطب قبل العيد بيوم او يومين فقال لا صدقة الف  
مدا من بر على كل انسان او صاع مما سواه من الطعام  
اخرجه الدارقطني روى عن الزهري روى عنه ابن  
جريح وفرعه بن سويد قال ابن ابي حاتم سالت  
عنه فقال شيخ والذي يعتد به في حديث الزهري  
عن ابن ابي صغير وجهان احدهما الاختلاف في اسم  
صغير عن مسدد ثعلبة بن ابي صغير من جهة  
ومن جهة سليمان بن عبد الله بن ثعلبة بن ابي صغير  
او ثعلبة بن عبد الله بن ابي صغير وفي رواية محمد بن  
يحيى الجزم بعبد الله بن ثعلبة بن صغير وذكر محمد بن  
يحيى في كتاب العلل

يحيى في كتاب العلل انما هو عبد الله بن ثعلبة وقد ذكرنا  
ذلك في اول الباب وثانيهما الاختلاف فيه في صاع ونصف  
صاع ففي حديث سليمان بن حرب عن الدارقطني عن  
حامد بن راشد عن الزهري عن ثعلبة بن ابي صغير ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا صاعا من قمح او قال الزهري عن  
الصغير والكبير والذكر والانثى والحرة والمملوك والغني  
والفقر فاما غنيكم فيركيه الله واما فقيركم فيركه الله  
عليه الترمذي اعطى هذه الرواية يعارض رواية النصف  
قلت لكن هذه الرواية شاذة غريبة لان الروايات بالنصف  
لما ضدت وتكاثرت دون رواية الصاع ولان النصف هو  
الذي يوافق مذهبنا لزهري الراوي لهذا الحديث دون  
الصاع فلا يؤخذ به كما لم ياخذ الراوي له به وقال القرطبي  
في الباب مثله عن ابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت  
وابن هريث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الدارقطني و  
روى ابن عمارة النبي عليه السلام فرض صدقة الفطر  
صاعا من تمر او صاعا من شعير قال فعدل الناس الى نصف  
صاع من بر قال في المغني متفق عليه وقال الترمذي حديث  
حسن صحيح فهذا اجماع ولان الناس الذين كانوا في زمن  
ابن عمر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم خير الناس  
فلا يعارضه حديث ابن سعيد لوجهين احدهما انه خبر  
واحد والاجماع مقدم عليه لانه اقوى منه اذ يفيد العلم  
وخبر الواحد لا يفيد والثاني انه لا يدل على ان الصاع  
فرض لانه قال كنا نخرج صاعا من بر ولم يقل امرنا به  
ويجوز له ان يخرج صاعين وثلاثة ومما اعظم الاجم ولا  
خلاف فيه الا ما يروى قولنا ضعيفا عن مالك وقاسه على الظاهر



اذا صلاها خمسا ورقة واعليه واستبعد هذا القول عنه  
ابن حنبل ذكر ابن تيمية وعن ابن عمر قال كان الناس  
يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا  
من شعير أو تمر أو سلت أو زبيب فلما كان عمر وكثرت  
الحنطة جعل نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الاشياء  
رواه ابو داود ومن رواية عبد العزيز بن انه رواد عن  
نافع عن ابن عمر عن النبي عليه السلام واسم انه رواد  
ميمون المكي الا انه روى له الجماعة الا مسلهما قال يحيى  
القطان ثقة وكذا ابن معين وقال حاتم ثقة صدوق متعب  
فلا يلتفت الى ابن حزم والمندرج في تصنيفها وقال الحاكم  
حديث صحيح وابن عيينة يقول فلما كان معاوية ولا  
منافة فلعله وقع منها ولو كان الفرض منه صاعا لما  
فعله واحدا منها وعن عبد الخالق الشيباني قال سمعت  
سعيد بن المسيب يقول كانتا لصدقة على عهد رسول الله  
والا بكر نصف صاع وعن سعيد ابن المسيب قال خطب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر صدقة الفطر فحضر عليه  
وقال نصف صاع من تمر او صاع من شعير عن  
كل خير وعبد ذكر او اني وقال القرطبي في شرح الموطأ  
قال ابو عمر بن عبد البر وروى الثقات عن سعيد بن  
المسيب انه قال كانت صدقة الفطر على عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نصف صاع من حنطة او صاعا من شعير  
او صاعا من تمر وفي الدارقطني عن عصمة بن مالك عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدقة الفطر من ان من  
قمح او صاع من شعير او تمر او زبيب فمن لم يكن عنده  
اقط فصاعين من لبن وذكر الحافظ ابو جعفر الطحاوي  
في شرح الآثار عن عياض

في شرح الآثار عن عياض ابن عبد الله بن سعد بن ابن شرح  
انه حدثه ابو سعيد قال انما كنا نخرج على عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم صاعا من تمر او صاعا من شعير او صاعا من  
تمر غير فلما كثرت الطعام في زمن معاوية جعلوا مدين  
من حنطة وعنه قال من جاء بصاع من اقط قبل منه ومن  
من جاء بصاع من تمر قبل منه ومن جاء بصاع من زبيب  
قبل منه ولم يذكر في هذين الحديثين الحنطة وعنه كنا نعطى  
زكاة الفطر من رمضان صاعا من طعام او صاعا من شعير  
او صاعا من اقط قال الحافظ الجميع من رواية عياض عن  
ابن سعيد الخدري قال وهذا فيه اضطراب كبير وعن ابى  
سعيد انه قال لم يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا  
صاعا من تمر او صاعا من شعير او صاعا من زبيب وصاعا  
من دقيق او صاعا من سلت ثم شك فيه شفاة فقال  
دقيق او سلت رواه النسائي ولم يذكر فيه صاعا من طعام  
وهو يقوى كثر الاضطراب في حديثه وجوز ابن حنبل  
الدقيق والسويق والسلت مع شك الراوي في ذلك قال  
ابو جعفر الفقيه الحافظ وقد عارض حديثا في سعيد  
حديث سمار بنت ابى بكر الصديق رضي الله عنهم قالت  
كنا نخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مدين من قمح او  
صاعا من تمر رواه من طرق ورواه احمد ايضا قال يحمي  
على ان ما كانوا يؤدّون من مدين في حديث اسماء بن  
الفرض وما كانوا يؤدّون في حديث ابى سعيد زيادة على  
ذلك على التطوع كما تقدم قال والدليل على صحة ذلك  
انه الحسن البصري اخبر ان مروان بعث الى ابن سعيد  
ابن ابي عاصم في زكاة الفطر عن رقيق قال ابو سعيد للرسول



انه مرواه لا يعلم ان ما علينا ان نعطي لكل راس عند  
 كل فطر صاعا من تمر او نصف صاع من بر فهذا ابو  
 سعيد قد اخبرنا عليه ان يؤد به من زكاة الفطر عن  
 عبيد قد اهداه على ما ذكرناه وان ما روى عنه مما  
 زاد على ذلك كان اخبارا منه ولم يكن فرضا اذ لو كان  
 فرضا لما وسعه ان يقول الفرض نصف صاع من البر  
 ومن غير صاع وكما صرح به في حديث اسماء من المدين  
 ويدل عليه قول ابن عمر فعلى الناس بنصف صاع من  
 حنطة انما يريد بهم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين  
 يجوز تعديلهم ويجب الوفاق عند قولهم في عصر النبي  
 كما ذكرناه قال وقد روى ذلك عن اب بكر وعمر وعليهما  
 نصف صاع وكفى بهم قدوة والحذر من مخالفتهم قد  
 على انهم هم المعدلون قال فهذا حجة عظيمة في ثبوت  
 نصف الصاع من الحنطة قال الزهري انه سمع سعيد  
 ابن المسيب وابا سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف وعبيد  
 الله بن عتبة والقاسم وسالم وطاووس فقهاء المدينة  
 الذين لا يخرج ما لا عن قولهم وتقليدهم قالوا امر  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدقة الفطر بصاع من شعير  
 او تدين من قمح ومرسل سعيد حجة عند الشافعي  
 وجميع المدرسين عند احمد ومالك وقد قال الحافظ قاض  
 القضاة تقي الدين ابن دقيق العيد في الامام هذا هو  
 الصحيحة ورجالها رجال الصحيح وعن سعيد بن المسيب  
 كانت الصدقة يعطى على عهد رسول الله وانه بكر وعمر  
 نصف صاع حنطة وابو سعيد لم ينكر القيمة وانما الك  
 المقوم وقال تلك قيمة معاوية لا قبلها ولا عملها  
 قاله الطحاوي قلت

قاله الطحاوي قلت وهو صحيح لانه لو كان انكر القيمة  
 لقال تلك قيمة لا قبلها ولا عملها وكان اعم فائدة  
 وعن محمد بن شعيب عن ابيه عن جد انه النبي عليه السلام  
 بعث مناديا في حاج مكة الا ان صدقة الفطر واجب  
 على كل مسلم ذكر او انثى حر او عبد صغير او كبير  
 مذكور من قمح او سواه صاع من طعام رواه الترمذي  
 وقال حديث حسن غريب ورواه الدارقطني ايضا  
 باسناده ان صدقة الفطر حق واحد على كل مسلم  
 صغير او كبير ذكر او انثى حر او مملوك حاضر او بار  
 مذكور من قمح او صاع من شعير او تمر من طرق ولم يضعفه  
 وروى الحسن البصري قال لا ابن عباس خطيبا في آخر  
 رمضان على منبر البصرة فقال لا يخرجوا صدقة صومكم  
 فكاة الناس لم يعلموا فقال من هاهنا من اهلا المدينة  
 قوموا الى اخوانكم فاعلموهم فانهم لا يعلمون فرض رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة صاعا من تمر او صاعا من  
 شعير او نصف صاع قمح على كل حر او مملوك ذكر او  
 انثى صغير او كبير فلما قدم على رضى الله عنه راي  
 رخص الشعير قال قد اوسع الله عليكم فلو جعلتموها  
 صاعا من كل شيء رواه ابو داود واحمد والنسائي و  
 قال الحسن لم يسمع من ابن عباس وقاله احمد وعلي بن  
 المديني قلت مولد ابن عباس قبل الهجرة بثلاث سنين  
 ولدا بالشعب وتوفي في سنة سبعين وقيل سنة تسع  
 وستين وقيل سنة ثمان وستين وولد الحسن البصري  
 لستين بقيتا من خلافة عمر رضى الله عنه وتوفي  
 لعشر سنين ومائة ذكر ذلك في الاحمال وهو صغير



ابن عباس بنيف وعشرين سنة فكان اهلا للسمع  
منه مقدار أربعين سنة وكان ابن عباس ببيلة وقد  
قال خطبنا وقد قال مسلم بن الحجاج النيسابوري في  
بالولا في مقدمة كتابه اذا امكن اللقا يحمد روايته  
على الاتصال دون الانقطاع على الصحيح وقد قال خطبنا  
ويروي خطب لنا وقولهم خطب لنا اي لاهل بلدين  
هو البصية غلو في التعصب لا يقبله العقل ويدل على  
الاتصال ما أخرجه الترمذي عن قتيبة عن عبد الوارث  
عن يونس عن الحسن عن ابن عباس قال امر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بصوم يوم عاشوراء وقال فيه حديث حسن  
صحيح وكتب هذا السند من حديث الترمذي الشيخ  
الحافظ شرف الدين الدمي الحنطه والمنقطع عندهم لا  
يكون صحيحا ولا حسنا ولو كان منقطعاً لا يثبت عندنا  
وموقوف لاكثر اهلا العلم لا سيما الحسن فانه جليل القدر  
لا يرسله الا عند الوثوق بمخبره وروى ابن عمر عن النبي  
عليه السلام انه امر عمرو بن حزم في زكاة الفطر بنصف  
صاع من حنطة او صاع من تمر رواه الدارقطني من رواية  
سليمان بن موسى الفقيه الاشدق الدمشقي روى له  
مسلم في صحيحه وقال الحاكم ابو عبد الله عنه انه على شرط  
البخاري ومسلم ذكر في مستدركه على الصحيحين وعن  
علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر  
نصف صاع من بر او صاع من تمر رواه الدارقطني ولفظ  
النساء فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على  
الصغير والكبير والحرة والعبد والذكر والانثى نصف  
صاع من بر او صاع من تمر او شعير قال الحسن فقال  
علي اما اذا وسع الله فانه

اذا امكن الله  
حمل الرواية على  
الاتصال دون  
نقطاع على الصحيح

علي اما اذا وسع الله فادسعوها اعطوا صاعا من بر  
وغني قال ابو جعفر والنظر يد له عليه فانهم اختلفوا  
في تقاربات الامة فقال بعضهم يجب من التمر والشعير نصف  
صاع ومن الحنطة نصف ذلك وقال آخرون منها صاع كامل  
ومن الحنطة نصف صاع فكلهم قد عدل الحنطة بمثلها من  
التمر والشعير فكان النظر على ذلك اذا كانت صدقة الفطر  
صاعا من التمر والشعير ان يكون من الحنطة نصف ذلك  
ونصبت المناظرة في كتبهم ان في الفدية في الحج والكفارة الفرض  
من التمر مثله نصف الفرض من التمر والشعير فوجب ان  
يكون هناك ذلك والجامع ان كلا منهما طهر ولان الفرض من  
البر لو كان صاعا لما فات علمه عن الخلفاء الراشدين وغيرهم  
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمه هؤلاء وهم المستأخرون  
وكيف يثبت فرضية ذلك مع الاضطراب البالغ فيه ومخارضة  
ما ذكرنا من الاحاديث الكثيرة الناصية بخلافه ومخالفة  
الصحابة وسادات التابعين والجمع الغفير من اهلا العلم  
الذين ذكرناهم في اول الفصل وقيل الراوي سمع اول  
الحديث وهو قوله او صاع من بر دون آخر وقوله عن  
كلا اثنين وقال ابن حزم وخالفه لما لكونه بعلم اهلا المدينة  
ابا بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وجابر بن عبد الله  
وعائشة واسماء وابا هريرة وابن الزبير وهو عنهم كلهم  
صحيح الا عن اب بكر وعثمان فان فيه روايتين عنهما وجه  
رواية الحسن عن ابي حنيفة في الزبيب حديث ابي سعيد  
كنا نخرج صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صاعا من طعام او صاعا من زبيب وكان طعامنا الشعير على  
ما مر قالوا لا حجة له في حديث ابي سعيد لانهم حملوا

في  
ال



قوله في الصاع من البر أن ثبت على التطوع بالزيادة  
 في البر فكذا في الزبيب قلت هذا بعيد في الزبيب لأنه  
 لم يرد فيه نص بخلافه ولا كذلك البر لوجود النصوص  
 بخلافه لكن الزبيب في بلادهم كالبر في القيمة بخلاف التمر  
 والشعير لأنه يرمى منها النواة والنجالة بخلاف الزبيب  
 والبر وما يرمى النجالة من البر إلا أهل الرفاهية  
 وكذا حب الزبيب وإنما معرفة الاصناف التي يجب فيها  
 فقد اختلفوا هل العلم فيها اختلافا شديدا فذهب داود  
 الظاهري ومن معه إلى أنه لا يجب لأمن التمر والشعير  
 ولا يجزئ عنده قمح ولا دقيق ولا دقيق شعير ولا سويق  
 ولا خبر ولا زبيب ولا غير ذلك لأنه ذكر في حديث ابن عمر  
 التمر والشعير ولم يذكر غيرهما اتفاقا عليه وقال مالك  
 يجب من تسعة وهي القمح والشعير والسلت والذرة  
 والدخن والارز والتمر والزبيب والاقط وزاد ابن  
 حبيب العسل فصارت عشرة وقال سنده قال في الحنطة  
 يؤد بها من كل ما يجب فيه الزكاة إذا كان قوته فعلى  
 هذا يؤد بها من العطاء فزاد على المذكور بالقياس  
 لأنه من مفهوم اللقب الذي هو اضعاف المفومات العشرة  
 او بالقياس على باب الدنيا او مفهوم قوله عليه السلام  
 اغنواكم عن المسئلة في مثل هذا اليوم رواه مسلم وفي الحديث  
 لا يجزئ شيء من القطنيات ولا يجزئ دقيق ولا سويق  
 قال ابن حزم في المحلى العجب كل العجب ما اجاز مالك  
 من اخراج الذرة والدخن والارز لمن كان قوته  
 ليس من ذلك شيئا مذكورا في شيء من الاخبار اصلا  
 من اخراج الدقيق وقد ذكر في بعض الاخبار على ما تقدم  
 فقال لم يذكر في الاخبار

لا يرى النجالة من البر  
 والمحبة من الزبيب الا المتزينة

مفهوم التقباض  
 المفومات

فقال لم يذكر في الاخبار ومنعه من اخراج العطاء وان  
 كانت قوته ومن اخراج الزيتون والتين وان كان قوت  
 المخرج قال وهذا كله تناقض وتجادل في القياس و  
 خلاف الاخبار قال وهذا القول كله في السافعية ولا فرق  
 وفي الذخيرة القرافية منع ما كان دقيق وزعم ان الرواية  
 فيه ثابتة واجاز الذرة والدخن والارز بغير رواية وهو  
 معنى ما ذكر ابن حزم عنه وذكروا شبهة ان الحنطة يصلح  
 للصلق والبذر بخلاف الدقيق قلت هذا منع قياسا لدقيق  
 الحنطة لكن قد اعتبروا القوت والاغناء عن المسئلة  
 في مثل ذلك اليوم ولم يعتبروا البذر والصلق والبذر ليس  
 بمقصود للفقراء ودقيق الحنطة اولى من الحنطة والشعير  
 لأنه يتخذ منه القوت الذي هو قوام الانسان وفيه اسقاط  
 كلفة الطحن عن الفقراء والمساكين فهو اولى بالجواز واتى  
 بذر واتى صلح في الاقط والزبيب ولا يتخذ من الاقط  
 خبر ولا سويق واتما موادام في بعض بوادي العربان  
 وقياسه على الخبر باطل لأنه وقد اخبر بالصاع وهو  
 كلب والخبر لا يكال قال النوراني ويجزئ في المذهب المحقق  
 والعدس لأنه قوت واختلفوا في الاقط قيل لا يجزيه لأنه  
 لا يجب فيه العشر وقال الماوراني الخلاق فيه في اهل البادية  
 اما اهل الحضر فلا يجزيهم قولا واحدا وفي الجبل واللبن  
 عندهم خلاف وقال ابو بكر ابن العربي يخرج من عيش كل  
 قوم من اللبن لبنا ومن اللحم لحما ويخرج اللوبيا وغير ذلك  
 قلت اما يجوز ذلك بطريق القيمة ومن لم يجوز دفع القيمة  
 كان ابن العربي وامثاله وجوز دفع اللحم واللبن واللوبيا  
 بغير نص ولا اند ولا قول صاحب ولا نظير فهو هو من  
 فقال لم يذكر في الاخبار

لا يرى النجالة من البر



وتناقض بين قوله وفي الاسبيجاني الواجب من اربعة  
 انواع من الخنطة والشعير والشمر والذبيب لوروه  
 الاخبار بها علما تقدم وفي غيرها يعتبر القيمة وفي الخنطة  
 في الاقط تعتبر القيمة وفي الذخيرة قدر بنصف صاع  
 في دقيق الخنطة وسويقها وبصاع في دقيق الشعير  
 وسويقها لزيادة قيمتها على الخنطة والشعير غالبا  
 حتى لو نقص لا يجوز وروى عن ابن حنيفة لو اعطي قيمة  
 نصف صاع دقيق او سويق جيد لا يساوي نصف صاع  
 خنطة وسط ولا يجزيه فدل على ان الجواز فيها  
 بطريق القيمة لانه عين الواجب وفي الخنطة دقيق  
 الخنطة والشعير وسويقها مثلها وكذا في المحيط  
 لم ينظر الى القيمة وفي الكتاب الاول ان يدعى فيها  
 القدر والقيمة احتياطا وبعض الحنابلة لم يجوز السرا  
 لفوات بعض المنافع ولا رواية عن اصحابنا في الخبر  
 من الخنطة والشعير والتفق المشايخ على الجواز  
 اختلفوا في طريقة فقال بعضهم اذا ادى متولين من  
 خبر الخنطة يجوز وقال آخرون لا يجوز الا بطريق  
 القيمة وهو الاصح لانه لا نص فيه وهو موزون غير  
 مكيد والكيد هو المعتبر في هذا الباب بالنص  
 بدليل ما روى عن محمد انه لو وزن اربعة ارطال  
 من الخنطة ودفعها عن نصف صاع منها لا يجوز لان  
 الخنطة تختلف قال ابن قدامة الحنبلي عن محمد بن  
 الحسن خمسة وثلاث من البر لا يجزيه لاختلاف  
 البر قلت محمد لا يعتبر خمسة وثلاثا وهذا الاطلاق  
 في اجزائه لانها لا تنقص عن نصف صاع وانما يجزى  
 كلام محمد انه صح نقله

والخبر يعتبر فيه القيمة وهو الصحيح

الاصح

نقل

كلام محمد انه صح نقله بن قدامة على مذهبهم وذكر  
 القدوري عن ابن حنيفة انه لا يجوز لان الصاع قدر  
 بالوزن لان العلماء حين اختلفوا في مقدار الصاع انه  
 ثمانية ارطال وخمسة ارطال وثلاث فقد اتفقوا على  
 التقدير بالوزن واعتبار وفي الذخيرة العدس والماش  
 يستوي فيها الكيل والوزن يعني ان الصاع منها يكون  
 ثمانية ارطال والثمانية الارطال منها صاع وما سواها  
 قد يكون الوزن اقل من الكيل كالمح وقد يكون اكثر  
 كالشعير فاذا كان الكيل تسعة ثمانية ارطال من العدس  
 والماش فهو الصاع الذي يكال به الخنطة والشعير  
 والشمر وقال ابن حنبل اخذنا العدس فغير ثمانية وهو اصل  
 ما يكال لانه لا يتجافى عن مواضعه ووزنه فاذا سوي  
 خمسة وثلاث قلت لا يقال غيرته بل عايرته وعاورته  
 اي اعتبرته مسئلة يجوز ان يعطى ما يجب عن جماعة مسكين  
 واحد وما يجب عن واحد مسكين نص على ذلك ابو الحسن  
 الكرخي وكذا في المحيط جواز في الفصليين ولم يحك خلافا  
 وفي الذخيرة وغير الكرخي من المشايخ لم يجوز دفع ما يجب  
 لواحد الى مسكين قالوا لان الاغناء منصوص عليه مسئلة  
 ويجوز التلغيق من جنسين بان يؤدى نصف صاع من  
 شمر ونصف صاع من شعير وهو قول احمد وقيل لا الشافعي  
 لا يجوز ذلك النووي وهو قول مالك لانه لم يرد به نص  
 ولنا ان المخير اذا اخرج نصف صاع شمر مثلا فقد سقط  
 عنه الفرض في قدره وبقي عليه نصف فوجبة كثر في ادائه  
 من ان يصنف شاة كالا ولا مسئلة الاداء عند الجمهور  
 من ان يصنف شاة من المنصوص عليه وقال مالك يخرج

لا

بالفي الذخيرة وغيره  
 يجوز دفع ما يجب  
 لواحد ان يعطى مساكين  
 في صنفه الصاع  
 يجوز الشاة



من غالب قوته وقوت اهل بلده من غير تخيير قلنا لا  
الصحيح وانه بالتخير ولم يرد بغالب عيش كل بلد او  
بغالب عيشه كتاب ولا سنة ولا قول صاحب فلا يضيغ  
عليه بقوته او بقوت اهل بلده بخير دليل والذبيبتين  
قوتنا لاهل المدينة فضلا ان يكون غالب قواهم ولا الاقط  
ويذكر عليه قوله عليه السلام اغنوهم عن السؤال في هذا اليوم  
فاتي شئ حصل به غناهم تناوله ظاهر الحديث ولم يكن  
فيه مخالفة اجماع اهل العلم وزعموا ان او محموله على السوء  
ومعناه ان كان غالب عيشكم كذا فاخرجوه وان كان غالب  
العيش كذا فاخرجوه مع كل نوع من الانواع العيشة هكذا  
في الذخيرة المالكية وهذا يحكم بانه واضار رجل كثير بلا  
دليل واخراج اللفظ عن موضعه فلا يلتفت اليه ويجوز  
دفع القيمة عن الانواع المذكورة فيه وهو قول الحسن  
والشعبي والثوري وابن حنبل وعمر بن عبد العزيز  
رواية عن ابن حنبل خلافا للشافعي ومالك وقال الاسعادي  
وابونور يجوز عند الضرورة وقال سنده من المالكية  
في الطرمان ان عدل عن غالب عيشه او عيش بلده  
الى ما سوا على جاز والى الادنى لا يجوز وهذا عين احد  
القيمة لان الواجب عندهم غالب عيشه فاذا جاز له  
تركه واخذ عوضا اعلى منه كان ذلك اخذ القيمة بشرط  
الزيادة ويؤدى قيمة اى الثلاثة شيئا من الفرد والشعر  
والتمر هكذا في الذخيرة قال وموقوف ابي حنيفة وابي  
يوسف وعند محمد قيمة الخنطة والاحوط في الذبيبتين  
القيمة لعدم شهرة النص فيه ذكر في المحيط وفي المحيط  
والذخيرة قال ابو يوسف الدقيق احب الى من الخنطة  
والدرهم احب من الدقيق

والدرهم احب من الدقيق والخنط لا يجوز الا بالقيمة وطو  
الاصح وفي الكتاب هو الصحيح وكان الفقيه ابو جعفر يقول  
اذل القيمة في ديارنا افضل لان القيمة ايسر وادفع للمحاجة  
واعجل نفعا وقال ابو بكر الاعمش الخنطة افضل من القيمة  
لما كان الخلاف فيها وفي الكتاب عنه تفضيلها على الدقيق و  
القيمة واختار مالك وابن حنبل اخراج التمر قال ابن المنذر  
مالك يختار اخراج العجوة منه واختار الشافعي واسحاق و  
ابو عبيد اخراج البر اما معرفة الكيل الذي يجب به فهو الصاع  
واختلفوا في مقدار ما يسعه من الرطل بالبغدادى فيما يستوى  
كيله ووزنه على ما تقدم فذهب ابو حنيفة ومحمد والثوري  
وجامعة من اهل العراق الى انه ثمانية ارطال بالبغدادى  
ويقول ابراهيم وذهب هذا الحجاز الى انه خمسة ارطال  
وثلاث رطل بالبغدادى وبه قال مالك وابو يوسف والشافعي  
وابن حنبل والرطل بالبغدادى مائة وثمانية وعشرون  
درهما واربعة اسباع درهم وقيل مائة وثمانية وعشرون  
وقيل مائة وثلاثون درهما قال الثوري الاول اصح وتعلقوا  
باروى عمر بن حبيب قاضي البصرة قال حجبت مع ابي  
جعفر فلما قدم المدينة قال لا يتنى بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
نعاين فوجد خمسة وثلاثا بالبغدادى وعمر بن حبيب  
القاضي هذا ضعيف عند الحديثين ونسبه يحيى بن معين  
الى الكذب وروى الدارقطني عن بشر بن عمارة قال سأل مالك  
عن مد النبي عليه السلام قال هذا مدك ثم قال لم اترك  
النبي عليه السلام وهذا الذي اتخري به مدك عليه السلام  
وفيه قال مالك انا حررت هذه فوجدتها خمسة ارطال  
وثلاثا فذكر انه مبنى على تحريه دون التحقق وقال القزويني

الاصح والصحيح  
عند الحنفية واحد  
ولم يقسموه كالشافعية

معرفته الصاع والرطل  
والصاع عند الحنفية ثمانية  
ارطال بالبراق هذا



في شرح الموطأ في احتجاج مالك على أبي يوسف جاء واحد  
 بصاعه فقال اخبرني ان الله صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وجاء آخر بصاعه فقال اخبرني ان الله صاع رسول الله  
 وجاء آخر فقال اخبرني ان الله صاع رسول الله عن الآباء  
 والاجداد قال القاضي ابو يوسف فغيرته فوجدته  
 خمسة ارطال وثلثا ينقصه يسيرا فرايت أمرا فويل  
 فتركته قول الله خيفة في الصاع واخذت بقول أهل المدينة  
 قلت فهو لا كلام مجهولون لا يعرفون أسماء آبائهم ولا أجدتهم  
 فلا يكون الاحتجاج بقولهم فشهادتهم لما لك شهادة العرفان  
 لكسائتي على سيبويه عند هارون الرشيد ولنا ما رواه  
 صاحب الامام عن جرير بن يزيد عن انس بن مالك ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالماء رطلين ويغتسل  
 بالصاع ثمانية ارطال قال في الامام رواه الدارقطني ورواه  
 ايضا عن عبد الكريم عن انس رضي الله عنه قال كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بماء رطلين ويغتسل بالصاع  
 ثمانية ارطال ولم يتكلم عليهما وروى عن الاسود عن  
 عائشة رضي الله عنها قالت جرت لسنة من رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنابة صاع والصاع ثمانية  
 ارطال قال الدارقطني في حديث عائشة صالح بن يوسف  
 الطحفي وضعفه ولو كان في الحديثين الاولين شيء  
 لما سكت عنهما مع سلة تعصبه فيما يخالف مذهبه ثم  
 التضعيف من الحديث من غير ذكر سبب لضعفه لا قبل  
 عند الفقهاء والاصوليين وجماعة من أهل الحديث فلا  
 يلتفت الى تضعيف الدارقطني وذكر القرطبي عن مالك  
 أنه قال الكفارات كلها وصدقة الفطر وزكاة العشور  
 بالماء الا صغرة من النبي صلى الله عليه وسلم

اخذ ابو يوسف بقول  
 أهل المدينة في الصاع  
 قلت شأده اجم  
 الغفير الذي لا يمكن  
 طوم على الكتاب احتجاج  
 الى اسامه واسماء ابائهم  
 قصة السارح  
 سيبويه

تضعيف الحديث  
 من غير بيان وجه  
 الضعف لا يعتبر

بالماء الا صغرة من النبي صلى الله عليه وسلم الا الظهار فانه بماء  
 هشام وهو الماء الا عظم قال ابو عمرو بن عبد البر لم يختلف  
 العلماء في ان الكفارات كلها بماء رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الا الظهار فان ما كان خالف فيه الجماعة فواجبه بماء هشام  
 ابن اسما عيدا المخزومي على ما كان بالمدينة لبني مروان  
 قال ابو عمرو وماء هشام بالمدينة معروف كما ان الصاع الحججي  
 بالعراق معروف انتهى كلام ابن عبد البر قلت ولم يختلفوا  
 في ان الصاع الحججي ثمانية ارطال وكان يفتر على أهل  
 العراق به ويقول لهم ألم اخرج لكم صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وافتحان بذلك مشهور وكان قبل مالك والجماعة وكان اقدر  
 من مالك على ذلك فكان اولي بالآخذ واحوط للمفقرات وتقدم  
 ذلك بادلت به باوضح من هذا في فصل الغسل من هذا السج  
 والماء رطلان عند أهل العراق ورطل وثلث عند أهل الحجاز  
 ذلك في الصحاح واما معرفة وقت وجوبها فوقت طلوع  
 الفجر الثاني من يوم الفطر وهو المشهور عند المالكية وبه  
 قال ابن قاسم وابن مطرف وابن الماجشون وابو ثور و  
 الليث وابن وهب من المالكية وداود واصحابه والقديم  
 الشافعي بيخداد ورواية لاحد وقال الشافعي في الحديث  
 بمصر يجب بغروب الشمس من ليلة الفطر وهو قول  
 الثوري واسحاق ورواية عن احمد لعلمها ظاهرا الرواية  
 عنه وقال ابن حزم في المحلى وقت وجوبها من طلوع  
 الفجر الثاني مستد إلى وقت ابيضاض الشمس ووقت  
 دخول صلاة العيد فمن مات قبل طلوع الفجر الثاني  
 فلا شيء عليه ومن ولد بعد ابيضاض الشمس او اسلم بعك  
 فلا شيء عليه ومن مات او ولد او اسلم هذين الوقتين

صاع هشام والحجج

ما رواه جابر الفطر مشهور  
 بطول الفجر يوم الفطر



فعليه زكاة الفطر ومن العلماء من قال يجب بطلوع  
الشمس كصلاة العيد وقال ابن العربي وتعدى  
آخرون وقالوا يجب بطلوع الشمس قال ولا وجه له  
قالوا معلوم ان ليلة الفطر ليست من رمضان بل  
هي من شوال فمن ولد فيها او ملك لم يولد ولم يملك في رمضان  
بل ولد وملك في شوال وزكاة الفطر تمامي لرمضان  
لا لشوال ولان الفطر بانفصال الصوم وذلك بغروب  
الشمس من آخر رمضان ونحن نقول بطلوع الفجر هو  
وقت الفطر الذي يتعين بعد رمضان واما الذي كان  
قبله من الليل قد كان في جميع رمضان وفطر رمضان  
ما يكون بعد ما كان يصومه وصار مضادا له وليس  
الليلة كذلك وانه الليلة ليس بموضع صيام فيعتبر  
ويراعى واما يوصف بالفطر ما خالف ما قبله والليل  
لا يوصف بالفطر لعدم قابليته للصوم قال ابو عبد  
الله هذا قول من لم يمنع النظر لان يوم الفطر ليس بموضع  
للمصوم فاحرى ان لا يراعى قلت جوابه ان مثله هذا  
في اليوم كان يصومه كل يوم ومثله تلك الليلة لم يكن  
يصومه اصلا فافترقا ولانه لو صامه صح عندنا مع  
الكراهية ولا لذلك الليل ولانه يحمل على الفطر الشرعي  
الذي لا يوجد في رمضان وذلك انما يتحقق بطلوع الفجر  
ولان الاضافة يفيد الاختصاص في المضاف واختصاصه  
الصدقة بالفطر انما يتحقق باليوم دون الليل فاليوم  
الحلاق تظهر عندنا فيمن اسلم في ليلة الفطر قبل  
طلوع الفجر او ولد او ملك يجب وعنده لا يجب ولو ما  
فيها او مات ولد او عبد لا يجب عندنا وعنده يجب  
وكذا الزوجة عند

وكذا الزوجة عندك واما معرفة وقت ادايتها  
فيوم الفطر من اوله الى آخره وبعد يجب لقضاء  
عند بعض اصحابنا والاصح انه يكون اداء ويجب  
وجوبا موسعا ذكر في المحيط وفي الذخيرة لا يسقط  
بالتاخير ولا بالافتقار بعد وجوبها وبغروب الشمس  
من ليلة الفطر الى غروبها من يوم الفطر الوقت  
وقت اداء وانما القضاء والثائم بعد عند بعض  
العلماء ثم اختلفوا فمنهم من جعل السبب الجزئي  
الاول وبقيته الوقت طرفا للاداء ومنهم من يقول  
يجب بغروب الشمس وجوبا موسعا الى غروب  
الشمس من يوم الفطر وكل جزء من اجزاء هذا  
الوقت سبب للجواب ووقت الاداء كوقت  
الكتابة فلا جرم ان كل من تجدد في احدى وقت كان  
من اجزاء اليوم والليلة وجب عليه الاخراج وفي  
المقدمات قال عبد الملك المالكى آخر وقتها زوال  
الشمس من يوم الفطر كصلاة العيد وقال ابو بكر  
في عارضه الاحرفي قبل الفطر سبب وجوبها  
وانا اقول وقت وجوبها وسبب وجوبها ما يدخل  
الصوم من النقص بالغلو والرفث والغيبة ونحوها  
كسجدة السهو في الصلاة قلت يؤيد قول ابن العربي  
ما روى عن وكيع بن الجراح انه قال زكاة الفطر  
لشهر رمضان كسجدة السهو للصلاة لغير النقصان  
قلت هذا يمكن في صدقة نفسه واما صدقة اولاده  
وعبيده عليه وصدقة الصغير والمجنون في مالهما  
فلا وجه لما قالوا فيها واستدلوا لاصحابه الوقت

وقت ادايتها  
ص ٧١  
١٢



شروط وليس بسبب واة السبب ما تقدم من  
 انه راس جونة ويلى عليه على ما مر في معرفة  
 سبب وجوبها بان الصدقة يتجدد بتجدد الرأس  
 مع اتحاد اليوم قلت تعليل اصحابنا هذا بطل  
 بتجدد الصدقة يتجدد يوم الفطر مع اتحاد الرأس  
 فلو كان السبب هو الرأس المذكور لما تعددت  
 صدقة الفطر مع عدم تجدد الرأس كما لم تعدد في الحج  
 ولما تعددت الصدقة بتجدد يوم الفطر كانه كونه  
 المكتوبة يتجدد بتكرر الوقت ويمكن ان يقال  
 هذا الشرط ملحق بالسبب كقولنا الحول في حال  
 الزكاة على ما مر في الزكاة واما معرفة جواز  
 تقديمها على يوم الفطر فقد قال ابو حنيفة رضي  
 جواز تقديمها السنة و سنتين قالوا وهو الصحيح  
 وفي الكتاب ولا تفضيل بين مكة ومكة وهو الصحيح  
 وعن خلف بن ايوب يجوز لشهوة في الذخيرة واختلها  
 في معنى جواز تعجيل صدقة الفطر قبل الفطر بيوم و  
 يومين هذا وقع ذلك اتفاقا ويجوز لاكثر من ذلك  
 اولئك الجواز به قبل وقع اتفاقا وقبل لا يجوز  
 اكثر من ذلك لانها وجبت لاغناء الفقراء عن المسئلة  
 في مثل ذلك اليوم فيقدم بيوم ويومين ليتحقق غناه  
 يوم الفطر والمشافعة ثلاثة اوجه اولها يجوز  
 تعجيلها في رمضان ولا يجوز قبله ثانيا يجوز بعد طلوع  
 الفجر الثاني من اليوم الاول من رمضان ولا يجوز قبله  
 ثالثا يجوز في جميع السنة وعند الحنابلة يجوز بيوم  
 ويومين وقبل بنصف شهر كتعجيل اذاعة الفجر من  
 نصف الليل وهو قياس

معرفة جواز تقديمها

الصحيح الصحيح عبارة  
 الحديث

نصف الليل وهو قياس فاسد فانه القيس عليه غير  
 مسلم وهو قياس شبه ضعيف وقال الحسن بن زياد  
 وما لا يجوز تعجيلها قبل وجوبها واما معرفة كيفية  
 وجوبها فقد ذكرنا انها واجبة وجوبا مستوعبا الاصح  
 ولا يتوقف اداؤها بيوم الفطر لانه معقول المعنى فلا  
 يتوقف الا بعد وجوبها بوقت بخلاف الاضحية لانه الواجب  
 فيها الاراقة وهي لا تعقد في جميع الاوقات واما عرفت  
 قدره في هذا الوقت بالنص فيقتصر عليه وعن علي  
 رضي الله عنه انها لا تجب الا على من اطاق الصوم وقال  
 الحسن ابن ابي الحسن وسعيد بن المسيب لا يجب الا على  
 من صلى وصام وهو شذوذ واما معرفة وقت استحبابها  
 اداؤها فقد اتفقت الائمة الاربعة على استحباب اداؤها  
 بعد فجر يوم الفطر قبل الذهاب الى صلاة العيد وتسلوا  
 في ذلك جدي بن عبد رضى الله عنها قال امرنا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بركة الفطر ان يؤدبها قبل خروج الناس الى  
 الصلاة رواه البخاري ومسلم وابوداود والترمذي  
 والنسائي وبما رواه ابوداود وابن ماجه عن النبي عليه  
 السلام انه قال من اداها قبل الصلوة فهو زكاة مقبولة  
 ومن اداها بعدها فهي صدقة من الصدقات ولان  
 المستحب ان يطعم الانسان قبل الصلوة فيقدم للفقير  
 ليأكل منها ورخص محمد بن سيرين وابراهيم النخعي  
 في اخراجها بعد يوم الفطر من غير كراهة في اخيرها  
 فروع ويجب على الحاضري والبادية عند الجمهور وشذوذ  
 عطاء الزهري وربيعة والليث فقالوا لا يجب على البادية  
 ولق في العارضة بما روى عن عمرو بن شعيب عن ابيه

معرفة كيفية وجوبها  
 على الاصح

هذا عبارة الحديث  
 وتأخر منه واحد  
 وهي قوله وان اخرها  
 عن يوم الفطر



عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر صاريها ان صدقة  
 الفطر حق واجب على كل مسلم صغير او كبير ذكر او انثى  
 حر او مملوك حاضر او باء ندان منه فيج او صاع من شعير  
 او تمر استند لابي العباس في العارضة عما وجوبها على  
 اهلا بدو به وما استحبني من الله تعالى ان ياخذ ببعض  
 الحديث ويترك باقية الذي يخالف مذهبه فانه كان صحيحا  
 فينبغي له ان ياخذ بالمدين ايضا وان كان غير صحيح فلا  
 يحتاج به على غيب وهك هذا الاقله تقوى ودين  
 اعلم بالصواب ثم الجزء الرابع من القاية في شرح الهداية تليوه في العلم  
 قوله وان اخروها عن يوم الفطر لم تسقط وكان عليهم اخراجها اذ  
 القربه فيها محمول فلا ينتقد وقت الاداء فيها بخلاف الاضحية ماله في المبسوط  
 واذا لم يخرج صدقة الفطر فعليه اخراجها وان طالت المدة الا على قول الحسن  
 زياد فانه يقول تسقط بمضي يوم الفطر لا بقربها اختصت باحد يوم العيد فكان  
 قياس الاضحية يسقط بمضي ايام النحر ولما ان هذه صدقة مالية فلا تسقط بعد  
 الوجوب الا بالاداء كزكوة المال ولا نقول الاضحية تسقط بل نقول ينتقل الواجب  
 الى التصديق بالقيمة لان اراقه الدم لا يكون قربة الا في وقت مخصوص او مكان مخصوص  
 واما الصدقة بالمال فقربة في كل وقت فروع تصدق بطعام الغنم عن صدقة  
 الفطر واجاره المالك والطعام قايح جازوا فلا وان ضمنه جاز في كل الاحوال  
 عجل صدقة الفطر قبل ملك النصاب ثم ملكه صح لان السبب موجود واذا كان  
 ابن بين ابوين على كل واحد منها صدقة الفطر كما ولا وقال محمد على كل نصفه وان كان  
 احدهما متغيبا او ذميا والاخر موسرا وجب كله على الاخر عندهما والفقير  
 جواز تعجيل الفطرة لسنين كما يجوز لسنة رواه الحسن عن ابي حنيفة وقال  
 الكرخي يجوز بيوم او يومين قبل العيد وقال خلف ابن ابوب جهور بعد دخول  
 رمضان لا قبله وكذا ذكره محمد بن الفضل ايضا وان كان للصغير مال ادى عنه  
 ابوه صدقة الفطر من مال الصغير لانه مؤثر في الراس فاشبهه مؤنه الارض  
 وعند محمد يودي الاب من مال نفسه وان ادى من مال الصغير ضمن الصغير

ما ينبغي لاهل العلم  
 ان يتقوا منه مثل هذا  
 مع انه ابن الحزني رجل  
 جليل القدر ثقل مذهبه

مكتوبه  
 في الفطر  
 من مال الصغير  
 ١٣٩٩

١٣٩٩



بسم الله الرحمن الرحيم ربّي  
كتاب الصوم

الصوم في اللغة الامساك قال الله تعالى حكاية عن مريم  
انّ نذرت للرحمن صوماً اي صمتاً وسكوتاً وكان مشروعا  
عندهم الا ترى الى قولها فلن اكلن اليوم شيئا قال  
الناطقة الذبيابة في خيل صيام وخيل غير صائمة  
تحت العجاج واخرى تغزل اللجام في قارعة على غير  
علف قاله الجوهري وقال ابن فارس ممسكة عن المسير  
وفي المحيط وغيره ممسكة عن الاعتلاف وصام النهار اذا  
قام قيام الظهيرة قال صام النهار وهجرا يعني قام  
قيام الظهيرة وقال ابو عبيد ط ممسكة عن طعام او كلام  
او سائر صائغ والصوم ركود الريح والصوم البيعة و  
الصوم ذوق الجماعة وسأل النعام والصوم اسم شجر  
في لغة هذيل والصيام مصدر كالصوم وفي الشرع  
الامساك عن الاكل والشرب والجماع وما يوصل الى  
من طلوع الفجر الى غروب الشمس على ما ياتي بعدها  
ان شاء الله تعالى واختلفوا في صوم وجب في الاسلام  
اولا قبل صوم عاشوراء وقيل ثلاثة ايام من كل شهر  
لانه عليه السلام لما قدم المدينة جعل يصوم من كل  
شهر ثلاثة ايام رواه البيهقي ولما فرض رمضان  
خير بينه وبين الاطعام ثم نسخ الجميع بقوله تعالى  
فمن شهد منكم الشهر فليصمه فوجب الصيام الى الليل  
وابيع الطعام والشراب والجماع الى ان يصلي العشاء  
الاخير او ينام فيحرم جميع ذلك الى غروب الشمس  
الغد فاختر عمر رضي الله عنه زوجته ولدها فوطيها  
نزلت وفي صومه

لغة

لغة

نزلت وفي صرمة بن صرمة بن مالك بن عدّي النجاشي  
الانصاري يكتي ابا قيس انه لم يجد ما يفطر عليه فذهبت  
امراته يطلب له طعاما ففككته عيناه فجاءت بطعام  
فلما رآته نازحا قالت خيبة لك فلما انتصف النهار  
غشي عليه فذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت  
هذه الآية احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم ففرحوا  
بها فرحا شديدا ونزلت فكلوا واشربوا حتى يتبين  
لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود ولم ينزل من الفجر  
وكان رجالا اذا ارادوا الصوم ربط احداهم في رجله  
الخيط الابيض والخيط الاسود ولا يزال ياكل حتى يتبين  
له رؤيتهما فانزل الله عز وجل بعد من الفجر فعلموا  
انما يعني الليل والنهار رواه البخاري في صحيحه ورواه  
ابن قيس كما ذكرته ومثله ذكر ابو داود والنسائي والترمذي  
وهكذا ذكر ابو عمر بن عبد البر في كتابه الذي صنّفه في اسماء  
الصحابة وذكر عبد الحق في الاحكام الكبرى والنووي في شرح  
المهذب عن البخاري قيس بن صرمة الانصاري ولم يتكلم  
عليه وهكذا هو في صحيح البخاري قال الداودي اخشى الله  
ليس بمحفوظ وانما هو صرمة بن قيس ابو قيس قال السفاقي  
وكذا ذكر غير الداودي انه صرمة بن قيس وفي المبسوط  
هكذا كان في شريعة من قبلنا ثم خفف الله الامر على هذه الامة  
وجعل اول الوقت من حين يطلع الفجر الثاني وسبب التخفيف  
ما ابتلى به عمر بن الخطاب وصرمة بن انس هكذا في المبسوط  
وقال ابو عمر بن عبد البر صرمة بن انس وابو انس اسمه  
قيس بن صرمة وقال سلمة بن الاكوع لما نزلت وعلى الذين  
يطيقونه فدية طعام مسكين كان من اراد ان يفطر فدى حتى

١٤  
١



نزلت وان تصوموا خير لكم فتسختها وفي رواية كذا في رمضان  
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاء صام ومن شاء افطر  
 فافتدى بطعام مسكين حتى نزلت فمن شهد منكم الشهر فليصمه  
 رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابوداود  
 نزلت فريضة رمضان في شعبان من السنة الثانية من الهجرة  
 فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع رمضانات وفيها حوت  
 القبلة وامر بزكاة الفطر وبني على عايشة في شوال قالت  
 تزوجني عليه السلام في شوال وبني في شوال فاتي نساء  
 رسول الله كانت احظي متى عند رواه مسلم وتزوج علي  
 بفاطمة فيها ذكر ابن دحية في العلم المشهور قال الفقهاء  
 يجمع رمضان على رمضانين وقال الجوهري يجمع على رمضان  
 ورمضانات وقال الفقهاء يجمع على رمضانين كسلاطين  
 سراجين وشياطين وقال ابن الانباري جمعه رماض  
 فاشتقت الشهور من بعض عوارضها عند البعض يقال  
 ريمض يومنا بكسر الميم في الماضي وفتحها في المستقبل اذا  
 كثرت حتى وقالوا هو من الرمضاء وهي الجارة الحارة  
 لانه قديما في وقت الحر وشوال من شيل الا اذا ذابها  
 لاذباب يعرض لهما او من شيلها للضراب خرج مسلم في  
 صحيحه عن ابي ايوب الانصاري رضي الله عنه ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال من صام رمضان ثم اتبعه بست من شوال  
 كان كصيام الدهر وساقه ايضا من طريق قال ذوا  
 النسبين ما بين دحية والحسين هذا حديث لا يصح عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه يدور على سعد بن سعيد  
 هو ضعيف تركه مالك وقال احمد بن حنبل سعد بن سعيد  
 ضعيف الحديث وقال النسائي ليس بالقوي وقال ابو حاتم  
 محمد بن حبان الحافظ الرازي لا يجوز الاحتجاج بحديثه و

رمضان جمع على  
 اي صيغة وبسبب  
 اسمها

اعلم ان المانع من العمل بالخبر عندها الحديث ثلاثة  
 الفسق وكثرة الغفلة والاثبات بالمشايخ وكونه مجهول الحال  
 وان عرف اسمه ونسبه وفي بعض طرقه محمد بن يونس  
 الكريمي قال ابو حاتم كان يضع الحديث وقد امتحن الدراويش  
 من اجله وتكلم فيه وروى ايضا من طريق ليث بن ابي سليم  
 عن مجاهد عن ابي هريرة وليث مضطربا الحديث قاله احمد و  
 قال ابو زرعة لا يستعمله وقاله ابو حاتم ايضا وتركه القطان  
 وبيحيى وابن مهدي واحمد وقد رواه ابو نعيم من طريق عبد الله بن  
 سعيد بن ابي سعيد قال يحيى عبد الله لا يكتب حديثه وقال  
 الفلاس هو منكر الحديث وتركه وفي بعض حديث يومان فاته  
 من الحسنات واخرجه احمد بن حنبل عن محمد بن جابر قال ابو الفتح  
 هو كذاب قال وقد زعم بعض الحديثين ان حديث يومان صحيح  
 وزعمه ربح وذو القعدة كانوا يقعدون فيه عن القتال ومواويل  
 الاشهر الحرم وثبت في الصحيحين عن انس بن مالك ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم اعتمر عمره كله في القعدة الا التي قد نها مع  
 حجته وذو الحجة لوقوع الحج فيه دائما وقال شهاب الدين القرافي  
 ويقال ذو قعدة وذو حجة بالتعريف والتكثير قلت كان ينبغي  
 له ان يقول باللام لانها بعد نزاع اللام منها علما لا ينصرفان  
 فليسوا نكرتين وذو الحجة بفتح الحاء لغة اهلا الحجاز وبني اسد  
 وبالكسر لغة بعض قيس وقيل لغة تميم والمحرّم من تحريم  
 القتال فيه وهو باللام وبغيرها وصفر من التصغير بالكسر  
 وهو الخلو فان الطرقات يقدسا كلها بسبب ذهاب الامن  
 بالاسلخ الاشهر الحرم والربيعان من ربيع العشب لانه ياتي  
 فيها والجماديان من جماد الماء لانها قديتان في وقت البرد وشهر

المانع من العمل  
 بالخبر عندها  
 الحديث ثلاثة  
 الفسق وكثرة  
 الغفلة والاثبات  
 بالمشايخ

١٢٠



لرجب ثمانية عشر اسما  
اولها رجب

رجب ماخوف من رَجَبْتُ الرجلَ ترجيبا اذا عظمت له ثمانية عشر اسما وهو من الاشهر الحرم وهو الاول والثاني الاصح لانه ما كان يسمع فيه قعقة سلاح ولا قولهم يا صبا حاه والثالث الاصح لان كفار مضر كانت تقول ان الرحمة تصبت فيه صبا ولهذا ولهذا قال عليه السلام في الصحيحين ورجب مضر والرابع رجم لانه يرمي فيه الشياطين في قول مضر والخامس الحرام والسادس الهرم لان تحريمه قديم من زمن مضر بن نزار والسابع المقيم لان حرمة ثابتة لم ينسخ ومواحد الاشهر الحرم والثامن الملقى والتاسع الفرم والعاشر من صلا السنة بكسر الصاد يقال انصلت الريح نزع نصله ونصلته جعلت له نصلا فيكون الهزة للسلب والحادي عشر من صلا الاله والاله الحربة والثاني عشر من رجب الاصح والثالث عشر شهر العتيق والقيس ساء كانت تدج في رجب لا الهتهم قال وحكي ابو بكر بن العربي في القيس قال روى مسلم ان النبي عليه السلام قال على اهل كلب بيت في كل عام اضحاة وعترة ونسب الى مسلم ما ليس فيه اصلا كانه ما قراءه ولا طالعاه وهو حديث لا يصح وانما ذكرنا احمد في مسنده من طريقين واهيين وهو حديث باطل لانه يرويه عبد الكريم ابن ابن الخارق ابو امية البصري ولا يخلد اهل العلم بالحديث في ضعفه وكان مؤدب مكتب وانما قلنا ملكا سمته ولم يكن من اهل بلد فيعرفه فاخذ عنه لما رآه بملكه وهو كذاب في قول ايوب بن ابي تميم السخني والمتروك في قول جميعهم او من طريق ابن رملة الجهول قلت قوله ولم يكن من اهل بلد فيعرفه فاخذ عنه لسمته ليس بعذر صحيح لملكه ولا يخل له ان يروي عن من لا يعرفه والرابع عشر المبرج والخامس عشر القشقيش والسادس عشر شهر رجب وهو اسلامي وحديث

اذ

وهو اسلامي وحديث انه بكر محمد الموصلي المعروف بالنقاش رجب شهر الله وشعبان شهرى ورمضان شهر اتى فمن صام رجبا الحديث موضوع قال طلحة بن محمد الحافظ وابوبكر الحرياني كان النقاش يكذب وكذا حديث عمرو بن الازهر من صام ثلاثة ايام من رجب كتب الله له صيام شهر ومن صام سبعة ايام من رجب اغلق عنه سبعة ابواب من النار والحديث موضوع قال احمد كان عمرو بن الازهر يضع الحديث عن ايان بن ابي عياش وهو ضعيف قال وفي هذا الشهر احاديث كثيرة عن الوضاعين منهم ما موهون بن احمد ذكراته وضع مائة الف حديث ومنهم شهرين خويش وكان شرطيا للحجاج وحديث صلاة الرغاية لم يوضع على بن عبد الله بن جهم ضم وضعها على مجهولين وما صنع في صيامه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان صومه ابو بكر وعمر رضي الله عنهما قال حديث مسعر بن كدام ابو سلمة العامري الهلالي الكوفي المفضل على سفينة النوري في الحفظ والاتقان مات سنة خمس وخمسين ومائة وكان على اسناد من النوري واتقن من حماد بن زيد ان عمر رضي الله عنه كان يضرب ايدي الرجال في رجب اذا رفعوها عن طعامه ويقول هذا شهر كان اهل الجاهلية يعظمونه وشعبان من التشعب بظهور قتال العرب فيه لان صلاح رجب الفرد في الحرام في فضل شهر رمضان قال عليه السلام لا تم سنان الانصارية عمر في رمضان تعدل حجة او حجة معنى متفق على صحته وعن ابن هرين رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا دخل رمضان لفظ البخاري اذا جاء رمضان لفظ مسلم فتحت ابواب الجنة وغلقت ابواب النار وصفت الشياطين زاد النساء وينادي مناد كل ليلة يا طالب الخير هلم ويا طالب الشر امسك عن النبي عليه السلام وقال

فضل في فضل  
شهر رمضان

١٨  
١



عليه السلام من صام رمضان ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم  
 من ذنبه اخرججه الشيخان والترمذي وعن ابن هرين رضي الله  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان اول ليلة من شهر رمضان  
 صدقت الشياطين وسرور الجن وتخلقت ابواب النار فلم يفتحها  
 باب وفُتحت ابواب الجنة فلم يخلق منها باب وينادي مناد يا باغي  
 الخير اقبل ويا باغي الشر اقص وسمعت ثماناً من النار وذلك في كل  
 ليلة اخرججه الترمذي وقال حديث حسن وعن ابن هرين رضي الله  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه  
 لي وانا اجزي به والصيام جنة فاذا كان يوم صوم احدكم فلا  
 يرفث ولا يصخب فان ساء به احد او قاتله فليقل انه امر  
 صائم والذي نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم اطيب عند الله يوم  
 القيامة من ریح المسك يدع طعامه وشرابه وشهوته من اجلي  
 وللصائم فرحتان يفرحهما اذا افطر فرح بفطره واذا التقى ربه  
 فرح بصومه وعن ابن هرين انه عليه السلام قال كل عمل ابن آدم  
 يُضاعف الحسنة بعشر امثالها الى سبع مائة ضعف الا الصوم  
 فانه لي وانا اجزي به الى آخر الحديث اخرجها الشيخان وعن  
 سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان في الجنة باباً يقال  
 له الريان يدخل منه الصائمون يوم القيامة لا يدخل معهم  
 احد غير الصائمون يقال اين الصائمون فيدخلون منه فاذا دخل  
 آخرهم اغلق فلم يدخل منه احد رواه مسلم وعن ابن ابي عمير قال  
 اتيت النبي عليه السلام فقلت مررت بامرأخذ عنك قال عليك  
 بالصوم فانه لا مثله اخرجته النساء قبل صدق الشياطين  
 وسلسلت سرور الجن والعفاريت وبقيت غيرها وقيل بعد  
 تصفدها يحمد على المعاصي بالوسوسة وقيل ذالت المعاصي التي  
 يسيئها وبقيت التي من قبل شهوات الانسان وقوله ايماناً واحتساباً  
 قال الخطابي يعني ان صومه

الصائم

اي سبب وسوء  
 الشياطين

قال الخطابي يعني ان صومه على التصديق والرغبة في الاجر والثواب  
 طيبة بها نفسه غير كراهة له ومستثقلة صيامه وقوله كل عمل  
 ابن آدم له فيه وجوه الاثران معناه لنفسه فيه حظ لا اطلاع  
 الناس عليه فهو يتعجل ذلك الا الصوم فانه لا يطلع عليه احد  
 غير الله سبحانه والوجه الثاني عن ابن عيينة اذا كان يوم القيامة  
 يحاسب الله تعالى العبد فيوقى ما عليه من المظالم من سائر  
 اعماله الصالحة حتى لا يبقى الا الصوم فيتحمل الله سبحانه ما  
 يبقى عليه من المظالم بالصوم فيدخله به الجنة والوجه الثالث  
 قال ابو عبيد انما خصص الصوم بذلك لانه ليس للانسان فيه  
 قول ولا فعل وانما هو نية في القلب وترك للشهوتين شهوة  
 البطن وشهوة الفرج فقال الله تعالى انا اتولى جزاه على ما  
 اراه من التضعيف لانه منفرد بعلمه دون الملكين الوكيلين  
 بالانسان انتهى كلام ابن شداد في ذلك في احكامه وقال عبد الواحد  
 في شرح البخاري قوله من قال كل عمل ابن آدم تكتبه الحفظة  
 الا الصيام ليس بصحيح بل الحفظة تعلم امتناعه عن الاكل والشرب  
 والجماع وامساكه عن ذلك لله تعالى فاذا كف عن الاكل وحويه  
 في الباطن وتماذى على ذلك فقد علمت صيامه قلبه وتعلم نيته  
 ذلك بقلبه والدليل عليه ان الحفظة تكتب له صلاته وزكاته و  
 حجه وجميع العبادات ما ظهر منها وما بطن ولا ينفعه شيء من  
 ذلك الا بالنية التي هي عمل القلب فلولا يطلع على ذلك لما كتبه له  
 اذ لا ينفعه بدون ذلك الوجه الرابع ان الصوم لا يدخله الريا  
 بل هو امر بينه وبين ربه لانه لو دخل بيته فاطم لا يعرفه  
 احد غير الله سبحانه بخلاف بقية الاعمال والوجه الخامس  
 سائر الاعمال يفعل لله تعالى ولغيره مثلاً السجود للمصنم وبيع  
 القربان لآلهتهم والطواف حول بيت النيران بخلاف الصوم

تفسير قوله عليه السلام  
 الصوم فانه لي



فانه لم يفعل للصوم ولا للمعبد سواه قلت يره عليه الصوم  
لرحله والمشتري والزهرة والوجه السادس ان عدم الاكل  
والشرب والجماع والاستغناء عنهما من صفات الله تعالى قال  
لله تعالى وهو يطعم ولا يطعم فكان له منزلة على غيره من  
العبادات والوجه السابع اضافته اليه لتشريفه وتعظيمه  
كبيت الله وناقته والوجه الثامن معناه انا المنفرد بعلم  
مقدار اجرة وثوابه وغنى عن الاعمال يطرح على مقدار  
اجورها قال كل حسنة بعشر امثالها وثواب الصوم بكونه  
الى سعة جوده وغيب عليه قال الله تعالى انما يؤتى الصابرون  
اجرهم بغير حساب والرفق السخف والفحش من الكلام  
ورفت بفتح العين في الماضي وضمها وكسرهما في المستقبل  
وبصدرهما يسكون الفاء ورفت بكسر العين في الماضي وفتحها  
في المستقبل رقتا بالتحريك المصدر ويقال ارفقت ايضا رالا  
يصحب بالسين والصاد معناه قلت الظاهر ان اصل الكلمة  
بالسين وهي قلب صا اذا جازا اذا كان بعدها خاء  
واخواتها من حروف الاستعلاء وعند الطبري ولا يسخر  
من السخرية بالناس والصيام جنة اي ستر مانع من  
المعاصي او من النار وقوله فان قاتله احد اي دافعه  
ونازعه يعني ان امره اراد ذلك منه فليمتنع وقد يكون  
المفاعلة من واحد وقوله فليقل اي صايه تاويلان  
احدهما انه يقول لصاحبه ذلك لينكف عنه والثاني انه  
يقول في نفسه مفكرا فيما يناله ان لو قاتله عن منك  
ياي فينتقص صومه من اجله وعند الاوزاعي والظاهر  
يبطل بكل حصية فكيف عن الخوض فيما خاض فيه  
والخلق بضم الخاء ويدوي بفتحها قال الخطابي وهو خطأ  
وحكى القاسمي الوجهين

نسير الرفت

ط

وحكى القاسمي الوجهين فيه قال صاحب الافعال خلفه فيه  
واخلفا اذا تغير الغم بخلو المعدة لاجل ترك الاكل قيل  
معناه ان صاحبه يجلس عند الله اطيب من ربح المسك لكثير  
منافع ثوابه واجرة وقيل يعبق في الآخر اطيب من عبق المسك  
وقال الداودي فضلا تغير راحة فيه عند الله على غنى من العمل  
لفضل المسك عند العباد على الدوايح المتغيث وليس ان الله  
تعالى يوصف بالشتم وقال ابو سليمان طيبة عند الله رضاه به  
وثناؤه الجميل وثوابه له وفي فم ثلاث لغات فتج الفاء في  
الاحوال الثلاث وكسرها كذلك واتباع الفاء الميم كاسره  
ثم الاسم المتمكن لا يكون على حرفين قالوا اصله فوق ولهذا  
قالوا في جمعه افواه والميم والواو من مخرج واحد والغزوة  
جمع بين الواو والميم في قوله ماها ثقتان في من فمورها على  
الناس الغادي اسد زحام وفيه قولان احدهما انه جمع  
بين البدل والمبدل منه وموجا ثرة البدل دون الهوض  
فوزنه الان فم حذفت الهاء التي هي لام الكلمة منه والثاني  
ان الميم بدل من الهاء قد امت على العين فوزنه الان فلح  
وفيه بعد لان الميم لا تشبه الهاء لكن هي من حروف الزيادة  
في الجملة وفيها خفاء فساخ ان يبدل منها حرف ابين منها  
يشبه ما يشبهها وهو الواو فان الميم يشبه الواو وهي تشبه  
الهاء وقوله للصائم فرحتان يفرحها اما فرحته عند افطاره  
فلها وجهان احدهما فرحته بتماذي عبادته الى آخر النهار سالمة  
عن الفساد وما يرجو من الثواب عند ذلك والثاني فرحته  
باباحة الاكل وما منع منه الصائم وذهابه الى الجوع  
والعطش عنه وموظا سر على الرواية التي فيها اذا افطر فرح  
بفطره واذا لقي ربه فرح بصومه واما فرحته عند لقاء ربه



في عينه لا يراه من الثواب وحسن الجزاء كما قال في الرواية الاخرى  
 اذا لقي الله تعالى فجزاه فرح وكون باب الريان للصائمين تكملة  
 لهم وزيادة اختصاص وذهب بعض اصحابنا وبعض الشافعية  
 والمالكية الى انه يمكن ان يقال جاء رمضان او ذهب رمضان او  
 هو رمضان لكن جاء شهر رمضان وهذا شهر رمضان سواء كان  
 هناك قرينة ام لا وزعموا ان رمضان اسم من اسماء الله تعالى  
 روى محمد بن الحسن هذا عن مجاهد والحسن قال البيهقي روى  
 ذلك عن مجاهد والحسن قال البيهقي روى ذلك عن مجاهد والحسن  
 بطريق ضعيف وروى عن ابن هريث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انه قال لا تقوا رمضان فان رمضان مولى الله عز وجل ولكن قولوا  
 شهر رمضان وهو ضعيف ضغفه البيهقي وغيره وهو من  
 رواية ابن معشر صحيح السند قال ابو الخطاب ابن دحية  
 في العلم المشهور انه حديث موضوع وقال عبد الحق في الاحكام  
 الكبرى ابو معشر هذا من ضغفه اكثر ممن وثقه وهذا  
 الحديث ذكره ابن عدى قال الطبري يجوز مع القرينة بان يقول  
 صمت رمضان وهذا رمضان والصحيح جواز مطلقا يقال  
 رمضان وشهر رمضان ويدل قوله عليه السلام اذا جاء رمضان  
 ودخل رمضان وفي رواية لسلام اذا كان رمضان وقال من صام  
 رمضان لا تعدموا رمضان عن رمضان ولا يثبت اسم الله  
 تعالى بالقياس بل يثبت بخبر صحيح ولم يوجد ولو ثبت انه اسم  
 الله تعالى يكون مشتركا بالحكيم والعالم ويجوز ان يقال جاء  
 الحكيم والعالم قوله الصوم ضربان واجب ونفل فالواجب  
 ضربان منه ما يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان والنداء  
 فيجوز بنية من الليل وان لم ينو حتى اصبح اجزائه النية ما  
 بينه وبين الزوال وبه قال سعيد بن المسيب والاوزاعي وعبد  
 عبد الملك وابن العدل

الصحيح

اسماء الله تعالى لا تثبت  
 الا بخبر الصحيح  
 توقيفيه

وعبد الملك وابن العدل من المالكية وقال الشافعي وابن حنبل  
 لا يجوز الفرض الا بنية من الليل ويجوز النفل من النهار وقال  
 مالك وجابر بن زيد وداود والمزني ويحيى والبخاري لا يجوز الفرض  
 والنفل الا من الليل وقال ابن حزم مع الظاهرية في المحلى  
 ان نسي ان ينوي من الليل ففي اتى وقت نواه من النهار التالي  
 لتلك الليلة صح صومه سواء اكل او شربا ووطئ او جمع بين  
 الثلاثة او لم يفعل شيئا من ذلك ويجزيه صومه ذلك ولا قضاء  
 عليه ولو لم يبق من النهار الا مقدار ما ينوي الصوم فيه فان لم  
 ينو فلا صوم له ولا قضاء عليه وكذا من جاءه خبر هلال رمضان  
 بعد ما اكل او شربا وجامع فنوى الصوم قبل الغروب يجزيه  
 صومه وان لم ينو فلا صوم له ولا قضاء وان لم يذكر حتى غربت  
 الشمس فلا قضاء عليه وقد فاتته صوم ذلك اليوم وزعم عمر بن  
 عبد العزيز كان يقول اذا اصبح غير صائما فاكل وشرب ووطئ  
 ثم جاءه خبر روية الهلال فنوى الصوم ان صومه صحيح كذبه  
 لقد كذب عليه واتما المروي عنه اعتبار النية من النهار اذا  
 لم يوجد منه ما لا يجمع الصوم ومن كان من اول اليوم الى آخر  
 في اكل وشرب وجامع جميع انواع اللذات عمدا يكون صائما  
 بنية عند الغروب ويكون صومه هذا تاتا مجزيا وهذا  
 الا تخليط ممن لا عقل له وهو شريعة ابلين لا شريعة رسول  
 الله وعند شريح والطبري والزيد المروزي من الشافعية  
 يصح النفل بعد هذه الاشياء المنافية للصوم وهو في غاية  
 الضعف شبهه الظاهرية حديث يوم عاشورا ولا حجة لهم  
 فيه اذ المراد به التشبيه لحق الوقت يدل عليه ما رواه احمد بن  
 حنبل في مسنده عن سلمة بن الاكوع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 امر مناديه في يوم عاشورا ان من كان اصطحب فليمسك ومن

ينظر كلام ابن حزم



كان لم يصطبح فليتم صومه وقال زفر يصح صوم رمضان  
 في حق المقيم الصحيح بغير نية وهو مذهب عطاء ومجاهد  
 ذكرهما النووي قالوا لانه لا يصح فيه غير صوم رمضان لتعيينه  
 فلا يفتقر الى النية كما لو دفع نصاب الزكاة جميعه الى الفقراء  
 ولم ينو شيئا وهذا لان الزمان معيار له ولا يتصور في يوم واحد  
 الا صوم واحد فاذا كان صوم رمضان مستحقا فيه انتفى غيب  
 فلم يكن له فيه مزاحم وكان ابو الحسن الكرخي ينكر ان يكون  
 هذا مذهب الزفر ويقول مذهبنا فيه جميع صوم رمضان  
 بنية واحدة وفي المجلي الزم بن حزم زفر بصلاة المغرب  
 اذا لم يبق من وقت الفجر الا مقدار ما يصلي فيه ركعتان فصل  
 ركعتين في آخر وقت الفجر وثلاثا في وقت المغرب ولم ينو في  
 شيئا ينبغي ان يقع المؤدى عنهما لانه موضع لفرض الفجر  
 والمغرب وليس موضع لغير المكتوبة الوقتية عما يقتضيه  
 قوله رمضان موضع لنصاييم الفرض وليس موضع للنظر  
 ولا الغيب من الصيامات قلت لم يفهم الفرق بين آخر وقت  
 الفجر وجميع وقت المغرب وبين رمضان والفرق ان من  
 نافلة او قضاء فايته او مندونة في وقت المغرب او في آخر  
 وقت الفجر صحت صلاته ولا كذلك صوم التطوع وقضاء  
 والمندورة في شهر رمضان في حق المقيم الصحيح والسريفة ان  
 الله تعالى لم يشرع في شهر رمضان صوما غير صوم رمضان  
 الوقت له معيارا لا يسعه غيب وشرع التطوع مع الفرض  
 في اوقات الصلوات وجعل الاوقات ظرفا يسعه المكتوبة  
 غيرها من الصلوات كالسنن وقضاء الفوائت والنوافل  
 الا انه سخيض العقل ضعيف الفهم مخبط لا يدرك دقائق الفقه  
 اسرار بل هو صاحب الرواية الخالية عن الدراية والذم  
 الشيخ ابو بكر الرازي

مذهب زفر في نية  
 الصوم في رمضان

الشيخ ابو بكر الرازي زفر بان يجعل المغني عليه في رمضان ايا ما  
 صايما اذا لم ياكل ولم يشرب لوجود الامساك بغير نية قال فان  
 التزمه ملتزم كان مستتبشعا ووجه قوله ما كد ومن معه في  
 اشتراط النية من الليلة الفرض والنفل ما رواه ابن عمر عن  
 حفصة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من لم يجمع الصيام قبل الفجر  
 فلا صيام له رواه ابو داود والنسائي والترمذي وحسنه  
 وجميع بالتشديد والتخفيف ويروى من لم يبيت وبعزم وقال  
 ابو داود وقفه على حفصة معمر والزبيدي وسفيان بن عيينة  
 ويونس الانلي وقال الترمذي لانعرفه مرفوعا الا من هذا  
 الوجه وقد روى عن نافع عن ابن عمر قوله وهو اصح وقال  
 الدارقطني رفعه عبد الله بن ابي بكر عن الزهري وهو من الثقات  
 الرفعاء وقال الخطابي عبد الله بن ابي بكر بن عمر قد اسند  
 وزيادة الثقات الاثبات وهذا آخر كلامه وقد روى من حديث  
 عمر عن عايشة عن النبي عليه السلام انه قال من لم  
 يبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له اخرججه الدار  
 قطني وقال تفرد به عبد الله بن عباد عن الفضل بن فضالة  
 بهذا الاسناد وكلام ثقات وبه احتج الشافعي وابن حبل  
 واخرجاه منه النفل بحديث عايشة رضي الله عنها قالت دخل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا لا  
 فقال اني اذا صائم ثم اتانا يوما آخر فقلنا يا رسول الله اهدى  
 لنا حبس فقال ارثيه فقد اصبحت صايما فاكل رواه الجماعة  
 الا البخاري في هذا الحديث يدل انه عليه السلام لم يكن نوى الصوم  
 من الليل ولا في الجزء الاول وقد بطل لعدم النية والبناء على  
 على الباطل باطلا وقاسوا على القضاء والكفارات والندوز  
 المطلقة وعلى عدم الصحة بالنية بعد الزوال وعلى الصلاة



من تلاقى البخاري

والزكاة والحج ولنا حديث سلمة بن الأكوع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
امر رجلا من أسلم أن أذن في الناس أن من كان أكل فليتم بقية يومه  
ومن لم يكن أكل فليصم فإن اليوم يوم عاشوراء ورواه  
البخاري وعن البخاري أيضا قال حدثنا عاصم عن يزيد بن  
عبيد عن سلمة بن الأكوع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث رجلا  
ينادي في الناس يوم عاشوراء أن من أكل فليتم أو ليصم  
ومن لم يأكل فلا يأكل حديث عال مثلث وعن عائشة كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أمر بصيام يوم عاشوراء فلما فرض رمضان كان  
شاء صام ومن شاء أفطر ورواه البخاري ومسلم وعن عائشة رضى الله  
عنها قالت كان يوم عاشوراء يوما يصومه قريش في الجاهلية وكان  
عليه السلام يصومه فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه  
فلما فرض رمضان قال من شاء صامه ومن شاء تركه شاء  
عليه وعن عائشة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر  
وجابر بن سمرة أن صوم يوم عاشوراء كان فرضا قبل أن  
ي فرض رمضان فمن شاء صامه ومن شاء تركه كان  
ابن شداد في أحكامه وعن النبي عليه السلام أنه أرسل إلى  
قري الأنصار التي حول المدينة من أصبح صائما فليتم صومه  
ومن كان أصبح ففطرا فليصم بقية يومه ومن لم يكن أكل  
فليصم متفقا عليه وكان صوما واجبا متعيننا قال الحافظ  
أبو جعفر الطحاوي في هذه الآثار وجوب صوم يوم عاشوراء  
وفي أمر النبي عليه السلام يصومه بعدما أصبحوا وأمر  
بالاستسكار بعدما أكلوا دليل على وجوبه إذا لم يصومه  
في النفل بالاستسكار إلى آخر النهار بعد الأكل ولا يصومه لمن  
يصمه وفيه دليل أيضا على أن من كان عليه صوم بعينه ولم  
يكن نوى صومه من الليل يجزيه النية بعدما أصبح والآثار  
على أنه كان فرضا

والله اعلم  
صوم عاشوراء  
وتسريح شهر رمضان

على أنه كان فرضا وتسريح بصوم رمضان ولا يعارضه حديث  
معاوية أنه قال على المتبريا أهل المدينة ابن علماء وكم  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا يوم عاشوراء لم يكتب  
الله عليكم صيامه فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر وأنا صائم  
لأننا نقول بعد النسخ لم يبق مكتوبا علينا ولأن المكتبات أولى  
من النسخ وقال مالك من كان شأنه صيام يوم من الأيام لا  
يدعه لا يحتاج إلى التبييت ذلك القرطبي قلت إذا كان اليوم  
الذي شأنه صومه لا يحتاج إلى التبييت ف شهر رمضان شأن  
كل مسلم فكان أولى بعدم الحاجة إلى التبييت لأن ذلك اليوم  
لا يخرج عليه في ترك صومه بخلاف رمضان وكذا صوم يوم بعينه  
بأن لا يجوز تركه فأولى أن لا يحتاج إلى تبييت النية وروى  
ابن حزم من طريق شعبة عن قتادة عن عبد الرحمن بن النحال  
ابن سلمة الخزاعي عن عمته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا  
سالم صوموا اليوم قالوا أنا قد أكلنا قال صوموا بقية يومكم  
يعني عاشوراء وفي رواية أخرى أخرجه ابن حزم في المحلى أيضا  
عن سعيد بن أنس عن عروة عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة  
الخزاعي عن عمته قال غدونا على رسول الله صلى الله عليه وسلم صبيحة  
عاشوراء فقال لنا أصبحت صائما قلنا قد تغلينا يا رسول الله  
قال فصوموا بقية يومكم ولم يأمركم بالقضاء وفي الأحكام قال  
القاضي عياض زاد أبو داود في حديث عبد الرحمن بن سلمة  
عن عمته أن أسلم أنت النبي عليه السلام فقال صحتكم يومكم  
هذا قالوا لا قال فأتتموا بقية يومكم وأقضوا قلت وأخرجه  
النسائي أيضا ولم يذكر قال عياض وهذا قطع الحجّة المخالف  
ونصر ما يقوله الجمهور في المسئلة يعني وجوب اعتبار النية  
من الليل وأن نيته من النهار غير معتبة قلت أنظر إلى هذا



في الدين الصالح كيف يتجج بما ليس بحجة على خصمه مع علم  
 لا ويعتقد انه يخفى وقد قال البيهقي عبد الرحمن هذا مجهول  
 مختلف في اسم ابيه ولا ندرى من عمه هذا آخر كلام البيهقي  
 وقال المنذر قيل عبد الرحمن بن مسلمة كما ذكر ابو داود وقيل  
 ابن مسلمة وقيل ابن منها ابن سلمة قلت جهالة الاسم والحال  
 لا يضرب في الصحابة وقد روى ابن حزم عن عمه قال غدا نأخذ  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث فذكر على انه من الوفاء من قبل  
 وقال ابو داود هذا ثنا محمد بن المنهال قال حدثنا يزيد بن زريع  
 قال حدثنا شعبة عن قتادة عن عبد الرحمن بن مسلمة عن  
 الحديث قلت وفتاة بن دعامة السدوسي امام اهل البصرة  
 قال شعبة كنت انتظر الى فم فتاة فاذا قال حدثنا كذا  
 و اذا قال عن فلان او قال فلان لم التبه وهو مدلس وليس  
 مجهولين قاله الكواكبي وغيره فاذا قال المدلس حدثنا يكون  
 حجة واذا قال فلان او عن فلان لا يكون حجة ولا يجوز الاحتجاج  
 به وهو معروف عند اهل الحديث وهذا الحديث فيه فتاة عن  
 عبد الرحمن واذا كانت الرواية بعن عن الثقة المعروف بالحفظ  
 والضبط لا يكون حجة فكيف يكون حجة وقد رواه عن مجهول  
 وقال عبد الحق في الاحكام الكبرى ولا يصح هذا الحديث وقال ابو  
 علي بن حزم في المحلى لفظه واقتضى موضوعه بلا شك وهذا  
 رواية عبد الباقي بن قانع عن احمد بن علي بن مسلم عن محمد  
 ابن المنهال عن يزيد بن زريع عن قتادة ولم يذكر بيننا احد  
 وقال الرازي حدثنا يزيد عن شعبة عن قتادة عن عبد الرحمن  
 بن مسلمة عن عمه الحديث وقال عبد الباقي بن قانع مولى بني  
 الشوارب يكنى ابا الحسن مات سنة خمسين وثلاثمائة وقيل  
 اختلط عقله قبل موته بسنة وهو بالجملة منكر الحديث  
 اصحاب الحديث جملة واحدين

اذا قال المدلس حدثنا  
 يكون حجة واذا قال فلان  
 او عن فلان لا

اصحاب الحديث جملة واحدين علي بن مسلم مجهول قلت هذا  
 تخليط منه لان عبد الباقي بن قانع يرويه عن احمد بن علي بن  
 مسلم عن محمد بن المنهال وقد حدث ابو داود به عن محمد بن المنهال  
 الى آخره ودونه في شئيه عمن فوقهما وهو محمد بن المنهال الى آخر  
 الاسناد فلا يضرب ضعف من دونه بعد ما دون الحديث في الدواوين  
 وكتب السنن ولا حجة لهم فيه لو ثبت لانه عليه السلام قال  
 لهم صمتم هذا اليوم قالوا لا نقولهم لا ليس نصا في الامر  
 القضاء لترك النية من الليل بل يحتمل ويحتمل ان يكون  
 لاجل انهم تغذ بهم اول النهار وقد جاء النص على الاكل  
 والتغذي في الطريقتين فيحمل المحتمل على المحكم والنص  
 فيه والقصة واحدة وقالوا وجوبه يجده في انشاء النهار  
 فلا يحل النية قبله وهو باطل لانه لو لم يتقدم فرضه  
 بل ذلك بد صار فرضا مبتدئا لزمهم في انشاء النهار لما  
 وجب عليهم القضاء بالاكل والشرب والجماع قبل العلم به  
 يوما كاملا فالصبي اذا بلغ والكافر اذا اسلم في انشاء النهار  
 ولا يلزم من نسخ فرضية الصوم فيه نسخ دلالة على  
 شرايطه كالنحو الى بيت المقدس قد نسخ ولم ينسخ  
 سائر احكام الصلاة وشرايطها وفي المبسوط وغيره من  
 كتب الفقه عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما ان  
 الناس اصبحوا يوم الشك فقدم اعرابي وشهد بروحية الهلا  
 فقال صلى الله عليه وسلم اتشهد ان لا اله الا الله والى رسول الله  
 فقال نعم فقال صلى الله عليه وسلم اتشهد ان لا اله الا الله والى رسول الله  
 فصام وامر الناس بالصوم وامر مناديا حتى نادى الا اكل  
 اكل فلا ياكلن بقية يومه ومن لم ياكل فليصم قلت هذا  
 لا يعرف وانما المروي عن عكرمة عن ابن عباس قال جاء

غطرن

طعن  
 لا يضرب الراوي اذا  
 روى بعد ما دون الحديث



اعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني رايت الهلال  
يعني رمضان فقال اتشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال  
اتشهد ان محمدا رسول الله قال نعم قال يا بلال كذا في  
الناس فليصوموا غدا رواه ابو داود والترمذي والنسائي  
وابن ماجه ولانه لما لم يشترط القراءة لا ولا الصوم جاز  
بالنية المتأخره الموجهة في آخر النهار كما للمتقدمة وكذا  
لا يشترط وجوهها في النهار فكذا في الليل ولانه لو نواه  
مقارنا لطلوع الفجر صح عندهم ولا تبين فيه وكذا عكسه  
وهو انه لو بينته من قبل نصف الليل لا يصح على وجه عندهم  
ويصح التفاضل من غير تبين فخرج الحديث من ايديهم وهذا  
عمومه مع ان الحديث لا يحتاج به لان ما الكارواه موقوفا  
على ابن عمر وحفصة ووقفه هو الصحيح وقال ابو عمر  
عبد البر في اسنانه وفيه يحيى بن ايوب الغافقي قال  
النسائي ليس بالقوي والصواب فيه انه موقوف وكذلك  
لم يخرج الشيوخ البخاري ومسلم وقال ابو حاتم الرازي  
لا يحتاج به وذكر ابو الفرج في الضعفاء والمترولين وقال  
احمد بن حنبل موسى الحفظ وحيق وسعيد بن ابى ايوب  
خير منه في الحديث ومم يرقون الحديث باقدا من هذا  
والجرح مقدم على التعديل واذا انفرد واحد في الرواية  
بالزيادة عن المشاهير بما لم يروها اصحابهم كان ذلك  
قدحا في الزيادة التي انفرد بها عنهم عندها الحديث  
وهو داخل في حد الغريب فلا يلتفت الى قول الدارقطني  
وهو من الثقات الرفعا قال صاحب المبسوط وتاويله ان  
ثبت النهي عن تقديم النية على الليل وهو محمول على نفي الكمال  
لقوله عليه السلام لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد  
لا وضوء لمن لم يستم وامثاله

لا وضوء لمن لم يستم وامثاله ذلك كثير اوله ينو انه صوم من  
اول الفجر بد نوى انه صائم من وقت النية ولانه قال الاصيام  
له ولم يقل الاصيام منه فهذا يشعر بنقصان الاجر والثواب  
وان قوله عليه السلام من الليل جعل متعلقا بالصيام لا  
ينجح اذ لا يصح صومه الا من الفجر وان اجمع بعد والجواب  
عن النصوص انما القضاء والكفارات والندور المطلقة  
فالحاجة الى صحة الصوم بالنية المتأخره اكثر لوجوه اولها  
ان منع الصحة هنا تعجن عن تحصيل الصوم فرضه ونفله في  
هذا اليوم لانه اذا لم يقع فرضا لا يقع نفلا بل يكون فعله لغوا  
وعبثا كما هو مذاهبهم بخلاف تلك المسائل فانه يقع نفلا فيها  
ثانيها ان استناع وقوعه فرضا يوجب الحاق ضرر الامساك  
العاطل عن مقصوده على تقدير الغفلة والنسيان للتبني  
اذ الامساك واجب عليه للتبني فيلحقه ضرر الامساك بدونه  
الفرض منه ولا كذلك ثم لانه لا يلزم الامساك فيها ثالثها  
ان زمان الفرض في رمضان اضيق من زمان القضاء واخواته  
فلو شرطنا النية فيه من الليل لزم فوات الاداء قطعاً  
على تقدير ترك التبني ولا كذلك في تلك المسائل فانه لا يفوت  
القضاء لامكانه في زمان آخر فكان ذلك عفو المصلحة الاداء  
دونه غير رابعها ان الصوم في شهر رمضان اصلح له والرفضية  
واجرا لقوله عليه السلام من فاته يوم من رمضان لم يقضه  
صوم الدهر كله فلو منعنا صحته فيه يفوته هذه المصلحة  
الراجعة العظيمة على تقدير الغفلة عن النية والنسيان لها  
ولا كذلك ثم خامسها ان فوات القضاء والكفارات والندور  
على تقدير الفقه الى خلف يساويه بخلاف ما نحن فيه فانه القضاء  
لا يساوي على ما مر فافترقا سادسها صيانة صوم هذا اليوم



الفرق بين النية  
قبل الزوال وبعد

عن الابطال اشد من صيانة تلك الصيامات بدليل شرع  
الكفاية فيه دون تلك ففي تجوين بالنية المتقدمة والمتأخر  
سعى في صيانتها عن الفوات فكانت الحاجة الى صيانتها اكثر  
واشد ثم الفرق بين ما قبل الزوال وبعد ان النية في النفل  
يصح قبل الزوال عندنا وعند قولنا واحدا وبعد لا يصح عندنا  
وكذا عندنا في اصح القولين فلو ساوى ما بعد الزوال ما قبله لما  
افترقا في الصحة والفرق الثالث ان تقدم النية قبله شرط للصحة  
كل صوم وبالمتأخر لا يصح صوم ما كانت المصلحة قبل الزوال  
اكثر والفرق الثالث ان الصوم المنوي هنا اكثر من المنوي ثمة  
فكانت الحاجة الى الصحة والخروج عن العهد هنا اكثر والفرق  
الرابع لو صححناه بالنية بعد الزوال جعلنا اكثر تابعاً لما قبله  
وملحقاً به والقاعدة المطهرة الحاق الاقل بالكثير وهو الانسب  
والاقر بالى العقد والفرق الخامس الحاجة ماسة الى تلاقى النية  
وتداركها او ايلام العباد ونقل الحاجة الى تلاحقها في آخر العباد  
فافترها والفرق السادس ما بعد الزوال خارج عن الصلاحية  
باتفاقنا بخلاف ما قبله والجواب عن الصلاة والزكاة والحج من  
وجوه الوجه الاول ان تلك العبادات لا تصح بنية متأخر فيها  
ونفلها ولا كذلك الصوم فدل على الفرق بينهما والوجه الثالث  
ان اتصال النية بتلك العبادات بخلاف الصوم والوجه الثالث يثبت  
النية بالمنافاة الواقع بين النية وبين تلك العبادات ولا كذلك الصلاة  
والوجه الرابع ان اول وقت تلك العبادات معلوم لطلوعها واول  
وقت الصوم وهو انجبار الفجر لا يعلمه الا الخذاق ممن يعرف علم  
المواقيت والحساب فسقط اشتراط قرائن النية به ولا كذلك تلك  
العبادات فاذا تعذر القرائن فيه فقد تركنا الاصل وخصم فيه  
فنعم الرخصة الصورتين نفياً للعسر وتحقيقاً لليسر والوجه  
الخامس ان تلك العبادات

الخامس ان تلك العبادات لها اركان فاذا تأخرت نية خلا ركن  
منها عن النية فبطل فبطل ما بني على الباطل بخلاف الصوم فان  
الكل من اول النهار الى آخر ركن واحد فلم يخل ركن كامل عن النية  
والوجه السادس ان الزمان متعين في الصوم بخلاف تلك العبادات  
فلا بد من التعيين في اول العبادات فيها والوجه السابع ان منع صحة  
الصوم بالنية المتقدمة او المتأخر يتضمن فوات مصلحة الاداء  
لا محالة على تقدير الغفلة والنسيان ولا كذلك ثمة فان الوقت  
فيها متسع فاذا لم يصح الاولى يمكنه ان يؤد بها ثانياً وثالثاً والوقت  
لا تساعه والوجه الثامن اذا لم يصح بالنية المتقدمة او المتأخر  
لا يلزم تحميل مؤنة الفعل مع تعطله عن مقصوده بوجوب الامساك  
ولا كذلك هاهنا والوجه التاسع ان الفاعل منعنا الصحة بدون النية  
المتقدمة لا يلزم بطلان النية المتأخر لا محالة لانه يمكنه ان ينوي  
الشروع فيها في تلك الحال اذا الشروع صحيح في الصلاة بعدما شرع  
فيها بخلاف الصوم فكان منع الصحة بالنية المتأخر في الصوم اضر  
والوجه العاشر قد حث الشرع على تحصيل هذه العباد التي هي  
الصوم فشرع الرخصة في جواز تقديم النية بالاجماع فكذلك تأخيرها  
اذا وجدت في اكثرها احراراً لفضيلتها ولا كذلك تلك العبادات  
ولهذا لم يوقفه على اشتراط الطهارة من الجنابة والنجاسة بخلاف  
الصلاة والوجه الحادي عشر ان الجزء الاول في غير الصوم شاق  
على النفس فكان تقديم النية اخلاصاً في تحمل المشقة لله تعالى  
وتعظيماً له والجزء من الصوم غير شاق على البدن اذا لا يخالف طبعه  
وعادته في غير الصوم حتى لو ترك الانسان وطبعه لا يوجد منه  
نقيض الصوم في اوله ليوم غالباً فكان مقتضى القرآن في الصوم  
معدوماً في التحريم عند تعين اليوم اسماكه في اول النهار يتوقف  
على الصوم الواجب عند وجوه النية فاذا نواه استندت النية



الى اول النهار كما في سائر التصرفات الموقوفة وذلك لا يوجد في  
الاطلاق ولان في المعين اذا ترك النية من الليل تحقق عجز عن  
الاتيان بصفة الكمال فجوزناه مع ضرب نقصان عند العجز عن  
الاتيان بالكمال بخلاف غير المعين لانه قادر على ان يصوم به ما  
آخر بصفة الكمال وقولهم لانه لم يقصد العبادة قبل النية فظهر  
لامعنى له فقد يدرك الانسان بعض العبادة ويكون اتيا بجميعها  
ويثاب عليه كالمسبوق يدرك الامام في الركوع يصير مصليا لجميع  
الركعة ويثاب عليها بخلاف النفل لانه متجزئ عند قلته عند  
يصح بنية قبل الزوال وهذا تصح نية بعد فيه قولنا انما  
لا يصح ثم اذا قلنا يصح هل يكون صائما من وقت النية او من  
وقت الفجر ويكون له ثواب جميع النهار واصح الوجهين عندنا  
انه يصير صائما من وقت الفجر والاقتصار قولنا انه اسحاق المروزي  
قال النووي اتفقوا على تضعيفه وقال الماوردي وابو الطيب  
المجمر هو غلط لان الصوم لا يتبعض ويشترط خلق عن المأني  
عند الجمهور وفي وجه للشافعية لا يشترط حتى لو اكل وشرب  
او جامع ثم نوى صح هوانه عند ابن سريج والطبري واند اساعة  
المروزي ولو كان في اول النهار كافرا او مجنونا او حائضا ثم زال  
ذلك في اثناء النهار ونوى صوم التطوع لا يصح صومه في اصح  
الوجهين وظاهر كلام ابن حنبل يصح النية بعد الزوال واختار  
القاضي انه لا يجوز بعد الزوال والمنصوص عن احمد انه يصير صائما  
بعد النية لان النهار كله وقال حماد واسحاق ان نوى قبل الزوال  
فله اجر يوم كامل وبعد له اجر بقية يومه وقوله بخلاف القضاء  
لانه توقف على صوم ذلك اليوم وهو النفل يعني اذا لم ينو القضاء  
من الليل تعين اليوم وقتا للتطوع شرعا واخراجه عنه بالنية  
لغير قبل دخوله وقته فلا يملك تعيينا بعد دخوله وقته وفي الليل  
لم يتعين فصيح منه صرفه

وقت واحد

لم يتعين فصيح منه صرفه الى غير وقوله ثم قال في  
يختصر القدوري ما بينه وبين الزوال وفي الجامع الصغير  
قبل نصف النهار وهو الاصح قال في المنافع قبل نصف النهار  
الشريعي وسيأتي بيانه ذلك لانه اذا وجدت قبل نصف النهار  
وجدت في اكثر اليوم وهو قائم مقام كله ووقت الاكثر الضحوة  
التي لان النهار اعتبر من طلوع الفجر واذا نوى قبل الزوال  
فات الاكثر وانما يكون قبل الزوال اكثر اذا اعتبر من طلوع  
الشمس وفي المبسوط والمحيط قبل الزوال ومرادهما اذا  
وجدت في اكثر اليوم وهكذا عكلا ومثله في شرح الكرخي  
والمفيد وفي جامع الفقه قبل الزوال وقبل نصف النهار وفي  
المرغيناني قبل انتصاف النهار ولا فرق بين المسافر والمقيم  
وقال زفر في المقيم الصحيح لا يشترط النية وفي المسافر  
والمريض يشترط من الليل وقد تقدم وجه ذلك وقال مالك  
والليث وابن المبارك ورواية عن ابن حنبل يكتفي بنية  
واحدة في رمضان قال ابن حزم ما يعرف لما لك حجة اصلا الا  
انه قال رمضان كله لصلاة واحدة قال وهذا مكابن بالباطل  
لان الصلاة الواحدة لا تحول بين اعمالها ما ليس منها و  
رمضان تحول بين كل يومين ليلة يبطل فيه الصوم ويحد  
فيه الاكل والجماع ويبطل بعضه وما قبله صحيح ومن اول  
من ابطال هذا القياس واقروا انه ليس لصلاة واحدة بطل  
كصلاة يوم وهذا الضرب من الصوم يتأدى بنية النفل  
وبمطلق النية ونيته واجبا اخر قلت هذا صحيح في اداء  
صوم رمضان اما في النذر المعين فانه يتأدى بمطلق النية  
وبنية النفل الا في رواية عن ابي حنيفة وفي رواية الحسن  
عن ابي حنيفة ذكرها في المحيط ولا يتأدى بنية واجبا اخر



بل يقع فيه عما نوى بلا خلاف والفرق ان العبد ولايته قاصية  
 فله ابطال ما له وهو صلاحيته للنفل وليس له ابطال ما عليه وهو  
 صلاحيته للواجبات ونه تعالى ولاية مطلقة كاملة فله ابطال  
 ما للعبد وما عليه فابطل صلاحية رمضان لغير فرض رمضان  
 نفلا واجبا وقال ابن ابي ليلى ان كان يعلم ان اليوم من رمضان جاز  
 صومه عن الفرض وان كان لا يعلم لم يصير صائما وقال مالك ان علم  
 ان اليوم من رمضان ونوى النفل لم يكن صائما وان لم يعلم جاز  
 صومه نفلا وقال الشافعي لا يصح الا بنية رمضان وهل يفتقر  
 الى نية فرض رمضان فيه وجهان قال ابو اسحاق يلزمه ان ينوي  
 صوم فرض رمضان وقال ابو علي بن ابي هريش لا يفتقر الى ذلك  
 لان رمضان في حق البالغ لا يكون الا فرضا والاصح هذا عند  
 اكثرهم وفي نية النفل عابث ويخاف عليه الكفران كانه  
 مقبها واعتقد ان صوم رمضان نفلا وقوله وفي مطلقها له  
 قولان وفي المبسوط له فيه وجهان لا اصل له ولا يصح صومه  
 والوجهان في اشتراط نية فرض رمضان قال لانه بنية النفل  
 معترض عن النفل فلا يناله وهو قول مالك ورواية الاثر  
 عن احمد وفي رواية المروفي عنه لا يجب تعيين النية لمضاه  
 ولو نوى ان يصوم تطوعا ليلة الثلاثاء من رمضان فوافق  
 رمضان اجزاه قال القاضي منهم وجدت هذا الكلام اختيارا  
 لانه القاسم فعلى هذا لو نوى في رمضان مطلقا او نفلا وقع  
 عن رمضان وصح صومه واختار الحزني وعن مجاهد يجزئه  
 نية النفل وحكاها الطحاوي عن الثوري والاوزاعي ولنا  
 ان النية تعتمد امرين تعيين النوى وصيرورته عبادة  
 والتعيين انما يحتاج اليه عند مشروعية المذاحم له فحينئذ  
 لا بد من التمييز فليس لصوم رمضان مذاحم لا يتساق سائر  
 انواع الصوم فيه غير صوم

انواع الصوم فيه غير صوم رمضان وهذا ما لا خلاف فيه بين  
 المسلمين فيكون تعيينه لغو لتحصيل الماحصل لان تعيين المعين  
 محال لكن الحاجة الى اصل النية ليصير عبادة لله تعالى ويلغى  
 وصف التطوع لكونه غير مشروع فيه ويبقى اصل النية وهو كان  
 لتعيينه كما لو نوى الظهر خمسا يلغى الزايد لانه يعتبر المشروع  
 ويبقى اصله وهو نية الظهر قال الحارثي من الحنابلة من اصلنا  
 ان من نوى ان يصوم تطوعا فوافق رمضان اجزاه لانه انما  
 يحتاج ان يفرق بين الفرض والتطوع لما يصلح لهما ورمضان  
 لا يصلح ان يصام فيه تطوع ولا الظهر ولا الغداة فلم يحتج الى اكثر  
 من ان ينوي ان يصام وقالا بن حزم لا فرق بين ان ينوي تطوعا  
 او عبادة قلت هذا الابله الخبيث المخلط لا يدرك الفرق بين  
 نية العبث وبين نية التطوع ولو نوى عبثا لا يصير صائما في  
 وقت ما ونية النفل نية عبادة لله تعالى وليست نية العبث  
 كذلك ويبطل مذهب مالك لجواز طواف الافاضة بنية النفل  
 عند المالكية وكذا عندنا وطواف الافاضة لا بد فيه من النية  
 ويبطل مذهب الشافعي بالحج بنية النفل لم يحتج وهو لا بد فيه من  
 النية وجوزوا فعلا الفرض فيه بنية النفل والصوم اولى بذلك  
 من الحج لان شهر رمضان لا يجوز اخلاق عن صوم الفرض في كل  
 سنة ويجوز اخلاها السنة التي نوى فيها النفل عن الحج ولا يلزم  
 ايقاع الحج فيها لا فرضا ولا واجبا آخر كما لذر وغيره فلم يجعل  
 بنية النفل معرضا عن حج الفرض فكذلك الصوم وقال بعضهم  
 هذا قوي في نية مطلق الصوم دونه المقيّد بنفلا ونذر او لقائه  
 ونحوها لان في الاول لا يحتمل ان صوم رمضان اذا المطلق جزء  
 المقيّد وذكر الجزء واران الطحاوي بخلاف المقيّد اذا المقيّد بقيد  
 لا يندرج تحت مقيّد بقيد آخر مع كونه معرضا عنه ناويا للتركه

كلف هذا وهو  
 ما اذا نوى الظهر  
 خمس وكذا سائر الصلوات



قلت هذا باطلا بالجموع وطوائف الافاضة ونية غيبى والاعراض عنه  
انما يمنع اذا كان ذلك الغير مشروعا يصح الدخول فيه فاذا لم يقع  
الاعراض عنه والدخول في غيبى بقي المقيّد والمطلق سواء وقول  
صاحب الكتاب لان الفرض متعين فيصاب باصل النية كما لا يخفى  
في الدار يصاب باسم جلسه مثاله اذا لم يكن في الدار الا زيد فزيد  
يأجل ينصرف اليه النداء لتعينه لان كل من صدق عليه زيد  
صدق عليه رجل اذا اعم جزء الاخص هذا تعليل للاطلاق  
واما في نية النفل فكذلك لا تأتلف في جهة النفل فبقي اصل النية  
ومى المسئلة المحللة وفي المبسوط وعن علي وعائشة انهما  
كانا يصومان يوم الشك بنية النفل لاجماعنا على انه لا يباح  
بنية الفرض فلو لم يقع عن الفرض عند التبين لم يكن الاطلاق  
فاينة ولا فرق في ذلك بين المسافر والمقيم والصحيح والسقيم  
عند ما ويقع عن رمضان في الكمال وعند الحنفية ولا يورث  
عما نوى في الواجب قضاء رمضان والنذر والكفارة وفي البدائع  
الكرخي سوى بين المسافر والمريض وقال في المقيّد والمزيد  
التسوية هي الصحيح وفي المبسوط لو نوى به المريض واجبا  
آخر فالصحيح ان صومه يقع عن رمضان بخلاف المسافر وهذا  
قال في فخر الاسلام في اصول الفقه وقول الكرخي سهو او مؤول  
ومما في مريض يطيق الصوم ويخاف منه زيارته المرض في  
البدائع ان اطلق يقع عن رمضان بخلاف بين اصحابنا  
المسافر والمريض قلت وهو الموافق للفقه وفي المحيط لا يقع  
عنه وفي جوامع الفقه وقيل لا رواية في اطلاق النية والظاهر  
انه يقع عن رمضان وان نوى النفل ففي رواية ابن سماعة  
عن الحنفية انه يقع عن فرض رمضان قال في المحيط وهو الاصح  
وكذا المريض وفي رواية الحسن عنه انه يقع نفلا هكذا في المبسوط  
وفي البدائع عامة المشايخ

الصحيح

الاصح

وفي البدائع عامة المشايخ في نية النفل على انه يقع عن  
رمضان وروى ابو يوسف عنه انه يقع نفلا وروى الحسن  
عن الحنفية انه يقع عن رمضان خلافاً لما ذكره شمس الاسماء  
في المبسوط وقال القنطاري لصاوية النفل هي الاصح وفي جوامع  
الفقه ان نوى النفل عن رمضان اجماعا وقال الشافعي  
لا يصح صومه عما نوى نفلا كان المنوى او قضاء او كفارة  
او نذرا وكذا لو اطلق ولا يقع عن رمضان نص عليه ايضا  
وقطع به اصحابه في الطرق وهو قول مالك واحمد وعن  
بعض المالكية يجوز له قضاء رمضان خاصة وقال ابن حزم  
الظاهر لا يصح صوم رمضان في السفر فله ان يصومه  
نفلا وعن قضاء رمضان وكفارة ونذر وجه الفرق على  
قوله البعض بين المسافر والمريض ان رخصته متعلقة  
بتحقيق العجز فظهر بنفس الصوم فوات شرط الرخصة  
بخلاف المسافر فانه يثبت الرخصة بقيام سببها وهو السفر  
وجه التسوية الموجب المساوي وهو جواز الافطار لهما وجه  
قولهما ان المشروع في رمضان متعين في حق الكمال لكن يثبت  
الرخصة في حقهما للمخرج والمشقة وبالزامها بالصيام فاذا  
لم يترخصها صار امرا والمقيم سواء ولا في حنفية رضي الله عنه  
انه شغل الوقت بالامم عند ليختمه عليه الحمار وتخزين  
في صوم رمضان حتى يدرك علة من ايام اخر فكان اقوى في  
اللزوم من صوم رمضان في حقه وهذا لان الرخصة انما  
تثبت له لتحصيله يقع عاجلا وهو من ايام اخر فكان  
اقوى في اللزوم من صوم رمضان في حقه وهذا لان الرخصة  
انما تثبت له لتحصيله يقع عاجلا وهو دفع المشقة فاولى ان  
يثبت له الرخصة لتحصيله يقع الخروج عن عهدة الواجب

الاصح  
يقع



الذي يُعاقب على تركه ولا يصوم رمضان في حقه مؤجل  
فلا يتعجل الأبتعيله كالدين المؤجل عليه فاذا لم يتعجل  
لم يظهر الوجوب في حقه قال في المفيد فان صامه بنية النفل  
ففي رواية يقع عن رمضان للحرف الاول وفي رواية يقع  
عما نوى للحرف الثاني وفي جوامع الفقه ولان لو مات في  
رمضان في سفر او في مرضه لا قضاء عليه ولا اثم وبات  
ترك الواجب الآخر الذي نواه لو مات فيه فكان الاتاه  
به الكدواحق فصرف اليه وفي المستصفي الاصل ان الرخصة  
مضى ثبتت في شئ ثبتت فيما سواهم منه يعني اذا جاز ترك  
صوم رمضان الى اذراك العدة لمسقة السفر جاز تركه  
لتلا في القضاء والكفارة اذ هو مطالب بهما للحال وما يترتب  
عليهما في الترك من العقوبة اشد من حصول مسقة السفر  
فكان اثم من صوم رمضان قوله والضرب الثاني ما لا يتعلق  
بزمان بعينه ومما يثبت في الذمة مطلقا عن التقييد بزمان  
ومما اولى من قوله ما يثبت في الذمة فان الضرب الاول لا يثبت  
في الذمة وهو قضاء رمضان وصوم الكفارة والنذر المطلق فلا  
يجوز الا بنية من الليل او مقارنا لطلوع الفجر والنفل ملحق  
بالضرب الاول في جوانب النية قبل الزوال وفي جوامع الفقه  
انواع الصوم ستة ثلاثة منها يجوز بنية قبل ان تصان النهار  
وهو صوم رمضان والنذر المعين والنفل وقد ذكرنا وجه ذلك  
وثلاثة لا يجوز بنية من النهار وهي قضاء رمضان وصوم  
الكفارات والنذر المطلق والنية فيها لتعيين الوقت لها لانه  
غير متعين لها وعند عدم النية في اول الوقت يقع نفلا فلا  
يمكن بعد ذلك تحويله الى الواجب وفي جوامع الفقه لو اصبغ  
لم ينو فطرا ولا غير وهو صحيح مقيم وصام بنية بناء على  
ظاهر حاله ولو كان مريضا

ظاهر حاله ولو كان مريضا او مسافرا او متهتكا اعتاد الفطر  
لاجزائه بغير نية والتسخر منه نية ولا يجوز نية قبل  
الغروب لليوم الاول ولا للثاني ذك في المبسوط والمحيط وجواز  
الفقه وهو عام في جميع انواع الصوم وفي وجه عندهم لا يصح  
الابنية من نصف الليل كالاذان واقدح وقوله وقال الشافعي  
يجوز بنية بعد الزوال ويصير صايما من حين نوى اذ هو متجزي  
عنه يعني النفل لكونه مبنيا على النشاط ولعله ينشط بعد  
الزوال اذ كان ممسكا قبله قلت التجزي في النفل ليس قولا  
للشافعي بل نسب ذلك الى المروزي من اصحابه قال النووي  
اتفقوا على تضعيفه وقال الماوردي وابو الطيب المجتهد موغلط  
لان الصوم لا يتبعض وقد ذكرناه قبله هذا اما لو كان اكل او  
شربا وجامع بعد طلوع الفجر فلا يصح صومه لوجوه المانعة  
هذا اجماع وقال الثوري حكي عن ابن شريح والطبري وان زيد  
المروزي انه يصح وسقوط هذا الوجه لا يخفى وهو قول الظاهرية  
وفي جوامع الفقه والمرغيناني اذا نوى الافطار بعد الفطر بعد  
شروعه في الصوم لم يكن ذلك فطرا حتى ياكل وكذا لو نوى الرجوع  
لا يكون رجوعا وكذا لو نوى الكلام في الصلاة لا يفسد حتى يتكلم  
وفي شرح المهدب للنووي لو نوى ان يخرج من الصوم بطل صومه  
وسوق قوله داود وفي وجه لا يبطل كاللحج وفي المغني لو نوى الافطار  
فقد افطر وسوق قوله الشافعي وما كذا في ثور وفي الليل لو نوى الافطار  
من الغد بعد نية يكون رجوعا ذك في جامع الفقه ولو اكل  
او شربا وجامع او نام بعد النية لا يبطل نية وحكي الاكثرون  
من الشافعية عن انه اسحاق المروزي انها تبطل ويجب تجديد  
قال امام الحرمين رجع المروزي عن هذا عام حج وقال الاصل في  
هذا خرق الاجماع وقال النووي لو نوى صوم الشهر كله ففي فساد



اليوم الاول خلاف لاجل فساد باقية قلت فساد هذا الخلاف  
غير خاف لانهم لا يفسدون الماضي بفساد الباقي وهو محال منهم  
على ملكه وفي جوامع الفقه قال نوبت ان اصوم غدا ان شاء الله  
صحت نيته لان النية عمل القلب دون اللسان فلا يعمل فيه  
الاستثناء وفي الذخيرة ذكر شمس الايمة الحلواني انه لا وراه  
لهذه المسئلة وفيها قياس واستحسان القياس ان لا يصير صائما  
كالطلاق والعتاق والبيع وفي الاستحسان يصير صائما لانه لا  
يراد به الا بطلان بدو الاستعانة وطلب التوفيق والفرقة  
ما ذكر العتاق وهو قول ابن حنبل واحد الوجهين للشافعية  
وقال المرغيناني هو الصحيح ولو قال ان شاء زيد لم يصح موته  
عند الشافعية وان شاء قوله قال وينبغي للناس ان يلتزموا  
الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان يعني عشية  
اذ اليوم التاسع من طلوع الفجر والتاسع يكون عند الغروب  
وفي المنافع لان سببه شهور الشهر قال الله تعالى فمن شهد من  
الشهر فليصمه قال وشرطه ثلاثة انواع شرط اصل الوجوب  
وهو الاسلام والعقل والبلوغ وشرط وجوب الاداء وهو الصحة  
والاقامة وشرط صحة الاداء وهو الوقت القابل له من الشهر  
والنية والطهارة من الحيض والنفاس والركن الكف عن الفطرية  
وحكمه الثواب وسقوط الواجب من دنه وفي المفيد عدم  
تنوع الوجوب الى وجوب الاداء والى اصل الوجوب والى شرط  
صحة الاداء فيه الطهارة من الحيض والنفاس شرط صحة  
الاداء لا اصل الوجوب لان الحيض والنفاس والمريض يلزمهم  
القضاء لوجود اصل الوجوب في حقهم انتهى كلام صاحب المفيد  
وينبغي له ان يقول الطهارة من الحيض والنفاس شرط وجوب  
الاداء ايضا لانه لا يمكن ان يكون الاداء واجبا عليهما ولا يتصور  
وجوبهما وفي اصول الفقه

الصحيح

مع

وجوبهما وفي اصول الفقه للمسرحسي وجوب الصوم  
ثابت في حق الحايض لوجوب حكمه وهو الاداء في التلويح وفي  
اصول الفقه للميز وبي الصوم يلزم الحايض لاحتمال الاداء  
ينقل الى القضاء ولا يخرج عليها فيه بخلاف الصلاة لمخرج  
قلت ومن جعل من الطريق والمحرم للمرأة شرط الاداء  
وجبا لا يصار به لوجوب الوجوب وانما قارب بالاداء فاذا كان  
الصوم واجبا على الحايض والنفاس وانما تأخر الاداء عنها  
ينبغي ان يجب عليهما الا يصار بالاطعام اذا ما ساق قبل الظهر  
على نسق الحج ويعارضه المسافر والمريض اذا ما تأخر الاداء  
والصحة لا يلزمها الا يصار مع انهما الوصايا في حال السفر و  
المريض صحت الصوم منها فالحيض والنفاس اولي وقال الكروكي  
سبب وجوب الصوم شهور الشهر وعند المحققين من اصحابنا  
كونه منعما باقتضاء شهوتي الفرج والبطن سنة كاملة  
ولامناسبة بين الصوم والوقت وانما الاوقات ظروف النعم  
ومحلا لاداء الشكر والاضافة للشرط دون السبب وفي المنافع  
اعلم ان الاوقات ثلاثة معيار كشهر رمضان وظرف كوقت  
الصلاة المكتوبة وفيه معنى السببية ومشكل كوقت الحج فلو  
كان معيارا لمجاز غير الغرض فيه كرمضان ولو كان ظرفا جاز  
اداء الغرض والنفذ فيه في سنة واحدة كوقت الصلاة وجاز  
تقديمه على الوقت فيه لان السبب وجوده وهو الست ويعرف  
ذلك من اصول الفقه وانما يلتزمونه في عشية التاسع والعشرين  
لان الشهر قد يكون ناقصا قال عليه السلام الشهر هكذا وهكذا  
وهكذا وعقد الابرهم في الثالثة في حديث سعيد بن عمرو عن  
ابن عمرو الشهر هكذا وهكذا يعني تمام الثلاثين ابن مشني  
ليبين انه يكون ثلاثين مرة وتسعة وعشرين مرة ومعنى هكذا



اشاد بيديه جميعا اثنا عشر اصابع وخمس الابهام بالثاني  
والنون اجود ممن قال حبس الابهام بمعنى عطفه والحديث  
متفق عليه فان رآوه صاموا وان غم عليهم اكملوا عدة  
شعبان ثلاثين يوما اعلم ان صوم يوم تمام الثلاثين من شعبان  
اذالم يرا الصلابة الصحو اجماع من الائمة لانه لا يجب بل هو  
عنه وقد صح عن اكثر الصحابة والتابعين ومن بعدهم كراهة  
صوم يوم الشك انه من رمضان منهم عمرو بن علي وابن مسعود  
وحذيفة وابن عباس وابو هريرة وانس وابو داود وابو الليث  
وعكرمة والنخعي والاوزاعي والثوري والائمة الاربعة وابو  
عبيد وابو ثور واسحاق وجاء ما يدل على الجواز عن جماعة  
من الصحابة عن ابي مريم قال سمعت ابا هريرة يقول ان اتعجل  
في صوم رمضان بيوم احب الي من ان اتاخر لانه اذا تعجلت  
لم يفتني واذا تاخرت فانتى ومثله عن عمرو بن العاص وعن  
معاوية لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما  
من رمضان ويروى مثله عن عائشة واسماء بنتي ابي بكر  
الصديق وان حال دون منظر غيم او قتر او دخان او جحر  
غير ذلك فذلك لا يجب صومه عند اكثر اهل العلم منهم اصحابنا  
وماك والشافعي والاوزاعي والثوري ورواية عن ابن حنبل  
فلوصاه وبان انه من رمضان يجزيه عندنا وبه قال الثوري  
والاوزاعي والاحرام وجوب صومه مطلقا قول ابي هريرة  
ومعاوية وعمرو بن العاص وعائشة واسماء ذكر ذلك كله  
ابن المنذر في الاشراف وابن تيمية في شرح الهداية لا في الخطا  
وغيرهما وقال ابن عمر وابن حنبل وطائفة قليلة يجب صومه  
في الغيم دون الصحو وقال قوم ان الناس تبع للامام ان صام  
صاموا وان افطر افطروا وهو قول الحسن وابن سيرين وسواد  
العنبري والشعبي في رواية

٤٥  
العنبري والشعبي في رواية عن ابن حنبل وقال مطرف بن عبد  
بن الشخير عن كبار التابعين بل من المحضرين وابن شريح  
عن الشافعي وابن قتيبة والداودي وآخرون ينبغي ان يصبح  
يوم الشك مفطرا متلوما غير اكل ولا عزم على الصوم حتى  
اذا تبين انه من رمضان قبل الزوال نوى والا فطر ذلك الطحاوي  
وكذا النووي قال في خزانة الاكل وعليه الفتوى للحسن وابن  
سيرين حديث ابي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه قال الصوم يوم يصومون والفطر يوم يفطرون والاضحى  
يوم يضحون رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن  
وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الفطر يوم يفطر الناس والاضحى يوم يضحي الناس رواه  
الترمذي وقال حسن صحيح فقد جعل الاعتبار لصوم  
الامام معظم الناس ولا ابن عمر ما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال سمعه يقول اذا ايتى فصوموا اذا ايتى فافطروا  
فان غم عليكم فاقدروا له اسما عليه وفي رواية فان غم  
عليكم فصوموا ثلاثين وفي رواية فان غم عليكم فاكلوا  
ثلاثين كلها في صحيح مسلم قالوا معنى فاقدروا له ضيقوا  
شعبان وهو قوله تعالى فمن قدر عليه عليه رزقه او قدر  
تحت السحاب وللعامة ما رواه البخاري في صحيحه عن  
ابي هريرة عن النبي عليه السلام انه قال صوموا لرؤيته  
فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين عائشة رضي الله عنها  
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان ما لا  
يتحفظ من غيره ثم يصوم لرؤيته رمضان فان غم عليه  
عد ثلاثين يوما ثم صام رواه ابو داود والدارقطني وقال  
اسادة صحيح وقال النووي ورجال اسناد كلهم محتج بهم



في الصحيحين على الاتفاق والا نفرله وعن حذيفة  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقدر حوا الشهر حتى يروا  
الهلال او تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال  
او تكملوا العدة رواه ابو داود والنسائي والدارقطني  
 وغيرهم باسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم فهذا  
الاحاديث صحيحة صريحة في تكميل شعبان ثلاثين يوما  
فاحسبه على قوله فاقدروا له المطلق او الجملة ومن  
قال بتقدير تحت السحاب فهو مبالغ في صريح باقي  
الروايات فهو مردود ومن اين له انه تحت السحاب  
بلاد ليد وعنه ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
صوموا رمضان لرؤيته وافطروا لرؤيته فان حال بينكم  
وبينه غمامة او ضباب فأكملوا شهر شعبان ثلاثين  
ولا تستقبلوا رمضان بيوم من شعبان وعن ابن عمر  
الطائي قال اهلكتنا رمضان ونحن بذات عرق فارسلنا  
رجلا الى ابن عباس يساله فقال ابن عباس قال رسول الله  
ان الله قد املك لرؤيته فان اغشى عليكم فأكملوا العدة  
رواه مسلم والدارقطني ولفظه فان غم عليكم فأكملوا  
عدة شعبان ثلاثين قال الدارقطني هو صحيح عن سبعة  
قال اصحابنا والشافعي ومالك وجمهور السلف والخلف  
معنى فاقدروا له قدروا له تمام العدة قال اهل اللغة  
قدرت الشيء بتخفيف الدال اقدر واقدون بالضم والكسر  
في المضارع وقدرته واقدرته بالتشديد وبالهمزة بمعنى  
وهو من التقدير ويقال غم الهلال واغشى وغشى بتشديد  
الميم وتخفيفها على ما لم يسم فاعله اذا حال بينهم وبين  
الهلال غيم ذلك النوى وغشى قلت هذا دليل على وجه  
تحت الغيم ونحن لا نعقل

نحت الغيم ونحن لا نعقل تحته بل يحتمل ان يكون وان  
لا يكون والاصل عدمه تحته ويقال غشى بفتح الغين و  
كسر الباء والغياية السحابة وقد غامت السماء وغيمت  
واغامت واغتمت بغير اعلال على الاصل وتغيمت وواغمت  
وفي الذخيرة القرافية غم اي ستر ومنه الغم لانه تستر  
القلب والرجل الاغم المستور الجبهة بالشعر ويسمى السحاب  
غيا لانه يستر السماء وفي الاكمال للقاضي ضمننا للغما  
الغمي اي من غير رؤية غمي عليه واغشى التام اوضح وعي  
بالعين المهملة اي خفي وقيل هو من الغما السحاب الرقيق  
او من الغمي المقصور وهو عدم الرؤية قال ولان الاصل  
بقاء الشهر فلا سقل عنه الا بدليل ولم يوجد قلت هذا يمنع  
على ما تقدم ان الشهر ثمانية تكون تسعة وعشرين وتارة  
ثلاثين يوما فلم يكن احدهما اصلا للآخر وذهب بعض العلماء  
الى ان المراد به التقدير بحساب القمر في منازل فانه بدكم  
علم ان الشهر تسعة وعشرون او ثلاثون وقال بعض اهل  
العلم هذا خطاب لمن خصه الله بهذا العلم وقوله فأكملوا العدة  
ثلاثين يوما للعامة وفي قنية المنية قال القاضي عبد الجبار  
وغنى لاباس بالاعتناء فيه على قول المتأخرين وعن محمد بن يعقوب  
قاضي القضاة انه كان يسألهم ويعتمد قولهم اذا اتفق جماعة  
منهم وقيل يرجع فيه الى قول الحساب عند الاشتباه وهو قول  
الداودي ايضا واستبعد وفي تهذيب الشافعية هل يجوز للمجتبى  
ان يعمل بحساب نفسه فيه وجهان قلنا نصيبا لاسباب الشرع  
ولم يرد به وقال سنده من المالكية في الطراز لو كان الامام  
يرى الحساب فثبت الهلال به لم يتبع لاجماع السلف على خلافه  
وسوق قول ابن حنبل قوله ولا يصومون يوم الشك الا تطوعا



وهو المكمل لثلاثين من شعبان فانه قيل كيف يسمى يوم الشك  
 وكونه من شعبان راجح لقوله عليه السلام فانه غم عليكم  
 فأكملوا عدة شعبان ثلاثين وقد قال الاصل بقا الشهر قيل  
 له يحمل على انه شهد عند القاضي صبي ومن لا يقبل شهادته  
 فيترجح جهة كونه من رمضان بذلك فيفتح الشك فيه او يطلق  
 الشك على الوهم بحور الحدم القطع بانه من شعبان ويدل  
 على هذا انه اذا كان تسعة وعشرين يوما يقولون الشهر ناقص  
 هكذا العرق والحديث الذي ذكر صاحب الكتاب ونحو من الاصل  
 لا اصل له وصوم يوم الشك على وجوه كما ذكر صاحب الكتاب  
 احدها ان ينوي فيه صوم رمضان وهو مكروه وفيه خلاف الا  
 هريز وعمر بن العاص ومعاوية وعائشة واسماعيل  
 تقدم ثم ان ظهرا انه من رمضان يجزيه لانه شهد الشهر و  
 صامه وثبت له النية وهو قول الاوزاعي والثوري ووجه  
 للمشافعي وعند الشافعي وابن حنبل لا يجزيه الا اذا اخبر به  
 من يثق به من عند اوامر او في تمام الثلاثين لو نوى صوم  
 غدا كان من رمضان يجزيه عند وان ظهرا انه من شعبان  
 كان تطوعا وان افسد لم يقضه لانه لم يلزمه كالمظنون  
 الثالث ان ينوي عن واجبا اخر كقضاء رمضان او النذر او الكفارة  
 وهو مكروه ايضا الا انه دون الاول في الكراهة لان الاول  
 نص في رايه يوم من رمضان بخلاف الثاني ثم ان ظهرا انه من  
 رمضان يجزيه وقد عرف انه يتاذى باي نية كانت وانه  
 ظهرا انه من شعبان قبله يكون نفلا لان الواجب لكامل الايام  
 بالنقص لمكان النهي فيفتح تطوعا وقيل يجزيه عن الذي  
 نواه من الواجب وهو الاصح وفي المحيط وهو الصحيح لانه النهي  
 عنه الصوم بنية رمضان للزياد في عدة رمضان فاشبه  
 الصلاة في الارض المخصوصة

الصلاة في الارض المخصوصة بلا ولي لان الصلاة في الارض المخصوصة  
 شملت الكراهة جميع انواعها من واجب ونفل ومع هذا صحت  
 وفي مسيلتها النفل غير مكروه فيه الا ان الواجب فيه الحق بفرض  
 رمضان في الكراهة لانه من حنسه وان كانت الكراهة في نية  
 الفرض اشد بخلاف صوم يوم العيد حيث لا يجوز فعل الصوم  
 الواجب فيه اذا كان كاملا لان النهي عن صوم يوم النحر لاجل  
 ما فيه من تفويت اجابة دعوة الله تعالى وذلك يقوم بكل صوم  
 وقبح صوم يوم النحر اشد من قبح الصلاة في الارض المخصوصة  
 ولهذا لو شرع في صوم يوم الفطر والنحر ثم افسد لا قضاء  
 عليه ولو شرع في الصلاة في الارض المخصوصة ثم افسدها  
 يلزمه القضاء فافترقا واذا لم يستبين شيء لم يسقط الواجب  
 من ذنبه لاحتمال انه كان من رمضان والثالث ان ينوي  
 التطوع وهو غير مكروه عندنا وبه قال مالك  
 والحمي وجوبه كالشك في طلوع الفجر في الاشراف وحكي ما  
 جواز النفل فيه عن اهل العلم وموقوف الاوزاعي والليث  
 وابن مسleme واحمد واسحاق وفي جميع الفقه لا يكره صوم  
 يوم الشك بنية التطوع والافضل في حق الخواص صومه بنية  
 التطوع بنفسه وخاصته ويوم مبرورتي عن ابو يوسف وفي  
 حق التلوم الى ان يقرب الزوال وفي المحيط والكتاب الى وقت  
 الزوال فان ظهرا انه من رمضان نوى الصوم والا فطروا ان  
 صام قبل رمضان ثلاثة ايام او شعبان كله او وافى يوم الشك  
 يوما كان يصوم فافضل صومه بنية النفل وفي المبسوط الصوم  
 افضل لانه مندوب اليه في سائر ايامه فكذا هذا اليوم قال  
 وتاويل النهي ان ينفي الفرض فيه قلت فيه بعد فان ابن  
 عباس روى عن النبي عليه السلام انه قال لا تقدموا رمضان







لهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما هو قول عمار رضي الله عنه  
هكذا رواه البخاري ومسلم عنه ولم يرفعه احد في علمي  
وقال ابن نوى به عن رمضان كره له باجماع الصحابة  
وموغلط فانما قد قدما عدم كراهيتهم عن جماعة من  
الصحابة واستحبابه عنهم وفي الحواشي قوله نفي التهمة  
اي لتهمة العصيان الذي في الحديث لان العامة اذا قيل  
لهم صوموا يقع في قلوبهم مخالفة الحديث ثم عارضه بقوله  
لا يصيام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان الا تطوعا  
ولا اصل لها ثم انظر انه من رمضان وقع عنه وانظر  
انه من شعبان كان تطوعا وان افسد قضاءه لانه شرع  
ملتزما والرابع ان يضجع في اصل النية بان ينوي ان يصوم غذا  
ان كان من رمضان ولا يصومه ان كان من شعبان قال وفي هذا  
الوجه صائما لانه لم يقطع عزمه فصارك اذا نوى انه ان  
وجد غذا غدا فطروا ولم يجد صام وان وجد السحور صار  
وان لم يجد لم يصم لا يكون ناويا والتضجيع في النية هو التردد  
فيها وان لا سبها من ضجج في الامر اذا وهن فيه وقصر واصله  
من الضجوع وهو الضعف ذكر المطرزي وابن فارس والخاس  
ان يضجع في وصف النية بان ينوي ان كان غدا من رمضان يصوم  
عنه وان كان من شعبان فعن واجبا خرو هو مكره لترقه  
بين امرين مكرهين ثم انظر انه من رمضان اجزاه لعدم  
التردد في النية وانظر انه من شعبان لا يجزيه عن الواجب  
اذ الجهة لم تثبت للتردد فيها واصل النية لا يكفي ويكون تطوعا  
غير مضمون لشروعه مسقطا والسادس ان ينوي عن رمضان  
ان كان غدا منه وعن التطوع ان كان من شعبان يكن لانه ناو  
للفرض من وجه والسبب في المحرمات بعد علم الحقيقة ثم ان  
ظهر انه من رمضان اجزاه

ظهراته من رمضان اجزاه وان ظهر من شعبان جاز نفلا اذ الجهة  
اذا بطلت يبقى اصلا النية وهو كاف ولو افسد لا يقضيه لعدم  
الحزم به وفي قاضي خا ومن المشايخ من قال اذا ظهراته من رمضان  
لا يجزيه عن رمضان وروى ذلك عن محمد قالوا هذا بناء على ما ذكر  
في الجامع اذ اكثرتم ينوي الظهر والتطوع عند ان يوسف يصير  
بشارعا في الظهر وعند محمد لا يصير بشارعا في الصلاة قلت ويمكن  
ان لا ينوي على تلك المسئلة ويفرق بينهما بان هاهنا على تقدير  
ان يكون من رمضان لاجمع بينهما ولا نزاعه النفل وهناك غير  
الفرض مزاحم للفرض وفي جوامع الفقه لو صام يوم السك عن  
القضاء او الكفارة او النذر لم يجز قبل معناه انه يمكن ويتح  
عما نوى هو الصحيح بخلاف يوم العيد وايام التشريق نظيرهما  
لو شرع في صوم يوم السك يلزمه المضى فيه ولو افسد قضاءه  
وروى الخطيب عن عبد الله بن جراد قال اصبحنا يوم الثلاثاء  
صياما وكان الشهر قد اعمى علينا فاتينا النبي عليه السلام  
فوجدناه مفطرا فقلنا يا رسول الله صمنا اليوم قال افطروا  
الا ان يكون رجلا يصوم هذا اليوم فليتم صومه لان افطر  
يوما من رمضان من ان اصوم يوما من شعبان ليس منه  
يعني من رمضان قال الخطيب ففي هذا كفاية عما سواه قال  
ابو الفرج ابن الجوزي هذا الحديث موضوع على ابن جرير  
ولا اصل له ولا ذكر له احد من الائمة وانما ذكر في نسخة يعلى  
بن الاسد وقال ابو زرعة يعلى ليس بشئ وقال البخاري  
لا يكتب حديثه والسابع ان ينوي الفطرية ثم تبين قبل  
الزوال انه من رمضان فينوي الصوم فانه يجزيه وقد مر قبله  
وفي شرح المهذب للنووي ان قال اصوم غدا عن رمضان ان كان  
منه والا فانا مفطر او متطوع لم يجزيه عن رمضان اذ بان انه منه



وقال المذني يجزيه عن مضاة وان قال اصوم غذا عن مضاة  
او تطوعا لا يصير صائما بلا خلاف وان قال اصوم نفلا غذا  
ان كان من شعبان والآتي رمضان فصادق شعبان صح  
صومه نفلا صرح به المتولي وغيره ولو قال اصوم قضاء  
او تطوعا يقع نفلا قال وهو قول محمد بن الحسن وعندنا  
يوسف يقع عن القضاء وقال اصحاب داود الظاهري لا  
يصح صوم يوم الشك اصلا وفي الذخيرة والجامع مورد رواية  
عن ابن حنيفة والرواية بالواو ولو نوى قضاء رمضان  
كقارة لا يصير سارعا في واحد منهما اتفاقا ولكن يقع تطوعا  
وذكر ابو سليمان في الاملاء انه يقع عن قضاء رمضان  
استحسانا لانه اقوى وان نواه عن يومين من قضاء رمضان  
او عن ظهاريين او عشرين اجزاء عن احدهما لان البيئتين في  
الجنس الواحد لغو ولو نوى في الصلاة الظهر والتطوع لا  
يصير سارعا عند محمد بخلاف الصوم وعندنا يوسف يصير  
سارعا في الفرض ويدوي عن ابن حنيفة ذكر في الجامع لق  
الفرض او لا فتقار الى تعيين النية فرع اسير او  
يحبوس في مطبوعة تحري فصام رمضان جاز قاله المبسوط  
والمرغيناني بشرطين اكمال العدة وتبيين النية وفي  
البدايع جملة الكلام فيه انه اذا تحري وصام شهرا غير  
فلا يخلوا اما انه وافق رمضان او لم يوافق بان تقدم او  
تاخر فانه وافق جاز ولا يشك وان خالف وتقدم لا يجوز  
لانه اذا ه قبل سبب وجوبه وان تاخر بان صام شوالا  
وكان رمضان كاملا وشوال ناقصا قضى يومين يوم الفطر  
ونقص شوال وان وافق شهر ذي الحجة ومو ناقص قضى  
خمسة ايام يوم النقص ويوم النحر وثلاثة ايام التشريق  
ويشترط تعيين النية

في محوط اسير او  
محوس تحري  
وصام خارجه  
بمصلحة

ويشترط تعيين النية ووجوبها من الليل وهذا يشترط  
نية القضاء ذكر القدر روي انه لا يشترط وذكر القاض  
في شرحه يختصر الطحاوي انه يشترط قال صاحب البدايع  
الصحيح انه لا يشترط لانه قد نوى ما عليه ومضى كافيته و  
لو صام بالتحري سنين كثيرة ثم تبين انه صام في كل سنة  
قبل رمضان قبل يجوز وحمل في السنة الثانية قضاء عن  
الاول وفي الثالثة عن الثانية وفي الرابعة عن الثالثة  
هكذا وقيل لا يجوز الكل لانه صام قبل رمضان في كل سنة  
وفصل الفقيه ابو جعفر الهندواني فقال ان صام في السنة  
الثانية عن الواجب الذي عليه الا انه ظن انه من رمضان  
جاز وكذا في الثالثة والرابعة لانه صام عن الواجب والواجب  
قضاء رمضان الاول دون الثاني ولا يكون عليه الا قضاء  
رمضان الاخير لانه لم يقضه فعليه قضاء وان صام في  
السنة الثانية عن الثالثة وفي الثالثة عن الرابعة لم يجوز  
وعليه قضاء الرمضانات كلها لعدم الجواز عن رمضان  
الاول فلانه لم ينو عنه ولا عن الثاني لانه صام قبله و  
كذا الثالث والرابع قال وضرب له مثلا وموان رجل اقتدى  
بامام على ظن انه زيد فاذا موعمر ولم يصح لان الاول  
نوى الاقتداء واخطأ ظنه وفي الثاني نوى الاقتداء بزيد  
ولم يوجد فلا اقتداء كذلكها هنا اذا نوى في كل سنة عن  
الواجب عليه تعلقت نيته بالواجب عليه لا بالاول والثاني  
الا انه ظن انه الثاني فاخطأ في ظنه فيقع عن الواجب  
لا عما ظن وفي شرح المذهب للنووي ان اجتهد وصام فله احوال  
اربعة احداها يجزيه بلا خلاف تقدم او تاخر ان استمر الاشكال  
ولا عاقبة عليه اذا الظاهر من الاصابة الثانية ان يوافق



رمضان فيجزيه بلا خلاف وقال الحسن بن حي عليه  
الاعانة للشك في الشهر عند صومه الثالثة ان يقع بعد  
رمضان فيجزيه وهذا يكون قضاء او اداء فيه وجهان  
اصحهما انه قضاء وان قلنا اداء وكان ناقصا ليلزمه قضاء يوم  
وان قلنا قضا يلزمه قضاء يوم الرابعة ان يصوم قبل رمضان  
ثم ادرك رمضان بعد بيان الحال لزمه صومه وان لم يتبين الحال  
الا بعد مضى رمضان ففيه قولان اصحهما وجوب لقضاء والثاني لا  
قضاء عليه وموينا على انه اداء لانه كما جعل اداء بعد وقته للضرورة  
وكذا قبل وقته قلت جعل ذلك اداء قبل وقته بعيد جدا ويحتاج الى  
ذكر الدليل قال وان قلنا لا يجزيه لان القضاء لا يكون قبل وقته  
وان تبين في اثنائه صام ما بعد وهذا يقضى ما قبله فيه طريقان  
وان صادف صومه الليل دون النهار بان كان في مطوية لزمه  
القضاء بلا خلاف وان لم يؤد حريه الى شيء قال ابو حامد يلزمه  
ان يصوم ويقضى قال ابن الصبان هذا غير صحيح لانه لا يلزمه  
ان يصوم بلا دليل ولا شبهة قال النووي اذا وقع قبل رمضان لا  
يجزيه في الصحيح وهو قول في حيفه وما كذا وان ثور وقال ابن النذر  
وعن الشافعي وان ثور يجزيه فان استمرت الظلمة ولم يعرف الليل  
من النهار ففيه ثلاثة اوجه يصوم ويقضى ولا يصوم ويصوم  
لا يقضى وهو الاصح وفي الذخيرة المالكية لو لم يترجح عند الاسير  
شيء قبل يصوم السنة كلها كن نذريوما وسبه قوله قال ابن  
راي هلال رمضان وحده صام وان لم يقبل الامام شهادته قال في  
التحفة يجب عليه وهي لثمة الفسق ان كان بالسوء علة او  
لتفرقه اذ لم يكن بها علة وان كان علة لا اداء افطر قضا ولا كفارة  
عليه عندنا وان افطر قبل رقة فلا رواية في وجوب الكفارة واختل  
المشاخ فيه وفي البدايع اذا راى الهلال وصل و رقة الامام شهادته  
قال المحققون من مشايخنا

في رايه هلال رمضان

قال المحققون من مشايخنا لا رواية في وجوب لصوم عليه وانما  
الرواية انه يصوم وهو محمول على النذر باحتياط قلنا قال  
في التحفة يجب عليه وفي المبسوط عليه صومه وبعد منع الوجوب  
ظاهر لان الرواية يفيد العلم في حقه وقال الحسن بن الحسن  
البصري لا يصوم الا مع الامام وهو قول عطاء وطاوس واسحق  
بن راهويه وعثمان البتي والحسن بن حي وابن سيرين وان  
ثور وحجتهم حديث انه هرين رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الصوم يوم يصومون والفطر يوم يفطرون والاضحى يوم يفطرون  
رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن وعن عايشة  
رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الفطر يوم يفطر الناس  
الحديث وقد تقدم ما قاله الترمذي حديث حسن صحيح فام الصوم  
الا اليوم الذي يصومه الناس وهذا اليوم لم يصمه الناس وعن  
بعض الشيعة اسقاط حكم الاهلة واعتماد تمام العدو لقوله  
عليه السلام شهرا عيدا لا ينقصان رمضان وذو الحجة ثبت ذلك  
في الصحيحين وقوله عليه السلام صومكم يوم تحررتم ويوم عليه  
ما رواه البخاري ومسلم الشهر هذا الى آخره ولا يصح صومكم  
يوم تحررتم بل هو منكر باتفاق الحفاظ قاله النووي وتاويل الاول  
لا ينقص اجرهما والثواب المرتب عليهما وان نقص عنه ساء  
فيل معناه لا ينقصان معا غالبا من سنة واحدة وقيل لا ينقص  
ثواب ذي الحجة عن ثواب رمضان لان فيه المناسك والعشر الذي  
ثبت فضله واتما خص هذين الشهرين لتعلق العبادة بهما  
وهي الصوم والحج قلت شهر احدا العيدين اتما وشوال الاشهر  
رمضان والصوم الواجب ليس فيه فلا بد فيه من تقدير ومجاز  
ثم عند الشافعي اذا افطر بالوقاع يجب عليه القضاء والكفارة  
احتج بان رويته يفيد العلم في حقه ورواية غيبى اذا قبلها

صوم يوم تحررتم  
٧ يصح



القاضي لا يفيد العلم في حقه فاذا اوجبت الكفارة هنا فوجوب  
هنا باطل بالطريق الاول لزيادة القوة فصار كالتفريق  
بطلوع الفجر وكذا لو رآه اهل بلدة ولم يبين اهل بلدة  
اخرى او كانوا جماعة فبرق القاضي شهادتهم يجب عليهم  
الكفارة بالوقاع وبالقياص على وجوب القضاء وموقوف  
ابن حنبل ولنا قوله عليه السلام صومكم يوم تصومون و  
فطرکم يوم يفطرون ويوم يفطر الناس وقد ذكرتها قريبا  
والناس لم يصوموا هذا اليوم فلم يكن هذا اليوم يوم صومنا  
ولان عدم وجوب صوم هذا اليوم على سائر الناس دليل  
عدم رمضانيته ولهذا لا يترك الاجزاية المعلقة بزمان  
من الطلاق والعناق والايام والنذور ولا يحد به اجال  
الديون قال النووي بلا خلاف قلت ينبغي ان يوجد هذه  
الاحكام في حق نفسه ولان اتفاق الخلق الكثير والجمع  
الغفير على عدم رؤيته يدل على خطأ هذا الرأي مع  
استوائهم في قوة النظر وحد البصر ومعرفة منزلة  
الهلال والحرص منهم على طلبه ولان بقا القاضي شهادته  
تكذيب لرؤيته فصار مكذبا شرعا ولان الجزم برؤيته  
منتف فلعله رأى شعرة طويلة قائمة لحاجبه او في  
جفنه وقد يخيل للانسان عند ادامة النظر وكذا البصر  
اشكال كاتبا الهلال ويتوهم ما ليس به لالهلال  
روى ان رجلا اخبر عمر رضي الله عنه بروية الهلال  
فمسح عمر على حاجبه ثم قال اين الهلال فقال فقدته  
يا امير المؤمنين فعلم ان شعرة من حاجبه تقو مست  
فظنها هلالا فيلزم احدا منين اما عدم الرضائية  
حقيقة او شبهة العدم فيد رابا لشبهة الحدود ومضى  
معنى الحد لان الحد هو المنع

ما يحذر ما اذا  
رأى الهلال  
وحده

معنى الحد لان الحد هو المنع وشرعت لمنع الاقدام على مفسداته  
ولهذا لا يجب على الخطي ولا ان عدم الوجوب على غيره يدل على  
عدم رمضانيته هذا اليوم لان الوجوب غيبي من لوازم رمضانيته  
كما في الاعم الاغلب وعدم اللازم يدل على عدم الملزوم لان اللازم  
اذا انتفى ينتفى ملزومه قطعاً ولان النص وله بوجوب الكفارة  
في اقسام صوم رمضان من كل وجه وهذا ليس بربطه في حق  
الناس غير الراي فلا يقاس عليه لانا نرى القياص في الكفارات  
والحدود ومن يرون القياص فيها اذا كان غير المنصوص وقد ذكرنا  
الفارق فلا يقاس عليه ولا يلحق به ولا يقال عدم الوجوب على غيره  
يدل على عدم رمضانيته في حق غيبي لا في حق نفسه قلنا يدل على  
عدم رمضانيته في نفس الامر الذي هو اعم منه وهذه التكنة  
التي يعتمد الخصم وجوابها ما ذكرته ولو افسد بالوقاع قبل  
الشهادة او بعدها قبل رده فلا رواية لهذه المسئلة واختلف  
المشايع في وجوب الكفارة فيها وجه قول من فرق ان بعد الرد  
قد علم عدم وجوب صومه على غيبي ولا كذلك قبله ولان يرد القاضي  
شهادته يحصل له شبهة في رؤيته لانه دليل شرعي بخلاف  
عدم بقاء لان يرد الامام شهادته يصير مكذبا شرعا ولا كذلك  
قبله ولان اسقاط الكفارة عنه مما يجس على اقسام صوم رمضان  
في حق الاتة كافة لانه غير عالم بخروج هذا اليوم عن كونه  
من رمضان فحقهم اذ يجوز ان يحكم بشهادته وحده او مع غيبي  
ولا كذلك بعد الرد ولان اسقاطها عنه قبل شهادته يقع مانعا  
من الشهادة اذ يجوز قبولها قبل الرد فيمتنع عنها خوف لزوم  
الكفارة فكان عدم وجوبها مانعا عن اداء الشهادة ثمه ولا  
كذلك هنا ولانا لو اوجبنا هاهنا لا اوجبنا هاهنا ثمه بانه انه  
اذا اداه وقبلها الامام وجب على الناس الصوم والكفارة وان



لقد ها وحبا عليه خاصة لا تاتسكلم على هذا التقدير فكافة الضر  
فيه اكثر بخلاف العكس والجواب عن انفراد برؤيته طلوع الفجر  
من وجوه الاول ان طلوع الفجر الثاني ظاهر غير خفي بخلاف الهلال  
في الليلة الاولى الثاني انه واقع في شهر رمضان المجمع عليه الثالث  
انه لم يكن لغيب صنع في رؤيته لطلوع الفجر ولا في تكذيبه  
بخلاف رؤيته شهادته الرابع ان غيب ممن لم يبين ليس بذى ولاية  
في رؤيته ليكون تكذيبا له الخامس ان زمن رؤيته الهلال  
زمن طلب الناس لرؤيته فانفراد عنهم يدل على فساد حيله  
وتطرق التهمة الى رؤيته بخلاف وقت الفجر فان العادة لم تجر  
تدافسته السادس ان انفراده برؤية طلوع الفجر لا يعلم فلا  
يكون المعارض له معلوما السابع ان انفراد عن الناس كافة  
لا يمكن الاطلاق عليه ولا العلم به اذ هو وقت نوم وغفلة بخلاف  
رؤية الهلال الثامن ان تلك اللحظة زمانها قليل جدا فلو  
الذي لم يبين كانه زمن عدم رؤيته له قبل زمن رؤية الراى  
المنفرد وضبط تلك الحالة وتمييزها في غاية الصعوبة و  
العسر ولعله غير ممكن ولو امكن فانها يكون بمراقبة النجوم  
ومعرفة المنازل وضبط دقائق الساعات فيحتاج الشخص  
ان يكون في غاية المعرفة والاتقان لهذه الصناعة والجواب  
عن رؤية اهل بلد وعدم رؤية اهل بلد اخرى ان الرضاينة  
ثابتة عندهم في حقهم اذ من المعيد ان يجتمع اهل بلد بكماله  
على الخطاء واليوم بخلاف المنفرد الواحد ولاته امر عام في ذلك  
البلد لم ينفرد به البعض دون بعض ولا ان بوجوب الصوم على  
اهل هذه البلد يجب على ساير البلاد عند البعض وبالم يختلف  
المطالع عند آخرين بخلاف المنفرد برؤية الهلال حيث لا يتعد  
مع ملا نفسه من الخلق الذي ذكرناه ولا ان افساد الصوم فيه  
اذا خلا عن الكفارة اقب

اذا خلا عن الكفارة اقب من افساد المنفرد لان الكفارة صيام قيل  
ان يفطروا كلهم بغير كفارة ولا خفاء في قبح هذا وقوله وهذه  
الكفارة يندرج بالشبهات لانها اجريت مجرى الحدود ولهذا  
لا يجب على المخطئ بخلاف الكفارة الواجبة على المحرم حيث يحتاج  
في ايجابها حتى كانت الدلالة والاشارة والاعانة على الصيد  
كالباشى ويجب على النايب والناسى والمخطئ ولا ياتى ولو  
اخط هذا الرجل المنفرد برؤية هلال رمضان ثلاثين يوما لا  
يفطروا به قال مالك والليث وابن حنبل قال في البدائع لا يفطر  
بالشك قلت كانه ينبغي له ان يقول لا يفطر لاحتمال ان لا يكون  
هلالا بل كانه خيالا وذلك لا يعارض رؤيته ولانه يثبهم بالاخط  
والناس صيام وقال الشافعي يفطر سرياً وهو شاذ عن مالك  
وحاصله الاخذ بالصوم فيها احتياطاً ولو افطر في الحادث الثلاثين  
فلا كفارة عليه لانه يوم الفطر عندك وهو اقوى من شهادته  
غيب عندك وعند مالك يكفر قوله واذا كان بالسماء علة قبل  
الامام شهادته الواحد العدول في رؤية هلال رمضان رجلاً كان  
او امرأة خراً كان او عبداً لانه امر ديني كرواية الحديث  
وقول العدل في البيانات مقبول ولانه يلزمه الصوم ثم يتعدى  
الى غيب تبعاً بخلاف باب الشهادة لانها ملزمة للغير ابتداء فيسقط  
فيها العدل والعدالة ولانه لا يثبهم في شهادته برؤية هلال  
رمضان لا الزام بها نفسه اولاً بخلاف الشهادة فانها ملزمة  
لغير الشاهد لان نفسه فهو نظير رواية الحديث كما ذكرنا وقوله  
وتأويل قول الطحاوي عدلاً كان او غير عدلاً ان يكون مستورا  
في المحيط والذخيرة هذا غير ظاهر الرواية وفي الذخيرة والمستور  
لا يقبل في ظاهر الرواية روى الحسن عن الاحنفية انها تقبل قال  
وهو الصحيح وفي التحفة والطحاوي يكتفى بالعدالة الظاهري



وفي الذخيرة وان كان فاسقا قلت هذا بعيد لان الصوم  
من باب الديانات لا من باب المعاملات وفي جوامع الفقه  
قال الطحاوي معناه العدالة بحكم الاسلام قلت لو كان  
معناه ذلك لم يحتاج الى اشتراطها والعلّة سبحانه وغبار  
او دخان لجواز ان السحاب اقتسح فراه من خلقه ثم  
انطبق وانحجب لهلال وفي الذخيرة عن ابي جعفر الفقيه  
قبول قول الواحد في صوم رمضان سواء كان بالسماء علّة  
ام لا وعن الحسن انه قال يحتاج الى شهادتين رجلين او  
رجل وامرأتين سواء كان بالسماء علّة ام لا وفي البدايع  
يقبل قول الواحد في رمضان اذا كان بالسماء علّة بالاخلاق  
بين اصحابنا وفي الاسبيجاني روى الحسن عن ابي حنيفة  
انه يقبل في الصوم شهادة الواحد وان لم يكن بالسماء علّة  
وفي الروضة ذكر في الهاروني انه يقبل شهادة الواحد  
بالصوم والسماء مصححة عند ابي حنيفة خلافا لما هو في  
المحيط وينبغي ان تفسر نفس جهة الرواية فان احتمل  
روايته يقبل والا فلا وفي الذخيرة بين كيفية التفسير  
عن ابي بكر محمد بن الفضل فقال اذا كانت متغمة انما  
يقبل شهادة الواحد اذا فسّر وقال رايته الهلال  
خارج البلد في الصحراء او يقول رايته في البلد  
بين خلل السحاب في وقت يدخل في السحاب ثم يتجلى  
اقتابرون هذا التفسير فلا يقبل لمكان التهمة ويقبل  
شهادة المحدود في القذف الثابت في ظاهر الرواية لغنى  
الخبر وروى الحسن عن ابي حنيفة انها لا تقبل لما فيه  
من الالتزام وكان فيه معنى الشهادة ولم يذكر في المحيط  
غير الاول ويثبت قول الواحد بالواحد وقول العبد  
بالعبد بخلاف سائر الحقوق

602  
بالعبد بخلاف سائر الحقوق فان قول الواحد لا يثبت بل يثبت  
بأثنين ذكر في الذخيرة وشرح الاسبيجاني لانه خير ولا يشترط  
لفظة الشهادة ذكر في السرخسي والناطقي في هدايته وذكر شيخ  
الاسلام انها يشترط والمذهب عند الشافعية ثبوته بعد  
واحد ولا فرق بين الغيم وعدمه عندهم ولا يقبل قول العبد  
والمرأة في الاصح ويقبل قول المستور في الاصح وقال عطاء وعمر  
بن عبد العزيز والاوزاعي وما لك والليث واسحاق وداود  
يشترط المثنى وقال الثوري رجلا او رجلا وامرأتان وقال  
احمد يصوم بواحد عند عدم الغيم وعن ابن عمر رضي الله عنه  
قال تراهي الناس الهلال فاخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اني  
رايته فصام وامر الناس بصيامه رواه ابو داود والدار  
قطني قال الثوري صحيح على شرط مسلم ومنه يجوز على الغيم  
يدل عليه انفرد عن الناس وفيه دليل على انه لا يشترط  
لفظة الشهادة فيها لانه قال اخبرته وفي حديث الحسين  
بن حريث الجدلي جديدة قيس قال خطبنا امير مكة الحارث  
بن حاطب قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ننسك للرواية  
فان لم ننسك فشهد شاهد عدل نسكنا بشهادتهما رواه ابو  
داود والدارقطني والبيهقي وقال اسناده صحيح وحمل على  
عيد الفطر ثم اذا قبل الامام شهادة الواحد وصاموا ثلاثين يوما  
لا يفطرون وروى محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن انهم يفطرون  
عند تمام الشهر بشهادة الواحد وهو المذهب عند الشافعية  
وقال الحلواني هذا اذا كانت السماء مصححة فان كانت متغمة  
يفطرون بالاخلاق وبالأثنين يفطرون ان كانت متغمة بالاتفاق  
وكذا ان كانت مصححة وفي فوائد ركن الاسلام على السغدي لا  
يفطرون والا ولا اصح وفي البدايع بالاخلاق واعتبر من ابن سماعة



على محمد فقال متى افطر بتمام العدة بشهادته فقد اثبت  
الفطر بشهادة الواحد وافطرت بقوله اجاب محمد فقال لا  
اتهم المسلم في ان يصوم يوما من غير رمضان ويفطر يوما  
مكانه من رمضان وعبارته ان يتعجل يوما مكان يوم وعنه  
انه كان صادقا في شهادته وجواب آخر ان الفطر ثبت  
بشهادته تبعا ومقتضى لا مقصود او قد ثبت الشيء مقتضى  
وتبعا وان لم يثبت مقصودا كما يراى بالنسبة لثابت بشهادة  
القابلة بالولادة واذا لم يكن بالسما علة لم يقبل الشهادت  
حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم ولا تقدير في الجمع الكثير  
في ظاهري الرواية وفي التحفة حتى يدخلوا في حد التواتر بان  
يشهد جماعة من محال مختلفة وفي المنافع اراد بالعلم غالب  
الظن لا العلم الحقيقي قلت هو نظير قوله في الزيادات اذا  
كان مع رفيقه ما روي في الصلاة وعلم انه يعطيه  
او عكس على ظنه واراد بالعلم طائفة القلب اذ حقيقة  
العلم لا يتصور رغبته وفي المحيط ان يثبته الواحد والاثنين  
يورث بالرؤية تهمة الغلط او الكذب والتحمل والمطالع  
لا يختلف الا بالمسافة البعيدة الفاحشة وفي الذخيرة اذا  
كانت السماء مصحبة يحتاج الى زيادة العدد واختلافها فيها  
فعن ابي يوسف خمسون اعتبارا بالقسمات وقيل مائة ذكرها  
في خزائن الاكل وعن ابي حفص الكبير انه يعتبر الون وقيل  
اربعة آلاف بحاري قليل وقيل خمس مائة يبلغ قليلا روي  
ذلك عن خلف وقيل ينبغي ان يراه من كل رجلا او رجلين  
وفي البدايع قيل ينبغي ان يكون من كل مسجد واحدا او اثنا  
وفي رواية الحسن يقبل فيه شهادة رجلين او رجلا وامرأتين  
وفي المحيط وفي رواية الحسن عنه يقبل شهادة الواحد العدل  
سواء كان بالسما علة ام لا

سواء كان بالسما علة ام لا وقيل يفرض ذلك الى راي القاضي  
والامام فان استقر ذلك في قلبه قبل والا فلا وفي المحيط و  
الذخيرة هذا قول محمد قلت وما اشبه هذا يقول ان حنيفة  
في تفويضه الى راي المبطل به وما ابعد قول من اشترط اربعة  
آلاف او الون من الصواب فاذا كان قنلا النفس يستحق باثنين  
فكيف يتوقف الدخول في العبادات على شهادة الون بلا دليل وقال  
الطحاوي يقبل قول الواحد اذا جاء من خارج المصر لانه المطالع  
يختلف بصفا الهواء خارج المصر وكذا لو كان على مكان مرتفع  
في المصر وذكر القدوري انه لا يقبل في ظاهري الرواية وذكر الكرخي  
انه لا يقبل في الابنية وصحح رواية الطحاوي واعتمد عليها  
وذكر محمد في كتاب الاستحسان لكن ظاهري الرواية هو الاول  
وفي الذخيرة القرافيّة منع سحنون قبول قول الاثنين اذا كانت  
السماء مصحبة والمصر كبير كقولنا ولا يقبل قول المراهق وان  
كروا وقوله قد ينشق الغيم من موضع القمر فيتفق للبعض  
النظر قال في المنافع قصد به السجع باعتبار ما يؤل اليه والا  
لا يسمى قمر الا بعد ليلتين وفي الصحاح يسمى هلالا الى الثلاث  
قوله واذا كان بالسما علة لم يقبل في هلال الفطر الا شهادة  
رجلين او رجلا وامرأتين وفي الذخيرة لابد من اعتبار العدالة  
والحرية في الفطر والاضحية وفي جوامع الفقه يشترط في الفطر  
العدل والعدالة والحرية ولغة الشهادة وفي شرح الطحاوي  
يقبل شهادة رجلين او رجلا وامرأتين عند الغيم في ظاهري الرواية  
وفي المنتقى يقبل شهادة الواحد وروي بشر عن ابي يوسف في الآمال  
ان ابا حنيفة كان يجيز على هلال رمضان شهادة الواحد العدل  
والعبد والامة والمحدوفة في القذف الثابت ولا يجيز شهادة  
الكافر والفاسق ولا يجيز في الفطر والاضحية الا شهادة رجلين



اورجل وامراتين ولا يجيز فيها شهاة العبد والامة و  
 المحذور في القذف قال وهو قولان في يوسف وفي المحيط في الفطر  
 والاضحى يشترط المثني عند الغيم وذكر الحاكم في المستقى يقبل  
 فيهما قول الواحد لانه يثبت حرمة الصوم واباحة الاكل و  
 وجوب الاضحية ويلزم المحبر او لا ثم يتعدى الى غير  
 وجه الظاهر ما ذكرنا من التهمة ولم يذكر التفرقة بين  
 الفطر والاضحى وفي التحفة يقبل شهاة الواحد في هلال  
 ذي الحجة في الصحيح لانه خبر وفي البدائع هلال ذي الحجة  
 اذا كانت السماء متغيمة يقبل فيه شهاة الواحد كرمضان  
 وذكر الكرخي انه كشوال والصحيح الاول ويؤيد قول صاحب  
 الكتاب والاضحى كالفطر في ظاهري الرواية وهو الاصح وما  
 ذكر شيخ الاسلام وهوان لفظة الشهاة يشترط في الفطر  
 والاضحى ولو كان حبرا لما شرطت وذكر في جوامع الفقه وهلال  
 ذي الحجة كهلالة شوال من المختار وقال الشافعي واحدا لا يثبت  
 هلال شوال الا بشهاة رجلين خريين عدلين ذكر النووي  
 وجوز ابو ثور وابن الماجشون الصوم والفطر بقول الواحد  
 اخبر برؤية نفسه او غيره واذا حكم الامام بالصوم بواحد  
 لم يخالف قال سند في الطراز فيه نظر لانه فتوى لاحكم و  
 الامام اذا رأى هلال شوال وحده لا يفطر ولا يخرج لصلاة  
 العيد ومن رأى هلال شوال وحده لا يفطر فان افطر فعليه  
 القضاء والكفارة قلت وجوب الكفارة فيه بعدد قال المرغيناني  
 في فتاواه لا كفارة عليه وهو اقرب الى الصواب ان لم يكن بالسواء  
 علته لم يقبل الا شهاة جماعة يقع العلم بخبرهم وقد ذكرناه  
 بل هنا اولي للتهمة ولان فيما تقدم دخول العيان ويؤخذ  
 فيه بالاحوط وهنا خروج منها دل قبول قول الواحد مع العلة  
 في الاول دون الثاني

وهلال ذي الحجة في الصحيح  
 يقبل في شهادته الواحد  
 العدل

في الاول دون الثاني على التفرقة وفي خزانة الاكل رأى هلال  
 شوال وحده لا ياكل ولا ينوي الصوم قلت وهذا يدل على  
 انه لا قضاء عليه ولا كفارة وقيل انه يتقن برؤيته له ان  
 يفطر ولو نفي برؤية هلال رمضان في قرية وليس فيها  
 وال وهو ثقة صام الناس بقوله وفي الفطر افطروا بقول  
 عدلين وفي المرغيناني رأى هلال شوال وحده لا يفطر لكان  
 الاشتباه وقيل ياكل سراكا قال الشافعي وقال ابو الليث  
 معنى قولنا خفيفة لا يفطراى لا ياكل ولا يشرب ولكن لا  
 ينوي الصوم بل يفسد ولا يتقرب به الى الله تعالى وعن  
 ربعي بن حراش عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال اختلفنا للناس في آخر رمضان فقدم اعرابيان فشهدا  
 عند رسول الله بانه لاهلال الهلال امس عشيته فامر رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم الناس ان يفطروا رواه احمد وابوداود وزاد  
 وان يغدوا الى مصلاهم مسيلة صام اهل بلد للرؤية ثلاثين  
 يوما وصام اهل بلدة اخرى للرؤية تسعة وعشرون يوما  
 ثم علموا فعليهم قضاء يوم هذا اذا كان بين البلد من تقارب  
 لا تختلف المطالع فانه كان يختلف لا يلزم احدا من اهل البلدين  
 حكم الاخر هكذا ذكر في المحيط والذخيرة عن القدوري والواقعا  
 ومنية المفتي والتجريد وشرحه للكهروزي والبدائع وعمد  
 الفتاوى وقال الحلواني الصحيح من مذهبنا ان الخبر  
 اذا استفاض وحقق فيما بين اهل البلدة الاخرى يلزمهم  
 حكم البلدة وفي جوامع الفقه قال الحلواني الاصح وقلا المرغيناني  
 ولا يعتبر باختلاف المطالع في ظاهري الرواية قال وهكذا ذكر  
 الحلواني وذكر ابن عبد البر ان رواية ابن القاسم عن مالك  
 مثل قول الحلواني ومضى رواية المصريين عنه وروى المدنيون عنه

الصحيح من مذهبنا انه  
 اذا ثبت في بلد لم يلزمهم  
 الحكم اذا بلغهم



انه لا يلزم غير اهل بلد الروية الا ان يحمل الامام الناس  
 على ذلك واتباع اختلاف السلاطين فلا وهو قول الغيرة  
 وابن دينار وابن الماجشون وقال ابن حنبل يلزم جميع البلاد  
 وبه قال الليث وعن عكرمة والقاسم وسالم واسحاق و  
 ابن المبارك كل بلد رويته قال ابو عمر بن عبد البر لجمعوا  
 انه لا يراعى الروية فيما بعد من البلدان بعد افا حشا  
 كالاندلس وخراسان وقال النووي اختلاف المطالع كالبحار  
 والعراق وخراسان وعدم الاختلاف كبغداد والكوفة و  
 الرمي وقزوين واعتبر مسافة القصر العوراي وامام  
 الحرمين والغزالي والبغوي وادعى امام الحرمين الاتفاق  
 عليه لان اعتبار المطالع خروج حكم النجدين وحساب اصحاب  
 علم الهيئة وقواعد الشرع تالي ذلك وضعف النووي اعتبار  
 القصر اذ لا تعلق له بالهلال قلت بطل قول امام الحرمين  
 بالطلع والزوال والغروب فان ذلك يختلف بحسب الاقطار  
 فاما من زوال لقوم الا وهو فجر الآخري وعصر لقوم ومغرب لقوم  
 ونصف الليل لقوم بل كلما تحركت درجة فتلك الدرجة بعينها  
 فجر لقوم وطلوع الشمس وزوال وغروب ونصف ليل ونصف  
 نهار الآخري مخاطب كل قوم بما يتحقق في قطريهم لا في قطريهم  
 فلا مخاطب بفجر غير بلد ولا بزواله ولا بغروبه وقالة الآخري  
 القرافية هذا مجمع عليه ولا يعرف ذلك الا بمعرفة عرض البلاد  
 وارتفاعها وكذا الهلال مطالعة مختلفة فيظهر في المغرب في  
 الليلة الاولى غالبا ولا يظهر في المشرق الا لليلة الثانية  
 بحسب احتباسه في الشعاع وهذا معلوم لمن نظريته فيقتضي  
 هذه القاعدة ان مخاطب كل قوم بهلال قطريهم ولا يلزم حكم  
 غير قطريهم وان ثبت بالطرق القاطعة كما لا يلزمهم الصبح  
 وان قطعنا بان الفجر قد

وان قطعنا بان الفجر قد طلع على سرون عنا والى هذا اشار  
 البخاري بقوله بان لكل بلد رويته وتوكلها انه لم يسقط  
 عن عمر ولا عن غيره من الخلفاء انهم كانوا يعشون البرد و  
 يكتبون الى الاقطار باننا قد راينا فصوصا بل كانوا يتركون  
 الناس على مراتبهم فيصير هذا كالمجمع عليه فعلى هذا اذا  
 حكم الحاكم على اهل قطن لا يتعداهم او على غيرهم ينبغي ان  
 لا ينفذ حكمه لانه حكم بغير سبب وكل حكم بغير سبب لا ينفذ  
 ولا يلزم وهو باطل ثم ان الله سبحانه نصب لاقوات استنباطا  
 للاحكام كالفجر والزوال والغروب وروية الهلال كما نصب  
 الافعال اسبابا كالسرقة والزنا والقتل تمهيد سبب عدم  
 رويته حصوله في شعاع الشمس فربما خلع منه من العصر  
 وهو الهلال الصغير وربما خلع من الظهور وقبله وهو الهلال  
 الكبير فانه كلما بعد زمان التخليص بعد الهلال من الشمس  
 فيرى كبيرا او صغيرا بحسب بعد التخليص من الشعاع وقربه  
 ولما كان الغالب تخلصه لليلة الآتية بعد الزوال كانت رويته  
 قبل الزوال وبعد على ما ياتي بعد هذا ان شاء الله سؤالا  
 اثبتوا اوقات الصلوات بالحساب كالآلات من البنكام بالزحل  
 والما وغيرهما على ذلك اهل الامصار في جميع الاعصار عند الغيوم  
 والامطار فلم يصيروا الى الحساب في الهلال ايضا قال سنده  
 من المالكية لو كان الامام يدرى الحساب في الهلال فاسته به  
 لم يسع الاجماع السلف على خلافه قلت يمكن ان يقال ان السلف  
 لم يعملوا به واكتفوا بالروية ولم يجمعوا على منع العمل به و  
 للشافعية ستة اوجه في ذلك احدها يلزم كل بلد يوافق  
 بلد الروية في المطلع دون غيره وهو اصحها ثانيا يلزم جميع  
 اهل الارض برويته وهو بعيد كما ذكرنا عن ابن حنبل ورواية

باب في

اثبتوا اوقات الصلوات  
بالحساب كالآلات من  
البنكام



ابن القاسم عن مالك ثلثها يلزم اهلا اقليم دون اقليم آخر رايها  
يلزم كل بلد لا يتصور حفاق عنهم دون غيرهم خامسها يلزم  
من كان دون مسافة القصر وقد تقدم ضعفه سادسها لا يلزم  
غير بلد الروية وهو فيما حكاه الماوردي وعن كريب قال قدمت  
السام واستهد على هلال رمضان وانا بالسام فرايتناه ليلة الجمعة  
ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فقال ابن عباس متى رايتم الهلال  
فقلت ليلة الجمعة فقال انت رايت ليلة الجمعة فقلت نعم وراه  
الناس فصاموا وصام معاوية فقال لكن رايتناه ليلة السبت  
فلا نزال نصوم حتى نكمل العت او نراه فقلت الا تكتفي بروية  
معاوية وصيامه فقال لا هذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه  
مسلم وابوداود والترمذي والنسائي في البدايع عن ابي عبد الله  
الضريري انه استفتا رجلا سكندري ان الشمس تغرب بها  
من كان على منارتها يراها طالعة فقال هل يحل لاهل البلد  
الفطر ولا يحل لمن على منارتها فالجواب لكل قوم مطلعته و  
مغربه وزواله انتهى كلام صاحب البدايع مسئلة اذا راوا  
الهلال في يوم الشك قبل الزوال وبعد فهو ليلة الجائبة و  
ولا يكون ذلك النهار من رمضان ولا من شوال في ظاهر الرواية  
وبه قال محمد والشافعي ومالك وعن ابي يوسف وهو قول الثوري  
وابن حبيب لما كلف قبل الزوال لليلة الماضية ويكون ذلك اليوم  
من رمضان ذكر في البدايع واول الشهر واخر فيه سواء  
قال ابن حنبل في الاصح كقول الائمة وفي رواية انه الليلة الماضية  
في اول الشهر والمستقبلة في آخر احتياطا للصوم نقلها عنه  
الابن الميموني وعنه للماضية فيها كقول ابي يوسف ويروى  
عن عمرو ابن مسعود وفي الذخيرة في رواية عن ابي حنيفة  
ان غاب في هذه الليلة قبل الشفق فهي لهذه الليلة ومثله  
عن الحسن بن زياد

عن الحسن بن زياد وعن ابي حنيفة ايضا ان كان مجرا امام  
الشمس تلو فهو لليلة الماضية ولا يكون ذلك اليوم من رمضان  
وان كان مجرا خلف الشمس فهو لليلة المستقبلة روى عن علي  
وعائشة كقول ابي يوسف رواه ابو داود وروى عن عثمان  
وابن مسعود وانس ورواية عن عمر كقولها قال ابو يوسف  
لا يكون قبل الزوال عات الا لليلتين ولها قوله عليه السلام صوموا  
لروية فلا يجب قبلها وروى شقيق عن عمر لا تفطروا حتى  
تشهد رجلا انهما راياه بالامس رواه الدارقطني والبيهقي  
قال النووي هو صحيح فرع افطر رمضان وهو ثلاثون يوما فقصي  
شهرا بالهلال تسعة وعشرين يوما يصوم يوما آخر تمام  
الثلاثين لانه يقضى ما فاتة وهو ثلاثون ولا اعتبار بالهلال  
في القضاء ذكر في البدايع وفي خزانة الاكل افطر رمضان وهو  
تسعة وعشرون يوما فصام شهرا وهو ثلاثون يوما افطر اليوم  
المكمل لثلاثين وهذا يقوى ما تقدم فرع عدوا شعبان ثلاثين  
على الروية وصاموا ثمانية وعشرين فداوه هلال شوال فاعلمهم  
قضاء يوم وان عدوا ثلاثين من غير روية فعلمهم قضاء  
يومين لا ثم غلطوا من اول رمضان بيومين فرع شهدوا  
على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين انهم راوه قبل  
صومهم بيوم في هذا البلد لا يقبل شهادتهم لا ثم تركوا ما كان  
واجبا عليهم وان جاوا من مكان بعيد قبلت لعدم التهمة ذكر  
المرغيناني وفيه شهدا عند قاض لم يراه هلال هلال  
بان قاضي بلد كذا شهد عند شاهدان وقضى بشهادتهما جاز  
له ان يقضى بشهادتهما قالوا لا يشترط الدعوى لقبول هذه  
الشهادة عند ما اتعا على قول ابي حنيفة فينبغي ان يشترط  
هل يشترط لفظة الشهادة قال شمس الائمة السرخسي لا يشترط



وقال شيخ الاسلام يشترط في الذبيحة واقعة بخاري شرع  
الناس في الصوم يوم الاربعاء وجاء يوم الاربعاء وهو التاسع  
والعشرين من يوم الصوم عند القاضي رجلا او ثلاثة وقالوا  
راينا هلال رمضان عشية يوم الاثنين ليلة الثلاثاء واليوم  
يوم الثلاثاء فاتفقت الاجوبة ان السماء ان كانت متغيمة  
حاله رآوا هلال رمضان ان القاضي حمل الخميس يوم العيد  
وان لم يرو عشيّة الاربعاء قلت مقتضى ما ذكر المرغباني  
قبل هذا انه حمل هذا على ما اذا جاء من مكان بعيد قوله وفي  
الصوم من حين طلوع الفجر الثلثة الى غروب الشمس هذا قول  
فقهاء الانصار وروى عن علي رضي الله عنه انه لما صلى الفجر  
قال الان حين تبين الخيط الابيض من الخيط الاسود من  
الفجر وعن حذيفة رضي الله عنه انه لما طلع الفجر سجد  
وعن ابن مسعود مثله وقال مسروق لم يكونوا يعدون  
الفجر فجر كرم وانما كانوا يعدون الفجر الذي يملأ البيوت  
والطرق وهو قول الاماميين قال ابن قدامة لم يخرج احد على  
قوله قلت قد نقل قول جماعة من السلف بموافقته وعن  
زر قلنا حذيفة انه ساعة تسحرت مع رسول الله صلى الله عليه  
وقال لي النهار الا ان الشمس لم تطلع رواه النسائي قبله  
مبالغة في تأخير السحور والحيطان بياض النهار وسواد  
الليل وقال ابن عبد البر قوله عليه السلام ان بلا الاقوال  
بليل فكلوا واشربوا حتى يورث ابن ام مكتوم دليل على  
ان الخيط الابيض هو الصباح وان السحور لا يكون الا قبل  
الخيط الابيض الذي هو الفجر وهو قول جماعة علماء المسلمين  
وقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل دليل على جواز النية  
من النهار في صوم رمضان وجواز تأخير الغسل حتى يدخل النهار  
ذكر صاحب الكشاف

ذكر صاحب الكشاف ووجهه ان الوقت الذي يباح فيه الاكل  
والجماع لا يجب فيه النية والغسل بالاجماع ومن خالف ذلك  
كان مجحوما لانه ليس وقت الصوم بل هو وقت فعل ينافي الصوم  
فلو كانت الحايه منافية للصوم لوجب الامساك قبل الفجر لاجل  
الغسل فان قيل كلمة ثم للتراخي فاما معنى التراخي في الآية قلنا  
يجوز ان لا يكون للتراخي في الآية لقوله تعالى ثم ان الله شهيد على  
ما يفعلون ويحكم ان يكون للتراخي اتمامه الى اول الليل عن اول  
جزء وما بعده ويجوز ان يكون التراخي في الرتبة فان رتبة  
اتمامه اشق من رتبة اول جزء وما يليه قال صاحب المنافع  
من حين طلوع الفجر الثلثة هو يكسر النون لانه معرب وضافته  
الى المفرد لا يجوز بناؤه بخلاف قول النابغة الذبياني  
على حين عاينت المسيب على الصبا وقلت لما يصح والسيب  
فان المختار فيه بناء على الفتح لضافته الى الجملة انتهى كلامه و  
يرد عليه وعلى ابن الحاجب قوله في المقدمة والظرف المضاف  
الى الجملة واذ يجوز بناؤه على الفتح فانه الظرف المضاف الى الفعل  
المضارع لا يجوز بناؤه عند البصريين وان كان جملة لانه معرب  
بخلاف المضاف الماضي وانما ذلك مذهب الكوفيين والفتحة وقوله  
تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فتحة اعراب وهو نصب  
على الظرف ولا يجوز ان يكون مبتدئا على الفتح ذكره الزمخشري  
في الكشاف والتبريزي في شرح المعاني والعماس وابو البقاء  
بخلاف يوم لا يملك نفس لضافته الى المحرك وقال ابن مالك فيه  
وجهان وان اضيف الى الجملة الاسمية معرب وقال ابن حرون  
سوى قوله والصوم هو الامساك عن الاكل والشرب بالجماع نهرا  
مع النية والحق بالجماع ماسو في معنى الجماع كاللمس والقبلة مع  
الانزال على ما يات وكذا بالاكل عا ليس باكل كالمواستقفا عاما  
ذكر صاحب الكشاف



او داوى جايئة او ائمة اذا وصل الداء الى جوفه على ما ياتي  
 قال صاحب المنافع هذا غير مطر ولا منعكس لانه باطل باطل  
 الناسى لصومه فالامساك منتفع بقاء الصوم وبالاكل بعد  
 طلوع الشمس فان الصوم فايته مع الامساك نهى راع النية فان  
 النهار من طلوع الشمس وبالحايض والنفساء اذا الامساك عن  
 المفطرات الثلاث موقوف والصوم فايته ويخرج التفويض ان  
 الامساك الشرعى موجود في فصل الناسى لان الشرع جعل الامساك  
 عدما للعدرا اذا الصوم حقه فله ان ينفيه مع المنافى حقيقة و  
 لان المأمور به هو الصوم الذي هو الامساك القصدى فيكون ضد  
 المنافى القصدى قال والمعاد بالنهار وهو اليوم قلت قال النضر بن  
 سميد اول النهار طلوع الشمس ومثله عن ثعلب كما قال صاحب  
 المنافع وقال ابن الانبارى من طلوع الشمس الى غروبها نهار محض  
 ومنه الى طلوع الفجر ليلا محض وبين طلوع الفجر وطلوع الشمس  
 مشترك فجعلوا لائمة ثلاثة قال القرطبي والصحيح ان النهار  
 من طلوع الفجر هكذا حكاه ابن فارس في الجمل ويدل عليه حديث  
 مسلم عن عدى ابن حاتم قال له عليه السلام ان وسادك العريض  
 اتمامه سوله الليل وبياض النهار فدرك على ان النهار من طلوع  
 الفجر الى غروب الشمس وقال الجوهري النهار ضد الليل والليل  
 منى بطلوع الفجر ويدل عليه قول حذيفة في ساعة التسخير  
 هي النهار الا ان الشمس لم تطلع فلو كان النهار لما بعد طلوع  
 الشمس لم يصح هذا الكلام وقد تقدم ان قوله من النهار للبيان  
 في تاخير السجود وقوله الا انه زيد على اللغة النية في الشرع  
 لتمييزها بالعبادة من العادة واختص بالنهار بالنقص لان  
 الامساك عن الاكل والشرب شهرا كاملا متعذروا للنهي عن  
 الوصال ايضا فكان تعيين النهار له اولى من الليل ليكون على  
 خلاف العادة وعليه مبنى

ما امره بالنهار

خلاف العادة وعليه مبنى العبادة واختص بامساك خاص وهو  
 الامساك عما ذكر وان لم يحسد عن سائر الافعال والاقوال المفروقة  
 والخرج والطهارة عن الحيض والنفساء شرط في حق النساء والحيض  
 ساق للصوم لقوله عليه السلام احدا كن يقعد شطر عمرها لا  
 يصوم ولا يصلي فلو كان الصوم معه مشروعا لما قعدت ولقول  
 عائشة رضي الله عنها كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء  
 الصلاة رواه مسلم ولو امسكت بنية الصوم تأثم وان كان  
 لا يعتد ولا ياثم بالامساك بغير نية وتأكل الحايض سدا  
 وهذا بخلاف الجنابة حيث لا يمنع الصوم على ما ذكرنا وفي الموطا  
 ان كان عليه السلام لصبح جنبا من جماع غير احتلام في رمضان  
 ثم يصوم وفي المنافع وبالحايض والنفساء خرجت عن اهلية الصوم  
 فلم يوجد الحقيقة الشرعية وقيل الصوم هو الامساك لله تعالى  
 باذنه في وقته ولم يوجد حقه ما ذكرنا من عدم منع الجنابة  
 من الصوم قوله عاتة اهل العلم منهم على بن ابي طالب وعبد الله  
 بن مسعود وزيد بن ثابت وابو الدرداء وابو ذر وابن عمر  
 وابن عباس وعائشة وام سلمة رضي الله عنهم وبه قال اصحابنا  
 والثوري وابن حنبل في اهل العراق ومالك والشافعي في اهل الحجاز  
 والاوزاعي في اهل الشام والليث بن سعد في اهل مصر وداود  
 في اهل الظاهر واسحاق وابو عبيد في اهل الحديث وكان ابو هريرة  
 رضي الله عنه يقول لا صوم له ويروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انه قال من اصاب جنبا فلا صوم له متفق عليه ثم رجع عنه  
 قال سعيد بن المسيب رجع ابو هريرة عن ثيباه بذلك وحكى  
 عن الحسن وسالم بن عبد الله انه يتم صومه ويقضى وعن  
 النخعي يقضى الفرض دون النفل وعن عروة وطاوس ان علم  
 بجنابته في رمضان فلم يغتسل حتى اصبغ فهو مفطر وان لم يعلم



فهو صائم ولما قيل لانه هرين عن عايشة وام سلمة انه عليه السلام كان ليصبح جنباً من جاع غير احتلام ثم يصوم في رمضان قال بما اعلم بذلك اتاحد ثنيه الفضل بن العباس متفق عليه وقال الخطابي حديثاً انه هرين منسوخ وعن عايشة رضي الله عنها ان رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان اصبح جنباً وانا اريد الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا اصبح جنباً وانا اريد الصيام فقال له الرجل يا رسول الله انك لست مثلاً قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اني لا رجوا ان آكون احب اليكم منه واعلمكم بما اتفق رواه مسلم في صحيحه وما كلف موطاه والغسل من الحيض والنفاس بمنزلة الغسل من الجنابة لا يمنع الصوم عند الجمهور وقال الاوزاعي والحسن بن حي وابن الماجشون والعباسي يقضي فرط في الاغتسال او لم يفرط <sup>في</sup> والله تعالى اعلم بالصواب

### باب

ما يوجب القضاء والكفارة في قوله قال واذا اكل الصائم او شرب او جامع ناسياً لم يفطر وهو قول علي وانه هرين وابن عمرو وعطاء وطاوس ومجاهد والحسن بن الحسن وعبيد الله بن الحسن والنخعي والعباسي والحسن بن صالح والشافعي وابن ابي ذر يب والاوزاعي والثوري والشافعي وابن حنبل واسحاق وابن المنذر في الاكل والشرب وقال ابن عليه وربيعة والليث ومالك يفطر واعجب به سعيد بن عبد العزيز وهو القياس لانه يرتفع به ركن الصوم فيستوي فيه العمد <sup>النسيان</sup> كترك النية وفي الاسبيجاني قال ابو حنيفة لولا قول الناس عنه لولا خلاف الاثر لقلت يفطر ولنا ما رواه ابو هرين رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من نسي وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه

او شرب فليتم صومه فانما الله اطعمه وسقاه رواه الجماعة الا النسائي وفي مسلم فانما اطعمه الله وسقاه وفي لفظ اذا اكل الصائم ناسياً او شرب ناسياً فانما يورق ساقه لله اليه ولا قضاء عليه رواه الدارقطني وقال اسنان صحيح وكلام ثقات وفي لفظ آخر من افطر يوماً من رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة قال الدارقطني تفرد به ابن مروق وهو ثقة عن الانصاري وهذا لانه امر بالانتماء وسمي الذي يتم صوماً والحمد لله على الحقيقة الشرعية هو الوجه والمخالف يحمله على اتمام صوت الصوم وقوله فانما اطعمه الله وسقاه يستدل به على صحته فان الفعل فيه مضاف الى الله تعالى بسلوب الاضافة اليه والحكم بالفطر موجب للاضافة اليه ونحن لانسلم انه منان للصوم لان الصوم عبارة عن الامساك بقرون بالنية وضد الاكل مع النية ولم يوجد ولانه لا يؤمن وقوع مثله في القضاء فؤدى الى المخرج المنفي بالكتاب والسنة ولان ما لا يامر بالقضاء في صوم النفل ولو كان ذلك مفسداً لصومه لاس بالقضاء لان الشروع فيه ملزم عند كقولنا واصحابنا يدرونه ثم على صومك اي صم تاكلاً وعدى بعلى بمعنى اتم صومك والمعنى واحد واتا الجماعة ناسياً فهو مذموم وانه قال مجاهد والبصري والثوري والشافعي واسحاق وابو ثور واختار ابن المنذر ذكر في الاسراف والوضع في الزوجة وقال عطاء والاوزاعي ومالك والليث عليه القضاء وقال ابن حنبل عليه القضاء والكفارة وهو بعيد اذ قد رفع القلم عن الناس وهو كالاكل والشرب لان الاكل فعل مساوي متساو في الركبة وقد بين في الاكل والشرب بسبب النسيان انه غير مضاف اليه بخلاف الصلاة والاعتكاف والحج حيث لا يُعذر فيها لان الهيئة مذكورة فيها فلا يغلب النسيان



ولا يذكر في الصوم وعن ابن حبيب انه توقف فيها وفي المحيط عن  
 محمد كوجامع ناسيا فترجع مع الذكر فصومه تام وعند زفر عليه  
 القضاء والكفارة ولو اكل ناسيا فقبل له انت صائم فلم يتذكر  
 واكل بعد افطر في قولنا خفيفة وانه يوسف لان قول الواحد  
 الديانات حجة وهو المختار وقال زفر والحسن لا يفطر ذك  
 في المحيط والينا بريح وفي الخزانة فسد صومه عند خفيفة  
 ولا كفارة عليه وفي المرغيب ان كان ناسيا قبل النية ثم نوى  
 الصوم ذكر في الفتاوى انه لا يجوز صومه وفي النفل النسيان قبل  
 النية كمن يبعدها وذكر ابو الليث في نوازل ان رجلا نظر  
 الى غيبى ياكل ناسيا يكن له ان لا يذكر اذا كان قويا على صومه  
 وان كان يضعف بالصوم لا يكن لان ما يفعله ليس بمعصية  
 عند عامة العلماء وفي قاضي خان ان كان شبا يخفى وان كان شيخا  
 ضعيفا لا يخفى وفي الخزانة لو تقيانا ناسيا ملاء فيه لا يفسد  
 صومه ولو ابتلع ما في المضغضة خطأ يفسد صومه عندنا وبه  
 قال مالك والليث والمزني والشافعي في قول قال الماوروي وهو  
 قول اكثر الفقهاء وقال عطاء والحسن وقتادة وابن ابي ليلى و  
 ابن حبيب والشافعي لا يفسد وقال النخعي لا يفسد في الفرض  
 وفسد في النفل لان له منه بدا ولنا انه بتفريطه وتقصير  
 في التحفظ فاشبهه ما لو اكل ينظنه ليلا فبان نهارا وقد قال  
 عليه السلام للقيط بن صبيح وبالع في الاستنشاق الا ان يكون  
 صائما وهو صحيح فقد نهى عن المبالغة للصائم حفظا للصوم  
 فذكر ذلك على ان الواصل منه الى جوفه يفطر بخلاف النسيان  
 لان خرج عن القياس واخذ فيه بالاستحسان للنقل والخطأ  
 ليس في معناه لغلبة ويدور الخطأ ولان النسيان جازم من قبل  
 من له الحق والخطأ من قبل نفسه فيفترقان كالمقيد في السجن  
 يصلي قاعدا ويعيد والمريض لا

اذا اطلع ناسيا  
 المضمضة خطا  
 فطر عسدا

يصلي قاعدا ويعيد والمريض لا يعيد لان المرض من قبل صاحب  
 الحق بعد صاحبه وان بالغ في الاستنشاق او زاد على الثلاث  
 يفطر في احد الوجهين عند ابن حبيب وفي الروضة تكرر المبالغة و  
 الفرغ في المضغضة وكذا المكن على الاكل والشرب يفطر عندنا  
 اذا فعله سواء صب الماء في حلقه او شربه بنفسه مكرها وهو  
 قول مالك واحد قولي الشافعي فيما اذا شربه بنفسه او اكله بنفسه  
 وهو احد الوجهين للحنابلة وان صب في حلقه وهو مكن او نائم  
 لا يفطر واعتبروا بالناسي ولنا ما ذكرناه في الخطي وهذا اولى  
 لانه يصنعه ولانه فعل لدفع الضرر عن نفسه فاشبهه المريض  
 والعطشان ولانه لو لم يفسد صومه لما اثم من اكرهه على ذلك  
 لانه نفعه حيث اشبعه وقواه وغذاه من غير ان يفسد صومه  
 وبالإجماع يا اثم قوله فان نام فاحتلم لم يفطر وهذا ما لا خلاف  
 فيه لما روي انه عليه السلام قال ثلاث لا يفطرن الصائم الحجابة  
 والقي والاحتلام يرويه عبد الرحمن بن زيد بن اسلم قال الثوري  
 هو ضعيف ولان الفطر بما يدخل لا بما يخرج الا اذا كان  
 يضعفه ولان فيه حرجا لعدم امكان التحرر منه الا  
 بترك اليوم وهو مباح ولانه لم يوجد منه الجماع لا صوت  
 ولا معنى لعدم الانزال عن شهوة بالمباشرة وكذا اذا نظر  
 الى امرأة فامنى اعلم ان النظر بمجرده لا يفسد الصوم  
 وان تكرر وكذا بالانزال معه من غير تكرار وكذا ان انزل  
 مع التكرار وهو قول جابر بن زيد والثوري والشافعي  
 وانه ثور واختار ابن المنذر وقال عطاء والحسن ومالك  
 واحمد يبطل به صومه وان انزل بالنظر الاولى لا يفسد  
 صومه وقال مالك يفسد وان صرف وجهه عنها ومورواية  
 حنبل عن ابن حبيب ولا كفارة فيه عند من وفي المتفكر اذا



انزل لا يبطل صومه بلا خلاف وخالف فيه بعض الخابلة  
وقوله وكالمستحى بالكف على ما قالوا قاله الذخيرة  
هذا قول ابن بكروان القاسم وعامة المشايخ على خلافه  
وهو قول الائمة الثلاثة قاله ابن ابي عمير وهو المختار  
قالت الظاهرية لا يفسد بذلك وعلى هذا الخلاف عندنا  
لو انه بريئة فانزل وان لم ينزل لم يفسد صومه بلا خلاف  
عندنا ولا يفسد عليه ولا وضوء ذكره ابو بركة ولو قبل  
بريئة او مستن فرجها فانزل لا يفسد صومه بالاتفاق ذكره  
في الذخيرة ولو اذهن لم يفطر بالاجماع وكذا ان احتجم عندنا  
وبه قال الثوري ومالك والشافعي وابو ثور وكذا الحاجم قال  
ابن تيمية ذهب اليه اكثر اهل العلم فاحتجم سعد بن  
ان وقاص وزيد بن ارقم وام سلمة وابن عمر صياما  
موقولا الشعبي والقاسم وعطاء النخعي وابن صالح والليث  
وقال ابن حنبل واسحاق ويحمد بن اسحاق بن حزيمة و  
عطاء والاوزاعي ومسروق والحسن وابن سيرين يفطر  
الحاجم والمجوم رواه الترمذي واحمد وحديث يوبان  
وشذله بن اوس مثله قال احمد اصح حديث في هذا الباب  
حديث رافع بن خديج وقال ابن المديني اصح شيء في هذا  
الباب حديث يوبان وشذله بن اوس وصححه احمد و  
ابن المنذر واخرجه احمد من رواية اربعة عشر نفسا  
رافع ويوبان وشذاد وانه هريئة وبلال واسامة و  
معقل بن شبان وعلي وسعد بن ان وقاص وانه زيد  
الانصاري وانه موسى وابن عباس وابن عمر وعائشة  
رضي الله عنهم ولنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو  
محرم واحتجم وهو صائم رواه البخاري واحمد وفي لفظ احتجم  
محرم وصائم رواه ابو داود

سأله الحامه  
لما علم وهو مشهور

محرم وصائم رواه ابو داود وابن ماجه والترمذي  
وصححه وعن ثابت البناني انه قال لانس بن مالك انتم  
تكرهون الحجامة للصائم على عهد النبي عليه السلام قال  
لا الا من اجل الضعف رواه البخاري وعن عبد الرحمن بن  
ان ليلى عن بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال  
انما نهى النبي عليه السلام عن الوصال في الصيام والحجامة  
للصائم ابقاء على اصحابه ولم يجرمها رواه ابو داود واحمد  
وعن انس قال اول ما كرهت الحجامة للصائم ان جعفر بن  
ان طالب احتجم وهو صائم فمربه النبي عليه السلام فقال  
افطر هذان ثم رخص النبي عليه السلام في الحجامة بعد للصائم  
وكذا انس ياحتجم وهو صائم رواه الدارقطني وقال كلهم ثقاة  
لا اعلم له علم وروى ابو سعيد الخدري قال رخص النبي عليه السلام  
في القبلة للصائم والحجامة رواه الدارقطني وقال كلهم ثقاة  
وقال انس رضي الله عنه احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو  
صائم بعد ما قال افطر الحاجم والمجوم رواه الدارقطني والجواب  
عن احتجاجهم من وجوه احدها ان احاديثنا اصح لان بعضها  
رواه البخاري وصححه الترمذي واحاديثهم لم يخرجها من  
لم يترجم اخرج الصحيح ولا صححه احد من اصحاب الكتب الستة  
وقال عمر حديث اسامة ومعقل وانه هريئة معلولة كلها لا  
يثبت منها شيء والثاني ان حديثهم منسوخ لان قوله افطر  
الحاجم والمجوم كان في ثمان عشرين من رمضان عام الفتح والفتح  
كان في السنة الثامنة واحتجامة عليه السلام كان السنة العاشرة  
ذكر جماعة والثالث ان انس صرح بذلك في حديث جعفر  
وانه عليه السلام رخص في الحجامة بعد قوله افطر الحاجم و  
الرابع حديث ان سعيد رخص في الحجامة ظاهرا في تقدم النهي عليها



والخامس ما رواه انس الذي خرجه الدارقطني في ذلك وصار  
كالقصد لا يفسد الصوم بلا خلاف ويحتمل انه افطر الحاجم ببنته  
الدم المحجوم بحصول الضعف بسبب الاحتجام ويحتمل انها كانت  
يغتبان فستأما مفطرين لذهاب جرحها بالغيبه او مرها  
آخر النهار فكانت عذرها او عا عليها ذكر ذلك في الذخيرة  
القرافية قوله ولو اتحد لم يفطر وهذا على اطلاقه قوله  
عطاء والحسن والتخفي والاوزاعي والسافعي وان ثور وهو  
انس بن مالك وعائشة وان لم يصل الى جوفه لا يفطر بلا خلاف  
فان وصل يقينا او ظاهرا اما لوطوبته كالاشياق او لحدته  
كالذرور والمطيب يفسد صومه عند مالك وابن حنبل وسواء  
ابن ابي ليلى وسليمان التيمي ومنصور بن المعتمر وابن شبرمه  
واسحاق وفي شرح مختصر الطحاوي لا بأس بالكل للصائم  
سواء وجد طعمه او لم يجد وكذا في المحيط وجوامع الفقه كالم  
اخذ حظلة في فمه فوجد مرارتها في حلقه او ماء فوجد عذوبته  
او نداوته في حلقه وكذا لو صب لبنا في عينيه او دواء فوجد  
طعمه او مرارته في حلقه لا يفسد صومه ولو بزق بعد الاتحال  
فدأى اثر الكحل من حيث اللوة قيل يفسد ذكر في جوامع الفقه  
وفيه ايضا لا يفسد تعلقوا بما رواه البخاري في تاريخه وابو داود  
عن عبد الرحمن بن معبد بن النعمان بن هوف عن ابيه عن جده  
عن النبي عليه السلام انه امر بالاشم المروح عند النوم وقال  
ليتيقنه الصائم ولنا حديث عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه  
السلام اتحد وموصايم رواه الدارقطني وعن انس ان النبي عليه  
السلام جاءه رجل فقال استنكت عيني افاكتحل وانا صائم قال نعم  
ولان الواصل من المسام لا يفطر كالودهن جسمه فوصل  
الى باطنه من المسام او صب الماء البارد على راسه فوجد  
يرقق في حلقه او جوفه

يرقق في حلقه لجوفه او وضع قدميه على الثلج فوجد من  
في باطنه او صحن دوا فوجد طعمه في حلقه او دخله غبار  
وهذا مثله قال يحيى بن معين حديثهم منكرو وعبد الرحمن  
ضعيف فلا يحتج بحديثه ولو قيل لا يفسد صومه اذا لم ينزل  
قال ابو عمر بن عبد البر لم يختلفوا ان من قبله وسلم من قليل  
ذلك وكثير يعني المذي فلا شئ عليه وعن ابن المسيب و  
ابن شبرمه ومحمد بن الحنفية ان من قبله فعليه قضاء ذلك  
اليوم وعن ابن القاسم اذا باشر دون الفرج فانه عظم او تحركت  
له لذة فليقض وان لم يمد وعن ميمونة مولا برسول الله  
صلى الله عليه وسلم انها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم انها قالت  
سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل قبل امراته ومما صايمان  
قال قد اقطاروا واحد واحد وابن ماجة ورواه ابن المنذر عن  
ابن مسعود والحديث لا يثبت قاله الدارقطني وقال السرخسي  
لعلم علم بانزلها بالوحى او يحمد على الاسراف او الانزال  
وان امدى بالقبلة او اللبس لا يفسد صومه عندنا وهو قول  
الجمهور منهم الحسن والشعبي والاوزاعي والسافعي واصحابه  
وقال الثوري وابو ثور وابن حنبل والاثرم والبغداديون  
عن مالك انه يفطر واختار ابن المنذر ذكر ابن تيمية  
قلت في الاسراف لابن المنذر قال ابو بكر يعني ابن المنذر لا  
شئ عليه وفي الذخيرة وقيل ان خرج المذي على سبيل الدفق  
يفسد صومه وان مسسه فانزل لم يفسد صومه وان انزل  
بقبلة او لبس فعليه القضاء دون الكفارة لاختلاف وجوب  
القضاء وفي رواية عن ابن حنبل عليه الكفارة وحكى حرب  
عن اسحاق فيها وجوب الكفارة والجمهور على عدم وجوب  
الكفارة لقصور معنى الجماع فيه وهي يندرى بالشبهة كالحرق



وفي الذخير ان مشها يحايد فانزلناه وجد حرارة بدننا <sup>افطر</sup>  
وعند الشافعية اذا انزل يحايد ففي فساد وجهه وفي جوامع  
الفقه بالنظر الى الفرج لا يفسد وان امنى وان عالج امراته  
ذكر فامنى او عالج مواء قبلته او قبلها ولمسها او الى بهيمة  
فامنى فسد صومه في ذلك كله وفي الواقعات ان عالج ذكر فامنى  
يجب القضاء من المختار ولا يحل خارج رمضان لان نكاح اليدين  
ملحون الا عن ضرورة وفي جوامع الفقه وغيره لو ادخل البهائم  
اصبعها في فرجها او دبرها لا يفسد على المختار الا ان يكون مبلولا  
بماء او دهن وفي المحيط لو ادخل اصبعه في دبره اختلفوا في وجوب  
الفساد والقضاء والاصح عدم الوجوب كالخشية لا كالذكر في  
الخزانة ادخل قطنه في دبره او ذكر فغيبها قضاء وان كان  
طرفها خارجا فلا قضاء عليه ولا وضوء وفي الذكر يجب الوضوء  
ولا يفطر ولو رمى بسهم فنفذ من الناحية الاخرى او كجرف  
جايفة فدخل جوفه لا يفسد صومه وان وضعت حسوة الفرج  
الداخل فسد صومها ولو دخل الماء باطنه بالاستنجاء فسد  
ولو خرج مقعد فغسله ثم ادخله فسد الا ان يحفقه قبله  
ولو طعن برمح او اصابه سهم وبقي النصل في جوفه فسد عنده  
ان بقي طرفه خارجا لا يفسد ولو شدد الطعام بحيط وارسله  
في حلقه وطرق الحيط في دبره لا يفسد الا اذا انفصل منه شيء  
قوله ولا باسن بالقبلة للمصاييم اذا امن على نفسه الجماع  
او الانزال ويكن ان لم يامن قال عياض القاضى اباح القبلة  
جماعة من الصحابة والتابعين وموقولا الشافعي واسحاق  
والثوري وداود والصحيح عن احمد وهو مذهب عمرو وسعيد بن  
ان وقاص وان هريث وابن عباس وعائشة وبه قال عطاء  
الحسن والسعيي وقال النووي مذهبا كراهتها من حرمت  
القبلة شهوته ولا يكتفى لغير

ادعاه ذكره  
وهو عام فامنى  
سكت

القبلة شهوته ولا يكتفى لغيره وتركها اولى ومن كرهها  
عروة ومالك ويروى عن ابن مسعود وابن عمر ويروى عن  
ابن عباس كراهتها للنسابة دون الشيخ ومنهم من اباحها والنفل  
ومنهم من افترض وهو مالك في رواية ابن وهب عنه وعن الهريث  
ان رجلا سأل النبي عليه السلام عن المباشرة للمصاييم فرخص له  
واناه آخرقنها فاذا الذي رخص له شيخ والذي نهاه شاذ رواه  
ابوداود باسناد جيد وعن عمر قال هشتشت فقبلت وانا  
صائم فقلت يا رسول الله صنعت اليوم امرا عظيما فقبلت وانا  
صائم قال ارايت لو تمضمضت بماي من انا وانت صائم قلت  
لا يا ابن فقال فمضم فيه هذا اللفظ انه داود في سننه واسنان  
صحيح على شرط مسلم ورواه الحاكم وقال هو صحيح على شرط البخاري  
ومسلم قال النووي لا يقبل قوله على شرط البخاري وانما هو على شرط  
مسلم وقوله هشتشت معناه تسطت وارتحت وقال ابن قدامة  
في المغني ضعف هذا الحديث احمد وقال هذا راجح ليس من هذا شيء  
وقال ابو الفرج فيه لست وهو ضعيف وعن عائشة رضي الله عنها  
قالت كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل ويباشر وهو صائم وكان  
املككم لاربه خرجه في الصحيحين وفي صحيح مسلم عن عائشة  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل بعض نسائه وهو صائم ثم يضحك  
فيلا يحتمل ضحكها التعجب ممن خالف هذا وقيل التعجب من نفسها  
اذا اخذت بمثل بين الرجال لو اخوف كتمان العلم وملا سرورا  
يتذكر مكانها من رسول الله صلى الله عليه وسلم وحالها معه في ذلك  
قد يكون حجة لاخبارها او تنبيهها بضحكتها على انها صاحبة القصة  
ليكون ابلغ في الثقة بحديثها بذلك وفي رواية كان يقبل في رمضان  
وهو صائم رواه مسلم وابن حنبل وعن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يقبلها وهو صائم متفق عليه وعن عمر بن ان سلمة انه سأل



رسول الله صلى الله عليه وسلم ايقبنا الصائم فقال له سلامه فاحيرته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك فقال يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال اتاوانته ان لا نقاكم الله واحشاكم له وراه مسلم وكس القبله مآكل واوجب فيها القضاء واوجب لقضاء والكفارة مع الانزال ذكر القرائن في الذخيرة فلو نظر بشهوة فانزل فعليه القضاء وقال ابن القاسم ان ادام النظر فعليه القضاء والكفارة وقال النخعي عليه الكفارة بالانزال وان لم يدم النظر وعندنا حنيفة والسافعي لا قضاء ولا كفارة وان نظر من غير قصد فاعلى يجب القضاء عند مالك واسقطه ابن حبيب ولو تذكر فاعلى فعليه القضاء عند ابن القاسم قال ابن فارس الارب في هذا الحديث بكسر الهمزة وسكون الراء وهو العضو وقال الحسن اخطأ من كسر الهمزة واسماها الاربة بفتح الهمزة والراء قال الخطابي يروي بكسر الهمزة وسكون الراء ويفتحها والمعنى واحد وسو جاجة الفرس يقال قطعت اربا اربا اي عضوا عضوا والارب بالفتح الحاجة وكذا قال ابن فارس وقال غي موهنا كناية عما يريد الرجل من المرأة وفي الصحاح الارب العضو ومنه السجود على سبعة آداب واراب والارب الحاجة ايضا وفيه لغات ارب واربة وماربة بفتح الراء وضمها تقول منه ارب يارب يارب ومن العلة ايضا ويقال مودو ارب وقد ارب يارب يارب مثل صغر صغرا وفي المغرب قوله الاربة بكسر الهمزة واسكون الراء الحاجة وفي غير هذا العضو والارب بالفتحتين الحاجة لا غير قال طائوس غير اولى الاربة الا حق لا حاجة له في النساء وقال عطاء من يتبعه ومنه بطنه وعن ابن عباس المقعد وقال ابن جبير المحتوي وقال عكرمة العتيرين وقيل للطفل وفي جوامع الفقه يكنى من فرجها ولا باس بالقبلة

يكنى  
صنط الارب

فرجها ولا باس بالقبلة والمعانقة اذا امن على نفسه او كان شيخا كبيرا وعن احنيفة يكن المعانقة والمصافحة ولا باس بالقبلة وسو خلاص المشهور وعنه تكن المباشرة الفاحشة بلا ثوب وذلك ان تعانقها وسما متجرا وان وكنس فرجه ظاهرا فرجها والتقبيل الفاحش مكروه وسوان سمصع شفها وكذا عن محمد انه كن المباشرة الفاحشة وسى ان ساس فرجه فرجها لانها قلان يخلوا عن الفتنة وخطاير الرواية كالتقبيل لان عين ذلك ليس يفطر ولعله يصير فطرا بعاقبته فان امن على نفسه اعتبر عينه وابيح له وان لم يامن اعتبر عاقبته فكن له وكان ينبغي ان يحرم لانه لم يامن على نفسه وعاقبته فطره قوله ومن دخل حلقه ذباب وسو ذاك لصومه لم يفطر وفي القياس يفسد صومه كالواخذ الذباب فابتلعه فان وصل الى جوفه ثم خرج حييا لم يفطر ذكر في الحاوي وسو قول سحنون من المأكلة والائمة الثلاثة على الاستحسان وفي خزائنه الاكل لو دخل الذباب جوفه وهو كان له لم يضر وهو المراد بحلقه وفي المحيط لو دخل الذباب او الدخان او الغبار او الرواح حلقه لم يفطر وكذا لو نقي بلله فيه بعد المضضة فابتلعه مع ريقه لعدم امكان الضرار عنه بخلاف ما لو دخل المطر او الثلج حلقه حيث يفطر وفي اللسان في الاصح وفي المبسوط في الصحيح وفي المحيط وجوامع الفقه الحلق وفي الذخيرة قيل يفسد صومه في المطر ولا يفسد في الثلج وفي بعض المواضع على العكس وفي الجامع الاصغر يفسد فيهما وسو المختار وكذا لو خاض الماء فدخل اذنه لا يفطر بخلاف الدهن وان كان بغير صنعه او جود اصلاح بدنه ولو صب الماء في اذنه بنفسه فالصحيح انه لا يفطر لعدم اصلاحه لئلا يدين به لان الماء يضر بالدماع وفي الخزائنه لو دخل حلقه من دموعه او عرق فطرا

يكنى



ط  
اداسلع محامدة

وخوبها لا يضيء والكثير الذي يجد ملوحته في حلقه يفسد صومه وصلاته وفي الذخيرة في جميع فمه ولو نزل المخاط من انفه في حلقه على تحمضه فلا شيء عليه ولو ابتلع بزاق غيبي افسد صومه ولا كفارة عليه ومثله في المحيط وفي البدن لو ابتلع ريق جيبه او صديقه قال الحلواني عليه الكفارة لانه لا يعافه بل يلتذ به وقيل لا كفارة فيه ولو جمع ريقه في فمه ثم ابتلعه لم يفطر ويكفي ذلك المرغيناني ولو اخرج منه ثم ابتلعه فطر كريق غيبي والدم الخارج من بين اسنانه مع ريقه والدم غالباً ومساو يفطر وان غلب ريقه لا يفطر الا ان يجد طعمه ذلك قاضي خان وفي جوامع الفقه في الدم تجب الكفارة وفي الواقعات يجب لقضاء دون الكفارة ووجوبها عند التساوي استحساناً ولو نزل المخاط من راسه الى انفه فاستشمت ثم ادخله حلقه لم يفطر لانه بمنزلة ريقه ولو ابتلع سمسمه من بين اسنانه او لحماً قليلاً لا يفطر ومن الخارج يفطر فان مضغها لا يفطر وفي جوامع الفقه وقيل يفسد وفي الكفارة خلاف والمختار لا يجب وان ابتلع من بين اسنانه ما يزيد على الخمسة لزومه القضاء وعند زفر والكفارة في القليل والكثير جعل في خزائنه الاكل المفسد ما يزيد على مقدار الخمسة وقد رخصت عفو او في المحيط والمبسوط والمفيد وقاضي خان وشرح التكملة وصاحب الكتاب جعلوا مقدار الخمسة مفسداً والعفو ما دونه وفي جوامع الفقه ان قدر الخمسة مفسداً وما دونه لا يفسد وعن ابن يوسف مقدار الخمسة لا يفسد فيكون قوله صاحب الخزائنه وان ابتلع من بين اسنانه ما يزيد على الخمسة لزومه القضاء رواية عن ابن يوسف والمعنى ان القليل يسحق اخراجه من الاسنان والكثير يشوش بقاؤه بين

والكثير يشوش بقاؤه بين الاسنان فلا ضرر فيه وان زاد على قدر الخمسة قيل يلزمه الكفارة وفي الجامع الصغير قد راى ابن نصر الدبوسي الكثير بان يقدر على ابتلاعه من غير ريق وفي الصحاح قال ثعلب المختار في المختص فتح الميم وقال المبره بكسر هاء نظير جلق اسم موضع من مدينة دمشق وحلزل اسم رجل وقوله في مقدار الخمسة عليه القضاء دون الكفارة عند ابن يوسف فان في المحيط الكثير مقدار الخمسة فصاعداً هكذا فصل ابو حنيفة في المنتقى وهو قول ابن حنيفة ومحمد ايضاً وقال ابن حزم قد راينا بعض مقلدي مالك يوجبون القضاء على طماني الدقيق والحناء ومغربي الجيوب ولا يوجبون في تعدد ذلك كفارة ويدعون انه قول مالك وهذا تخليط لان نظيره لم يلزمهم ابطال صوم كل من مشى في غبار وعندنا لا يبطل صوم احد منهم وعامل الابريسم لو ادخله فيه وصار ريقه اخيراً وأصغر افسد وكذا العزل المصبوغ ذلك في الروضة قوله فان ذرعه القي لم يفطر وبه قال علي بن ابي طالب وابن عمر وزيد بن ارقم والاوزاعي ومالك والشافعي وابن حنبل واسحاق قال ابن المنذر وهو قول كل من يحفظ عنه العلم قال وبه اقول قال وعن البصري روايتان في الفطر وقال العبدري نقل عن ابن مسعود وابن عباس انه لا فطر في القي مطلقاً وعند المالكية خلاف في فطر من ذرعه القي وعن ابن حنبل يفطر في الفاحش للجمهور حديث انه هديس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ذرعه القي فليس عليه قضاء ومن استقاء عذراً فليقض رواه الخمسة الا النسائي وقال الدارقطني رواه كلاً ثم ثقات وقال النووي في غير موضع وابوداود اذا لم يضعفه يكون صحيحاً او حسناً وقال الحاكم في المستدرک على الصحيحين حديث انه هريفة

ما عرفت



صحيح والسرخسي رواه عن علي رضي الله عنه ويستوي فيه  
ملاء الفم وما دونه لاطلاق الحديث فان عاد وكان ملاء الفم لا  
يفسد صومه عند انه حنيفة ومحمد قال في المحيط وهو الصحيح  
كذا في قاضي خان عن محمد وحده وفي التجريد الخلاف على عكس  
وكذا في شرح مختصر الكرخي قال لانه لا يصلح غذا بل يعافه الطبيب  
قلت لا بد ان ياخذ مع ذلك انه لم يلاخل من الخارج لان الفم له  
الداخل من وجه ولهذا الوجه ريقه ملاء فيه ثم ابتلعه لا يفطر  
وعند انه يوسف يفسد لانه خارج كلما حتى ينتقض طهارته  
به وان كان اقل من ملاء الفم لم يفطر اتفاقا وان اعان وهو  
الفم يفسد بالاتفاق لوجود الاكل بصنعه وان كان اقل من ملاء  
فاعان يفسد عند محمد وزفر وقد مر زفر على اصله انتقاض  
وضوؤه به فعاد خارجا عنه وعند محمد لا يعطى هذا حكم الفرج  
لكن هذه الرواية تدل على ان قوله مثل قول زفر هذا كلام  
المحيط ويمكن ان يقال لما اعان بصنعه من غير ضرورة وهو  
من بقية غذائه بطل صومه احتياطا ولهذا لو بقي في معدته  
كان غذاء ولهذا الوعد بغير صنعه لا يفسد فلو كان ذلك ناقضا  
لوضوؤه كما قال زفر لبطل صومه وفي الكتاب عكس بصنعه وعند  
انه يوسف لا يفسد وهو الصحيح لانه ليس بخارج لان الادخال  
لا يتصور الا من خارج اما حقيقته او حكما وان استقاعا عمدا  
وكان ملاء الفم فطر بالحديث وان كان دون ملاء الفم فطر عند  
محمد وزفر قال ابن المنذر اجمع عليه اهلا العلم وهو قول من ذلك  
ثم اولا لاطلاق الحديث ولان الاستقاع يتعلق بالخارج بالادخال  
ثم يرجع والخلاف للمالك في القضاء فيه مستحب وواجب ابن  
الماجشون في الكفارة وعند انه يوسف لا يفطر وهو رواية  
عن انه حنيفة وفي قاضي خان وان بقي ولا فرق اذ كل واحد منهما  
يفعله لان استقاع استنقاء

٢٦٨  
يفعله لان استنقاء استنقاء من القي اي تكلفه فان عاد لم  
يفسد عند انه يوسف لعدم صنعه كانه لم يعد عنه وان  
اعان فكذلك عند في رواية لانه لم يلاخل من الخارج لا يتصور  
ادخاله وفي رواية يفطر كل شيء فعله من الاستقاع والاعان  
وهذا اولى من قولهم كل شيء فعله من الاخراج والاعان اذ لا اخرج  
فيه ولا اعان وهو الصحيح ذكر في المحيط وهذا اذا تقيت  
او طعاما او ماء فان ماء ملاء فيه بلغما فغير مفسد لصومه  
عند انه حنيفة ومحمد وعند انه يوسف يفسد بناء على الاختلاف  
في انتقاض الطهارة به وما يفسد الصوم من القي فشرطه  
ان يكون ذكرا لصومه وفي جوامع الفقه وسبيل ابو ابراهيم  
عمت ابتلع بلغمه قال ان كان ملاء فيه وهو يقدر على  
دفعه يفسد وان غلب عليه لا يفسد عند انه حنيفة خلافا  
لالا يوسف ولو تقيت مرارا في مجلس واحد ملاء الفم لزمه  
القضاء وفي مجالس او غدوة ثم نصف النهار ثم عشية لا يلزمه  
القضاء ذكر في خزائنه الاكمل وفيه ثم قال في المبسوط ولم  
يفصل في ظاهر الرواية بين ملاء الفم وما دونه وفي رواية الحسن  
عن انه حنيفة فرق بينهما وهو الصحيح فان ملاء الفم ناقض  
لطهارته دون غير ملاء الفم فان عاد الى جوفه او اعان فقد  
روى الحسن عن انه حنيفة انه اذا ذرعه القي فرق وهو يستطيع  
ان يرمى به فعليه القضاء وروى ابن مالك عن انه يوسف  
عن انه حنيفة انه اذا ذرعه القي فكان ملاء الفم او اكثر  
فعاد الى جوفه فسد صومه تعدد ذلك ولم يتعمد والمشهور  
انها على الخلاف بين انه يوسف ومحمد وقد تقدم وجه ذلك  
وقوله فان استقاع ملاء فيه فعليه القضاء والقياس  
متروك به اي بالحديث لان القياس يقتضي ان الفطر انما يكون



مما يدخل لا مما يخرج كالنفسد والحجامة الآفة خروج المني  
بالستر والقبلة على ما تقدم يؤيد هذا قول ابن عباس الفطر  
مما دخل وليس مما خرج رواه البيهقي وقال النووي هو صحيح  
حسن وقال الخطابي لا أعلم خلافا بين أهل العلم في أن من ذرعه  
القي فلا قضاء عليه وفي أن من استقاعا مدام عليه القضاء  
وقيل أنه لو تكلف وحفظ وعلم أنه لم يرجع منه شيء لم يفطر  
ذكر المنذري وهو موافق للقياس وقال الجدي نفق عن ابن  
مسعود وابن عباس أنه لا يفطر بالقي عمدا وعن المالكية  
فمن ذرعه القي خلان في فطر وعن أحمد يفطر في الفاحش  
وعند عطاء ومالك وإن تورجبا لكفارة على من تقيت ولو قول  
الأوزاعي وعمر بن دينار ومخرج عن ابن حنبل بناء على رواية  
منصوصة في الحجامة والحفنة قوله قال ومن ابتلع الحصى  
أو الحديد أو البدائع أو خشبا أو حشيشا وغير ذلك مما لا  
يؤكل عات كالحجر والمدر والجوهر والذهب والنقصة افطر  
ولا كفارة عليه وكذا لو ابتلع جونة رطبة أو يابسة أو  
بيضة أو قشر الرمان أو شحمها وكذا يابس اللوز وإن مضغه  
ورطبه يوجب الكفارة والقضاء وإن لم يمضغه وكذا ما يؤكل  
أوراق الشجر رطبا خلان يابسها وفي البدائع أن كان يؤكل  
عانة والآفة القضاء وإن ابتلع فستقة مشقوقة يجب به  
الكفارة وإن لم يكن مشقوقة لا يجب إلا إذا مضغها وفي الأثر  
والعجين لا يلزمه الكفارة وكذا في دقيق الحنطة والشعير الآ  
عند محمد وفي دقيق الأرز قالوا يلزمه وفي الذخيرة أن لثة  
أو دبس يوجب الكفارة بأكمله وكذا أن خلط دقيق الحنطة والشعير  
وعسل لثة دواء وفي الملح وحده لا يلزمه إلا إذا اعتاد ذلك  
وفي الذخيرة قيلة قليلة دون كثير لأنه مضى وقيل يجب مطلقا  
ولو ابتلع حبة حنطة

579  
ولو ابتلع حبة حنطة يلزمه وقيل لو مضغ حبة واحدة لا يلزمه  
ولو أكل لها غير مطبوخ يلزمه بخلاف الشحم وقال الفقيه أبو  
الليث والاصح عندي في الشحم لذومها وفي اللحم والشحم القديين  
وجوب الكفارة لأنها يؤكلان كذلك عادة ولو أكل لحم الميتة  
وهي ميتة قد تدردت لكفارة عليه والآفة الكفارة و  
ذلك كله في جوامع الفقه وفي المحيط لو ابتلع سمسمه فطر  
قيل لا يلزمه كفارة لعدم التيقن بوصولها إلى جوفه وقيل يجب  
الكفارة روى ذلك عن أنه حنيفة نصا وهو الأصح وبه قال محمد بن  
مقاتل الرازي والأول قول الصغار وإن أكل السمسم متتابع  
يلزمه القضاء والكفارة وإن مضغها لا يفطر لأنها تتلاشى و  
تبقى بين أسنانه وفي خزنة الأكل في التفاحة والخوخة الكفارة  
وإن ابتلع رمانة صحيحة فلا كفارة عليه وفي كتاب الصيام  
للحسن بن زياد في قشر رمانة رطبة وجونة رطبة ولون  
رطبة كفارة ولا كفارة في اليابسة منها ولو ابتلع بلوطة أو  
عفصة منزع القشر كفر ولا كفارة في قشر الجوز واللوز اليابس  
وفي المامونية للحسن في ابتلاع تمر يابسة وكسرة خبز  
يابسة يكفروا في ابتلاع بطيخة صغيرة ورطبة أو مسك أو  
زعفران أو غالية الكفارة وكذا ما يتداوى به وفي البدائع  
ولا كفارة في الدقيق والعجين لأنه لا يقصد بهما التغذي ولا  
التداوى وعن محمد أنه أوجب القضاء والكفارة في الدقيق  
والعجين وفي الهليلجة يبتلعها القضاء دون الكفارة وفي  
رواية ابن رستم عن محمد وفي رواية هشام عنه الكفارة  
أيضا قال الكرخي هذا أقيس عندي لأنها يتداوى بها وهكذا  
روى محمد بن سماعة عن محمد ومثله في الأسبيجاني عنه وفي  
البدائع وخزانة الأكل لو أكل طينا فعليه القضاء دون الكفارة



الا ان يكون طينا ارمنيا فعليه الكفارة فيه الا عند ان يوسف  
 فانه كسائر الاطيان عند قال محمد بن جعفر لعله الغار يقون يتداوى  
 به وفي الخزانة في الطين المقلبي يجب وقيل ما يتداوى به كالارمني  
 وقيل يجب في الاطيان عموما قيل هذا قول محمد كالمينة وفي البدائع  
 قال ابن رستم قلت ل محمد هذا الذي يقلى ويأكله الناس قال لا  
 ادري ما هذا فكأنه لم يعلم انه يتداوى به ام لا ولو اخذ لقمه  
 ليأكلها وهو ناس فلما مضى بها تذكر انه صائم فابتلعها ذكر  
 في عبوة المساييل فيها للمتاخرين اربعة اقوال قيل عليه القضاء  
 دون الكفارة وقيل عليه الكفارة ايضا وقيل ان ابتلعها قبل ان  
 يخرجها من فيه فلا كفارة عليه وان اخرجها من فيه ثم اعادها  
 فعليه الكفارة وقيل ان ابتلعها قبل اخراجها فعليه الكفارة وبعد  
 عليه القضاء ودون الكفارة قال الفقيه ابو الليث هذا القول  
 اصح لانه بعد اخراجها يعا فيها النفس وما دامت في فيه يلفظ  
 بها وفي جوامع الفقه وقيل ان كانت سحنة بعد فعلية الكفارة  
 ثم الصوم بجميع ما ذكر قول عامة اهل العلم منهم مالك والشافعي  
 وابن حنبل وفي الدارقطني عن انس بن مالك عن ابي طلحة الانصاري  
 رضي الله عنه انه كان يأكل البرء وهو صائم ويقول ليس بطعام  
 ولا شراب موقوف عن انس في رواية قتادة وخميد وخالفهما  
 علي بن زيد فرواه عن انس قال اخبرني بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال خذ عن عمك قال الدارقطني الموقوف هو الصحيح وقال ابن  
 قدامة في المغني لم يثبت عندنا ما نقل عن ابي طلحة فلا بعد خلافا  
 قلت قد نقل الدارقطني انه صحيح فلا يلتفت الى عدم النبوة  
 عندهم وقال الحسن بن صالح بن حي لا يفطر باكل ما ليس بطعام  
 ولا شراب مثلا ان يبتلع حصاة او نواة او يستقي ثوبا لان  
 المفهوم من اطلاق الاكل والشرب لا يتناول في قوله يدع طعاما  
 وشرابه فان قيل روي

اخذ لقمته لئلا ياكلها  
 وهو ناس فلما مضى بها  
 تذكر انه صائم فابتلعها  
 صام ما سألها ما كره

وشرابه فان قيل روي ابو داود وغيره عن عائشة رضي الله عنها  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم ويمص  
 لسانها فابتلاع الحصاة والتراب تائب في الفطر دون  
 تائب ريق الخمر ولهذا اوجبتم الكفارة في ابتلاع ريق  
 الحبيب والصديق قلنا تفقه بهذه اللفظة مصدع قال ابن  
 حبان كان يخالف الاثبات في الروايات وينقده عن الثقات  
 بالفاظ وعن ابن داود قال اسناد ليس بصحيح ويجوز ان  
 يقبلها في الصوم ويمتنع لسانها في غير الصوم اذ ليس فيه  
 التصريح باجتماعها ويجوز ان يمتنعه ولا يبتلعها ولا انه  
 لا يصل منه الى جوفه لاستهلاكه بريقه عليه السلام  
 كما لو مضغ سمسمه فابتلعها وفي الذخيرة القرآنية لو ابتلع  
 ما لا يتغذى به كالحصاة والنواة قال سحنون عليه الكفارة  
 ان تعمد والا فالقضاء وقال ابن القاسم لا شيء في سهو  
 وعمد الكفارة وقال مالك يقضي ولا يكره قولنا خلاف  
 ما حكاه عنه صاحب المبسوط ثم حاصلا المذهب عندنا ان  
 الفطر متى حصل بما يتغذى به او يتداوى به يتعلق به  
 الكفارة اذا طباع تدعوا الى الغذاء وكذا الى الدواء  
 لحفظ الصحة او اعادتها وما عدا ذلك غير مقصود فلا  
 يجب به الكفارة نظير شرب الخمر بوجبا لحد وشرب الدم  
 والبول لا يوجبه لان شرب الخمر تدعوا النفس اليه لما  
 تجد فيه من اللذة المطربة وشرب الدم والبول قاصرون عنه  
 فلم توجد تلك الجناية الموجبة للحد وفي النقصان شبهة  
 العدم وهذه الكفارة يسقط بالشبهة على ما تقدم ذكره  
 قوله ومن جامع عامدا في احد السبيلين يعني في شهر  
 رمضان فعليه القضاء والكفارة ولا يشترط الانزال



الظاهر اذا جامع  
في السائر عام ١

في المحلين اعتبارا بالاعتسالا قلت وبالحديث فكان اولي  
وعن انه حنيفة في رواية الحسن عنه لا تجب الكفارة في الوطئ  
في الدبر في الذكر والانشى قال وفي المحيط يجب فيه الكفارة  
بالاجماع هو الصحيح بخلاف الحديث عند لاته متعلق بالزنا  
لو لم يوجد وهو رواية انه يوسف عنه وهو قولهما وفي جوامع  
الفقه هذا هو الظاهر وجه رواية الحسن عنه انه في المحل  
سوى ونقنا والفعل قبيح جدا فيندر بخلاف القبلة فان  
الرغبة اليه صادقة والجنابة اشد لا شقيا بالانساب  
واختلاطه فلما قصر عنه لم يجب به كفارة ولا حد للشبهة  
وقال ابن قدامة وقال ابو حنيفة في اشهر الروايتين عنه  
لا كفارة في الوطئ في الدبر قلت نقله خطاء ثم وجوب  
الكفارة في القبلة والذكر قول الجمهور انزل او لم ينزل فيهم  
الاية الاربعة وحكي عن الشعبي والنخعي وسعيد بن  
جبير والزهرى وابن سيرين انه لا كفارة عليه واعتبروا  
بعضا به قال الزهرى هو خاص بذلك الرجل قال الخطابي  
لم يحصر عليه برهانا وقال قوم هو منسوخ ولم يبق دليل  
فسخه ولعانة اهل العالم ما رواه ابو هريرة رضي الله عنه  
قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هلك يارسول  
الله قال ما اهلك قال وقعت على امرأتى في رمضان قال  
هل تجد ما تعتق رقية قال لا قال فهل تستطيع ان تصوم  
شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا  
قال لا ثم جلس فالتى النبي عليه السلام بعد في فية ثم  
فقال تصدق بهذا قال على افقر متا فما بين لا يتبها اهل  
بيت احوج اليه متى فضحك النبي عليه السلام حتى بدت  
نواجذ قال اذهب فاطعمه اهلك رواه الجماعة وفي لفظ  
ابن حجة فقال اعتق رقية

ابن حجة فقال اعتق رقية قال لا اجدها قال ضم شهرين  
قال لا اطيق قال اطعم ستين مسكينا وذكر وطاسي الترتيب  
ولا ابن حجة وانما داود في رواية وضم يوما مكانه وفي لفظ  
للدارقطني فيه فقال هلكت واهلكت قال ما اهلكك قال  
وقعت على اهلي وذكر وطاسي هذا انها كانت مكرهة  
فان قيل اعرف بالمعصية التي لاحد فيها ولم يعذر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اجابوا عنه جاء فسئلت فلوعذر لا تنفع  
من الاستغناء فيكون سببا لترك الاستغناء فلم يعذر  
لذلك قلت قد وجبت عليه الكفارة وهي بمنزلة الحد فلا  
يجمع بينه وبين التعزير وقول الاعرابي هلكت يشعر  
بالعذبة ومعرفته بالتعزيم ولو كان مع النسيان لقدومه  
مغذرا لنفسه مكسلا من الخوص يفتح العين والراء ويروى  
بسكون الراء واللاية الحنة وهي حجارة سود والمدينة  
تسمى حرناب وفي قوله اطعمه اهلك استدل على سقوطها  
بالاعسار المقارن للوجوب كصدقة الفطر وعزى الشافعي  
والصحيح عدم سقوطها وهو قول اصحابنا وبه قال مالك  
والشافعي في الصحيح وحملوا ان دفعه اليه كان على جهة البر  
لحاجته دون الكفارة وانها مرتبة في ذمته لا عسار وانما  
لم يشترطوا الانزال فيها واشتروطوا في الجماع فيما دون الفرج  
وفي المس والقبلة لان الجماع هو الايلاج فيها وقد تحقق  
حتى وجب به الحد والانزال فراغ منه وسبع وفي غيرهما  
لاجماع فادير الحكم على الانزال ولو انه ميت او بهيمة فلا  
كفارة عليه انزل اول ينزل وعند عدم الانزال لا يفسد صومه  
واختلفوا في فساد عند الانزال ويفسد صومها ايضا اذا انزلت  
ولا كفارة عليها وقد تقدم وفي شرح المهذب للنووي اوجب في قبل



بهيمة او دبرها بطل صومه انزل او لم ينزل وفيما دون الفرج  
لا يبطل الا بالانزال ولا كفارة فيه كقولنا وجب الكفارة في البهيمة  
في اصح الطريقين انزالا لا واذا قلنا لا يجب الكفارة لا يفسد صومه  
بغير انزال ووطئ الزوجة والامه والزنا في وجوب القضاء  
والكفارة سواء وان انزل بجأيد فوجها وعندنا ان وجد  
حرارة بدنها افطره كن في الذخيرة واختلفت الجنبلة في وجوب  
الكفارة في وطئ الميتة والبهيمة ذكر في الذخيرة قاعلة اصولية  
اذا ذكر الحكم عقيبا وصاف مناسبه له جعل مجموعها علة له  
وان كان بعضها غير مناسب تركه واعتبر المناسب وذكر  
وجوب الكفارة عقيبا وصاف بعضها غير مناسب وسوكونه  
اعرابيا ونحوه ومناسب وهو افساد صوم رمضان بالجماع  
فا عتبه السافعي على القاعدة ولم يوجب الكفارة بالاكل  
لقصود عن الجماع لان فيه فساد صومين صوم الواطئ و  
الموطوء واعتبرنا نحن الافساد الكامل بالوصف العام  
من الجماع وغيره لانه التعليل بالعلة العامة اولى من  
العلة الخاصة لكثرة فروعها وفوايدها وبقي وصف مناسب  
لم يعتبه احد منا قال الشيخ شهاب الدين القرافي فيما  
علمت وسوكون ذلك جماعا في الزوجة وهو مناسب من  
جهة كونه الاكثر في الوجود فيكون العناية بالرجوع عنه  
اولى قلت قد اعتبه ابن حزم والظاهر في قصره  
الكفارة على من وطئ زوجته او امته في فرجها ذكر  
ابن حزم في المحلى ويجب على المرأة عندنا وموقولا ما لا  
وان ثور وابن المنذر وموافق الروايات عن ابن حنبل  
قال الخطابي مومذه هب كثر العلماء اذ تمكنها كفعل  
الرجل في هتك حرمة الشهر وافساد الصوم ولهذا وجب  
عليها الجلد والرجم في الزنا

عليها الجلد والرجم في الزنا كما وجب على الرجل فاذا وجب عليها  
الحج الذي هو عقوبة محضة فوجب الكفارة اولى لان فيها  
معنى العبادات ولهذا لا يجب الكفارة على الكافر قط ويجب  
عليه الحد وقال الشافعي في اظهر اقواله لا يجب عليها ومرواية  
عن ابن حنبل وفي رواية يجب كفارة واحدة على الواطئ عنها  
ويحسد عنها وموقوف الاوراعي وقوله ثالث للشافعي وجهه  
ان الاعرابي سأل النبي عليه السلام عن فعل مشترك بينهما  
فاوجب عليه عتق رقبة فدلى على انها عنهما قال الشافعي سكوت  
النبي عليه السلام عن المرأة دليل على عدم وجوبها عليها اذ  
لو لزمها لبيتها او بعث اليها من يعرفها كما بعث ايسا وقال  
يا ايسا اغد الى امرأة هذا فان اعترفت بالزنا فارحمها في قصة  
امرأة صاحب العسيف قال شارح العدة الشيخ تقي الدين رحمه  
جوابه عدم الحاجة الى اعلامها لانها لم تعترف به واقدر ان  
لم يكن حجة عليها بخلاف امرأة صاحب العسيف فانه جاء بسبب  
ذلك وفرق آخران في الحدود اقامتها الى الامام ويلزم الفاعل  
بذلك بخلاف الكفارات فانه يفتى بها عن غير الزام وجواب  
آخران بيانه في حق الرجل بيان في حق المرأة لاستوائهما  
في انتهاك حرمة الشهر مع العلم كسائر الناس وسكوته  
عن الكفارة عليها لا يدل على سقوطها كما لم يدل سكوته عن  
فساد صومها ووجوب القضاء عليها على خلاف ذلك وليس فيه  
تاخير البيان عن وقت الحاجة لان المرأة لم تساله عنها ولا  
ساله الزوج عنها ويحتمل ان المرأة كانت مفطرة بحيضا او  
موض او غير ذلك من الاعذار او كانت مكرهة ولا عليه  
قوله واهلكت في رواية وعدم ارسالها لا يدل على عدم  
الوجوب كما في قصة ما عذر ولعل بيانه في قصة امرأة صاحب العسيف



كان تبرعاً منه كما قال في البحر من الطهور مائاً الحمد ميتته  
وفرد آخر بين الحمد في حقها وبين الكفارة أن حد المرأة بخالد  
حد الرجل فيبتنه كيلا يتوهم التسوية بينهما ووجه آخر أن  
السؤال هناك وقع عنهما جميعاً لأن أبا الرائي قال في ضمن  
استفتائه سألت رجلاً من أهل العلم الحديث فيدل على أنه  
طلب من النبي عليه السلام بيان حكمها وهذا ما سمعته صحيح  
في حقها فلذلك يبتنه وقوله من أوجب كفارة واحدة عنها  
بعيد من العقد والقياس أن لا يدخل الواجد عن اثنين  
حكم العز عن الغير عبادة أو عقوبة لا أصل له ومخالفة للأصول  
فلا يضار إليه الأسس واجماع ولم يوجد هنا شيء منها ثم القائل  
بالحمد ساقطاً في ذلك فقالوا أن كانا من أهل الصوم وليس ذلك  
في خبرهم واعتبروا أهلها في اليسار والاعسار وخبرهم اقتضى  
اعتبار حال الرجل خاصة وعن ابن هريث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أمر رجلاً افطر في رمضان أن يعتق رقبة رواه مسلم وأبو  
داود وكلمة من يطلق على الذكر والأنثى قال الله تعالى ومن  
يقنت منكنت لله ورسوله وما ذكر صاحب الكتاب من قوله  
عليه السلام من افطر في رمضان فعليه ما على المظالم رواه  
الدارقطني بحضاه وقال شذاد يجب عليها ما يجب على الرجل  
لأنها كالرجل في الأحكام إلا ما خص ولما أوجب عليها القضاء  
لأنها افطرت متعمدة وجب عليها الكفارة كالرجل قاله  
الخطابي وسوق قول أكثر أهل العلم وقال الأوزاعي والشافعي  
يجزئها كفارة الأب بالصوم فأنه على كل واحد منهما صيام  
شهرين متتابعين وقال ابن العربي قول الأوزاعي كقول  
الشافعي إلا إذا كفر بالصوم قال يصوم عنه وعنهما قال  
هذا لا يلتفت إليه ساعة واحدة والصواب الأول قول  
ولو أكل أو شرب ما يتغذى به

ولو أكل أو شرب ما يتغذى به أو يتداوى به يعني في صوم  
رمضان فعليه القضاء والكفارة إذا كان عمداً وقد نوى من  
الليل وهذا قول الزهري والشافعي والأوزاعي والنوري  
ومالك وإسحاق وإلا ثور ومحمد بن جرير الطبري وبه قال عطاء  
والحسن بن أبي الحسن وقال سعيد بن بن جبير والنخعي وابن  
سيرين وحماد بن أبي سليمان وأحمد والشافعي لكفارة عليه  
وقال سعيد بن المسيب عليه صوم شهر وقال عطاء عليه  
تحريم رقبة فإن لم يجد فبدنة أو بقرة أو عشرة من صاعاً من  
طعام على أربعين مسكيناً وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن عليه  
أن يصوم اثني عشر يوماً لقوله تعالى أن عدة الشهر عند الله  
اثني عشر شهراً وعن النخعي أن عليه صوم ثلاثة أيام يوم  
رواه عنه حماد بن أبي سليمان قال أبو عمر بن عبد البر هذا لا  
وجه له إلا أن يكون خرج كلامه على وجه التغليظ والغضب  
وعن ابن عباس أن عليه عتق رقبة أو صوم شهر أو إطعام  
ثلاثين مسكيناً وعن ابن سيرين يقضي يوماً ونور رواية عن  
الشافعي ومذهب ابن جبير ورواه القاضي بكاء وابن قتيبة  
البكر أوى عن النخعي وعن عمر يقضي يوماً ويطعم مسكيناً  
واحداً وعن البصري أنه سيئ عن رجلاً افطر أربعة أيام  
ياكل ويشرب وينكح قال يعتق أربع رقاب فإن لم يجد فاربعة  
من البدن فإن لم يجد فعشرون صاعاً من تمر لكل يوم فإن  
لم يجد صام لكل يوم يومين ويروي مثله من سلا من طريق  
ابن المسيب وعن علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما  
أنهما قال لا يقضيه أبداً وإن صام الدهر ورفع أبو هريرة  
وسوء ضعيف قاله أبو عمر قالوا في قول ربيعة شذوذ منه  
وقال مثله في المحرم يقتل حيواناً يتصدق بصاع من قمح



وعنه فيمن طلق واحدة من نسائه الاربع ثلاثا وسبها  
له ان يطاهن وبه قال داود الظاهري وانكر عليه  
الشافعي وقال يلزمه ان يقول ان من ترك صلاة ليلة  
القدر عليه ان يقضي تلك الصلاة الف شهر لان الله تعالى  
يقول ليلة القدر خير من الف شهر قلت ينبغي له ان  
يقول على مقتضى اعراضه عليه ان يقضي تلك الصلاة اكثر  
من الف شهر ولا يقتصر على الف شهر لان الله تعالى يقول ليلة  
القدر خير من الف شهر ولم يقل كالف شهر ولا يلزمه ما قال  
الشافعي لثلاثة اوجه الاول ان احدا لا يعرف ليلة القدر  
حتى يقضي فاستها الف شهر اذ لو عرفها لما فاتته فيها فائته  
بخلاف ترك يوم من رمضان الوجه الثاني انه لا يلزم من  
اجاب صوم اثني عشر يوما اجاب قضاء صلاة الف شهر  
لان الف شهر نحو من ثمانين سنة مدة دولة بني امية و  
ذلك يزيد على مدة عمر في الغالب ولا كذلك قضاء صوم اثني  
عشر يوما الوجه الثالث ان النص انما هو بايجاب الكفارة  
في هتك حرمة صوم شهر رمضان في الجملة ولم يرد شي بايجاب  
الكفارة في هتك حرمة وقت الصلاة حتى يشرع في ذلك الكفارة  
او زاجروا في معنى القدر اقوالا احدها العظيمة عن شاهد  
قوله تعالى وما قدروا الله حق قدره اي ما عظموا حق تعظيمه  
ولفلا قدر في الناس اي عظمة الثاني قال الخليل بن احمد  
القدر الضيق ومنه ومن قدر عليه رزقه اي ضيق كاه  
الارض يضيق عن الملائكة فيها الثالث قال ابن قتيبة القدر  
الحكم لقوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم الرابع ليلة ذات  
قدر للشافعي ان النص بوجود الكفارة وروى في الوقاع فلا  
يقاس عليه غيره لاسيما عندكم فان القياس لا يجري في الكفارة  
ولا في المقدرات ولا في الحدود

ولا في المقدرات ولا في الحدود ولا في الاسباب ولا في الشروط  
ولا في المحال وليس الاكل والشرب في معنى الجماع اذ فيه افساد  
صومين ولا كذلك الاكل والشرب ولنا حديث انه هرب رقة  
ان رجلا افطر في رمضان فامر النبي عليه السلام ان يعتق  
رقبه رواه مسلم وابوداود وروى الدارقطني انه عليه السلام  
امر رجلا اكل في رمضان ان يعتق رقبة الحديث وفي رواية عن  
انه هرب رقة ايضا ان النبي عليه السلام امر الذي افطر يوما من  
رمضان بكفارة الظهار رواه الدارقطني وذكر ستمس الدين  
سبط بن الجوزي في كتابه المسمى بنهاية الصنايع عن النبي  
عليه السلام انه قال من افطر في رمضان فعليه ما على المظالم  
وقال البخاري ومسلم قلت لا اصل له فصلا ان خرج  
الشيطان لكن روى مالك وربيحي بن سعيد وابن خريج  
والليث وابو اويس ووليع بن سليمان وعمر بن عثمان  
وبزيد بن عياض وسيل بن عباد وابن عيينة وابراهيم  
بن سعد عن الزهري ان رجلا افطر في رمضان وقول  
الاعرابي هلكك اسنان الى هتك حرمة الشهر بافساد  
صومه فكان الحكم معلقا بالفطر الهاتك لحرمة شهر رمضان  
لا بنفس جماع زوجته فان جماع مملوكته او زوجته حلال  
عند سلامته عن افساد الصوم الا ترى الى قول صاحب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف فهم ان الحكم معلق بالفطر فقال  
ان رجلا افطر في رمضان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اعتق رقبة فاعلة الفطر المقصود الذي فيه قضاء شهر  
البطن او الفرج وحاجة الاكل اسد من حاجة الجماع فكان  
الداعي الى سرعة الزاجر او نحو الاثم فيه واحوج فالنص  
الوارد فيه واحدة الاكل بالطريق الاولى ولا ان ترك الاكل



اخضع بالصوم اذا الصوم يكسر شهوة الجماع ولهذا امر  
 النبي عليه السلام المغرب بالصوم وهرج شهوة الاكل  
 والشرب فاذا ورد الزاجر مع قلة الحاجة اليه في الجماع  
 فمع كثرة الحاجة كان اولي ولهذا المعنى بداء رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بذكر الاكل والشرب في النص فقال يدع طعامه  
 وشرابه وشهوته فدل على انها اهم من الجماع قال ابو  
 عمير بن عبد البر الاكل والشارب في القياس كالجماع  
 سواء في الشريعة لان الصوم ترك الثلاثة مع النية  
 فما ثبت في واحد منها من الحكم فهو ثابت في غير من الثلاثة  
 لان انها كحرمة الشهر حاصلة بكل واحد منها بالتعبد على  
 الكمال وقال ابن بطال يناقض قول الشافعي في قياسه  
 الاكل على القيء اذا قد فرق بين القيء والاكل في المكروه  
 فوجب لقضاء في الاكل دونه القيء فيلزمه ان يفرق بين  
 القيء وبين الاكل والجماع ولا يدخل في تضيق فساد الصوم  
 غير الى فساد صومه في العلوية لوجوب الكفارة لانها لو  
 كانت ناسية لصومها او كانت مكرهة او ناسية لا يفسد  
 صومها مع وجوب الكفارة فلم يكن فساد الصوم غير جزأ  
 للعلة ولا شرطاً فيها ونحن ما اوجبنا الكفارة بالقياس  
 بل بالنص او بدلالة النص فان الاكل والشرب اولي  
 بشرع الكفارة على ما تقدم او بتفريق المناط فانه يجري  
 في الكفارات ذكر في المنتخب في مسائل الخلاف ولان منياكل  
 ويشرب في نهار رمضان وينفسخ باصناف الاطعمة الطبية  
 كيف يكون حكمه حكم من ابتلع ذبابة او نواة او لحمه منقعة  
 من بين اسنانه فدل الخصة في انه لا يجب عليه شيء في الاكل  
 ويجب بالتقاء الحائنين وبالإطلاق في الميتة والبهيمة  
 من غير انزال هذا بعيد

من غير انزال هذا بعيد من النظر والفقه ولهذا لان  
 الكفارة انما شرعت لاقلاع النفس عن المعاصي والانسان  
 يشق عليه امتناعه عن الشهوات المألوفة المعتادة فشرعت  
 الزواجر لاجل منعه عنها والمألوف بالنهار الاكل والشرب  
 وباليلا الجماع وسو نادى بالنهار فاذا شرعت الكفارة في النادر  
 ففي الغالب المحتاج الى الزاجر اولي شرعها فيه واعترض ابن حزم  
 الظاهري في هذه المسئلة على المذاهب الثلاثة فقال قال الشافعيون  
 لا يجب الكفارة على المفطر في رمضان عمدا الا على من جامع انسانا  
 او بهيمة في قبل او دبراً متى اولى من ولم ير الشافعي الكفارة على  
 الموطوء في اشهر ا قوله ولا على من تعبد الاكل والشرب فقياس الواطئ  
 لامرأة محرمة مع بد رته على واطئ امراته وقاس من انه بهيمة  
 على من انه امراته وقاس من انه ذكر محرماً على من انه امراته  
 الحلال وليس شيء من ذلك في الخبر ولم يقس الاكل والشارب على الجماع  
 في الفرج بدون الانزال ولا الموطوء على الواطئ قال وهذا يناقض  
 فان قالوا قسنا الجماع على الجماع والاكل والشرب على القيء قال  
 قلنا فهلا قسمت بجماع البهيمة على جماع المرأة في ايجاب الحد كما  
 قسمت في ايجاب الكفارة قال وهذا تناقض في قياس جداً قلت  
 قياس الاكل والشرب الذي هو المقصود بقضاء شهوة البطن على  
 القيء الذي ليس فيه من قضاء الشهوة شيء بل هو مداواة ودفع  
 مرض وفساد الصوم به على خلاف القياس اذا المفطر مما دخل لا  
 مما خرج وقياسهم هذا الاصله ولا جامع بينهما اما الزام ابن  
 حزم الشافعي بالحد بالقياس على الكفارة فبعد جداً لان الحد  
 عقوبة محضة تندرج بالشبهات والكفارة فيها معنى العبادات  
 فكيف يقاس العقوبة على العبادات واما قياسهم جماع الميتة والبهيمة  
 على جماع المرأة الشهية فما بعد من الصواب لو قيل يجوز القياس

اعترضه ابراهيم  
 (الظاهر في الامور  
 الادبية والصاحبة)



ابن المحلل المشتري في البهيمة ولا يشتري البهيمة الا البهايم و  
 انما يفعل ذلك بعض السفهاء ومن غلبة الشبق ومثله في غاية  
 الندرة لا يحتاج فيه الى شرع الزاجر وهو قياس بغير علة وليس  
 في ذلك الا مجته صورة ايلاج والبيته ابعد فان النفس تعافها  
 وتنفر من القرب منها فهو قريب من فرض المحال العادي قالوا انما  
 المالكيتون فتناقضهم اشده فانهم اوجبوا الكفارة والقضاء على من  
 قبل فاستنى او امضى او انعظ او نظر نظرة فامضى او اطأ او شرب  
 او جامع شاكاً في غروب الشمس فاذا مضى لم تغربا ونوى الفطر  
 في رمضان وان لم ياط ولم يشرب ولم يجمع او عزم على ترك الصوم  
 فلم يشرع فيه ذلك في التلقين وعلى المرأة اذا مسست فرجها  
 عامدة فانزلت واوجب على الواطئ للمكرهة كفارتين كفارة  
 عن نفسه وكفارة عن المكرهة ولم ير على المكره لها على الاكل والشرب  
 كفارة ولا عليها ولو جامعها وهي نائمة فلا كفارة عليها ولا عليه  
 عنها قال وهذا تخليط لا يروى هذا التقسيم عن احد قبله ولو  
 تمضمض فدخل الماء حلقه او صب فيه وهو نائم يبطل الفرض  
 دون النفل قال وهذا عجيب جداً ان يكون الشيء الواحد مبطلا  
 للفرض دون النفل وهذا اقوال لا يحتاج في ابطالها الا الى البرهنة  
 لا اكثر منه قال واتا الحنفيتون فانهم لم يبطلوا صوم من لاط  
 بغلام او اولج في دبر امرأة ولم ينزل فيها وان صومه تام  
 صحيح وكذا من قبل زانية او ذكراً او با شرمها في شهر رمضان  
 فلم ينعظ ولم يثمذ ان صومه تام وان قبل امراته المباح له  
 وطهرها وتقبيلها فانعظ ان صومه قد بطل انتهى كلامه قلت  
 لا يخلى احداً في عافية لا عافاه الله فنقول لقد كذب الخبيث الفاجر  
 في قوله لم يبطلوا صوم من لاط بغلام او اولج في دبر امرأة و  
 لم ينزل واكثرى علينا الكذب وهو كثير الجهل والغلط فيما  
 ينقله وقد قال ابو عيسى الترمذي

يخفى في الحديث  
 اعراضا حرم  
 الطاهر على  
 اهل الكرام  
 الاربع وصاله  
 اللواط وما سمي  
 وهر صاع

ينقله وقد قال ابو عيسى الترمذي مجهول فيكون اسم  
 يفعل وجهه منو وقد اتفق اصحابنا على فساد صومه و  
 كذا على وجوب الكفارة عليه في الصحيح الا في رواية الحسن  
 عن ابي حنيفة في سقوط الكفارة عنه وليس بصحيحة و  
 لا فرق فيه بين ان ينزل او لا ينزل في حق وجوب الكفارة  
 واتا فساد الصوم به فعليه اجماع الامة وقوله وان قبل  
 امراته المباح له تقبيلها فانعظ ان صومه قد بطل  
 غلط لم يقل به احد من اصحابنا الا في الزوجه ولا في الاجنبية  
 لعله وضع هذه المسألة من قبله للتشنيع بما لم يقل  
 به وتنفير الناس عنها سيجزيهم وصرفهم انه حكيم عليم  
 وهذا يضر السحاب نباح الكلاب وقوله شرعت  
 في الوقاع بخلاف القياس لارتفاع الذنب بالتوبة هذا  
 ممنوع لان الحدود والكفارات شرعت زواجر ورواع  
 عن ارتكاب المعاصي ولا يسقط بالتوبة والسر في ذلك ان  
 من علم انه اذا فعل ما يوجد حدا او كفارة عليه ولا يسقط  
 عنه بالتوبة في الدنيا امتنع من مباح شرته وكان فيه تقليد  
 وقوع القبائح والمعاصي خوفاً من العقوبة ولا يحصل ذلك  
 بالتوبة وقوله فلا ينقاس عليه غير قلنا نحن حاقسناه  
 عليه ولا نرى القياس في الكفارات وقد ذكرنا الوجه في  
 ذلك وقال ابن حزم لا يجب الكفارة الا على من وطئ زوجته  
 او امته ولا يجب في الزنا واللواط قالوا ايهم امراته يقع  
 على امته المباح له وطئها ولقد هذا في ذلك وكذب برهان  
 كذبه انه لا يقع على امته طلاقه ولا يصح ايلاق منها ولاظهار  
 ولايجري اللعان بينهما وبينه ولا يثبت فيها شيء من الاحكام  
 المختصة بالزوجية فوطئ الاجنبية في فرجها لا يوجب كفارة



ولا قضاء عند من كلفها ليست امراته وقد قال الاعرابي  
وقعت على امراته قلت وكذا انتة امراته على ما تقدم  
وهذا منهم جوه باطل لا يشهد له الشريعة باعتبارها ومن  
كقولهم ان اليوم في الماء يفسد فاذا بال في كوز او قدح  
فصبه في الماء لا يفسد او بال خارج الماء فجرى بوله فدخل  
الماء لا ينجسه عندهم قال ابن حزم في المحلى لم يأت بإجماع  
القضاء فيه نص لا إجماع ولا يجب في الدين إلا ما أحسن  
قلت الظاهرية لا يرون القياس ولا قول صاحب حجة  
فلاجل هذا حصر أدلة الشرع في النص والإجماع وهذا ممنوع  
وقد ثبت وجوب صوم رمضان بالكتاب والسنة وإجماع  
الأئمة والأدلة فعل المأمور به في وقته إذا كان موقتا  
القضاء فعل المأمور به خارج الوقت ثم القضاء عندنا  
يجب بكتاب لأداء خارج الوقت فلا حاجة إلى خطاب جديد  
وأما يرد هذا على الشافعي لأنه يقول يجب لقضاء خطاب  
جديد ولم يوجد هاهنا وقال ابن حزم يبطل الصوم بعد كل  
معصية أتى بمعصية كانت لا تستثنى منها شيئا إذا كان ذلك  
لصومه مثل كذب أو غيبة أو ظلم أو تعمد ترك الصلاة أو غير  
ذلك مما حرم على المرء فعله أو تركه قلت على هذا الصوم  
لاحد ولقد نقضوا قاعدتهم في هذه المسئلة فانهم لا يقولون  
بالقياس ولا يثبت به حكم شرعي عندهم ثم قاسوا جميع  
أنواع المعاصي كبائرها وصغائرها والحديث ورواها الغيبة  
وفيم من لم يدع قول الزور والمراد به ذهابا جبر قوله ثم  
قالوا الكفارة مثل كفارة الظهار وقد ذكرنا الحديث مستوفى  
ذكرنا من خرجه من أئمة الحديث فلا نعبد وليس فيه قرينة  
ولا عدى ولا فيه جزية ولا يجري أحد بعدك وقوله وهو حجة  
على الشافعي في قوله بغير

على الشافعي في قوله بغير وليس هذا مذهب الشافعي وعلى ما  
في نفى التابع وكذا هذا ليس مذهب مالك وجرى في الكفارة  
المصالح الثلاث مرتبة والشهران متتابعان ذكر ابن المنذر  
في الإشراف والقرطبي في شرح الموطأ وغيرهما وقالوا هذا مذهب  
ابن حنيفة وأصحابه والأوزاعي والثوري والحسن بن حي و  
الشافعي وابن حنبل وأبو ثور وفي الذخيرة المالكية يجب صوم الشهر  
متتابعين عند مالك وذكر ابن قدامة في المغني لأخلاق بين من  
أوجب الصوم أنه شهران متتابعان قلت عند ابن عباس شهر  
واحد وعند ابن أبي ليلى شهران ولم يوجب فيها التابع ذكر  
القرطبي وغيره وقال ابن القاسم الذي يأخذه مالك فيها الطعام  
سنتين مسكينا وصيام ذلك اليوم وليس الحرير والصيام  
من كفارة رمضان في شيء ذكر في المغني وفي المدونة قال ابن القاسم  
لا يعرف مالك غير الطعام وفي المدونة ولا أخذ بالعق ولا بالصيام  
وفي كتاب الظهار لم يكن مالك يرى أن يكفر من أكل في رمضان إلا  
بالطعام ويقول هو أحسن من العتق والصيام وقال مالك  
أيضا وما العتق وما له يقول الله وعلى الذين يطيقونه فدية  
طعام مساكين وذكر البغدلي يؤمن عنه التخيير وقال أبو بصير  
إذا فطر باطلا أو شرب فليس له كفارة إلا بالطعام وإن فطر  
بجماع فليتكفر بالعتق والصيام ذكر السفاقي في شرح البخاري  
فهو مصادمة للحديث فإن فيه الابتداء بالعتق ثم الصوم  
ثم الطعام وليس في الحديث هذا التقسيم والترتيب المذكور  
في السؤال وحمل عياض ذلك على الأولوية وإفادة الترتيب  
فيه أقوى وفي القرطبي وقد كان ابن أبي ليلى يقول الذي يأت  
أهله في رمضان نهارا وهو مخير في العتق والصيام فإن لم يقدر  
على واحد منها أطعم وإلى هذا أحمد بن حنبل الطبري وقال  
ذهب

باب الصوم  
٢٧٧



لا سبيل الى الاطعام الا عند العجز عن العتق والصيام وسئل  
 في العتق والصيام وفي عارضة الاحوف في الصحيح في الرواية  
 ما كذا التخيير والصحيح في الدليل الترتيب لانه رتب له وسئل  
 من امر بعد علمه وتعذر استطاعته الى غير ثم يقضى اليوم  
 الذي افسده مع الكفارة عندنا وبه قال مالك والثوري واحمد  
 واسحاق وابو ثور ورواية المذني على الشافعي وهو قول الجمهور  
 وقال الاوزاعي ان كفر بالعتق او بالاطعام صام يوما وفي الشهرين  
 المتتابعين يدخل ذلك اليوم فيها وقال الشافعي ان كفر بعتق  
 يكون الكفارة بدلا عن صيامه واجبا الى ان يكفر ويصوم مع الكفارة  
 وقال داود واصحابه لا يكفر واحتجوا بعدم ذكر في الكفارة  
 حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جد زيان القضاء مع الكفارة  
 وروى ابو داود والدارقطني وغيرهما انه عليه السلام قال وضئ  
 يوما مكانه واستغفر الله ومثله في حديث سعيد بن المسيب قال  
 ابو بكر بن العري لا كلام في قضاء اليوم الذي افسد انما يتن له  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جهله من الكفارة وسكت عن المفهوم  
 ثم الواجب لكل مسكين نصف صاع من بر او صاع من تمر كما في  
 كفارة الظهار عندنا وعند مالك والشافعي مد وهو ربع صاع  
 عند ابن حنبل مد حنطة ومدان من شعير او تمر احتجا بما جاء  
 الحديث المتقدم فيه انه اتى بعرق فيه تمر جاء في بعض طرقه خمسة  
 عشر صاعا ولنا ما رواه الدارقطني عن ابن عباس يطعم كل يوم  
 مسكينا نصف صاع من بر هذا في الشيخ الهم وهو الفاء ذكر  
 عبد الحق في الاحكام الكبرى وفي الخلق عن الاذي نصف صاع من بر  
 في صحيح البخاري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والباب واحد وعن علي  
 رضي الله عنه في هذه القصة انه بعرق فيه عشرون صاعا ذكر الشافعي  
 في شرح البخاري ويروي ما بين خمسة عشر صاعا الى عشرين صاعا  
 وفي صحيح مسلم فاما من

وفي صحيح مسلم فاما من ان يجلس فيجاءه عرقان فيها طعام  
 فاما ان يتصدق به فاذا كان العرق خمسة عشر صاعا  
 فالعرق ثلاثون صاعا على ستين مسكينا فيجعل حديثها  
 على بيان ما كان في كل عرق واحسن ما قيل انهما لم يجب  
 عليه لعجز عن الكفارة واخيى الى زمان اليسر وهكذا  
 في المبسوط وما امر به عليه السلام كان تطوعا لا نهي  
 لم يكن واجبة عليه في الحال لعجز ولهذا اجاز صرفها الى  
 نفسه وعياله فلا يكون حجة في جواز المد لكل مسكين  
 لو ثبت وعن ابن جعفر الطبري ان قياس قولنا ان حنيفة  
 والثوري وان ثورات الكفارة دين عليه لا يسقطها  
 عنه عسرتة وعليه ان يات بها اذا ايسر كسائر الكفارات  
 وعند الشافعية فيه وجهان وقال ابو عمر بن عبد البر ان  
 احتج بحجج بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له كله انت  
 وعيالك ولم يقل له تؤذيها اذا ايسرت ولو كانت واجبة عليه  
 لم يسكت حتى يبين له ذلك قبله ولا قال له انها ساقطة  
 لعسرتك بعد ان اخبر بوجوبها عليه وكل ما وجب اليسار  
 لزم الذمة الى الاعسار ويؤذيها اذا ايسر بخلاف صدقة  
 الفطر حيث لم يجب في الاعسار كالزكاة قال القرطبي هذا  
 قياس حسن لولا ما جاء في حديث علي رضي الله عنه ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للرجل انطلق فكله انت وعيالك  
 فقد كفر الله عنك رواه الدارقطني قلت وفيه اشار الى  
 وجوبها مع الاعسار حيث كفر الله عنه ولو لم يكن عليه  
 كفارة مع اعسار لما احتاج الى تكفيرها وفي الحواشي  
 خسر لا عوائى باحكام ثلاثة بجواز الاطعام مع القدر  
 على الصيام وصرفه الى نفسه والاكتفاء بخمسة عشر صاعا

اداء حسنة  
 انظار صوم رمضان  
 في شهر رمضان  
 في شهر رمضان



وفي الواقعات كرهت زوجها على الجماع عليها الكفارة  
 لان انتشار ذكره دليل طوا عيته ونقض محمدا على انه لا  
 كفارة وهذا اصح للعدو به يفتي افطره في رمضان وسر  
 فقير فصام احدا وستين يوما للقضاء والكفارة ولم يفت  
 يوم القضاء جاز لان الظاهر انه نوى القضاء في اليوم  
 الاول لانه اهم وسوا اختيارا في البيت وقيل لا يجزيه ولا بد  
 من التعيين القضاء وفي جوامع الفقه اخر بان تسلك  
 فان انزلت فعليها القضاء دون الكفارة وان لم ينزل فلا  
 قضاء عليها ومن جامع فيما دون الفرج فانزل فعليه القضاء  
 دون الكفارة وقد تقدم ذكره في الخزانة قوله وليس في انفس  
 الصوم في غير رمضان كفارة وهذا قول الاربعة واصح  
 وجهه ان الكفارة ليست في هتك حرمة شهر رمضان اذ لا يجرى  
 اخلاق عن الصوم بخلاف قضاء رمضان وقال قتادة يجب  
 على من وطئ في قضاء رمضان كقضاء الحج قوله ومن  
 احتقن او استعط او افطره اذنه وهو ذكرك لصومه افطره  
 السعوط بفتح السين المهملة دواء يجعل في اللثة والحقنة ينظر  
 عندنا وبه قال الشافعي ومالك وابن حنبل واسحاق وعطاء الله  
 وقال الحسن بن صالح وداه لا يفطر والسعوط يفطر عندنا اذ  
 وصل الى دماغه وهو قول الاوزاعي والثوري والشافعي ومالك  
 واسحاق وانه ثور وقال داه لا يفطر وعن ابي يوسف يجب  
 الكفارة في السعوط والوجور والحقنة والسعوط بفتح السين  
 هنا وهو الفعل واحتقن واستعط بفتح التاء فيها ذكره الفقه  
 ولو اغتسل فدخل الماء اذنه لاشئ عليه وان صبته فيها فعليه  
 القضاء والمختار لاشئ عليه فيها وهو قول مالك والاوزاعي  
 وداه وعند الشافعية لو قطر في اذنه ماء او دهن فوصل الى  
 دماغه فطره في اصح الوجهين

دماغه فطره في اصح الوجهين وقال القاضي حسين والفوري  
 والسجى لا يفطر وصححه الغزالي وفي خزانة الاكل لوصف الماء  
 في اذنه لم يفطر هكذا عند بعض مشايخنا بخلاف الدهن فعليه  
 او يغير فعله حيث يلزمه القضاء فيه وعند مالك الدهن في الاذن  
 انه وصل الى دماغه فعليه القضاء وفي السليمانية من تنجر بالدوا  
 فوجد طعم الدخان في حلقه يقضى الصوم وفي التلقين يجب  
 الامساك عن السموم وفي الخزانة عن ابي حنيفة فيمن استنشق  
 فوصل الماء الى دماغه لزمه القضاء وفي المحيط ووصول المصلح  
 الى الدماغ كوصوله الى الجوف لان قوام البدن بهما وحكم بوصوله  
 الى جوف البدن احتياطا لان له منفذا الى الجوف قلت فلا اختلاف  
 العلة اختلاف في الماء الواصل من الاذن الى الدماغ فمن نظرا الى  
 اصلاح الدماغ بالدهن قال لا يفسد به صومه وسوا المختار اذ  
 الماء في الدماغ يفسد لا يصلحه ومن نظرا الى ان منه منفذا  
 الى الجوف افسد صومه وفي المرغيناني اذا استعط او افطره اذنه  
 وفيه مصلحة البدن يفسد صومه بالكفارة وان لم يتعلق به  
 صلاح البدن قالوا ينبغي ان لا يفسد صومه ونقض في عصام انه  
 اذا افطره اذنه ماء قضاء بالكفارة وفي جوامع الفقه حكاة  
 عن محمد لوجوه فعله وان داهى جايقة او انة بدوا فوصل  
 الى جوفه او دماغه افطر عندنا في حنيفة والذي يصل به الرطب  
 دون اليابس ومثله في المحيط وملتقى البحار وعند مالك لا يفطر  
 وفي جوامع الفقه لو داهى جايقة في البطن والراس بدوا فوصل  
 يفسد صومه وهي التي يصل الى الجوف ولها منفذ اليه او انة و  
 هي التي لها منفذ الى ام الراس وهي الدماغ ان كان الدواء يابس لا  
 يفسد بالاتفاق وان كان رطبا يفسد عندنا في حنيفة وزفر وعند مالك لا  
 يفسد وفي الحاوي انه وصل الى جوفه يفطر وان كان يابس عندنا في حنيفة



وفي جوامع الفقه بالاعتبار للوصول عند ان حنيفة لا للطريقة  
واليبوسة هو الصحيح وكذا في شرح الطحاوي وعليه اكثر المشايخ  
والاول ظاهر الرواية ذكر في الحواشي وكذا المبسوط وسوق قول  
ابن حنبل وقال ابن القاسم لا ادرى في دواء الحائفة شيئا لانه لا يصلح  
الدواء الى الكبد ولو اقطر في احليله مائرا او دقهنا فوصل الى  
مثانته لم يفطر عند ان حنيفة وما لا وابن حنبل وابن صالح  
ان ثور وداود وبعض الشافعية وقال ابو يوسف والشافعي يفطر  
وقول محمد مضطرب يروى مع ان حنيفة وفي المحيط ومحمد توفيق  
في هذا وزاد في الذخيرة في آخر عمر وفي المرغيناني قيد بسومع في حنيفة  
وفي جوامع الفقه عند ما يفسد وان وصل الى المثانة بفتح الميم  
بالثاء المثلثة يجمع البول وروى الحسن وابن المبارك عن ابي حنيفة  
انه يفطر كقول ابن يوسف وفي المحيط قيدا اذ لم يصل الى المثانة لا  
يفسد الصوم وقال البلخي الفقيه ابو بكر مادام في قصبه الذكر  
لا يفسد بالاجماع وموحد الوجوه الثلاثة للشافعية والصحيح  
عندهم الفساد به وفي خزنة الاكمل اذا صبت الماء في احليله فوصل  
الى مثانته لزمه القضاء ولم يحكم خلافا والخلاف مبني على انه  
هنا بين المثانة والوجوه منفذ والمثانة حائلة بين الوجوه وقصبه  
الذكر ام لا وابي حنيفة يقول لا منفذ بينهما وانما ينزل البول الى  
المثانة بالترشح كالحرق الجديد وهذا يعرفه اهل التشرع  
قال الكاساني والظاهر ان البول يخرج منه خروج الشيء من  
منفذ كما قالوا في المحيط على ذلك في دواء الحائفة والاثنة ان  
الوصول مقيد بالمساكن المعتاة دون المخارج غير المعتاة  
لكن يبطل بالتقطير في الاحليل على قول ابن يوسف وابي حنيفة  
اعتبرا للوصول الى الباطن من المعتاد ويقوى قوله بانه لم يقصر  
المعتاد في الفساد عن الداخل حتى افسد الحصة والنواة فلما  
في المدخل واختلف المشايخ

في المدخل واختلف المشايخ في الاقطار في قبل النساء والصحيح  
قضاء الصوم به وعن علي رضي الله عنه الصائم لا يستحيط و  
لا يصيب في اذنه شيئا رواه حرب ومن ذاق شيئا بفمه لم يفطر  
ويكن وفي المحيط ويكن الذوق للصائم لانه تعريض للفساد  
وربما سبق شيء منه الى جوفه لكن لا يفطر لعدم وصوله الى جوفه  
يقينا ويجوز ان يقال لا باس بذوق العسل او الطعام للشري  
لعرف جيتك ويهيه كيلا يغبن متى لم يذقه وكرهه في فتاوى  
اهل سمرقند في هذه الصوت ايضا قيدا للراهة في صوم الفرض  
دون النفل ذكر الحلواني وقال الحسن وابن حنبل وابن حنبل  
وابن ادريس لا باس به وعن ابن عباس انه قال لا باس بان  
يذوق الطعام والخل والشئ يريد شرا في البخاري قال  
ابن عباس لا باس بطعم القدر او الشئ وقال ابن المنذر وروينا  
عن ابن عباس انه قال لا باس ان يمضغ الصائمة لصبيها الطعام  
ذكر الاوزاعي وما لا ذوق الطعام مطلقا حتى للطبخ ولمن  
شراه ومضغه للمفطر وكذا اطلق الثوري الكراهة وفي  
الذخيرة المالكية يكن ذوق الطعام ووضع الدواء في الفم للمفطر  
قال سند في الطراز ان وجد طعمه في حلقه ولم يتيقن بالابتلاع  
وظاهر المذهب اطلاق خلافا للجماعة وقاسوا على الراية  
قلت وفي المعنى ان وجد طعمه في حلقه افطر وقال ابن تيمية  
الكبير ان استقصى في التيقن ثم وجد طعمه في حلقه لم  
يفطر على قياس قولنا في المضغ ويكن للمرأة ان يمضغ  
لصبيها الطعام اذا كان لها منه يد بان وجدت عسلا او  
حليبا او طيخا ولا باس به اذا لم يجد نحو ذلك لصيانة الصغير  
لانه يباح لها الاقطار عند الضرورة فالمضغ اولى ولان حق  
الصغير يفوت لا الى بدل وحق لله تعالى يفوت الى بدل وهو



القضاء ولا تترك حق العبد بقدام حاجته واستغناء الله تعالى  
عن الحاجة قوله ومضغ العلك لا يفطر الصائم لانه  
يدور في الفم ولا يصل الى الجوف فانه وصل شئ منه الى  
جوفه ففطر ويكره بلا خلاف لما فيه من الشبه بالمفطر  
او لتوهم وصول شئ منه الى الباطن فيكون معرضا للفساد  
للفساد او لانه يتهم بالافطار لانه من رآه من بعيد يظن  
انه مفطر ولا يضرك وصول طعمه او رجه الى باطنه وقال  
الشافعي اكرهه لانه يجفف الفم ويعطش ذكره في المذهب  
عنه لكن يدبغ المعدة ويهضم الطعام ويشهي الاكل ذكره  
في المبسوط وعن ام حبيبة رضي الله عنها قالت لا مضغ العلك  
رواه البيهقي والعلك بكسر العين وبالفتح الفعل ومضغ  
بالفتح والضم للضاد وفي المحيط والمبسوط قيل هذا اذا  
كان معجونا مصلحا ملتصقا وان لم يكن كذلك يفسد لانه  
يتفتت فيصل الى جوفه بعض اجزائه وقيل هذا اذا  
كان ابيض فان كان اسود ففطر وان كان مخلوفا مصلحا  
لانه يذوب بالمضغ ويتفتت به ثم قيل يستحب للرجال  
تركه ذكره في المحيط ايضا وقيل يكره فعله لما فيه من التشبه  
بالنساء ولا يكره للمرأة اذا لم تكن صائمة لقيامه مقام  
السواك في حقها لان اسنان النساء ضعيفة لا يقبل السواك  
فقام العلك مقامه وكان ينبغي لصاحب الكتاب ان يقول  
يستحب لها ذلك لقيامه مقام فعل السنن وقال في الخد  
الصواب ان لم يكن ملتصقا بكسر الهمزة وكذا ان كان علكا  
لم يلتصق بعد وذلك في اول الامر يكون دقا فابتفتى  
يعجن ويصلح فيلتصق اي ينضم ويلتصق وفي جمع الفراء  
في شق قلبه عليه السلام وفيه ثم لا امة اي اصلحه  
يقال لامته فالتام اي اصلحه

يقال لامته فالتام اي اصلحته فصالح وهو ملوم ولا باس بالكل  
ودهن الشارب عن انس بن مالك رضي الله عنه انه كان يكتحل  
وهو صائم عن الامشش سليمان بن مهران قال ما رايت احدا من  
اصحابنا يكتحل للصائم ذكره المنذري في مختصر سنن ابيه داود  
وقد ذكرنا حديث عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام اكتحل  
وهو صائم رواه الدارقطني وعزاه سبط بن الجوزي الى الترمذي  
وقال الترمذي لا يصح عن النبي عليه السلام في هذا الباب شئ و  
قد ذكرنا ما ذهب اليه علماء فيها قبل هذا فلان عيدها وكذا الوافطر  
شئ في عينيه لا يفطر وان وجد طعم الدواء في حلقه او بزق فرأى  
اثر الكحل ولو نه في بزاقه وعليه عاتة المشايخ ذكره في الذخير  
وقوله وقد نذر النبي عليه السلام الى الاكتمال يوم عاشوراء الى  
الصوم فيه قلت النذر الى صومه قد صح ولم يره النذر الى الاكتمال  
فيه فيما علمته من كتب الحديث وروى شمس الايمة السرخسي  
عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي عليه السلام خرج يوم عاشوراء  
من بيت ام سلمة وعيناه مملوءتان كحلا كحلته ام سلمة رضي الله عنها  
ولا باس بالاكتمال للرجال في الصوم وغيره لقصد التدوير دون الزينة  
ويستحسن دهن الشارب والحية اذا لم يكن لقصد الزينة لانه يعمل  
عمل الخضاب قال ولا يفعل لتطويل الحية اذا كانت بقدر السنون  
وسوال قبضة قالوا بقص ما زاد على القبضة اذا لم يكن طويلا كلحي  
بعض الاعاجمة فانها مكره ويحكى ان انسانا حفظ القرآن في سبعة  
ايام وقيل في ثلاثة ثم اخذ امرأة فنظر فيها فاخذ مقصا ليقص به  
الزائد على القبضة فقبط على حية ليقص ما زاد على القبضة  
فقص حية من تحت القبضة ثم قال حفظت شيئا لم يحفظه احد  
ونسيت شيئا لم ينسه احد وفي الحواشي الزينة للنساء والطيب  
للرجال فاتي امرأة خرجت مع التطيب فقد عرضت نفسها للزنا

سئل  
كانه عسده  
في الدخول والقرار  
في سبعة ايام ام اسف  
له نوصد عسده



قوله ولا بأس بالسواك الرطب بالغداة والعشي وكذا  
 البدائع أيضا بلفظ لا بأس ومثله في الاستيعاب وفي المبسوط  
 والمحيط والمصالح أن يستاك بالرطب واليابس أول النهار وآخر  
 وفي الحواشي وإنما قال لا بأس دفعا لقول من قال أنه مكروه ومن  
 قول مالك وممن قال بعدم مطلقا سعيد بن جبير وابن سيرين و  
 عطاء والنخعي والأوزاعي والثوري وأيوب والليث وعروة ومجاهد  
 مجاهد وروى ذلك عن عمرو بن علي وابن عمر وابن عباس ورواه  
 حرب وهو رواية عن ابن خنبل والمشهور عن مالك وكراهه بالقرن  
 الرطب والمبلول بالماء أبو يوسف وهو قول قتادة والشعبي والفقهاء  
 وعمرو بن شعيب وابن حبان وإسحاق ورواية عن مالك واحد  
 وذكره الشافعي السوال بعد الزوال وهو رواية عن ابن خنبل  
 لقوله عليه السلام لخلق من الصائم أطيب عند الله من ريح المسك  
 إلا أن فينبغي أن لا يزيله كدم الشهيد وخلق من الصائم بفتح  
 الخاء المخجمة من خلف فو يخلق خلقا فقد يقعد فعود أو خلق  
 إذا تغيرت رائحته لخلق المعدة من الطعام وعن بعض الحديثين  
 أنه فتحها فخطئ وقال الشافعي وقيل لها لغتان ولنا قوله عليه  
 لولا أن استق على اتقى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة متفق عليه  
 وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه قال رأى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم ما لا أعده ولا أحصى رواه الترمذي  
 وقال حسن ورواه البخاري تعليقا وقال عليه السلام خلال الصائم  
 السواك رواه الترمذي وفي البخاري كتاب الصوم قال أبو هريرة  
 رضي الله عنه عن النبي عليه السلام لولا أن استق على اتقى لأمرتهم  
 بالسواك عند كل وضوء ويروى نحوه عن جابر بن عبد الله عن  
 النبي عليه السلام وروى مالك عن ابن الزباد وعن الزهري أنه  
 هرين بطريقين متصلين لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء ورواه  
 أحمد أيضا والأمر للوجوب

لعن الخلق

أحمد أيضا والأمر للوجوب ولم يوجب للمسقة والخلق لا يزل  
 بالسواك لأنه من المعدة إذ لو كان من الفم لوجب أن يمنع قبله  
 لأن تعاهد بالسواك قبله يمنع وجوه بعد حينئذ وقوله أطيب  
 عند الله من ريح المسك يحتمل ثلاثة أوجه أحدها أن صاحبها إذا  
 عند الله أطيب من ريح المسك لأنه ينال من الثواب عليه أكثر مما يناله  
 المتطيب بالمسك من طيبه والثاني أنه يعبق يوم القيامة أطيب  
 من عبق ريح المسك والثالث أن الله تعالى يفيد الصائم أكثر مما  
 يفيد ريح المسك وفي البديع قيد المراد منه تفخيم شأن الصائم و  
 الترغيب في الصوم والتنبية على كونه محبوبا للرب ومرضيه  
 وقيل كانوا يخرجون عن الكلام معه لتغير فيه بالصوم فمعهم  
 عن ذلك ودعاهم إلى الكلام معه قال أبو بكر بن العربي وتروى عليه  
 من رابع الأشياء والأصحاب فلم ألمح فيه بارقة صواب حتى أفادني  
 شيخنا القاضي بحرم المسجد الأقصى أبو الحرم مكّي بن مرزوق قال  
 أفادنا القاضي سيف الدين بها فقال السواك مطهر للفم ثم صلاة للرب  
 فلا يكره كالمضمضة للصائم لاسيما وهي راحة يتأذى بها الملايك  
 فلا يترك هناك وإنما الخبر ففادته عظيمة بديعة أفادناه  
 عن سيف الدين وهي أن النبي عليه السلام أتاهم من الخلق نهيا  
 للناس عن نعر مكالمه الصائمين بسببه لأنها للصوام  
 عن السواك والله تعالى غني عن وصول الرائحة الطيبة إليه فعلمنا  
 أنه لم يره بالنهي استيقاء رائحة الفم واتادم الشهيد فإنه أثر  
 الظلم ومن شأن حجة المظلوم أن يكون ظاهري غير خفية ولا سيما  
 في إزالة الخلق أخفاء الصيام وهو أبعد من الرياء قال يوم حصلت  
 هذه المسئلة قلت الحمد لله الذي أفادني هذه الرحلة وعلمت  
 أني لو لم أحصل غيرها لكفتني ثم رحلت بعد ذلك إلى العراق فوجدتها  
 عند علماءهم مثبتة فزوت بها غبطة ذكرها في العارضة وبشكل

بأسرة قوله فلو لم  
 يدرهم كل من الطعام  
 عند الله أطيب من ريح  
 المسك وهو حسنة



عليهم ازالة الحبر الذي يصيب ثوب العالم فانه يزال وانه كان  
 اثر عبادة قالوا مشهوره له بالفضل لا بالطيب قلنا كل منهما  
 مستحب بنفسه ولا فرق بين ازالة الفضل وازالة الطيب  
 ولان السواك لاجلال الرب في حالة مناجاته في الصلاة لان  
 تطهير الافواه لمخاطبة العظماء تعظيم لهم والخلو في منافق له  
 الفرق ان الشهيد غير مناج لربه ولان ازالة الدم لا يحصل  
 بها منفعة لاحد بخلاف ازالة الخللون على ما تقدم ثم لا فرق  
 بين الرطب الاخضر وبين المبلول بالماء وجميع اصنافه قال  
 زياد ما رايت احدا كان له دم لسواك رطب من عمر بن الخطاب  
 لكنه يكون عوقا ذوا ويا ذلك في المعنى لابن قدامة فهم  
 قوله ومن كان مريضا في رمضان فحان ان صام انه لو مرضه  
 افطر وقضا اجمع اهلا العلم على اباحة الفطر للمريض في الجملة  
 وابعاد بعض السلف الفطر بكل مريض حتى وجع اصبع او فطر  
 يروي ذلك عن ابن سيرين فانه روى انه ياكل في رمضان  
 فاعتك بوجع اصبعه وقال قال الله تعالى ومن كان مريضا في  
 رمضان ولم يقيد بمرضه دون مرض تنبيه قد قال الله  
 تعالى ومن كان مريضا او على سفر فقد قئد ثم السفر  
 فلما المرض ثم بعد ذلك ادير الحكم على نفس السفر الطويل  
 حسب اختلافهم في مسافته من غير اعتبار المشقة الزائدة  
 وفي المرض اعتبرت المشقة الزائدة والسرة في ذلك ان بعض  
 الامراض ينفعه الصوم والبعض يضى وليس كل الامراض  
 تضر الصائم فان وجع الضرس والاصبع والدم والجرث  
 والمفرحة اليسيرة لا تضى ويكون ترك الاكل جميعه فلم  
 يصلح نفس المرض ان يجعل ضابطا والسفر الطويل بظنة  
 المشقة والخرج فادير الحكم عليه والصحيح الذي يخشى المرض  
 كالمرضى الذي يخشى زيادته

512  
 كالمرضى الذي يخشى زيادته في اباحة الفطر وصاحب الرمد  
 لو ترك الاكل لترك الاحتقان او مداواه المأمومة و  
 الجائفة ان ضى ذلك ما يج له الفطر وفي الذخيرة المرض الذي  
 يبيع الفطر ما يخاف منه الموت او زيادة المرض ومثله  
 في مختصراته الحسن الكرخي وفي المحيط والبدائع مبيع  
 الافطار ثمانية المرض الذي يزهد بالصوم او يتأخر  
 برق وفي البدائع خوف انه ياد المرض كان واليه وقعت  
 الاشارة وفي الجامع الصغير ان لم يفطر يزهد عيناه رجعا  
 او حماه سلك افطر قال القاضي عبد الجبار والفطر افضل  
 فيها وعن الاحميدة اذا كان بحال يجوز له اداء الصلاة  
 قاعدا جاز له الافطار وفي الواقعات كل مريض يعلم ان  
 الصوم يزيد في مرضه يباح له الفطر ويعرف بالاجتهاد  
 او بقول طبيب حاذق وقيل ان يكون صاحب فراش والمبيع  
 للثلاثة السفر والثالث الحمد والرابع الارضاع والخامس  
 الكبر في الرجل والمرأة والسادس الالكراه والسابع العطش  
 الشديد والثامن الجوع الشديد ذكر في البدائع مع الالكراه  
 وان خاف الهلاك بالصوم يجبل لفطر ويرى عليه الالكراه  
 فانه لو صبر ولم يفطر كان ما جودا لترك اجراء كلمة الكفر  
 على لسانه ذكر في البدائع ثم المرض على اقسام سبعة خفيف  
 لا يشق معه الصوم وينفعه وخفيف لا يشق معه ولا ينفعه  
 وشاق لا يتردد بالصوم وشاق يتردد به وشاق لا يتردد به  
 ولكن يحدث مع الصوم علة اخرى وشاق يخشى طوله وتجميع  
 يخشى المرض به قاله الاول والثالث كالصحيح الذي لا يضى  
 الصوم فلا يفطر والثالث يتخير والرابع والخامس والسادس  
 يفطرون فان صاموا اجزائهم والصحيح الذي يخشى المرض به

ما حفظ في المرض  
 الذي سيج الفطر

ما  
 اذا خاف الهلاك بالصوم  
 يجب السفر كخطمه



المريض الذي يخشى زيادته به هذا الفرع الاخير في  
المعنى للمخاطبة وفي المرغيناني لا يعتبر خوف المرض  
قلت ما ذكر في التيجم من اباحة التيجم لخوف المرض  
للمصحيح يقتضي جواز الفطر به هنا اذا حصل المرض به  
لخوف زيادته وقد جوزوا الفطر للامة اذا خافت الضعف  
عن الطبخ والعمد وكذا من كان بازاء العدو وسومقيم  
فخاف الضعف وقد رخص للمسافر وسواقى على الصيام  
من المريض ومن يخاف المرض وفي قنية المنية الطير  
المستاجر كالام وبما قلناه قال مالك واحد وهو قول جمهور  
اهل العلم والشافعي يعتبر في ذلك خوف الهلاك وخوف عضو  
من اعضائه كما هو مذهبهم في التيجم وقد تقدم الكلام معه  
وبيان ضعف هذا القول هناك فلا نعيد وفي الذخيرة اذا  
زال المرض وبقي الضعف لا يحل الضعف قيل يباح له الفطر  
وقيل ينبغي ان لا يفطر ذكر المرغيناني في قول **وهو** وان كان  
مسافرا لا يستتر بالصوم فصومه افضل وان افطر جاز  
وقال الاسيبجاني في شرح مختصر الطحاوي والافضل ان  
يصوم في السفر اذا لم يضعفه الصوم فان اضعفه ولحقه  
مشقة بالصوم فالفطر افضل فان افطر من غير مشقة لا  
يأثم والصوم فيه عزيمة والفطر رخصة بخلاف الصلاة فانه  
القصر في السفر عزيمة قلت هذا منه تساهل في العباد  
بلا القصر عندنا في السفر حتم لا يجوز غيره وهو كقول  
صلاة الظهر اربع ركعات في الاقامة عزيمة وبما قلناه قال  
مالك والشافعي قال النووي مذهب المذهب وهو مذهب اهل  
عمان ابن العاص الثقفي وحذيفة وابن عباس وعائشة  
من الصحابة وبه قال عروة بن الزبير وابو بكر بن عبد  
الرحمن وطاوس والفض

الرحمن وطاوس والفضيل بن عياض وابن المبارك وابو ثور وعمرو بن  
يحيون وابو وايلد والاسود بن يزيد والثوري والبخاري وبجاهد  
وعن ابن عمر وابن السكيت والشعبي والاوزاعي واسحاق ان  
الفطر افضل في حقهم وعند ابن حنبل الصوم في السفر مكره ذكر  
في المغني وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه الصيام في السفر  
كالفطر في الحضر وهو قول الظاهريين وعن عمر بن عبد العزيز  
وقتادة وبجاهد في رواية افضل الامر ان يسرهما عليه وقيل  
الصوم والفطر سواء فيه ذكر المنذري في شرح مختصر سنن  
ابن داود قال ابو عمر بن عبد البر وهو قول ابن علية وقول  
للشافعي وعنه قال الصوم احب الي للظاهريين قوله تعالى فمن  
كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر فالصيام في رمضان  
في السفر كالصيام في شعبان عن صوم رمضان واستدلوا ايضا  
باروي جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى مكة عام الفتح  
فصام حتى بلغ كراع الغميم وصام الناس معه قيل له ان الناس  
قد شق عليهم الصيام وان الناس ينظرون فيما فعلت فدعا  
بقدر من ماء بعد العصر فشرب والناس ينظرون اليه فافطر  
بعضهم وصام بعضهم فبلغه ان ناسا صاموا فقال اولئك  
القصة اولئك العصاة رواه مسلم والنسائي والترمذي وصححه  
وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه رأى رجلا يظلم عليه الزحام  
عليه فقيل له انه صائم فقال ليس من البر الصوم في السفر  
وعن ابن العدي ان ابنه قال ويروى انه ليس من امر امرام صيام  
في ام سفر ورايت بخط القرطبي صيام بالتبوين وصوابه  
بغير تبوين لان ام كالا فالهاء للمفعول له قصد اللامفهام و  
الجوابان المفسرين قالوا معناها فافطر بعد المرض او السفر  
فعلية عدة من ايام اخر والدليل على صحة هذا التأويل ان

ب



المريض لو صام وحمل المشقة صح صومه بلا خلاف فكذا المسافر  
والاحاديث كلها محمولة على حالة الشدة ألا ترى أنه صام  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وصام الناس حتى بلغ كراع الغميم فلو  
كان الصوم غير مشروع لما صامه والغريم يفتح العين المعجمة و  
في رواية حتى بلغ الكديد بفتح الكاف ودالين مهملتين والكراع  
جبل اسود وهو عند عسفان بينه وبين المدينة ثمانية ايام و  
يدل على أنه كان في حال الشدة أنه كان يظلل عليه وقد اجتمع  
الناس عليه فقال ذلك اشارة الى حاله تلك والحديث ذكر في الاخير  
القرافية وقال فيه رواه ابو داود في المغني متفق عليه فانه قالوا  
الاعتبار لعموم اللفظ لا لخصوص السبب قلنا العام في الاشخاص  
مطلق وفي الاحوال والمطلق لا عموم له فيحملها على تلك الحالة التي  
كانت حاله عند ذلك وقال ابن عبد البر في قول عبد الرحمن بن عوف  
هجن الفقهاء كلهم والسنة بوجه وقال في البدائع الاجماع الثابت  
يرفع الخلاف المتقدم ولا اعتبار بخلاف الظاهرية في الاجماع ومن  
قال باخذ بالاسر عليه استدرك حديث حمزة بن عمرو الاسلمي  
وفيه أنه كان يعالج الاسفار قال قلت يا رسول الله افا صوم في السفر  
اعظم لاجري ام افطر قال اتي ذلك شئت يا حمزة قال ابن  
قدامة رواه ابو داود وذكر حديثه بعينه قبل هذا باربعة  
عشر سطر فقال فيه متفق عليه والحديث ذكر ابو البركات  
بن تيمية في المنتقى وقال فيه رواه الجماعة يعني البخاري و  
ابا داود والنسائي والترمذي وابن ماجه واحده هذا الصواب  
قلت لا شك ان الاسر في حق كل واحد في الحضر الفطر فكيف في  
السفر وحديث حمزة يدل على التسوية بين الصوم والفطر  
ولا يدل على الاخذ بالاسر ووجه اختيار الافطار حديث  
انس بن مالك رجل من بني عبد الله بن كعب قال اغارت خيل  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم

٢٨٥  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم فانطلقت الى رسول الله وهو ياكل فقال  
اجلس فاصب من طعامنا فقلت اتي صائم فقال اجلس احذرك  
عن الصلاة ان الله وضع شطر الصلاة او نصف الصلاة والصوم  
عن المسافر وعن المريض او الحبل لقلها جميعا او احدهما فقلت  
نفسى ان لا آكل من طعام رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابو  
داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وفي الرواية انس بن مالك  
خمسة اسان صحاسان وابو حمزة وانس بن مالك الانصاري  
خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم وانس بن مالك والدملك بن انس الامام  
الاصمعي المدني والرابع شيخ حمصي حدث والخامس كوفي حدث  
عن حماد بن انس سليمان شيخ الامام والاعمش سليمان بن مهران  
وغيرهما ذكرهم المنذري وعن ابن الدبري واسمه عويم بن  
عامر على المشهور انصاري حارثي مدني نزل الشام قال خرجنا  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض غزواته في حر شديد حتى ان  
احدنا ليضع يده على راسه من شدة الحر ما فينا صائم الا رسول  
الله وعبد الله بن رواحة رواه البخاري ومسلم وابو داود وابن  
ماجه ولنا قوله تعالى وان تصوموا خير لكم من غير فصل وحديث  
انس قال كنا نسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنا الصائم  
منا المفطر فلم يعجل الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم  
فلو كان الصوم غير مشروع في السفر كان محلا للانكار والحديث  
في الصحيحين وادعت الظاهرية نسخ ذلك لحديث ابن عباس  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من المدينة ومعه عشي الا ان  
يصوم ويصومون حتى بلغ الكديد وهو بين عسفان وديد  
فدعانا فرفعنا الى فيه ليريه الناس فافطروا فافطروا  
انما يؤخذ من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالآخر متفق عليه  
قال ابن عبد البر يقولون موكلهم الزهري وقيل الكديد العتبة



المظلمة على المحفة وحديث انه سعيد الخدري سافرنا مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مكة ونحن صيام رواه مسلم وابوداود  
وغ لفظ في رمضان عام الفتح يروى دعوى النسخ وعن قرعة  
يحيى قال اتيت ابا سعيد الخدري فسالته عن صيام رمضان  
في السفر فقال خرجنا مع رسول الله في رمضان عام الفتح وكاه  
رسول الله يصوم حتى بلغ منزلا من المنازل فقال انكم قد دونتم  
من عدوكم والفطرا قوتى لكم فكاة الفطر رخصة فاصبحنا  
الصائم ومنا المفطر قال ثم سرتنا ففطرنا منزلا فقال انكم  
مصبحوا عدوكم والفطرا قوتى لكم فافطروا قال ابو سعيد  
لقد رايتنا نصوم بعد ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر  
رواه مسلم في صحيحه وابوداود فقد بين ابو سعيد انه صام  
مع رسول الله في السفر بعد ما رعموا انه ناسخ وعن سنان  
بن سلمة بن المحبق الهذلي عن ابيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من كانت له حولة يادى الى شبع فليصم رمضان حيث له ركة  
وقته عبد الصمد بن حبيب لانه في العوفي البصري قال  
يحيى ليس به باس وقال ابو حاتم الرازي يكتب حديثه وليس  
بالمتروك وقال ايضا حول من كتاب الضعفاء وقال البخاري  
لين الحديث وعن انه سعيد قال لا يبنى لله على شهر من عام  
والناس صيام في يوم صائف مشاة وبنى لله على فعله له  
فقال اشربوا ايها الناس قالوا قال لا لست مثلكم اتي  
ابشركم اني راكب فتني فخذ فتزلف فشرب وشرب الناس  
وما كان يريد ان يشرب رواه احمد وفي حديثه سعيد بن  
رواية مسلم في صحيحه يرون ان من وجد قوت فصام فان  
ذلك حسن ويرون ان من وجد ضعفا فافطر فان ذلك حسن  
وهذا مذهبنا وهو نص في المسئلة وعن انس قال كنا مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في السفر فمنا

صلى الله عليه وسلم في السفر فمنا الصائم ومنا المفطر قال ففطرنا منزلا  
في يوم حار اكثرنا ظلا صاحبا لكساء ومنا من يبق الشمس  
سك قال فسقط الصوم وقام المفطرون فضرىوا الابنية  
وسقوا الركاب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب المفطرون  
اليوم بالاجر وهو صحيح مسلم ومراده والله اعلم اجر ضرب  
الابنية والسقي واعانة الصوم في ذلك اليوم ولهذا قيد باليوم  
ويذكر على ان الصوم افضل صومه عليه السلام في سنة الحرم  
ابن رواحة وصومه مع اصحابه حين خرج من المدينة حتى بلغ  
عسفاة او الكديد واتما فطر بعد ذلك حين دنوا من عدوهم  
وامر اصحابه بالافطار عند قرب لقاء عدوهم ليقوا بوابه  
عليهم وصرح به في الحديث وبمعناه ذلك الطبري ولانه لو لم  
يكن افضل لما تكلف رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه المشقة الغليظة  
والكلفة العظيمة في سنة حر الحجاز مع وعناء السفر وشدة  
ولان رمضان افضل الوقتين فكان الصوم فيه الصومين عند  
القوت عليه ولان فيه مسارعة الى براءة الذمة وفعل الواجب  
في وقته فكان اولي وفي المبسوط والمحيط كما ذكر في الكتاب ان  
عند الشافعي الفطر افضل فيه من الصوم وليس كما يقولون  
بل المذهب عند من الصوم افضل كذهبننا قاله النووي وقال  
ذكر الخراسانيون قولا شاذ ضعيفا خرجا من القصر ان  
الفطر افضل قال والفرق ان في القصر يحصل الرخصة مع  
براءة الذمة وهنا تبقى الذمة مشغولة اذا اخذ بالرخة  
ولعله يعجز عن القضاء وهو قادر على الاداء وفيه المسارعة  
الى فعل الواجب في وقته انتهى كلام النووي فأي حديث  
ابن عباس في هذا الباب مما لم يحض لانه كان من المستضعفين  
بمكة وهو في المسند لانه لم يرون الا عن صاحب وهذا مقبول



من الصحابة دونه غيرهم قالوا نحن الصحابة فروى بعضنا  
عن بعض وليس فينا من يكذب ذلك السفاقي في شرح البخاري  
له ثم الكلام في هذه المسئلة على اثني عشر وجها احدها هل  
يختارام لا ثانيها اذا صام هل يصح صومه ام لا ثانيها الصوم  
من الافطار والعكس رابعها هل الافضل الايسر عليه ام لا  
ان جواز الافطار متعلق ببعض الاسفار سادسها اذا دخل  
رمضان في الحضر هل يجوز له السفر منعتة الظاهرة سابعها  
اذا سافر فيه هل يجوز له ان يفطروا ثانيا جواز الافطار فيمن  
دخل عليه رمضان وهو مسافر يحكي ذلك عن علي وابن عباس  
حكاة في المبسوط ثامنها اذا نوى الصوم وطلع عليه الفجر هل  
له ان يفطر تاسعها اذا افطر في السفر بعد ما طلع عليه الفجر  
في الحضر هل عليه كفارة ام لا بذكرهما عن قريب ان شاء الله  
تعالى عاشرها هل يفطر في سفر المعصية ام لا حادي عشرها  
اذا سافر ومو صائم تطوعا ثم افطر هل يلزمه القضاء  
اختلفت المالكية في وجوبه وعندنا يجب ثلثه عشرها يكن  
الصوم في السفر عند ابن حنبل وقد تقدم واعترض داود  
على الظاهري واسباغه والشيعة على هذه الاخبار بسنتين  
احد ما ان فيها مجزها الصوم وليس فيها انه كان صوم رمضان  
فيجوز ان يكون نذرا او كفارة او تطوعا ونحوها ونحن لانمنع  
ذلك وانما نمنع ان يصام عن رمضان والثاني ليس فيها الا مجز  
الفعل وهو لا يتضمن الاجزاء ولا سقوط القضاء والجواب  
عن الاول من وجه الاول انه لا يجوز ان يصوم في رمضان صوم  
نذرا او كفارة ولا تطوع وليس لهم ان يحملوا اخبارنا على اصولهم  
الفاصلة التي يخالف اصولنا وفيه نظر الثاني ان فيه تركا  
للظاهر لان اطلاق الصوم في رمضان لا يفهم منه صوم نذرا ولا  
كفارة اذ ذلك لا يتحقق الا

كفارة اذ ذلك لا يتحقق الا  
ولا يحمل ذلك الا بدليل الثالث ان الفطر في رمضان رخصة كما  
جاء النص على ذلك فيما ذكرناه ومنع ان لا يحزى اهلها الرابع  
اذا لم يجز صومه على الوجه المأمور به وعدم جواز على الوجه  
غير المأمور به او على كالتطوع الذي ذكره واستدل المخالف بقوله  
تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه الآية وفيه دليلان احدهما  
ان الظاهر ان عليه القضاء صامه او لم يصمه والثاني انه جعل  
فرض من شهد الشهر ان يصوم عينه وفرض المريض والمسافر  
صوم عدة من ايام اخر فاذا صام عن الشهر فقد صام غير فرضه  
فلم يجز والجواب ان ذلك لا يمنع دخول المريض والمسافر في عموم  
قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ويكون افرادها  
بعد ذلك بالرخصة تحقيقا في حقها وبدلا ان المريض لو تكلف  
صام اجزاء اجماعا ولان الافطار لو كان لازما في السفر لا يجوز  
غيب لزالته فائدة قوله تعالى يريد الله بكم اليسر اذ يدل على  
تخيير المسافر في الصوم والفطر حسبا يتيسر عليه من الصوم  
والفطر وقال ابن عباس اليسر المذكور في الآية التخيير ذكر  
الشيخ الحافظ ابو بكر الرازي في معاني القرآن ولان الله تعالى اوجب  
الصوم على من شهد الشهر وعطف عليه قوله ومن كان مريضا  
او على سفر فعلة من ايام اخر فلم يوجب عليه افطارا ولا صوما  
في احدي هاتين الحالتين وازال عنها التحم والافطار مقدور  
فيها لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه  
فقدية اي فخلق بعده ولهذا الوصام المريض يجزيه ولا قضاء  
عليه الا ان يفطر فاذا كان الافطار مشروطا في المريض فكذا  
في المسافر واذا ثبت وجوب القضاء مع الافطار فاجابه مع الصوم  
مخالف للقرآن والمخالفون في ذلك سولوا من الناس لا بعد



ذكر الشيخ ابو بكر الرازي وقال حديث انه سلمة بن عبد الرحمن  
عن ابيه في قوله الصائم في السفر كما لفطر في الحضر مقطوع لان  
ابا سلمة ليس له سماع من ابيه وحديث وضع عن المسافر شرط  
الصلاة والصوم وعن الحامل والمرضع يد على عدم التعيين عليهم  
ولا يد على بطلان الجواز حتى لو صامت الحامل والمرضع جاز صومها  
وقوله تعالى كتب عليكم الصيام الى قوله وان تصوموا خير لكم عايد  
الجميع المذكورين اذ كان الكلام بعرضه معطوفا على بعض ولا  
يخص شيء منه الا بدلالة لان قوله كتب عليكم الصيام خطاب  
لجميع من المسافرين والمقيمين فكذا وان تصوموا خير لكم خطاب  
لجميع من شمله الخطاب الاول والآخر هذه الوجوه ذكرنا وحدها  
قبل هذا واختلفوا هل يجوز ان يقصر مدة مقدرة ام لا ولم يمسأفة  
ذلك فعندنا اذا قصد مسافة القصر التي يقصر فيها الصلاة وهي  
ثلاثة ايام وليا لها على ما تقدم في باب صلاة المسافر وقال الشافعي  
هي ثمانية واربعون ميلا بالها شمي وهي مرحلتان وبه قال  
ابن حنبل واضطرب قول مالك فيه اضطرابا شديدا قال من  
يوم وليلة ومن ثمانية واربعون ميلا ومن خمسة واربعون  
ميلا ومن اثنان واربعون ميلا ومن اربعة عشر ميلا ومن  
ستة وثلاثون ميلا ذكر ذلك كله القاضي اسماعيل بن اسحاق  
في مبسوطه وعن ابن عمر انه كان لا يفطر في اقل مما بين خيبر  
المدينة وهو ستة وتسعون ميلا وعنه ثلاثة ايام لقولنا وعنه  
يوم وروى عنه ثلاثون ميلا وروى القصر في ثمانية عشر ميلا  
وروى عنه في سفر ساعة وميلا وثلاثة ايام كذلك صحيح عنه  
قاله في المحلى لابن حزم وعن عمر بن الخطاب القصر في ثلاثة ايام  
وعن انس في خمسة عشر ميلا وعن ابن مسعود في اثني عشر ميلا  
وعن ابن عباس اربعة برص وعنه يوم تام وعنه لا قصر في يوم  
الى العتمة فان ردت

الى العتمة فان ردت فاقصر والظاهرية قد روى بالميل الواحد  
بلاد يلا من كتاب ولا ستة ولا قول صاحب مع انه ليس بحجة  
عندهم ومنع الظاهرية السفر بعد دخول رمضان باطلا بسفر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان من المدينة الى مكة ومن صيام  
حتى بلغوا عسفاة او الكديد على ما تقدم وقول من قال اذا دخل  
رمضان لزمت الصوم وحرم عليه الفطر ولا يجزله السفر ذكر  
النووي عن انه يجزى التابعي وعن عبيدة السلماني وسويد بن غفلة  
التابعين يلزمه صوم بقية الشهر ولا يمنع السفر حتى هذا  
صاحب المبسوط عن علي وابن عباس وتعلقوا بقوله تعالى فمن  
شهد منكم الشهر فليصمه ولنا قوله تعالى فعلة من ايام اخر  
وفي الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في غزوة الفتح في رمضان  
مسافرا وافطر والمراد من شهر الشهر شهره كله و  
هو الحقيقة فان شهد بعرضه صام ذلك القدر وفي المفيد  
اذا سافر في رمضان جاز له الفطر واختلفت الصحابة  
فيه ثم اجمع من بعدهم على الجواز فرفع الخلاف المتقدم  
ثم يلزم صوم اليوم الذي يسافر فيه ذكر في المبسوط و  
في البدايع صوم اليوم الذي يسافر فيه حرم لا يجوز تركه  
وفي الذخيرة السفر ليس بعذر في اليوم الذي يسافر فيه  
وعذر فيما بعده وفي المحيط لا ينبغي له ان يفطر فيه وفيه  
ايضا لا يباح له الفطر فيه وفي شرح التكملة من سافر  
بعد طلوع الفجر لم يفطر بقية يومه لان فيه ابطال  
الجزء الذي شرع فيه وانه حرام وفي خزائنه الاحكام  
سافر بعد طلوع الفجر يكن له الافطار وفي المجتهد وشرح  
التكملة للمسافر ان يفطر اليوم الذي يخرج ولا يفطر  
اليوم الذي يدخل مصر لزوال الرخصة وفي منية المفتي



سافر بعد ما أصبح في اهله يكن له الا فطار و به قال  
مالك والاوزاعي وداود بن علي الظاهري وعند الشافعي  
يفطر في الاصح وفي شرح الموطأ من اراد ان يخرج بعد  
طلوع الفجر لا يفطر عند ابى حنيفة واصحابه ومالك و  
الشافعي وسوق قول الزهري ويحيى بن سعيد والثوري  
وقال المذني وسوق قول احمد يفطر ثم رجع وفي المحيط و  
يفطر فيما بعد الا عند مالك فانه يقول كله عبات واجن  
فان افطر بعد فعليه القضاء دون الكفان وقال الشافعي  
عليه الكفان لانه يجب صومه بعد شروعه وقال المغني  
من المالكية يكفر لو جوب الصوم في اوله فان افطر قبل  
الخروج للسفر عليه الكفان عندنا وعند مالك واسقطها  
ابن القاسم وهو رواية داود ابن رشيد عن محمد ذكرها  
في الذخيرة قال ابو عمر الحجة في سقوط الكفان واضحه من  
جهة الاثر ومن جهة النظر لانه متا ولا عر ها كحرمة  
الشهر لانه داخل في عموم المسافرين وواجبها ابن المجل  
ان لم يسافر واسقطها اشبه مطلقا ولو أصبح صائما في  
اثناء سفره ثم افطر متعمدا من غير عذر جاز وسوق قول  
للشافعي وقال مالك والشافعي عليه الكفان قاعدا  
الواجب على المسافر احد الشهرين شهر الاداء او شهر  
القضاء وسوق خبر في خصوصيتها كما وجبت احدي الخصال  
الثلاث في الكفان وخبر في الخصوصيات فكما جرى كل  
واحدة من الخصال ويوصف بالوجوب اذا فعلت وبراء  
الذخيرة بها فكذا هنا لان احدا الاشياء قد يشتركون فيها  
واعم من كل واحدة منها وكل واحد اخص ومن فعل  
الاخص فقد فعل الاعم فاذا كان كذلك وجب ان يلزمه  
احكامها وجوب الكفان

٢٨٩  
احكامها وجوب الكفان في الافساد والجهور ان وصف السفر  
مبيح للافطار وهو قارئ عنك فيكون شبهة فيها وهو رواية  
الجوامع عن مالك كالموطأ جاريتة بعد تزويجها لاحد عليه  
واوجبها ابن المجل في الجماع دون الاكل لان الافطار شرع  
للتقوية على السفر والجماع يضعفه ويأتي بقية الفروع  
بعد هذا في مكانها ان شاء الله ثم السفر على الطلاقه ولا فرق  
بين سفر الطاعة والمعصية قال ابو محمد بن حزم برهان حجة  
قولنا قول الله تعالى ومن كان مريضا او على سفر فعلة من  
ايام اخر فهم الاسفار كلها ولم يخص سفر من سفر وما كان  
ربك نسيها قال والقوم يعني مالك والشافعي وقد صرح بخلافها  
في المسئلة اصحاب قياس بزعمهم ولا يختلفون ان من قطع  
الطريق او ضارب قوما ظلما يريد قتلهم واخذ اموالهم قد ففوع  
عن انفسهم واثنى بالضرب فمرض بسببه فلم يقدر على  
الصوم ولا على الصلاة قايما فانه يفطر ويصلي قاعدا واتى فرق  
بين مرض المعصية وسفر المعصية وقد ذكرت المسئلة بادلتها  
في باب صلاة المسافر فلا عيدها **قوله** واذا مات المريض  
والمسافر وبما على حالهما لم يلزمهما القضاء وكذا في المحيط وفي  
شرح المهذب للنووي ان اتصل مرضه او سفره او غماق  
وحضرها ونفاسها وحملها وارضاها بالموت لم يجب شيء في تركه  
ولا الوصية به ولا على ورثته وهو قول الشافعي واحدا ومالك  
لان الصوم في وقت مرضه وسفره ونحوهما اذا لم يكن واجبا ولا  
يجب على الميت ابتداء وسوق قول اكثر اهل العلم وفي المغني وبه  
قال ابن عباس والحسن وعطاء ابن سيرين والسعبي والزهري  
وجابر بن زيد والثوري وابن المنذر وسوق قول الائمة الاربعة  
وروي عن قتادة وطاوس والاوزاعي انهم قالوا يجب الاطعام عنه



كالشيخ الوهم فان صرع المريض واقام المسافر لزمها القضا  
بقدر الصحة والاقامة لوجوه ادراك العدة بهذا القدر  
وفايده وجوب الوصية بالطعام وفي الاسبيجاني و  
ان اوصى ان يطعم عنه صحت وصيته وان لم يجب عليه  
ذلك ويطعم عنه من ثلث ماله ايضا قال محمد ويجزيه ان  
شاء الله ذلك في الزيادات والاستثناء لتفريطة حياته  
وان ما من غير وصية لا يجبر ورثته على الطعام ولم  
ان يتبرعوا عنه ولو زال عذره في بعضه ان قضى ما قدر  
عليه ولم يقدر على قضاء الباقي حتى مات لا يلزمه الايصاء  
لعدم التفريط منه اذ لم يدرك من وقت قضائه الا قدر  
ما قضى وان لم يقم فيما قدر حتى مات وجب عليه القضاء  
للطاعة قولنا حنيفة وان يوسف كالقدرة على قضاء الكل  
وليس كذلك فيما اذا صام ما قدر عليه لانه بالصوم فيه عين  
انه لا يصلح لصوم يوم اخر فيه وقال محمد لا يلزمه القضاء  
الا مقدار ما قدر عليه اذ لم يدرك من العدة سواء فلا يلزمه  
ما لم يدركه ولم يذكر الاختلاف في المبسوط وذكر المسئلة على  
الاتفاق مع محمد وذكر الطحاوي الاختلاف بينهم كما ذكرته  
وقال في المحيط الصحيح انه بالاجماع وانما الخلاف في المريض  
نذرا ان يصوم شهرا ان برأ من مرضه ثم برأ يوما يلزمه  
الايصاء بالطعام لجميع الشهر عند ما كان الصحيح اذ انذره  
يصوم شهرا فمات وعند محمد يلزمه ان يؤمى بقدر ما صح  
كم رمضان اذ ايجاب العبد معتبر بايجاب الرب كما لو نذره  
يصوم او يصلي في وقت المستقبل لا يجوز تقديمه عليه  
كما ايجاب الله تعالى قلنا ايجاب العبد يقارب ايجاب الرب لا الترتيب  
ان العبد لو قال لله على الفحجة يلزمه ولم يوجب الرب  
عليه الاحقة واحدة

عليه الاحقة واحدة ولو لم يبرأ المريض الناذر حتى  
مات فلا شيء عليه كالمريض او المسافر في رمضان  
وفي الخواشي صورته نذره رجب وهو مريض ان  
يصوم شعبان فصح منه يوما او يومين ولم يصم ذلك  
فمات يلزمه الايصاء لجميع شعبان عند ما وعند محمد  
لمقدار ما صح منه وان مات قبل ان يصح لم يلزمه شيء  
وفيه اشكال وهو انهم يقولون النذر هو السبب في  
الوقت فكان ينبغي ان يلزمه الايصاء وفي المرغيناني  
والمسئلة محمولة على ما اذا كان لا يقدر على الصوم  
مع المرض وفي المفيد والمزيد والمرغيناني وقاضي  
خان الصحيح ان رمضان باتفاق الكل ولو قال لله  
على ان اصوم شهرا وهو مريض ان مات قبل ان يصح  
لا يلزمه شيء وان صح يوما وصامه فذلك وان لم يصمه  
لزمه ان يؤمى بجميع الشهر عند ما لانه في معنى المضان  
الى وقت الصحة فهو كالملفوظ عند وقت الصحة وعند  
محمد كرمضان يلزمه بقدر ما صح وفي الينابيع لو صح  
المريض بعد ما افطر في بعض رمضان ثم مات لزمه القضاء  
بقدر ما صح بالاجماع قال وثمة الخلاف يظهر فيمن ترك  
صوم عشرين يوما من رمضان وهو مريض ثم زال مرضه  
عشيرة ايام ولم يضمها مفراطا ثم مات فعند محمد يجب  
ان يؤمى باخراج خمسة آصع لكل يوم صاع من بر  
وعند ما يجب ان يؤمى باخراج خمسة عشر صاعا من  
بر وكذا لو صح يوما واحدا من الشهر هكذا ذكر الطحاوي  
وذكر ابو الحسين القدوري في التقريب ان ما ذكر  
الطحاوي غلط والصحيح من قولهم جميعا انه لا يلزمه



الآ بقدر ما صح وأدرك من العدة وما ذكر عن أصحابنا  
أنها هوز النذر وموان يقول المريض لله على أن أصوم  
هذا الشهر فصنع منه يوما ثم مات يلزمه قضاء جميع  
الشهر عندهما وعند قضاء ما صح منه الفصح براء  
المريض ويقال برئ وبروء **وقول** وقضاء رمضان  
أن شاء فرقه وأن شاء تابعه وأن صامه متتابعاً كان  
أحسن وأحب هذا قول ابن عباس وأنس وأبى هريرة  
وأبى عبيدة بن الجراح ومعاذ وعمرو بن العاص ورافع  
بن خديج وسعد بن جبير وابن مجبر ورواية قلابة و  
مجاهد وأهل المدينة والحسن وابن المسيب وعبيد الله  
بن عبد الله بن عتبة وطاوس وعطاء وعبيد بن عمير  
والأولاد عبيد بن جني والنوري ومالك والشافعي وابن  
حنبل وإسحاق قال أبو عمر كلهم يستحبون التتابع  
وحكى وجوب التتابع فيه عن علي وابن عمر والنخعي  
والشعبي وعروة بن الزبير وقال داود بن علي  
ولا يشترط روى ابن المنذر بأسناد عن ابن هريث أنه  
عليه السلام قال من كان عليه صوم رمضان فليشرفه  
ولا يقطعه وعن ابن عمر أن شاء فرقه وأن شاء تابعه و  
أخرجه الدارقطني مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وعن ابن عبيد بن الجراح في قضائه أن الله لم يرخص  
لكم في فطره ومو يريده أن يشق عليكم في قضائه وعن  
محمد بن المنكدر قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل  
عن تقطيع قضاء رمضان فقال لو كان على أحدكم دين  
فقضاه درهما ودرهمين حتى يقضى ما عليه من الدين  
فهل كان قاضياً دينه فقالوا نعم يا رسول الله قال فاسته  
أحق بالعفو والتجاوز منكم

أحق بالعفو والتجاوز منكم قال أبو عمر أسناده حسن إلا  
أنه مرسل وعن ابن عباس أنه سئل عن ذلك فقال لا يهملوا  
ما أمرهم الله أي اطلقوا ما اطلقه الله فصار كالنذر المطلق  
عن التابع وخبرهم لم يثبت فأنه لم يكن أحد من أصحاب السنن  
والداوين ولو ثبت حمل على الاستحباب **فإن قيل** روى عن عائشة  
رضي الله عنها أنها قالت نزلت فعدة من أيام أخر متتابعات فسقطت  
متتابعات قيل له لم يثبت عندنا صحته ولو ثبت كانت منسوخة  
لفظاً وحكماً ولهذا لم يقرأ بها أحد من قراء الشواذ وفي المنافع  
قراءتها أي ولم يشتهر فكانت كخبر واحد غير مشهور فلا يجوز  
الزيادة على الكتاب بمثله بخلاف قراءة ابن مسعود وكفان  
اليميل فأنها مشهورة غير متواترة والقراءات السبع متواترة  
عند الأئمة الأربعة وجميع أهل السنة خلافاً للمعتزلة فأنها  
أحاد عندهم والاستحباب للحديث الذي قد منا ولا فيه مسارعة  
إلى فعل الواجب وبراءة الذمة وخروج من الخلاف فإن أخر  
حتى دخل رمضان أخر صام الثاني وقضى الأول بعد كان التخير  
بعداً وبغير عذر وبه قال ابن مسعود والحسن بن الحسن  
البصري وطاوس وإبراهيم النخعي والشعبي وحماد وداود  
وأصحابه والمزني وخالف الشافعي فيه وقالت الأئمة الثلاثة  
أن أخر بغير عذر حتى دخل رمضان صامه وقضى الأول بعد  
وعليه فدية لكل يوم مد وحكوا ذلك عن ابن عمر وابن عباس  
وأخرين لما رواه الدارقطني عن النبي عليه السلام أنه قال في  
رجل أفطر في رمضان ثم صح ولم يصم حتى أدركه رمضان أخر  
يصوم الذي أدركه ثم يصوم الشهر الذي أفطر فيه ويطعم عن كل  
يوم مسكيناً وفي سنن إبراهيم بن نافع قال أبو حاتم الرازي  
كان يكذب وفيه عمر أيضاً قال فيه كان يضع الحديث ولنا قوله تعالى

فقط رمضان



فعدة من ايام اخر ومضى متناولا ما قبل رمضان وما بعد على  
حد سواء فلا يجوز ايجاب الفدية في بعض الايام دون البعض  
بغير دليل ولان تاخير الاداء عن وقته لا يوجب فدية فتاخير  
القضاء اولى فصار كما لو اخر الصلاة بعذرا وبغى حتى دخل وقت  
صلاة اخرى فاته لا يجب فيها فدية بالاجماع وفي المحيط ومن افطر  
بعذروا قدر على القضاء فعليه القضاء على التراخي وفي البدائع  
بناها على الامر المطلق كالامر بالقارات ونحوها كالندور المطلقة  
فاته على التراخي عند عامة مشايخنا ويضيق عليه عند آخرين  
وعند الكرخي على الفور وحكاة عن اصحابنا والصحيح الاول  
قلت ولو كان على الفور لا يلزم الفدية بالتأخير على اصحاب الشافعي  
اذا فعل المأمور به كالزكاة والحج عند وحكي الكرخي عن الاصحاب  
انه موقت بما بين الرمضانين وسو غير سديد فانهم لم يكرهوا  
التطوع قبل القضاء ولو كان كذلك لكان لتأخير الواجب عن وقته  
المضيق بالنفل وما روي عن عائشة انها كانت لا يؤخر عن شعبان  
لانه عليه السلام كان يصوم شعبان ولو صامت قبله وبما احتاج  
اليها فكانت يفطر لحاجته ومذهبنا مروى عن علي وابن مسعود  
قالا عائشة رضي الله عنها كان يكون على الصوم من رمضان فما  
استطيع ان اقضي الا في شعبان لمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
رواه الجماعة فدل على انه على التراخي قال النووي الستة الثابتة  
كالاولى في احد الوجهين وكذا في كل سنة وصححه امام الحرمين  
وغنى وهو الاصح عندهم وصحح الماوردي الاكتفاء بمدة واحد  
وهو قول ابن حبيب ومالك ولو افطر عدوانا حتى وجب فيه فدية  
مع القضاء في احد الوجهين ذكر الوجهين في الوسيط والوسيط  
ولم يبرح احد الوجهين وفي الروضة قال الاصح عدم الوجوب ثم  
لم يقضه حتى دخل رمضان آخر فعليه فديتان فدية لا فطان  
عدوانا وفدية لتأخير

عدوانا وفدية لتأخير قال النووي هذا هو المذهب وهو تفريع  
على اصل لا اصل له وفي المحلى قال ابن حزم امور رسول الله صلى الله عليه وسلم  
المتعهد للفقير والحائض والنفساء بالقضاء ولم يجد الله تعالى ولا  
رسوله في ذلك وقتا بعينه ولم يأت نص قرآن ولا سنة ولا قياس له  
وجه باجبا بطعام في ذلك فلا يجوز الزام ذلك احدا لانه شرع و  
الشرع لا يوجب في الدين الا الله سبحانه على لسان رسوله قال  
ابو محمد علي روي عن ابن عمر عن طريق صحيحة انه يصوم  
الثاني ولا يقضي الاول ولكن يطعم عن كل يوم مسكينا مائة  
وبه يقول قتادة وعكرمة وروينا عنه ايضا انه يهدي مكان  
كل رمضان يفطر في قضائه بدنة مقلون قال قال علي عهدنا  
ثالثا للكتبة والشافعية يقولون فما وافق هو ام من قولنا صاحب  
كل هذا لا يقال بالرأي فهذا قال في قول ابن عثما في البدنة  
قلت قول ابن عمر مضطرب في ذلك فترك واخذ بقول ابن عباس  
فانه لا اضطراب في قوله والظاهر انه لم يقله براه **قوله**  
والحامل والمرضع اذا خافتا على نفسيهما او ولدتهما افطرتا او  
قضتا في الفدية عليهما ولا كفارة للعذر وقال الشافعي وابن  
حبيب ان خافتا على نفسيهما او على نفسيهما او ولدتهما فلا فدية  
عليهما بلا خلاف وان خافتا على ولدتهما فثلاثة اوجه في الفدية  
احدها وجوبها وهو الصحيح ثانيها مستحبة وهو قول المذنب  
كالمرضع والمسافر ثالثها الوجوب على المرضع دون الحامل  
ولدغيرها كولدها في الصحيح وقال مالك الحامل يقضي بلا  
فدية والمرضع يقضي ويفدى وعن اسحاق بن راهويه بخبر ان  
بين القضاء ولا فدية وبين الفدية ولا قضاء وعن ابن عمر  
وابن عباس وابن حبيب والقاسم يفطران وتطعمان ولا قضاء  
عليهما وقالت الظاهرية يفطران ولا قضاء عليهما ولا فدية



ومذهبنا قول علي بن ابي طالب وعبد الله بن عباس وابن هريرة  
والزهري وربيعة والاوزاعي والثوري وابن عبد  
وانثور ومالك في رواية واختار ابو بكر بن المنذر  
في الاشراف وذكر مثله في المحلى عن ابن عباس وعكرمة  
وفي المبسوط عن علي ايضا قال ابن حزم هذا التقسيم  
الذي ذكر عن مالك والشافعي لا يحفظ عن احد من  
الصحابه والتابعين واستدل شمس الائمة الشريفة  
بقوله عليه السلام ان الله وضع عن المسافر شطر  
الصلاة والصوم وعن الحامل والمرضع الصوم وقد  
تقدم فقد سوى بين المسافر وبين الحامل والمرضع  
بجامع العذر والحاجة الى الفطر ولانه لا جناية منها  
والقضاء بدل عن الغاية فلا يجب عليه بدلا  
لانها مفطرتان بعذر فكانتا كالمرضى والمسافر  
في وجوب لقضاء دون الفدية ولا يجوز ان يجب  
باعتبار الولد لانه لا صوم عليه فكيف يجب ما هو  
بدل عنه ولا انها لو كانت باعتبار لوجبت في ماله  
كنفقته ولهذا لا يتعد بتعذر الولد في الحواشي  
المراد بالمرضع الظير لوجوه الارضاع عليها بالعقد  
بخلاف الام فان الاب يستاجر غيرها قال ذلك في  
الذخيرة ويرى قوله اذا خافنا على ولدنا والشيخ  
الفقيه الهرم الذي لا يقدر على الصيام يقطرو  
يطعم لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارات فما صله  
ان الشيخ والشيخة الكبيرين اذا كانا الصوم بجهدهما  
ويشق عليهما مشقة شديدة فالحكم فيه ما ذكر صاحب  
الكتاب قال ابن المنذر اجمع اهلا العلم على جواز اقطار  
ومذهبنا قول علي بن ابي طالب

292  
ومذهبنا قول علي بن ابي طالب وعبد الله بن عباس وابن هريرة  
وانس وابن عمر وعكرمة وابن مجاهد وعطاء وسعيد بن المسيب  
وابن الزباد والزهري ويحيى بن سعيد واحمد واسحاق وسعيد بن  
جبير وطاوس والتابعين والاوزاعي والثوري وقال مالك لا يجب  
عليه شيء ويروي ذلك عن ربيعة وخالد بن دزول وابن ثور ودأود  
وعلى الظاهري واختار الطحاوي وابن المنذر ويحكي ذلك عن القاسم  
وسالم ومكحول وسعيد بن عبد العزيز لانه عاجز عن الصوم  
فاشبهه المريض اذا مات قبل البر والمسافر اذا مات قبل الاقامة  
والصبي والمجنون وللشافعي قولان احدهما لا يجب لفدية عليها  
لعدم وجوب الصوم عليها والثاني يجب لفدية لكل يوم من  
من طعام وهو الصحيح وعدم وجوب لفدية لموا القديم والوجوب  
المجديد وقال ابو يطي هي مسبوحة ولنا ما رواه عطاء انه سمع  
ابن عباس يقرأ وعلى الذي يطوفونه فدية طعام مسكين قال  
ابن عباس ليست بمسبوخة هي للشيخ الكبير والمرأة الكبي  
لا يستطيعان ان يصوما فيطحان مكان كل يوم مسكينا رواه  
البخاري قال ابو محمد بن حزم قد صح ذلك عن علي وابن عباس  
انس وفي المنافع الفقيه الذي قارب لفنا او الذي فنيته قوته  
وفي المبسوط ولان الصوم قد لزمه بشهر الشهر حتى لو تحمل  
المشقة وصام صح صومه وسقط عنه فرضه وانما يباح له الفطر  
لاجل المشقة والحرج وليس عذر بعرضية الزوال حتى يصار  
الى القضاء فوجبت الفدية لذلك من مات وعليه صوم وقيل  
في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ان حرق  
لا مقدن اي لا يطيقونه لقوله تعالى يبين الله لكم ان يضلوا  
اي لا يضلوا وهو مذهب الكوفيين وعند البصريين كراهة ان  
يضلوا لقوله تعالى وجعل فيها رواسي ان تميد ان لا تميد



او كراهة ان تميد بهم وفي البدايع وما قاله مالك خلاف اجماع  
السلف وادعى اجماع الصحابة عليه قلت لم يقل احد من الصحابة  
بقول مالك لكن يقول جماعة من السلف قبل مالك ودليله قوي  
فان اصحابنا اوجبوا الفدية على الشيخ الهم الذي لا يستطيع الصوم  
اصلا فمن لا يجب عليه الصوم اصلا كيف يكون له بدل واقوى من  
هذا ان المسافر المريض ابيع له الفطر مع القدرة على الصوم  
للمسقة فلو مات على حاله لا يجب عليه الفدية فالذي لا قدرة  
له على الصوم اصلا او لي بعدم وجوب الفدية فهذا واضح كما ترى  
ثم هذه الاعتذار كما يرخص او يبيع الفطر في رمضان يرخص او  
يسح في النذر المعين ذكر في البدايع وفي الاسبيجاني كل صوم  
كان اصلا بنفسه ولم يكن بدلا عن غير جاز فيه الاطعام مثلا  
كفارة الاططار والظهار اذا عجز عن الاعتاق والصيام فيطعم  
سنتين مسكينا وكل صوم كان بدلا ولم يكن اصلا لا يجوز فيه الاطعام  
والفدية مثلا صوم كفارة اليمين وصوم كفارة القتل اذا صار  
شيخا فانما يعرف ذلك في الزيادات ولو افطر بعد ذلك وبغى  
ولم يقض حتى عجز يجوز له الفدية وان اوصى ان يطعموا عنه  
في كفارة اليمين كفروا عنه باطعام عشرة مساكين او بكسوتهم  
وفي القتل كفروا عنه بالاعتاق ولم يذكر الاعتاق في كفارة  
اليمين لانه لا يلزمهم الزيادة هكذا في قاضي خا قلت فينبغي  
ان يتعين الاطعام لانه الا في كما ذكر والاعتاق متعين في  
القتل اذا لا يصام عن الغير وان تبرعت الورثة عنه عند  
عدم الايصاء بالاطعام والكسوة جاز ان شاء الله تعالى ويجوز  
بالاعتاق لما فيه من الزام الولاية بغير الترامه ولا مدخل  
للاطعام في كفارة القتل لانه لم يره به نص فيه والقياس لا  
يجزى في الكفارة قال قاضي خا في الزيادات انما وضع المسئلة  
في كفارة اليمين والقتل

295  
في كفارة اليمين والقتل دون الظهار ولان كفارة الظهار  
يسقط بموت احدكما لانها لا يجب الا عند العزم على الوطئ  
قلت قد ذكر في وصايا الهداية وجوب كفارة الظهار  
بعد الموت وكذا المتتمع اذا لم يجد الهدى وعجز عن الصوم  
لايجزى الفدية عن الصوم ولا كذا في كفارة الخلق عن  
اذا اذا لم يقدر على الاطعام والنسك ولو احدث الله تعالى  
للشيخ الفاقة فحق قدر على الصوم بعد الفدية يبطل  
حكم الفدية كالحكم عليها بالاياس اذا حاضت بعد  
الاعتداد بالاشهر اذ شرط الحلفية استمرار العجز  
وقال ابن تيمية في شرح الهداية لا يلزمه القضاء وفي  
المغني ذكر احتمالين ولو كان الشيخ الهرم والهرمة  
مسافرين فلا فدية عليهما ذكر ذلك في كتب الحنابلة فوالله  
ومن مات وعليه قضاء رمضان او غير ما ذكرناه فاقضى  
به اطعم عنه وليه لكل يوم مسكينا نصف صاع من بر  
او صاعا من تمر او شعير قال ابو محمد بن حزم قد روي  
عن سليمان التيمي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
قال اذا مات الرجل وعليه صيام رمضان اطعم عنه  
كل يوم نصف صاع من بر بطريق صحيحة وعن ابن عباس  
ان مات الذي عليه صوم ولم يصح قبل موته فليس عليه  
شئ فان صح اطعم عنه عن كل يوم نصف صاع حنطة و  
عن عائشة في هذا الخبر نفسه ان يطعم عن كل يوم نصف  
صاع من بر وهو قول الثوري ذكر ذلك كله باسناد صحيح  
في المحلى وقال الائمة الثلاثة سمعتم لا بد من الايصاء في  
حق الوجوب على الولي عندنا وبه قال مالك ويعتبر من ثلث  
ماله وعند الشافعي وابن حنبل لا يتوقف الاطعام على الايصاء



ولا يصوم الولي ولا غيب عنه في صوم رمضان عند الأربعة الآ الشافعي في القديم فان الولي يصوم عنه وليس القول القديم مذهبنا فانه غيبا كتيبه القدي واشهد على نفسه بالرجوع عنها هكذا نقلا ذلك عنه اصحابه وعند ابن حنبل يصوم الولي عنه صوم النذر وهو مذهب ابن عباس ويطلع عنه في صوم رمضان رواه عنه الاثرم واختار ابن عقيلا من الخبايا ان صوم النذر كرمضان لا يصام عنه كقول الجماعة وقال ابن حنبل هذا لا يختص بالولي بل كل من صام عنه يجزيه وقال الاوزاعي والثوري يطلع عنه وليه فان لم يجد صام عنه وقال طاووس وقتادة والحسن والزمري في رواية وابو ثور وداود بن علي يصوم عنه وليه ويجب عليه حديث عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام قال من مات و عليه صيام صام عنه وليه متفق عليه وفي رواية ابن عباس مثله وجه قول الشافعي وابن حنبل في عدم اشتراط الايضاء ما رواه ابن عباس ان امرأة قالت يا رسول الله ان اتى حائض وعليها صوم نذرا فاصوم عنها فقال لا ارايت لو كان على اهلك دين ففرضت عليه اكان يؤدى ذلك عنها قالت نعم قال فصومي عن اهلك اخرجاه ولم يذكر الوصية ولا سأل رسول الله عنها او وصيتا لا وفي بعض طرق الحديث فدين لله احق ولعائشة اهل العلم ما رواه النسائي عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصلي احد عن احد ولا يصوم احد عن احد ولكن يطلع عنه وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات و عليه صوم شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا قال القرطبي في شرح الموطا

القرطبي في شرح الموطا اسناده حسن ورواه ابن ماجه ايضا وقال ابن عبد البر اما الصلاة فاجماع من العلماء انه لا يصلي احد عن احد في حال حياته ولا بعد موته هذا لا خلاف فيه قلت اتفقوا على ان من حج عن غيب يصلي ركعتي الطواف عنه هكذا حكاه ابن حزم في المحلى وقال مالك في الصوم هذا امر مجتمع عليه عندنا لا خلاف فيه وقال ابن القصار لما لم يجز الصوم عن الشيخ الهم في حياته فكذلك بعد مماته فرقة ما اختلف فيه الى ما اجمع عليه وحكى ابن القصار في شرح البخاري عن المهلب انه قال لو جاز ان يصوم احد عن احد في الصوم لجاز ان يصلي الناس عن الناس فلو كان ذلك مانعا لجاز ان يؤمن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عمه انه طالب لمخرجه على ايمانه وقد اجمعت الامة على انه لا يؤمن احد عن احد ولا يصلي احد عن احد فوجبان يرد ما اختلف فيه الى من اجمع عليه انتهى كلام المهلب قلت هذا منه انكار على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومصادمة للحديث الصحيح الثابت بالرة ومخالفة للرأي ومن ينكرون على من قال ببعض ذلك يجعلونهم اصحابا لرأي يبرأ ويجعلون انفسهم اهل الاثر والحديث وما اسهل ردة الاحاديث الثابتة عليهم سيجزئهم وصبرهم وقالوا اخذنا في ذلك بقول ابن عباس وعائشة في ترك روايتهم للصوم الولي ومما الراويان الحديث ويقولون عمر وانس في الاطعام دون صوم الولي عنه فيقال لمالك والشافعي وابن حنبل كيف اخذتم بقولهم في ترك الصوم ولم تأخذوا بقولهم في الفدية بنصف صاع من بر مع ان الذي اخذتم به يضاد احاديث صحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي تركتم من قولهم لا يعارضه قول رسول الله ذكر معناه في الرقة عليهم ابو محمد علي بن حزم في المحلى وذكر فيه ان تقدير نصف صاع من بر صحيح



وقد ذكرنا ذلك وما فيه من الخلاف قبل هذا واما الجواب  
عن تشبيهه بدين العبادان فيه جاءت امرأة فقالت ان  
أتى ماتت وعليها صوم شهر وفي بعضه صوم شهرين يرويه  
بريد ومما في مسلم وفي بعضه عليها صوم نذرو يروى ان اخي  
ماتت ويروى جاء رجل الى رسول الله فقال ان اتي ماتت و  
عليها صوم شهر ويروى عليها خمسة عشر يوما ويروى انها  
قالت ان اخي ماتت وعليها صيام شهرين متتابعين ذكره  
الروايات ابن بطال في شرح البخاري وكذا السفاقي في قال  
ابن عبد الملك هذا فيه اضطراب عظيم يدل على وهم الرواة  
وبدون هذا يعتد الحديث وقال ابو الحسن بن بطال وابن  
عباس راويه وقد خالفه بفتواه فدل على نسخ ما رواه تشبيه  
عليه السلام بدين العباد حجة لنا لانه قال افا قضيه عنها  
قال او انت لو كان على امك دين كنت قاضيه وانما سأل  
هل كنت تقضيه لانه لا يجب عليه ان يقضى دين امه اذا  
لم يكن لها وتا ولو ان الطعام من الولي يقوم مقام الصيام  
قلت او يجعل ثوابه له فيصلا اليه وينتفع به فلانه  
صام بنفسه في حصول ثواب الصوم له وانتفاعه به وهذا  
متعين اذ لو لم يكن كذلك لما عرضوا عنه وبهم الرواة له  
مذهبنا ان الراوى الحديث اذا عمل بخلافه لا يبقى حجة  
يعرف ذلك في اصول الفقه وانما اشترطنا الايضاء بذلك لان  
الواجب في العبادات فعله قال الله تعالى والذين هم للزكاة  
فاعلون وبالموت يسقط فعله ويا ثم بتركه لو مات اذا تمكّن  
منه فيجب عليه الايضاء به اذ لو وجبت بدون الايضاء كما  
العبادة جبرية لا اختيارية ولان حق الورثة تعلق بماله  
عند مرضه والزكاة ليست بدين مطلق بخلاف ديون العباد  
وهذا لان الفدية بدل

وهذا لان الفدية بدل عن الصوم والاصل لا يتأدى بالناس  
تلك ابد له فاذا اوصى قام مقامه في البدل للضرورة ثم  
تبرع ابتداء لسقوطه بالموت على ما ذكرناه فيعتبر  
من الثلث ثم الصلاة كالصوم باستحسان المشايخ والنص  
وله بالفدية في الشيخ الفاضل على خلاف القياس في صوم  
اصل بنفسه لان صوم هو بدل فاذا لم تشرع الفدية في  
نفس الصوم لكونه بدلا فاولى ان لا تشرع في الصلاة لانها  
نوع آخر من العبادات غير الصوم لكن المشايخ استحسنوا  
ذلك فقالوا يجوز ان يكون العلة في الصوم قد اشتهر كابينه  
وبين الصلاة وان كانت لا تعقل وفيه تحصيل الاجر للميت  
ودفع حاجة الفقير بالصدقة وهو من باب الاضياف ولم  
يحرما بالاجزا حتى قالوا بحرية ان شاء الله تعالى كمال  
تبرع الوارث به في الصوم هكذا الخواشي وتجر علقه بالمسيه  
عند الوصية ايضا لانه من خلاف جنس الواجب كالمأمور  
بقضاء الدين اذا ادى من خلاف جنس الحق بخلاف الحج عند  
الوصية به وكل صلاة يعتبر بصوم يوم هو الصحيح وفي  
الحاوي قال عصام كل يوم نصف صاع من بر كالصوم فانه  
وظيفة اليوم مثل صلاة اليوم قال ابو القاسم سمعت محمد  
بن سلمة يقول لما رجعت من العراق لقيت محمد بن مقاتل  
بالري فعرض علي اجوبه مسائل كتب اليه اهل بلخ وفيها  
هذه المسئلة وقد اجاب ان لكل يوم وليلة نصف صاع من بر  
فناظرته وقلت هذا خلاف الصوم لان الصوم يتعلق اوله  
بآخر ولا كذلك صلاة اليوم والليلة فحاج جوابه وكتب علي  
الحاشية لكل صلاة نصف صاع فلما قدمت بلخ قلت لهم لي  
عليكم منة فهو ابن مقاتل الى قولي وعلامة ذلك بحال الجواب

في حشر الحج الثاني  
في امر الفدية



الاول وكتب جوابي على الحاشية قال ابو القاسم يقول  
 محمد بن مسلمة وباحتجاجة اقوله وقوله ولا يصوم عنه  
 الولي ولا يصلي وقد اوضحناه من قبله فدوع ذكره  
 قنية المنية عن المرغيناني ان من اكل في نهار رمضان متعمدا  
 على وجه الشبهة يوم مرقته واسان الصغينة التي لا  
 تستهي مثلها لا رواية فيه وقيل لا يجب الحد ولا الكفارة  
 فيه عند ما خلا فالان يوسف كما في حرمة المصامى وقيل  
 هو كالجماع وقيل لا يجب بالاجماع ولو مكنت صبيّا او مجنوناً  
 من نفسها فعليها الكفارة بالاتفاق وفي النواذر على قياس  
 الحد لا يلزمها لقدر ذكره بخرقه وجامع ان لم يمنع وصول  
 حرارة الفرع اليه يجب الكفارة والآفلا ومدة التحليل  
 قد تقدم مثله وفي المرغيناني قد قدم لسبب في نهار رمضان  
 فاستسقى ماء فشرّب ثم عفى عنه قال المرغيناني يجب  
 عليه الكفارة لانه لم يكن على شرب الماء وفي اجناس  
 الناطقي سأل لعابه الى ذقنه ولم ينقطع فاستلحه لا يفطر  
 وفي الواقعات المريض ان صام يصلي قاعداً وان لم يقصم  
 يصلي قائماً يصوم ويصلي قاعداً لساى بها ومن كان يحكم  
 غيباً فافطرت يوم نوبته فلم يات فعليه الكفارة وكذا  
 افطرت يوم عادتها في الحيض فلم يحض والغاري بازاء  
 العدو ويخاف الضعف على نفسه فله الاكل قبل الحرب  
 مقيماً كان او مسافراً لغلبتها في ذلك الزمان فعلى هذا ينبغي  
 ان يكون الحجت كذلك قال الجواب الاول اصح وقيل الكفارة  
 عليه للمشبهة في اريد جليلة راي انساة رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في المنام ليلة الثلاثين من شعبان والناس  
 لم يروا هلال رمضان فاخبر ان غداً من رمضان لم يصمه  
 صاحب المنام ولا غيب قال

ما  
 من الكرامة ان يحار  
 رمضان على وجه الشهر  
 يوم من جملة عشر

ما  
 دارا في الشهر  
 على رسم المنام واحسن  
 صام ملك على عام ١١

صاحب المنام ولا غيب قال النور ذكر القاضي حسين  
 ونقل القاضي عياض الاجماع والستر فيه عدم ضبط النائم  
 لاشك في الرواية وعلى اصلنا ينبغي له ان يصومه ولا ينوي  
 انه من رمضان قول ه ومن دخل في صوم التطوع او في  
 صلاة التطوع ثم افسد قضاءه وهو قول ابن بكر وابن عباس  
 والنخعي ومالك عند عدم العذر ورواية عن ا  
 ربه قالت الظاهرية وهذا مذهب الحسن البصري ومالك  
 واسماعيل بن عليته وابن ثور وقال الشافعي وابن حنبل في  
 ظاهر الرواية عنه لا يلزمه القضاء فيهما اذا افسد ما ويري  
 عن ابن عمر وفي المحلى قال ابن حزم ان نذر فافطرت بعد  
 او غير عذر لا يلزمه قضاء الا ان يكون نذراً ان يقضيه  
 فيلزمه قضاء والمتطوع اذا افطرت يلزمه قضاء وهذا  
 تخطيط محض بغير برهان وحكي ابن بطال في شرح البخاري  
 عن ابن عمر انه قال المفطر في التطوع ذلك لا لعب في دينه  
 وفي المحلى عن جرير ابن حازم عن يحيى بن سعيد الانصاري  
 عن مريم عن عاتشة رضي الله عنها قالت اصبحت انا وحفصة  
 صائمتين متطوعتين فاهدي لنا طعام فافطرتنا عليه  
 فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم علينا فبدر بنا حفصة وكانت  
 ابنة ابيها وفي المبسوط سبأ في الخيرات فسأله عن  
 ذلك فقال عليه السلام اقضيا يوما بكانه وذكر في الموطأ  
 والترمذي والنسائي قال ابن حزم لم يخف علينا قول من  
 قال اخطأ جرير في هذا الخبر وهذا ليس بشي لان جريرا  
 ثقة وقد صح القضاء بالافطار في ذلك انتهى كلام ابن حزم  
 وروى في الموطأ من عتق طريق مرسل قال ابو الحسن بن الارسل  
 الحصار هذا سند صحيح ورجال رجال الصحيحين ولا يفتي



قال القرطبي وذكر ابو محمد عبد الحق هذا الحديث وقال  
خرجه النسائي وتابعه فرج ابن فضالة عن يحيى قال  
الدارقطني فيه فرج وجري في الفهاحماد بن زيد وعبد بن  
العوام ويحيى بن ايوب فروق عن يحيى بن سعيد عن الزهري  
مرسلا قال ابو الحسن بن الحضار هذه عصبية مذهبية و  
ليس في ارسال الحديث من مرسله دليل على وهم من وصله  
من العدول الثقات وقال ابو الفرج لا يقبل طعن الدارقطني  
اذا انفرد به لما عرف من عصبية وعن انس قال دخل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم على ام سلمة فأتته بتمر وسمن فقال  
اعيدوا سمنكم في سقايه وتمر كم في وعائه فاني صائم قال  
ابو بكر في العارضة هذا حديث سباعي عال ذكر ابو عيسى  
الترمذي وخرجه البخاري قال وهو نقص في صومه فانما  
المعصية لله وسقاه فقد امر بالصائم باتمام صومه من غير فصل  
وفي حديث الاعرابي هل على غير ذلك قال عليه السلام لا الا  
تطوع فثبتنا الوجوب مع التطوع وسوا المطلوب فانه قيل خرج  
عن عايشة ام المؤمنين قالت دخل النبي عليه السلام ذات  
يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا لا قال اني اذا صائم ثم ان  
يوما آخر فقلنا يا رسول الله اهدي لنا حسن فقال ارينيه  
فلقد اصبح صائما فاكل فعلم انه غير لازم قلنا زله النسائي  
فيه ولكن اصوم يوما مكانه وصح هذه الزيادة ابو محمد  
عبد الحق وروى حديث عايشة وحفصة في وجوب القضاء  
من طريق يزيد عن زميل عن عروة عن عايشة قال القرطبي  
اخرجه ابو داود والنسائي ومالك في الموطا قال النسائي زميل  
ليس بالمشهور وقال البخاري لا يعرف لزميل سماع من عروة  
ولا يزيد من زميل قال القرطبي الحديث صحيح من طريق جري  
بن حازم وقد قال الله تعالى

بن حازم وقد قال الله تعالى ومن يعظم شعائر الله  
فانها من تقوى القلوب ومن افسد صومه او صلاته  
بعد الشروع فيها فليس بمعظم للصوم والصلاة وقال  
الله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل وهذا يقتضي العموم  
في الصوم كما قال الله تعالى واتوا الحج والعمرة لله وقد  
ارجبوا على مفسد الحج والعمرة القضاء والامر بالاتمام  
في الكل وقال الله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم والنهي عن الابطال  
يوجب الاتمام فاذا ترك الاتمام الواجب تجب عليه القضاء  
كالنذر وقال القرطبي قد ثبت عن النبي عليه السلام  
انه قال اذا دعي احدكم الى طعام فليجب فان كان مفطرا  
فلياكل وروى فان شاء اكل وان كان صائما فليدع وروى  
فليصل يريد فليدع وقد روى في هذا الحديث وان كان  
صائما فلا ياكل فلو كان الفطر في التطوع جازيا كان الافضل  
والاحسن الفطر لاجابة الدعوة التي هي سنة فلما  
لم يكن كذلك علم ان الفطر في التطوع لا يجوز وعن النبي  
عليه السلام انه قال لا يصوم امرأة وزوجها شاهدين يوما  
من غير شهر رمضان الا باذنه فلو كان الصوم النفل غير  
لازم في حقها وان زوجها ابطاله لما احتاجت الى لفه  
ولا معنى له مع اباحة افساده فان قيل روى البخاري  
عن ابي جحيفة قال اخي رسول الله صلى الله عليه وسلم بين  
سلمان وانه الدرهم فزار سلمان ابا الدرهم فرائ ام  
الدرهم مستد له فقال لهما ما شئت قالت اخوك ابو  
الدرهم ليس له حاجة في الدنيا فجاء ابو الدرهم وضع  
له طعاما فقال كل فاني صائم قال خا انا باطل حتى تاكل  
فاكل فلما كان الليل ذهب ابو الدرهم يقوم قال ثم قنّام



ثم ذهب يقوم فقال ثم فلما كان من آخر قال سلمان فيم الآن  
 فصليا فقال له سلمان ان لزوجه عليك حقا ولا هلك عليك  
 حقا فاعط كل ذي حق حقه ويروي حقا فانه النبي عليه السلام  
 فذكر ذلك له فقال له صدق سلمان فقد جوز له النبي عليه السلام  
 ما امر به سلمان من الفطر وجعله افقه منه بقوله صدق  
 سلمان ولم يامر بالقضاء قلت لاهجة لهم فيه فان افطار  
 كان لعسم سلمان عليه ولخذر الضيافة وقد امر بالقضاء  
 في غير من الاحاديث وعن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله  
 قال صنع رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فقدم  
 النبي عليه السلام واصحابا له فلما اتم بالطعام تنحى احد  
 فقال له عليه السلام ما لك فقال اني صائم فقال عليه السلام  
 تكلف لك اخوك وصنع ثم تقول اني صائم كل وصائم يوما  
 مكانه وعينه الدارقطني فقال له ابو سعيد الخدري ذكر  
 الحديث القرطبي في شرح الموطا ورواه الدارقطني فان قيل  
 روت ام سلمة ان النبي عليه السلام كان يصبح صائما وروى  
 يريد الصوم فيقول اعندكم شيء قالت فنقول لعنه يصبح  
 صائما فيقول بلى ولكن لا بأس ان افطر ما لم يكن نذرا او قضا  
 من رمضان رواه الدارقطني وفيه محمد بن عبد الله العريزي  
 ولا يحتاج به وما روى عنه عليه السلام انه قال الصائم النطق  
 امر نفسه او امين نفسه ان شاء صام وان شاء افطر فيل  
 له قال القرطبي لا يصح هذا الحديث وقال ابو عيسى الترمذي  
 في اسنانه مقال وكذا ما أخرجه ابو احمد من حديث جعفر بن  
 الزبير عن القاسم عن ابي امامة عن النبي عليه السلام انه  
 قال من صام تطوعا فهو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار  
 وجعفر بن الزبير مروي وكان رجلا صالحا ذكر القرطبي في  
 شرح الموطا ولو ثبت كان

الليل

شرح الموطا ولو ثبت كان سائنا الوقت صحة الشرع في  
 لانه لا يصح شروعه بعد نصف النهار او لوان شاء افطر  
 ففرض كما جاء في غير وفي المحلى عن سعيد بن المسيب قال خرج  
 عمر بن الخطاب يوما على اصحابه فقال اني اصبحت صائما فمريت  
 في جارية فيوقعت عليها فما ترون فقال علي اصبحت حلالا  
 تقضى يوما مكانه كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمر انت  
 احسنهم فتيا وفيه عن ابن عباس انه كان يامر بقضاء يوم  
 مكانه ولان اخبارنا مثبتة واخبارهم نافية او ساكتة عن  
 القضاء والمنبت اولي من الثاني والساكت ولان ما قلنا احتياط  
 في دين الله وطاعته فكان اولي وافطار عليه السلام محمول على  
 العذر لانه لا يعدم شهوة بطنه على طاعة ربه تنبيه قبل  
 الشروع ملزم في عبادات سبع الصلاة والصوم والاعتكاف  
 والحج والعمرة والايتمام وطواف التطوع بخلاف الوضوء والصدقة  
 والوقف والسفر للجهاد وبناء المساجد والقناطر والسقي  
 الطواف على الخلق وفي المبسوط وهذه المسئلة يفتي على اصل  
 وهو ان بعد الشروع لا يباح له الافطار بغير عذر عندنا فيكون  
 بالافطار جائيا فيلزمه القضاء وعند الشافعي من غير عذر  
 فلا يكون جائيا في الافطار فلا يلزمه القضاء ولا خلاف انه يباح  
 له الافطار بعذر واختلفت الروايات في الضيافة فروى هشام  
 عن محمد انه يبيح الفطر وروى الحسن عن ابي حنيفة انه عذر  
 وسوا الاظهر ويحب القضاء في الافطار بعذر كان او بغير عذر  
 وكان الافطار يصنعه او بغير صنعه كالصائمة تطوعا اذا  
 حاضت عليها القضاء في اصح الروايتين وكذا لو افتتح التطوع  
 بالتيتم ثم راي الماء فعليه القضاء لانه قد تعدد الاداء بعد  
 صحة الشروع وفي الفتاوى دعي الى طعام وموطا ثم في النقل

من الموطا  
 في عبادات سبع

العذر  
 الافطار بالاصح  
 لا رعايا



ان صنع لاجله فلا بأس بان يفطروا عن محمد ان تحل على الخ له  
فدعاه افطر وقيل ان تاذى باستناعه افطروا عن الحسن  
انه لا يفطروا الا من عذروا في المتقي له ان يفطر قبل تاويله  
بعذر وقيل قبل الزوال له ان يفطر وبعد لا يفطروا  
القضاء وصوم الفرض لا يفطروا عن محمد لا بأس به وان  
حلف غيب بطلاق امراته ان يفطر قال نصير وخلف بن  
ايوب لا يفطر ويدعه بحيث وعن محمد لا بأس بان يفطر  
وان كان في قضاء وفي المحيط ان حلف بطلاق امراته يفطر  
في التطوع دون القضاء وهو قولان في الليث وفي المتقي اذا  
اصبح صائما تطوعا يباح له الافطار من غير عذروا  
الكتاب قال فيه روايتان وذكر الكرخي والرازي عن  
الاصحاب انه لا يباح له الفطر الا بعذروا وفي المروغيناني  
الصحيح من المذهب ان صاحب الدعوى اذا كان يرضى  
بمجره حضور لا يفطر وقال الحلواني احسن ما قيل فيه  
ان كان يثق من نفسه بالقضاء يفطروا والا فلا يفطر  
وان كان فيه اذى المسلم ومسئلة اليمين على هذا التفصيل  
هذا كله قبل الزوال وبعد لا يفطروا الا ان يكون عقوق  
الوالدين والافطار بشرط القضاء رواية الحسن عن  
ابن حنيفة ورواية عن ابو يوسف وفي الولوالجي اذا حلف  
عليه رجل بطلاق امراته يفطر في التطوع دون قضاء  
ومضان والضيافة عذروا في التطوع في الصحيح دون صوم  
القضاء ولم يحل خلافا في الاول وفي الماحونية للحسن بن  
زياد لو ادعى الى وليمة فليجب ولا يفطر في التطوع فان  
اقسم عليه اهلا لوليمة فافطر فلا بأس به وقيل ان كان  
صاحب لوليمة يرضى بمجره حضور لا يفطروا ان كان يثاوي  
يفطر ويقضى وبعد الزوال

يفطر ويقضى وبعد الزوال لا ينبغي له ان يفطر الا ان كان  
في تركه عقوق بالوالدين او باحد سماه في الفرض والواجب  
لا يفطروا الا بعذروا والضيافة ليست بعذر وكذا السفر في  
اليوم الذي انشأه فيه وعذروا فيما عداه والمرضى عذروا  
الايام كلها ذكر ذلك في الذخيرة وفي المحيط والبدائع لا يصوم  
العبد والامة والمدبر والمذنب وام الولد تطوعا الا باذن  
السيد ضمهم الصوم او لا وكذا الاجير الا باذن المستاجر  
والمرأة الا باذن الزوج عند الضرر بالزوج والمستاجر  
فان كان الزوج صائما او مريضا او مسافرا فلها ان يصوم  
فاذا صاموا بغير اذنهم فلمهم ان يفطروهم وقضوا اذا  
اعتق العبد او بانست المرأة اولفة الزوج والمولى واقابنت  
الرجل وامته واخته فلمهم صوم التطوع من غير منع منه  
اعلم ان اصحابنا والمالكية استدلوا على وجوب صيانة العيان  
بقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم قال ابن عبد البر من احتج في  
ذلك بقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم فهو جاهل بقول اهل العلم  
وذلك ان العلماء فيها على قولين فقولا اكثرهم لا تبطلوها  
بالرياء اخلصوا لها الله وهم اهل السنة وقال آخرون لا تبطلوها  
بالكباير وهو قول المعتزلة وممن روى عنه ذلك ابو العالية  
قلت سكتهم عن غير ما لا يدل على عدم اعتبار واللفظ عام و  
الاعتبار لعمومه وقال ابو عمر اجمع العلماء على انه لا شيء على من  
دخل في صيام تطوع او في صلاة تطوع فقطعه عليه عذر من حدث  
او غيب ولم يكن له فيه سبب قلت هذا مذهب مالكا والقضاء  
لازم عند ابن حنيفة واصحابه قطع ذلك بعذروا وبغير عذروا  
الذخيرة المالكية اذا شرع في قضاء يوم وجب عليه اتمامه وان  
لم يكن على الفور فان افطروا وجب قضاء الاصل وفي قضاء القضاء



قولان قوله واذا بلغ الصبي او اسلم الكافر في رمضان  
بقية يومها ولم يقضيا يوميهما وانه افطرا ولا ماضى وصاما  
ما بعده ويوجب الامسك قال الاونايني والحسن بن حنبل وغيره  
واسحاق وابن الماجشون واحد وبعده وجوبه قال مالك والشافعي  
وذكر النووي انه لو قدم المسافر وبراء المريض ومما مفطران  
امسكا بقية يومها استعجابا ويوجب لقضاء قال زفر واسحاق  
ورواية عن ابن حنبل وقاسوا على الصلاة قال المحيط وقاضي خان  
وجوب القضاء يعتمد وجوب الاداء ولم يكن الاداء واجبا عليها  
في اول النهار اذا لخطاب يتوجه عليها في اول النهار والصوم لا  
يتجزأ في يوم واحد قلت يشك بالحايض والنفساء اذ وجوب  
الاداء مع عدم تصون منهما محال لكن الخطاب يتوجه عليها  
على وجه يظهر في خلفه وهو القضاء ولا يجب عند الشافعي  
في حال الحيض والقضاء يجب بامر جديد وهو المذهب في وجه  
يجب ويتأخر الفعل الى وقت لا مكان وفي ظاهر الرواية اذا  
بلغ قبل الزوال يكون صائما نفلا اذا نوى الصوم لانه اهلا للنفل  
بخلاف الكافر وعن ابي يوسف يجوز صومه عن الفرض بخلاف  
الكافر وقيل الكافر كذلك عندك ولو اسلم في غير رمضان قبل  
الزوال كان صائما حتى لو افطر يلزمه قضاء ويجعل القليل  
تبعاً للكثير كما في النية وفي الخزانة لا يصح نفلا ولا فرضاً بخلاف  
خارج رمضان حيث يكون نفلا في حق الصبي ولا يتعلق به الزوم  
وفي المحيط الكافر اذا اسلم بعد الطلوع لا يصح صومه لا فرضاً  
ولا نفلاً وقيل يصح نفلاً لانه قال في الجامع الصغير هو بمنزلة  
الغلام اذا بلغ يصح منه النفلا وفي ظاهر الرواية لا يصح قلت  
الغلام كان اهلاً للصوم النفلا قبل بلوغه بخلاف الكافر قبل  
اسلامه والاول اصح وعلى هذا الحايض والنفساء اذا طهرتا ولا  
يجب التشبه على الحايض

يجب التشبه على الحايض والنفساء والمسافر والمريض  
وفي الذخيرة المالكية التشبه واجب على منتهى بقطر  
اوقات للاباحة مع عدمها وغير واجب على من ابغ له الفطر  
كالفسافر يقدم والحايض يظهر في بقية النهار والمريض يبرأ  
فيها عند مالك والشافعي وقال النووي لو نسي النية في اول  
النهار حتى طلع الفجر لم يصح صومه ويجب امسكه ومن لا  
يجب عليه في اول النهار ففي وجوبه لا امسكه عليه وجهان  
عند الشافعية وروايتان عند الحنابلة وعن ابن مسعود من  
اذا اول النهار فليطأ آخر رواه الطحاوي والاصح وجوب  
الامسك وفي الجلاب اذا شهد على رمضان نهرا وجب الكفر  
والقضاء وفي الجوامع انما الصبا والجنون والكفر اذا زالت  
لا يجب وقيل يجب في الكفر وانما وجب الامسك قضاء لحق  
الشهر وحفظ الحرمة وقد ورده الاحرب بالامسك لمن اكل في  
يوم عاشوراء وقد تقدم واذا قدم المسافر من سفر قبل  
الزوال وكان قد نوى الافطار فنوى الصوم اجزاه وانه كان  
في رمضان وجب عليه الصوم لزوال المرحض في وقت النية  
وكذا لو كان مقيما في اول الوقت مسافرا لا يباح له الفطر  
وقد تقدمت المسئلة بما فيها من الخلاف ولو افطر فيها فلا  
كفارة عليه لشبهة الاباحة في اول الوقت او آخر ومن كان  
في سفر يعلم انه اذا دخل الى اهله من يومه يدخل وهو  
صائم وسوال المأثور عن عمر بن الخطاب قال جماعة العلماء قال ابو عمر  
بن عبد البر ما نعلم احدا اوجب على مسافر دخلا في اهله  
مفطر كفارة ومن اراد ان يخرج مسافرا بعد طلوع الفجر لا  
يفطر عند ان حنيفة واصحابه ومالك والشافعي وهو قول  
الزهري ويحيى بن سعيد وان ثور فان افطر فلا كفارة عليه



وقال الشافعي يجب الكفارة لانه يجب صومه ذكره النووي  
وروى عن المحرومي وابن كسانة من المالكية انه يقضى  
ويكفر وعن ابن عمر يفطرون به قال الشعبي واسحاق واحد  
لكنه اذا برز عن البيوت وقال اسحاق يفطرحين يضع  
رجله في الرحل وهو قول داود وقال ابن المنذر قول احمد  
صحيح وقاس على المريض وقال مالك والشافعي وابن خنبل  
وابو عبيد والطبري اذا قدم المسافر يجوز له الاكل والجماع  
اذا كان اكل اول النهار ويروى مثله عن ابن مسعود وجابر  
ولو صام في السفر ثم افطر وجبت الكفارة عند مالك وعنه  
لا كفارة عليه فان اصبح صائما في السفر ثم اهلته فافطر  
فعليه القضاء والكفارة عندنا وعند مالك وفي الخزانة المسافر  
اذا اصبح صائما فقدم مصى فافتي بان صومه لا يجوز فافطر  
لا كفارة عليه ولو افطر المسافر بعد ما نوى فلا كفارة عليه  
ذكر النووي ان من اصبح صائما في اثناء سفره يجوز له الفطر  
وفيه احتمال للشيخ الرازي وامام الحرمين انه لا يجوز وحكاية  
الدارمي وجهها واذا قدم المسافر وبراء المريض وما صائما  
لا يفطرون في اصح الوجهين ولو لم يكونا نوي الصوم من البلد  
في اصح الطريقين جواز اكلها لانهما غير صائمين ولو قدم  
في رمضان فوجد امراته قد طهرت من الحيض والنفساء او  
براءت من المرض فليس له وطئها وهو قول الاوزاعي والحن  
بن حنبل وابن شبرمة والثوري وقال الشافعي له وطئها وفي  
شرح المذهب للنووي لو قامت بيمينه نهارا لزمه قضاء  
ذلك اليوم وفي لزوم امساكه بقية اليوم قولان احدهما لا يلزم  
كالخائض اذا طهرت والمسافر اذا اقام وعندنا يجب الامساك  
في الاكل وفي المغني اذا اصبح مفطرا يعتقد انه من شعبان  
فقامت بيمينه بالرواية لزمه

فقامت بيمينه بالرواية لزمه الامساك في قول العامة وعن عطاء  
انه ياكل بقية يومه قال ابن عبد البر لانعلم احدا قاله غير  
عطاء وذكر ابو الخطاب ذلك رواية عن ابن خنبل وغلطوه قلت  
هو احد القولين للشافعي فكيف نقول ابو عمر لانعلم احدا قاله غير  
عطاء ويمكن ان يكون مراد احد من السلف ولم يعلم احد قول الشافعي  
واما انه لا قضاء على الكافر فيما مضى فهو قول الائمة الاربعة والاوزاعي  
والشعبي وقتاده وآخرين وقال عطاء وعكرمة يقضى ما مضى من  
الشهر وعن الحسن كالمذهبيين وجه عدم الوجوب ان الكفار غير  
مخاطبين بفروع العبادات عندنا وعند الشافعي وان كانوا مخاطبين  
لكن في ايجاب قضاء الصوم والصلاة عليه خرج وسحر عن الاسلام  
فلا يجب ثم الصبي لا يجب عليه الصوم قبل بلوغه ولا يضرب عليه  
في العشر وهو قول مالك للمشفقة والحنون عليه لضعف بيته  
فان اطاقة يستحب له الصوم ويصح منه النفل وعدم الوجوب  
مذهبا لائمة الاربعة وآخرين وقال عطاء والاوزاعي وعبد الملك  
ابن الماجشون يجب عليه اذا اطاقه فمضى لم يصمه لزمه قضاء  
وهو رواية عن ابن خنبل واختارها ابن ابي موسى من الحنابلة  
وقال الشافعي يؤمر بالصوم لسبع سنين اذا اطاق ويضرب عليه  
في العشر وهو قول احمد والثوري والليث وقال اسحاق اذا بلغ  
ثنتي عشرة سنة احب الي ان تكلف الصوم وقال الاوزاعي اذا  
اطاق صوم ثلاثة ايام ساعا وجب عليه صيام شهر رمضان لقوله  
عليه السلام اذا اطاق الغلام صيام ثلاثة ايام وجب عليه  
صيام شهر رمضان ذكره في المغني ووجه الوجوب حديث الربيع  
نبت معوق قالت ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة عاشوراء  
الى قري الانصار الحديث فكلنا بعد ذلك نصومه ويصوم صبياننا  
الصغار متفق عليه قال فرمضان اولى وجوابه من ثلاثة اوجه



أحدها أنه لم يذكر أن ذلك كان بأمر الرسول على السلام ثانياً  
ليس فيه دلالة أنهم كانوا يصومون صبيانهم الصغار عما وجه  
الوجوب عليهم ثانياً لا يلزم من وجوب صوم يوم واحد في السنة  
وجوب صوم ثلاثين يوماً لأن الصبي لعله يتكلف صوم يوم واحد  
ويطيقه ولا يطيق صوم شهر واحد مثلاً لا وزاعى مرسلاً وهو ليس  
بحجة عندهم وحمله على الاستحباب وسماه واجباً ثانياً  
لا استحبابه لقوله عليه السلام غصدا الجمعة واجب على كل  
محتاج والجمهور الفقهاء قوله عليه السلام رفع القلم عن ثلاثة  
عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفيق وعن النائم  
حتى يستيقظ رواه أبو داود والنسائي في كتاب الحدود من سننهما  
وفي رواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه باسناد صحيح ورواه  
ابن ماجه في كتاب الطلاق من رواية عايشة رضي الله عنها  
باسناد حسن قاله النووي ومعنى رفع القلم امتناع التكليف  
لأنه رفع بعد وضعه وذكر محمد بن يحيى عن أبي حنيفة  
أن الصبي لا يصح صومه وهو وهم منه قول من  
أغنى عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الأغماء  
وقضى ما بعد أمّا الأول فلأن الظاهر وجوه النية في  
وهو الغالب من حال المسلم حتى لو كان مشركاً قد اعتاد  
الفطر في رمضان أو مسافراً فيه يقضى الكل لعدم النية في الكمال  
قلت ولقائل أن يقول الظاهر من المسافر نية الصوم لأنه الأفضل  
والمسلم لا يترك الأفضل غالباً وإن أغنى عليه أول ليلة منه  
واستمر قضاؤه كله غير يوم تلك الليلة لوجود النية قبل الأغماء  
وصحة الصوم في يومها وعدم النية فيما بعد كما ذكرنا وإن أغنى  
عليه رمضان كله بان حدث الأغماء قبل دخول ليلة رمضان  
قضاؤه وإن جئن رمضان كله لم يقضه وإن أفاق الجنون في بعض  
قضى ما مضى منه يعني

قضى ما مضى منه يعني إذا بلغ مفقاً ثم جئن أمّا إذا بلغ مجنوناً  
ثم أفاق في بعض رمضان فكل ذلك الجواب في ظاهر الرواية ولا فرق  
بين الجنون الأصلي وهو جنون الجنون الذي بلغ وجنونه معه  
والمعارض وهو الذي طرأ عليه الجنون بعد بلوغه قال القاضي خاتم  
هو الصحيح وفي المحيط لأن حكم ما بعد البلوغ منقطع عما قبله  
لاختلاف السبب المسقط للتكليف وفي المبسوط المحفوظ عن محمد  
أنه لا يقضى ما مضى في الأصلي كالصبي ولا رواية عن أبي حنيفة  
فيه واختلف فيه المتأخرون على قياس مذهبه والاصح أنه ليس  
عليه قضاء ما مضى وبه قال ابن الماجشون المالكي وروى هشام  
عن أبي يوسف أنه قال القياس أن لا قضاء عليه ولكن استحسن  
فأوجب عليه قضاء ما عليه كالمعارض وفي البدائع في الجنون  
المعارض إذا أفاق في أوله أو في وسطه أو في آخره قضى جميعه  
والأصلي روى عن أبي حنيفة أنه سوي بينهما وقال يقضى ما مضى  
من الشهر وهكذا روى هشام عن أبي يوسف في صبي لم يمس  
سنتين جئن ثلاثين سنة ثم أفاق في آخر يوم من رمضان  
فالقياس أن لا يجب عليه قضاء ما مضى وفي الاستحسان يجب  
وفي شرح مختصر الطحاوي لقاضي أسبجيا بفرق أصحابنا بين  
الجنون الأصلي والمعارض ففي الأصلي إذا أفاق في أثناء الشهر  
لا يلزمه قضاء الماضي ويلزمه في المعارض وقال بعض مشايخنا  
الأصلي والمعارض سواء يلزمه القضاء فيما مضى فيها وفيه  
والمعارض أن يترك مفقاً ثم جئن الآية رواية عن أبي يوسف  
فاته قال إذا لم يكن لإفاقته مدة معلومة وكان مجنوناً أكثر  
السنة يكون حكمه حكم الجنون المطبق ولو جئن قبل رمضان  
أفاق في آخر يوم منه قبل غروب الشمس وجب قضاءه وإن كان  
مفقاً في الليلة المسفرة صباحها عن رمضان ثم جئن ولم يفق



الآ بعد مضي رمضان كله فعليه قضاء الشهر إلا اليوم  
الأول الذي عزم على صومه قبل جنونه ولم يفطر  
المرغينائي لم يذكر ما إذا أفان الليلة الأولى ثم أصبح  
مجنونا جميع الشهر وذكر في المجزوء عن ابن حنيفة أنه يلزم  
القضاء وكذا ذكر الفقيه أبو جعفر كشف الغوامض  
أنه يلزمه قضاء جميع الشهر إلا اليوم الأول وهكذا  
الجامع الصغير للحاكم عبد الرحمن وفي المجزوء لابن زياد  
وفي الجامع الصغير لشمس الأئمة الحلواني وذكر في الأصل  
أنه يلزمه القضاء قالوا أموا لا صبح وزعموا أن محمدا  
أشار إليه في الكتاب حنث قال ودخل رمضان وهو  
مفريق فاذا راوا الهلال فقد دخل شهر رمضان قال  
الحلواني الصحيح أنه لا يلزمه القضاء لأن الليلة أيضا  
فيها وفي المرغينائي والذخيرة إذا أفان في آخر يوم منه قبل  
الزوال لزمه القضاء وبعد اختلفوا فيه والصحيح أنه  
لا يلزمه لفوات وقت النية وقال الأسبجاني قبل الفروع  
يلزمه القضاء ولم يحك خلافا والجنون إذا استوعب الشهر  
يجب قضاؤه وقال زفر والشافعي في الجديد واحد رابر  
ثور لا يجب قاله المبسوط والبدائع وهو القياس وقاس  
على الصغير بلداولي فإن الصبي أهل للصوم في الجملة  
صح عنه النقل ولو اعتق عبدا صغيرا عن كفارة يجر  
بخلاف الجنون ووجه الاستحسان أن الجنون نوع مرض  
فاذا لم يطل يلحق بالنوم والأغما وسائر الأمراض وفي  
الأغما خلاف البصري مكحول فاذا طال الجنون سماه طول  
عانة كالصبا وأنه إذا طال قلما يزول وإذا قصر الحق  
بما يقصر عادة كالنوم والأغما والشهر طويل لأنه لسراج  
كما في الحمن والسلام

كما في الحمن والسلام ولأن الشهر يستغرق جنس الصوم  
الواجب والكثير من كل جنس ما يستغرق جنسه لأنه  
سقى بعد شيء والأغما المستوعب لا يمنع وجوب القضاء  
بخلاف الجنون والفرق أن الامتدلة في الأغما نادر كالنوم  
والامتدلة في الجنون غالب كالصبا فلو وجب القضاء في الممتد  
منه مع غلبته أدى إلى الحرج والمشقة بخلاف القليل منه  
والضابط الشهر كما ذكرنا وما دونه في حد التعارض ولأن  
الأغما يضعف القوى ولا يزيد العقل والحجى فلا فرق فيه  
بين مستوعبه وغير مستوعبه وفي الصلاة سواء بين الأغما  
والجنون في التقدير بصلاة يوم و ليلة فيهما وفي المحيط لو  
أنهى عليه في ليلة من رمضان أو في يوم منه فافان قبل  
الزوال ونوى الصوم صح صومه وكذا الجنون لأنها لا  
ينافيان الصوم بل ينافيان النية والطهارة بخلاف الحيض  
فاته منان كاللغز ابتداء ولو طرا الجنون والأغما على الصوم  
بعد صحته لا يبطلانه **ف**رغ جن في رمضان ثم أفان  
في رمضان آخر بعد سنين قضى الشهر الذي جن فيه  
والذي أفان فيه ولم يقض ما بينهما من السنن لاستيعابه  
فيما بينهما وفي المنافع الإعدارة الصوم ثلاثة قاصر كالنوم  
والأغما طويل كالصبا فلا يجب معه للحرج والعذر الثالث  
قد يطول وقد يقصر وهو الجنون فالقصر منه وهو غير  
المستوعب ملحق بالقصر عادة وهو النوم والأغما و  
الطويل منه وهو المستوعب لجميع جنس الفرض ملحق بالطويل  
عادة وهو الصبا وفي الجوامع يجب قضاء رمضان على كل مفسد  
لصومه أو تارك له يسفرا ومرض أو سهر أو أغما أو جنون و  
قليل الجنون ما لم يكثر السنون وقيل ما لم يبلغ مجنونا في الدوة



ان اغشى عليه جملة النهار او اكثر لم يجز به صومه قلت ان  
 جعل الاغماء منافيا للصوم ينبغي ان يمنع قليلا وكثيرا كالحيض  
 وان لم يكن منافيا لا يمنع كثيرا قليلا ولو نام كله صح صومه  
 وفي التلقين الجنون والاعماء يمنعان من ابتداء الصوم وقد نهى  
 من استصحابه على وجه وفي الجنون انما يقضى الخمسين  
 فاتا العشرة فلا يقضيها اكثر من الشقة وقال ابو الطاهر ان بلغ  
 غير مطيق وقلت سنون وجب لقضاء بلا خلاف وان كثرت  
 ففي المذهب ثلاثة اقوال القضاء مطلقا وهو المشهور وبه قال  
 ابن حنبل فيما نقله حنبل عنه وهو القديم للشافعي ونفيه  
 مطلقا ونفيه مع كثير السنين نحو العشرة وفي الجواهر الجنون  
 يمنع الصحة وفي الجواهر والجلاب والتنبيه لان الطاهر فستوا  
 الاغماء ولم يقسموا الجنون وللشافعية اربعة اقوال الاصح ان  
 الافاق في جزء منه الثاني في اوله الثالث في طرفيه الرابع في  
 جميعه كالبقاء في الحيض قال السيرازي لا يعرف للاصح وجها  
 ذكرها النووي وفي وجوب القضاء ثلاثة اوجه المذهب انه  
 لا قضاء على الجنون والثاني يجب والثالث حجة افاق في الشهر  
 لا بعد كقولنا وبه قال الثوري والمغني عليه لا يصح صومه  
 عند المزني يصح وبه قال الثوري والاوزاعي وابن حنبل كالنوم  
 ويجب عليه القضاء وان استغرق الشهر عند الائمة الاربعة  
 ولا يارثم بتركه في زمن الاعماء وبأثم بتركه بالسكر والارثمة  
 وقال ابو البركات بن تيمية واسعد الناس بهذا المعنى ابو حنيفة  
 واصحابه لانهم قالوا من اسلم في دار الحرب وترك صلواته وصيامه  
 لم يعلم بوجوبها لا قضاء عليه فهذا اولى بعنى الجنون المستوجب  
 فان افاق في اثناء النهار ففي وجوب قضائه روايتان عن ابن حنبل  
 وفي الحواشي لو حج ثم جن بقى المؤدى فرضا حتى لو افاق قبل  
 مضى الوقت لا يجب عليه

مضى الوقت لا يجب عليه ثانيا ثبت ان الجنون اذا لم يطل  
 بمزولة المرض وفي البدايع يجب الصوم على النائم والمغشى عليه  
 والجنون يعني اصلا الوجوب لا وجوب الاداء وهو يثبت  
 بالاسباب لا بالخطاب ووجوب الاداء بالخطاب والقدرة على  
 فهمه واداء ما تناوله الخطاب وقال آخرون ان وجوب الفعل  
 لا يستدعي سابقة اصلا الوجوب وانما يستدعي فوت العباد  
 عن وقتها والقدرة على القضاء من غير حرج فيخرج المطبق  
 من الجنون والحيض في حق الصلاة بخلاف الصوم لان قضاء  
 عشرة ايام من كل سنة لا حرج فيه وجن وانغشى عليه وعنه  
 كلها على ما لم يستم فاعلمه ولو نوى الصوم ثم نام صح نومه عند  
 الجمهور وقال الاصطخري وابن شريح لا يصح واجمعوا على انه  
 لو استيقظ لحظة من النهار صح صومه ولو عقدا النهار كله  
 صح اجامعة قوله ومن لم ينو في رمضان كله صوما ولا فطرا  
 فعلية قضاء وقال زفر بن ادنى بصوم رمضان بغير نية  
 في حق الصحيح القيم وبه قال عطاء ومجاهد واستبعدوا هذا  
 منه وكان الكرخي يتكرره ان يكون هذا مذهباه ويقول مذهب  
 انه يتادى كله بنية واحدة وفي شرح التكملة يجوز صوم رمضان  
 بنية واحدة قلت وهو قول مالك واسحاق ورواية عن ابن حنبل  
 وقالوا صوم رمضان عبادة واحدة فتشترط النية في اولها  
 كركعات الصلاة الواحدة ووجه الاول ان المسألة متعينة عليه  
 في رمضان والوقت لا يسعه غير فرض رمضان فعلى ابي وجه  
 ادنى يقع عن رمضان كما لو ذهب النصاب من الفقير بغير نية  
 يجزيه عن الزكاة بخلاف الصلاة في وقتها لان الوقت ظرف يسع  
 فيه مكتوبة الوقت وغيرها ولنا فيه حرفان احدهما انه عبادة  
 والعبادات لا اعتبار لها بدون العزم عليها والنية لها كالصلاة والحج



والثالث ان الصوم لا يحصل الا بفعل يباحش المكلف عن اختيار  
وذلك بالقصد والعزيمة وبدونها يبقى على العادة فالنية هي  
المتينة له بين العادة والعبادة بخلاف الزكاة فان نفس دفع  
النصاب الى الفقير قرينة وصدقة ولهذا لو وهب للفقير لا يرجع  
فيها وان كان اجنبيا لحصول العوض وهو الثواب ومن اصبغ غير  
تاء للصوم فاكل فلا كفارة عليه عندنا خفيفة وعند زفر عليه  
الكفارة لانه صار بمقدار اكله على اصله وقال ابو يوسف ومحمد اذا  
اكل قبل الزوال يجب الكفارة وعن ابن يوسف ان افطر قبل الغزوة  
فلا كفارة عليه واصبح ينوي الفطر ثم نوى الصوم فاكل متعمدا  
فلا كفارة عليه عندنا خفيفة وان يوسف ذكر في المنتقى وفي  
المحيط اوجب الكفارة على قول ابن يوسف ولم يذكر قول محمد اعني  
في الاول وجه قولها انه لو لم ياكل ونوى الصوم قبل الزوال

صومه وبالاكل قبله فوت الاعانة فيجب عليه الكفارة  
به كخاصية لخاصية يضمنه الاول وان لم يكن له ملكة المفصولة  
لانه كان يمكنه ان يرقه على ما كلفه لو لا غصبه فقد فوت الاعانة  
وكذا اذا كسر المحرم بيض الصيد يجب ضمانها وان لم يكن  
صيدا لانها بعرضية ان يصير صيدا وبالكسر اخرجها عن  
العرضية ولما انظر ولا خفيفة رضي الله عنه انه لم يفسد  
صوما فلا يجب عليه الكفارة لتعلقها بافساد صوم رمضان  
بالاجماع وقولها بعيد لانهم يقولون ان هذه الكفارة تندرك  
بالشبهات فكيف يجب بشبهة الصوم وما ذكرناه قياس  
شبهه وهو ليس بحجة عندنا ومثله في العهد ايجاب اكل  
مالك الكفارة على الواطئ الناسي في احد القولين قالوا لانه  
اوجبه عند السؤال من غير استفسال فهو عموم قلنا  
مردود بقول الاعراب هلك هلك فانه يشعر بالتعمد في الذم  
لو افطر بعد الزوال فلا كفارة

لو افطر بعد الزوال فلا كفارة عليه في قولهم وفي الحواشي وفيه  
نوع اشكال وهو ان من اغنى عليه بعد ما دخل اول ليلة من  
رمضان يصير صائما في يوم تلك الليلة باعتبار ظاهر حال المسلم  
فلما اذا لا يجحد صائما فيما نحن فيه باعتبار الظاهر ايضا ثم قال  
تاويله ان يكون مريضا او مسافرا او متهتكا اعتاد الفطر فلم  
يصالح حاله دليل على عزيمة الصوم قلت سؤاله ليس بلازم  
لانا قد علمنا في مسيلتنا انه لم ينو الصوم قطعا فكيف يمكن  
حمله على جواز نية الصوم مع فرض خلافه وانما المغمى عليه  
فلانه لم يعلم حاله فحمل على ظاهر حال المسلم وقد ذكره هنا  
على قولها اذا اكل قبل الزوال لانه يلزمه الكفارة ولو حمل على المرض  
والمسافر لما وجبت الكفارة اتفاقا وفي جوامع الفقه لو اصبغ  
لم ينو فطرا ولا غنى وهو صحيح مقيم وصام يجزيه بناء على  
ظاهر حاله ولو كان مريضا او مسافرا او متهتكا اعتاد الفطر  
لا يجزيه وهو ينوي ما ذكر في الحواشي واذا حاضت المرأة او  
نفسه افطرت وقضت بخلاف الصلاة وقد مررت المسئلة  
واضحة بادلتها في باب الحيض ولان قضاء ثلاثة ايام الى عشي  
في الصوم في السنة سهلا فلا حرج وقضاء عشي ايام في كل شهر  
خمس صلوات في كل يوم مع الخمس الوقتيات حرج وما جعل عليكم  
في الدين من حرج ما قولنا واذا قدم المسافر او ظهرت الحائض  
في بعض النهار امسكا بقية يومها وكذا اذا افان الجنون وبلغ  
الصبي واسلم الكافر وبراء المريض والامسك في هذه المسائل  
واجب عندنا بخلاف حالة الحيض والنفاس والمرض والسفر  
وقد ذكرنا المسئلة قبل هذا وبيتنا مذهب العلماء فيها فلا نعيد  
فسرور لو واقع امراته او اكل ثم مرض فلا كفارة عليه و  
كلنا لو اكلت او جومعت ثم حاضت او نفست وان خرج نفسه



بعدهما افطر فمريض بسببه اختلفوا في سقوط الكفارة عنه  
بخلاف ما لو اصاب صائما ثم اكل او جامع ثم سافر في آخر النهار  
ان عليه الكفارة ومن اصاب يريده السفر في رمضان وبعث يثقله  
ثم افطر في حصي ذكر في الاصل ونوادير الصوم ان عليه الكفارة  
وفي نوادر داود بن رشيد عن محمد انه لا كفارة عليه وقد نقلت  
المسئلة فلو اكر على السفر بان اركب على الدابة مكرها وحج  
الى السفر مكرها فقد ذكر الحسن في كتاب صومه انه لا كفارة عليه  
عند ابن حنيفة ولم يذكر قولها وذكر في اختلاف زفر ويعقوب ان  
على قول ابن يوسف يلزمه الكفارة وكذا في نوادر الصوم عن محمد  
انه يلزمه الكفارة كما لو اكر على السفر فخرج بنفسه ولا حنيفة  
ان العذر جاء لا من قبله بخلاف سفر بعد الافطار فلعله  
قصد بسفر اسقاط الكفارة وفي نوادر الصلاة لمحمد اذا افطر  
حتى وجبت الكفارة ثم جن في يومه ثم افاق في يومه فعليه الكفارة  
ولو افطرت يوم نوبتها في الحيض فلم تحض او يوم نوبتها في الحي  
فلم تحم في ذلك اليوم جبا الكفارة في الحيض واختلفوا في الحيض و  
الصحيح وجوبها فيه ذكرهما في الذخيرة وفي المبسوط اكل ثم سافر  
لا تسقط الكفارة وكذا ان سوفربه مكرها عن ابن يوسف قال  
ذكر في اختلاف زفر ويعقوب وعن زفر يسقط لعدم صنعه قال  
السرخسي ولا اعتماد عليه لانها لا تسقط بالمرض عند فكيف  
تسقط بالسفر مكرها وعندنا تسقط بالمرض والحيض لانه  
يتبين بها ان صوم ذلك اليوم لم يكن مستحقا عليها واذا نوى المسافر  
والمريض الافطار ثم قدم المسافر وبراء المريض قبل الزوال  
نويا الصيام صح صومها وهو قول بعض المالكية والشافعية  
وحكى عن ابن حامد من الخنايلة انه لا يفسد بذلك اي بنية الافطار  
كقولنا وقال مالك والشافعي وابن حنبل يبطل بنية الفطر  
وقاسوا على الصلاة قلنا

وقاسوا على الصلاة قلنا نية الفطر ليس بافطار لان الفطر  
ما دخل ونية الاكل والشرب والجماع ليس باكل وشرب وجماع  
فيبقى صائما كما كان ولان الصوم عبادة لا يبطلها الاغناء الطاري  
مع انه يبطل النية فكذا فرضها كالحج ولان الصوم من باب البروك  
والكف عن المحظورات فالاصل صحته بدون النية كترك الزنا  
والسرقة وسائر المنهيات لكن اعتبرنا النية في ادله لمعنى  
القربة والعبادة فيبقى في دوامه على الاصل فاذا نوى الفطر  
ثم رجع الى الصوم صح وفي جوامع الفقه لو نوى الصوم من الليل  
ثم رجع بطلت نيته لرفضه قبل شروعه فيه قال النووي عدم  
البطلان بنية الافطار اصح الوجهين عند الاكثرين وفي المغني لو  
نوى الفطر في النفل ثم عاد فنوى الصوم صح صومه وفي شرح  
المهذب للنووي لو نوى انه سيفطر بعد ساعة لم يبطل صومه  
قال وجزم به الماوروي وذكر ابن تيمية فيه وجهين وفي جوامع  
الفقه الصائم اذا ارتد ثم اسلم ولم ياكل فهو على صومه ويبني على  
صومه لان انقطاع النية بعد صحة الصوم لا يبطله كالنوم  
والاغناء والجنون في النهار وقال ابن قدامة في المغني يفسد صومه  
به وعليه قضاء ذلك اليوم ولا نعلم بين اهل العلم خلافا فيه ولا  
يجب الصوم على المرتد عندنا وانه قال مالك وابن حنبل قال ابن  
تيمية في شرح الهداية وهو ظاهر المذهب وقال الشافعي يجب عليه  
ويقضيه اذا اسلم ويجب على الكافر الاصل عندنا لكن لا يجب عليه  
القضاء اذا اسلم وانه كان عليه صوم قبل ردة لا يلزمه قضاء  
بعد اسلامه وهو قول مالك وقال الشافعي وابن حنبل يلزمه  
قضاء وله قول كقولنا لنا قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا  
يغفر لهم ما قد سلف فكيف يعاقبون على شيء قد غفر لهم وفي  
خزانة الاكل اصبحت امرأة صائمة ثم افطرت وحاضت فعليها



القضاء لصحة شروعاتها ولو نذرت صوم يوم حيضها  
لا يصح كما لو قالت لله علي ان اصوم هذا اليوم وهي حايضة  
او قد اكلت فيه بخلاف نذر صوم يوم النحر قوله ولما سئل  
وهو يظن ان الفجر لم يطلع فاذا سوط احوافطر وهو يرى ان  
الشمس قد غربت فاذا لم يمتدحربا مسك بقية يومه وعليه  
القضاء ولا كفارة عليه وفي الاسبيحان في هذه المسئلة تضمنت  
خمسة فصول فساد صومه ووجوب القضاء عليه  
ووجوب مساك بقية يومه وانه لا كفارة والخامس  
لو اكل بعد لا كفارة عليه وقيل في الاول يجب الكفارة  
ذكر في جوامع الفقه وهذا القول في المسئلة الاولى  
مروي عن محمد بن سيرين وسعيد بن جبير وبه قال  
الاوزاعي والثوري ومالك والشافعي واحمد واسحاق  
او جيل احمد الكفارة في الجماع وروي عن مجاهد وعطاء  
عروة بن الزبير انهم قالوا لا قضاء عليه وجعلوا  
بمخرجه من اكل ناسيا وبما قلناه في الثانية قال ابن  
عباس ومعاوية وعطاء وابن جبير ومجاهد والزهري  
ومالك والشافعي وابو ثور وابن حنبل وقال الحسن البصري  
واسحاق بن راهويه لا قضاء عليه كالناسي وعن محمد بن  
الخطاب رضي الله عنه روايتان في القضاء عن اسماء بنت  
اب بكر الصديق قالت افطرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يومنا من رمضان في غيم ثم طلعت الشمس قال حماد بن  
اسامة قلت له شام بن عروة امروا بالقضاء قال  
وبد من ذلك اخرجه البخاري وابوداود والترمذي  
وابن ماجه وقال البخاري قال عمر سمعت هشاما يقول  
لا ادري اقضوا ام لا وعن عمر رضي الله عنه انه قال من اكل  
فليقض يوما مكانه

فليقض يوما مكانه رواه الاثرم وروي مالك في الموطا عن  
عمر فيه انه قال الخطيب سير واحمدنا وعن عمر انه افطر  
وافطر الناس فصعد المؤذن ليؤذن فقال ايها الناس هذه  
الشمس لم تغرب فقال عمر من كان افطر فليصم يوما مكانه  
وفي رواية اخرى عن عمر لا ثبالي والله لا نقضي يوما مكانه  
رواهما البيهقي قال البيهقي روى زيد بن وهب قال بينما نحن  
جلوس في مسجد المدينة في رمضان والسماء متغيمة فرأينا  
ان الشمس قد غابت واتا قد امسينا فاخرجت لنا عسائس  
من لبن من بيت حفصة فشرب وشربنا فلم نلبث ان ذهب  
السحاب وبدت الشمس فجعل بعضنا يقول لبعض نقضي  
يومنا هذا فسمع عمر ذلك فقال والله لا نقضيه وما تجانفنا  
لا ثم غلطوا زيد بن وهب في هذه الرواية المخالفة لبقية  
الروايات وقال المنذري في هذه الرواية ارسال عسائس بكسر  
العين وسين مكثرة مهمله واحدها غش بضم العين وهو  
القدح ومنهم من وفق فقال ترك القضاء اذا لم يعلم وقوع الفطر  
على الشك والقضاء فيما اذا وقع الفطر في النهار بغير شك وهو  
خلاف ظاهر الاثر وفي المبسوط في حديث عمر بعد ما افطر وقد  
صعد المؤذن المذنة قال الشافعي يا امير المؤمنين قال  
بعساك داعيا ولم يسمعك داعيا ما تجانفنا لا ثم وقضاء  
يوم علينا يسير قال سبط بن الجوزي ذكر في الموطي وانه  
اكل عمدا فوجب له القضاء كالمريض والمسافر وعدم الكفارة لقصو  
الجنابة وهو يرى فعلم ان لم يستم فاعله بمعنى بظن والمراد  
بالفجر الفجر الثاني المستطير وقد بيناه في كتاب الصلاة ثم في  
التسحر مستحب ولا خلاف في استحبابه قال ابن المنذري الاثر  
هذا اجماع وعن انس رضي الله عنه ان النبي عليه السلام قال



تسحروا فان في السحور بركة رواه الجماعة وعن عمرو بن العاص  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان فضلا ما بين صيا من صيام  
اهلا الكتاب اكلة السحور ويروى السحور رواه الجماعة الا البخاري  
وابن ماجه واتما سمي السحور لقربه من السحر وكانوا يسمون  
الغداء لانه بدل من الغداء قاله الداودي او لقربه من الغداء  
وقيل هو نفس السحر لانه يقع في وقت السحر وفي المحيط  
السحور مندوب اليه وفي البدايع والتخفة بسنة والمستحب  
تاخير وهو مجمع عليه وفي البدايع سنة وعن ابن ابي ذر ان النبي  
عليه السلام كان يقول لا تزال اتي بخير ما اخروا السحور  
وعجلوا الفطر رواه احمد وعنه سهل بن سعيد ان النبي عليه  
السلام قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر متفق عليه وتجيل  
الفطر بعد تيقن الغروب مستحب باتفاق وفيه دليل  
على الرقة على الشيعة الذين يؤخرون الفطر لا ظهور النجم  
لانهم اذا اخروا كاه على خلاف السنة وعن ابن ابي رهم عن العلاء  
بن سايه قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى السحور في رمضان  
فقال اهاتوا الى الغداء المبارك اخرجهم ابو داود والنسائي  
وفي اسناد الحارث بن زياد قال ابو عمر النخعي ضعيف مجهول  
يروى عن ابن ابي رهم السمعاني حديثه منكرو وفيه دليل تاخير  
السحور حتى سماه غداء لسنة تاخير وقربه منه وعن ابن  
عمر قال كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤنة ناه بلال وابن ابي  
قال ولم يكن بينهما الا ان ينزل هذا ويرقى هذا رواه البخاري  
ومسلم وعن زيد بن ثابت قال تسحرونا مع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ثم قمنا الى الصلاة قلت كم كان قد رما بينهما قال خمسين آية  
رواه البخاري ومسلم وقال ابن تيمية في شرح الهداية الفطر  
قبل صلاة المغرب افضل روى ذلك عن ابن عباس والآخرين  
وعن حميد بن عبد الرحمن

وعن حميد بن عبد الرحمن ان عمر وعثمان رضي الله عنهما كانا  
يصليان المغرب حين ينظران الى الليل الاسود ثم يفطران  
بعد الصلاة وذلك في رمضان رواه مالك والبيهقي باسناديهما  
الصحيحين كما هما كانا يريدان تاخير الفطر واسعا لانها بعد  
فضله او يفعلان ذلك لبيان جواز ذلك كيلا يعتقد وجوب التجديد  
ويذكر عليه ما رواه البيهقي بالاسناد الصحيح عن عمرو بن ميمون  
وهو من كبار التابعين قال كان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم اعجل الناس  
افطارا وابطاء منهم سحورا واما ما روى عن النبي عليه السلام  
انه قال ايما عسر الانبياء امرنا ان نعجل افطارنا ونؤخر سحورنا  
ونضع ايما لنا على شئنا في الصلاة فضعيف رواه البيهقي  
هكذا من رواية ابن عباس وروى نحوه من رواية ابن هريس  
قال كلها ضعيفة واصل ما ورد من حديث عائشة موقوف عليها  
الا انه اذا شك في الفجر ومعناه تساوى الظنين قلت هذه العيان  
فيها مسامحة لان الظن رجحان الاعتقاد فكيف يكون بقاء الليل  
عند راجح على طلوع الفجر وطلوع الفجر راجح على بقاء الليل  
الظن هو الراجح والمرجوح وهم والمتساويان شك ومراده بذلك  
تساوى الامارتين فالافضل ان يدع الاكل والشرب تحذرا عن المحرم  
ولا يجب عليه ذلك وعن الاحنف انه اذا كان في موضع لا يستبين الفجر  
او كانت الليلة مقمرة او متغيمة او كان ببصره علة وهو يشك  
في طلوع الفجر لا ياكل ولو اكل فقد اساء ومثله في المبسوط وفي البدايع  
لو اكل وهو شك في طلوع الفجر لا يحكم عليه بوجوب لقضاء للشك  
في الطلوع والاصل بقاء الليل والمستحب له ان لا ياكل هكذا روى  
ابو يوسف عن الاحنف انه اذا كان يشك في طلوع الفجر راحب  
الى ان ادع الاكل وهذا يكن الاكل مع الشك روى هشام عن ابي يوسف  
انه يكن وهو الصحيح وهكذا روى الحسن عن الاحنف انه اذا شك



لا ياكل فانه اكل كان مسيئاً وروى محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن  
انه لا ياكل وعن ابن جعفر الهندواني انه قال ان ظهرت علامات  
طلوع الفجر من ضرب الدباب والاذان يكن والا فلا قال الشيخ  
علاء الدين الكاساني في البدايع لا تعويل على ذلك لانه مما تقدم في  
قلت الاذان للاعلام بدخول الوقت فالظاهر منه عدم التقدم لانه  
لا يجوز قبل طلوع الفجر فلا اقل من افادة الكراهة ان لم يوجب القضاء  
والكفارة قال النووي لو شك في طلوع الفجر جاز له الاكل والشرب  
والجماع حتى يتحقق الفجر قال ولم يقل احد بتحريمه الا ما ذكر  
فانه حرمة واجبة لقضاء عليه وقال ابن عباس وعطاء الزوري  
ياكل حتى يتيقن الفجر وهو قول الجمهور وان كان في البر رايه  
ان الفجر قد طلع قال في الاصل احب لنا قضاء وروى الحسن  
عن ابن حنيفة انه يقضي في القدوري الصحيح انه لا قضاء عليه  
واعتمد بعض المشايخ على رواية الحسن قلت هو اقرب الى الصواب  
لان البر الهائي جار مجرى العلم في وجوب العمد به وفي المحيط  
وان تسخر والبر رايه انه طالع قضاء لان غالب الراي دليل  
داخلة لعمد به فيثبت طلوع الفجر بنوع دليل فيجب القضاء  
احتياطاً وعن ابن يوسف انه لا يجب لقضاء لان الاصل هو  
الليل فلا ينقض عنه الابيقين وجعل في الكتاب هذا جواب  
ظاهر الرواية ولو شك في الغروب لا يحل له الفطر لان الاصل  
بقاء النهار ولو اكل فعليه القضاء عملاً بالاصل وفي البدايع لا  
ينبغي له ان ياكل فانه افطر لم يذكر في الاصل ولا القدوري  
في شرحه وذكر الاسيحياني انه يلزمه القضاء وان كان في  
البر رايه غروبها فلا قضاء عليه قال في المحيط ولا يفطر  
وان كان في البر رايه انه اكل قبل الغروب فعليه القضاء  
وقيل يلزمه الكفارة ايضا لان اليقين لا يزال باليوم  
الصحيح انه لا يلزمه الكفارة

31  
الصحيح انه لا يلزمه الكفارة للشبهة ومثله في البدايع  
وفي الاسيحياني اذا شك في الغروب واكل يلزمه القضاء  
اختلف المشايخ في الكفارة واختيار الشيخ ابن الحسن على السوء  
وجوب القضاء دون الكفارة قال صاحب البدايع يجوز ان  
يكون ما ذكره القاضي يعني قاضي اسديجاب جواباً لاستحسان  
احتياطاً والقياس لانه لا يجب لان وجوبه بافساد الصوم  
لم يتحقق وجوبه وعلى هذا حمل اختلاف الرواية في مسئلة  
التسخر اذا كان في البر رايه ان الفجر طالع وفي جوامع الفقه  
لو قال له رجلا ان طلع الفجر واخر ان قال لم يطلع فاكل فاذا  
الفجر طالع يلزمه الكفارة لان المعتبر الاثبات وقيل لا يلزمه  
وان قال له رجلا الفجر طالع لزمه الكفارة في قوله  
ومن اكل في رمضان ناسياً فظن ان ذلك فطر فاكل بعد ذلك  
متعمداً فعليه القضاء دون الكفارة لان الاستنباه استند  
الى دليل وهو القياس فيتحقق الشبهة وان بلغه الحديث  
وعلمه فذلك في رواية لقيام الشبهة الحتمية وهو القياس  
ولا ينبغي بالعلم كوطي الاب جارية ابنه لا يوجب الحد مع  
العلم بالحرمة لان قوله عليه السلام انت وماك لا بيكرورث  
شبهة وان ترك العمد به والشبهة نوعان شبهة دليل وشبهة  
استنباه والثانية محتملة ليس بدليل دليل فانه قويته بظنه  
اعتبرت كالا بن اذا وطئ بجارية ابية ان قال ظننت انها  
تحل لي سقط الحد والا فلا وكذا لو جامع ناسياً او ذرعه القى  
فظن ان ذلك فطر فاكل بعد ذلك متعمداً فعليه القضاء ولا  
كفارة عليه او اصبغ صائماً في سفر ثم افطر متعمداً فلا كفارة  
عليه لان المبيع المفطر او المرخص فيه موجود وهو السفر  
فاورث شبهة والقى لا يخلو عن عود بعضه الى الجوف فكانت



الشبهة في موضع الاستنباه فاعتبرت وكذا الاكل والشرب  
 ناسيا فان ما لك قال يفسد صومه وقال ابو حنيفة رحمه  
 لولا قول الناس لقلت يقضى وقال في البدايع قال ابو حنيفة  
 اتباع الاثر اولى اذا كان صحيحا قال الكاساني وحديث  
 صحيحه ابو حنيفة لا يبقى لاحد فيه مطعون وكذا اسعد ابو  
 يوسف حيث قال وليس هذا حديثا شاذا احرا على تركه  
 وكان من صياغة الحديث قلت هو كما صححه رواه الجماعة  
 الا النسائي واعلم انه ليس ثمه احدا اذا صح حديثنا لا يبقى  
 لاحد فيه مطعون ولا يخالف واصح كتب الحديث صحيح البخاري  
 وصحيح مسلم ولم يجمعوا على تصحيح كل ما خرجهما  
 صحيحهما ولعل الكاساني نظر الى مذهبه في رواية الحديث  
 ان يكون الراوي حافظا للحديث من وقت سماعه الى وقت  
 ادائه ولهذا قلت روايته وقد قال يحيى بن معين وعلى  
 بن المديني وشعبة بن الحجاج والحسن بن صالح بن حنبل  
 واخوه وغيرهم انه ثقة صدوق ذكرهم ابو عمر بن عبد  
 البر النخعي في الانتقاء قال محمد الا ان يكون بلغه الخبر  
 ان اكل الناس والقي لا يفطران فتجب لكفان عليه  
 لان الظن في غير محل الاستنباه فلا يعتبر وروى الحسن عن  
 ابو حنيفة انه لا كفان عليه سواء بلغه الخبر وعلم ان  
 صومه تام لم يفسد او لا فان احتجم فظن انه يفطر فاطم  
 بعد متعمدا ان استفتي فيها فافتراه يفطر فلا كفان عليه  
 لان على العامي تقليدا لعالم فاستند الظن الى دليل  
 ان بلغه خبر الجماعة وهو قوله عليه السلام افطر الحاجم  
 والمحجوم فقد روى الحسن عن ابو حنيفة انه لا كفان عليه  
 هكذا في البدايع وفي الكتاب حكاية عن محمد وعلم ان قول  
 الرسول لا ينزل عن قول

الرسول لا ينزل عن قول المفتي فاورث شبهة ومثلمة المسو  
 وروى عن ابو يوسف انه يجب عليه الكفان لان الواجب على  
 العامي الاستفتاء من المفتي لا العمل بظواهر الاحاديث لان  
 الحديث قد يكون منسوخا وقد يكون متروكا الظاهر وان عرفت  
 تاويله فعليه الكفان وقول الاوزاعي وابن حنبل لا يورث شبهة  
 وان لم يستفت ولم يبلغه الحديث فعليه القضاء والكفان لان  
 الجماعة لا تقتضي الفطر لان الفطر مما دخل لامر اخرج فان لمس  
 بشهوة او قبل او ضاجع ولم ينزل فظن ان ذلك يفطر فاطم بعد  
 ذلك متعمدا فعليه الكفان الا اذا نزل حديثا واستفتي فيها  
 وان اخطأ الفقيه ولم يثبت الحديث لان ظاهرا الحديث والفتوى  
 يصير شبهة وان اغتاب الناسنا فظن انه يفطر فاطم بعد  
 ذلك متعمدا فعليه الكفان وان استفتي فيها او بلغه الحديث  
 ولا يعتد بفتوى الفقيه ولا يقول الظاهرية فيه قبل الغيبة  
 كالجماعة وعامة المشايخ على وجوب لكفان في الغيبة كيف  
 ما كان قال في البدايع لان هذا مما لا يشك في علم من شتم الفقه  
 وكذا لودهن شاربه وفي المحيط الاصل ان شبهة الاستنباه  
 بالنظر واختلاف العلماء يورث شبهة فالاطم عامدا بعد  
 الاكل ناسيا فيه شبهة بالنظر اذا اكل متنا في الصوم فلا فرق  
 بين عمد ونسيان في القياس وفيه اختلاف العلماء ايضا وهو  
 يورث شبهة لان الاجتهاد فيه مساعا وان علم ان الاكل  
 ناسيا او الجماع ناسيا لا يفطر بان بلغه الحديث او الفتوى  
 من فقيه فقد روى عن ابو يوسف ومحمد والحسن ان عليه  
 الكفان لانه علم ان القياس متروك فيه وكذا اختلاف العلماء  
 انما يورث شبهة اذا كان في الصدر الاول وهم الصحابة لان  
 قولهم حجة بخلاف من بعدهم واختلفوا على قول ابو حنيفة

الواجب على العامي  
 الاستفتاء من المفتي  
 لا العمل بظواهر الاحاديث  
 لان العامي لا يفهم  
 الاصل من الاصل



والصحيح انه لا كفارة عليه واختلاف التابعين اذا كان  
موافقا للقياس يورث شبهة كقول صاحب قال الماعز  
في اصول الفقه والثاني لو ذرعه القئ او احتلم فلا كفارة عليه  
ذكر ابن سماعه عن محمد اذا القي والتقيت متشابهة فالاول  
نظير الثاني وكذا الاحتلام لان الفعل في النوم واليقظة سريان  
في قضاء الشهوة ويجب الاغتسال بالاحتلام كما يجب بالجماع والثالث  
احتجم او اغتابا لم يستفت فيها ولا بلغه الخبر فعليه الكفارة  
اذا لم يوجد شبهة الاشتباه ولا شبهة الاختلاف بل هو مجر  
جهل وانه ليس بعذر في دار الاسلام وان استفتي فيها فافتاه  
بالفطر فلا كفارة عليه وان كان مخطئا فيما افتي وان لم يستفت  
ولكن بلغه قوله عليه السلام افطر الحاجم والمحجوم وقوله  
الغيبية يفطر الصائم ولم يعلم سخره ولا تاويله فلا كفارة  
عليه عند ما اذ قول النبي عليه السلام اعلى حالا ودرجة  
من قول المفتي وعندنا يوسف عليه الكفارة والرابع لمس  
امراة او قبلها او التحل فظن ان ذلك يفطر فاطم بعد  
متحدا فعليه الكفارة لان ذلك لا يبطل الصوم ولا يضاق  
فكان مجر جهل ولا يورث قول ابن ابي ليلى وما لك وابن حنبل  
في التحال شبهة لمخالفة القياس الا اذا افتاه فقيه بالفطر  
او بلغه خبر في ذلك وعمله به فلا كفارة عليه خلافا لابي يوسف  
وفي الحواشي قوله اذا افتاه فقيه اشارة الى ان المفتي ينبغي  
ان يكون ممن يؤخذ عنه الفقه ويعتمد على قوله في الفتوى  
في بلد وهو المروي عن اصحابنا رحمهم الله واذا كان المفتي على  
هذه الصفة فعلى القاضي تقليد وان اخطأ في ذلك قوله  
واذا جوعت النائمة او المجنونة وما صار تمتان فعليه الفطر  
دون الكفارة وهو قول مالك وابن حنبل ومروني عن الاوزاعي  
والثوري وقال زفر والساجي

312  
والثوري وقال زفر والساجي لا قضاء عليها وهو رواية  
عن ابن حنيفة ذكرها في خزائن الاكل وقول ابن ثور والعنبري  
واعتبروا بالناسي لصومه بلاولى لعدم قصد منها ولنا  
ان النسيان يغلب وجوبه بخلاف جماع المجنونة والنائمة و  
في الواقعات ان الكس على الجماع فعليه الكفارة والاصح انه لا كفارة  
عليه عن محمد وبه يفتي ولا كفارة عليها ان اكرهت على الجماع و  
عليها القضاء وهو قول الحسن البصري والاوزاعي والثوري  
وابن حنبل وقال مالك عليها القضاء والكفارة وقد تقدمت  
المسئلة وهو رواية عن احمد في كتاب نوادر الصوم من المبسوط  
المجنونة والنائمة اذا جامعها زوجها وما صار تمتا عليها القضاء  
دون الكفارة وجه وجوب القضاء ان الجماع بعدم ركن الصوم  
قال هنا في نفي الكفارة لا ترى انهما لو قتلنا رجلا خطا لم يكن  
عليها كفارة ولا يحرم الميراث قال شمس الائمة السرخسي  
هذا صحيح في المجنونة غلط في النائمة فالرواية محفوظة ان النائم  
اذا انقلب على مورثه فقتله يلزمه الكفارة ويحرم الميراث ثم  
هذا الاستشهاد ضعيف فان كفارة القتل لا يستدعي جنابة  
كاملة ولهذا يجب على الخاطئ بخلاف كفارة الفطر انتهى كلامه  
قلت فاذا لم يجب في موضع لا يشترط كمال الجنابة ففي موضع يشترط  
كمالها اولى ان لا يجب بالقاصر وفي المحيط المراد بالمجنونة المجنونة  
لان الصوم لا يتصور من المجنونة وقيل يتصور منه فانه لو  
صام وكان قد جئت قبل طلوع الفجر بعد ما نوى الصوم وسوغا قد  
وامسك عن المفطرات صح صومه فدفع لم يذكرها في الكتاب  
وهي مختصة بالصوم محتاج اليها هنا جامع امراته ناسيا  
فذكر في فرع ذكر مع الذكر او جامعها قبل الفجر فزعه مع  
طلوع الفجر او كان يشرب الماء او ياكل طعاما فقطعه او القي



اللقمة مع الذكر او بعد طلوع الفجر هذا في المحيط وفي المبسوط  
 فنذكر ذلك ونوضحها لطلوع الفجر وهو مخالطها فقام عنها  
 من ساعته فلا قضاء عليه فيها وهو قول الشافعي وبه قال  
 ابو حنيفة من الحنابلة لانه ترك للجماع فلا يتعلق به ما يتعلق  
 بالجماع اذ نقض الشيء ورفع لا يكون كايحان كنقض البناء  
 يكون هدمه لا بناء وهذا لان الجماع ادخال الفرج في الفرج  
 وهذا اخراج فلا يكون جماعا ولانه ضروري واجب فكأن  
 عفوا وقال زفر ومالك والمزني يجب به القضاء دون  
 الكفارة وقال ابن حاتم والقاضي من الحنابلة يجب به  
 القضاء والكفارة وعن ابن يوسف لا يفسد في الناسي  
 ونفسد في الصبح ولو اوج قبل الصبح فلما خشي الصبح  
 اقلع وامس بعد الصبح فلا شيء عليه وفي المبسوط في  
 الصحيح ولو استدام الفعل فعليه القضاء دون الكفارة  
 وقال مالك والشافعي وابن حنبل واسحاق عليه القضاء  
 والكفارة لانه بقا على الجماع فلا يجب به الكفارة اذ  
 الدوام على الجماع ليس بجماع لانه عبارة عن ادخال  
 الفرج في الفرج والادخال والاخراج لا دوام لهما فلا  
 ياخذان حكم الابتداء كمن حلف لا يجمع لا يحنث بالبقاء  
 عليه ولا ان شروعه في الصوم لم يصح مع المجامعة والفرق  
 انما يكون بعد الشروع في الصوم ولو اقلع ثم عاد فعليه  
 الكفارة قال في المبسوط بالاتفاق لانه وجد منه ابتداء  
 الجماع بعد صحة الشروع في الصوم مع التذكر للصوم  
 قال وعلى هذا على الرواية الظاهرة فيما اذا جامع ناسيا  
 وهو يعلم ان صومه لم يفسد ثم افطر متعمدا فانه يلزمه  
 الكفارة فاما على ما روي عن ابن حنيفة انه لا يلزمه الكفارة  
 فهنا ايضا لا يلزمه الكفارة

٣١٣  
 اذا افطر ناسيا  
 رضاء على امره  
 عاذا  
 حاكم

فهنا ايضا لا يلزمه الكفارة لشبهة القياس قال ابن  
 قدامة فيما اذا نزع مع طلوع الفجر هذه المسئلة تقرب  
 من الاستحالة اذ لا يكاد يعلم او اطلوع الفجر على وجه  
 سعيه النزع من غير ان يكون قبله شيء من الجماع فلا حاجة  
 الى فرضها والتكلم فيها وفي المبسوط والمحيط اذا افطر في  
 رمضان مرارا فعليه كفارة واحدة الا ان يكفر عن الاول  
 قبل افساد الثاني فيجب عليه كفارة اخرى عن الثاني وبه  
 قال الزهري والاوزاعي ورواية عن احمد واختارها ابو  
 بكر وابن ابي موسى من الحنابلة وموطأه اطلاق الحرق  
 ورواية عن الثوري وقال مالك والشافعي والليث كل يوم  
 كفارة وهو قول عطاء ومكحول وان جامع ولم يكفر ثم جامع  
 في يومه فلا كفارة للوطي الثاني وبه قال مالك والشافعي  
 وقال ابن حنبل عليه كفارة ثانية لانه وطئ حرام كالاول  
 فيتكرر بتكرار الوطئ ولنا ان الوطئ الثاني لم يصادف صوما  
 والكفارة اتما وجبت له حرمة الصوم بالافساد والشهر  
 بالجنابة فيه وفي التحفة لو جامع في رمضان مرارا في ظاهروا رواية  
 يلزمه كفارة واحدة ما لم يكفر عن الاول فانه كفر ثم جامع ثانيا  
 يلزمه كفارة اخرى قال وذكر في الكيسانيات انه يلزمه كفارة  
 واحدة من غير فصل وفي رمضان عن اصحابنا روايتان في  
 التعذر في الكيسانيات عن محمد بن علقمة وقال اكثر المشايخ لا  
 اعتماد عليها والصحيح الاكتفاء بواحدة وتصحيح النووي  
 غلط وفي المسئلة طريقان احدهما انها يجب بطريق الزجر  
 واسباب الزواجر اذا اجتمعت يكفي بزاجر واحد كالزنا  
 اذا وجد مرارا لا يجب الا واحد والآخر الطريق الثاني يجب  
 بطريق التكفير ورفع الاثم فالافطار في اليوم الثاني والثالث



في الجنابة فوق الافطار في اليوم الاول لانه قد انضم للجنابة  
الافطار جنابة الاصهار واجاب الكفان لادع الجنابيين لا  
يصالح لرفع الاعلى وفي المبسوط لنا حرفان احدهما ان كمال  
الجنابة باعتبار هتك حرمة الصوم والشهر جميعا حتى ان  
الفطر في قضاء رمضان لا يوجب كفان عند الائمة الاربعة  
وغيرهم الا عند قتادة فانها يجب في قضاء رمضان عند  
اعتبر بالحج والحرث الثاني انها وجبت عقوبة الجنابة المحضة  
على حق لله تعالى والدليل عليه سقوطها بعد الخطأ والنسيان  
بخلاف سائر الكفارات وفي الجامع يجب كفان قتل الصيد على  
النائم والناسي والمخطئ ومثله كفان قتل الأدمي فان افطر  
ثم كفر ثم افطر في يوم آخر فعليه كفان اخرى الآخرة رواية  
زفر عنه الا خيفة واعتبرها بالسجدة اذا تلاها فسجد لها ثم  
تلاها في مجلسه لا يجب سجدة اخرى ووجه الظاهر اعتبارها  
بالحدود فانه لو زنا بامرأة مرارا نكثني بحد واحد فانه وجد  
ثم زنا بحد ثانيا لان الاول لم يقع زنا جوا حينئذ وانما اذا لم  
يحد الاول ففي حقه الحد احتمال خلو الثاني عن الفائدة  
لجواز حصول المقصود من الزجر بالاول وصار كالمحرم اذا  
نطبت ثم تطيب في احرامه قبل ان يكفر عن الاول فانه يكتفي  
فدية واحدة عنهما في احدا لقولين والزمونا بكفان القتل  
والحنث والظهار فانه لا يثبت فيها التداخل وقاسوا على  
القضاء والحوادث الحاجة الى تعدد الكفان ثمه فوق الحاجة  
الى تعدد ما هنا لوجوب احدها انها تجب بالفعل المحرم وغير  
المحرم ثمه لانها تجب بالقتل الخطاء وان لم يكن محرما وبقي  
بالمحرم ما يوجب العقاب والقتل الخطاء ليس كذلك بالجامع  
ولقوله عليه السلام رفع عن امتي الخطاء والنسيان وما  
استكرهوا عليه والحج

استكرهوا عليه والحنث قد يكون بمباشرة الشرط ناسيا  
ومكرها ولا اثم وقد يكون ايجاد الشرط واجبا لقوله عليه السلام  
من حلف على يمين فرائ غيرها خيرا منها فليأت الذي يندو  
خير ثم ليكفر عن يمينه والامر للوجوب وكذا العهد في الظهار  
مباح بالاجماع ويجب به الكفان وهذا المعنى معدوم هنا  
فان الكفان لا يجب بالفعل المباح هنا فدل على الافتراق في  
المصلحة والثاني ان الكفان يتعلق بتلك الاشياء سواء كان  
بقيا او مسافرا ولا كذلك الافساد والثالث ان الكفان هنا  
من قبيل الحدود ولهذا سقطت بالاعذار ولان المقصود منها  
الزجر كالمحدود ولان الحد هو المنع ولهذا سمى البواب حدا  
لمنعه ووجوب الكفان يمنع من الافساد فيكون حدا في اللغة  
لا سيما عند من فانهم سمو كل ما خا من العقل خيرا فيكون  
في الشرع كذلك لنفي زيادة العسر ولان الاصل يوافق الشرع  
للغة ولا كذلك ثمه بدليل تعلفها بالنسيان والمباح والرابع  
انه قد وجد منه في فصل الحنث مران احدهما اليمين والاخر الحنث  
فباشرة الفعلين اذ دل على الرضى بالموجب فكان الضرر فيها  
اخفا والخامس ان كفان الحنث اخف للتخفيف بخلاف كفان  
الافطار وانما الفرق بين القضاء والكفان فان القضاء يجب  
على الحايض والمريض والمسافر والمفطر بالمحصة والنواة وعلى  
تارك الصوم من الاصل وعلى مفسد صوم النذر والكفان  
والقضاء والكفان في هذه الصور ولان القضاء قائم مقام  
الاداء وفي الكفان زيادة حرج فلا يلزم من شرع الاول شرع  
الثاني لزيات الضرر والمخرج في الثاني والفرق بين الكفان الاول  
والثانية انه لو لم يجب الاول لا يجب الثانية لاستحالة وجوب  
المشروط بدون شرطه وليس يلزم من عدم وجوب الثانية



عدم وجوب الاولى لجواز وجوب الاولى ووجوبها بدون الثانية  
 فيكون عدم وجوب الكفارة الاولى افضى الى فوات مصلحة  
 الكفارة فيكون اشتماله على المفسدة اكثر ولان اعتبار الثاني  
 بالاول يقتضي الوجوب ولا نزاع فيه انما النزاع في التداخل  
 وعدمه وما ذكرنا من القياس لا يقتضيه فيكون باطلا تهديد  
 ثم التداخل في الشرع يقع في العبادات كالوضوء مع الغسل و  
 تحية المسجد مع الفرض وصوم الاعتكاف مع صوم رمضان  
 والاحرام بحج او بعمره لدخول مكة مع حج الفرض وغيره وفي  
 الحدود المماثلة والكفارة والعلة وكذا عند الشافعي اذا كانت  
 من واحد وفي الاموال لدخول دية الاطراف في دية النفس اذا  
 سرت الجراحة والوطئ بالشبهة مرارا والوطئ في العقد  
 الموقون قبل الاجابة بكتفي بهر واحد اذا اجبر والقليل والكثير  
 كالطريق في النفس والكثير في القليل كالاطراف اذا اجتمعت مع  
 السراية الى النفس مسئلة ذكرها في الروضة وجوامع  
 الفقه يكن للصائم المضمضة لغير الوضوء ولا يكن الاغتسال  
 وبدا الثوب وصبا الماء على الرأس للحز وعنه الخفيفة انه  
 كن ذلك كله لان فيه اظهار التضجر وفي الوقائع وعن الحسن  
 رواية عن الخفيفة لا يكن وكذا المضمضة لغير وضوء وصبا  
 الماء على راسه ووجهه وبه قال ابو يوسف وهو المختار  
 وفي المبسوط المضمضة والاستنشاق لغير الوضوء والاغتسال  
 وصبا الماء على الرأس والوجه والاستنقاء في الماء والتلف  
 بالثوب ليلولة مكروه وقال ابو يوسف لا يكن وهو الاظهر  
 وعن بعض اصحاب النبي عليه السلام قال لقد رايت النبي  
 عليه السلام بالعرج يصبا الماء على راسه من العطش  
 او الحز خترجه ابو داود والفسائخ فوائد جليلة  
 قوله تعالى كما كتب على الذين

ما يفتقر الى الشرط  
 لا للصائم بل  
 كونه او لا هو  
 مسحورا

سنن حقه  
 سنن حقه

قوله تعالى كما كتب على الذين من قبلكم عن دعتين حنظلة  
 ان في الانجيل صوم شهر رمضان كانوا يصومونه حتى مرض  
 ملكا من ملوكهم فجعل عليه ان يراء ان يزيد فيه عشية ايام  
 فبراء ومرض ملكا آخر من اكل لحم فجعل عليه ان يراء ان يزيد  
 فيه سبعة ايام ثم جاء ملكا آخر فقال اكملوا خمسين يوما  
 وجعلوها في وقت لآخر فيه ولا قدر وبعضهم يرفعه ذكر  
 السفاسقي في شرح البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رأى الهلاك قال الله اكبر اللهم اهله  
 علينا باليمن والايمان والسلامة والاسلام ربنا وربك الله  
 قال الترمذي حديث حسن غريب رواه طحمة بن عبيد الله  
 وعن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افطر قال اللهم  
 لك ضمتنا وعلى رزقك افطرننا فتقبل منا انك انت السميع العليم  
 وعن ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افطر يقول ذهب  
 الظما وابتلكت الحروق وثبت الاجران شاء الله تعالى ذكرها  
 الدارقطني وروى الثاني ابو داود والنسائي باسناد حسن و  
 يستحب تفطير الصائم لما روى زيد بن خالد الجهني عن النبي عليه السلام  
 انه قال من فطر صائما كان له مثل اجر من غير ان ينقص من  
 اجر الصائم شيء رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ذكر  
 ما يستحب الافطار عليه عن سلمان بن عامر الضبي قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افطر احدكم فليفطر على تمر فان  
 لم يجد فليفطر على ماء فانه طهور رواه الخمسة الا النسائي  
 وعن انس كان عليه السلام يفطر على رطبات قبل ان يصلي فان  
 لم يكن رطبات فتمرات فان لم يكن تمرات حسا حسوات من ماء  
 رواه ابو داود والترمذي وابن حنبل شهر رمضان سمي الشهر  
 لشهرته في دخوله وخروجه والجملة الاولى ليلة منه والثانية

مثل ان صوم رمضان  
 كان في الام الماضية  
 فرض ملك من ملوكهم فزاد  
 فيه عشرة ايام

ما يستحب عليه  
 في الافطار من تمر او  
 غيره كالماء او اسهل



والثالثة ثم مو قمر واهل الهلال واستهلا على ما لم يستم فاعله  
اذا ابصر ويقال استهلا ايضا بمعنى تبين ولا يقال اهل  
خاتمة هذا الشهر مما شهر الله بخصوصيته اهلا الامة و  
اعطى من صامه وقامه من النار خاتم الامة وجعله كلما  
يهدى غيب من السيئات منسوخا فيه بشمس الغفران ومن  
ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثله من وفي بالضمان وفيه به  
رياح الرحمة لذوى الرحمة على الجنان ويخلق ابواب النار كما  
يفتح ابواب الجنان وأعد لاهله من الجود والنعم والنعيم  
الجوده ما ليس لحوله به يدان وما مودان لصوامه  
وليس لغريمه بدان فجعل الله هذا الشهر بين الشهور كاللؤلؤ  
الواضحة في عقد الزمان او اللؤلؤ الفريدة بين قطع  
الياقوت والمرجان ويعلم فضله من آمن من الناس والجنة  
ويغفر فيه جناية المرد لا بحالة جاة فطونه لمن اطلق في الوفاء  
بفرضه ونفله في ميدان العبادة العتاة وبلغ في صيامه  
وقيامه من سماء الحد العتاة وقدم في دنياه لآخرته ما يكسبه  
العيان واواصل بين العبادتين الظاهري والباطنة بالكلم  
على الاخوان ولم يكن في ديوان نظرا الاخلاص بالمراتب والبالغة  
اولئك الذين يدخلون الجنة ينظرون الى ربهم نظرا استر به العتاة  
وسوا الزيادة المذكورة في القران عند قوله ذى الجود والحسنة  
للذين احسنوا الحسنى وزيادة واتى زيادة افضل من رؤية  
الرحمن في جنة عرضها السموات والارض لكلمة سكنها من  
الحوار العين زوجان الى ما وعد الله لهم من الخدم والولادة  
والقطون الدانية صنوان وغير صنوان والفرش المدفوعة  
والخيرات الحسان والانهار المطهرة بانواع من اشربة والوا  
ينفع علة الصادى وينفع غلة الظمان والاشجار الترحمة  
الغصون والافنان

كلام مشجع لطيف

الغصون والافنان وعلى ساكنيها صلوات من ربهم ورضوان  
جعلنا الله ممن دخل في حرم اجس وبه دان وسو من الزلفى الى  
الله تعالى بصومه دان وقصصت على مطلوبه من فضل الله و  
ورحمته اللذين يؤتيها من يشاء من عباده انامل وبنان  
فما يوجب على نفسه و اذا قال الله على صوم  
يوم النحر افطر وقضى فهذا النذر صحيح عند جامع اجماع الامة  
على ان صومه وصوم يوم الفطر منهي عنه قالوا لا كونه نذر  
صوم يوم فوافق يوم فطر او نذر بقضيه في رواية ابن القاسم  
وابن وهب عنه وهو قول الاوزاعي وجاء رجل ابن عمر فقال  
نذر رجل صوم الاثنين فوافق يوم عيد فقال ابن عمر امر الله  
بوفاء النذور ونهى رسول الله عن صوم هذا اليوم فتوقف  
في الفتيا قال ابن عبد الملك لو كان صومه ممنوعا منه لعينه  
ما توقف ابن عمر وقال لو نذر صوم يوم قدوم فلان فقدم يوم  
العيد قال ابن عبد الملك يقضيه وبه قال الشافعي مئة وقال  
زفر ومالك والشافعي واحمد لا يصح صوم يومى العيدين ولا النذر  
بصومها وهو رواية ابن يوسف وابن المبارك عن ابن خزيمة  
وروى الحسن عن ابن خزيمة انه ان نذر صوم يوم النحر لا يصح  
وان نذر صوم غد وسو يوم النحر ذكر في المبسوط واحتجوا  
على ذلك بحديث ابن سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
نهى عن صوم يومين يوم الفطر ويوم النحر متفق عليه واسم  
ابن سعيد سعيد بن مالك بن سنان من بنى خديرة وفي لفظ البخاري  
لا صوم في يومين ولمسلم لا يصالح الصيام في يومين وروى ابو عبيد  
مولي ابن اذهر واسمه اسعد بن عبيد قال شهدت العيد  
مع عمر بن الخطاب فجاء فصلى ثم انصرف فخطب الناس فقال ان  
هذين اليومين نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهما يوم فطركم



من صيامكم والآخر يوم ياكلون فيه من نسككم وعن ابي هريرة  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يومين يوم فطر ويوم  
متفق عليها ورواه الترمذي والنسائي وابن ماجه ايضا وعن  
كعب بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه واوس بن الحوثان  
ايام التشريق فناديا انه لا يدخل الجنة الا مؤمن وايام منى  
ايام اكل وشرب رواه مسلم واحمد وعن انس ان رسول الله  
نهى عن صوم خمسة ايام في السنة يوم الفطر ويوم النحر وليلة  
ايام التشريق رواه الدارقطني وعن نبيشة الهذلي انه عليه  
السلام قال ايام التشريق ايام اكل وشرب وذكر الله ورواه مسلم  
وعن عبد الله بن حذافة قال بعثني عليه السلام ايام منى اياها  
ايها الناس ايتها ايام اكل وشرب وتعال وعن عمر بن العاصي  
هذه الايام التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامر بها فطارها وينهى  
عن صيامها قال مالك ومي ايام التشريق رواه ابو داود وقال  
المنذري في بعض طرق حديث علي رضي الله عنه ايتها ايام اكل  
وشرب ونساء وتعال وذكر الله وقد خرج على هذا حديث  
جماعة من طرق ليس في شيء منها ذكر النساء والتعال وحديث  
عقبة بن عامر وكعب بن مالك ونبيشة الهذلي وبشر بن سمجة  
وانه هريه وعبد الله بن حذافة مع كل شيء طرهما ليس في شيء منها  
ذكر النساء والتعال قال وهو لفظ غريب قلت ذكر ابن قدامة  
في المغني ان ذكر التعال في رواية الواقدي وهو ضعيف فهدى  
الاحاديث الصحيحة كلها تدل على فساد صوم هذه الايام و  
بالاجماع النذر بالباطل والفساد لا يصح ولا يلزم بيانه ان  
الامر يدل على حسن المأثورة والنهي يدل على قبح المنهي  
عنه لما عرفت في اصول الفقه والقبح لا يكون مشروعا لان اقل  
درجات المشروع ان يكون مباحا والقبح لعينه كيف يكون مباحا  
ولان المنهي عنه لا يكون مرضيا

ولان المنهي عنه لا يكون مرضيا اصلا وان كان وجوه بارادة الله تعالى  
ومشيئته وقضائه وقدره وحكمه كاللغو والمعاصي الواقعة  
من العباد والمشروع ما يكون مرضيا وما ذونا فيه والمنهي عنه  
لا يكون مرضيا وما ذونا فيه ذلك السر خفي في اصول الفقه بمعناه  
فالمنهي يدل على انتساخه فصار كالنهي عن بيع المضامين والملاقيح  
والصوم في الليل وصوم الحايض وقوله عليه السلام دعى الصلاة  
ايام اقدراك والصلاة بغير وضوء والفكاح بغير شهوة لا يوجد  
اصلا وان اسقط الحد تشبهه اعلم انه ذكر في المحصول ان اكثر  
الفقهاء على ان النهي لا يفيد الفساد وقول بعض الشافعية انه يفيد  
وقال ابو الحسين البصري يفيد في العبادات لا في المعاملات و  
اخوان الرازي صاحب المحصول ولا يدل النهي على الفساد اصلا لانه  
لو دل عليه لولا اننا بلفظه او بمعناه ولم يدل من الوجهين فوجب  
ان لا يدل عليه اصلا اما انه لا يدل عليه بلفظه فان لفظه لا  
يفيد الا الزجر والفساد معناه عدم الاجزاء وكل واحد منهما  
بغائر للآخر واما انه لا يدل بمعناه فلان الدلالة المعنوية  
شرطها الملازمة فاللفظ الدال على الشيء دال على لازم المسمى  
بواسطة دلالة على المسمى والفساد غير لازم للنهي على ما  
يذكر وفي المنتخب لان الدلالة المعنوية دالة اللفظ على لازم  
الشيء والفساد غير لازم للمنع والنهي فانه يجوز ان يقول الشارع  
لا يصح في الثوب المخصوص والصلاة في الحرير وكالطلاق في حالة  
الحيض وارسال الثلث جملة وبطليتها الفا والبيع وقت النداء  
والنذر بالصلاة في الاوقات المكروهة وصوم يوم الشك والنذر  
وصوم يوم الجمعة والسبت وسبب النهي عن صومها ويصح  
النذر بصوم الدهر والنذر بالصلاة في الفرض والثوب المخصوص  
الى ما لا نهاية له من المنهيات وفي اصول الفقه للجمهور النهي



نوعان نوع يكون عن الافعال المحسنة كالزنا والقتل  
وشرب الخمر فتدل على كونها قبيحة في نفسها المعنى في  
اعيانها الا ان يقوم الا ان يقوم دليلا على خلافه ونوع  
عن التصرفات الشرعية كالصوم والصلاة والبيع والاب  
وخومها فيقتضي قبحا في غير المنهي عنه لكن متصلا به  
حتى يبقى مشروعاً باصله مع اطلاق النهي وذكر شمس  
الائمة السرخسي واليزيدي في اصول الفقه ان محمداً  
احتج في كتاب الصلاة ان صيام يومى العيدين وايام  
التشريق منهي عنه والنهي لا يقع على ما لا يتكون وبیان  
ان النهي يراد به عدم الفعل باختيار العبد وكسبه حتى  
تشاب على انتهائه كما شاب على فعل المأمور به فيحتمل  
لصون ليكوة العبد مبتلى بين ان يكف عنه باختيار  
فيشاب عليه وبين ان يباشى باختيار فيعاقب عليه  
فلا يتوجه الى ما لا يتكون الا يرى انه لا يقال للامم لا يصبر  
ولا لا ينظروا للزمن لا ينظروا معلوم انه انما نهى عن صوم  
مشروع فالامسكال اللغوي غير منهي كالامسكال للحمية  
والصوم لضعف الاشتهاى قال السرخسي وتقرير كلام  
محمد هذا من وجهين احدهما ان موجب النهي الانتهاء  
فانه يقال نهيه فانه لا يتحقق النهي عما لا يمكن ان  
يكون مشروعاً في الوقت فكيف يستقيم ان يجعل النهي  
عنه غير مشروع بحكم النهي بعد ما كان مشروعاً وبه  
يتبين ان النهي غير النسخ والنسخ تصرف في المشروع  
بالرفع او الانتهاء وبعد فعل العبد باعتبار انه لم يقع  
مشروعاً ولا صنع للعبد في الشرع والنهي منع المكلف  
من فعل ما هو مشروع في الوقت فيبقى الحال على ما كان  
قبلا النهي مع منعه

318  
قبلا النهي مع منعه ويصير فعله حراماً وقد يوجد النسخ  
والنهي كصوم يوم عاشوراء انتسخ وجوبه وبقي بدنه و  
الثاني ان النهي يقتضي اعدام المنهي عنه باختياره واعدام  
العدوم الذي لا يتكون بحال ثم فساد الاحرام بالجماع حكم ثابت  
شرعاً والشرع اعدام اصلا الاحرام فلو كان من ضرورية ثبوت  
الفساد اعدام الاصلا في المشروعات لكان الحكم بفساده شرعاً  
بعد ما لاصله كالرقعة فانها بعد اعدام اصلا الاحرام فاذا اعدم اصل  
الاحرام لا يلزمه الخروج منه بالافعال لانه لا احرام له حينئذ  
وهو تخفيف في حقه والرقعة من اعظم الجنايات والجماع لا يجازى  
بالتخفيف لاسيما عندهم ووجه اخر الامر طلب ادخال  
المصدر في الوجوه والنهي ضده وهو طلب اعدام المصدر فطلب  
اعدام المعدوم غير الممكن شرعاً بحال كطلب ادخال المصدر  
الذي لا يمكن ادخاله في الوجوه فلا بد حينئذ ان يكون النهي  
عنه في وسع المكلف بالنهي القدوع على ايجاز وتخصيله فاذا  
جاء النهي امتنع من ايجاز باختياره ولهذا اتيب عليه وعن  
عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفة ويوم  
النحر وايام التشريق عندنا اهل الاسلام وانها ايام اطه  
اشرب ولا خلاف في صحة يوم عرفة فدلى على ان كونه يوم  
عيد ويوم اطه وشرب لا يمنع مشروعية الصوم فيه واهل  
الاسلام نصب على الاختصاص او بتقدير اعنى وانما التخصيص  
على البطلان من الضمير فلا يجزئ سيبويه الا من ضمير الغائب  
واجاز الاخفش وعيسى بن عمر وقد جاء ابدال المظهر من المضمير  
المخاطب قال سيبويه دخلتم او لكم واخركم قال لا تاكلوا  
استقطبت المضمير فقلت دخلتم او لكم واخركم وكذا ادخلوا  
او اخركم وان لم يحل الثاني محلاً الاول هنا ووافق سيبويه



على جوازها ايضا وعن ابن الزبير وابن عمر وعائشة و  
الاسود بن يزيد انهم كانوا يصومون ايام التشريق واجاز  
صومها عن الكفان ابو ثور واجاز عن النذر الليث واجاز  
مالك عن التميمي واجاز احمد عن جميع الفروض في رواية  
وفي رواية لا يجوز صومها لفرض ولا نفلة وهو قول الشافعي  
لفرض قال عليه السلام لا تصلوا الى القبور ولا تجلسوا  
عليها رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه والصلاة اليها  
يصح بالاتفاق مع الكراهة ولو كان النهي يدر على الفساد  
او النسخ لما صححت وفي حديث انه هرب من رضى له لا تصلوا  
في أعطاء الابد رواه احمد والترمذي وصححه ولو صلى فيها  
لا يفسد الا اذا يقننا انه صلى النجاسة وصوم يوم  
العيد اولى بالصحة لان النهي لحق الصائم لاجل اكله وشربه  
فاذا رغب في الصوم وترك اكله وشربه فما المانع من الصحة  
وقد بين الشارح عللة النهي فيه وعن ابن عباس رضي الله  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كشف الستار والناس صفوف خلف  
انه بكر الصديق فقال يا ايها الناس انه لم يبق من مبشرات  
النبوة الا الرويا الصالحة يراها المسلم او ترى له الا انه  
نهيت ان اقراء القرآن راكعا او ساجدا انا الركوع فعضوا  
فيه الرب فاذا السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن ان يستجاب  
لكم رواه مسلم وابوداود واحمد ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
نهى لائقته ولهذا كرهت لقراءة منها في الركوع والسجود ولا  
فساد وفي الصحيحين عن انه هرب من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
نهى عن الحضرة في الصلاة ونهى ان يصلي الرجل ورأسه معقوص  
رواه ابوداود والترمذي واحمد وابن ماجه وعن انه هرب من  
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصوم من احلكم يوم يوم  
الجمعة الا يوما قبله او يوما

الجمعة الا يوما قبله او يوما بعد متفق عليه وحديث  
جويرية بن الحارث انفر به البخاري وفيه حديث ثالثا  
تفرقه به مسلم فهذه ثلاثة احاديث في النهي عن صوم الجمعة  
وحد فلو صامه وحد كن عند البعض وجاز صومه بالاتفاق  
وقال ابن بطال في شرح البخاري كان ابن عباس يصوم يوم الجمعة  
ويواظب عليه وقال مالك لم اسمع احدا من اهل العلم والفقه  
يمنع من يفتدي به ينهى عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد  
ثبت في الصحيحين النهي عن صومه وحد وجعل مالك صومه  
حسنا فما المانع من صحة يوم العيد وهذا لا تحكم وروى  
الحافظ ابو جعفر الطحاوي عن انه هرب من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وكرم قال يوم الجمعة عيدكم فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم  
الا ان تصوموا قبله او بعده فقد سوى عليه السلام بين  
الاعياد في النهي عن صومها فكيف فرقوا بينهما بالرأي فان قيل  
دوى عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يفطر يوم الجمعة رواه شيبان عن عاصم عن زر عن عبد الله  
ورواه شعبة عن عاصم فلم يرفعه وعن ابن عمر انه قال ما  
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر يوم الجمعة قط وفيه ليل  
بن سليم قالوا لعله خشى ان يلتزم من تعظيم ما التزمه اليه  
والنصارى من تعظيم السبت والاحد حتى تركوا العمل فيها  
قيل له صومه عليه السلام لا يمنع نهى غيره عن صومه كما  
نهى عن الوصال وكان يواصل واتا ما ذكر السرخسي في  
تقرير دليل الشافعي ان المشروع ما يكون مرضيا والمنهى  
لا يكون مرضيا وان كان ايجاد المنهى عنه بارادة الله وشيئته  
وقضائه وقدره وحكمه فليس مذهب الشافعية كما ذكره  
بل الرضى والمحبة عندهم بمعنى الارادة في حقه والرب سبحانه



يجب الكفر وبرضا كفر معا قبا عليه ذكر في الارشاد للعلماء  
الحرمين في اصول الدين قلت وعندنا الرضى والمحبة ليس <sup>الارلق</sup>  
فالبارى سبحانه اراد من فرعون وهامان وغيرهما من الكفار  
الكفر ولم يحبه ولم يرضه لهم فلو كان الرضى هو الارادة وقد قال  
الله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر فكانه قال لا يريد لعباده  
الكفر وهو يريد لهم ويرى عليهم استيلاء الجارية المشتركة  
يثبت به النسب وهو نعمة بالوطئ الحرام المنهى عنه وبالوطئ  
في الحيض والنفاس والاحرام وتحت الزوج الاول وسو نعمة  
وقد ثبت بالسبب المحذور ويقع الطلاق في الطهر الذي جامعها  
فيه والنفاس مع النهي واما بيع المضامين والملاقيع فان البيع  
عبارة عن معاوضة المال بالمال والماء الذي تضمنته ارحام  
الاناث واصلا بالنفوس ليس بمال فلم يوجد فيه حد البيع  
فكان النهي فيه حبرا ونفيا فلا بد لان على التصور والتكوة  
والفرق بين النذر بصوم الليل وصوم يوم العيد ان الصوم  
في النهار مشروع في كل يوم من ايام السنة في غير هذه الايام  
بالاجماع فوجب ان يكون مشروعاً فيها ايضا بالقياس لوجوه  
ركنه وهو الامساك عن الاكل والشرب والجماع نهياً مع النية  
والنهي الوارد فيه ليس لمعنى في الصوم ولا في وقت بل لمعنى  
في غيرهما وهو ترك ما يغلب وجوه هذه الايام من الاكل  
والشرب والجماع فكان القبح في معنى محاور للصوم فكانت الصفة  
دون الاصل فيكون مشروعاً في اصله دون صفة بخلاف الليل  
فانه ليس محلاً للصوم بالاجماع مع ما يلزم منه ترك ما شرع  
فيه وغلب من الجماع وترك الاكل والشرب ولا يوجد من <sup>جنسه</sup>  
محلاً للصوم ولا قابلاً له فافترقا والفرق الثالث انه لو قال  
الله تعالى ان اصوم يوماً صحت ولو قال الله تعالى ان اصوم ليلة <sup>للجنة</sup>  
لا يصح فدل على زيادة

لا يصح فدل على زيادة الحاجة الى الصحة في هذا الجنس  
المسمى دون ذلك والفرق الثالث يوجد في الصوم الشرعي  
في يوم العيد وهو الامساك عن قضاء الشهوات الثلاث نهياً  
مع النية بخلاف الليل والفرق الرابع ان الصوم في النهار  
مندوب اليه بالاجماع وبالنصوص الواردة باستحقاق الثواب  
فيه فلو طغى النذر بصوم الليل لا يحسن عن الصوم في النهار  
غالباً لان الانسان اذا لم ياكل في الليل لا يقدر على الصوم في  
النهار طامراً فكان نذر صوم الليل مقوية لمصلحة الراجحة  
فلا يجوز والفرق الخامس لو طغى نذر صوم الليالي مطلقاً  
حينئذ يصح نذر صوم ليالي رمضان فيفوت الصوم المفروض  
في رمضان بخلاف صحة صوم يوم الفطر والفرق السادس  
ان في صحة نذر صوم الليالي مضي لقوله عليه السلام بول  
العشاء مهران بخلاف صوم العيدين والفرق السابع ان  
النذر بالصوم في معظم الايام صحيح فلو ابطالنا النذر بصوم  
هذا اليوم لزم انقسام النذر بالصوم المضاف الى اليوم الى  
صحيح وفاسد وهذا المعنى معدوم ثمه فلزم الفرق واما  
الفرق بين نذر صوم حيضها وبين العيد فمن وجوه احدها  
ان الصوم عبادة والحاجة الى اعتبار العبادة وصحتها في يوم  
العيد اكثر من الحاجة الى اعتبارها في وقت الحيض بدليل  
حرمة ايقاع غير الصوم من العبادات في ايام الحيض  
كالصلوات والاعتكاف وعدم حرمتها في ايام العيد ثانيها  
ان الحيض يمنع للنذر بالصوم من العيد بدليل انه يمنع  
صوم رمضان فلان يمنع النذر كان اولى بخلاف العيد وجه  
الاولوية ان صوم رمضان يجب بافساد الكفارة والقضاء  
ولا كذلك النذر فما منع الاقوى يمنع الاضعف ثالثها ان في



صحة صوم يوم العيد ضمن عبادة الصوم الى عبادة الصوم  
ويكون قلت المصلي الصائم الخشع وادق بخلاف صوم الحائض  
لو تصور صومها رابعها ان الحائض موسومة بالنقصان  
متلوة بنجاسة الحيض فلم يكن اهلا لخدمة الملك الاعظم  
بخلاف الطاهر الصائم يوم العيد خامسها ان الحائض بسبب  
خروج الدم والاستفراغ ينزله ضعفا فحاجتها الى ترك الصوم  
اشد بخلاف صوم يوم العيد في حق غيرها سادسها انما  
ثبت النهي عن صوم يوم العيد لحق العيد تخفيفا في حقه  
فلو صححنا نذر يكون مبطلا لحقه وفي حق الحائض لعدم  
صلاحيتها لخدمة الرب فلو صححناه نذرنا ابطالنا به  
حق غيرها وهو الرب سبحانه وتعالى سادسها ان النذر  
بالصلاة في يوم الحيض لا يصح فكذا الصوم تامنها ان الحيض  
مرض مانع للصوم بقوله تعالى قد مولد في الحاجة الى  
اجباب الصوم في حق الصحيح اكثر من الحاجة الى اجابه  
على المريض بدليل التفاوت في وجوب صوم رمضان على  
الصحيح والمريض والجواب عن مسئلة اشتراط الطهارة  
عن الحيض في قوله عليه السلام دعي الصلاة ايام اقرانك  
والصلاة بغير وضوء ان الطهارة شرط في ذلك بالاجماع و  
امتناع النكاح بغير شهوة فانه فاسد والنكاح الصحيح يفيد  
ملازمة ورتا يثبت به ملك الاستمتاع لا غير لان الحق  
لا تملك بوجوب التمليكات فاذا فسد السبب فيه لا يفيد  
الملك ونبوت النسب ووجوب مهر المثل والعقد فيه من  
حكم الشبهة لامن حكم انعقاد العقد شرعا وهو ظاهر  
في قوله عليه السلام لا نكاح الا بشهوه فهو اخبار عن عدم  
بدون هذا الشرط فهو نفى لا نهى ذكر السر خسي في اصوله  
وتامه يلة ان شاء الله تعالى

وتامه يلة ان شاء الله تعالى في كتاب البيوع في فصل احكام  
البيع الفاسد لكن معطر تحترزا عن ارتكاب المعصية  
المجانة ولا ن صومها ناقص للنهي فيصوم في غيرها على  
وجه الكمال من غير نهى وفاء بنذر واستقاطا للواجب  
في ذمته كما اذا نذر سجدة في وقت الكراهة فالاولى ان يسجد  
في غير وقت الكراهة وان صامه فيها جاز لانه التزمه ناقضا  
فاذا كان التزمه كما لو سجد للتلاوة في الوقت المكروه الذي  
تلاها فيه وان نوى يمينا فعليه كفارة يمين ان افطر وقضاه  
قال هذه المسئلة على وجوب سنة اولها لم ينو شيئا ثانيا  
نوى النذر وثالثها نوى النذر ونوى ان لا يكون يمينا يكون  
نذرا لا غير في هذه الصور لان حقيقة كلامه للنذر رابعها  
نوى به يمينا ونوى ان لا يكون نذرا اتفاقا لان اليمين  
يحتمل كلامه قال عليه السلام النذر يمين وكفارة كفارة  
اليمين وقد عتبتها وابطلنا غيرها بنيتها خامسها نواها  
سادسها نوى يمينا ولم يخطر بقلبه النذر فعندنا حنيفة  
وتحمد يكون نذرا ويمينا فيها وعندنا يوسف يكون نذرا عند  
نيتها يمينا عند نيتها له ان اللفظ للنذر حقيقة ولهذا لا  
يتوقف على النية واليمين مجازا يتوقف على النية فاذا نواها  
ترجح الحقيقة لفوقها اذ الجمع بين الحقيقة والمجاز ممتنع  
فاذا افطر يلزمه القضاء دون الكفارة واذا نوى المجاز  
ترجح بنيتها فيلزمه الكفارة بالافطار دون القضاء ولها  
انه لا ينافي بين جهة النذر وجهة اليمين لان كلامها يقتضي  
الوجوب للنذر لعينه واليمين لغيرها وهو متكررة  
اسم الله تعالى بالحنث فالناذر يلزم الوفاء بالنذر حقا  
لله تعالى قال السر خسي وكان اللفظ لكلا واحد منهما لا ان يكون



حقيقة لاحد ما مجازا لا آخر وكان بمنزلة اللفظ العام الآ  
ان عند الاطلاق يحمل على النذر لغلبة الاستعمال فيه وهذا  
يشير الى انه من قبيل الالفاظ المشككة يكون واحدة الآ انه  
في البعض اصدق كالبياض في الثلج والعاج اصدق من الثوب  
وفي التحرير لانه من باب العمل بعموم اللفظ لامن باب الجمع بين  
الحقيقة والمجاز كما لو حلف لا يضع قدمه في دار فلان قد دخلها  
راكبا او ماشيا بحث قلت المراد ثمة قدر مشترك بين الصور  
كلها وهو الحصول فيها وهناك واحد مراد وعند الاطلاق لا  
يصرف الى اليمين وفي المقيس عليها يصرف عند الاطلاق الى  
القدر المشترك فلم يكن سلمها ووجه آخر نوى التغليب على  
نفسه وهو وجوب الكفارة والتخفيف وهو سقوط القضاء عنه  
فيصح فيما عليه لا فيما له ووجه آخر ان ذلك عمل بلفظين لا  
قوله لله يمين على كذا نذر فيكون ايجابا لقضاء والكفارة في  
النذر واليمين المذكورين في لفظه ذكر ذلك شمس الائمة الشريفة  
في المبسوط والخلاط في جامعته اذ اللام يستعمل في القسم كقول  
الشاعر لله سعى على الانام ووحيد مستخبر به الطيانه والآن  
وكقوله لله لا توخر الاجل سوال اللفظ المحتمل امرين  
او امورا اذا تعين بعض احتمالاته بغلبة الاستعمال او دلالة  
الحال يلحق ذلك الغالب بالصرح حتى يتوقف على النية  
فان نوى غير الظاهر يصدق في الصرق اليه ولا يصدق في الصر  
عنه حتى يثبت بها اتا بالحقيقة والظاهر فلصرفه اليه واتا  
بالمجاز فلا قران على نفسه بشرط الحث مثاله قال امراته  
زينب طالق وله امرأة معروفة بزینب فقال له امرأة  
اخرى اسمها زينب هي هذه لغير المعروفة واباها عنيت  
طلقت المعروفة بحكم الظاهر ولا يصرف عنها والاخرى باقران  
وكذا اذا قال ان جامعك

329  
وكذا اذا قال ان جامعك فهو على الوطئ في الفرج لغلبة الاستعمال  
وان نوى الجماع فيما دون الفرج يصدق حتى يثبت به ولا يصدق  
في الصرق عن الاول حتى يثبت بها وكذا ان وطئت فهو على الدوس  
وان نوى الوطئ في الفرج يصدق ولا يصدق في الصرق عن الحقيقة  
وكذا لو قال ان اقتضضت يكرأ فهو على ازالة عذرتهما بالذكر  
فان نوى الاصبح او العود يثبت به وبالاول ولا يصدق في الصر  
عن الغالب فعلى قياس هذا الاصل كان ينبغي على قولنا لا يوس  
اذ انوى به يمينان ان لا يصدق في الصرق عن الحقيقة والظاهر  
او يصدق هناك وعلى قولهما اذا نوى يمينان ونوى ان لا يكون  
نذرا ينبغي ان لا يصدق في الصرق عن النذر كما ذكرنا في هذه المسائل  
او يصدق ثمة كما صدق هنا وهذا سوال قوي وقوله فجمعنا  
بينهما عملا بالدليلين كجمعنا بين جهتي التبرع والمعاوضة في  
الهبة بشرط العوض يعني ربا عليها قبل القبض حكم الهبة  
حتى اشترطنا القبض للملك وقلنا يفسد بالشيوع فيما يحتمل  
القسمة ولا يجبر على التسليم ولا يستحق فيها الشفعة قبل  
القبض فاذا قبضت بيت فيها حكم البيع والمعاوضة حتى  
يستحق فيها الشفعة وبره بالغيب وغير ذلك من احكام  
المعاوضة لا اتا جمعنا بينهما في حالة واحدة وكذا الاقالة جعلنا  
فسخا بين المتعاقدين ببيع جديد في حق غيرهما قوله  
ولو قال لله على صوم هذه السنة افطر يوم الفطر ويوم  
التحر وايام التشريق وقضاها قال لا نذر بالسنة  
المعينة نذر بهذه الايام وهذا محمول على ما اذا نذر صوما  
قبل عيد الفطر اما اذا قال في سوال لله على صوم هذه السنة  
لا يلزمه قضاء يوم الفطر وكذا لو قال بعد ايام التشريق  
لا يلزمه قضاء يوم العيد وايام التشريق بل يلزمه



صيام ما بقي من السنة هذا قياسه وفي العيون قال ثبت على  
ان اصوم الشهر قال محمد عليه صوم بقية الشهر الذي هو فيه  
وكذا اذا لم يعين السنة لكن شرط التتابع فيها فانه يفطر هذه  
الايام لان السنة المتتابعة لا تخلو عن هذه الايام لكن يقضيها  
في هذا الفصل موصولة متتابعة تحقيقا للتتابع بقدر الامكان  
وكان محمد بن سلمة يقول لا يفطر الايام الخمسة للتتابع والاول  
اصح وفيه خلاف زفر وماك والشافعي وابن حنبل على ما تقدم  
وجه الفرق ان في الفصل الاول لما مضت السنة لم يبق النذر  
الا انه بقي عليه قضاء هذه الايام ولا ترتيب في القضاء لقضاء  
رمضان وفي الفصل الثاني نذر سنة وهي ثلاثمائة وستون يوما  
او قريبا منها وقد سقي عليه بعضها يلزمه التتابع فيما بقي بقائه  
النذر في حق التتابع ولان التتابع في الفصل الاول ضروري  
محاور وفي المحاور لا يلزمه التتابع اذا افطر وقضى كما في رمضان  
بخلاف الفصل الثاني فانه نص على التتابع فيه ولا يوجد صوم  
سنة متتابع وليس فيها هذه الايام فلا يؤمر باستقبال السنة  
لاجل التتابع بخلاف الشهر فانه اذا افطر فيه يستقبل لانه يوجد  
شهر كامل بصوم متتابع ولو لم يشترط التتابع في السنة لا يجزئ  
صوم هذه الايام لان المطلق ينصرف الى الكامل وصوم هذه  
الايام ناقص لمكان النهي بخلاف ما اذا علمها لانه التزم ناقصا  
فوقه كما التزم ولان الكامل وصف وهو لغو في الحاضر يعتبر  
في الغايب لما عرفت فيقتضي خمسة وثلاثون يوما ذكر في البسط  
والمراد يقضي ايام حيضها في السنة المحيطة لانها قد توجد  
بغير حيض بان كانت مدة الطهر ذكر المرغيباني ويصوم  
السنة بالاهلكة في شروع نذر ان يصوم رجبا فحين رجبا  
كله عليه قضاء بخلاف جنون رمضان كله ولو قال والله  
لا صوم من رجبا فلم يصمه

لا صوم من رجبا فلم يصمه فعليه كفارة لا غير لانه يحين صوم  
وليس بنذر ولو قال لله علي ان اصوم يوما ويوما لا لانيته  
له لزمه صوم يوم واحد وان نوى شهرا او سنة فهو كما نوى  
بصوم يوما ويفطر يوما حتى يحضي المدة وكذا لو نذر صوم يوم  
الخميس ولا نيته له لزمه اول خميس ادركه وان نوى عمرا فهو  
على ما نوى وان افطر خميسا قضاه ولو نوى يمينا لفرغ القضاء  
ثم لو افطر خميسا آخر لزمه القضاء دون الكفارة لان اليمين  
لا يبقى بعد الحنث ذكر هذه المسائل في خزائن الاكل وفي جوامع الفقه  
قال لله علي صوم يلزمه يوم واحد ولو قال صيام يلزمه ثلاثة  
ايام قلت الصيام مصدر صام يصوم صيا ما كما تقول قام يقوم  
قيام والصوم مثله فكيف يختلف جوابه ان النذر حمل على ما له  
نظيره في الشرع فالصيام وهو بثلاثة ايام في النص كقوله تعالى  
فقدية من صيام وكقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام وبقي  
الصوم على الاصل واقله يوم ولو قال لله علي صوم عشرة ايام  
متتابعات فصام خمسة عشر يوما وافطر يوما ولا بدري ذلك  
امن العشرة ام من الخمسة فانه يصوم خمسة متتابعات  
بوجود عشرة متتابعات بيقين ولو قال لله علي يوم يومين  
في هذا اليوم صامه لا غير ولو قال ان عوفيت صمت الخميس  
والاثنين لم يجب حتى يقول فليته علي ان اصوم وهذا قياسه  
وفي الاستحسان يجب واذا جعل على نفسه ان يصوم اليوم  
الذي عافاه لله فيه فعافاه في يوم صام ذلك اليوم ابدا و  
اذا وجد يوم النحر قضاه ولو قال لله علي ان اصوم هذا  
الشهر يوما صامه متى شاء ولو قال لله علي هذا اليوم شهرا  
وهو خمسين ميلا صام ثلاثين خميسا في عمرة وفي المبسوط قال  
لله علي ان اصوم هذا اليوم شهرا يكون صومه اربعة ايام



او خمسة ايام كلما دار ذلك اليوم في الشهر وتعين الشهر  
الذي يلي نذر ومثله في العيون قال ابو الليث ولا يلزمه  
صوم ذلك اليوم ثلاثين سنة واختار ابو بكر الرازي لزومها  
ولو قال على صوم كذا كذا في يوم واحد ولو قال كذا وكذا في يومين  
ولو قال كذا كذا في يوم واحد عشر يوما او بالواو احد وعشرون  
يوما وفي العيون عن ابي يوسف ومحمد فيها احد عشر يوما  
قال والقياس الفرق وجه التسوية غير واضح وكذا كذا  
اياما ثلاثة وما راينا اليوم الفهر من الايام الجمع الا  
هذا ولو قال لله على صوم يوم فلان شكرا لله تعالى تطوعا  
ونوى حينئذ تقدم في رمضان كفر وان لم يذكر التطوع بر  
يجزيه عن رمضان وقيل يقضى ذلك اليوم بخلاف ما لو قال  
في شعبان لله على ان اصوم يوم الثلاثين فكان من رمضان  
حيث لا شيء عليه ولو قال على عشي وبصر فهو ثلاثة عشر  
قوله ومن اصاب يوم الفطر صائما ثم افطر فلا شيء عليه  
وعن ابو يوسف ومحمد في النواذر ان عليه القضاء لان الشروع  
ملزم على تقدم كالنذر وكالشرع في الصلاة في الاوقات المذكورة  
والفرق لانه حنيفة وهو ظاهر الرواية ان بنفس الشروع في  
الصوم يسمى صائما لان الصوم كله ركن واحد وهو الامساك  
المشروع حتى يحدث به الخالف على الصوم فيصير بنفس الشروع  
فيه مرتكبا للنهي فيجب بطلاله ولا يجب صيانه ووجوب  
القضاء ينشئ على صحة الشروع بخلاف الشروع في الصلاة  
فانه لا يتحقق حتى ياتي بالاركان بان يتم ركعة ولهذا لو  
حلف لا يصلي لا يحدث حتى يقيدها بالسجدة فيجب صيانه  
المؤدى اذ الشروع لم يصادف النهي فكان مضمونا بالقضاء  
وفرقت آخرات الشروع في الصلاة بالتكبير للافتتاح وهي  
ليست من الصلاة عندنا

ليست من الصلاة عندنا فحصل الشروع بها ولا نهى بخلاف  
الصوم وفرقت آخرات الصلاة وجوبها بالقول كالنذر بخلاف  
الشرع في الصوم فانه بالنية وفرقت آخرات الصلاة لزومها  
بالقول والنية واجبا بالصوم بالنية وحدها فكان الاول  
اقوى فلا يلزم من ضمان الاقوى ضمان الاضعف وفرقت آخر  
ان الصوم لا يمكنه فعله الا على وجه المعصية والصلاة يمكن  
ادائها على غير وجه المعصية بان يصير حتى يخرج وقت  
الكرهية فوقع بها على وجه الاستحباب وكذا لا يكون مرتكبا  
للنهي بنفس النذر مع ان النذر ممنوع في رواية ابي يوسف  
وعبد الله بن المبارك عن ابي حنيفة ذكرها في البدائع وغيره  
وعن ابي حنيفة لا يلزم الشروع في الصلاة في الاوقات المذكورة  
ايضا والظاهر سوا الفرق وفي شرح التكملة شرع في صوم يوم  
النحر ثم افسد لم يقضه وقال محمد عليه القضاء ولم يذكر  
لان يوسف خلافا وفي العيون جعل قوله محمد مع ابي حنيفة  
والخلاف لان يوسف مسئلة يجوزنا التطوع بالصوم ممن  
عليه صوم رمضان وبه قال اهل العلم وعن احمد انه لا  
يجوز ممن عليه صوم فرض لحديث ابن لهيعة انه عليه اللام  
قال من صام تطوعا وعليه شيء من رمضان لم يقضه  
فانه لا يقبل منه حتى يصومه وقاسه على الحج على اصله  
وعنه انه يجوز مع الجمهور وابن لهيعة مكشوف الحال مسئلة  
لا باس بقضاء رمضان في ايام العشر غير يوم العيد وهو  
قوله ابن المسيب والساقعي واحد واستحق وروى استحبابه  
عن عمر رضي الله عنه وروى كراهته عن علي والحسن و  
الزهري ورواية عن ابن حنبل وفي المبسوط منع جوان  
علي رضي الله عنه قال وروى عنه عليه السلام انه نهى



عن قضاء رمضان في أيام العشر وتاويله عندنا النهي  
حق من اعتاد صوم هذه الأيام نفلا كثيرا يفوته فضيله  
هذه الأيام والقضاء ممكن في غيرها وفي الإشراف كن على  
والحسن والزهدي القضاء في عشر ذي الحجة كما ذكرته  
قبله قال واجاز الجماعة الآ في يوم النحر وأيام التشريق  
مسئلة اراد أن يقول لله على صوم يوم فجرى على لسانه  
شهر لزمه شهر ولو قال لله على صوم آخر يوم من أول  
الشهر وأول يوم من آخر يلزمه الخامس عشر والسادس  
عشر وله نذر صوم غد ونوى كلما دار الغد لا يصح نيته  
ولو قال صوم يوم ونوى كلما دار يوم صحت ذكرك في جوامع  
الفقه ولو قال صوم الجمعة يلزمه صوم يوم الجمعة لا غير  
الآ اذا نوى أيام الأسبوع وأن نكر الجمعة لزمه الأسبوع  
كله وتام التفريح في الأيمان في فروع وفي قوله لله على  
ان اصوم اليوم الذي يقدم فلا أن يقدم ليلا لا يلزمه شيء لأن  
اليوم للبياض وكذا ان قدم بهذا الاكل شهرا او الحيض ومن  
انه يوسف يقضيه وان قدم الزوال فلا رواية فيه عن  
يوسف قال السرخسي والظاهر التسوية بينهما وان قدم قبل  
الزوال صامه لبقاء وقت النية لسحير للحال وفي الواقع  
قال لله على ان اصوم الذي تقدم فيه فلا أن شكراله والله  
به اليمين تقدم في يوم رمضان عليه كفارة يمين ولا قضاء  
عليه وان قدم قبل ان ينوي الشكر ولم ينو عن رضاء  
بذ ووقع عن رمضان ولو قال لله على ان اصوم الابد  
عن الصوم لاجل اشتغاله بالمعيشة له ان يفطر ويطعم  
لأنه لا يقدر على قضائه ومن نظير ما ذكر في الجامع فيمن  
نذر صوم الابد ثم طامروا وموسر كقر بالصوم وفدى  
نذر في الحال وقيل

نذر  
الصوم

نذر في الحال وقيل عند موته لان عجز به لانه يمكنه ان  
يصوم شهرين قضاء عن الاولين ثم وسم فيقتضى هذا  
القول ان يكون هناك نذر ان يصوم يوم الاثنين ما عاش  
ثم كبر وضعف عن الصوم يفطر ويطعم مكان كل يوم مسكينا  
وان لم يقدر لعسرته يستغفر لله فان ضعف عن صوم ذلك  
اليوم لمكان الصيف يفطر ويقضيه في الشتاء كما لو سافر في  
ذلك اليوم يفطر ويصوم مكانه في الإقامة في فصل  
فصلا صوم التطوع والاوقات التي تندب الى صومها والتي  
يكن فيها الصوم في المرغبات والمرغوبات صوم المحرم ورجب  
وشعبان وستة أيام من سؤال متتابعة وقيل يستحب متفرقة  
في اسبوع يومان وقال الامام ابو بكر الاسماعيل والفقهاء محمد بن  
حامد التابع فيه افضل للاخبار وفي البدايع الاساع المكروه ان  
يصوم يوم العيد وخمسة بعد فان افطر يوم العيد ثم صام ستة  
بعد فهو مستحب وستة وفي المحيط كرهه ابو يوسف والاصح  
انه لا بأس به اليوم وفي الذخيرة قال ابو يوسف كانوا يكرهون  
ان يتبعوا رمضان صياما خوفا من ان يلحق بالفريضة اراد به  
صوم الست قال هذه اللفظة يدل على الكراهة في حق العوام  
لان حق اهل العلم وعن انه خيفة انه كرهه متتابع ومتفرقا  
وفي الواقعات صوم الستة متتابعات المختار انه لا يلى وفي المرغبات  
كان الحسن لا يرى بصومه باسا بعد يوم الفطر ويقول كفى بيوم  
الفطر مفترقا بينهما وبين رمضان وعامة المتأخرون لم يروا  
به باسا واختلفوا هذا افضل التفريق او التابع وقيل ينبغي  
للعالم ان يصوم وينهي الجها عنه قلت ومن البدعة زماننا  
ان من يصومها يجعل لنفسه اليوم الثامن من شوال عبدا  
واستحب صومها كعبا لاجبار والشعبي وميمونة بن مهران



والشافعي وابن حنبل وابن المبارك واسحاق وكرويه مالك  
وقال ما رايت احدا من اهل الفقه يصومها ولم يبلغني ذلك  
عن احد من السلف وان اهل العلم يكرهون ذلك ويخافون  
بدعته وان يلحق برمضان ما ليس منه والمعنى الذي ذكره  
فيها يحصل اذا صام ستة ايام في اتي وقت شاء من اتي شهر شاء  
وانما ذكر الاساع لانه اخف عليهم ليحمدتهم بصوم رمضان وعن  
ابن ايوب رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صام  
رمضان ثم اتبعه ستا من شوال فذاك صيام الدهر رواه  
الجماعة الا البخاري والنسائي ذكر في المنتقى وعجبي من ابن  
قدامة الحنبلي ذكر في المغني وقال رواه ابو داود والترمذي  
وقال حديث حسن والحديث رواه مسلم وابوداود واحمد و  
الترمذي وابن ماجه الا ان احدا رواه من حديث جابر وعن  
يوبان عن النبي عليه السلام من صام رمضان وستة ايام بعد  
الفطر كان تمام السنة من جاء بالحسنة فله عشر مثا لها رواه  
ابن ماجه واتخاذ الهاء لان مثلا الحسنة حسنة وانت لذلك  
وانت ستا لان العدد في التواريخ بالليا لي يقال كنت لحسن خلون  
ولثلاث يقين وان كان الصوم لا يقع الا في اليوم دوة الليلة عنه  
ام سلمة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يصوم من  
السنة شهرا كاملا تا الا شعبان يصليه رمضان رواه  
الخمسة ولفظ ابن ماجه كان يصوم شعبان ورمضان وحديث  
الباهلي قال له عليه السلام وصم الا شهر الحرم رواه ابوداود  
وابن ماجه وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم اتي الصيام بعد رمضان  
افضل قال شهر الله المحرم متفق عليه وفي صوم الخميس الاثني  
عن عاتبة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحرى  
صيام الاثنين والخميس رواه الخمسة الا ابوداود لكنه له من  
رواية اسامة بن زيد

رواية اسامة بن زيد ومعنى يتحرى يطلب وياخذ بالاحرى  
وعن انه هرب رضي الله عنه انه عليه السلام قال يعرض  
الاعمال كل اثنين وخميس فاحب ان يعرض عملي وانا صائم  
رواه الترمذي وابن حنبل وابن ماجه بمعناه ولا ابن حنبل  
والنسائي هذا المعنى من حديث اسامة بن زيد وفضل صيام  
ايام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر  
قال الجواليقي في اصلاح ما يغلط فيه العاتبة نقول الايام  
البيض والصواب ايام البيض اي ايام الليالي البيض لان  
القرآن يخدم في هذه الليالي من اولها الى آخرها والا فالايام  
كلها بيض فائدة اعلم ان اسماء ليالي الشهر عشرة لكل ثلاث  
منها اسم فالثلث الاولى غور لان غرة كل شهر اوله والثانية  
نفلة على وزن زحل وصمد ونفلة لزيادتها على الغرر والنفل  
الزيادة وثلاث تسع اذا اخرها باسع وثلاث عشر لان  
اولها عاشر ووزنها كرجل وثلاث تبع وثلاث درع كرجل  
ايضا لا سوادا واولها وابيضاض اخرها وثلاث ظلم لا ظلا  
وثلاث حنادس لسوادها وثلاث دادي كوسلام لانها  
بقايا وثلاث محاق لاسحاق القمر او الشهر وعن ابن زرقان  
له رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا ذر اذا صمت من الشهر ثلاثة  
فصم ثلاث عشرة واربع عشرة وخمسة عشرة رواه النسائي  
وابن حنبل والترمذي وعن ابن عباس كان عليه السلام لا  
يفطر ايام البيض في حضر ولا سفر رواه النسائي وعن ابن  
قتادة عن النبي عليه السلام لا يفطر ايام البيض في حضر ولا سفر  
رواه النسائي وعن ابن قتيبة عن النبي عليه السلام ثلاث من  
كل شهر ورمضان في هذا صيام الدهر كله رواه مسلم  
وابوداود وابن حنبل وعن ابن زرقان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

ما خذوا من شهر رمضان الا ايام  
الخمسة



من صام من كل شهر ثلاثة ايام فذلك صيام الدهر فانزل  
 الله تصديق ذلك في كتابه من جاء بالحسنة فله عشر امثالها  
 اليوم بعشرة رواه الترمذي وابن ماجه وكان ما كان يصوم  
 اول الشهر وعاشى والعشرين منه ويستحبها ويزعم انها  
 البيض واختار ابو الحسن المالكى تعجيلها اول الشهر فهو صيام  
 الدهر فان قيل ستة صيامها بصيام الدهر وقد روي عن  
 صيام الدهر وهو مكروه فلا يبدل حينئذ على فضيلتها قلنا  
 اتمالك صوم الدهر لما يلحق الصائم من الضعف ولما فيه من  
 التنبه بالتبذل ولو لا ذلك لكان ذلك فضلا عظيما لاستغفار  
 الزمان كله بالعبادة والطاعة فقد ذكر هذا الحديث حثا  
 على صيامها فكيف لا يبدل على فضلها وعن حفصة قالت راي  
 لم يكن يدعون رسول الله صلى الله عليه وسلم صيام عاشوراء والعشر  
 وثلاثة ايام من كل شهر والركعتين قبل الغداة رواه النسائي  
 وابن حنبل وفضل صوم يوم عرفة قال المرغيناني يكن  
 للحاج بعرفات وقاله جوامع الفقه اذا خاف ان يضعف  
 عن الذكر والدعاء فيه عن انه قتادة قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبله  
 وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية رواه الجماعة الا  
 البخاري والترمذي وعن انه هريزيه روى عليه السلام عن  
 صوم يوم عرفة فارسلت اليه بلبن فشرب وهو يخطب  
 الناس بعرفة متفق عليه وعن النبي عليه السلام ما من  
 يوم اكرم من ان يعتق الله تعالى فيه عبدا من النار من يوم  
 عرفة ثم يباهي بهم الملائكة فيقول ما اراد هؤلاء رواه  
 مسلم في صحيحه وغيره فدل انهم مخفون لهم لانه لا يباهي  
 باهل الذنوب الا بعد التوبة والمغفرة والله يظهر للملائكة  
 من قبوله لعملي بن آدم

من قبوله لعملي بن آدم وعظيم ثوابهم ما يريد على بها الملائكة  
 في طاعتهم وعبادتهم لان المباهاة من البهاة وهو العظمة فان  
 قيل ما السر في تفضيل يوم عرفة على يوم عاشوراء حتى كان  
 فضلا صوم يوم عرفة على الضعف من صوم يوم عاشوراء قيل  
 له وقع يوم عرفة في شهر حرام وقبله شهر حرام فقد  
 اكسفه شهران حرامان مع كونه في شهر حرام فكان له فضل  
 على يوم عاشوراء لذلك لانه ليس بعد شهر حرام وفرق  
 آخر في الفضل ان فضل هذا اليوم الذي هو يوم عرفة وشرفه  
 لانه محمد عليه السلام ومستفاد من شرعه عليه السلام و  
 لانه محمد فضيلة على غيرها من الامم فوضع ثوابه لقوله  
 تعالى يؤتكم كفلين من رحمته ويوم عاشوراء كانت بنو اسرائيل  
 يصومه ففضل ما خصت به هذه الامة على ما كان لغيرها  
 يوضحه بات الله تعالى قاله حق قوم نوح يغفر لكم من ذنوبكم  
 من التبعية لانها لا يراد في الموجب عند سيئويه اي بعض  
 ذنوبكم وفي حق هذه الامة قال ان الله يغفر الذنوب جميعا  
 وفرق آخر ان الحج من اعظم اركان الاسلام وعرفة اعظم اركان  
 الحج قال عليه السلام الحج عرفة ولا يكون هذا الركن الا في هذا  
 اليوم والليلة التي هي عشية يوم عرفة بابعة ليوم عرفة و  
 هذه الفضيلة لا توجد في يوم عاشوراء ولا ما يضاهاها قاله  
 في صومه يسرى للصائم حياته الى العام القابل حتى يكفر عنه  
 ذنوبه فيه سوال المداد بالتكفير الصغائر وفي الكتاب العزيز  
 ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم فاجعل  
 اجتناب الكبائر مكفرا للصغائر وهو مذهب هذا الاعتزال  
 وعندنا ما لم يصتر على الصغائر وقد ثبت ان الصلوات الخمس  
 مكفرات لما بينهن والجمعة كذلك وان رمضان كذلك فاذا حصل



التكفير بأحد هذه لا يكون الآخر مكفرا لتحصيل الحاصل  
قال الشيخ شهاب الدين القرافي رحمه الله جوابه أن كلا واحد  
منهما شأنه التكفير فإن وجد شيئا كفر والأفلا وكذا يوم  
التروية مندوب إليه وفي خزانة الأكل يستحب صوم أيام  
البيض ويوم عرفة ويوم التروية وعند بعضهم صوم يوم  
التروية منهي عنه وبأنه معنى التروية في الحج أن شاء الله تعالى  
وفي جوامع الفقه يستحب صوم يوم عرفة ويوم التروية في  
حق غير الحاج وكان ابن الزبير وعائشة رضي الله عنهما يصومان  
يوم عرفة وكان الحسن يعجبه صوم يوم عرفة ويأمر به الحاج  
وقال رأيت عثمان رضي الله عنه بعرفة في يوم شديد الحر وهو  
صائم وهم يروون عنه وكان أسامة بن زيد وعروة والقاسم  
ومحمد وابن جبير يصومون بعرفة وقال قتادة لا بأس به  
إذا لم يضعف عن الدعاء وهو المذهب ولم يصمه ابن عمر  
وقال ابن عباس يوم عرفة لا يصحبنا أحد يريد الصيام فإنه  
يوم تكبير وأكل وشرب وقال عطاء صومه في الشتاء والأصوم  
في الصيف ومن أكثر صومه أن يعود سواب صومه وقد قال  
عليه السلام للجنة باب تدعى الرتيان لا يدخل منه إلا الصائمون  
ذكر ذلك كله أبو الحسن بن بطال في شرح البخاري وفي الجوامع يستحب  
صوم تاسوعا وصوم يوم التروية وقد ورد صوم يوم التروية  
لصيام سنة وصوم الأشهر الحرم وشعبان وعشر ذي الحجة  
وقد روي أن صيام كل يوم منها يعدل سنة وفيه سؤال أن  
صوم رمضان وست من شوال صيام سنة فكيف يكون صوم  
يوم ثغلا مثل صوم ثلاثين يوما فرضا وستة أيام ثغلا أن  
صح هذا فعلم ستر ذلك موكولا إلى الله سبحانه وفي خزانة الأكل  
كانوا يستحبون صوم يوم عاشوراء ويوما قبله ويوما بعده  
لمخالفة أهل الكتاب وعن

المخالفة أهل الكتاب وعن ابن عباس رضي الله عنهما سئل عن  
صوم عاشوراء فقال ما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صام  
يوما يطلب فضله على الأيام الأربعة اليوم ولا شهر إلا هذا الشهر  
يعني رمضان متفق عليه وعنه قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى  
اليهود يصوم عاشوراء فقال ما هذا قالوا يوم صالح نجى الله  
فيه موسى وبني إسرائيل من عدوهم فصامه موسى فقال أنا الحق  
بموسى منكم فصامه وأمر بصيامه متفق عليه وعن أبي قال  
كان يوم عاشوراء يعظمه اليهود وتختبئ عيدا فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم صوموا أنتم متفق عليه وعن ابن عباس لما صام  
النبي عليه السلام يوم عاشوراء وأمر بصيامه قالوا يا رسول الله  
إنه يوم يعظمه اليهود والنصارى فقال فإذا كان العام المقبل  
أن شاء الله أصوم التاسع فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم وأبو داود وفي لفظ قال رسول الله  
لأن بقيت إلى قايلا لأصوم التاسع رواه مسلم وأحمد وقال  
مجد الدين ابن تيمية في المنتقى والآحاديث يدل أن صومه  
وجبت ثم نسخ وهو العاشر من المحرم وهو قول سعيد بن المسيب  
روي أسامة بن القاضى عن علي بن المديني قال أهل المدينة  
يقولون المسيب بكسر الهمزة وأهل الكوفة يقولون بفتحها كما  
السفاقسي في شرح البخاري وقال الحسن ومالك وابن حنبل والأكثر  
وهو المعروف بين الناس قال النووي هذا مذهبنا قال صاحب  
العين هو اليوم العاشر من المحرم وقال ابن عباس ومعهل بن  
يسار يصوم التاسع وبه قال جماعة وقال ابن المنذر وآخرون  
يصوم التاسع والعاشر ويؤيد قول الجمهور ما روي ابن عباس  
قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم يوم عاشوراء العاشر من  
المحرم أخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وذكر ابن الأثير



في النهاية ان عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم وهو اسم  
اسلامى وليس في كلامهم فاعولوا بالمدغيني وقد اُحِقَّ به تاسوعا  
وهو تاسع المحرم وقال المنذرى المشهور ان عاشوراء هو اليوم  
العاشر من المحرم قال مجد الدين بن الاثير قال لا اذهرى اراد  
بتاسوعا عاشوراء كانه تاول عشر وانه لا يلقون العرب  
ورث الابد عشر اذ ورث اليوم التاسع قال ظاهر الحديث  
يدل على خلافه لانه عليه السلام قد كان يصوم عاشوراء ثم قال  
لان بقيت الى قابل لا صوم التاسع ويروى تاسوعا فكيف  
بعد يصوم يوم قد كان يصومه انتهى كلام ابن الاثير في النهاية  
وحكى ابو عمرو الشيباني في القصر وقال ابو منصور اللغوي  
هو ممدود ولم يجئ فاعولاء في كلام العرب لا عاشوراء والضاروراء  
الضراء والساووراء السراء والدالولاء الدالة وخابوراء  
موضع وحكى المنذرى عن الفقيه انه الليث السمرقندي قال  
بعد ما حكى القولين وقال بعضهم عاشوراء اليوم الحادى عشر  
قال فقال بعضهم انما سُمِّيَ عاشوراء لانه عاشر المحرم و  
قال بعضهم لان الله تعالى اكرم فيه عشر من الانبياء بعشر  
كرامات وقال بعضهم لانه عاشر كرامته اكرم لله تعالى بها  
هذه الامة وعنه عليه السلام صوموا يوم عاشوراء وخالقوا  
اليهود صوموا قبله يوما وبعد يوما رواه احمد وروى الخلال  
في الحلا باسناد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لئن بقيت  
الى قابل لا صوم التاسع والعاشر وفي المحيط وكن افرق  
يوم عاشوراء بالصوم لاجل التشبته باليهود وقد ثبت  
على ذلك رواية احمد وفي البدايع وكن بعضهم افان بالصوم  
للتشبه باليهود قال ولم يكرهه عاشرهم لانه من الايام  
الفاضلة وكذا عاشرهم على استحباب صوم يوم الاثنين  
والخمس واستحباب صوم داود

349  
والخمس واستحباب صوم يوم داود عليه السلام وكذا ايام  
البيض خصا يصوم عاشوراء قال الداودى خص ست  
عشر خصيصا وقال غنى فيه نصر موسى عليه السلام  
وانجى بنو اسرائيل وخلق موسى البحر واغرق فرعون  
واستوت سفينة نوح على الجودي واغرق قومه وفيه  
نظر فاته رأى ابو قتادة ان نوحا عليه السلام ركب السفينة  
في رجب في عشر بقين منه ونزل منها يوم عاشوراء فكيف  
يكون غرق قومه يوم عاشوراء وفيه خرج يوسف الصديق  
من الحب وتاب الله على كرم وعلى داود عليها السلام وانجى  
الله تعالى يوسف من بطن الحوت وتاب الله على قومه وكشف  
عنهم عذاب الخزي وولد ابراهيم عليه السلام وعيسى عليه السلام  
وفرض صومه وفيه تكسى الكعبة كل عام والتوسعة  
على نفسه وعياله وروى شعبة عن ابن الزبير عن جابر عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من وسَّح على نفسه واهله  
يوم عاشوراء اوسع الله عليه سائر ايام السنة قال جابر  
وابو الزبير وشعبة ويحيى بن سعيد وابن عيينة جربناه  
فوجدناه كذلك وكن صيامه ابن عمر لاجل تعظيم الجاهلية  
واليهود وكان يصومه علي بن ابي طالب وابو موسى وعبد  
الرحمن بن عوف وابن مسعود وابن عباس ومعاوية وامر  
بصيامه ابو بكر وعمر رضي الله عنهم وحكى ابن بطال عن  
الحافظ الفقيه انه جعفر الطحاوى انه قال ان صام يوم  
الجمعة لعارض من كسوف الشمس او قمر او شكر لله لمعنى  
فلا بأس به وان لم يصم قبله يوما وبعد يوما وقبل يستحب  
صوم سابع وعشر شهر رجب فيه بعث عليه السلام و  
الخامس والعشرين من ذي القعدة فيه انزل الكعبة



على آدم عليه السلام ونعها الرحمة وثالث المحرم فيه  
دعاء ذكر يوم ربه فاستجاب له وصيام نصف شعبان  
وقيام ليلته ذكر في الذخيرة ذكر الصيام المذكور في المحط  
وقاضى خان يكن صوم الوصال وهو أن يصوم ولا يفطر  
فإن افطرا الايام المكروهة قيل لا يكن لأنه ليس بوصال  
وقيل يكن وفي البدايع تفسير الوصال أن يصوم أيام التثنية  
كلها دون ليلاتها ومعنى الكراهة فيه اعجاب عن الفوايض  
والاكتساب وفعل الخيرات وقيل من افطر يوم العيد  
وايام التشريق لا يدخل تحت نهى الوصال وزاد ابو يوسف  
هذا القول وقال ليس عندي هذا كما قالوا هذا قد صام  
الدهر اشار الى العلة التي ذكرت ويؤدى هذا الى  
التبطل المنهى عنه ايضا قلت قد جمعوا بين صيام الوصال  
وصيام الدهر وهما حقيقتان مختلفتان فان من صام  
يومين او اكثر ولم يفطر ليلتهما فهو مواصل وليس هذا  
صوم الدهر ومن صام عمره وافطر جميع ليلاته فهو صائم  
الدهر وليس بمواصل وقيل ابو يوسف ومحمد الوصال  
بصوم يومين لا يفطر بينهما قال علاء الدين الكاساني  
الفطر بينهما حصل لوجوه زمان الفطر وهو الليل الحديث  
عاصم بن عمر عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا  
جاء الليل من هاهنا وذهبت ليلته من هاهنا زاد مسنده  
وغابت الشمس فقد افطر الصائم اخرج به البخاري ومسلم  
وابوداود والنسائي والترمذي وفي البدايع اذا قبل الليل  
من هاهنا زاد بر النهار من هاهنا فقد افطر الصائم  
اكلا ولم ياكل قيل معنى افطرا انه قد صار في حكم المفطر  
وان لم ياكل وقيل معناه انه دخل في وقته كما قيل اصبح  
الرجل اذا دخل في وقت الصبح

تفسير صوم  
الواصل

الرجل اذا دخل في وقت الصبح وامسى واظهر كذلك لو كان  
وجوه زمان الفطر كما في الحصول الفطر لما نهى عن الوصال  
اذ ذلك لا يتصور وفي الواقعات اذا وصل وافطرا الايام  
المكروهة كن ذلك مشايخنا والمختار انه لا يكن وتاويل  
الحديث في ذلك اذا صام الكاهن وجوامع الفقه من صام  
جميع عمره ويفطر الايام المكروهة فليس ذلك بصوم الدهر  
ولا يكن عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال  
قالوا يا رسول الله فانك تواصل قال لست كهيئتكم اني اطعم  
واسقى اخرج به البخاري ومسلم وابوداود وعن ابن سعيد  
الحديث رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
لا تواصلوا فاتيكم اراد ان يواصل فليواصل حتى السحر  
قالوا فانك تواصل قال اني لست كهيئتكم اني اطعم  
يطعمني وساقيا يسقيني رواه البخاري ومسلم وابوداود  
قوله عليه السلام اطعم واسقى قيل معناه يعان عا الصوم  
وقيل كان ياكل حقيقة كرامة من الله وانك بعضهم وقال  
لا يبقى وصلا بعد الاكل لانه ترك الاكل قلنا اذا كان لله  
تعالى موالمطعم والساقى لا يمنع الوصال كالاكل ناسيا لما  
كان لله موالمطعم والساقى قال لستم صومه انما اطعمه لله  
وسقاه مع انه قد اكل بصنعه لاجل عذر النسيان فكيف  
اذا لم يكن له صنع اصلا او نقول انما قالوا انك تواصل  
باعتبار راي العين لان ذلك لا يشاهد ولم يرو عنه عليه  
السلام نص انه قال لهم انا اواصل والواصل مكروه عند  
جمهور العلماء قال الخطابي مو ان يصوم يومين ولا يطعم  
شيئا بالليل وقال ابن حنبل وابن راهويه لا يكن الوصال  
من السحر الى السحر الحديث الثاني وهو صحيح كما تقدم



وروى عبد الله بن الزبير وابنه عامر بن عبد الله فعل  
الوصال وروى ان عبد الله بن الزبير كان يواصل سبعة  
ايام حتى يذهب امعاء فاذا كان اليوم السابع ان  
يسمن وصبر فتحشاه حتى يسق امعاء مخافة ان يتساقط  
يدخل الطعام فجاء فيه وفي صوم الدهر عن ابن عباس  
الملكى قال سمعت عبد الله بن عمرو يقول قال لي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الله بن عمرو انك تصوم الدهر  
وتقوم الليل انك اذا فعلت ذلك هجمت له العين وتفتت  
النفس لا صام من صام الدهر صوم ثلاثة ايام من كل شهر  
صوم الدهر كله قلت اطيق اكثر من ذلك قال صم صوم داود  
كان يصوم يوما ويفطر يوما ولا يفترا اذا لاقى رواه البخاري  
ومسلم وفي طريق اخرى وهو اعدل الصيام قال فقلت اني  
اطيق اكثر من ذلك يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا افضل من ذلك رواه البخاري ومسلم هجمت اي غارت  
ودخلت ومنه هجمت على القوم اذا دخلت عليهم ومنه  
اذا هجم العدو على بلد وتفتت اي كلت ويروى نهكت  
وقوله لا يفر اذا لاقى قيدا كان لا يستفرغ قوته وجهك  
في الصوم وقيد الليل يدسني سبال الجهاد وبقية الاعمال  
ذكر البخاري وفي حديث انه قتادة ان رجلا سأل رسول  
الله كيف يحسن يصوم الدهر كله قال لا صام ولا افطر  
الحديث اخرجه مسلم وابوداود وقوله لا صام ولا افطر  
قيد دعا عليه وقيد بمعنى لم يصم ولم يفطر لقوله فلا صوم  
ولا افطر وعن مالك والشافعي وابن حنبل لا بأس بذلك  
اذا افطر الايام الخمسة ومنع جوائز الظاهرية وكان  
عمربن الخطاب وعبد الله ابنه يسريان الصوم وسماه  
ابوداود وابو امامة

ابوداود وابو امامة الباهلي وعبد الله ابن عمرو وحنن بن  
عمرو وعائشة وام سلمة واسماء بنت اب بكر وجماعة من التابعين  
حكاه المنذري ومنهم من قال ينبغي له ان يفطر اياما يسيرة غير  
الايام المكروهة ليخرج عن الخلاف يروى ذلك عن اسحاق وابن  
حنبل وفي خزائن الاكل يكثر صوم يوم السبت قال ولم يبلغنا  
عن السلف صومه وروى عبد الله بن بشر عن النبي عليه السلام  
انه قال لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم اخرجه  
الترمذي وقال هذا حديث حسن وكن افران ابن حنبل وفي  
جوامع الفقه لا يكثر صوم يوم السبت والاحداد المبرره به  
تعظيم ذلك اليوم ويروى عن النبي عليه السلام صومها قال ابو بكر  
بن العربي لم يصح ذلك عن النبي عليه السلام ولا النهي عن صومها  
ويكثر صوم النيروز والمهرجان وفي الفتاوى يجوز بآية نية  
شاء اذا لم يقصد به تعظيم ذلك اليوم وفي الواقعات صوم يوم  
النيروز يجوز من غير كراهة هو المختار وان صام قبله تطوعا  
فالافضل صومه والا فالافضل تركه وعن ابن حنبل الكبير  
ان رجلا عبد الله تعالى خمسين سنة فاهدى يوم النيروز بعض  
المشركين بيضة يريد تعظيم ذلك اليوم فقد كفر وحبط عمله  
وفي الذخيرة المالكية الايام المنهية عن صيامها ثمانية عيد الفطر  
والاضحى وايام منى ويوم الشك ويوم السبت ان خص احد بها  
بالصيام وجوز حاكم صيام ايام منى واجاز في المدونة صوم يوم  
الرابع منها فقط وفي جوامع الفقه والولوالجى لا بأس بافطاره  
صوم يوم الجمعة عند ابن حنيفة ومحمد ومالك وكرهه ابو يوسف  
وقد صح الحديث في النهي عن صومه وحك وقد تقدم في والله اعلم  
**باب الاعتكاف**  
اعلم ان الاعتكاف والعكوف الاقامة على الشيء وبالمكان والزمان



في اللغة ومنه يقال لمن لازم المسجد واقام على العبادة  
فيه عاكف ومعتكف هذا نقل صاحب النهاية في شرح  
عريب الحديث وفي المعنى مولدوم الشيء وحبس النفس  
عليه برا كان او غير ذلك ومنه قوله تعالى ما هذه التماثيل  
التي انتم لها عاكفون وقوله تعالى تعكفون على اصنامكم  
وقوله وانظر الى الهالك الذي ظلت عليه عاكفا وفي الشريعة  
هو الاقامة في المسجد واللبث فيه على وجه التقرب  
الى الله سبحانه على صفة يات ذكرها قال الله تعالى وظهر  
بيتي للطائفين والعاكفين وقال تعالى ولا تبأسوا من  
وانتم عاكفون في المساجد قال الجوهر في عكفه اي حبسه  
ورقعه يلحفه بضم عينها وكسر ها عكفا ومنه والهدى  
معلوكا ومنه الاعتكاف في المسجد وهو الاحتباس وعكف  
على الشيء يعكف عكفا اي اقبل عليه مواظبا يستعمل  
لازما ومصدا عكوف ومتعد يا ومصدا عكف كرجع  
ونقص ووقف وفي المغرب افتعال من عكف اذا دام من  
باب طلب فقد جعله من الثاني والجوهر في من الاول  
وكان ينبغي للمطري في ان يلزم من باب طلب وضرب لان  
في مضارعه الوجهين وعبارة اصحابنا في الكتب هو اللبث  
في المسجد وقال ابو بكر بن العربي في العارضة هو اللبث  
في المكان عرسه وفي المسجد سريعة وقال النووي  
اللبث والحبس والملازمة ويسمى الاعتكاف جوار ايضا  
ذكر النووي وغيره قوله الاعتكاف مستحب والصحيح  
انه سنة مؤكدة وفي المحيط سنة مؤكدة وفي البدائع  
والتحفة وغيرهما سنة وفي المسوط قرية مشروعة  
وفي منية المفتي سنة وقيل قرية وقال ابو بكر في عارضة  
الاحوزي هو سنة

332  
الاحوزي هو سنة وقول اصحابنا حاربهم منهم يعني  
المالكية ونص الشافعية والحنابلة على كونه سنة ولم  
يقل احد بوجوبه وكان عليه السلام يعتكف في المسجد في العشر  
الاواخر من رمضان متفق عليه وقال ابو بكر في العارضة  
وثبت في الصحيح انه عليه السلام اعتكف العشر الاول  
والاوسط في قبة تركيه على سدةها حصير والعشر الاخر  
والعشر من شوال وكان في ذلك كله يلتمس ليلة القدر  
وعن انس انه عليه السلام كان يعتكف العشر الاواخر  
من رمضان فلم يعتكف علما فلما كان في العام المقبل  
اعتكف عشرين قال ابو عيسى الترمذي لما قطع اعتكافه  
من اجلا زواجه قضاء على مذهب من يرى قضاء التطوع  
اذا قطعه اعترض ابن العربي على الترمذي فقال ليس  
في الحديث انه شرع فيه وانما صلى الفجر فلما اراد ان يدخل  
يعتكفه جرى ما جرى ولم يدخل المعتكف ولا شرع فيه فلم  
يلزم قضاء على قول احد قلت ولو قيل يلزم بالشروع  
لا يلزم عشية ايام ولياليهن وانما يلزمه قدر ساعة  
لطيفة لانه صحيح غير مفتقر الى ما بعد في الصحة او يوم  
واحد على قول من يشترط الصيام في الاعتكاف النقل  
وحكي ابو بكر الرازي عن مالك ان مكة الاعتكاف عشية  
ايام فيلزم بالشروع ذلك وقال عبيد الله لا استحبت اقلها  
والصواب عدم التجريد اذ لم يشترط له الصوم وفي الاكمال  
استحب مالك ان تكون اكثر عشية ايام فهذا يرد نقل الرازي  
عنه وفي المدونة قال ابن القاسم عن مالك ان اقله عشية  
ايام قال وبه اقول وظاهري يؤيد نقل الرازي وفي الجلاب  
اقله يوم والاختيار عشية ايام وفي المدونة يجب الاعتكاف



بدخول المعتكف وبنيت فيلزمه المنع من الايام و  
النذر فاذا ثبت انه عليه السلام واظب عليه ثبت  
انه سنة وذكر في المبسوط والبدائع ان الزهري قال  
عجبا من الناس كيف تركوا الاعتكاف ورسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان يفعل الشيء ويتركه وما ترك الاعتكاف حتى قبض  
قلت جوابه ان اكثر اصحابه رضى الله عنهم اجمعين لم يعتكفوا  
قال مالك لم يبلغني ان ابا بكر وعمر وعثمان وابن المسيب ولا  
احدا من سلف هذه الامة اعتكف الا ابا بكر بن عبد الرحمن  
وارادهم تركوه لشدة لانه ليله ونهاره سواء وقال عطاء  
ملك المعتكف كمثل رجل له حاجة الى عظيم فيجلس على بابها  
ويقول لا ابرح حتى تقضى حاجتي وهو شرف الاعمال اذا كان  
عن اخلاص وقال في المجموع تركوه لانه مكروه في حقهم اذ هو  
كالوصال المنهي عنه وروى ابن ماجه في سننه عن ابن عباس  
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المعتكف وسويعتكف  
الذنوب ويحرم له من الحسنات كعامل الحسنات كلها وفيه  
فرق وقد ضعف وهو اللبس في المسجد مع الصوم ونية  
الاعتكاف قال اقا اللبس فركنه لان الاعتكاف لغة هو  
اللبس على ما مر والاصل ورد الشرع على طبق ما بينى عنه  
الالفاظ اللغوية كيلا يلزم التعلل فكان وجوبه باللبس كما قلنا  
في النجاس والصوم والصرف وغيرها وخص بالمسجد بالاجماع  
ولم يخالف فيه احد الا ابن لسانه من المالكية فجوز في غير  
المسجد من غير صوم للرجال والنساء ذكر في الاكمال والخير  
ولا يلتفت الى قوله لسدوه وخروجه عن الاجماع والنية  
شرط صحة العبادات جمعا قال ابو البركات بن تيمية النبوية  
به قالت الائمة الاربعة واتباعهم والصوم من شرط الاعتكاف  
الواجب عندنا وهذا

الواجب عندنا وهذا ذهب على وابن عمر وابن  
عباس وعائشة والشعبي والنخعي ومجاهد والقاسم  
بن محمد ونافع وابن المسيب والاوزاعي والزهري وبه  
قال مالك والثورى والحسن بن حنبل وفي القديم للشافعي  
وقال عبد الله مسعود وطاوس وعمر بن عبد العزيز  
والشافعي وابو ثور وداود واسحاق وابن حنبل في ظاهر  
الرواية ان الصوم ليس بشرط في الواجب والنذر رواية  
عطاء عن ابن عباس انه مع الجماعة المتقدمين رواية  
طاوس انه لا يشترط احتجوا بما روى عن ابن عباس  
عن النبي عليه السلام انه قال ليس على المعتكف صوم الا  
ان يجعله على نفسه رواه الدارقطني وقال رفعه ابو بكر  
محمد بن اسحاق السوسى وغيره لا يرفعونه وهو شيخ الدارقطني  
لكنه خالف الجماعة في رفعه مع ان النذر لا يحتاج الى دليل  
وعن ابن عمر ان عمر سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
كنت نذرت في الجاهلية ان اعتكف ليلة في المسجد الحرام  
قال ادق بنذر كمتفق عليه وزاد البخاري فاعتكف  
ليلة واليلة لا قبل الصوم بالاجماع والحديث في النذر  
ولان الصوم نوعان اصل بنفسه فلا يكون شرطا لغيره  
كالصلاة والزكاة والحج وعن نافع عن ابن عمر ان عمر  
نذر ان يعتكف في الشجرة ويصوم فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بعد اسلامه فقال ادق بنذر رواه الدارقطني وقال اسنان  
حسن انفرقه به سعيد بن بشير فلو كان النذر بالاعتكاف  
وحده موجبا للصوم لم يحتج عمر الى ايجاب الصوم فيه بالنذر  
وقد امر النبي عليه السلام بايفاء النذر ولنا حديث  
عائشة قالت السنة على المعتكف ان لا يعوم مريضا ولا



يشهد جنازة ولا تحسن امرأة ولا يباشرها ولا يخرج  
الآلما لا بد منه ولا اعتكاف الآ بصوم ولا اعتكاف  
الآ في مسجد جامع رواه ابو داود قال ابو داود الراوي  
لهذا غير عبد الرحمن ان اسحاق لا يقول فيه قالت  
السنة قال زكي الدين بن عبد العظيم المنذري وعبد  
الرحمن بن اسحاق هذا هو القرشي المديني يقال له  
عباد قد اخرج له مسلم في صحيحه ووثقه يحيى بن  
معين واثني عليه غير انتهى كلام المنذري وقال ابو الفرج  
نسب الى القدر قلت لا يصح ذلك اذا كان ثقة فقد اخرج  
الشافعي وابن حنبل بحديث الوليد بن كثير العنيني  
وهو اباضى من علاة الروافض ولا يلتفت الى من تكلم  
فيه بعد اخراج مسلم حديثه في صحيحه وتوثيق يحيى  
بن معين وغيره له كما حكاها المنذري وروى النسائي ان  
عمر رضي الله عنه قال يا رسول الله اني نذت ان اعتكف في  
الجاهلية فامر رسول الله ان يعتكف ويصوم وكان  
الاعتكاف معلوما في الملك ومعلوما في الجاهلية فقد  
امر عليه السلام بالصوم لاجل الاعتكاف المنذور  
وقال القاضي عياض في الاحكام ولم يأت عن النبي عليه السلام  
انه اعتكف بخير صوم ولو كان جائزا لفعلا تعليم الجوار  
ولان الله تعالى اتم ذكر الاعتكاف للصوم لقوله ثم  
اتموا الصيام الى الليل ولا تباشروهن وانتم عاكفون  
في المساجد ولانه مذهب جمهور العلماء وعلم اهل المدينة  
وفي الذخيرة لو نذر الاعتكاف صائما يلزمه الصوم ولو لم  
يكن شرط المألوم كما لو نذر الاعتكاف متصدقا بعتي  
درامم وهذا لان النذر لا يصح الا ان يكون من جنسه  
واجبا لله تعالى مقصودا

۳۳۲  
واجبا لله تعالى مقصودا لان اجابا لعبد معتبر بايجاب  
الله تعالى لان العبد ليس له شرع الاحكام ولا نصب  
الاسباب بل له ان يوجب على نفسه مما اوجبه الله تعالى  
ولم يوجب الملك وحده الآ ضمن عيان كالقعود في التمسك  
واتا الوقوف بعرفات فليس فيه الملك فانه لو كان  
مختارا بها من غير ملك جاز عن الوقوف فوجب الشرع  
فيه الصوم شرطا لصحته اذ لا يشترط فيه غير بالاجماع  
وفي المبسوط لا يصح النذر الا ان يكون المنذور من جنسه  
واجبا لله تعالى مقصودا فلو نذر تسبيح الجنائز وعيادة  
المرضى لا يصح الآ رواية الحسن بن ابي مالك عن ابي يوسف  
عن ابي حنيفة قال لا نذر ان يعود مريضا اليوم صح نذر  
وان نذر ان يعود فلانا المريض لا يصح لمراعاة حقه  
وفي ظواهر الرواية لا يصح مطلقا في الكوبرى كما ليس  
له اصل في الفروض لا يلزمه نذر كالمشي الى بيت المقدس  
والامكن التي تقترب بالمشي اليها سوى الحرم والجوار  
عن حديث ابن عباس من ثلاثة اوجه احدها ان السوي  
انفرد في رفعه عن الجماعة والثقات ولم يخرج له احدا من  
اصحاب الكتب الستة فكيف يعارض به عبد الرحمن بن  
اسحاق الذي خرج عنه مسلم في صحيحه وابو داود وغيرهما  
ثانيها ان مذهب ابن عباس الذي روى عنه على خلافه  
فكيف يصح روايته عنه وعندنا عملا الراوي بخلاف روايته  
قادر فيها ثالثها بقوله بموجبه وملوات الهاء عايدة  
على الاعتكاف دون الصوم لانه اكثر فائدة لان وجوب  
المنذور بالنذر معلوم والجماع وجوب غير المنذور بالنذر  
فكان حمله عليه اكثر فائدة واولى تحملا كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم



الذي اوتى جوامع الكلم عليه او يحتمله فعمله عليه  
توفيقي بين الحد <sup>بين</sup> والجواب عن حديث عمر بن الخطاب  
من اوجه الوجه الاول انه يحمل على انه كان نذريوما  
وليلة بدليل انه لفظ مسلم عن ابن عمر انه جعل على  
نفسه يوما يعتكف فقال عليه السلام او نذرك وقال  
ابو الفرج موقوف الصحيحين فيكون عبر عن ذلك ثمة  
بيوم وثمة بليلة والوجه الثاني قال ابو الحسن بن  
بطل قال قال عمر انه نذرت ان اعتكف يوما وليلة في الجاهلية  
فهذا اصل الحديث فنقل بعض الرواة ذكر الليلة و  
حدها ويجوز للراوى نقل بعض ما سمع والوجه الثالث  
ان الصوم كان في اول الاسلام بالليل ولعل ذلك كان قبل  
نسخه ذكر في الذخيرة والوجه الرابع ان النووي ذكر  
على صاحب المهدى باستدلاله بحديث عمر هذا وقال  
هو نذر الجاهلية وقد تقررت ان النذر الجاهلي في الكفر  
لا ينقد على الصحيح فلم يكن ذلك شيئا واجبا عليه  
والوجه الخامس قال الاصحاب وابو الحسن بن بطل  
هو يحمل عند الفقهاء على الحص والنذب لان الاسلام  
كس ما قبله ويهدمه لو وجب وقال المهلب كل ما كان  
في الجاهلية من الايمان والطلاق وجميع العقود يهدمها  
الاسلام ويسقط حرمتها فيكون الامر بذلك انما استجاب  
كثلا يكون خلفا في الوعد واتا الجواب عن حديث الدار  
قطنى الذي حسنته وقال انفره به سعيد بن بشير فقد  
قال يحيى بن معين وابن خيم سعيد بن بشير ليس بشي  
وقال النسائي ضعيف وعصية الدارقطني معروفة  
فان قيل لو كان الاعتكاف لا يصح الا بالصوم لم يكن  
لنهيته تعالى عن المباشرة

335  
لنهيته تعالى عن المباشرة لاجل الاعتكاف معنى فالجواب  
لما ذكر الله تعالى الوطى في اول الآية وعلق ذكر الصوم  
في النهار عطف عليه حكم الاعتكاف وذكر خطر الوطى معه  
كالصوم لانه قد يقع في الليل الذي ليس معه صوم ويفسد  
به اعتكافه فلا يكتفى منع الوطى لاجل الصوم حتى يكون  
لاجل الاعتكاف ايضا والجواب عن قولهم الصوم اصل  
بنفسه وهو شرط لصحة جميع الفرائض وقد تقدم في  
باب قضاء الفوايب وهو فيه معنى الشرط لصحة الاعتكاف  
فلا سراعى وجوه ووقع له اذا تعدد كذا الاعتكاف  
رمضان يصح الاعتكاف معه ولا يقع الصوم الا لرمضان  
وكذا في قضايه لانه يحكى الاداء وفي رمضان آخر لا  
يصح اعتكافه فيه خلافا لغيره ولو صام ولم يعتكف  
فعليه صوم شهر متتابع باعتكافه وعند زفر والحسن  
ورواية عن ابو يوسف لا شيء عليه وتامه في التحرير  
ثم الصوم شرط الواجب رواية واحدة وشرط النفل  
في رواية الحسن عن ابن حنيفة واقله يوم على هذه الرواية  
ولو افسد يقضيه وفي ظاهر الرواية وهو رواية الاصل  
رواها محمد بن ابن حنيفة انه غير مقدور وهو مذهبه  
ومضى اراد قطعه قطعة ولا يشترط فيه الصوم وروى  
بشر بن الوليد قاضي القضاة عن ابن يوسف اقله  
اكثر اليوم حتى لو شرع في صوم التطوع ثم نذر الاعتكاف  
قبلا الزوال يصح نذره عند ذلك في التحرير وفي الذخيرة  
وفي ظاهر الرواية عن ابن حنيفة الصوم ليس بشرط فيه و  
هو قولها فعلم ان الصوم ليس بشرط عند ابن يوسف وان  
شرط الصحة الاعتكاف اكثر النهار والذي يدل على ان



الصوم في الواجب لا يشترط ان يكون لاجل الاعتكاف  
اعتكاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ومعلوم ان  
صوم رمضان لا يكون لغنى وفي المرغيبنا في وجوامع الفقهاء  
ان نذر في بعض النهار لا يجوز على قياس قولنا في حنيفة  
وعندنا يوسف ان كان قبل الزوال صح لوجوه في اكثر  
النهار واو لا اليوم الى ما بعد الزوال اكثر واخص الى  
ما قبل الزوال اكثر في قوله ثم الاعتكاف لا يصح  
الا في مسجد الجماعة وعن الاحنيفة رضي الله عنه انه لا  
يصح الا في مسجد يصلي فيه الصلوات الخمس والنقص  
يغتم جميع المساجد ويروى ذلك عن مالك وقيل هو مخصوص  
بالمساجد التي يجمع فيها قاله الزهري والحكم وحماد و  
قال حذيفة بخصوص بالمساجد الثلاثة المسجد الحرام  
ومسجد النبي عليه السلام ومسجد ايليا ومسجد  
الاقصى هكذا قاله السرخسي وقال ابو بكر الرازي في  
المسجد الحرام ومسجد النبي عليه السلام والمسجد الاقصى  
وقال ابن المسيب لا اعتكاف الا في مسجد نبي قال الرازي  
هذا عواقف لحذيفة لان الثلاثة مساجد الانبياء  
وعن الحارث عن علي كرم الله وجهه انه قال لا اعتكاف  
الا في المسجد الحرام ومسجد عليه السلام وبه قال عطاء  
وذكر الرازي والخطابي عن ابن مسعود وعائشة انه  
يخصوص بالمساجد التي تقام الصلوات فيها لقولنا  
يقول ابراهيم وابن جبير وعروة وابو قلابة وعطاء  
الحسن البصري وابن شهاب والشافعي وابن حنبل  
واسحاق والاثور وقال مالك يعتكف في المسجد سواء  
اقام فيه الجماعة ام لا ذكر في الذخيرة المالكية وجه  
قول الجمهور ان غرض

قول الجمهور ان غرض المعتكف باعتكافه في المسجد ليس  
نفسه لاداء الصلوات في الجماعة فاشترط ذلك لتحصيل  
هذا الغرض الصحيح المطلوب شرعا وفي الذخيرة قال  
القدوري في كتابه لا يصح الاعتكاف الا في مسجد يصلي  
فيه الصلوات الخمس قبل ان ياد ابو حنيفة رضي الله عنه غير  
المسجد الجامع فان في المسجد الجامع يجوز الاعتكاف  
ان لم يصلوا فيه الصلوات كلها جماعة وفي المنتقى عن  
ابو يوسف رحمه الله ان الاعتكاف الواجب لا يجوز اداؤه  
في غير مسجد الجماعة والنقل يجوز اداؤه في غير مسجد  
الجماعة وفي النبايع لا يجوز الاعتكاف الواجب الا في مسجد  
له امام ومؤكد في معلوم صلى فيه خمس صلوات  
رواه الحسن عن ابو حنيفة وفي العارضة عن حذيفة  
رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
كل مسجد له مؤذن وامام فالاعتكاف يصح فيه وفي  
البدايع الاعتكاف الواجب والنقل لا يصحان الا في المسجد  
وذكر الكرخي انه لا يصح الا في مساجد الجماعات يريد به  
الرجال وقال الطحاوي يصح في كل مسجد وروى الحسن  
عن الاحنيفة انه لا يجوز الا في مسجد يصلي فيه الخمس  
قد تقدم ثم افضل الاعتكاف ما كان في المسجد الحرام ثم  
مسجد النبي عليه السلام ثم في بيت المقدس ثم في المسجد  
الجامع ثم في المساجد التي تكثر اهلها وتعظم والمراد  
تعتكف في مسجد بيتها عندنا وبه قال النخعي والثوري  
وابن علية ولا يعتكف في مسجد جماعة ذكر في الاصل  
وفي منية المفتي لو اعتكف في المسجد جاز وفي المحيط روى  
الحسن عن الاحنيفة جواز وكراهته في المسجد في البدايع



لها ان تعتكف في مسجد الجماعة في رواية الحسن عن  
ابن حنيفة ومسجد بيتها افضل لها من مسجد حبتها  
ومسجد حبتها افضل لها من المسجد الاكبر وفي الميسر  
هذا هو الصحيح قال صاحب البدائع وهذا لا يوجب  
اختلاف الرواية بل يجوز في المسجد على الروايتين  
بلا خلاف بين اصحابنا والمذكور في الاصل محمول على  
الافضل لا على منع الجواز وليس لها ان تعتكف  
في بيتها في غير مسجد بيتها وهو الموضع المعد لصلواتها  
وفي المرغيناني ولا يجوز في بيت لا مسجد فيه ولا يخرج  
من بيتها اذا اعتكفت فيه ذلك الا سيجاني وصاحب  
البناء بيع وفي الميسر مسجد بيتها اشد مكانة طلبة  
روى عن النبي عليه السلام وفي الذخيرة القوافية  
لا تعتكف المرأة في مسجد بيتها وبه قال ابن حنبل خلا  
لان حنيفة والشافعي قلت غلط في نقل مذهبي الشافعي  
وجه قولنا لتابعين العمومات والاعتبار بالرجال ولنا  
ان مسجد بيتها مسجد لها شرعا في حق فرايض صلواتها  
فلذا في حق اعتكافها لانه سنة كسنة الصلاة ولانه  
تبع للفرايض قال ابو بكر بن العربي ما اقواه من دليل  
لو لا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يعتكف  
صلى الفجر ثم دخل معتكفه وامر بخبايته فضرب في العار  
الاواخر من رمضان فاستاذنته عايشة فاذه لها  
فامرت بخبايتها فضرب وامر حفصة بخبايتها فضرب  
وامر زينب بخبايتها فضرب فلما صلى الفجر فاذا اربع  
قريب قد ضربت فسأل عنها فاخبر بانها عايشة وحفصة  
وزينب فقال الرردن فامر بخبايته ففوتن وتذكر  
الاعتكاف في رمضان

الاعتكاف في رمضان حتى اعتكف في العشر الاوّل من شوال  
ولو كان معتكفا المرأة مسجد بيتها لبيتين ذلك لهن قلت  
البيان تارة تكون بالنفل وتارة بالقول فان كان عليهن ومنعه  
لهن من الاعتكاف في المسجد وتقويض خبايته وهو الهدم وازالة  
العمد ونقض البناء مع ما في الاعتكاف من الجزيل دليل عن ان  
المساجد ليست اماكن لبيت النساء ليلا ونهارا والمسجد موضع  
اجتماع الرجال والوقوف والمنافقين ودخول كل واحد في الميسر  
وتكون المرأة طولا النهار في المسجد ولا يقدر ان يستريحها  
ويحافظ عليها الفتنة من الفسقة وقد بين بالقول ايضا حيث  
جعل موضع صلواتها مساجد بيوتهن والاعتكاف تبع للصلوات  
على ما تقدم وقد اخبر عليه السلام ان بيتها خير لها فيتم الصلاة  
والاعتكاف فلو كان المسجد شرطا في حقها ولم يجز في بيتها لم يكن  
بيوتهن خيرا لهن واذنه لعائشة في ذلك دليل الجواز والافضل  
ما ذكرنا كما ان مسجد بيتها موضع صلواتها فلو صلت في المسجد  
جازت وكذا في الاعتكاف ولعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن لها  
عند سواها للمراعاة قلبها لكانه منها والحاجة الى خدمتها اثناء  
الاعتكاف من ملئ الكيزان وحكمها ويطهها وتقديم الطعام والانس  
بها في الليل وغير ذلك من الحاجة المباحة وقال ابن بطال قال الشافعي  
تعتكف المرأة والعبد والمساقر حيث شاء قال النووي المذهب  
ان المرأة لا تصح اعتكافها الا في المسجد كالرجل قبل الاوّل في القول  
القديم قال النووي وتصح في سطح المسجد ورحبته كقولنا لاها  
من المسجد والبناء واحد الاثنية وهي بيوت العرب في الصحراء  
ومنها الطواف من الادم والحباء من ادم وصوف ولا يكون من شعر  
والبناء والقبّة والمضرب قوله ولا يخرج من المسجد الا  
لحاجة الانسان او الجمعة وفي المرغيناني لا يخرج الا الحاجة لازمة



شرعية كالجمعة والاغتسال والوضوء وطبيعته كالبول والغائط والخروج للبول والغائط عليه اجماع المسلمين نقل الاجماع ابن المنذر وغيره ولان البول والغائط لا يجوز فعلهما في المسجد فتعين الخروج لهما وفي الذخيرة يكن خروجهما خارجا الانسان في بيته ويتخذ موضعا بقربه عند ما كذا وقالت عائشة رضي الله عنها كان عليه السلام لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان اذا كان معتكفا متفق عليه يريد لحاجة الانسان البول والغائط هكذا في الزهري وهو راوي الحديث وكنت عائشة رضي الله عنها بحاجة الانسان عن البول والغائط لان كل انسان يحتاج الى فعلهما فكان حاجة الانسان كناية عن كناية وهي الغائط لان الغائط هو المطمئن من الارض وهو كناية عن قضاء الحاجة ولما غلب الغائط في البراز حيث لا يفهم منه موضوعة اللقوة عند الاطلاق كالحقيقة العرفية فكنت عن ذلك بحاجة الانسان ويمكن ان يقال ذلك كناية عن البراز من غير واسطة الغائط فلا يكون كناية عن كناية وفي شرح المذهب للنووي ان اعتكافا في غير موضع الجامع وحضرت الجمعة وهو من اهل وجوهها خرج اليها بلا خلاف فان كان اعتكافه الواجب بغير تنابع لم يحسب له مدة ذهابه ومكثه في الجامع ورجوعه فاذا عاد الى المسجد بنى على اعتكافه الاول هذا هو المذهب وان كان نذرا متتابعا ففي بطلانه بالخروج خلاف وهو على قولين وقال سعيد بن جبير والبصري والنخعي وابن حنبل وعبد الملك وابن المنذر لا يبطل اعتكافه بالخروج الى الجمعة لقولنا وفي الاكمال ومن يلزم الجمعة لا يعتكف الا في الجامع وهو المشهور من مذهب مالك وموقوف الشافعي والكوفيين وفي الذخيرة المالكية يبطل بالخروج الجمعة على المشهور وروى عنه لقولنا وقال ابو بكر بن العربي اذا خرج للجمعة لا يفسد في الصحيح

خرج للجمعة لا يفسد في الصحيح قلت ونقل القاضي عياض عن الكوفيين غير صحيح ولنا مع الجمهور اننا لو امكن الاعتكاف في الجامع لاجل الجمعة تكثر خروجه وحشية المنافاة للاعتكاف ليعود منزله بخلاف مسجد حقه ولان في الزامه الجامع اخلاء المساجد عن الاعتكاف وهجرانها فيجوز في الطل ولان هذه الاشياء معلومة الوقوع فكانت مستثناة من الاعتكاف بخلاف الخروج لصلاة الجنان اذا تعينت عليه وانجاء الخريق والطفاء الحريق والجهاد اذا كان النفي عاتقا حيث يفسد اعتكافه فالحاصل ان الخروج لصلاة الجنان وعيادة المريض يبطل الاعتكاف عندنا وكذا لو خرج لزيارة قادم من سفر وموقوف مالك والشافعي وحكاها ابن المنذر عن عطاء ومجاهد وعروة والزهري ومالك وانه تور واستحق واصح الروايتين عن ابن حنبل واختار ابن المنذر ورواه البيهقي عن سعيد بن المسيب وقال البصري والنخعي وابن جبير يجوز قال ابن المنذر وروى ذلك عن علي ولم يثبت وما روى عن انس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال المعتكف يتبع الجنان ويعود المريض رواه ابن حنبل من رواية هياج الخراساني عن عيسى ومما ضعيفان متروكان الحديث ذكر النووي ولنا عن عائشة رضي الله عنها قالت ان كنت لا ادخل البيت للحاجة والمريض فيه فما اسار عنه الا وانما ان متفق عليه وعنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمر بالمريض وهو معتكف فيمرك كما هو ولا يخرج يسار عنه رواه ابو داود وان خرج من غير عذر يبطل اعتكافه فلا وكثر في المنذر وموقوف الائمة الاربعة وقال ابو يوسف ومحمد لا يبطل حتى يكون اكثر النهار استحسانا وان انهدم



المسجد او خرج مكرها بدخل مسجد آخر من ساعته  
فان اخذ غريمه فحبسه ساعة لا يبطل استحسانا  
في الاصح ان القياس والاستحسان على قولها اذا كان  
خروجه اكثر من نصف اليوم وعند انه حنيقة يستقبل  
لان ركنه قد فات فيستوى فيه المكروه والمختار كالاكل  
في الصوم مكرها ولم يذكر القياس والاستحسان في انهدام  
المسجد والاصح انه لا يفسد فيه قياسا واستحسانا لعدم  
الصنع من العباد ذكر في المبسوط وفي خزائن الاكل لو  
تحول من مسجد الى مسجد بطلا اعتكافه يعني من غير  
عذر وفي المبسوط فاذا خرج لحاجة الانسان لا مكنت في  
بيته لعدم الضرورة وفي الذخيرة لو مكنت ساعة فسد  
اعتكافه وفي التنف يجوز له ان يتحول الى مسجد آخر في  
خمس اشياء احدها ان ينهدم مسجد الثاني ان يتفرق  
اهله فلا يجتمعون فيه الثالث اخرجته منه مظهره الرابع  
اخذ ظالم الخامس ان يخاف على نفسه وماله من المكابرة  
وفي المرغيناني ان خرج لمرض به بطلا اعتكافه لان  
وقت المرض غير معلوم فلم يكن مستثنى وفي المبسوط  
التخفة قول انه حنيقة اقيس لان الخروج من المسجد  
للبيت الا في موضع الضرورة وقولها اوسع وفي البدايع  
خرج لحاجة الانسان ثم عاد مريضا او صلى على جنازة  
جاز وقتا اعتكاف التطوع فهذا يفسد بالخروج من غير  
عذر ولعيان المريض وتشيع الجنان فيه روايتان في  
رواية الاصل لا يفسد لعدم التقدير وفي رواية الحسن  
عن انه حنيقة يفسد لانه مقدّر بيوم والصوم شرطه  
ثم عند ما لا يخرج لعياله ابويه ولا يخرج مع جازاه  
وقال ابو نصر البغدادي

وقال ابو نصر البغدادي في الخروج للجمعة لو خرج لقامة  
الصلاة فيبطل به اعتكافه كالخروج لصلاة الجنان قلنا  
صلاة الجنان فرض لم يتوجه عليه وصلاة الجمعة توجهت  
عليه فو زانها ان يخرج للصلاة على الميت وليس هناك من  
يصلّي عليه قلت ظاهر هذا الكلام اذا خرج لصلاة الجنان  
عند تعينها عليه لا تفسد اعتكافه وكذا وجد به خطي حاشية  
الكتاب انه لا تفسد اعتكافه بذلك في الاستحسان ولو اعني  
الى كتاب وقال النووي اوقات الخروج لا يجب قضاؤها في  
الاعتكاف لو جهين احدهما انه مستمر على اعتكافه على الصحيح  
فلو جامع في طريقه بطلا اعتكافه على الصحيح والثاني ان زمن  
الخروج مستثنى عن اعتكافه وفي البدايع يحرم خروجه  
من معتكفه ليلا ونهارا الا لما ذكر ولا يخرج لاكل ولا شرب  
ولا نوم ولا عيان مريض ولا صلاة جنازة فان خرج فسد  
اعتكافه عامدا او ناسيا بخلاف ما لو اخرج مكرها او انه لم  
المسجد فخرج منه فدخل مسجد آخر استحسانا وعند الشافعي  
خروجه من المسجد يبطل وفي الناسي لا يبطل على الاصح وعند  
الشافعي يخرج الى بيته للاكل ومنعه ابن شريح وابن سلمة  
كقولنا وكذا له الخروج الى بيته لشرب الماء اذا لم يجلس في المسجد  
وان وجد فخرج فوجهان استحباب المنع وعندنا اكله وشربه  
في معتكفه اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه فعل متأخر غير  
منان للمسجد بل هو عانة على الطاعة والخروج منان فلا يشترع  
من غير ضرورة وقال النووي في شرح المهذب في الاعتكاف الواجب  
لا يعو مريضا ولا يخرج لجنان سواء تعينت عليه ام لا في  
الصحيح وفي التطوع يخرج لعيان المريض وصلاة الجنان قال  
صاحب الشامل هذا يخالف السنة فانه عليه السلام كان لا يخرج



من الاعتكاف لعياقة المريض وكان اعتكافه نفلاً لأنذاراً  
وان تعين عليه أداء الشهادة وخرج له ببطلان اعتكافه وفي  
الذخيرة المالكية يؤكدها في المسجد ولا يخرج وقال الشافعية  
المسئلة على اربع احوال الاولى ان لا يتعين التحمل ولا الاداء  
وفي الثانية ان يتعين عليه التحمل دون الاداء فيبطل فيها  
والثالثة ان يتعين عليه الاداء دون التحمل فيبطل على المذهب  
والرابعة ان يتعين عليه التحمل والاداء فالذهب انه لا يبطل  
لانه مضطر وقال ابن بطال انه خرج للعشاء في بيته يفسد  
اعتكافه لقولنا خلافاً للشافعية وقد تقدم وقال الحسن قتادة  
ان شرطه في منزله يجوز وبه قال ابن حنبل وقال ابو جابر  
ليس له ذلك وهو قول الاكثرين وفي جوامع الفقه والمرغيناني  
له ان ياكل ويشرب بعد الغروب ويتحدث وينام ويدهن  
ويصعد المئذنة وان كان بابها خارج المسجد ويغسل راسه  
ويخرجه الى باب المسجد فيفسله اهله وذكر انه يخرج للاكل  
والشرب بعد الغروب في المحيط ولو كانت المئذنة بابها  
خارج المسجد فخرج المؤذنة اليها للاذان لا يفسد لانه مستثنى  
من اعتكافه ظاهراً وروى الحسن عن ابن حنيفة انه يفسد  
وقوله في الاعتكاف وهو اللبس في المسجد مع الصوم يريد به  
الواجب في حق غير النساء وقدمت وجهة ظاهر الرواية  
ان النفل مبناه على المساهلة وطلبه لتكريمه ولهذا  
جوز فاصلة النفل قاعداً مع القدرة على القيام وبالأيمان  
على الدابة وترك استقبال القبلة من غير عذر بخلاف الفرض  
ويخرج الى الجمعة عند الاذان ويكون في الجامع مقدار ما يصلي  
اربعا او ستاً يعني مع تحية المسجد وفي المحيط اربعا قبلها  
واربعا او ستاً بعدها وفي رواية الحسن عن ابن حنيفة الاربعة  
قبلها واربعا بعدها

٣٤  
قبلها واربعا بعدها وفي البدايع اربعا وستاً بعدها  
فالسنة اربع عند ابن حنيفة وعند ما سئلت في الذخيرة  
ان كان منزله قريباً يخرج حين تزول الشمس وفي  
القدوري يخرج عند الاذان فيمكث مقدار ما يصلي  
اربعا او ستاً قبلها اربع سنة والركعتان تحية وعن  
ابن حنيفة اربعا قبلها واربعا بعدها وفي الاصل اربعا  
قبلها واربعا وستاً بعدها وسميها قوايع لها وعن  
يحيى ان كان مسجد بعيداً عن الجامع يخرج حين يعلم  
انه يبلغه عند النداء وفي المبسوط ومن كان منزله  
بعيداً عن الجامع لا ينتظر الزوال فان اقام في الجامع  
يوماً او ليلة او اتمه فيه جاز كالابتداء فيه وفي المبسوط  
لا يستحب ومنه اخذ صاحب الكتاب والحنابلة وعند  
مالك يتم اعتكافه فيه وقال عبد الملك يعوده كما لو خرج  
لغايط لا يتم في اقرب لمسجد وفي المغني له ان يتم  
فيه او في مسجد آخر في طريقه وفي الذخيرة والشافعية يكن  
في الذخيرة والمرغيناني له ان يتم فيه قلت لما ابيح  
له الخروج الى الجامع بل وجب عليه كان اتمامه فيه  
اولى كما لو انهدم المسجد الذي اعتكف فيه فانتقل الى  
غيره ثم اعيد المسجد لا يعوده اليه الا عند الشافعية بطله  
ولو نوى الخروج منه لا يخرج عندنا وللشافعية والحنابلة  
وجهاً وان نوى اعتكافاً لم يلزمه فان شرع فيه  
فله الخروج منه متى شاء في ظاهر المذهب وله اتمامها  
وبه قال الشافعية وابن حنبل وابن المنذر وقال مالك  
يلزمه بالنية مع الدخول فيه فان قطعه لزمه قضاء  
وقال ابن عبد البر لا يختلف في ذلك الفقهاء ويلزمه القضاء



عند جميع العلماء قالوا وان لم يدخل فيه فالقضاء مستحب  
ومن العلماء من اوجبه وان لم يدخل فيه وقال ابن قدام  
ولم يصنع ابن البر شيئا وليس هذا باجماع ولا يعرف القول  
عن احد غيري قلت وله صحيح مسلم مسئلة ذكرها  
في الايجاز ان المعتكف اذا طلق في المسجد جاز لها الرجوع  
الى بيتها لتعتد فيه وتبنى على اعتكافها وقال الشافعي  
يعود الى بيتها وتعتد فيه ثم ترجع الى المسجد وتبنى  
على اعتكافها وقال الشافعي تعود الى بيتها وتعتد فيه  
ثم ترجع الى المسجد وتبنى على اعتكافها واصلها ان الاعتكاف  
لها تجوز في بيتها ابتداء فلذا بقاء وعند الشافعي لا يجوز  
ابتداء فلذا بقاء وعندما لا يتم اعتكافها في المسجد و  
لذا اذا توفي عنها زوجها ذكرا في الاخير المالكية وفي  
الاكابر مع سحنون امامة المعتكف في احد قوله في النفق  
والنفق ولذا اذا اذنت في غير المنار واختلفوا في اذنته في  
المنار فمنعه مالك حرة واجازته اخرى مع العلماء فروع  
له قراءة القرآنة والحديث والعلم والتدريس وكتابة  
امور الدين وسماع العلم وذلك من افضل القربى اجلا  
الرجايب وهو قول الجمهور من اهل العلم وقال القاضي عياض  
والقاضي ابو بكر بن العربي منعه مالك من ذلك وهو قول ابن خنبل  
واعتماه بالطوان والصلاة ويقوى بها ذلك في البدايع ان  
الطهارة من الخنايلة والحيض والنفاس شرط في نوعي الاعتكاف  
الواجب والنفق وبعده لا يخفى وقد قال في المدونة انه يتزوج  
ويتطيب ما قول ولا باس بان يبيع ويتنازع في المسجد  
من غير ان يحضر السلعة وفي الذخيرة له ان يبيع ويشترى  
قال اراد به الطعام وما لا بد منه واما اذا اراد ان يتخذ  
ذلك متجرا يكن له قال

321  
ذلك متجرا يكن له قال وذكر في موضع آخر له ان يبيع ويشترى  
في المسجد قال الكرخي يعني من غير ان يحضر السلعة وهذا دليل  
على انه لا باس به مطلقا سواء كان له منه يد او لم يكن وفي  
جوامع الفقه والمعتكف ان يبيع ويشترى في المسجد من غير  
احضار السلعة ويتزوج ويراجع ويحرم الحج وعمه ويتطيب  
ويترق في نواحي المسجد ويصعد المنارة وبه قال مالك والشافعي  
وقال عمر لا يتطيب المعتكف وقال عطاء لا يتطيب المعتكف وفي  
الينابيع لا باس بان يبيع ويشترى في المسجد لغير التجارة والتجارة  
مكروه وفي الذخيرة وعن ابن يوسف اذا احضر السلعة كن وقيل  
اذا كان يبيع ويشترى للتجارة فهو مكروه وفي خزانة الاكل يكن  
الخيالة والحروز للمعتكف وقال الشافعي يبيع ويشترى ولا  
يكثر منه وقطع الماوردي بكراهة البيع والشراء وعمل الصنائع  
في المسجد وقال في السوطي كره البيع والشراء في المسجد ومثله  
عن ابن حامد قال النووي في شرح المهذب وهو الاصح وكرهه  
عطاء وساجد والزهردي وكان مالك يقول يخرج لشري الطعام  
ثم رجع وقال يمكنه الاستنابة فيه وتخصيله قبله وقال ابو الطيب  
في المجرد قال الشافعي في الامم والجامع الكبير لا باس بان يقص  
في المسجد لان القصص وعظ وتذكير قال النووي ما قاله الشافعي  
محمول على الاحاديث المشهورة والمغازي والرقائق مما ليس فيه  
موضع ولا ما يحتمله عقول العوام ولا ما يذكر اهل التواريخ  
والقصص من قصص الانبياء وحكاياتهم ان بعض الانبياء جرى  
له كذا من فتنة او نحوها فان كل هذا يمنع منه ويكره البيع و  
الشراء فيه لغير المعتكف وجوامع الفقه يكن التعليم فيه  
باجر وكذا كتابة المصحف باجر وقيل ان كان الخياط يحفظ المسجد  
فلا باس بان يخط فيه ولا يستطرفه الا لعذر ويكن على سطحه



ما يكن فيه بخلاف بيت في المسجد عن ابي هريرة رضي الله عنه  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سمع رجلا ينشد  
صلاة في المسجد فليقل لانه هال الله عليك فانه المساجد  
يُنْبَنِي لهذا اخرج مسلم وعنه عن النبي عليه السلام قال  
اذا رايت من يبيع او يبتاع في المسجد فقلوا له لا ابيع  
الله تجارته الحديث اخرج النسائي ونهى عليه السلام  
عن البيع والشراء في المسجد رواه الترمذي وقد ذكرنا  
فيما تقدم من هذا ما فيه كفاية ولا يفسد سببا  
لاجدال ولا كبرياء مما لا يفسد الصوم وقال مالك في الذبيحة  
التي لا يبطلها دونه الصوم وراى المغاربة ان الكلب  
لا يبطله قياسا على الصوم خلافا للبخاري من الكلبة  
ولا يكن دخوله تحت السقف عندنا وحكاها ابن المنذر  
عن الزهري وبه قال الشافعي واختار ابن المنذر وقال  
ابن عمر وعطاء والتخمي واسحاق لا يدخل تحت السف  
وحكاها شمس الامية السرخسي عن مالك وقال الثوري  
ان دخل بيتا انقطع اعتكافه فان شرط الخروج لعرض  
مثل فرض خفيف او عيادة مريض او صلاة جنازة او  
زيارة او صلاة جمعة او لتعلم علم او لفرض آخر من  
اغراض الدنيا او الآخرة صح شرطه على المذهب قال  
النووي وحكى صاحب التقریب والحناطي قولاً انه لا يصح  
شرطه ويبطل كمالو شرط الجماعة وتابعها امام الحرمين  
وبه قال مالك والاوزاعي وفي التنف يخرج لثلاثة اشياء  
اذا اشترطها في اعتكافه عيادة المريض اتباع الجنائز  
وحضور مجلس العلم ولا يتكلم الا بحرا او بكلام مباح  
ويكن الصمت وفي البدايع والمرغيبات والولوالجتي عنه  
يكن صوم الصمت لانه

يكن صوم الصمت لانه نهى عنه ولانه صنيع الجوس  
قال ابن المنذر روي عن ابن عباس رضي الله عنه عليه السلام  
انه امر رجلا انذر ان يقوم في الشمس ولا يتكلم ولا يستظل  
ويصوم ولا يفطر ان يجلس ويستظل ويتكلم ويصوم يرواه  
البخاري وعن علي عن النبي عليه السلام انه قال لا يتم بعد  
احتلام ولا ضمت يوم الى الليل رواه ابو داود وفي المغني  
الصمت عن الكلام ليس من شريعة الاسلام واجاز ابو  
نور وابن المنذر والشكر بالليل لا يبطله عندنا لانه  
محذور دينه لا يختص بالاعتكاف وعند مالك يمنع ابتداء  
وبقاء وكذا البرقة عند ويجب الاستيناف وعند لا يجب  
بعد الاسلام لانه يجب ما قبله وعند الشافعية في بطلان  
اعتكافها ستة هرق يقرن من كتبهم والشكر يفسد عند  
احد فان حاضا لمختلفة في المسجد خرجت فاذا طهرت  
بنت في النذر والتطوع اذا كاذا النذر غير متتابع وكذا  
في المتتابع اذا كانت مدة لا يمكن حفظها من الحيض في الغالب  
بان كانت اكثر من خمسة عشر يوما تبني ولا يبطل المتتابع  
واختلفوا في القليل وفي البدايع اذا افسد الاعتكاف الواجب  
بالاكل والشرب بالنهار او بالخروج او الجماع او مرض فخرج  
بصنيعه بعذر او بغير صنعة كالحيض والتفاس والجنون  
والاغماء الطويل يجبل لقضاء جبراً للفايت فانه كان متتابعاً  
يجب لقضاء متتابعاً وكذا خروجه ناسياً يفسد ذكره في الذبيحة  
والينابيع وغيرهما والحيض لا يمنع المتتابع في صوم الكفان  
ذكره في الجامع ولو نذرت اعتكاف شهر ثم حاضت يقضى ايام  
حيضها متصلاً بالشهر والا استقبلت ذكره في الخزانة و  
لو نذرت اعتكاف شهر بعينه ان فات بعضه قضاه لا غير



وان فات كله قضاءه متتابعاً ذكر في البدايع والوبرى وقا  
زفر لا يلزمه التتابع في قضاؤه وعند العجز يوصى بالقبلة  
عن الصوم دون البيت ذكر في البدايع ولو خاف في اعتكافه  
فوت الحج يدع الاعتكاف لان الحج أكد وامم ثم يقضى  
الاعتكاف وبه قال الشافعي ويفسد به لانه يعقد ووقته  
غير معلوم فلا يكون مستثنى من قوله ويجرم على المعتكف  
الوطئ وكذا اللبس والقبلة اما الوطئ فيفسد الاعتكاف في  
الليل والنهار عامداً كان او ناسياً عندنا وهو قول مالك  
وابن حنبل كان في المسجد او في الطريق وعند الشافعي ان كان  
ناسياً لا اعتكافه او جاهلاً بتحريمه لم يبطل على المذهب وبه  
قال داود ونقل المزي عن نصر الشافعي ان الاعتكاف لا  
يفسد من الوطئ الا ما يوجب الحد قال الامام الحرمين مقتضى  
هذا ان لا يفسد بالوطئ في الدبر ووطئ البهيمة اذا لم يوجب  
فيها الحد وقدوا على امام الحرمين قال النووي المذهب  
المشهور ان الاعتكاف يفسد بكل وطئ سواء فيه المرأة  
والبهيمة واللواطة وغيره واما اللبس والقبلة اذ كان  
معهما انزال فسد اعتكافه في العمد والنسيان في خزانة  
الاكل وبدون الانزال لا يفسدان وان نظر فانزله  
تفكر فانزله واحتلم لا يفسد وفي المحيط والبدايع و  
الصحفة والمنافع قالوا يحرم عليه اللبس والقبلة ولم  
يشترطوا فيهما الشهوة وفي الوبرى ان مشى امرأة  
بشهوة فانزله فسد اعتكافه ومثله في المفيد وان نظر  
الى امراته بشهوة فامنى لا يفسد بل يغتسل ويعود  
الى معتكفه وفي المرغيناني يكن للمعتكف مباشر الفاحشة  
ان آمن على نفسه ولا يكره للصائم اذا آمن وهذا  
يدل على ان المشرك

يدل على ان المشرك من غير شهوة لا يحرم على المعتكف وان  
أطلقوا الحرمة في الكتب المذكورة وعن ابن سماعة انه ذكر  
عن بعض اصحابنا ان جماع الناس لا يفسد الاعتكاف لانه  
قد عصى الصوم قلنا هو حرام على المعتكف فيستوى فيه العمد  
والنسيان كالصلاة والحج والخروج من المسجد ذكر  
رواية ابن سماعة في المبسوط وأكل الناس لا يفسد  
الاعتكاف كالصوم والفرق بينه وبين الجماع ان  
الجماع يحظر الاعتكاف ولهذا عمى ونسيانه بالليل  
يفسدان الاعتكاف دون الاكل وكذا لو جامع فيمادون  
الفرج فانزله يبطل اعتكافه وان لم ينزل وان كان  
محرمات وفي شرح المهدى بان لمس او قبل بشهوة او  
بأشرف فيمادون الفرج متعمداً عالماً بتحريمه فانزله قال  
الرافعي الاصح عند الجمهور ان لا يبطل وان لم ينزل لا يبطل  
لقولنا وموقوف واحد وقال مالك يبطل مطلقاً قال في الذخيرة  
جامع او قبل او بأشرف ليل او نهاراً متعمداً او ناسياً فسد  
اعتكافه باطلاً ولا تباشروهن ومضى في النهي فيعم  
ولهذا حرمت الدواعي وقال عطاء لا يبطل مطلقاً واجاب  
ابن المنذر وقال ابو بكر بن العربي في عارضه الاحرفي  
في شرح البرهوت قال الشافعي المباشر الوطئ قال عجبا  
له كيف يقول الملايسة واللمس هناك اللبس باليد  
بقصد وبغير قصد ويقول هنا المباشر ملى الجماع فيقال  
له ابا عبد الله شيخك ابو عبد الله اعلم بالعربية والقرآن  
والحديث والاحكام وهن المناقضة ليس كغيرها حرام  
قال وقد قالنا سم فيها وليس له كلام يقع عليها انتهى  
كلامه ثم ان الجماع حرام على المعتكف بالاجماع وبالنص

الاعتكاف كالصوم  
الاعتكاف كالصوم



وكذا دواعيه حرام اذ دواعي المحظور محضون لا قضا  
بها الى المحظور ومثله في الحج والظهار والاستبراء بخلاف  
الصوم والحيض والفرق بين الصوم والاعتكاف ان  
الجماع محظور الاعتكاف دون الصوم لان الاعتكاف من  
اللبث والحبس والزوم على ما مر والجماع لا ينافيه  
بل يجامعه ويبقى معه الا انه محظور بالنهي عنه  
فاذا نفى اللبث بعد الوطئ يقع جنائية عليه فكذا دواعي  
واما الصوم فركنه ترك الجماع فالجماع ينافيه ويرفعه  
فلم يكن محظورا واتما حرم في الصوم لرفع المحظور  
فاذا لم يكن محظورا بدواعيه لم يكن من دواعي المحظور  
فلم يقع جنائية على العباد فلا يحرم وفي الحيض دواعي  
الجماع لا تدعو الى الجماع لقيام البعد بسجدة الجماع وقد  
تقدم الكلام عليه في باب الحيض والاكفان عليه في الجماع  
عند الجمهور وقال البصري والزهري عليه كفان الوقاع  
في رمضان وعن مجاهد يتصدق بدينارين وفي جوامع  
الفقه والبدائع ويصنع من الصبي العاقل ومن المرأة  
باذن زوجها ومن العبد باذن سيده ونذما ملزم  
بقضيان ذلك بعد العتق والبيئونة وليس لمولى  
منع المكاتب من الاعتكاف الواجب والتطوع وبه قال  
الشافعي واحمد فاذا اذن لزوجته فليس له منعها بعد  
بخلاف العبد بعد اذن المولى له في ذلك والفرق ان لفته  
لها تحريك لمنافعها منها وهي حق فيجوز ولا يجوز للمولى  
ان يحكم منافع عبده منه لان العبد لا يحكم شيئا وفي  
جوامع الفقه لو اذن لزوجته وعبد فيه يكن له منعها  
وان يبيعها فيطأها وفي شهر معين لم يمنعها وفي غير المعين  
له منعها من كل يوم قبل

له منعها وان يبيعها فيطأها وفي شهر معين لم يمنعها وفي  
غير المعين له منعها من كل يوم قبل شروعها فيه وعن  
ابن هريث عنه عليه السلام لا يصوم المرأة وبعلها ساهدا  
الا باذنه اخرجته مسلم وابوداود وفي الذخيرة المالكية  
خرجت المعتكفة من المسجد بعذر الحيض فوطئها زوجها  
بطل قال ابن القاسم لها ان يتصرف في حوائجها وتصنع ما  
ارادت الا المباشرة ومنعها سجنون لبقاء حرمة الاعتكاف  
وفي الذخيرة المالكية ايضا صوم الصبي وحجته وصلااته ليست  
بشرعية عندنا حنيفة بل ذلك تحرير للصبي قلت قد  
نقل هذا عن من الطوايف الثلاث عن الامام وتعلم غلط  
محظور وما علم اي شيء مسند تعلم الباطل بل اعتكاف  
الصبي وصومه وصلااته وحجته صحيح شرعي بلا خلاف و  
اجب له دونه ابويه وذلك في الفتاوى وغيره فقول  
قال ومن اوجب على نفسه اعتكاف ايام لزمه اعتكافها  
بليا ليها وكذا اذا اوجب على نفسه اعتكاف ليا لزمه  
بايامها عندنا ويدخل الليلة الاولى واليوم الاول ويكون  
متابعة وان لم يشترطه ولا نواه وبه قال مالك وقال القاضى  
من الحنابلة يلزمه التتابع وجهها واحدا ولو قال شهرا  
اعتكف ليله ونهار في المعين اجماع وان قال لله على  
اعتكاف نهار الشهر لزمه بالنهار دون الليل وكذا ايام  
الشهر وان قال ليا لي الشهر لا يصح النذر عندنا وعند  
الشافعي وابن حنبل يصح ولا يلزمه الا المذكور وكذا لو  
قال لله على ان اعتكف شهرا دون ليا ليه صح ولو نوى  
اليا او الايام في نذر الشهر لا يصح نيته لان العبد لا يعمد  
فيه وتخصيص العموم لا يكون في غير العام بخلاف الاستثناء



لان الاستثناء شرط صحته التحته دون العموم وعند  
 الشافعية في صحة نيته وجهان فان نذر شهر امتثالا  
 لزمه متابعا والتعيين اليه وهو قول الشافعي وما لا  
 وابن حنبل وان شرط التفريق جاز متابعا عندنا و  
 اختلفت الشافعية فيه وان لم يشترط فيه متابعا عندنا  
 ولا تفريقا يستحب عندهم فيه التتابع واذا شرط التتابع  
 في المندور باسم الايام او نواه يدخل في الليلة الاولى عندنا  
 خلافا للائمة الثلاثة قالوا عن الخليل ان اليوم من طلوع  
 الفجر الى غروب الشمس ودخول الليالي المتخللة لاجل  
 التتابع فلا يلزمه الليلة الاولى ولنا قوله تعالى آتكم  
 ان لا تكلم الناس ثلاث ليال سويا وفي الآية الاخرى  
 ثلاثة ايام الاخذوا القصة واحدة فلما كان عند الايام  
 والليالي متساويا فذكر الايام يتناول ما لا زايها من  
 الليالي المتخللة وغيرها وكذا ذكر الليالي يتناول ما  
 بازاها من الايام ويقتصر العرب على ذكر احد العلقين  
 تخفيفا ويقال لم ار ك حذ ايام ومنه ليالي بخلاف المتكلمين  
 كقوله تعالى سحرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام  
 ولا يتوقف على النية في الاول كما لو حلف لا يتكلم زيدا  
 ثلاثين يوما او اجر دان ثلاثين يوما او شهرا فصار  
 كمنه الغنة والعلة والايلاء واجل الدين واعتبارهم  
 بالصوم باطل لان الليالي فيه لا يصلح للصوم فكان  
 الصوم متفرقا وفي الاعتكاف جميع المدة من الليل  
 والنهار محله فكان التفريق فيه على خلاف وضعه  
 واذا نذر ثلاثين يوما ونوى بياض النهار خاصة فصح  
 نيته فان شاء اعتكف فيها متتابعا وهو الافضل  
 وان شاء فرق بخروج

وان شاء فرق بخروج الليالي وان نذر ثلاثين ليلة و  
 نوى سواد الليل خاصة صححت نيته وبطل اعتكافه  
 لعدم صلاحيتها للصوم ويصدق ديانة وقضاء لانه نوى  
 حقيقة كلامه بخلاف ما لو حلف لا ياكل من هذه النخلة  
 فاليمن على ما يخرج منها ولو نوى عين النخلة لصدق  
 ديانة لا قضاء وان نوى الحقيقة والفرق ان الحقيقة  
 في النخلة مخرج منها وما يخرج منها بمنزلة الحقيقة العرفية  
 والحقيقة اللغوية صارت مجازا عرفيا فلا تعتبر ومن  
 اوجب على نفسه اعتكاف يومين يلزمه بليلتيهما وعن  
 ابي يوسف ثلاث روايات في رواية كقولها وفي رواية  
 يدخل الليلة المتوسطة وفي رواية تفرقها وفي الليلتين  
 يلزمه بيوميهما وعن ابي يوسف كما كالثلاث وفي رواية  
 عنه لا يصح اعتكافها وجه ظاهر الرواية ان الليلتين  
 في الاستعمال بمنزلة الجمع يقول لم ار ك منذ يومين و  
 منذ ليلتين و الليلتين خلا من الشهر والمراد بيوميهما  
 ولو نذر اعتكاف ليلة لا يصح وكذا لو نوى اليوم معها فما ذكر  
 الكرخي لان الليلة لا يتضمن اليوم وروى ابن سماعة عن  
 ابي يوسف انه يصح ويلزم بيوميهما لان الليلة قد يراد بها  
 الوقت كالיום وفي المرغيناني نذر اعتكاف ليلة لاشئ عليه  
 وعن ابي يوسف يلزمه بيوميهما قال خوام زاده عن ابي يوسف  
 اذا نوى بها اليوم يصح ولم يلزم قال المرغيناني فيحتمل  
 ان يكون قول المرغيناني كقوله وان نذر اعتكاف يوم يصح  
 ويدخل المسجد قبل طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس  
 وبه قال الشافعي وابن حنبل وقال مالك يدخله قبل غروب  
 الشمس كالشهر ولنا قول الخليل بن احمد اليوم اسم لما



بَيِّنَ طُلُوعَ الْفَجْرِ وَغُرُوبَ الشَّمْسِ وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ يَوْمَ  
لَا يَفْرُقُ بِالسَّاعَاتِ إِلَّا عِنْدَ عِلَالَةِ الشَّافِعِيَّةِ طَرَفِ  
التَّفْرِيقِ الْإِعْتِكَافِ إِذَا لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِ التَّابِعُ وَعِنْدَ مَا لَا  
إِذَا نَذَرَ إِعْتِكَافَ يَوْمٍ أَوْ لَيْلَةٍ يَلْزِمُهُ إِعْتِكَافُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ  
وَقَالَ سَمْعُونُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي اللَّيْلَةِ كَقَوْلِنَا ذَكَرْنَا فِي الْأَخِيَّةِ  
الْمَالِكِيَّةِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ فِي الْيَوْمِ الْوَاحِدِ لَا يَلْزِمُهُ اللَّيْلَةُ  
إِلَّا أَنْ يَكُونَهَا وَحْدَى الدَّرَافِعِ لِزَوْمِ اللَّيْلَةِ فِي قَوْلِ رَسُولِ  
ذَكَرْنَا النُّوَوِيَّ وَفِي نَذْرِ الْيَوْمَيْنِ ثَلَاثَةٌ أَوْ جِهَةٌ فِي دُخُولِ  
اللَّيْلَةِ الْمُتَخَلِّلَةِ أَحَدَهَا لِزَوْمِهَا ثَانِيهَا يَشْتَرِطُ التَّابِعُ  
ثَالِثُهَا لَا لَزَوْمَ مُطْلَقًا وَكَذَا دُخُولُ الْيَوْمِ بَيْنَ اللَّيْلَتَيْنِ وَفِي  
إِعْتِكَافِ نَذْرِ الشَّهْرِ يَدْخُلُ مَعْتَكِفُهُ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَيَخْرُجُ  
مِنْهُ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِ الشَّهْرِ بِالْهَلَالِ لِأَنَّ لَيْلَةَ الشَّهْرِ  
سَابِقَةٌ عَلَى يَوْمِهِ إِلَّا تَرَكَّ كَيْفَ التَّرَاوُجِ فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي رَوَى الْهَلَالُ  
فِيهَا وَيَقْطَعُ بِرُؤْيَا هَلَالِ شَهْرٍ أَلَّ وَهُوَ قَوْلُ الْخُفِيِّ وَمَا لَكَ الثَّانِي  
وَابْنُ حَنْبَلٍ وَالثُّورِيُّ وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَاسْمُهَا يَدْخُلُ بِطُلُوعِ  
الْفَجْرِ وَاحْتِثَانِ ابْنِ الْمُنْذِرِ كَقَوْلِهِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ  
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّيُ الْفَجْرَ ثُمَّ يَدْخُلُ خَبَاءَهُ وَقَالَ ابْنُ ثَوْرٍ  
أَنَّهُ اعْتَكَفَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ دَخَلَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَأَنَّهُ اعْتَكَفَ عَشْرَ  
لَيَالٍ دَخَلَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَأَنْفَصَلَ الدَّاءُ وَهِيَ عَنْ هَذَا  
الْحَدِيثِ بَانَ قَالَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْغَيْثُ ذَلِكَ الْيَوْمَ أَوْ دَخَلَ السَّجْدَ  
لِلْإِعْتِكَافِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلَةِ ثُمَّ دَخَلَ خَبَاءَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لِأَنَّهُ دَخَلَ  
الْخَبَاءَ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْإِعْتِكَافِ فِي الْمَسْجِدِ وَفِي جَوَامِعِ الْفَقْهَةِ  
لَوْ قَالَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ اعْتَكَفَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ قَبْلَ  
طُلُوعِ الْفَجْرِ قَلَّتْ إِعْتِكَافُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ تَفْلًا يَدْخُلُ  
الْمَسْجِدَ مَتَى شَاءَ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ وَلَوْ قَالَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ اعْتَكَفَ  
يَوْمٌ مِنْ هَذَا الْوَقْتِ يَلِ

يَوْمٌ مِنْ هَذَا الْوَقْتِ يَلْزِمُهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ إِلَى مِثْلِهِ  
مِنْ الْغَدِ وَيَخْرُجُ بِاللَّيْلِ هَكَذَا ذَكَرْنَا النُّوَوِيَّ وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ  
لَا يَصِحُّ إِعْتِكَافُ بَعْضِ يَوْمٍ مِنْ يَوْمَيْنِ لَا شَرْطَ الصَّوْمِ عِنْدَهُ  
وَعِنْدَ ابْنِ يَوْسُفَ أَنْ قَالَ فِي الْيَوْمِ يَلْبِغِي أَنْ يَجُوزَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ  
وَفِي الذَّخِيرَةِ الْمَالِكِيَّةِ لَوْ نَذَرَ بَعْضُ الْيَوْمِ لَا يَصِحُّ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ  
خِلَافًا لِلشَّافِعِيَّةِ وَفِي خَزَانَةِ الْأَكْبَلِ لَوْ قَالَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ اعْتَكَفَ شَهْرًا  
بِغَيْرِ صَوْمٍ لَزِمَهُ بِصَوْمِهِ وَفِي الرِّغِينَا لَا يَصِحُّ فِي فَرْعٍ  
مَا يَنْسَبُ ذَلِكَ فِي الْحَيَوَاتِ قَالَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ أَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ بِغَيْرِ  
وَضُوءٍ أَوْ بِغَيْرِ قِرَاءَةِ لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ فِي قَوْلِ زُفَرٍ وَفِي قَوْلِ ابْنِ يَوْسُفَ  
يَلْزِمُهُ صَلَاةٌ صَحِيحَةٌ وَقَالَ صَدْرُ الدِّينِ الْخَلَّاطِيُّ فِي الْجَامِعِ  
لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ فِي الْأَصَحِّ لِعَدَمِ الْقُرْبَةِ وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ  
بِفِطْرَةٍ أَوْ يُصَلِّيَ عَادِيًا يَصِحُّ النَّذْرُ وَيَلْزِمُهُ الصَّوْمُ وَسَيَرُ  
الْعَوْنُ وَبِحَدِّ مَعَ زُفَرٍ فِي الْأَوَّلِ وَمَعَ ابْنِ يَوْسُفَ فِي الثَّانِي  
وَهُوَ الصَّلَاةُ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ وَأَنْ قَالَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ أَصَلَّى رَكْعَةً  
يَلْزِمُهُ رَكْعَتَانِ وَأَنْ قَالَ ثَلَاثًا يَلْزِمُهُ أَرْبَعٌ عِنْدَ ابْنِ يَوْسُفَ  
وَقَالَ زُفَرٌ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ وَيَلْزِمُهُ رَكْعَتَانِ فِي الثَّانِي  
وَأَنْ قَالَ اللَّهُ عَلَيْهِ نِصْفَ رَكْعَةٍ أَوْ نِصْفَ حُجَّةٍ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ  
فِي رِوَايَةٍ عَنْ ابْنِ يَوْسُفَ وَفِي رِوَايَةِ رَكْعَتَانِ وَحُجَّةٍ ثَانِيَةً  
وَجِهَ الْأَكْبَلِ أَنْ ذَكَرَ بَعْضُ مَا لَا يَتَجَرَّأُ كَذَرَ كُلِّهِ كَمَا  
فِي نِصْفِ طَلْقَةٍ وَخَمْسَةِ دَرَاهِمٍ فِي الْمَهْرِ وَنِصْفِ حَيْضَةٍ  
وَوَجْهَ الْإِلْغَاءِ أَنْ نِصْفَ رَكْعَةٍ وَنِصْفَ حُجَّةٍ لَيْسَ بِعِبَادَةٍ  
وَلَا مِنْ جَنْسِهِ وَاجِبٌ لِلَّهِ تَعَالَى مَقْصُودًا عَلَيْهِمَا مَرَّةً  
فَيُلْغَوُا كَنِصْفِ رُكُوعٍ أَوْ نِصْفِ سَجْدَةٍ بِخِلَافِ الرُّكْعَةِ  
الْوَحْدَةِ فَاتِّهَارُ الْفَقْهِ كَامِلٌ وَفِي جَوَامِعِ الْفَقْهَةِ قَالَ اللَّهُ  
عَلَيْهِ أَنْ أَصُومَ نِصْفَ يَوْمٍ لَمْ يَصِحَّ وَكَذَا نِصْفَ حُجَّةٍ وَنِصْفَ



ركعة يصح عند محمد وفي العيون قال الله عليّ أن  
 أنحرأبني أو ابن ابني أو ابني ابنتي يذبح شاة وإن  
 قال أنحرأبني أو أمتي أو نفسي أو غلامي فلا شيء عليه  
 وعن محمد يلزمه فهم شاة وفي خزانة الأكل الآفة الأم  
 وفي نسخة الآفة الأب وجه قولنا في حنيفة رضي الله عنه  
 وفي النص في الولد يذبح شاة في قصة إبراهيم عليه  
 السلام وليس الأب والأم في معناه من جهة الولاية  
 وقولنا في حنيفة مروى عن ابن عباس وقال مالك يحرر  
 جذورا وقيد يحرر مائة من الأبد ذهابا إلى قصة  
 عبد المطلب وعن علي بن مهزيب عنه وقال الليث يحرر  
 به وقال أبو يوسف والشافعي لا شيء عليه لأنه نذر  
 بعصية قلت موافقا للصواب وفي المرغيناني  
 لو قال لله عليّ اعتكاف شهر ماض لا يلزمه شيء وإنما  
 الالتزام في المستقبل ومثله مذهب الشافعي ذكر النوى  
 وفي الأسبغاني النقل أنه يدخل بنية الاعتكاف فيكون  
 معتكفا بقدر ما أقام فيه وله ثوابا لمحتكفين مادام  
 المسجد ومثله عند الشافعي وقيل أنه ينطلق عليه في  
 العرق اسم الاعتكاف وفي الولوالجي قال الله عليّ أن  
 أصوم يومين متتابعين من أول الشهر وآخر بصوم  
 الخامس عشر والسادس عشر لأن الخامس عشر من  
 أوله والسادس عشر من آخره وما عداهما لا يتصدق  
 أن يكون متتابعين فسيكفة نذر أن يعتكفا ويصليا في  
 مكان جاز أن يأت به في غير وقال أبو يوسف وزفر  
 ومالك والشافعي لا يتعين غير المساجد الثلاثة المساجد  
 الحرام ومسجد المدينة ومسجد بيت المقدس وإنما عتقوا  
 الثلاثة من المساجد لقوله

الثلاثة من المساجد لقوله عليه السلام لا تشرع المكي إلا  
 للثلاثة المسجد الحرام ومسجد وبيت المقدس ولقوله  
 صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف فيما سواه إلا المسجد الحرام  
 واسم الصلاة يتناول الفرض والنفل قال ابن رشد المالكي حمل  
 أبو حنيفة هذا الحديث على الفرض ليجمع بينه وبين قوله عليه  
 صلاة أحدكم في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا إلا المكتوبة  
 والآلوقع التضاد بين هذين الحديثين ونحن نقولان المؤدى  
 إذا كان كاملا في ذاته وصفاته فقد خرج عن العهدة به وإنما  
 الغاية زيارته الأجر والأجر له فكان ذلك تركا لحقه لا بقضا  
 لحق الله تعالى هذا هو القاعدة عندنا ألا ترى أن فيما فرضه  
 الله على العبد من المكتوبة بالجماعة وقد أمر الشروع بها وانها  
 بالجماعة تفضل على صلاته في بيته أو دكانه بسبع وعشرين  
 درجة فلو ترك الجماعة وصلاتها في بيته أو دكانه جازت و  
 الصلاة والاعتكاف بخضوع وخشوع أتم وعند فوائدها يجوز  
 ولأن المسجد كله مكان أكبر وأكثر جماعة كان أفضل ومع هذا  
 لا يتعين وقال النووي والزمان يتعين للصوم على الصحيح  
 وعندنا في حنيفة وأبو يوسف لا يتعين وعند محمد يتعين والمعلق  
 بالشرط يتعين اتفاقا وهي مسئلة الجامع فأيضا لغوية  
 الأيام جمع يوم فاق ياء وعينه واو ولم يجئ ذلك في كلام العرب  
 إلا يوم ويوح اسم للشمس فاجتمعت الياء والواو في الجمع و  
 سبقت أحدا منها بالسكون قلبا الواو ياء وتدخل الياء في الياء  
 وليالي جمعت على غير واحد ها على غير قياس مثل حراير في جمع حرة  
 نرادوا في الليالي ياء ويقال كان الأصل كيلة فحذفت لأن تصغير  
 كيلة ذكرها الجوهرية فص في ليلة القدر وفصلها  
 ووقتها ومذهب العلماء فيها أعلم أن ليلة القدر فاضلة

السلام على الله الصالحين  
 وصلى على محمد وآله  
 وأجمعين



يستحب طلبها وهي افضل ليالي السنة ومعنى القدر الشؤن  
والخطر او من التقدير لانها يقدر فيها اوراق العباد والطاهر  
من الآجال وغيرها مما سيتبع في تلك السنة ويكتب ذلك ليلة  
الموكلة ويبين لهم والا فكل شئ قد قدر في الازل وتفسر  
سورة القدر على وجه الایجاز انما انزلناه اى القرآن من  
اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا فجعل في بيت العنق ثم انزل  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم منجما في عشرين سنة بحسب  
المصالح هكذا عن ابن عباس في شرح البخاري لابن بطال  
السفاقي ومن المتأخرين من قال انما انزلناه ابتداء انما  
انزاله في ليلة القدر قوله تعالى ليلة القدر خير من ألف  
شهر ليس فيها ليلة القدر قال ابن عباس رضي الله عنهما  
فيها افضل من العباداة في ألف شهر بصيام نهارها وقيام  
ليالها ليس فيها ليلة القدر فتكون الركعة فيها خير من  
ثلاثين ألف ركعة في غيرها وكذا سائر انواع البر والطاعات  
وعن سعيد بن المسيب انه كان يقول من شهد  
العشاء ليلة القدر فقد اخذ بحظها منها وعن الشافعي  
من شهد العشاء والصبح ليلة القدر فقد اخذ نصيبه  
منها ذكركم النووي فكانه جعل حكم يومها حكمها و  
هكذا يروى وخصت هذه الامة بها لقصر اعمارها  
ليحصل فيها لهم ما يحصل في الاعمار الطويلة هذا هو  
الصحيح تشریفهم ولطفهم بهم والروح جبريل  
بأذن ربهم اى باسم من كل امرئ سلام اى الملائكة  
يسلمون على المؤمنين قال ابن عباس يسلمون على  
المؤمنين الا عند من خيرا ومعصية او كاهن او  
مشاحن فمن اصابه السلام غفر له والسلام من غفر  
الشمس لا طلوع الفجر

الشمس الى طلوع الفجر واختلف الناس في زمانها على  
تسعة عشر قولاً الاول هو قول اصحابنا قال الشيخ  
العلامة شمس الائمة السرخسي في المبسوط عن الفقيه  
ابو جعفر ان مذهبنا لامامنا حنيفة رضي الله عنه ان ليلة  
القدر تكون في رمضان يتقدم ويتأخر وهكذا في الاخير  
والواقعات وملفتي البحار والفتاوى الصغرى والوبرى  
اجمع اصحابنا انها في رمضان لكن قال ابو حنيفة يتقدم  
يتأخر وعندهما في رمضان لا يتقدم ولا يتأخر لكن غير معينة  
لنا قال في المحيط عندهما هي في النصف الاخير من رمضان  
قال صاحب ملتقى البحار قولنا حنيفة راجح وقال في المحيط  
وعليه الفتوى قال القاضي عياض ليست في ليلة معينة  
بل ينتقل في الاعوام قال نحو هذا قول مالك والشافعي وابن  
حبيل واسحاق وانما ثور وغيرهم الا ان بعضهم قال ينتقل  
في العشر الاواخر وروى قول المذنب وابن خزيمة وقال  
المجسلي في التجريد وغيره يطلب في رمضان ولا طريق للجمع  
بين الاحاديث الصحيحة الا بالانتقال وقال النووي عن  
الشافعي انها غير منحصية في العشر الاواخر منبهة علينا  
ولكن في ليلة معينة في نفس الامر لا ينتقل عنها ابداً الى  
يوم القيامة وكل ليالي العشر محتمل لها وليالي الوتر ارجاها  
وارجى الاوتار الحادى والعشرون ومال الشافعي رحمه  
في موضع الى ثلاث وعشرين وفي القديم احدى وعشرون  
او ثلاث وعشرون وبعد ما سيج وعشرون وهذا هو المشهور  
من مذهبنا وهذا خلاف ما نقله عياض عن الشافعي والقول  
الثاني قولها انها في رمضان وانها لا تنتقل كما ذكرنا ويظهر  
فايد الاختلاف عندنا فيمن قال عبد خمر ليلة القدر

مذهب ابي حنيفة

ومذهبهم

قوله ابي حنيفة  
الفتوى

القول الثاني  
من قولنا



ان قال ذلك قبل رمضان يعتق اذا خرج رمضان بلا خلاف  
 وان قال في بعض رمضان لا يعتق عند ان حنيفة حتى يسبح  
 رمضان من العام القابل لاحتمال ان يكون في اول رمضان قبل  
 اليمين وفي الثاني في آخر وعند ما اذا جاء الوقت الذي خلف فيه  
 عتق لليقين والقول الثالث انها معينة لا تتقدم ولا تتأخر  
 لكن في النصف الثاني من رمضان كما نقله صاحب المحيط عن  
 يوسف ومحمد وسونقل صاحب المنظومة عنها بقوله وعينا  
 في الاخير قاذر والقول الرابع قول الشافعي في العشر الاواخر  
 لا ينتقل ولا يزال في تلك الليلة الى يوم القيامة كما ذكرنا عنه  
 على ما نقله النووي عنه في شرح المذهب والقول الخامس  
 قال الشيخ ابو بكر الرازي في معاني القرآن انها غير مخصوصة  
 بشهر من السنة قال ولهذا اصحابنا فيمن قال لامراته  
 انت طالق في ليلة القدر لا يقع حتى يمضي حول لانها غير  
 مخصوصة بوقت فلا يحصل اليقين بوقوعه الا بمضي حول  
 ولم يجز خلافا وقال قاضي خاذه المشهور عن ان حنيفة انها  
 تدور في السنة كلها وقد صح ذلك عن ابن مسعود والقول  
 السادس ليلة سبع عشري قاله ابن الزبير وزيد بن ارقم  
 وموسى عن النبي عليه السلام والقول السابع ليلة  
 الحادي والعشرين قاله ابو سعيد الخدري وهو قول  
 للشافعي وغيره لرؤيا النبي عليه السلام انه يسجد في  
 صبيحتها في ماء وطين فكان فيها والقول الثامن قول عبد الله  
 بن انيس ليلة ثلاث وعشرين والقول التاسع ليلة خمس  
 وعشرين والقول العاشر قول ان ليلة سبع وعشرين  
 مو قول جماعة من الصحابة وابن عباس منهم وفي المحيط  
 ملتي البخاري في العاشر بوقوع الطلاق في الليلة السابعة  
 والعشرين عندهم جميعا

٣٤٩  
 والعشرين عندهم جميعا لان العوام يعتقدون انها ليلة القدر  
 والقول الحادي عشر في آخر ليلة في رمضان قاله بعضهم  
 ذكر النووي والقول الثاني عشر ليلة اربع وعشرين محكي  
 عن بلال وابن عباس والحسن وقادة والقول الثالث عشر  
 ليلة تسع عشري محكي عن علي رضي الله عنه ذكر النووي  
 والقول الرابع عشر انها في الاشفاع من هذا او تار عند الابصار  
 واصله عندهم قوله عليه السلام اطلبوها في تاسعة تبقى قالوا  
 هي ليلة اثنتين وعشرين ونحن اعلم بالعدد منكم والقول  
 الخامس عشر ليلة خمس في الخامسة والسابعة والتاسعة لما  
 في سنن ابي داود الخمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة  
 اي لتسع مضت وسبع مضت وخمس مضت قاله صاحب  
 المقدمات وقال مالك في المدونة معناه ليلة احدى وعشرين  
 وثلاث وعشرين وخمس وعشرين وهو بعيد جدا وهذا اذا  
 كان الشهر ناقضا ولا يستقيم اذا كان تاما فيكون ليلة اثنتين  
 وعشرين واربع وعشرين وست وعشرين والقول السادس  
 عشر في العشر الوسط والعشر الاواخر والقول السابع عشر  
 في اشفاع العشر الاواخر والقول الثامن عشر في اوتار العشر  
 الاواخر والقول التاسع عشر قال صاحب الطراز ليلة النصف  
 من شعبان وهو بعيد والقول العشرون انها رفعت وهو  
 قول الشيعة وتعلقوا بقوله عليه السلام في حديث عباد بن  
 الصامت قال خرج النبي عليه السلام ليخبر بليلة القدر فتلاحي  
 رجلا من المسلمين فقال خرجت لا خير لكم بليلة القدر فتلاحي  
 فلان وفلان فرفعت وعسى ان يكون خيرا لكم فالتسوها في  
 التاسعة والسابعة والخامسة رواه البخاري وهذا عيان  
 بيته منهم لان آخر الحديث يرد عليهم فانه عليه السلام امر



ذكر جملة من  
حاديث الواردة  
في ليلة القدر

حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِلَفْظِهِ وَمُسْلِمٌ  
بِمَعْنَاهُ وَعَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتَكَفَ الْعَشْرَ  
الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ ثُمَّ اعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْاَوْسَطَ ثُمَّ كَلَّمَ النَّاسَ فَقَالَ  
إِنِّي اعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ الْخَمْسَ هَذِهِ اللَّيْلَةُ ثُمَّ اعْتَكَفَ الْعَشْرَ  
الْاَوْسَطَ ثُمَّ اسْتَبَدَّ فَعِيدَ لِي أَنْتَهَى الْعَشْرَ الْاَوْخِرَ ثُمَّ أَحْبَبَ أَنْ  
يَعْتَكِفَ فَالْيَعْتَكِفُ فَاعْتَكَفَ النَّاسُ مَعَهُ وَقَالَ إِنِّي أُرِيهَا لَيْلَةً  
وَيَذَرُ وَأَنِّي أَسْجُدُ صَبِيحَتِهَا فِي مَاءٍ وَطِينٍ فَاصْبِرْ لَيْلَةً أَحَدِي وَعِشْرِينَ  
وَقَدْ قَامَ إِلَى الصُّبْحِ فَمَطَرَتِ السَّمَاءُ فَوَكَفَ الْمَسْجِدَ فَانْصَرَفَ إِلَى الطِّينِ  
وَالْمَاءِ فَخَرَجَ حِينَ فَرَغَ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَجَبِينَهُ وَرَوْتُهُ أَنْفَهُ  
فِيهَا الطِّينَ وَالْمَاءَ وَهِيَ لَيْلَةُ أَحَدِي وَعِشْرِينَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَعَنْ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَيْلَةُ  
الْقَدْرِ ثُمَّ أَنْسِيَتْهَا وَأَرَى صَبِيحَتَهَا اسْجُدَ فِي مَاءٍ وَطِينٍ فَمَطَرْنَا  
لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ فَصَلَّى بِنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَانْصَرَفَ وَإِنَّا نَرَى  
الْمَاءَ وَالطِّينَ عَلَى جَبْهَتِهِ وَأَنْفَهُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَلَيْلَةُ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ  
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَعَنْ زَيْدِ بْنِ جَبِيشٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا بَكْرٍ  
فَقُلْتُ إِنَّ أَخَاكَ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ مَنْ يَقُمُ الْحَوْلَ يُصِيبُ لَيْلَةَ  
الْقَدْرِ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنْ لَا يَسْكُطُ النَّاسُ أَتَانَهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهَا  
فِي رَمَضَانَ وَأَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْاَوْخِرِ وَأَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ  
فَقُلْتُ يَا بَنِي دَلِيلٍ تَقُولُ ذَلِكَ يَا أَبَا الْمُنْذِرِ قَالَ بِالْعَلَامَةِ أَوْ بِالْآيَةِ  
الَّتِي أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا تَطْلُعُ يَوْمَئِذٍ لَا شُعَاعَ  
لَهَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَفِي رِوَايَةٍ قِيلَ لَزِمَ مَا الْآيَةُ قَالَ تَصْبِحُ الشَّمْسُ  
صَبِيحَةً تَكُلُّ اللَّيْلَةَ مِثْلًا الطُّسْتِ لَيْسَ لَهَا شُعَاعٌ حَتَّى تَرْتَفِعَ  
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
أَنَا أَسْمَعُ عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ فَقَالَ هِيَ فِي كُلِّ رَمَضَانَ قَالَ النَّوَوِيُّ وَهَذَا  
الْحَدِيثُ صَحِيحٌ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخْلُفُ عَلَى أَنْتَهَى سَبْعٍ وَعِشْرِينَ



ويقول السورة ثلاثون كلمة فاذا وصلت الى قوله تعالى هي  
فهي سابعة وعشرون منها وكان يقول خَلِقَ الانسان من سبع  
لقوله تعالى من سلاله من طين الى قوله فتبارك الله احسن الخالقين  
ونابط من سبع لقوله تعالى فانبتنا فيها حبثا وعنباً وقضباً و  
زيتوناً ونخلًا وحدايق غلبا وفاكهة وابنا والاب للانعام السبع  
للانسان ويسجد على سبع لقوله عليه السلام اُمِرْتُ اَنْ اَسْجُدَ  
على سبعة ارباب والسموات سبع والارضون سبع والطوائف  
سبع والجمار سبع قال السفاقي في شرح البخاري قوله ارى رؤياكم  
هكذا يرويه المحدثون بتوحيد الرؤيا وهو جائز لانها مصدر  
وقيل رؤاكم جمع رؤيا ليكون جمعا في مقابلة جمع اصح وقوله  
تواطت اصلها تواطأت بالهمزة مثله قوله تعالى ليواطوا عن  
ما حرم الله اي ليوافقوا ويجوز تركه محذوف وقوله فليتحرها  
في السبع الا واخر حجة على الشافعي في قوله ليلة احدى وعشرين  
فانه اغرى من ان يلتبس فيها وقوله عليه السلام فلاحى  
رجلان قال الداهي تسابا وقال الهروي الحاء والملاح  
كالسباب وقيل تنازعا وقيل تخاصما والقرعة قطعة من  
السحاب وروثة الانف طرفه وارنبته وكف المسجد قطر منه  
ماء المطر والطست جمعه طسوس والتل في المفرد بدل من احدى  
الستينين وعلامتها انها طلقة لاحات ولا بارهة وان الشمس  
تطلع في صبيحتها بيضاء ليس لها شعاع كما تقدم في الحديث  
صفها فان قيل اتي فايذة لمعرفه صفتها بعد فواتها فانها  
تنقضي بطلوع الفجر فالجواب من وجهين احدهما يستحب  
الاجتهاد في يومها الذي بعدها والثاني الانتفاع بها في السنة  
الثانية وما بعدها على قول من يقول بعدم التنقل قال  
الثوري لو قال الزوجت انت طالق ليلة القدر وكان اليمين  
قبلا انقضاء ليلة الحادي والعشرين

العشرين

قبلا انقضاء ليلة الحادي والعشرين من رمضان طلقت في  
اول جزء من الليلة الاخيرة من رمضان وان قاله بعد مضي  
بعض ليالي العشر الاخير طلقت في السنة الثانية في اول جزء  
من الليلة التي كان فيها كلامه سواء قاله ليلا او نهارا قلت  
قال العزالي في كتبه لو قال ذلك في رمضان لا يقع حتى يجي ذلك  
الوقت من السنة لان الطلاق لا يقع بالسك قالوا لا يقع  
بالسك لكن يقع بالنظر قلت الظن في جميع رمضان للحديث  
الصحيح الذي ذكره النووي ورواه ابو داود وقد اتفق اكثر  
اهل العلم انها تنتقل وبه وفقوا بين الاحاديث الثانية  
فدرع اعلم ان ليلة القدر يراها من شاء الله من  
المؤمنين واهل الصلاح وحكي عياض عن المهدي بن ابي  
الفقيه المالكى انه قال لا يمكن رؤيتها على الحقيقة وهو  
غلط نهى عليه كيلا يختريه وينبغي لمن رآها ان يكتبها  
ويدعو الله تعالى باخلاص والله تعالى بالصواب  
سلمه و كتاب الحج

اعلم